

# الموطأ للإمام محمد

١٣٢ - ١٨٩ هـ

مع الحاشية السماعية

ب

## التعليق للمعجل

للإمام أبي الحسنات محمد عبدالحى اللكنوي رحمه الله

١٢٦٤ - ١٣٠٤ هـ

المجلد الثاني

طبعة مبدية مطبعة دار

مكتبة النشر  
كراتشي - باكستان

# الموطأ للإمام محمد

١٣٢-١٨٩هـ

مع الحاشية السامة  
ب

## التعليق للمعجم

للإمام أبي الحسنات محمد عبدالحى اللكنوي رَحِمَهُ اللهُ

١٢٦٤-١٣٠٤هـ

المجلد الثاني

طبعة مبدية صممة مبرزة



اسم الكتاب : **الموطا للأئمة** (المجلد الثاني)

عدد الصفحات : **428**

السعر : مجموع المجلدين = **350 روبية**

الطبعة الأولى : **۱۴۳۱ھ - ۲۰۱۰ء**

اسم الناشر : **مکتبۃ النبوی**

جمعية شودهري محمد علي الخيرية. (مسجلة)

Z-3، اوورسيز بنكلوزجلستان جوهر، کراتشي، پاکستان.

الهاتف : **+92-21-37740738 +92-21-34541739**

الفاکس : **+92-21-34023113**

البريد الإلكتروني : **al-bushra@cyber.net.pk**

الموقع على الإنترنت : **www.ibnabbasaisha.edu.pk**

---

يطلب من : **مکتبۃ البشري، کراچی۔ +92-321-2196170**

**مکتبۃ الحرمين، اردو بازار، لاہور۔ +92-321-4399313**

**المصباح، ۱۶ اردو بازار لاہور۔ 37223210 - 042-37124656**

**بک لینڈ، سٹی پلازہ کالج روڈ، راولپنڈی۔ 051-5773341-5557926**

**دارالاحلاص، نزوقصہ خوانی بازار پشاور۔ 091-2567539**

**مکتبۃ رشیدیہ، سرکی روڈ، کوئٹہ۔ 0333-7825484**

وأيضاً يوجد عند جميع المكتبات المشهورة



## كتاب النكاح

### باب الرجل تكون عنده نسوة كيف يَقْسِمُ بينهنَّ

٥٢٣ - **أخبرنا مالك**، حدثنا **عبد الله بن أبي بكر**، عن **عبد الملك بن أبي بكر بن**

**الحارث بن هشام**، عن **أبيه**: أن **النبي ﷺ** حين **بنى بأم سلمة** قال لها حين أصبحت

دخلت في الصباح

**عنده**: ليس بكِ علي أهلك .....  
 في بيته بأم سلمة

**كتاب النكاح**: هو في اللغة حقيقة في الوطاء مجاز في العقد، وقيل: مشترك بينهما، وفي الشرع حقيقة في العقد الموضوع، قاله **علي القاري**، وقد وردت أحاديث كثيرة ناطقة بفضله والترغيب إليه، وطرق بعضها وإن كانت مما تكلم في رواها فلا يضر في إثبات المقصود، فأخرج **ابن ماجه** [رقم: ١٨٤٦] من حديث عائشة **رضي الله عنها** مرفوعاً: النكاح من سنتي فمن لم يعمل بسنتي فليس مني، وتزوجوا فإني مكاثر بكم الأمم، ومن كان ذا طول فليتكح، ومن لم يجد فعليه بالصوم، فإن الصوم وجاء له، وفي سننه عيسى بن ميمون ضعيف، وفي "الصحيحين" [رقم: ٥٠٦٣، ومسلم رقم: ٣٤٠٣] من حديث أنس في ضمن حديث: "لكني أصوم وأفطر وأصلي وأنام وأتزوج، فمن رغب عن سنتي فليس مني"، وعن أنس مرفوعاً: حُبَّ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا النِّسَاءُ، والطيب، وجعل قرعة عيني في الصلاة، رواه النسائي وإسناده حسن، وقد اشتهر على الألسنة بزيادة "ثلاث"، وهكذا ذكره **الغزالي** في "الإحياء" ولم يوجد في شيء من طرقه المستندة، كذا قال **الحافظ ابن حجر** في "تخريج أحاديث الرافعي".

**نسوة**: المراد من الزوجات؛ لأن السراي وأمهات الأولاد لا حق لهن في القسمة، كذا قال **القاري**.

**عبد الله إخ**: **ابن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري المدني**.

**عن أبيه**: **أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي المدني**. **أن النبي إخ**: قال **ابن عبد البر**: هذا حديث ظاهره الانقطاع، وهو متصل مسند صحيح قد سمعه أبو بكر من أم سلمة كما صرح به عند مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه، كذا في "تنوير الحوالك" [٦٦/٢] **بن بأم سلمة**: **هند بنت أبي أمية المخزومية** [أي زفت إليه ودخل عليها. **حين أصبحت عنده**: وفي رواية لمسلم [رقم: ٣٦٢٣]: دخل عليها فأراد أن يخرج أخذت بثوبه فقال لها: ليس بكِ إخ، وفي رواية الحاكم في "المستدرک": ألما أخذت بثوبه مانعة له من الخروج من بيتها، فقال لها: إن شئت، وهذا يشعر بتقديم التماس أم سلمة لذلك فخيرها النبي ﷺ بين التسبيع والتثليث. **علي أهلك**: يريد به نفسه ﷺ يقول: ليس علي بك احتقار وإذلال بالنسبة إلى باقي الأزواج، فلا أفعل فعلاً يكون فيه هوانك، بل الأمر بيدك إن شئت سبعت عندك وإن شئت ثلثت.



**هوان،** إن شئت سبعتُ عندك وسبعتُ عندهنَّ، وإن شئتُ ثلثتُ عندك ودُرتُ، ...  
 أي أقمْتُ عندك سبعاً      أي عند بقية الزوجات      أي أقمْتُ ثلاثاً

**هوان:** قال النووي: معناه لا يلحقك هوان ولا يضيع من حقك شيء بل تأخذينه كاملاً، وقال الأبي: قيل: المراد بالأهل قبيلتها؛ لأن الإعراض عن المرأة وعدم المبالاة بها يدل على عدم المبالاة بأهلها، فالإعراض على الأول متعلقة بهوان، وعلى الثاني للسببية أي لا يلحق أهلك بسببك هوان، كذا قال الزرقاني [١٧٢/٣].

**ودُرتُ:** ظاهره أن الثلاث حق للجديدة الثيبة، فإن معنى دُرتُ الدوران المعتاد وهو القسم يوماً يوماً، فكأنه قال لأم سلمة: وكانت ثيبة إن شئت سبعتُ عندك فأسبع عند بقية الأزواج للتسوية؛ إذ لا حق لك في السبعة، وإن شئت ثلثتُ عندك فتوفي حقك، ثم دُرت على بقية النساء يوماً يوماً بالتسوية، وفهم منه جواز تخيير الثيب بين الثلاث بلا قضاء، والسبع مع القضاء، وإليه ذهب الجمهور والشافعي وأحمد كما ذكره النووي وغيره، وقال مالك وأصحابه: لا تخير بل للبكر الجديدة سبع وللثيب ثلاث بدون التخيير والقضاء، قال ابن عبد البر: هذا أي حديث أم سلمة تركه مالك وأصحابه للحديث الذي رواه مالك عن أنس، وأشار به إلى ما في "صحيح البخاري" [رقم: ٥٢١٣] عن أنس أنه قال: "السنة إذا تزوج البكر أقام عندها سبعاً، وإذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثاً، وفيه أيضاً عنه: من السنة إذا تزوج الرجل البكر على الثيب أقام عندها سبعاً وقسم، وإذا تزوج الثيب على البكر أقام عندها ثلاثاً ثم قسم" [البخاري رقم: ٥٢١٤].

وأخرج ابن ماجه والدارمي وابن خزيمة والإسماعيلي والدارقطني والبيهقي وابن حبان هذا الحديث عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: **سبع للبكر وثلاث للثيب**، واعتذر أصحاب مالك عن حديث أم سلمة الدال صريحاً على التخيير بأن مالكاً رأى ذلك من خصائص النبي ﷺ؛ لأنه خصّ في النكاح لخصائص فاحتمال الخصوصية منع من الأخذ به، وفيه ضعف ظاهر؛ لأن مجرد الاحتمال لا يمنع الاستدلال، وقال أصحابنا الحنفية: لا فرق بين الجديدة والقديمة ولا بين البكر والثيبة، بل يجب القسم على السوية بينهما يوماً يوماً؛ لإطلاق قوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾ (النساء: ١٢٩)، وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ حِفْظُهُمْ لَا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ (النساء: ٣).

وإطلاق ما روى أصحاب السنن الأربعة [الترمذي رقم: ١١٤٠، والنسائي رقم: ٣٩٤٣، وأبو داود رقم: ٢١٣٤، وابن ماجه رقم: ١٩٧١] عن عائشة: كان رسول الله ﷺ يقسم ويعدل ويقول: **اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك**، يعني القلب أي زيادة المحبة، فظاهره أن ما عده داخل تحت ملكه فتجب التسوية فيه، ولما روى أصحاب السنن [الترمذي رقم: ١١٤١، والنسائي رقم: ٣٩٤٢، وأبو داود رقم: ٢١٣٣، وابن ماجه رقم: ١٩٦٩] وأحمد [رقم: ٧٩٢٣، ٢/٢٩٥] والحاكم من حديث أبي هريرة مرفوعاً: **من كانت له امرأتان، فمال إلى إحدهما جاء يوم القيامة وشقه مائل**. فظاهر هذه النصوص يقتضي التسوية من غير فصل، فإن سبع عند الجديدة سبع عند غيرها، وإن ثلث عندها ثلث عند غيرها، ولا حق لها في الزيادة بكراً كانت أو ثيباً، =

قالت: ثلث.

قال محمد: وبهذا نأخذ، ينبغي إن سبع عندها أن يسبع عندهن لا يزيد لها عليهن شيئاً، وإن ثلث عندها أن يثلث عندهن، وهو قول أبي حنيفة والعامه من فقهاءنا.

## باب أدنى ما يتزوج الرجل عليه المرأة

٥٢٤ - أخبرنا مالك، حدثنا حميد الطويل، عن أنس بن مالك: أن عبد الرحمن بن عوف <sup>أقل مهرها</sup>

= كذا قرره ابن المصنف وغيره، وعلى هذا حملوا حديث أم سلمة، وقالوا: معنى درت: الدوران عند البقية بالثلاث ليحصل المساواة إلا أنه خلاف الظاهر، وخلاف ما أخرجه النسائي والدارقطني [رقم: ١٤٣، ٢٨٤/٣] بطريق فيه الواقدي: أنه قال لأم سلمة: **إن شئت أقمت عندك ثلاثاً خالصة لك، وإن شئت سبعت لك وسبعت لنسائي.** **قالت ثلث:** قال القاضي عياض: اختارت التثليث مع أخذها بثوبه حرصاً على طول إقامته عندها؛ لأنها رأت أنه إذا سبعت لها وسبعت لغيرها لم يقرب رجوعه إليها. **أن يثلث عندهن:** لعله مبني على حمل الدور المذكور في الحديث على الدور بالتثليث، وقد عرفت ما فيه، ولذا قال القاري في شرحه تحت هذا القول: فيه أن ظاهر الحديث السابق أن بعد التثليث هو الدور ولا يفهم منه التثليث عندهن إلا من دليل خارج يحتاج إلى بيانه.

**قول أبي حنيفة:** قال علي القاري في "المرقاة شرح المشكاة" [٣٥٠/٦]: عندنا لا فرق بين القديمة والجديدة؛ لإطلاق قوله تعالى: ﴿فَإِنْ حِفْظُهُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾ (النساء: ٣)، وقوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ﴾ (النساء: ١٢٩)، وخير الواحد لا ينسخ الكتاب، فأشار إلى بناء الكلام على مسألة أصولية، وهي عدم جواز نسخ إطلاق الكتاب القطعي بخير الأحاد الظني، ففيما نحن فيه لما ثبت بإطلاق الكتاب وجوب عموم المساواة ومنع الميل إلى إحدى الزوجات مطلقاً أفاد ذلك وجوب المساواة في القديمة والجديدة أيضاً، والبكر والثيب أيضاً، فإن فرّق بينهما بحديث أنس أو أم سلمة وغيرهما يلزم إبطال إطلاق الكتاب بالخبر الظني، وأشار في شرحه لهذا الكتاب إلى الإيراد على هذا المسلك حيث قال بعد ذكر استناد علمائنا بآية ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا﴾ وغيره فيه أنه إذا كان التخصيص وقع شرعاً يكون عدلاً، فلا منافاة ولا معارضة أصلاً.

**حميد الطويل:** هو حميد - بضم الحاء - ابن أبي حميد أبو عبيدة البصري الطويل، روى عن أنس والحسن وعكرمة، وعنه مالك وشعبة والحمادان والسفيانان وخلق، وثقه ابن معين وأبو حاتم، مات سنة ثلاث وأربعين ومائة، كذا في "الإسعاف" [ص: ١١]. **عبد الرحمن بن عوف:** أحد العشرة المبشرة بالجنة، المتوفى ٣٢هـ.



جاء إلى النبي ﷺ وعليه أثر صُفرة فأخبره أنه تزوّج امرأة من الأنصار، قال: كم سقت إليها؟ قال: وزن نواة من ذهب، قال: أولم ولو بشاة.

هو للتقليل

قال محمد: وبهذا نأخذ، أدنى المهر .....

وعليه أثر صُفرة: تعلقت بجلده أو ثوبه من طيب العروس، وهذا أولى ما فسر به، وفي رواية: "وبه ردع من زعفران" أي أثره، وليس بداخل في النهي عن تزعفر الرجل؛ لأنه فيما قصد به التشبيه بالنساء، كذا قال الزرقاني [٢٠٢/٣] فأخبره: أي فسأله رسول الله ﷺ، وقال: "ما هذا؟" فأخبره، كذا ورد في رواية وفيه افتقاد الكبير أصحابه وسؤاله عما يختلف عليه من حاطم، فإنه كان هُي عن التضمخ بالطيب، فأجاب به، أنه لم يتضمخ به، وإنما تعلق به من العروس، وهذه المرأة التي أخبر أنه تزوجها لم تسم في الروايات إلا أن الزبير بن بكار جزم بأنها ابنة أبي الحيسر - بفتح المهملتين بينهما تحية ساكنة آخره راء مهمل - اسمه أنس بن رافع الأنصاري، وأنها ولدت له القاسم وعبد الله، كذا قال الحافظ ابن حجر. [شرح الزرقاني: ٣٠٢/٣]

كم سقت إليها: يضم السين من السوق، أي كم أرسلت من المهر مطلقاً أو المعجل، كذا قال القاري، وقال الزرقاني: فيه أنه لا بد في النكاح من المهر، وقد يشعر ظاهره احتياجه إلى تقدير؛ لأن "كم" موضوعة له، ففيه حجة للمالكية والخنفية في أن أقل الصداق مقدّر. [شرح الزرقاني: ٢٠٢/٣] وزن نواة من ذهب: قال الخطابي والأكثر: هي خمسة دراهم من ذهب، فالتواة اسم لمقدار معروف عندهم، وقال أحمد بن حنبل: التواة ثلاثة دراهم وثلاث، وقيل: المراد تواة التمر أي وزنها من ذهب، والأول أظهر وأصح، وقال بعض المالكية: التواة بالمدينة ربع دينار، كذا في "شرح الزرقاني" [٢٠٢/٣، ٢٠٣]، وفيه أيضاً قال عياض: قيل: زنة نواة من ذهب ثلاثة دراهم وربع، وأراد قائله أن يحتج به على أنه أقل الصداق، ولا يصح لقوله: "من ذهب" وذلك أكثر من دينارين، وهذا لم يقله أحد، وهو غفلة من قائله، بل فيه حجة لمن يقول: لا يكون أقل من عشرة دراهم.

أو لم: [زاد في رواية: قال: فبارك الله لك، أو لم ولو بشاة] أمر ندب عند الجمهور، وقيل: للوجوب، ووقته على الأشهر بعد الدخول كما يُستتبط من هذا الحديث أيضاً. أدنى المهر إلخ: لعله حمل التواة على هذا المقدار، وقد ورد بالتقدير هذا المقدار آثار أخر أكثرها مما تكلم فيها، فأخرج الدار قطني [رقم: ٣٤٩] ثم البيهقي في سننهما عن داود الأزدي عن الشعبي عن علي قال: "لا تُقطع الأيدي في أقل من عشرة دراهم، ولا يكون المهر أقل من عشرة دراهم"، قال ابن الجوزي في "التحقيق": قال ابن حبان: داود ضعيف، والشعبي لم يسمع علياً، وأخرجه الدار قطني أيضاً عن جوير - وهو ضعيف - عن الضحّاك عن النزّال بن سيرة عن علي، ومن طريق آخر عن الضحّاك بسند فيه محمد بن مروان أبو جعفر لا يكاد يعرف، وأخرج الدار قطني [رقم: ١١، ٢٤٤/٣] والبيهقي عن مبشر بن عبيد عن الحجاج بن أرطاة عن عطاء وعمرو بن دينار عن جابر مرفوعاً: لا تنكحوا النساء إلا الأكفاء، ولا يزوجهن إلا الأولياء، ولا مهر دون عشرة دراهم، قال الدار قطني: ابن عبيد متروك الحديث، =



عشرة دراهم ما تُقَطَّع فيه اليد، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

## باب لا يجمع الرجل بين المرأة وعمّتها في النكاح

٥٢٥ - أخبرنا مالك، حدثنا أبو الزناد، عن عبد الرحمن الأعرج، عن أبي هريرة أن

النبي ﷺ قال: لا يَجْمَعُ الرجلُ بين المرأة وعمّتها ولا بين المرأة وحالتها.

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

- وأسند البيهقي عن أحمد أنه قال: أحاديث مبشر موضوعة، ورواه أبو يعلى الموصلي في "مسنده" عن مسيرة عن أبي الزبير عن جابر، وعن أبي يعلى رواه ابن حبان في "كتاب الضعفاء"، كذا ذكره الزيلعي في "تخريج أحاديث الهداية" [٢٤٧/٣، ٢٤٨]، والكلام في هذا الحديث نقضاً وإبراماً كثير. والإنصاف أن هذا الحديث بعد ثبوته لا يدل على التقدير بحيث لا يصح دونه، وفي الأحاديث كثرة دالة على إطلاق المهر، وعدم التقدير بالعشرة وظواهر الآيات تؤيده، وقد أجاب عنها أصحابنا بحملها على المعجل، فافهم ولا تعجل بالقبول فإنه يرد عليهم نسخ إطلاق الكتاب وتقييده بأخبار الآحاد، وهو خلاف أصولهم.

**قول أبي حنيفة:** وعند مالك أدناه ربع دينار، وعند النخعي أربعون ديناراً، وعند الشافعي ما جاز كونه ثلثاً جاز كونه مهراً، كذا ذكره ابن الهمام. [فتح القدير: ٢٠٥/٣] **أبو الزناد:** بكسر الزاء وخفة النون عبد الله بن ذكوان. **لا يجمع إلخ:** [أي في نكاح أو ملك يمين، فإن نكحهما معاً بطل نكاحهما، وإن مرتباً بطل نكاح الثانية] الحديث مبسوط في سنن أبي داود [رقم: ٢٠٦٥] والترمذي [رقم: ١١٦٢] بلفظ: لا تنكح المرأة على عمّتها ولا العمة على بنت أخيها، ولا المرأة على خالتها ولا الخالة على بنت أختها، ولا ينكح الصغرى على الكبرى ولا الكبرى على الصغرى، والحكمة في تحريم مثل هذا هو الاحتراز عن قطع الرحم بين الأقارب، فإن الضرتين تتحاسدان وينجر البغض إلى أقرب الناس، والحسد بين الأقارب أشنع، وقد اعتبر النبي ﷺ هذا الأمر في تحريم الجمع بين بنته وبنت غيره حيث حرم على علي ؑ نكاح بنت أبي جهل على فاطمة ؑ، كذا في "حجة الله البالغة".

**قول أبي حنيفة:** وبه قال جمهور العلماء، وشذ طائفة من الخوارج حيث جوزت الجمع بين المرأة وعمّتها، وغير ذلك سوى الجمع بين الأختين زعماً منهم أن الله حرم الجمع بين الأختين بقوله: ﴿وَأَنْ تَحْمَمُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ (النساء: ٢٣) ثم قال: ﴿وَأَجَلٌ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ (النساء: ٢٤) فدل ذلك على جواز الجمع بين غيرهما، وأخبار الآحاد لا تخصص القرآن ولا تنسخه، وبالعكس بعض السلف حيث منع من الجمع بين بنتي العم وبنتي الخالة ونحو ذلك أيضاً، والجمهور على خلافه، كذا قال الزرقاني [١٧٨/٣] وغيره.

٥٢٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيّب ينهى أن تُنكح المرأة على خالتها أو على عمّتها وأن يطأ الرجل وليدةً في بطنها جنيناً لغيره.  
جارية أو أمة  
أي لغير الواطئ  
قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا رحمهم الله.

### باب الرجل يخطب على خطبة أخيه

بكسر الحاء: التماس النكاح

٥٢٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه.  
قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا رحمهم الله.

وأن يطأ الرجل: [ثلاثا يسقي بمائه زرع غيره سواء كان من حلال أو حرام، كذا قال القاري] ورد: لا توطأ حامل حتى تضع، ولا غير ذات حمل حتى تحيض، رواه أحمد [رقم: ١١٢٤٤، ٢٨/٣] وأبو داود [رقم: ٢١٥٧] وصححه الحاكم عن أبي سعيد، قاله الزرقاني [١٧٩/٣]، وفيه إشارة إلى جواز نكاح حبلى من غيره، وبه قال جمهور علمائنا بجواز نكاح حبلى من زنا لكن يحرم وطئها ما لم تضع، هذا إذا نكح غير الزاني وإن نكح الزاني يجوز له وطئها أيضاً لكونه ساقياً بمائه زرع نفسه. أخيه: التعبير به ليوافق عنوان الخبر والتعبير به في الخبر للتحريض على كمال التودد وقطع صور المنافرة، أو لأن كل المسلمين إخوة إسلاماً. حَبَان: بفتح الحاء المهملة وتشديد الباء الموحدة ابن منقذ - بضم الميم وكسر القاف آخره ذال معجمة - كما ضبطه الحافظ عبد الغني في "مشتبه النسبة" وابن ماكولا في "الإكمال" وغيرهما لا بكسر الحاء المهملة كما ظنه القاري.

لا يخطب: برفع الباء خبر بمعنى النهي، وهو أبلغ من صريح النهي، قال عياض وغيره: المنع إنما هو بعد الركون وإلا فلا؛ لحديث فاطمة بنت قيس حين أخبرت أنه خطبها ثلاثة، فلم ينكر دخول بعضهم على بعض، وقال الخطابي: في قوله: "أخيه" دليل على أن الأول مسلم، فإن كان يهودياً أو نصرانياً لم يمنع الخطبة على خطبته وبه قال الأوزاعي، والجمهور على خلافه، وقالوا: إن ذكر الأخ جرى على الغالب أو للإشارة إلى قطع التنافر.  
على خطبة أخيه: أي إذا توافقوا، وأما إذا أبي أهلها فلا بأس، كذا قال القاري.

## باب الثيب أحق بنفسها من وليها

٥٢٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عبد الرحمن ومجمع ابني يزيد بن جارية الأنصاري، عن خنساء ابنة خذام: أن أباهما زوجها وهي ثيب، فكرهت ذلك، فجاءت رسول الله ﷺ فردت نكاحه.

**عبد الرحمن:** هو أبو محمد المدني، ذكره ابن حبان في ثقات التابعين، يقال: وُلد في حياة النبي ﷺ، ومات ٩٣هـ، وأخوه مجمع على وزن اسم فاعل من التجميع، تابعي كبير، مات ٦٠هـ، وأبوهما يزيد بن جارية الأنصاري الأوسي، ذكره ابن سعد في الصحابة، كذا قال الزرقاني [١٨٤/٣]، وقال ابن عبد البر في "الاستيعاب" [رقم: ٢٧٩٢، ١٣٣/٤]: يزيد بن جارية اليربوعي ابن عامر بن مجمع بن العطف، هو أبو مجمع، وعبد الرحمن شهد خطبة الوداع. **أن أباهما:** هو خذام بالمعجمة المكسورة والذال المهملة كما في "الفتح" و"التقريب"، وقال بعضهم: بالذال المعجمة ابن وديعة، ويقال: ابن خالد من أفاضل الصحابة، كذا قال الزرقاني [١٨٤/٣].

**زوجها:** لما تأمّت من أنيس بن قتادة الأنصاري حين قُتل يوم أحد، كما رواه عبد الرزاق عن معمر بن سعيد بن عبد الرحمن عن أبي بكر بن محمد مرسلًا، وأخرجه الواقدي عن خنساء نفسها، وسمّا بعضهم أنسًا، وقيل: اسمه أسير، وإنه مات ببدر. **وهي ثيب:** قال ابن عبد البر في "الاستيعاب": خنساء بنت خذام بن وديعة الأنصارية من الأوس، أنكحها أبوها وهي كارهة، فرد رسول الله ﷺ نكاحها. واختلف الأحاديث في حالها في ذلك الوقت، ففي نقل مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبد الرحمن ومجمع عنها أنها كانت ثيبًا، وذكر ابن المبارك عن الثوري عن عبد الرحمن بن القاسم عن عبد الله بن يزيد بن وديعة عن خنساء أنها كانت يومئذ بكرًا، والصحيح نقل مالك في ذلك، وروى محمد بن إسحاق عن حجاج بن السائب عن أبيه عن جدته خنساء قال: وكانت أيما من رجل، فزوجها أبوها رجلًا من بني عوف، فخطبت إلى أبي لبابة بن عبد المنذر، وارتفع شأنها إلى رسول الله ﷺ فأمره أن يلحقها بها فتزوجت أبا لبابة.

**ذلك:** أي ذلك النكاح، أو ذلك الرجل الذي زوجها منه أبوها، قال ابن حجر: ولم يُعرف اسمه، نعم، عند الواقدي أنه من مزينة، وعند ابن إسحاق أنه من بني عمرو بن عوف. **فردت نكاحه:** أي وجعل أمره إليها كما في رواية عبد الرزاق عن أبي بكر بن محمد، وله عن نافع بن جبير: فأنت النبي ﷺ فقالت: إن أبي زوجني وأنا كارهة وقد ملكتُ أمرِي، قال: **فلا نكاح له، أنكحي من شئت**، فرد نكاحه، ونكحت أبا لبابة الأنصاري، قال ابن عبد البر: هذا الحديث مجمع على صحته وعلى القول به؛ لأن من قال: لا نكاح إلا بولي، قال: لا يزوج الثيب وليها إلا بإذنها، ومن قال: ليس للولي مع الثيب أمر فهو أولى بالعمل بهذا الحديث، واختلف في بطلانه لو رضيت، =





**عشر نسوة -** حين أسلم **الثقفي**، فقال له: أمسك منهن أربعاً، وفارق سائرهن. <sup>ظرف لقال</sup>  
**قال محمد:** وهذا نأخذ، يختار منهن أربعاً أيتهاً شاء، ويفارق ما بقي، وأما أبو حنيفة فقال: نكاح الأربعة الأول جائز، ونكاح من بقي منهن باطل، وهو قول إبراهيم النخعي.

٥٣٠ - **أحرم مالك**، حدثنا ربيعة بن أبي عبد الرحمن، أن الوليد سأل القاسم وعروة وكانت عنده أربع نسوة فأراد أن يبت واحدة ويتزوج أخرى، فقالا: نعم، فارق امرأتك ثلاثاً وتزوج. فقال القاسم: في محالس مختلفة.

= مما حدث به بالعراق، كذا في "شرح الرقائي" [٢٧٠/٣]، وفيه أيضاً قد رواه الترمذي وابن ماجه من طريق معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه، وقال الترمذي: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: هذا غير محمود، والصحيح ما روى شعيب وغيره عن الزهري قال: حدثت عن عثمان بن محمد بن أبي سويد الثقفي ذكره.  
**عشر نسوة** أي فأسلم معه، قاله الرقائي. **الثقفي** وهو عيلان بن سلمة بن مغتب بن مالك، أحد وجوه ثقف ومقدمهم، أسلم بعد فتح الطائف ولم يهاجر، وتوفي في آخر خلافة عمر . ذكره ابن عبد البر في "الاستيعاب" [رقم: ٢٠٩٠، ٣٢١/٣، ٣٢٢]. وهذا **أحمد** وبه قال مالك والشافعي وأحمد كما في "رحمة الأمة".  
**وفارق ما بقي** قال القاري: لعل أحدهما قوله: **وفارق ما بقي**، حيث لم يقل: طلقهن، لكن يُشكل بأن عقود اجاهلية قبل الدخول في الأحكام الإسلامية صحيحة، والظاهر أن التعبير بالمفارقة بناء على فسح الريادة بالآية الناسحة لجوارها قبل ذلك، وهي قوله تعالى: **... كخدا ما كنت أحد من أنبياءهم...** (نساء: ٣)، فإن سورة النساء مكية بالإجماع، فالقول بأن نكاح من بقي منهن باطل موقوف على دليل صريح في السماع، نعم. بعد ظهور الحكم لو تزوج شخص ريادة على الأربع فلا خلاف في بطلان الزائد وصحة الأقل.  
**أن الوليد:** أي ابن عبد الملك بن مروان أحد ملوك بني أمية.

**أن يبت** بفتح الياء وكسر الاء الموحدة وتشديد الفوقية، أي يطلقها بالنته ويقطعها عن الرجل، و"يتزوج أخرى" أي في عدة الأولى، "فقالا" أي كلاهما "نعم"، فارق امرأتك بالثلاث" أي طلقها ثلاثاً وتزوج بواحدة، وأطلق عروة الثلاث، "فقال القاسم: في محالس متفرقة" ليكون على وفق السنة، وفي "موطأ يحيى": مالك عن ربيعة أن القاسم بن محمد وعروة بن الزبير كانا يقولان في الرجل يكون عنده أربع نسوة: فيطلق إحداها البتة، ويتزوج إن شاء ولا ينتظر أن تقضي عدتها، ولو طلقها واحدة أو اثنتين لم يتزوج حتى تقضي عدتها، كذا ذكر القاري.

**قال محمد:** لا يعجبنا أن يتزوج خامسة وإن بتّ طلاق إحداهن حتى تنقضي عدتها، <sup>أي لا يحل عدتها</sup> لا يعجبنا أن يكون ماؤه في رحم خمس نسوة حرائر، وهو قول أبي حنيفة <sup>وغيره</sup> والعامّة من فقهاءنا <sup>رضي الله عنهم</sup>.

## باب ما يوجب الصّدّاق

٥٣١ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن زيد بن ثابت قال: إذا دخل الرجل بامرأته وأرخت الستور فقد وجب الصّدّاق.

**قال محمد:** وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا، وقال مالك بن أنس: إن طلقها بعد ذلك لم يكن لها إلا نصف المهر إلا أن يطول مكثها ويتلذذ منها فيجب الصداق. <sup>أي الحلوة الصحيحة لعدم الجماع</sup> <sup>أي مع الرجل بمسها ونقيبه</sup>

لا يعجب بل ينظر إلى أن تنقضي عدتها، وهذا عدة الرجل، كما بسطه الفقهاء. وإن بتّ أي يتوتة صغرى أو كبرى. خمس نسوة كما أنه لا يحل له إلا أربع حقيقة أو حكماً.

الصداق بمنع أوله وكسره مهر المرأة، كذا قال القاري. وأرجح السور كناية عن الحلوة الصحيحة وإن لم يكن هناك إرخاء ستور حقيقة. وجب الصداق أي كل المهر المستمى أو مهر المثل.

وبهذا تأخذ قال ابن المنذر: وهو قول عمر وعلي وريد ثابت وعبد الله بن جابر ومعاذ وقول الشافعي في القديم، وقال في الجديد: يجب على الزوج إذا طلق بعد الحلوة نصف المسمى، وأحمد موافق لأبي حنيفة، ويؤيد مذهبنا قوله تعالى: <sup>كَيْفَ تَأْكُلُ أَمْوَالَهُمْ وَفَدَّ بِضِلَالَتِهِمْ</sup> <sup>عَنْهُمْ</sup> (النساء ٢١)، أي وصل من غير فصل؛ إذ حقيقة الإفضاء الدخول في الفضاء وهو مكان الحلاء، كذا في "شرح القاري"، وذكر السيوطي في "الدر المنثور": أخرج ابن أبي شيبة والبيهقي عن الأحسن بن قيس أن عمر وعلياً قالاً: إذا أرخت ستراً أو أعلق بناها فيها الصداق كاملاً، وعليها العدة، وأخرج سعيد بن منصور وابن أبي شيبة والبيهقي عن زرارة بن أوفى قال: قضاء الخلفاء الراشدين أن من أعلق بناها أو أرخت ستراً فقد وجب الصداق، وأخرج البيهقي عن محمد بن ثوبان أن رسول الله ﷺ قال: من كسب امرأة، فقد بن عمر بن الخطاب <sup>رضي الله عنه</sup> وأخرج مالك والبيهقي عن ريد بن ثابت قال: "إذا دخل الرجل بامرأته، فأرخت عليهما الستور فقد وجب الصداق"، وأخرج مالك والشافعي وابن أبي شيبة والبيهقي عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قضى في المرأة يتزوجها الرجل قال: إذا أرخت الستور فقد وجب الصداق.



## باب نكاح الشغار

٥٣٢ - أخبرنا مالك. أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ هي عن الشغار. والشغار أن يُنكح الرجل ابنته على أن يُنكحه الآخر ابنته ليس بينهما صداق. قال محمد: وهذا نأخذ، لا يكون الصداق نكاح امرأة فإذا تزوجها على أن يكون صداقها أن يزوجه ابنته فالنكاح جائز ولها صداق مثلها عن نسائها؛ .....

**نكاح الشغار** [بكسر الشين المعجمة] هو مأخوذ من قولهم: شعر البلد عن السلطان إذا حلا عنه، سمي به لخلوه عن الصداق أو بعض شرائطه، وقال ثعلب: من قولهم شغل الكلب إذا رفع رجله ليلول، كأن كلاً من الوليين يقول للآخر: لا ترفع رجل استي حتى أرفع رجل استك، كذا قال الرقائي [١٨٢/٣]. هي عن الشغار هذا حديث متفق عليه من حديث نافع عن ابن عمر، وفي رواية لهما عن عبيد الله بن عمر، قلت لنافع: ما الشغار؟ قال: أن ينكح ابة الرجل ويُنكحه ابنته بغير صداق، وينكح أخت الرجل ويُنكحه أخته بغير صداق، وفي صحيح مسلم [٣٤٦٩] من حديث أبي هريرة: 'هي عن الشغار وهو أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجها صاحبة ابنته'.

وفي الباب عن جابر رواه مسلم [رقم: ٣٤٧١]، وعن أسد رواه أحمد والترمذي وصححه والسنائي، وعن معاوية رواه أبو داود، وقال الشافعي في حديث ابن عمر: لا أدري تفسير الشغار من النبي ﷺ أو من ابن عمر أو من نافع أو مالك، وقال الخطيب في "المدرج": هو من قول مالك بيه وفصته القعبي وابن مهدي ومحرر بن عون عنه، ورواية البخاري ومسلم من طريق عبيد الله صريح في أنه من نافع، ولذا قال القرطبي في "شرح صحيح مسلم": إن التفسير في حديث ابن عمر جاء عن نافع وعن مالك، وأما حديث أبي هريرة فهو على الاحتمال، والظاهر أنه من كلام النبي ﷺ، كذا ذكره الحافظ ابن حجر في "تخريج أحاديث الرافعي"، ثم قال: في الطبراني من حديث أبي بن كعب مرفوعاً: لا شغار في الإسلام، قالوا: يا رسول الله! وما الشغار؟ قال: نكاح امة امرأة لا صدق بينهما، وإساده وإن كان ضعيفاً لكنه يُستأنس به في هذا المقام.

ابنته: أو أخته أو غيرها ممن له ولاية عليها. وهذا نأخذ. قال عياض: لا خلاف في البهي عن الشغار ابتداءً فإن وقع أمضاه الكوفيون والليث والزهري وعطاء بصداق المثل، وأظله مالك والشافعي، كذا في "شرح الرقائي" [١٨٣/٣]، وفي "شرح القاري": لا يفسد النكاح، ويمسك الشرط عند أبي حنيفة والشافعي، وعن مالك وأحمد روايتان. لا يكون الصداق إلخ كذا في الأصل، والظاهر أنه وهم، ويمكن حمله على القلب، هذا كلام القاري، ولا يخفى وهمه، فإن مودى هذه العبارة وقلبها واحد.

أن يزوجه. أي يزوجه هذا المتزوج منه أو أخته مثلاً بذلك الولي الذي تزوج هو سته.

لا وَكُسَ ولا شَطَط، وهو قول أبي حنيفة ~~رحمه الله~~ والعامة من فقهاءنا.  
أي لا نقص أي لا زيادة

## باب نكاح السرّ

٥٣٣ - حماد بن عمار، عن أبي الزبير: أن عمر أتي برجل في نكاح لم يشهد عليه إلا رجل وامرأة، فقال عمر: هذا نكاح السرّ ولا نُجيزه، ولو كنتُ <sup>بصيغة المجهول</sup> تَقَدَّمْتُ فيه لَرَجَمْتُ. قال حماد: وبهذا نأخذ؛ لأن النكاح لا يجوز في أقل من شاهدين وإنما شهد على هذا الذي رَدّه عمر رجل وامرأة، فهذا نكاح السرّ؛ لأن الشهادة لم تكمل، ولو كملت الشهادة برجلين أو رجل وامرأتين كان نكاحاً جائزاً.....

**نكاح السرّ** قال القاري: أي تزويج الخفية، وهو أن يعقد بغير حضور بصاب الشهادة وشرائطه.  
**أبي الزبير** هو محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي المكي، روى عن جابر وابن عمر وابن عباس وابن الزبير وعائشة، وعنه مالك وأبو حنيفة وشعبة والسميانان، وثقه ابن المديني وابن معين والمسائي. مات ١٢٨هـ، كذا في "الإسعاف" [ص: ٣٧]. ابن عسبر ابن الخطاب أحد الخلفاء الأربعة. **هذا نكاح السرّ** أي لا بد في النكاح من الإعلان ولو بحضور شاهدين. **ولو كنتُ تَقَدَّمْتُ** بفتح التاء والقاف والدال، أي سقت عيري، وفي رواية ابن وصاح بضم التاء والقاف وكسر الدال على بناء المفعول أي سبقي عيري، كذا قال الررقاني [١٨٥، ٣]. والظاهر أن معناه لو تقدمت في هذا الأمر بالبيع وسقت بإقامة الحجة على عدم جواره وشهرت ذلك، ثم فعت بعد الاطلاع عليه لرحمت أي أقمت عليك تعزيراً وعقوبة.

**لا يخور في أقل إلخ** لورود كثير من الأحبار في ذلك، والكلام في رواة أكثرها لا يصحّ لحصول القوة للمجموع، فأخرج ابن حبان في "صحيحه" [رقم: ٤٠٧٥، ٣٨٦/٩] من حديث عائشة مرفوعاً: لا نكاح لا عن مذهبنا. وقال ابن عسبر: لا نكاح إلا عن مذهبنا. وأخرج الترمذي [رقم: ١١٠٣] عن ابن عباس مرفوعاً وموقوفاً - وقال: الموقوف أصح - **عن أبي بكر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب**، وفي الباب من حديث أبي هريرة وعلي وأبي جابر وابن مسعود وابن عمر وعمران بن حصين، ذكرها الريلي في "تخريج أحاديث الهداية" [٢١٢/٣، ٢١٣] مع ما لها وما عليها. **أو رجل وامرأتين** فيه خلاف الأئمة الثلاثة حيث قالوا: لا دخل للنساء في النكاح، وإنما يصح شهادة عدلين رجلين إلا أن مالكاً أجاز العقد بدون شهادة، ثم يشهدن قبل الدخول. وقال: نكاح السرّ ما أوصى بكتمه، وعبد غيره لا يخور ما لم يشهد عبيه، كذا قال الررقاني [١٨٥/٣].

وإن كان سراً، وإنما يفسد نكاح السر أن يكون بغير شهود فأما إذا كملت فيه <sup>في نسخة: يفسر</sup> الشهادة فهو نكاح العلانية وإن كانوا أسروه.

٥٣٤ - قال محمد: أخبرنا محمد بن أبان، عن حماد، عن إبراهيم أن عمر بن الخطاب <sup>أي أهل العقد</sup> أجاز شهادة رجل وامرأتين في النكاح والفرقة. قال محمد: <sup>بفتح الموحدة وخفة الباء</sup> وبهذا نأخذ، وهو قول <sup>الحمي</sup> أبي حنيفة <sup>أي في الفسخ</sup>.

## باب الرجل يجمع بين المرأة وابنتها وبين المرأة

### وأختها في ملك اليمين

٥٣٥ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن أبيه: أن عمر سئل عن المرأة وابنتها مما ملكت اليمين أتوطاً <sup>بضم العين</sup> إحداهما بعد الأخرى؟ قال: لا أحب أن أجزيهما جميعاً ونهاه.

٥٣٦ - أخبرنا مالك، عن الزهري، عن قبيصة بن ذؤيب: .....

وإن كان سراً أي حفيماً، وليس الشرط الإعلان في المجالس والجماع.

حماد: بن أبي سليمان لا ابن أبي سلمة كما ظنه القاري.

عتبه: بضم الأولى وسكون الثانية، ابن مسعود. عن أبيه: عبد الله بن عتبة بن مسعود اهليلج ابن أخي عبد الله بن مسعود. أتوطاً: بهمزة الاستفهام بيان للسؤال، وفي بعض نسخ "موطأ يحيى" بدون الهمزة. لا أحب أن أجزيهما: مأخوذ من الإجازة أي لا أحب أن أجزئ الجمع بينهما وطياً، وفي "الموطأ" برواية يحيى: ما أحب أن أجزئيهما جميعاً، قال الزرقاني: بفتح الهمزة وإسكان الحاء المعجمة وضم الباء الموحدة أي أطأهما، يقال للحرث: حبر، ومه المحاربة. [شرح الزرقاني: ١٨٩/٣] ونهاه: أي هي عمر السائل عن الجمع بينهما، والمعنى أنه لا يباح واحدة، ما م يحرم الأخرى بعقلها أو يعتق بعضها أو بتمليك بعضها أو جميعها، كذا قال القاري. قبيصة بن ذؤيب: هو قبيصة بن ذؤيب بن حلحلة الحراعي المدني، ولد عام الفتح، وروى عن عثمان وابن عوف وحديفة وريد بن ثابت وعائشة وأم سلمة، قال الزهري: كان من علماء هذه الأمة، مات بالشام ٨٧هـ، كذا في "الإسعاف" [ص: ٣٤].

أَنَّ رجلاً سأل عثمان عن الأختين مما مَلَكَت اليمين هل يُجمع بينهما؟ فقال: <sup>لم يسم قاله الزرقاني</sup> أحلَّتهما آية وحرَّمتهما آية، ما كنت لأصنع ذلك، ثم خرج فلقي رجلاً من أصحاب النبي ﷺ فسأله عن ذلك؟ فقال: لو كان لي من الأمر شيء، ثم أتيتُ بأحدٍ فعل ذلك جعلته نكالاً. قال ابن شهاب: أراه علياً عليه السلام.  
 قال محمد: وبهذا كله نأخذ، لا ينبغي أن يُجمع بين المرأة وبين ابنتها، ولا بين المرأة <sup>وبه قال الجمهور أي لا يجل لأحد</sup> وأختها في ملك اليمين، قال عمار بن ياسر: ما حرَّم الله تعالى من الحرائر شيئاً.....

عثمان بن عفان، أحد الخلفاء الأربعة. أحلَّتهما آية. قال ابن حبيب: يريد قوله: <sup>في شخصات من ساء</sup> ما كنت لأصنع ذلك (الساء: ٢٤) حيث عم ولم يخص أختين ولا غيرهما، وقيل: قوله تعالى: <sup>في شخصات من ساء</sup> لا على أزواجهم <sup>في شخصات من ساء</sup> ما كنت لأصنع ذلك (المؤمن: ٥، ٦)، وقال ابن عبد البر: يريد تحليل الوطاء ملك اليمين في غير آية، كذا في "شرح الزرقاني" [١٨٩/٣]. وحرَّمتهما آية. يعني قوله تعالى: <sup>في شخصات من ساء</sup> ما كنت لأصنع ذلك. أخرجه برأيه بعد ما ذكر (سواء: ٢٣)، لكونه عاماً من النكاح والجمع ملك اليمين. ما كنت لأصنع ذلك. أخرجه برأيه بعد ما ذكر التعارض بين الأيتين كأنه يشير إلى تقديم الخطر على الإباحة، أو إلى أن اشتراك العلة يقتضي كون الحكم فيما نحن فيه مثل الحكم في النكاح، فكما لا يجوز الجمع نكاحاً لا يجوز وطياً بملك اليمين. ثم حرج أي ذلك السائل، فبقي عبياً <sup>في شخصات من ساء</sup> فسأله عن ذلك لما أن جواب عثمان <sup>في شخصات من ساء</sup> لم يكن شافياً لعدده جزمه بذلك.

لو كان لي من الأمر أي الحكومة والخلافة أي لو كانت لي حكومة على الناس بالعقوبة، ثم حجت بأحد فعل ذلك أي الجمع بين الأختين بملك اليمين، واطلعتُ على ذلك جعلته أي فعله ذلك نكالاً بالفتح أي باعث عقوبة وعتاب، يعني لأجريتُ عليه عقوبة راحرة عن مثل ذلك، قال ابن عبد البر: لم يقل حدُّه حد الرأى لأن المؤول ييس بزأن إجماعاً، وإن أخطأ إلا ما لا يُعذر بجهله وهذا شهة قوية، وهي شهة عثمان وغيره أراه علياً أي أض ذلك الصحابي القائل له عني بن أبي طالب وكني عه قيصبة لصحته عبد الملك بن مروان، وسو أمية يستثقل سماع ذكر علي لاسيما ما حالف فيه عثمان، كذا في "شرح الزرقاني" [١٩٠/٣]. وقال القاري: لا يعد أن يكون لرجل هو ابن مسعود، فإنه سئل عن الرجل يجمع بين الأختين المملوكتين في الوطاء فكرهه.

ما حرم الله: أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة، كذا قال السيوطي في "الدر المنثور"، وذكر فيه آثار أخر منها قول إياس بن عامر: سألت عبياً أن لي أختين مما ملكت بمجيئ اتخذت إحداهما سرية وولدت لي أولاداً، ثم رعتُ في الأخرى، فما أصنع؟ قال: تعق التي كنت تطأ ثم تطأ الأخرى، ثم قال: إنه يحرم عليك مما ملكت بمجيئ ما يحرم -



إلا وقد حرّم من الإماء مثله إلا أن يجمعهنّ رجل، يعني بذلك أنه يجمع ما شاء من الإماء، ولا يحل له فوق أربع حرائر، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

## باب الرجل ينكح المرأة ولا يصل إليها

### لعلة بالمرأة أو بالرجل

٥٣٧ - أخبرنا ماث، أخبرنا ابن شهاب، عن سعيد بن المسيّب أنّه كان يقول: مَنْ تزوّج امرأة فلم يستطع أن يمسه فإنه يُضرب له أجل سنة فإن مَسَّها وإلا فُرّقَ بينهما. قال محمد. وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله. إن مضت سنة ولم يمسه خيّرت ....  
بين الافتراق والإقامة

= عليك في كتاب الله من الحرائر إلا العدد، ويحرم عليك من الرضاع ما يحرم عليك في كتاب الله من النسب، أخرج ابن عبد البر في "الاستدكار". ومنها ما أخرج ابن أبي شيبة وابن المنذر والبيهقي عن عبيّ أنه سئل عن رجل له أمتان أختان، وطئ إحداهما ثم أراد أن يطأ لأخرى قال: لا، حتى يُحرّجها عن ملكه، وأخرج عبد الرزاق وابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن أبي حاتم والطبراني عن ابن مسعود: "نه سئل عن الرجل يجمع بين الأختين الأمتين فكرهه، فقيل له: يقول الله: **ولا يملك منكم ما كنتم تملكون** (النساء ٢٤) فقال: وبغيرك مما ملكت يملك، وأخرج ابن المنذر والبيهقي عنه، قال: "يحرم من الإماء ما يحرم من الحرائر إلا العدد"، وأخرج ابن أبي شيبة وعبد بن حميد والبيهقي عن ابن عمر نحوه ذلك.

يعني بيان لمراد عمار من قوله. إلا أن يجمعهن. ما شاء من الإماء من غير اعتبار عدد ولو تخاور عن الألف. **لعلة بالمرأة** علة الرجل كالعلة، وعلة المرأة كالرتق، والمشاركة كاحيون، كذا قال القاري.

أن يمسه أي يحامها ما به بأن يكون عيباً، فإنه يضرب له أي يُعيّن له 'أجل سنة' أي قمرية على الأصح، أما إذا كان محبواً فإنه يفرق بطلها إذ لا فائدة في تأجيله، "فإن مَسَّها" أي حامها ولو مرة فيها، "وإلا فرق بينهما" أي القاضي إن طلّنه وتبين بطلقة، وروى ابن أبي شيبة في "مصنفه" عن محمد عن الشعبي أن عمر بن الخطاب كتب إلى شريح أن يؤجل العتيّ سنة من يوم يرفع إليه، فإن استطاعها وإلا فحيرها، فإن شاءت أقامت، وإن شاءت فارقت، وروى أيضاً عن علي وابن مسعود والمغيرة بن شعبة أن العتيّ يؤجل سنة، كذا في "شرح القاري".

فإن اختارته فهي زوجته، ولا خيار لها بعد ذلك أبداً، وإن اختارت نفسها فهي تطليقة بائنة، وإن قال: إني قد مسستها في السنة إن كانت ثيباً فالقول قوله مع يمينه، وإن كانت بكرًا نظر إليها النساء، فإن قلن: هي بكر خيّرت بعد ما تحلف بالله ما مسّها، وإن قلن: هي ثيب، فالقول قوله مع يمينه لقد مسستها، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٥٣٨ - أحربنا ماث، أخبرنا مجبر، عن سعيد بن المسيّب أنّه قال: أيّما رجل تزوّج امرأة وبه جنون أو ضرٌّ فإنّها تُخيّر إن شاءت قرّت وإن شاءت فارتقت. قال محمد: إذا كان أمراً لا يحتمل خيّر فإن شاءت قرّت وإن شاءت فارتقت، وإلا لا خيار لها إلا في العتّين والمحجوب.

فهي زوجته إلخ. أي إن اختارته بعد ظهور عنه فهي زوجته من غير صلاق ولا فسخ؛ لأنها أسقطت حقها، ولا يعود الساقط، وإن اختارت نفسها وضمت التفريق فهو صلاق بائن، به وردت الآثار، فروى عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيّب قال: قضى عمر في العيين أن يؤجل سنة، قال معمر: ويعني أن التأجيل من يوم تخصمه، وكذا رواه الدارقطني [رقم: ٢٢١، ٣٠٥]. وفي رواية أن أبي شيبة عن سعيد عن عمر أنه أجل العيين سنة، وقال: أتاها وإلا فرقوا بينهما، وهذا الصديق كاملاً، وروى محمد في كتاب الآثار [ص: ٢٧٨] عن أبي حنيفة عن إسماعيل بن مسلم أنكمي عن الحسن عن عمر أن امرأة أتته فأحبرته أن روحها لا يصل إليها فأجله حولاً، فلما انقضى حول ولم يصل إليها خيّرهما، فاختارت نفسها، ففرق بينهما عمر، وجعلها تطليقة بائنة، وفي أساب آثار عن علي بن الحسن عن مسعود بن شعبة والحسن والشعبي والحمي وغيرهم، ذكرها إربلي في "تخريج أحاديث الهداية" [٣/ ٣٦٩، ٣٧٠].

وإن قال أي الروح بعد مضي السنة. بعد ما تحلف نعل هذا يعين استظهار، وقاه القاري مجبر. على وزن اسم المفعول من التفعيل. أو صر أي صرر آخر كالخداه والبرص وغير ذلك. أمراً لا يحتمل أي لا يمكنها المقام معه إلا بضررها، فحينئذ تخير وإن كان أمراً لا يحتمل فلا خيار لها إلا في العيين، وهو من لا يصل إلى النساء مع وجود الآلة، أو يصل إلى الثيب دون الكبر أو إلى بعض النساء دون بعض، وذلك لمرض أو ضعف بكر سنة أو في خلقته أو لسحر، وكذا المحجوب، والمراد به الخصي سواء كان مسلولاً سُت منه حصيته أو موجوداً فهو كالعين في التأجيل؛ لأن النوطه منه متوقع، بخلاف المحجوب غير المتوقع منه النوطه، فإنه لا فائدة في تأجيله، =

## باب البكر تستأمر في نفسها

٥٣٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن الفضل، عن نافع بن جبير، عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ قال: الأيم أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأمر في نفسها، وإذفا صماتها.

بالضم أي سكوتها

= وبالخمسة إذا كان بالروح جوار أو مرض أو حذاء فلا خيار لها عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال محمد: لها الخيار دفعاً للضرر عنها، كذا قال علي القاري وغيره.

**تستأمر** أي تستأذن، إذا كانت عاقلة بالغة. **عند الله** قال الرزقاني: ثقة من رجال الجميع، تابعي صغير من طقة الزهري [شرح الرزقاني: ١٦٢/٣]، وقال السيوطي: وثقه السائي وأبو حاتم وابن معين. [الإسعاف ص: ٢٤]

**الفصل** ابن عباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب. أن رسول الله ﷺ أخرجه مسلم [رقم: ٣٤٧٦] وأصحاب السنن الأربعة [الترمذي رقم: ١١٠٨، والسائي رقم: ٣٢٦٠، وأبو داود رقم: ٢٠٩٨] وأحمد [رقم: ١٨٨٨، ٢١٩/١] والشافعي كلهم من طريق مالك، وتابعه رباح بن سعد عن عبد الله بن الفضل بلفظ:

أحب أحق بنفسها من وليها، وأبكر يستأمر في نفسها، وربما قال صماتها. رواه مسلم [رقم: ٣٤٧٨]، وقال ابن عبد البر: هذا حديث رفيع رواه عن مالك جماعة من الأجلة كشعبة والسفيان ويحيى القطان، قيل: ورواه أبو حنيفة، ولا يصح.

**الأيم** بفتح الهمزة وتشديد الياء المكسورة، كل امرأة لا روح لها صغيرة أو كبيرة، بكرًا أو ثيبًا، حكاه الحري وغيره. واحتتموا في المراد به ههنا، فقال الكوفيون ورهم والشعبي والزهري: المراد ههنا هو المعنى الدعوي ثيبًا كان أو بكرًا بالغة، فعقدها على نفسها حائر، وليس الولي من أركان العقد، وتُعقب بأنه لو كان كذلك لم يكن لفصل الأيم من البكر معنى، وقال علماء الحجاز وكافة الفقهاء: المراد منه الثيب المتوفى عنها، أو المطلقة لرواية أخرى بلفظ: "الثيب" مكان "الأيم"، كذا في "شرح الرزقاني" [١٦٢/٣] وغيره.

**أحق بنفسها** لفظة "أحق" لمشاركة أي أن لها في نفسها حقًا ولوليها، وحقها أكد من حقه، كذا قال النووي، وقال عياض: يَحتمل أن المراد أحق في كل شيء من عقد وغيره، ويَحتمل أنها أحق بالرصى أن لا تروح حتى تنطق بالإذن خلاف البكر، وفي "تخریج أحاديث الهداية" للربيعي: احتج الشافعي وأحمد بما رواه مسلم في "صحيحه" [رقم: ٣٤٧٨] عن ابن عباس مرفوعاً: أحب أحق بنفسها من وليها، وأبكر يستأمر في نفسها، قال ابن الحوري في "التحقيق": وجه الدليل أنه قسم النساء قسمين، ثم حص الثيب بأنها أحق من وليها، فلو أن البكر كالثيب في ترجيح حقها على حق الولي، لم يكن لإفراد الثيب معنى، فإن قالوا: قد رواه مسلم أيضاً بلفظ "الأيم" وهو من لا روح لها بكرًا كانت أو ثيبًا، قلنا: المراد به الثيب، وقال في "التنقيح": لا دلالة فيه على أن البكر =



قال محمد: وبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة، وذات الأب وغير الأب في ذلك سواء.

٥٤٠ - **حبر مالت**، أخبرنا قيس بن الربيع الأسدي، عن عبد الكريم الجزري، عن سعيد

سنة إلى أسد قبيلة

ابن المسيب قال: قال رسول الله ﷺ: تُسْتَأْذَنُ الْبَكَارُ فِي أَنْفُسِهِنَّ ذَوَاتِ الْأَبِ وَغَيْرِ الْأَبِ.

هذا مرسل

قال محمد: فهذا نأخذ.

- ليست أحق بنفسها إلا من جهة المفهوم، والخفية لا بقولون به، وعلى تقدير القول به كما هو الصحيح لا حجة فيه على إحصار كل بكر؛ لأنه قد حانقه مصوق، وهو قوله: "والبكر تستأذن" والاستئذان صائب للإحصار، وإنما وقع التصريق في الحديث بين الثيب والبكر؛ لأن الثيب يخطب إلى نفسها، والبكر يخطب إلى وليها فيستأذنها.

**قيس** هو ثقة، وثقة شعبة وسفيان، وعن ابن عبيدة ما رأيت بالكوفة أجود حديثاً منه، وضعفه وكيع وغيره، قال ابن عود: عامة رواياته مستقيمة والقول فيه ما قاله شعبة، وأنه لا بأس به، مات ١٠٧هـ، وقيل: غير ذلك، كذا في "تهذيب التهذيب" [رقم: ٦٥٥٣، ٥٤٠/٤، ٥٤١]. **عبد الكريم** هو عبد الكريم بن مالك الحرري، أبو سعيد الحراني أحد الأئمة، وثقة الأئمة، قال ابن معين: ثقة ثبت، وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، مات ١١٧هـ، وهو غير عبد الكريم بن أبي المحارق أبو أمية الصري، وهو مختلف فيه، وقد يشتهر أحدهما شايهما، كذا في "مقدمة فتح الباري" للحافظ ابن حجر [ص: ٥٩٠] وغيره.

**الحرري** مفتاح الحميم وفتح الراء المعجمة، سنة إلى حرية ابن عمر، موضع عمره رجل معروف بابن عمر، وليس هو بعد الله بن عمر الصحابي، وإليها يُنسب ابن الأثير الحرري مؤلف "النهاية في غريب الحديث" و"جامع الأصول"، واسمه مارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم، وأخوه نصر الله المعروف أيضاً بابن الأثير الحرري مؤلف "المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر"، وأخوه الآخر المعروف أيضاً بابن الأثير الحرري مؤلف "أسد الغابة في أخبار الصحابة" و"الكامل في التاريخ" و"مختصر أسباب السمعاني"، وإليها يُنسب مؤلف "الخصص الحصين" شمس الدين محمد بن محمد الحرري، وقد بسطت في تراجم هؤلاء في "التعليقات السنية على الفوائد البهية في تراجم الحفصة"، وقال السيوطي في "لب الباب في تحرير الأسباب": الحرري سنة إلى عدة بلاد: الموصل، وسنجار، وحراب، والرها، والرققة، ورأس عين وأمد، وديار بكر، وحريرة ابن عمر، وفي "جامع الأصول". هو سنة إلى الحرية وهي البلاد التي بين الفرات ودجلة ولها ديار بكر وريقة. **فهذا بأحد** حاصل مذهب أصحابنا أن تزويج البكر البالغة العاقلة لا يجوز بدون رضاها، وفي غير البالغة يجوز، وعند الشافعي يجوز للأب والجد تزويج البكر بغير رضاها صغيرة كانت أو كبيرة، وفي الثانية لا يجوز بدون رضاها، وبه قال مالك في الأب، وهو أشهر الروايتين عن أحمد في الحد، وقال في رواية أخرى: ليس للحد ولاية الإحصار، كذا قال القاري.

## باب النكاح بغير ولي

٥٤١ - أخبرنا مالك، أخبرنا رجل، عن سعيد بن المسيّب قال: قال عمر بن الخطاب: لا يصلح لامرأة أن تُنكح إلا بإذن وليّها، أو ذي الرأي من أهلها، أو السلطان.

قال محمد: لا نكاح إلا بولي، فإن تشاجرت هي والولي فالسلطان ولي من لا ولي له، فأما أبو حنيفة فقال: إذا وضعت نفسها في كفاءة ..... أي بغير ولي

بغير ولي: هو العصبية على ترتيبهم بشرط حرية وتكليف، ثم الأم، ثم ذو الرحم، الأقرب فالأقرب، ثم مولى المولات، ثم القاضي، كذا قال القاري. أخبرنا رجل. في موطأ مالك برواية يحيى: مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيّب قال إلخ. أن تنكح بصيغة المجهول، قال القاري: وبمعنى المعلوم. أو ذي الرأي أي ذي التدبير والعقل النصاب من أهلها ولو كان أبعد. لا نكاح إلا بولي إلخ. الحديث عائشة مرفوعاً: أن امرأة حبس نفسها عن زوجها فكأحباها حبس، فكأحباها حبس، فإن دخل بها فبها من مسحل من فرجها، فإن شجره فمسحل من مسحلها، أخرجه الشافعي وأحمد [رقم: ٢٤٢٥١، ٤٧/٦] وأبو داود [رقم: ٢٠٨٣] والترمذي وحسنه [رقم: ١١٠٢] وابن ماجه [رقم: ١٨٧٩] وأبو عروة والطحاوي والحاكم وابن حبان [رقم: ٤٠٧٥، ٣٨٦/٩]، وحديث أبي موسى مرفوعاً: لا نكاح إلا بولي. أخرجه أحمد [رقم: ١٩٥٣٦، ٣٩٤/٤] وابن ماجه [رقم: ١٨٨١] وأبو داود [رقم: ٢٠٨٥] والترمذي [رقم: ١١٠١] وابن حبان والحاكم، وفي الباب عن عائشة وأم سلمة ورينب أرواح النبي ﷺ وعلي وابن عباس، وقد جمع الدمياطي طرقه في جزء، كذا في "التلخيص الحبير" فإن تشاجرت [في نسخة: وإن] أي تنازعت المرأة وليها بأن رضيت بـنكاح لم يرص به وليها.

من لا ولي له أي حقيقة أو حكماً كما في صورة المشاجرة فأما أبو حنيفة إلخ أخرج الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [٧/٢] حديث عائشة بأسانيد من طريق ابن جريح عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعاً: أن امرأة حبس ... الحديث، ومن طريق الحجاج بن أرطاة عن الزهري وابن أبي عمير عن عبيد الله بن جعفر عن الزهري ثم قال: فذهب إلى هذا قول، فقالوا: لا يجوز تزويج المرأة نفسها إلا بإذن وليها، ومن قال به أبو يوسف ومحمد، وحالفهم في ذلك الحرون، وقالوا: للمرأة أن تزوج نفسها ممن شاء وليس لوليها أن يعترض عليها في ذلك إذا وضعت نفسها حيث كان يسعى لها أن نصعها، ثم ذكر في حجتهم ما أخرج عن عائشة أنها روجت حفصة بنت عبد الرحمن المدر بن الزبير، وعند الرحمن عاتب بالشام، فلما قدم قال: أمشي يصنع به هذا؟ فكلمت عائشة المدر وقالت: ذلك بيد عبد الرحمن، فقال عبد الرحمن: ما كنت أرد أمراً قصيته =

ولم تقصّر في نفسها في صداق، فالنكاح جائز، ومن حجته قول عمر في هذا الحديث: أو ذي الرأي من أهلها، إنه ليس بولي، وقد أجاز نكاحه؛ لأنه إنما أراد أن لا تقصر بنفسها فإذا فعلت هي ذلك جاز.

أي من مهر مثلها  
أي عمر  
أي ترويع ذي الرأي  
الحصول المقصود

### باب الرجل يتزوج امرأة ولا يفرض لها صداقاً

٥٤٢ - أحرمنا ماث. حدثنا نافع، أن بنتاً لعُبَيْدِ اللَّهِ بن عمر - وأمها ابنة زيد بن الخطاب كانت تحت ابن لعبد الله بن عمر - فمات، ولم يُسَمَّ لها صداقاً، فقامت أمها تطلبُ صداقها، فقال ابن عمر: ليس لها صداق، ولو كان لها صداق لم نُمسِكْه ولم نَظْلَمْها، وأبت أن تقبل ذلك، فجعلوا بينهم زيد بن ثابت .....  
الجملة حالية معترضة  
أي عدد النكاح  
أي قول ابن عمر

= فقررت حفصة عند المدر، ولم يكن ذلك صلاحاً، ثم عمل حديث عائشة السابق، وطرق حديث لا نكاح إلا بولي، وأطاح الكلام في ذلك بكثرة مدفوع. وفي خبر ثابت: وأما النظر في ذلك فإيا قد رأينا المرأة قبل بدوعها تخور أمر والديها على نضعها وماها، فإذا سعت فكل قد جمع على أن ما كان من العقد إليه في ماها قد عاد إليها، فكذلك العقد على نضعها يخرج من يده، وهذا هو قول أبي حنيفة إلا أنه كان يقول: إن روجت المرأة نفسها من غير كف مؤوليتها فسخ ذلك، وكذلك إن قصرت في مهرها بأن تروج بدون مهر مثلها، فمؤوليتها أن يخاصم، وقد كان أبو يوسف يقول: إن نضع امرأة نفسها وأنه ليس للولي أن يعترض عليها في نقصان ما تروجت عليه عن مهر مثلها، ثم رجع بن قول محمد. إنه لا نكاح إلا بولي

أن لا تقصر من اعتبار الكفاءة ونظام المهر، ولا يفرض لها أي لا يفسد المهر، ولا يسميه عند العقد.

لعبد الله هو أخو عبد الله بن عمر بن الخطاب، وُلِدَ في العهد السوي، وقتل بصلبين مع معاوية ٣٧هـ، ورث الخطاب أخو عمر بن الخطاب أسبه قبه واستشهد قبه، قاله زررقاني [١٦٧/٣] فمات وفي رواية يحيى عن ماث. ولم يدخلها أمها وهي ابنة زيد بن خطاب أخي عمر بن الخطاب. نطلب صداقها أي وكألة عن سنها عن أبي روجها. ولو كان لها صداق أي لو كانت مستحقة صداق شرعاً لأعطيته فجعلوا بينهم زيد: أي جعلوا زيداً حكماً لفصل هذه القضية.



فَقَضَى أَنْ لَا صَدَاقَ لَهَا، وَلَهَا الْمِيرَاثُ.

قال محمد: ولسنا نأخذ بهذا .....

**أن لا صداق لها.** هكذا أخرجه الشافعي وعبد الرزاق وابن أبي شيبة والبيهقي أيضاً، وأخرج سعيد بن منصور وابن أبي شيبة والبيهقي عن علي بن أبي طالب أنه قال في المتوفى عنه زوجها ولم يفرض لها صداقاً: إن لها الميراث وعليها العدة ولا صداق لها، قال: ولا يقبل قول أعرابي من أشجع على كتاب الله، ويخالفه ما أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة وأحمد [رقم: ٤٢٧٦، ٤٤٧/١]، وأبو داود [رقم: ٢١١٦] والترمذي وصححه [رقم: ١١٤٥] والسنائي [رقم: ٣٣٥٤] وابن ماجه [رقم: ١٨٩١] وإسحاق وصححه والبيهقي عن علقمة أن قوماً أتوا ابن مسعود فقالوا: إن رجلاً مات تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقاً، ولم يجمعها إليه حتى مات، فقال: ما سئلتُ عن شيء من فارق رسول الله ﷺ أشد من هذه، فأتوا عيري، فاحتلوا إليه فيها شهراً، ثم قالوا له في آخر ذلك: من سأل إذا لم سألت وأنت آخر أصحاب رسول الله ﷺ في هذا البلد، ولا نجد عيرك؟ فقال: سأقول فيها جهد رأيي، فإن كان صواباً فمن الله وحده لا شريك له، وإن كان خطأ فمني، والله ورسوله بريئان، أرى أن أجعل لها صداقاً كصداق سائتها، لا وكس ولا شطط ولها الميراث، وعليها العدة أربعة أشهر وعشراً، قال: وذلك سمع من ناس من أشجع، فقاموا منهم معقل بن سنان، فقالوا: شهد أنك قضيت مثل الذي قضى رسول الله ﷺ في امرأة ما يقال لها: بروع بنت واشق، قال: فما رأيي عند الله فرح شيء ما فرح يومئذ إلا بإسلامه، ثم قال: اللهم إن كان صواباً فصحت وحدك لا شريك لك، كذا أورده السيوطي في "الدر المنثور".

**ولسنا بأحد بهذا** [أي بحكومة ريد بعدم الصداق، وأما كون الميراث لها فمجمع عليها] لما ثبت عن رسول الله ﷺ خلافه، ولا حجة بعد قول الرسول بقول غيره، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا قول الرسول ﷺ، وقال يحيى السلة النعوي في "معالم التنزيل" عند قوله تعالى: **لَا خِزْيَ عَلَيْكُمْ بِنِكَاحِكُمْ بِسَاءِ مَا كَسَبْتُمْ وَأَنْتُمْ بِفُرْصَتِكُمْ** فريضة (سورة ٢٣٦) من حكم الآية أن من تزوج امرأة نائعة برضاها على غير مهر يصح النكاح، وللمرأة مطانة بأن يفرض لها صداقاً، فإن دخل لها قبل الفرض فيها مهر مثلها، وإن ضيقها قبل الفرض والدخول فلها المتعة. وإن مات أحدهما قبل الدخول والفرض فاحتيف أهل النعم في أنها هل تستحق المهر أم لا؟ فذهب جماعة إلى أن لا مهر لها، وهو قول عبيد الله بن عمر وعبد الله بن عباس كما نوافلها قبل الدخول والفرض، وذهب قوم إلى أن لها المهر؛ لأن الموت كالدخول في تقرير النسيء، فكذلك في تقرير مهر المثل إذا لم يكن في العقد مسمى، وهو قول الثوري وأصحاب الرأي، واحتجوا بما روي عن ابن مسعود أنه سئل عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقاً ولم يدخلها حتى مات فقال ابن مسعود: لها صداق سائتها، لا وكس ولا شطط، فقام معقل بن سنان الأشجعي فقال: قضى رسول الله ﷺ في بروع بنت واشق امرأة ما مثل ما قضيت، قال الشافعي: فإن ثبت حديث بروع فلا حجة في قول أحد دول النبي ﷺ، وإن لم يثبت فلا مهر لها، =

٥٤٣ - أحمرنا نو حبيبة، عن حماد، عن إبراهيم النخعي: أن رجلاً تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقاً، فمات قبل أن يدخل بها، فقال عبد الله بن مسعود: لها صداق <sup>بكسر الراء أي لم يقدر</sup> مثلها من نسائها، لا وكس ولا شطط، فلما قضى قال: **فإن يكن صواباً فمن الله، وإن يكن خطأ فمني ومن الشيطان، والله ورسوله بريئان، فقال رجل .....**

= وقال عبي القاري في 'اسد الأنام شرح مسند الإمام': قال شيخنا رئيس المفسرين في زمانه الشيخ عطية السلمى المكي الشافعي: فقد ثبت حديثها أخرجه أبو دود والترمذي وصححه وأحمد والحاكم وصححه وابن أبي شيبة وعبد الرزاق، ولم يتفرد به معقل بن سنان بل قال هو وجماعة من أشجع لاس مسعود. تشهد أنك قضيت بما قضى به رسول الله ﷺ. وهو أحد قولي الشافعي، فإله قياساً، ولو ثبت عنده الحديث لما حالف فيه، وهو المرجح عند النووي، والقول الثاني رحمه الرافعي.

**فإن يكن** فيه إشارة إلى أن المجتهد يخطئ ويصيب، وأن الخطأ لا يمسب إلى الله تعالى تأديماً  
**فمني ومن الشيطان**: أي من نفسي ومن وسوسة الشيطان. **فقال رجل** <sup>أح</sup> قال الرافعي من علماء الشافعية في "شرح الوجيز": في راوي هذا الحديث اضطراب، قبل عن معقل بن سنان، وقبل عن رجل من بني أشجع، أو ناس من أشجع، وقبل: غير ذلك، وصححه بعض أصحاب الحديث، وقائلو: إن الاختلاف في اسم راويه لا يضر؛ لأن الصحابة كنهم عدول، قال الحافظ ابن حجر في "تخريج أحاديثه": هذا الذي ذكره الأصيل فيه ما ذكره الشافعي في 'الأم' قال: قد روي عن النبي ﷺ بأنني هو وأمي أنه قضى في بروع ست واشق، وقد مكحت بعير مهر فمات روحها، فقضى مهر نسائها، وقضى لها الميراث، فإن كان ثبت عن رسول الله ﷺ فهو أولى الأمور، ولا حجة في قول أحد دون النبي ﷺ. وإن كبر، ولا يثنى في قوله إلا طاعة الله بالتسليم به، ولم أحفظ عنه من وجه يثبت مثله مرة يقال. عن معقل بن سنان، ومرة عن معقل بن يسار، ومرة عن بعض أشجع لا يسمى، وقال البيهقي: قد سمي فيه معقل بن سنان، وهو صحابي مشهور والاختلاف فيه لا يضر، فإن جميع الرويات فيه صحيحة، وفي بعضها ما يدل على أن جماعة من أشجع شهدوا بذلك، وقال ابن أبي حاتم: قال أبو زرعة: الذي قال معقل بن سنان أصح، وروى الحاكم في 'المستدرک' قال: سمعت أبا عبد الله محمد بن يعقوب بن الأحرار يقول سمعت الحسن بن سعيد يقول: سمعت حرملة بن يحيى قال: سمعت الشافعي يقول: إن صح حديث بروع قضى به، قال الحاكم: فقال شيخنا أبو عبد الله لو حصرنا الشافعي لقمنا على رؤوس الناس، وقلت: قد صح الحديث فقل به.

وفي 'فتح القدير' [٢١١ ٣]: لما أن سائلاً سأل عبد الله بن مسعود في صورة موت الرجل فقال بعد شهر: أقول فيه نفسي فإن يك صواباً فمن الله ورسوله، وإن يك خطأ فمن الله ورسوله، وفي رواية: من الشيطان، والله ورسوله عنه بريئان، أرى ها مهر مثل نسائها، لا وكس ولا شطط، فقام رجل فقال له: معقل بن سنان وأبو الخراج حامل =

من جلسائه بلغنا أنه معقل بن سنان الأشجعي، وكان من أصحاب رسول الله ﷺ قَضِيَتْ - والذي يحلف به - بقضاء رسول الله ﷺ في بروع بنت واشق الأشجعية، قال: ففرح عبد الله فرحة ما فرح قبلها مثلها لموافقة قوله قول رسول الله ﷺ. وقال أي إبراهيم النخعي <sup>السوي لنخعي</sup> مسروق بن الأجدع: لا يكون ميراث حتى يكون قبله صداق.

عن محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

- راية الأشجعين فقالا: يشهد أن رسول الله ﷺ قضى في امرأة ما يقال لها: بروع بنت واشق الأشجعية تمثل قصائلك هذا، فسّر ابن مسعود سروراً لم يُسر مثله قط بعد إسلامه، هكذا رواه أصحابنا، وروى الترمذي والنسائي وأبو داود هذا الحديث بلفظ أحصر وهو أن ابن مسعود قال في رجل تزوج امرأة فمات عنها ولم يدخل ولم يفرض لها الصداق: إن لها الصداق كاملاً ولها الميراث وعليها العدة، فقال معقل بن سنان: سمعت رسول الله ﷺ قضى في بروع بنت واشق بمثله، هذا اللفظ لأبي داود، وله روايات أخر باللفظ، قال البيهقي. جميع روايات هذا الحديث وأسانيدها صحيحة، والذي روي من ردّ عليّ <sup>عليه السلام</sup> فلمذهب تفرد به، وهو تخفيف الراوي إلا أنا نكر الصديق، ولم ير هذا الرجل ليحتمل لكنه لم يصح عنه ذلك، ومن أنكر ثبوته عنه الحافظ السدي.

عن حماد: أي من شركاء مجلس ابن مسعود. بلغنا هذا كلام محمد بن يحيى عن محمد بن سنان بكسر القاف وفتح الميم بن سنان بكسر السين، وبروع بكسر الموحدة عن المشهور، وقيل: بفتحها وسكون الراء وفتح الواو بعدها عين مهسلة، وقال بعض اللغويين: كسر الباء خطأ، وقيل: رواه المحدثون بالكسر ولا سبيل إلى دفع الرواية، وأسماء الأعلام لا مجال للقياس فيها، كذا في "شرح القاري"، وفي "الاستيعاب" [رقم: ٣٢٨٩، ٣٥٧/٤، ورقم: ٢٤٨٩، ٤٨٣/٣] بروع بنت واشق الأشجعية مات عنها زوجها هلال بن مرة الأشجعي، وم يفرض صداقاً، فقضى رسول الله ﷺ مثل صداق نسائها، روى حديثها أبو سنان معقل وجراح الأشجعيان وناس من أشجع، وشهدوا بذلك عند ابن مسعود، وفيه أيضاً: معقل بن سنان الأشجعي يكنى أبا عبد الرحمن، وقيل: أبا يزيد، وقيل: أبا سنان، كان فاضلاً نقيّاً شائعاً، شهد فتح مكة وبرز الكوفة، ثم أتى المدينة وقُتل يوم الحرة.

والذي يحلف به هو الرب تبارك وتعالى وهي حمة اعتراضية تأكيدية. بروع اسم روح بروع هلال بن مرة، ذكره ابن ماجة في "معرفة الصحابة"، وهو في مسند أحمد أيضاً ذكره ابن حجر في "المناقب الحنابلة".

لا يكون أي الميراث، يتفرع على الصداق المتفرع على النكاح حقيقة أو حكماً، والميراث متفق عليه، فيسعي أن يكون الصداق كذلك، كذا قال القاري.



## باب المرأة تزوج في عدتها

من زوج آخر

٥٤٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار، أنهما حدثا: أن ابنة طلحة بن عبيد الله كانت تحت رشيد الثقفي، فطلقها، فنكحت في عدتها أبا سعيد بن منية أو أبا الجلّاس بن منية فضرها عمر، وضرب زوجها....  
الرهرى وسليمان  
تعزيراً وتاديباً

ابنة طلحة الخ هو أحد العشرة المشرة، كانت تحت رشيد الثقفي سبة إلى ثقيف قبية، كذا قال القاري في 'شرحه'، وهو يفيد أن التي كانت تحت رشيد هي ست طلحة بن عبد الله، وهكذا في نسخ متعددة من الكتاب، وفي 'موطأ يحيى وشرحه للدرقاقي' [١٥٨/٣]: مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار أن طلحة بنت عبد الله الأسدية لها إدرالك. قال أبو عمر: كذا وقع الأسدية في بعض نسخ 'الموطأ' في رواية يحيى وهو خطأ وحهل ولا أعلم أحداً قاله، وإنما هي تيمية أخت طلحة بن عبد الله أحد العشرة التيمي، كانت تحت رشيد بن صم الرء وفتح الشين - الثقفي الطائفي، ثم اندى، محصره، فطلقها الخ، وبوافقه ما في 'استيعاب ابن عبد البر' [رقم: ٣٤٥٤، ٤٣٠/٤] في فصل الصحابيات: طلحة بنت عبد الله التي كانت تحت رشيد الثقفي، فطلقها ونكحت في عدتها، ذكر الليث عن ابن شهاب أنها ابنة عبد الله، فظهر أن الصواب في عبارة الكتاب أن طلحة ابنة عبيد الله كانت تحت رشيد الثقفي الخ.

في عدتها: أي قبل انقضاءها، 'أنا سعيد بن مية' بضم ميم وفتح ياء وتشديد موحدة هاء، 'أو أنا الجلّاس' كعرب، ابن عمرو بن سويد صحابي على ما في 'القاموس' ابن مية - بضم ميم وفتح ياء وتحتية مشددة فتاء تأنيث - والشك من أحد الرواة، كذا قال القاري.

وضرب: لأنه ارتكب ما هي الله عنه في كتابه حيث قال: ﴿وَلَا تَعْرَفُهُ غَفْدَةُ النَّكَاحِ حَتَّى يَنْبَغَ لَكُنْثَاءُ أَحَدِهِ﴾ (بقرة ٢٣٥) قال ابن عباس 'أي لا تنكحوا حتى تنقضي العدة'، أخرجه عنه ابن جرير وابن المنذر وأخرج عبد الرزاق وابن أبي شيبة عن مجاهد مثله، نعم، قد أجاز الله بالتعريض وإظهار قصد النكاح في أيام العدة بقوله: ﴿وَلَا تُنْكِحُوا مَا عَزَّتْهُ مِنْ حَظَّةٍ نَسَاءً أَوْ كُنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عَنْهُ سِتْرًا لَكُمْ سِتْرُهُ هُنَّ وَكُنْ لَا تُمْ عَلْوُهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ (البقرة ٢٣٥) قال القاسم: هو أن يقول الرجل للمرأة وهي في عدتها: إنك علي كريمة، وإني فيك راغب ونحو هذا، أخرجه مالك والشافعي والبيهقي، وأخرج وكيع والفريابي وسعيد بن منصور وعبد الرزاق وابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي عن ابن عباس قال: 'التعريض أن يقول: إني أريد التزوج وإني لأحب امرأة'، ذكره السيوطي.

بالمخفقة ضربات، وفرَّقَ بينهما، وقال عمر: أيما امرأة نكحت في عدتها فإن كان <sup>مرات عديدة</sup> زوجها الذي تزوجها لم يدخل بها فُرِّقَ بينهما، واعتدت بقية عدتها من الأول، ثم كان الآخر خاطباً من الخطاب، وإن كان قد دخل بها فُرِّقَ بينهما، ثم اعتدت بقية <sup>في عدتها لم يجامعها</sup> عدتها من الأول، ثم اعتدت عدتها من الآخر ثم لم ينكحها أبداً. قال سعيد بن المسيَّب: ولها مهرها بما استحل من فرجها.

قال محمد: بلغنا أن عمر بن الخطاب رجع عن هذا القول إلى قول علي بن أبي طالب <sup>عليه السلام</sup>.  
٥٤٥ - أخبرنا الحسن بن عمار، عن الحكم بن عيينة، عن مجاهد قال: رجع .....  
عن قوله السابق

بالمخفقة: بكسر الميم وإسكان الحاء المعجمة وفتح الفاء والقاف، هكذا صط بالقلم في نسخ قديمة، قال الجوهري: هي الدرة التي يصرب لها، وفي "القاموس": كمكسبة أي على ورها. قاله الررقاني [١٨٥/٣].  
من الأول. أي العدة الباقية من عدة الروح الأول، وأما الروح الثاني فلا عدة من تفريقه، لأنه لم يدخل بها وغير المدخولة لا عدة لها. كان الآخر خاطباً أي ثم كان الروح الثاني الذي فُرِّقَ بينه وبينها خاطباً من الخطاب، إن شاء يعطى لها ويعقد عقداً جديداً، وفيه إشارة إلى أنه ليس أحقَّ لها من غيره، بل هو خاطب من الخطاب، فتنكح من شاءت. ثم لم ينكحها أبداً لتأيد التحريم بالوطء في العدة زحراً له ونأدياً وسياسة في حقهما.

قال سعيد: في "موطأ نجي": قال مالك: قال سعيد بن المسيَّب إلخ. ولها مهرها ولا مهر لها في صورة عدم الوطاء الحسن: هو الحسن بن عمار - بالصم - الحلبي الكوفي أبو محمد قاضي بغداد، روى عن الزهري والحكم بن عتيبة وأبي إسحاق السبيعي وغيرهم، وعنه السفيناد وجماعة، وثقه عيسى بن يونس، وقال: شيخ صالح، لكن حرجه كثير. مهم السائي وابن معين وابن المديني وأحمد وشعبة والدارقطني والساجي والخورياني وغيرهم بأنه متروك أو ساقط أو لا يُحتج به أو مكر الحديث ونحو ذلك، وقال البصر عن شعبة: أفادني الحسن بن عمار عن الحكم أحاديث فلم يكن لها أصل، مات ١٥٣، كذا في "تهذيب التهذيب" [رقم: ١٤٩٤، ٥٦٤/١، ٥٦٥] وغيره.

الحكم بن عيينة: هكذا في النسخ الحاضرة، والصحيح على ما في "مشته النسبة" و"تهذيب التهذيب" [رقم: ١٧١٨، ٦٤١] و"تقريبه" [رقم: ١٤٥٣، ٣١٠/١] وغيرها أنه الحكم - بفتحين - ابن عتيبة - بضم العين وفتح التاء انشاء الفوقية وبعدها ياء تحتية مشاة ثم باء موحدة - أبو محمد الكندي مولاهم الكوفي، روى عن جمع من الصحابة والتابعين، وثقه ابن عيينة وابن مهدي وأحمد ونجي بن سعيد والعللي وابن سعد وغيرهم، =

عمر بن الخطاب في التي تزوج في عدتها إلى قول علي بن أبي طالب، وذلك أن عمر قال: إذا دخل بها فُرق بينهما ولم يجتمعا أبداً، وأخذ صداقها فجعل في بيت المال، فقال علي كرم الله وجهه: لها صداقها بما استحلت من فرجها، فإذا انقضت عدتها من الأول تزوجها الآخر إن شاء، فرجع عمر إلى قول علي بن أبي طالب <sup>بيان للرجوع</sup>.

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٥٤٦ - أخبرنا يزيد بن عبد الله بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم، عن سليمان بن يسار، عن عبد الله بن أبي أمية: أن امرأة هلك عنها زوجها، فاعتدت أربعة أشهر وعشرًا، ثم تزوجت حين حلت فمكثت عند زوجها أربعة أشهر ونصفًا، ثم ولدت ولدًا تامًا، فجاء زوجها إلى عمر بن الخطاب، فدعا عمر نساء من نساء أهل الجاهلية قدامًا، فسألهن عن ذلك، فقالت المرأة مهن: أنا أخبرك، أما هذه المرأة هلك زوجها حين حملت، فأهرقت الدماء فحشفت ولدها في بطنها، فلما أصابها زوجها الذي نكحته وأصاب الولد الماء تحرك الولد في بطنها، وكبر فصداقها عمر بذلك وفرق بينهما، وقال عمر: أما إنه لم يبلغني عنهما إلا خيرًا، وألحق الولد بالأول.

= وقال البحاري في 'التاريخ الكبير': قال القطان: قال شعبة: الحكم عن محمد بن كتاب إلا ما قد سمعت، وقال ابن حبان في 'الثقات': كان يلدس، مات ١١٣هـ أو ١١٤هـ أو بعده بسنة.

وأحد صداقها أي أحد عمر صداقها وأدخله في بيت الميراث حرماها <sup>بزوجها الآخر</sup> ولا عدة ثانية بالنسبة إليه، فإن أراد ثالث أن يتزوجها فلا يجوز حتى تخرج من عدة الثاني نصًا، كذا قال البحاري.

عن عبد الله لم أقف على نصه وحده إلا أن وقع الله يحدث بعد ذلك أمرًا، فسكن أي أقامت ولدت عند الثاني. قدماء أي نساء عارفات عاقلات. فحشف ولد أي يس لعدم وصول عدته وهو الدم.

وفرقت بينهما لوقوع العقد في أثناء العدة؛ لأن عدة الحامل وضع الحمل. إلا خيرًا أي صلاح ودبابة، ولو سعي شر لأقمت التعزير. وألحق الولد أي أئتت منه من الزوج الأول.

قال محمد: وبهذا نأخذ، الولد ولد الأول؛ لأنها جاءت به عند الآخر لأقل من ستة أشهر، فلا تلد المرأة ولداً تاماً لأقل من ستة أشهر، فهو ابن الأول، ويفرق بينها وبين الآخر، ولها المهر بما استحل من فرجها: الأقل مما سمي لها ومن مهر مثلها، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

## باب العزل

٥٤٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا سالم.....  
عن أبي أمية

أقل من ستة إلخ فإن أقل مدة الحمل ستة أشهر بالنص. ويفرق بينها سواء دخل بها أو لم يدخل.  
بما سمي لها: إن سمي شيء، وإلا فمهر المثل.

باب العزل [هو أن يجامع ولا يسزل في داخل الفرج، بل يُخرج الذكر قبل الإدخال] قد اختلف فيه فأباحه جابر وابن عباس وسعد بن أبي وقاص وريد بن ثابت وابن مسعود، ومنعه ابن عمر وقال: لو علمت أن أحداً من ولدي يعزل لكتنّه، وقال: ضرب عمر على العزل بعض سبه، وعبد سعيد بن منصور عن ابن المسيب: أن عمر وعثمان كانا يُكرران العزل، وقال أبو أمامة: ما كنت أرى مسلماً يفعل، وعبد أبي عوانة أن عبداً كان يكرهه، ونقل ابن عبد البر وابن هبيرة الإجماع على أنه لا يعزل عن الزوجة الحرة إلا بإدائها؛ لأن الإجماع من حقها، ولها المطالبة به، وليس الإجماع المعروف إلا ما لا يلحقه عزل، وتعتب بأن المعروف عند الشافعية أن المرأة لا حق لها في الجماع أصلاً، والمعول عليه عند الحنفية أن حقها إنما هو في الوطء الواحدة بعد العقد، يستقر بها المهر، واحتلّفوا في عنة النهي عن العزل، فقبل: تنصت حق المرأة، وقبل: لمعاداة القدر، ويشهد للأول ما أخرجه أحمد [رقم: ٢١٢، ٣١/١] وابن ماجه [رقم: ١٩٢٦] عن عمر مرفوعاً: نهي عن عزل من حرة إلا بإدائها، وفي إسناده ابن لهيعة متكلم فيه.

ويشهد للثاني ما أخرجه أحمد [رقم: ١٢٤٤٣] والبرار بإسناد حسن عن أسد: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ يسأل عن العزل، فقال: ما أرى منكم من علة على صفة لأخرج الله منها ما يحب الله به، ويحقق الله نفسه هو حنفية، وأخرج مسلم عن جابر: أن رجلاً أتى رسول الله ﷺ فقال: إن بي جارية وهي حادمتنا وسأيتنا في الحبل وأنا أطوف عليها، وأكره أن تحمل، فقال: هذا حرام، ثبتت فيه سببها ما قدره، وفي الباب أخبار كثيرة، كذا في "شرح مسند الإمام الأعظم" لبعض المتحررين، وفيه أيضاً قال الحافظ ابن حجر: يشرع من حكم العزل حكم معالجة المرأة إسقاط الطقة قبل نفخ الروح، فمن قال بالمنع هناك ففي هذه أولى، =



أبو النصر، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه أنه كان يَعَزِّل.

٥٤٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا سالم أبو النصر، عن عبد الرحمن بن أفلح مولى أبي أيوب الأنصاري، عن أم ولد أبي أيوب: أن أبا أيوب كان يَعَزِّل.

٥٤٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا ضمرة بن سعيد المازني، عن الحجاج بن عمرو بن غزيرة: أنه كان حالساً عند زيد بن ثابت، فجاءه ابن قهده رجل من أهل اليمن، ....

= ومن قال باخوار يمكنه أن يقول في هذه أيضاً باخوار، ويمكنه أن يفرق بأنه أشد؛ لأن العزل لم يقع فيه معاطي السب، ومعاينة السقط بعد السب وقال من هدم في فتح القدير: يباح الإسقاط ما لم يتحقق، وفي "الحاية". لا أقول: إنه يباح الإسقاط مطلقاً، فإن المحرم إذا كسر بيض الصيد يكون صامناً؛ لأنه أصل الصيد، وإذا كان هناك مع الحراء ثم ولا أقول أن يلحقها ثم هها إذا أسقطت من غير عذر، وقال في "المحرر": يسعى الاعتماد عليه؛ لأن له أصلاً صحيحاً يقاس عليه، والظاهر أن هذه المسألة لم تنقل عن أبي حنيفة صريحاً، ولما يعبرون عنها بصيغة "قالوا"، قال احافظ ابن حجر: يلحق هذه المسألة معاطي امرأة ما يقطع الحمل من أصله، فقد أفتى بعض المتأخرين من الشافعية بامسح وهو مشكل على قومه بإباحة العزل مطلقاً

أبو النصر مولى عمر بن عبد الله القرشي. عامر بن سعد ابن أبي وقاص الزهري المدني، وثقه ابن حبان، مات ٩٦هـ، ويقال: ١٠٣هـ، كذا في "إسعاد النصارى" [ص: ٢٠]. أنه كان يعزل لأنه كان ممن يرى الرحمة فيه، قاله الررقاني [٢٥٨/٣] وقال القاري: عن سائنه أو بمائه، والثاني هو لظاهر

عبد الرحمن بن أفلح هكذا وجدنا في نسخ عديدة، وكذا في نسخة شرح القاري، وفي موطأ مالك برواية ينجي عن أبي النصر مولى عمر بن عبد الله عن ابن أبي أفلح مولى أبي أيوب الأنصاري عن أم ولد أبي أيوب الخ، وقال شارحه الررقاني [٣٨٥/٣] هو عمر بن عبد الله بن أبي أفلح المدني ثقة ويوافقه قول ابن حجر في "تقريب التهذيب" [رقم: ٥٨١٢، ٤٢٩٧]. عمر بن كثير بن أفلح مولى أبي أيوب ثقة، وقال السيوطي في "الإسعاد" [ص: ٣١]. عمر بن كثير بن أفلح المدني مولى أبي أيوب عن ابن عمر وكعب بن جعفر، وعنه ابن عوف ويحيى الأنصاري وغيرهما، وثقه ابن سائنه. الحجاج بن عمرو يفتح العين، ابن عربة - يفتح العين المعجمة وكسر الراء وتشديد التحتية - الأنصاري المازني المدني صحابي، شهد صفين مع علي بن أبي طالب، كذا في 'شرح الررقاني' [٢٨٥/٣]. فحاهه ابن قهده يفتح القاف وسكون الفاء فدل مهملة على ما في 'المعني'. وقال: كذا جاء في "اموطأ" غير مسو، وقيل: بناء إذ لا يعرف بقاء إلا فيس بن قهده النصحابي، 'رجل من أهل اليمن' يدل عن ابن قهده، فقال أي ابن قهده لزيد: يا أبا سعيد! إن عندي حوارى جمع حارية أي بماء ليس =

فقال: يا أبا سعيد! إن عندي جَوَارِي، ليس نسائي اللاتي كُنَّ بأعجب إليَّ منهنَّ،  
 وليس كلهنَّ يُعْجِبُنِي أنْ تَحْمِلَ مِنِّي، أَفَأَعْزَلُ؟ قال: قال: أَفْتِهِ يا حَجَّاج، قال: قلت:  
 غفر الله لك، إِنَّمَا نَجْلِسُ إِلَيْكَ لِنَتَعْلَمَ مِنْكَ، قال: أَفْتِهِ، قال: قلت: هو حَرْثُكَ <sup>بهمزة الاستعهام</sup> <sup>سائِل</sup> إِنْ شِئْتَ  
 عَطَّشْتُهُ وَإِنْ شِئْتَ سَقَيْتَهُ، قال: وقد كنت أسمع ذلك من زيد، فقال زيد: صَدَقَ.  
 قال محمد: وبهذا نأخذ لا نرى بالعزل بأساً .....

- نسائي اللاتي كن، أي عدي قلهن، بأعجب أي أحسن وأرعب إلي منهن، وليس كلهن أي جميع نسائي أو  
 إمائي - وهو الأطهر - يعجبي أن تحمل مني، كذا في "شرح اقاري"، وفي "شرح الررقائي" اس قهد بفتح  
 القاف صسطه اس الخداء، وجور أن يكون قيس بن قهد الصحابي، قال في "التنصرة": وفيه بُعد، وبعل وجهه قوله:  
 رجل من اليمن، فإن قيساً الصحابي من الأنصار، فيبعد أن يقال فيه ذلك وإن كان أصل الأنصار من اليمن.  
 اللاتي كن في نسخة 'موطأ ينجي'، أكن، قال الررقائي في "شرحه": بضم الهمزة وكسر الكاف أي أصم إلي.  
 يعجبي: لأني أحتاج إلى بيع بعضهن ونحو ذلك. أفتيه يا حجاج لما رأى فيه من قابلية الفتوى.

إنما تجلس إليك يريد أنك أنعم مني فأنت أحق بالإفتاء. هو حرتك. أي تصع إمائك موضع حرتك، فيجوز لك  
 أن تسقيه الماء أو تعزله عن الماء، وكأنه أشار بإطلاق الحرت إلى أن حور العزل مستبسط من الكتاب، فإنه تعالى  
 قال في باب وطء النساء ﴿سَاءُ كُمْ حَرْثٌ كُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ نِي شَيْئاً﴾ (سفره ٢٢٣) فسَمَّى تصع المرأة حرتاً، ومن  
 المعلوم أن الحرت يتحرر فيه الإنسان بين أن يسقيه وأن لا يسقيه، فكذلك تصع النساء، ويل قيل: إن برول ﴿أَنَّى  
 شَيْئاً﴾ أي كيف شئتم كان لبيان حوار العزل، فأخرج وكيع وابن أبي شيبة وابن مبيع وعبد بن حميد وابن  
 المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه والنصر في وإحاكمه والنضياء في "المختارة" عن رائدة بن عمير قال: سألت ابن  
 عباس عن العزل، فقال: "إنكم أكثرتم فإن كان قال فيه رسول الله ﷺ فهو كما قال، وإن لم يكن قال فيه شيئاً  
 فأنا أقول فيه ﴿سَاءُ كُمْ حَرْثٌ كُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ نِي شَيْئاً﴾ فإن شئتم فاعزلوا وإن شئتم فلا تفعلوا"، وهذا أحد  
 الأقوال الأربعة التي ذكرت في شأن برول هذه الآية، وقد بسط السيوطي في "الدر المنثور" الكلام فيها.

كنت أسمع. أي هذا الحكم أفئيت على وفقه. صدق. تصويماً لإفتاء نعيمه واطمئناناً لقلب سائله.  
 وبهذا نأخذ: وه قال أحمد ومالك في المسألتين، وقال القاسمي عياض: رأى بعض شيوخنا في روضة الرحل  
 المملوكة لغيره إدها أيضاً مع إده سيده لحق الزوجية، وقال الناجي: قيل: لا يعزل عنها إلا بإدها أيضاً، وعندي  
 أن هذا صحيح فإن لها بالعقد حقاً في الوطء، وذهب الشافعية إلى كراهة العزل مطلقاً ولهم قول آخر أيضاً.

عن الأمة، وأما الحرّة فلا ينبغي أن يعزل عنها إلا بإذن، وإذا كانت الأمة زوجة

في نسخة: بإذنها

الرجل فلا ينبغي أن يعزل عنها إلا بإذن مولاهما، وهو قول أبي حنيفة **رحمته**

٥٥٠ - أخبرنا ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن عبد الله بن

عمر، أن عمر بن الخطاب قال: ما بال رجال يعزلون عن ولاندهم؟ لا تأتيني وليدة

فيعترف سيّدتها أنه قد ألمّ بها إلا ألحقت به ولدها، فاعتزلوا بعد أو اتركوا.

قال محمد بن الحسن: إنما صنع هذا عمر **رحمته** على التهديد للناس أن يضيعوا ولاندهم وهم يطؤونهن،

جملة حاله

الحكم المذكور

عن الأمة أي عن أمته، فإنها ممنوعة بجميع أحرانها وحقوقها، وليس لها حق ورضا معتبر شرعاً، وكثير ما يكره

الرجل السبل من الإماء خلاف الحرّة فإن لها حقاً معتبراً، وكذلك إذا كان الزوج أمه رجل، فإن مولاهما حقاً معتبراً،

فلا يجوز العزل إلا بالإذن، وقد ورد الفرق بين الحرّة والأمة مرفوعاً وموقوفاً، فأخرج ابن أبي شيبة عن ابن مسعود

أنه قال: "تستأمر الحرّة وتعزل عن الأمة"، وأخرج عبد الرزاق والبيهقي عن ابن عباس: أنه سئل عن عزل الحرّة إلا

بإذنها، وروى ابن أبي شيبة عنه أنه كان يعزل عن أمته، وأخرج البيهقي عن ابن عمر أنه قال: تعزل الأمة وتستأذن

الحرّة، وعن عمر مثله، وأخرج ابن ماجة عن عمر مرفوعاً نحوه، كذا ذكره ابن حجر في "التهذيب الخبير".

وقال الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [٢٠، ١٩/٢] بعد ما ذكر بإباحة العزل عن الأمة لا عن الحرّة إلا بإذنها:

وإن كانت لرجل زوجة ممنوعة فأراد أن يعزل عنها فإن أبا حنيفة ومحمداً وأبا يوسف كانوا يقولون فيما حدثني

به محمد بن العباس عن عبيد بن معبد عن محمد بن علي بن يوسف عن أبي حنيفة: الإذن في ذلك إلى مولى الأمة،

وروي عن أبي يوسف فيما حدثني به ابن أبي عمير حديثي محمد بن شعاع عن الحسن بن زياد أنه قال: الإذن

في ذلك إلى الأمة، قال ابن أبي عمير: هذا هو النظر على أصول ما نبي عليه هذا الباب؛ لأنها لو أتاحت لزواجها

ترك جماعها كان ذلك في سعة ولم يكن لمولاهما أن يأخذ زوجها به فكذلك هذا

عن ولاندهم أي عن إماءهم، جمع وليدة بمعنى الأمة. **فقد ألمّ** تشديد الميم من الإماء أي جامعها.

**ألحقت به** أي بسببه إليه وحكمت بأنه منه وإن لم يعترف به أو اتركوا أي بعد هذا الحكم إن شئتم

فاعتزلوا، وإن شئتم فاتركوا العزل. **إنما صنع الخ** يعني لم يقصد به عمر حرمة العزل عن الأمة؛ فإنه جازر عنده

وعند غيره، ولا أن كل ما نصعه الأمة الموطوعة من سيدها ملحق بسيدها، وإن لم يدعه ولم يعترف به، بل أراد

به الرجز والتهديد كراهية أن يضيعوا ولاندهم بالعرس بدليل ما بلغ عن زيد بن ثابت أنه سئل ولد حارية موطوعة

له من نفسه، فإنه يدل على حوار النبي بعد الوطء، وبدليل ما ثبت عن عمر نفسه أنه ولد حاريتة موطوعة.

قد بلغنا أن زيد بن ثابت وطئ جارية له، فجاءت بولد فنفاه، وأن عمر بن الخطاب وطئ جارية له فحملت، فقال: اللهم لا تلحق بآل عمر من ليس منهم، فجاءت بغلام أسود، فأقرت أنه من الراعي فانتفى منه عمر، وكان أبو حنيفة يقول: إذا حصنها ولم يدعها تخرج فجاءت بولد لم يسعه فيما بينه وبين ربه عز وجل أن ينتفي منه، فبهذا نأخذ.

٥٥١ - أحرمنا مالك، حدثنا نافع، عن صفية بنت أبي عبيد، قالت: قال عمر بن الخطاب: ما بال رجال يطؤون ولائدهم ثم يدعونهن فيخرجن؟! والله لا تأتيني وليدة فيعترف سيدها أن قد وطئها إلا ألحقت به ولدها، فأرسلوهن بعد أو أمسكوهن.

فانتفى منه. أي تبرأ من أن يكون هو ولداً له. إذا حصنها: أي حفظ المولى جاريته في بيته ولم يتركها تخرج. فيخرجن: من يوقهن إلى مواضع الشهة. والله لا تأتيني: هذا حكم قديدي لئلا يتركوا تحصيل إمائهم موطوعات. فأرسلوهن بعد. أي بعد هذا الحكم إن شئتم أرسلنهم وإن شئتم أمسكنهم.



## كتاب الطلاق

### باب طلاق السنة

٥٥٢ - أخبرنا **ماث**، حدثنا عبد الله بن دينار، قال: سمعت ابن عمر يقرأ: يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِقَبْلِ عَدَّتِهِنَّ.

**قال محمد:** طلاق السنة أن يطلقها لقبل عدتها طاهراً من غير جماع حين تطهر من حيضها قبل أن يجامعها، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

**باب طلاق السنة** أي الطلاق المنسوء، ويقال به: اطلاق السبي، والمراد بالمنسوء ههنا المباح؛ لأن الطلاق ليس عبادة في نفسها يثبت له ثواباً، فمعنى المنسوء ما ثبت على وجه لا يستوجب عقاباً، نعم، يثبت إذا وقعت له داعية إلى أن يطلقها عقيب الجماع أو حائضاً أو ثلاث تطليقات، فمع نفسه إلى الطريق الآخر والواحدة، لكن لا على الطلاق بل على كونه من ذلك الإيقاع، كذا أفاده ابن الميمون [فتح القدير: ٣٢٨/٣]، وقال القاري: لا يعد أن يقال: السنة جاءت في النسخة بمعنى الحكم والأمر، فالمراد الطلاق الذي حكم الشارع وأمر أن يقع على وفقه أو السبي على معناه الشرعي، والطلاق وإن كان مباحاً في نفسه إلا أنه إذا أوقعه على هذا الوجه يكون مثاباً.

**يقرأ أي يدل** **في قراءة سورة البقرة** **من بعد قوله** **وَيُؤَيِّدُهُ مَا أُخْرَجَهُ** **إِنَّ عَلَى مَا أُخْرَجَهُ** **مُسْلِمٌ** **فِي قَبْلِ عَدَّتِهِ** **فَاسْتَفَادَ مِنْهُ** **أَنَّ الْخَطْبَ** **وَإِنْ كَانَ لِلنَّبِيِّ** **حَاصَّةً** **لَكِنْ الْمُرَادُ هُوَ وَمَنْ آمَنَ بِهِ، وَأَنَّ اللَّامَ فِي قَوْلِهِ:** **مُتَعَلِّقٌ بِمَحْدُوفٍ عَنِ الْمُسْتَقْلَلِ، وَأَعْرَضَ مِنْهُ أَنْ يَصُقَّ فِي كُلِّ ظَهْرٍ مَرَّةً، فَإِنَّهُ إِذَا طَلَّقَ فِي ظَهْرٍ فَقَدْ اسْتَقْبَلَ الْعِدَّةَ، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْعِدَّةَ ثَلَاثَةُ أَقْرَاءَ بِمَعْنَى الْخِيَصِ، وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ الظَّهْرُ قَالَ مَعْنَى قَوْلِهِ: **عَدَّتِهِنَّ** **لَوْ قَتَلَ عَدَّتَهُنَّ أَوْ لَأَوَّلَ عَدَّتَهُنَّ لَقَبْلِ عَدَّتِهِنَّ** **بِمَعْنَى الْقَافِ وَالْمَاءِ وَبِاسْكَانِ الْمَاءِ أَيْ اسْتَقْبَالَ عَدَّتَهُنَّ****

**طلاق السنة الخ** بيان لما أفادته قراءة ابن عمر، ويؤيده ما أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان عن معيرة عن إبراهيم النخعي قال: كانوا يستحبون أن يطلقها واحدة، ثم يتركها حتى تحيض ثلاث حيض، وأخرج الدارقطني [رقم: ٨٤، ٣١/٤] من حديث معلى بن مصور عن شعيب أن عطاء الخراساني حدثهم عن الحسن عن ابن عمر أنه طلق امرأته تطليقة وهي حائض، ثم أراد أن يتبعها تطليقتين، فبطل ذلك رسول الله ﷺ فقال: ما هكذا أمر الله ﷻ من قبله **فَقِيلَ** **أَنْ يُجَامِعَهَا** **ثَلَاثًا** **يَكُونُ عَلَيْهَا حَرْحٌ مِنْ إِحْصَاءِ الْعِدَّةِ، فَإِنَّهُ إِنْ طَلَّقَ بَعْدَ الْجَمَاعِ يَشْتَبُهَ الْعِدَّةَ بِالْقُرْوَةِ أَوْ بَوَاضِ الْحَمْلِ.**

٥٥٣ - **أحبر مالك**، أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر أنه **طَلَّقَ امرأته** وهي حائضٌ في عهد رسول الله ﷺ، فسأل عمرُ عن ذلك رسول الله ﷺ، فقال: **مُرّه فليراجعها، ثم يُمسكها حتى تطهر ثم تحيض، ثم تطهر، ثم إن شاء أمسكها بعد، وإن شاء طلقها قبل أن يمسه فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء**.

جملة حالة معترضة  
أي عن حكم طلاقه  
أي بجامعها

**طلق امرأته**. [تطبيقاً واحدة كما في رواية مسلم (رقم: ٣٦٥٣)] هي أمة - بمد الهزمة وكسر الميم - ست عفار - بكسر العين المعجمة وتخفيف الفاء والراء - أو ست عمار، وفي مسند أحمد أن اسمها الوار فيمكن أن يكون اسمها أمة ولقبها النوار، كذا قال ابن حجر. [فتح الباري: ٤٣٥/٩] **عهد رسول الله** متعلق بـ"طلق" أي في زمان الحياة السوية **مره فليراجعها** أمر استحباب عند جمع من الحنفية، قال العيني: "وه قال الشافعي وأحمد، وقال صاحب "هداية": الأصح أن المراجعة واجب عملاً بحقيقة الأمر، ورفعاً لمعصية بالقدر الممكن. [هداية: ١٣٧/٣، ١٣٨] وفي الأمر بالمراجعة إعادة لزوم الطلاق في حالة الحيض وإن كان معصية وإلا فلا معنى للرجعة، وهو قول جمهور العلماء: إن الطلاق في حالة الحيض واقع وإن كان خلاف السنة ومكروهاً، ولا يخالف في ذلك إلا أهل البدع والجهل الذين قالوا: طلاق غير السنة غير واقع، وروى ذلك عن بعض التابعين، وهو قول شاذ لم يعرج عليه أحد من العلماء، وقد سئل ابن عمر **أيعتد بتلك الطلقة؟** قال: نعم، كذا قال ابن عبد البر.

**ثم تحيض ثم تطهر إلخ**. هذا بصري أنه لا يطلقها في الطهر الذي يلي الحيضة التي كان طلق فيها، بل في الطهر التالي للحيضة الأخرى وهو قول محمد وأبي يوسف ورواية عن أبي حنيفة، "وه قال الشافعي في المشهور عنه ومالك وأحمد، وذكر الطحاوي [شرح معاني الآثار: ٣٢٢/٢] أنه يطلقها في الطهر الذي يلي الحيضة التي طلق فيها، وهو رواية عن أبي حنيفة، ووجه الأول: أن السنة أن يفصل بين كل طلاقين نحيضة كاملة، والفصل ههنا بعض الحيضة، فتكمل الثانية. ووجه الثاني: أن أثر الطلاق قد انعدم بالمراجعة، فكأنه لم يطلقها في الحيض، وقد ورد الأمران في قصة طلاق ابن عمر في الكتب الستة، كذا في "الهداية" وشرحها للعيني. [السياسة: ٣٣٧/٦]

**فتلك العدة إلخ** استدلال الشافعية ومن وافقهم بهذا اللفظ على أن عدة المطلقه هو ثلاثة أطهار قالوا: لما أمر رسول الله ﷺ أن يطلقها في الطهر، وجعله العدة وهما أن يطلق في الحيض، وأخرجه من أن يكون عدة ثنت بذلك أن الأقراء هي الأطهار، وأجاب عنه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [٣٦٢/٢] بأنه ليس المراد ههنا بالعدة هو العدة المصطلحة الثابتة بالكتاب التي هي ثلاثة قروء بل عدة طلاق النساء أي وقته، وليس أن ما يكون عدة تطيق لها النساء يجب أن يكون العدة التي تعتد بها النساء، وقد جاءت العدة لمعان، وهما حجة أخرى وهي أن عمر هو الذي حاطه رسول الله ﷺ بهذا القول ولم يكن هذا القول عنده دليلاً على أن القراء في العدة هو الطهر، فإن مدحه أن القراء هو الحيض. **أمر الله** أي بقوله: **فَصَبَّ عَنْ عَدَّتِهَا**

قال محمد: وبهذا نأخذ.

## باب طلاق الحرة تحت العبد

٥٥٤ - أحربنا مالك، حدثنا الزهري، عن سعيد بن المسيّب: أن نُفَيْعاً مكاتب أم سلمة <sup>بصيعة التصغير زوجة النبي ﷺ</sup> كانت تحته امرأة حرة، فطلقها تطليقتين، فاستفتى عثمان بن عفان: فقال: حرّمت عليك.

٥٥٥ - أحربنا مالك، حدثنا أبو الزناد، عن سليمان بن يسار: أن نُفَيْعاً كان عبداً لأم

سلمة أو مكاتباً، وكانت تحته امرأة حرة، فطلقها تطليقتين، فأمره أزواج النبي <sup>عبد الله بن ذكوان</sup> <sup>شك من الراوي</sup> أن يأتي عثمان فيسأله عن ذلك، فلقيه عند الدّرج وهو آخذ بيد زيد بن ثابت،

فسأله فابتدراه جميعاً فقالا: حرّمت عليك، حرّمت عليك.

٥٥٦ - أحربنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر قال: إذا طلق العبد امرأته اثنتين

فقد حرّمت حتى تنكح زوجاً غيره، حرة كانت أو أمة، وعدة الحرة ثلاثة قروء <sup>في بسطة: فساغها</sup> وعدة

الأمة حيضتان.

قال محمد: قد اختلف الناس في هذا، فأما ما عليه فقهاؤنا .....

الحرة أي الحرة إذا كانت زوجة لعبد. حرمت عليك أي حرمة معلطة لا تحل حتى تنكح زوجاً غيره.

عبد الدرّج: بفتح الدال والراء والحيم موضع بالمدينة، قاله الرزقاني [٢٤٨/٣]، وقال القاري جمع درجة يريد

درج المسعد. فابتدراه: أي استقبلاه بالجواب استمعجلاً.

وعدة الأمة وإن كان زوجها حراً؛ لأن العبرة في العدة للمرأة. اختلف الناس في هذا أي في اعتبار عدد

الطلاق هل هو بالرجال أم بالنساء؟ قال السروجي في "شرح الهداية": قال ممام وقتادة ومجاهد والحسن البصري

وابن سيرين وعكرمة ونافع وعبيدة السلماني ومسروق وحماد بن أبي سليمان والحسن بن حي والثوري والشافعي

والشعبي: يطلق العبد الحرة ثلاثاً وتعتد ثلاث حيض، ويطلق الحر الأمة ثنتين وتعتد بحيضتين، وعدة الأئمة الثلاثة

مالك والشافعي وأحمد: يطلق الحر الأمة ثلاثاً وتعتد بحيضتين، ويطلق العبد الحرة ثنتين وتعتد ثلاث حيض، حرر

ذلك الراعي وصاحب الأنوار وابن حزم عنهم، كذا في "النهاية شرح الهداية" للنعيني [٣٠٣، ٣٠٢/٥]، وفيها أيضاً -

فإنهم يقولون: الطلاق بالنساء والعدة هين؛ .....

- طلاق الأمة ثلثان حرّاً كان زوجها أو عبداً، وطلاق الحرة ثلاث حراً كان زوجها أو عبداً، وهو قول علي وابن مسعود، رواه ابن حزم في "المحلى"، وبه قال سفيان وأحمد وإسحاق، وقال الشافعي: عدد الطلاق معتبر بحال الرجال والعدة بالنساء، وبه قال مالك في "الموطأ".

فأهم يقولون إلخ استدلوا بقوله ﷺ صدق لأمة تسار. وفيها حصة. وهو نص في الباب، وقد روي من حديث عائشة وابن عمر وابن عباس، أما حديث عائشة فأخرجه أبو داود [رقم: ٢١٨٩] والترمذي [رقم: ١١٨٢] وابن ماجه [رقم: ٢٠٨٠] عن أبي عاصم عن ابن جريح عن مظاهر بن أسلم عن القاسم عنها، قال أبو داود في رواية: هذا حديث مجهول، وقال الترمذي: حديث غريب لا يعرفه مرفوعاً إلا من حديث مظاهر، ومظاهر لا يعرف له غير هذا الحديث، ونقل الذهبي في "الميزان": تضعيف مظاهر عن أبي عاصم السبيل ويحيى بن معير وأبي حاتم والبحاري، ونقل توثيقه عن ابن حبان، وقال الخطابي في "معالم السنن": الحديث حجة لأهل العراق إن ثبت ولكن أهل الحديث ضعفوه.

وأخرج الحاكم في "المستدرک" هذا الحديث بهذا السد وصححه، وأما حديث ابن عمر فأخرجه ابن ماجه في مسنده عن عمر بن شبيب حدثنا عبد الله بن عيسى عن عطية عن ابن عمر مرفوعاً نحوه، ورواه الترمذي في "مسنده"، والطبراني في "معجمه"، والدارقطني، وقال: تفرد به عمر بن شبيب وهو ضعيف لا يحتج به، ثم أخرجه موقوفاً على ابن عمر من طريق سالم وبافع، وقال: هو الصواب، وأما حديث ابن عباس، فأخرجه الحاكم في "المستدرک" حيث قال بعد أن روى حديث عائشة المتقدم عن أبي عاصم بسنده: قال أبو عاصم: فذكرته لمظاهر، فقلت: حدثني كما حدثني به ابن جريح، فحدثني مظاهر عن القاسم عن ابن عباس مرفوعاً: **صَدَقَ** وأما حديث **مَنْ دَخَلَ بَيْتَ النَّبِيِّ**، قال الحاكم: ومظاهر شيخ من أهل البصرة لم يذكره أحد من متقدمي مشايخنا بخرج، فإذا الحديث صحيح ولم يخرجاه، ثم قال: وقد روي عن ابن عباس ما يعارض هذا.

ثم أخرج عن يحيى بن أبي كثير أن عمرو بن مغفب أخبره أن أبا حسن مولى بني نوفل أخبره أنه استفتى ابن عباس عن مملوك تحته مملوكة مطلقها تطليقتين، ثم اعتقت بعد ذلك، هل يصلح له أن يعطها؟ قال: نعم، قصي بذلك رسول الله ﷺ. ومن أحاديث الباب ما أخرجه الدار قطني [رقم: ٢٥٣، ٣/٣١١] عن سلم بن سالم، عن ابن جريح، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً: **إذا كنت أمة أحب رجل فقصها فطليقتين، ثم نشرها فدخل بها حتى سكح بها حارسه، وأعله الدار قطني يسلم، وقال: كان ابن المبارك يكذبه، وأخرج الشافعي ومن طريقه البيهقي والدار قطني [رقم: ٢٣٧، ٣/٣٠٨] عن عمر بن الخطاب قال: "يسكح العبد امرأتين، ويطلق الأمة تطليقتين، وتعتد الأمة حمضتين"، كذا في "نصب الراية" للزيلعي [٣/٣٠١، ٣٠٢].**



لأن الله عز وجل قال: ﴿يَحْضَرُ مِنْ عَدَّتِهِ﴾ <sup>(١) (طلاق)</sup> فإنما الطلاق للعدة، فإذا كانت الحرّة وزوجها عبدًا فعدتها ثلاثة قروء، وطلاقها ثلاث تطليقات للعدة كما قال الله تبارك وتعالى، وإذا كان الحر تحت الأمة فعدتها حيضتان، وطلاقها للعدة تطليقتان كما قال الله عز وجل. <sup>(٢) (سعة: أمة)</sup>

٥٥٧ - قال محمد: أخبرنا إبراهيم بن يزيد المكي قال: سمعت عطاء بن أبي رباح يقول: قال علي بن أبي طالب: الطلاق بالنساء والعدة بهنّ، وهو قول عبد الله بن مسعود وأبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

### باب ما يكره لمسئنة المتبوتة والمتوفى عنها

#### من المبيت في غير بيتها

٥٥٨ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، أن ابن عمر كان يقول: لا تبيت المتبوتة ولا المتوفى عنها إلا في بيت زوجها.

لأن الله الخ توصّبه: أن الله تعالى قال ﴿يَحْضَرُ مِنْ عَدَّتِهِ﴾ فجعل الطلاق للعدة، ومن المنعوت أن العدة معتبرة بالنساء اتفاقاً، فكذلك الطلاق، وإن كانت امرأة حرة سواء كان زوجها عبدًا أو حرًا، فعدتها ثلاثة قروء، فيكون طلاقها أيضاً ثلاثاً، لكل طهر طلاق، وإن كانت أمة سواء كان زوجها حرًا أو عبدًا فعدتها حيضتان، فكذلك الطلاق، وهذا استنباط لطيف وتوجيه شريف.

إبراهيم بن يزيد الأموي المكي، مولى عمر بن عبد العزيز، روى عن طاوس وعطاء وأبي الربيع وغيرهم، وعنه وكيع وعبد الرزاق والثوري، قال ابن معين ليس بثقة وليس بشيء، وقال أبو زرعة وثبوته حاتم: مكر الحديث، وقال البخاري: سكنوا عنه، قال الدولابي: يعني تركوه، وقال السبئي: متروك، وقال ابن عدي: هو في عداد من يكتب حديثه، وإن كان قد نسب إلى الضعف، توفي ١٥١هـ، كذا في تهذيب الكمال [رقم ٢٦٢، ١٤٦١، ١٤٧].

المتبوتة: أي المطلقة بالطلاق البائن واحداً كان أو ثلاثاً.



فأما أن يأخذ الرجل أمة غلامه، أو أمة وليدته فلا جناح عليه.

أي جاريته

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

٥٦٠ - أحربنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أن عبداً لبعض ثقيف جاء إلى عمر بن الخطاب، فقال: إن سيدي أنكحني جاريته فلانة - وكان عمر يعرف

رجل من قبه ثقيف

الجارية - وهو يطؤها، فأرسل عمر إلى الرجل، فقال: ما فعلت جاريته؟ قال: هي

جملة معترضة

عندي، قال: هل تطؤها؟ فأشار إليه بعض من كان عنده، فقال: لا، فقال عمر: أما

سيدها

والله لو اعترفت لجعلتك نكالا.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا ينبغي إذا زوج الرجل جاريته عبده أن يطأها؛ لأن

لا حل ولا يجوز

الطلاق والفرقة بيد العبد إذا زوج مولاة، وليس لمولاة أن يفرق بينهما بعد .....  
نصح

فأما. إشارة إلى الفرق بين أمة العبد وروجه. ان يأخذ أي يتصرف فيها بالخدمة أو الوطء.

فلا جناح عليه أي فلا إثم عليه؛ لأن له أحد من رقيقه، بل ماله ماله. وهذا يأخذ لما ورد: صدق من

أخذ من. أخرجه الطبراني عن ابن عباس، وروى ابن ماجه [رقم: ٢٠٨١] والدارقطني [رقم: ١٠٢،

٣٧/٤] عنه قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله! سيدي زوجي أمة وهو يريد أن يفرق بي

وبينها، فصعد النبي ﷺ المنبر، فقال: يا أيها الناس إن هذا رجل قد أتاكم بامرئ منكم

بطلاق من أحدكم، كذا قال القاري. فإله كأنه ذكرها باسمها أو عرفها بوصفها.

وهو يطؤها أي والحال أن سيدي يطأ الجارية التي أنكحها لها. فأرسل عمر أي أرسل رجلاً إليه فطلبه

فخصرته واستفسر منه. ما فعلت جاريته أي ما صنعت لها وما جرى لها؟ قال الرجل: هي عدي أي في مكبي

وتصرتي، وقال عمر: هل تطأها أي تاعمها؟ سأله عنه ليظهر صدق ما قانه عنده أو كذبه. فأشار إليه أي إلى ذلك

الرجل لمع الإقرار خوفاً من صرب الشياطين، "نقص من كان عنده أي نقص حاصري مجلس عمر، وذلك؛ لأن

الستر في الحدود والتعزيرات وتلقي الإكثار أفضل، فقال ذلك الرجل: لا، فقال عمر: أما والله - أقسم للتأكيد

لو اعترفت أي أقررت عدي بوطئها بعد تزويجها، لجعلتك نكالا أي لأقمت عليك عقوبة وتعزيراً.

والفرقة بيد العبد. احتراز عما إذا تزوج العبد بغير إذن مولاة فإن له حينئذ أن يصحح.





## باب الخلع كم يكون من الطلاق

٥٦٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن جُمهان مولى الأسلميين، عن أم بكر الأسلمية: أنها اختلعت من زوجها عبد الله بن أسيد ثم أتيا عثمان بن عفان في ذلك، فقال: هي تطليقة إلا أن تكون سميت شيئاً فهو على ما سمّت. سنة إلى قبيلة أسد  
 قال محمد: وبهذا نأخذ، الخلع تطليقة بائنة إلا أن يكون سمى ثلاثاً، أو نواها فيكون ثلاثاً. أي ذكرت شيئاً

جُمهان. بصم أوله، مدني، قدم مقبول، قاله ابن حجر في "تقريب التهذيب"، وفي "تهذيب التهذيب": جُمهان أبو العلاء، ويقال: أبو يعلى مولى الأسلميين يُعَدُّ في أهل المدينة، روى عن عثمان وسعد وأبي هريرة وأم بكر الأسلمية، وعنه عروة وعمر بن نيه، ذكره مسلم في الطبقة الأولى من أهل المدينة، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال علي بن المديني: هو جدّ أمي، وكان من السبي فيما أرى، وضبط القاري جُمهان بفتح الحيم فأخطأ. وهذا يأخذ اختلصوا في أن الخلع تطليقة أم لا؟ فقال أصحابنا: إنه تطليقة بائنة، وهو قول عثمان وعبي وابن مسعود والحسن وابن المسيب وعطاء وشريح والشعبي وقبيصة بن ذؤيب ومجاهد وأبي سلمة والنخعي والرهري والثوري والأوراعي ومكحول وابن أبي نجيح وعروة ومالك والشافعي في الحديدي، وقالت الظاهرية: تطليقة رجعية، وقال أحمد وإسحاق: فرقة بغير طلاق، وهو قول ابن عباس والشافعي في القديم، كذا قال العيني في "شرح الهداية" [٥٠٨/٥]، ومما يشهد للأول ما أخرجه الدارقطني [رقم: ١٣٤، ٤٥/٤] والبيهقي في سنيهما من حديث عباد بن كثير عن أبيوب عن عكرمة عن ابن عباس: أن النبي ﷺ جعل الخلع تطليقة بائنة، ورواه ابن عدي في "الكامل" وأعله بعتاد، وأسند عن الحارثي قال: تركوه، وعن السائي أنه متروك الحديث، وأخرج عبد الرزاق في "مصنفه" وابن أبي شيبة عن سعيد بن المسيب: أن النبي ﷺ جعل الخلع تطليقة، كذا أورده الربيعي في "تخريج أحاديث الهداية" [٣٤٧/٣، ٣٤٨]: وفي الباب آثار كثيرة مبسوطة في "الدر المنثور" وغيره، والمسألة محققة بدلائلها في كتب الأصول.

سمى ثلاثاً إلخ. يعني أن الخلع طلاق واحد نائٍ إلا أن يكون ذكر ثلاثاً أو بوى بالخلع ثلاثاً فهو على ما ذكر وعلى ما نوى.

باب الرجل يقول إذا نكحت فلانة فهي طالق

٥٦٣ - أحمر مالت، أخبرنا مجبر، عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول: إذا قال الرجل: إذا نكحتُ فلانةُ فهي طالق، فهي طالق، فهي كذلك إذا نكحها، وإذا كان طلقها واحدةً أو اثنتين أو ثلاثاً فهو كما قال.

أي في تعليقه

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة -

إذا **كُحِت** أي يعلق الطلاق بنفس الملك أو بنسبه كالنكاح. إذا **كُحِيَ** أي يقع الطلاق بمجرد عقدتها. **كما قال** أي يقع ما علق واحداً كان أو أكثر. وهذا **بأحد** وبه قال صائفة من السلف، فأخرج من أبي شيبة عن سالم بن عبد الله بن عمر والقاسم بن محمد وعمر بن عبد العزيز وعامر الشعبي وإبراهيم السعفي والأشعث بن قيس عن سالم بن عبد الرحمن وأبي بكر بن عمرو بن حزم والزهري ومكحول الشامي في رجل قال: إن تزوجت فلانة فهي طالق أو يوم أتزوجها فهي طالق أو كل امرأة أتزوجها فهي طالق، قالوا: هو كما قال، وقال الشافعي: لا يصح هذا التعليق ولا يقع به الطلاق؛ لما أخرجه أبو داود [رقم: ٢١٩٠] والترمذي وحسنه [رقم: ١١٨١] وابن ماجه [رقم: ٢٠٤٧] عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: لا طلاق من غير طلاق، قال الترمذي: حديث حسن صحيح وهو أحسن شيء في هذا الباب، وأخرج ابن ماجه [رقم: ٢٠٤٨] عن المسور بن مخرمة مرفوعاً: لا طلاق من غير طلاق، وقال الحكم في "المستدرک": صح حديث لا طلاق من غير طلاق من حديث ابن عمر وابن عباس وعائشة ومعاذ بن جبل وجابر.

وأحباب عنه أصحاباً ومن وافقهم فعمله على التحجير، وأخرج عبد الرزاق عن معمر عن الزهري أنه قال في رجل قال: كل امرأة أتزوجها فهي طالق، وكل أمة أشتريها فهي حرة: هو كما قال، فقال له معمر: أوليس جاء  
 لا تصح من ذلك. لا عن لا بعد ذلك قال: إنما ذلك أن يقول الرجل: امرأة فلان طالق، وعند فلان حرة،  
 نعم هناك حديثان صريحان موافقان لما احتاره الشافعي أحدهما: ما أخرجه الدارقطني [رقم: ٤٧، ١٦/٤] عن  
 ابن عمر أن النبي ﷺ سئل عن رجل قال: يوم أتزوج فإنة فهي طالق ثلاثاً، فقال ﷺ لا تصح من ذلك  
 وثانيهما: ما أخرجه أيضاً عن أبي ثعلبة الحبشي قال: قال لي عمي: اعمل لي عملاً حتى أزوجك نسي؟ فقلت:  
 إن أتزوجتها فهي طالق، ثم بدا لي أن أتزوجها فسلت رسول الله ﷺ فقال: لا تصح من ذلك. لا بعد  
 ذلك. فإن صح هذان الحديثان تم الكلام؛ إذ لا حكم بعد حكم النبي ﷺ. لكن لا سبيل إلى ذلك، ففي  
 إسناده الأول أبو حنيفة الواسطي عمر بن خالد، قال فيه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين والدارقطني: كذاب، =

٥٦٤ - أخبرنا مالك، عن سعيد بن عمرو بن سليم الزُّرقِي، عن القاسم بن محمد: أن رجلاً سأل عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال: إني قُلت: إن تزوجتُ فلانة فهي عليّ كظهر أمي، قال: إن تزوجتها فلا تُقربها حتى تُكفر.

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة يكون مظاهراً منها إذا تزوجها فلا يقربها حتى يكفر.  
كماره الظهار

## باب المرأة يطلقها زوجها تطليقةً أو تطليقتين

### فتتزوج زوجاً ثم يتزوجها الأول

٦٦٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا الزهري، عن سليمان بن يسار وسعيد بن المسيب، عن أبي هريرة أنه استفتى عمر بن الخطاب في رجل طلق امرأته تطليقة أو تطليقتين وتركها حتى تحل، ثم تنكح زوجاً غيره، فيموت أو يطلقها فيتزوجها زوجها الأول بأن خرجت من علقها على كم هي؟ قال عمر: هي على ما بقي من طلاقها. بعد ما وطئها بعد مضي عدة الثاني

وقال إسحاق بن راهويه وأبو ررعة: يضع الحديث، وفي الثاني علي بن قريش كذبه يحيى بن معين وغيره، كذا حقه الزبيعي في "تخريج أحاديث الهداية" [٣٢٣/٣، ٣٢٤]، وقاسم بن قطلوبغا "في فتاواه".

سعيد: بكسر العين بعدها ياء، وقيل: سعد بن عمرو - بالفتح - ابن سليم الزُّرقِي بضم السين، والنسبة بضم الزاء وفتح الراء وبالقاف الأنصاري، وثقه ابن معين وابن حبان، مات ١٣٤هـ، قال ابن عبد البر: ليس له في "الموطأ" غير هذا الحديث، كذا قال الرقاي [٢٢٣/٣] والقاري. ابن رجلاً في "موطأ يحيى": أنه أي سعيد سأل القاسم عن رجل طلق امرأته إن هو تزوجها؟ فقال القاسم: إن رجلاً إلخ. وبهذا نأخذ: أي بوقوع الظهار المعلق كالطلاق المعلق.

على كم هي هذا محل السؤال أي المرأة على أي عدد من الطلاق عند الأول.

على ما بقي: أي على ما بقي من الثلاث بعد حط ما سبق منه.

**قال محمد:** وبهذا نأخذ، فأما أبو حنيفة فقال: إذا عادت إلى الأول بعد ما دخل بها الآخر عادت على طلاقٍ جديد ثلاث تطليقات مستقبلات، وفي أصل ابن الصوّاف: وهو قول ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما.

### باب الرجل يجعل أمر امرأته بيدها أو غيرها

٥٦٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا سعيد بن سليمان بن زيد بن ثابت، عن خارجة بن زيد عن زيد بن ثابت: أنه كان جالساً عنده، عند والده زيد فأتاه بعض بني أبي عتيق وعيناه تدمعان، فقال له: ما شأنك؟ فقال: ملكت امرأتِي أمرها بيدها ففارقتي، فقال له: ما حملك على ذلك؟ قال: القدر، قال له زيد بن ثابت: ارجعها إن شئت فإنما هي واحدة وأنت أملكُها. أحق من غيرك

**وهذا بأحد** وبه قال الشافعي ومالك وأحمد، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: يهدم الروح الثاني ما مضى، ويملك الأول ثلاث تطليقات نخل جديد كما في صورة التحليل بعد الثلاث، والمسألة مسبوطة في كتب الأصول، قال القاري: والدليل له ما روى محمد في "كتاب الآثار" [ص: ٢٧١]: عن أبي حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن سعيد بن جبير قال: كنت جالساً عند عبد الله بن مسعود إذ جاءه أعرابي، فسأله عن رجل طلق امرأته تطليقة أو تطليقتين ثم انقضت عدتها وتزوجت رجلاً غيره فدخل بها، ثم مات عنها أو طلقها، ثم انقضت عدتها فأراد الأول أن يتزوجها على كم هي؟ فالتفت إلى ابن عباس وقال: ما تقول في هذا؟ فقال: يهدم الروح الثاني الواحدة والثنتين والثلاث واسأل ابن عمر، قال: فلقيت ابن عمر فسألته، فقال مثل ما قال ابن عباس.

**سعيد بن سليمان** هو من رجال الجميع ومن الثقات، كذا قال الزرقاني [٢١٦/٣]. **خارجة بن زيد** أحد الفقهاء السبعة، من الثقات، مات سنة ١٠٠هـ أو قبلها، وهو عم سعيد، قاله الزرقاني [٢١٦/٣].

**فأتاه بعض** هو محمد بن عبد الله بن أبي عتيق محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق المدني مقبول، روى له البخاري وغيره، كما في "موطأ يحيى" وشرحه.

**تدمعان** بفتح الميم أي تسيلان دمعاً من الكآء. **ارجعها** هذا ساء على مذهبها واحدة رجعية.

قال محمد: هذا عندنا على ما نوى الزوج، فإن نوى واحدة فواحدة بائة، وهو مخاطب من الخطاب، وإن نوى ثلاثاً فثلاث، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا، وقال عثمان بن عفان وعلى بن أبي طالب: القضاء ما قضت.

٥٦٧ - أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها: أنها خطبت على عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنه قرية بنت أبي أمية فزوّجته .....

هذا عندنا أي الطلاق عندنا على ما نوى الزوج به، فإن نوى واحدة فواحدة بائة فلا يرجعها، بل يكون خاطباً من الخطاب ويكحها بكاحاً ثانياً وإن نوى ثلاثاً فثلاث، وهو قول أبي حنيفة، وقال مالك: يقع بالتفويض ثلاث، لأن الثلاث أتم ما يكون من الاحتيار، وقال الشافعي: يقع واحدة رجعية؛ لأنها أدنى ما يكون من الاحتيار، وبه قال أحمد، وفي "أهذية": أنه يقع طلقة رجعية اعتباراً لما أتت به من صريح الطلاق، فقيل: هذا سهو، وقيل: فيه روايتان، إحداهما: يقع واحدة رجعية، والأخرى: بائة، وهذا أصح كما في "شرح الوقية"، وقال عثمان بن عفان وعلي: القضاء ما قضت أي الحكم ما بوت من رجعية أو بائة واحدة أو ثلاثاً؛ لأن الأمر مقوص إليها، ولعن هذا عند إصلاقي روحها فلا يباي ما تقدم، كذا في "شرح القاري".

عن أبيه القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق. **أما حطت** من الخطبة - بالكسر - أي طلبت النكاح لأحيتها عند الرحمن. **عبد الرحمن** هو شقيق عائشة: عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق عبد الله بن أبي قحافة عثمان، أمهم أم رومان، أسلم في هجرة المدينة، وكان اسمه عبد الكعبة، فسماه رسول الله ﷺ عبد الرحمن، وله فضائل حسنة، ولا يعرف في الصحابة أربعة كنهم ابن الذي قله صحبوا النبي وأسلموا إلا أبو قحافة وابنه أبو بكر وابنه عبد الرحمن هذا وابنه أبو عتيق محمد، وكان قد سكن المدينة، وامتنع من بيعة يزيد حين صلبها معاوية، وبعث إليه معاوية مائة ألف درهم، فردها وقال: لا أبيع ديني بدنياي، وخرج إلى مكة ومات فجاءه في يومه فكان اسمه "حشي" على عشرة أميال من مكة، وحمل إليها فدفن في المعين، وكان ذلك ٥٣هـ وعنه الأكثر، وقيل: ٥٥هـ، وقيل: ٥٢هـ، كذا في "أسد الغابة في معرفة الصحابة" لاس الأثير الحرري.

قرية. بفتح القاف وكسر الراء وسكون التحتية بعدها باء موحدة فتاء تأنيث، ويقال بالتصغير: هي ست أبي أمية ابن المعيرة المحرومية الصحابية أخت أم سلمة أم المؤمنين، وكانت موصوفة بالحمال، وقد ولدت من عبد الرحمن عبد الله وأم حكيم وحفصة، ذكره ابن سعد، كذا قال الرقائي [٢١٧/٣] **فزوّجته** قال القاري: بصيغة المجهول، أي زوجها أهلها إياه أو بالمعلوم أي فصارت عائشة سبباً لتزويجها إياه، وفي "موطن يحيى": فزوجوه وهو أظهر.



ثم إنهم عتبوا على عبد الرحمن بن أبي بكر، وقالوا: ما زوجنا إلا عائشة، فأرسلت إلى عبد الرحمن فذكرت له ذلك، فجعل عبد الرحمن أمر قريية بيدها، فاختارته <sup>أولياء قريية عضوا</sup> وقالت: ما كنت لأختار عليك أحداً، ففقرت تحته، فلم يكن ذلك طلاقاً.

٥٦٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة: أنها زوجت حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر المنذر بن الزبير - وعبدُ الرحمن غائبٌ بالشَّام - فلما قدم عبدُ الرحمن قال: ومثلي يُصنع به هذا ويُفْتات عليه بيناته؟ فكلمت عائشة المُنذر بنَ الزُّبير، فقال: فإن ذلك في يد عبد الرحمن، فقال عبد الرحمن: ما لي رغبة عنه ولكن مثلي ليس يفتات عليه بيناته، وما كنت لأردَّ امرأاً قَضَيْتَه، ففقرت امرأته تحته ولم يكن ذلك طلاقاً.

أخبرته بقول أميها  
ليس لي إعراض عنه  
أمرها يد والدها

٥٦٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر، أنه كان يقول: إذا ملك الرجلُ

على عبد الرحمن: لأمر فعه، وكان في حلقه شدة. ما زوجنا إلا عائشة. أي ما صار سبب تزويجها إلا هي، وما زوجهاها إلا لأجل حطبة عائشة واعتماداً عليها. ذلك: أي عنهم عليه وشكايتهم لها. وقالت: في رواية ابن سعد بسند صحيح عن ابن أبي مبيكة قال: تروح عبد الرحمن بن أبي بكر قريية أخت أم سمة، وكان في حلقه شدة، فقالت له يوماً: أما والله لقد حذرتك، قال: فأمرك يدك، فقالت: لا أحتار على ابن الصديق أحداً، فأقام عليها. فقرت تحته أي استقرت ودامت تحت عبد الرحمن ولم يكن مجرد التحجير طلاقاً.

زوجت حفصة: هي بنت عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، من ثقات التابعين، روى لها مسلم والثلاثة، وروجه المنذر بن الزبير بن العوام الأسدي شقيق عبد الله بن الزبير، ذكره ابن حبان في ثقات التابعين، ذكر الزبير بن زكارة أن المنذر كان عند عبيد الله بن زياد لما امتنع عبد الله بن الزبير منبيعة يريد من معاوية، فكتب يريد إلى ابن زياد أن يوجه إليه المنذر، فملعه فهرب إلى مكة، فقتل في الحصار الأول بعد وقعة الخرة ٦٤هـ، كذا في "شرح الزرقاني". ومثلي يصنع به هذا: أي ترويح ساته بغير أمره، ويفتات عليه أي يستبدّ برأيه وهو بصيغة المجهول من الافتيات المأخوذ من الموت، قاله القاري. ليس يفتات عليه: أي لا يفعل شيء بدون أمره.

أمرأته أمرها فالقضاء ما قُضتْ إلا أن يُنكر عليها، فيقول: لم أُرِدْ إلا تطليقة واحدة،  
فِيُخْلَفُ على ذلك، ويكون أملك بها في عدتها.  
واحدة كان أو أكثر

٥٧٠ - **أحمر مائت**، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب أنه قال: إذا ملك  
الرجل امرأته أمرها فلم تُفارقهُ وقُرّت عنده فليس ذلك بطلاق.  
في نسخة: فيكون

**قال محمد:** وهذا نأخذ إذا اختارت زوجها فليس ذلك بطلاق، وإن اختارت نفسها  
فهو على ما نوى الزوج، فإن نوى واحدة فهي واحدة بائة، وإن نوى ثلاثاً فثلاث،  
وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

**أملكها** أي أحقها من غيره. **إذا اختارت إلخ** قد ورد ذلك عن عائشة كما في "الصحيحين" [البحاري رقم: ٥٢٦٢، ومسلم رقم: ٣٦٨٦، ٣٦٨٧]: قالت: حبرا رسول الله ﷺ فاحترباه، فلم يفتّره عليا شيئا، وفي لفظ  
لها: فلم يعد ذلك طلاقا. **وإن اختارت نفسها** أي في ذلك المجلس لما أخرجته عبد الرزق في 'مصنفه' عن معمر  
عن ابن أبي نعيم عن محاهد عن ابن مسعود، ومن طريقه أخرجه الطبراني في "معجمه" عنه قال: "إذا ملكها أمرها  
فتصرفا فلأن بقصي شيء، فلا أمرها، وفيه انقطاع بين محاهد وابن مسعود فإنه البيهقي، وأخرج عبد الرزاق:  
أخبرنا ابن حريج عن أبي الربيع عن حابر قال: "إذا حبر الرجل امرأته فم تخر في محسها ذلك فلا خيار لها"،  
وأخرج ابن أبي شيبة وعبد الرزاق عن المثنى بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو:  
أن عمر وعثمان قالوا: "إنما رجل ملك امرأته أمرها، ثم افترقا من ذلك المجلس فليس لها خيار وأمرها إلى زوجها"،  
وفي الباب عن عبد الله بن عمرو بن العاص، أخرجه ابن أبي شيبة وأخوه أخرجه عن محاهد وحابر بن ريد والشعبي  
والحمي وصاوس وعطاء، قال البيهقي: وقد تعنى بعض من يجعل لها خيار ولو قامت من المجلس حديث عائشة وهو  
في "الصحيحين" [البحاري رقم: ٤٧٨٥، ومسلم رقم: ٣٦٨١] قال رسول الله ﷺ: **يَدْرُسُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ**  
لأنه لم يخرها في إيقاع الطلاق بنفسها، وإنما خیرها على  
أما إن اختارت نفسها أحدث لها طلاقا، كما في "تخريج أحاديث الهداية" للربيعي [٣١٦، ٣١٥، ٣].

**فهي واحدة بائة** هذا قول أكثر أهل العلم والفقه من أصحاب النبي ﷺ، وهو قول عمر وعبد الله بن مسعود  
فإنهما قالوا: إن اختارت نفسها فواحدة بائة، وروي عنهما أنهما قالوا: واحدة بملك الرجعة وإن اختارت زوجها  
فلا شيء، وروي عن علي أنه قال: إن اختارت نفسها فواحدة بائة، وإن اختارت زوجها فواحدة بملك الرجعة،  
وقال ريد بن ثابت: إن اختارت زوجها فواحدة وإن اختارت نفسها فثلاث، ومذهب أحمد موافق لقول علي عليه السلام =

## باب الرجل يكون تحته أمة فيصنقها ثم يشتريها

٥٧١ - أخبرنا مسند، أخبرنا الزهري، عن أبي عبد الرحمن، عن زيد بن ثابت: أنه سئل عن رجل كانت تحته وليدة، فأبى طلاقها، ثم اشتراها، أيحل أن يمسه؟ فقال: لا يحل له حتى تنكح زوجاً غيره.

بمزة الاستفهام

جارية لغوي

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

= ويعارضه صريح حديث عائشة، كذا في "جامع الترمذي"، وفيه أيضاً احتلف أهل العلم في أمرك بيدك، فقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ منهم عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود: هي واحدة، وهو قول غير واحد من أهل العلم من التابعين ومن بعدهم، وقال عثمان وزيد بن ثابت: القضاء ما قصت، وقال ابن عمر: إذا جعل أمرها بيدها وطلقت نفسها ثلاثاً وأنكر الروح وقال: لم أجعل أمرها إلا في واحدة استحلّف الروح وكان القول قوله في يمينه، وذهب سفيان وأهل الكوفة إلى قول عمر وعبد الله، وأما مالك فقال: القضاء ما قصت، وهو قول أحمد، وأما إسحاق فذهب إلى قول ابن عمر.

يكون تحته أمة أي يكون زوجته أمة لرجل فيطلقها الروح، ثم يشتريها من مالكها. أي عبد الرحمن قال ابن عبد البر: احتلف في اسم أي عبد الرحمن شيخ ابن شهاب، فقيل: سليمان بن يسار، وهو بعيد؛ لأنه أجل من أن يستمر عنه اسمه، ويكنى عنه، وقيل: هو أبو الرناد، وهو أبعد؛ لأنه لم يرو عن زيد بن ثابت ولا رآه ولا روى عنه ابن شهاب، وقيل: هو طاوس وهو أشبه بالصواب، وإما كتم اسمه مع جلالتهم؛ لأن طاوساً كان يطعن على بني أمية، ويدعو عليهم في مجالسه، وكان ابن شهاب يدخل عليهم ويقبل جوائزهم، وقد سئل مرة في مجلس هشام أتروي عن طاوس؟ فقال للسائل: لو رأيت طاوساً علمت أنه لا يكذب ولم يجه بأنه يروي أو لا يروي، فهذا كله دليل على أن أبا عبد الرحمن في هذا الحديث هو طاوس.

أبى طلاقها من البت - بتشديد التاء - يقال: بى الرجل طلاق زوجته وأبى إذا قطعها من الرجعة، والمراد ههنا النسيئة المعنوية كما يفيدته الجواب. وهذا نأخذ لعموم الآية، وبه قال الأئمة الأربعة والجمهور خلافاً لبعض السلف أمّا تحل لعموم هـ وما محب للمكروه (النساء: ٣٦)، قال ابن عبد البر: هذا خطأ؛ لأنها لا تنبئ الأمهات والأخوات والبنات فكذا سائر المحرمات.

## باب الأمة تكون تحت العبد فتعتق

٥٧٢ - أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أنه كان يقول في الأمة تحت العبد فتعتق: إن لها الخيار ما لم يمستها.

٥٧٣ - أخبرنا ابن شهاب، عن عروة بن الزبير: أن زبراء مولاة لبني عدي بن كعب أخبرته أنها كانت تحت عبد، وكانت أمة، فأعتقت، فأرسلت إليها حفصة وقالت: إني مخبرتك خيراً، وما أحب أن تصنعي شيئاً، إن أمرك بيدك ما لم يمستك، فإذا مسك فليس لك من أمرك شيئاً، قالت: وفارقتها.

فمن محمد: إذا علمت أن لها خياراً، فأمرها بيدها ما دامت في مجلسها.....

الأمة أي أمة رجل تكون روجة عبد رجل ما لم يمستها فإن بوطنها سقط الخيار لوجود الرضا بالقيام معه. زبراء براء معجمة مفتوحة ثم موحدة ساكنة فراء مهمة فالف ممدودة، كذا ضبطها ابن الأثير. [شرح الررقائي: ٢٣٠/٣] فرسلت اليها أي أرسلت حفصة أم المؤمنين إليها رسولاً، واستدعتها فأتتها، فقالت حفصة تعليمها ها: إني مخبرتك خيراً بصيغة اسم الفاعل من الإخبار، "وما أحب أن تصنعي شيئاً" من المفارقة وغيرها، وهو أن أمرك بيدك ولك خيار العتق ما لم يمستك زوجك، فإن شئت تقرّي معه، وإن شئت تفارقيه، فإن وصيك بطل خيارك.

فألف وفارقتها أي قالت زبراء: فارقت الروح حين ما سمعت حكم الخيار من حفصة، وفي "موطأ يعنى": قالت: فقلت: هو الطلاق ثم الطلاق ثم الطلاق، ففارقتها ثلاثاً، قال ابن عبد البر: لا أعلم لاس عمر وحفصة في ذلك الحكم مخالفاً من الصحابة، وقد روى في قصة بريرة مرفوعاً دليل واضح على ما دها إليه، وروى سعيد بن منصور عن ابن عباس: لما حُيرت بريرة رأيت روحها يشعها في سكك المدينة ودموعه تسيل على لحيته، فكلم الناس له رسول الله ﷺ أن يطالب إليها، فقال ﷺ لبريرة: ما لك؟ فقالت: تأمرني؟ فقال: بئس ما سمعت، قالت: فلا حاجة لي فيه، واحتارت نفسها. [شرح الررقائي: ٢٣٠/٣] فأمرها سدها أي لها خيار العتق إن شئت فارقت وإن شئت أقامت، سواء كان الروح حراً أو عبداً أو عبداً أصحاحاً، وعبد الشافعي وغيره لا خيار لها إذا كان الروح حراً، وقد احتملت الروايات في روح بريرة حين حيرها رسول الله ﷺ هل كان عبداً أو حراً؟ ويمثل قولنا قال جماعة من أهل العلم، فأخرج الطحاوي [شرح معاني الآثار: ٤٩/٢] وابن أبي شيبة عن طاوس -

ما لم تقم منه، أو تأخذ في عمل آخر أو يمسخها، فإذا كان شيء من هذا بطل خيارها، فأما إن مسّها ولم تعلم بالعتق أو علمت به ولم تعلم أن لها الخيار فإن ذلك لا يبطل خيارها، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

## باب طلاق المريض

٥٧٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا الزهري، عن طلحة بن عبد الله بن عوف: .....

= أنه قال: للأمة الخيار إذا اعتقت وإن كانت تحت فرسي، وفي رواية. لها الخيار تحت حر وعبد، وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن سيرين قال: خير حراً كان زوجها أو عبداً، وأخرج عن معاذ قال: خير ولو كانت تحت أمير المؤمنين. ما لم تقم منه. فإن القيام من المجلس والشروع في عمل آخر دليل الإعراض. لا يبطل خيارها أي المس وغيره حينئذ لا يبطله، بل يُبقي خيارها من حين العلم إلى المجلس. باب طلاق المريض. اختلف فيه على أقوال: الأول: أنه لا يقع طلاقه حكاه ابن حزم عن عثمان. الثاني: يقع وترثه بشرط قيام العدة، وهو قول عمر وابنه وابن مسعود وأبي بن كعب وعائشة، وبه قال المعيرة والشمعي وابن سيرين وعروة والشعبي وشريح وربيع بن عبد الرحمن وطاوس والأوراعي وابن شُرمة والليث بن سعد والثوري وحماد بن أبي سليمان وأصحابنا. الثالث: ترثه ما لم تتزوج زوجاً غيره وإن انفصلت عدتها، وهو قول ابن أبي ليلى وأحمد وإسحاق. الرابع: ترثه وإن تزوجت عشرة أرواح. وبه قال مالك والليث في رواية عنه. الخامس: ترثه ويرثها، وبه قال الحسن البصري. السادس: إن صح منه ومات من مرض آخر لا ترثه عدتها، وقال الزهري والثوري والأوراعي وأحمد وإسحاق: ترثه إن مات قبل انقضاء عدتها منه. السابع: ترثه ويرثها إذا كان لها حمل أو قصد المضارة وهو قول عروة. الثامن: ترثه وتنقل عدتها إلى عدة الوفاة ما لم تنكح، وبه قال الشعبي. التاسع: تعتد بأبعد الأحيين من ثلاث حيض وأربعة أشهر وعشر، وهو قول أبي حنيفة ومحمد. العاشر: ترثه قبل الدحول وبعيها العدة، وهو قول الحسن وإسحاق وأبي عبيد الخادي عشر. لا ترثه أصلاً لا قبل الدحول ولا بعده، وهو قول الطاهرية وأبي ثور والحديد للشافعي، وفي القسم عدده الزوج فاراً، وفي الميراث ثلاثة أقوال: الأول: مثل قولنا، والثاني: مثل قول أحمد، والثالث: مثل قول مالك، كذا ذكره العيني في "الساية شرح الهداية" [٤٣٩/٥].

طلحة بن عبد الله هو ابن أخي عبد الرحمن بن عوف ثقة، مكثر، فقيه، تابعي، مات ٩٧هـ، وعبد الرحمن ابن عوف القرشي الزهري، أحد العشرة المشرة بالخنة، مات ٣٢هـ، كذا قال السيوطي [الإسعاف ص ٢٦، ٢٧] والزرقي [٢٤٥/٣].



أن عبد الرحمن بن عوف **طَلَّقَ** امرأته وهو مريض فورثها عثمان منه بعد ما انقضت عدتها.  
 ٥٧٥ - **أحمد** مات. أخبرنا عبد الله بن الفضل، عن الأعرج، عن عثمان بن عفان:  
 أنه ورث نساء ابن مُكْمَلٍ منه، كان طلق نساءه وهو مريض.  
 من التورث  
**ابن حنبل** يَرِثُهُ ما دُمِنَ في العدة فإذا انقضت العدة قبل أن يموت فلا ميراث لهن،  
 وكذلك ذكر **هشيم بن بشير** عن المغيرة الضبي، عن إبراهيم النخعي، عن شريح: أن  
 عمر بن الخطاب كتب إليه في رجل طلق امرأته ثلاث وهو مريض: أن ورثها ما  
 دامت في عدتها، فإذا انقضت العدة فلا ميراث لها، وهو قول أبي حنيفة - والعامة  
 من فقهاءنا.

**طلق امرأته** هي عناصر الكسبة - نضم التاء فميم فألف فضاد معجمة فراء مهملة - ست الأصبع الكلية  
 الصحابية، وكان فيها سوء حق، وكانت على تطليقتين، فلما مرض عبد الرحمن حرى يسه وبها شيء، فطلقها  
 وهو آخر طلاقها، كذا في "موطأ يحيى" وشرحه. **انقضت عدتها** قال القاري: هذا بظاهره يوافق مذهب ابن  
 أبي ليلى وأحمد وإسحاق أما ترثه بعد العدة ما لم تتزوج بزوج آخر، والتحقيق أنه طرف لورثها، فتورثها كان  
 بعد انقضاء عدتها. **نساء بن مكمل** نضم الميم وسكون الكاف وكسر الميم، اسمه عبد الله بن مكمل بن عوف  
 ابن عبد الحارث، ذكره الطبري وعمرو بن شبة في الصحابة، واستدركه ابن فتحون، وقال: أكثر ما يأتي في  
 الروايات ابن مكمل غير مسمى، وسماه بعضهم عبد الرحمن وهو وهم، إنما عبد الرحمن ابنه، ونساء ابن مكمل  
 اللاتي طلقهن كن ثلاثاً كما رواه عبد الرزاق، كذا في "شرح الرقاعي" [٢٤٦، ٢٤٥/٣].

**هشيم بن بشير** قال في "التقريب" [رقم: ٧٣١٢، ٤٢/٤، ٤٣]: **هشيم** بالتصغير - ابن بشير بن نور  
 عظيم - ابن القاسم بن دينار السلمي أبو معاوية بن أبي حازم الواسطي ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال،  
 الحنفي، مات ١٨٣هـ. **شريح** مصعباً ابن الحارث بن قيس القاصي أبو أمية الكندي الكوفي، ويقال: شريح  
 ابن شرحبيل، من ثقات المحضرين، استقصاه عمر على الكوفة، ثم علي فمن بعده استعفى من القضاء قبل موته  
 بسنة رمى بالحجاج، وعاش مائة وعشرين سنة، ومات ٧٨، وقيل: ٨٠، وثقه ابن معين وغيره، كذا في تذكرة  
 الحفاظ "للذهبي. أن ورثها أمر من التورث أي كتب إليه بأن ورث مطلقة الفار ما دامت في العدة.

## باب المرأة تطلق أو يموت عنها زوجها وهي حامل

٥٧٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا الزهري، أن ابن عمر سئل عن امرأة يتوفى عنها زوجها، قال: إذا وضعت فقد حلت، قال رجل من الأنصار كان عنده: إن عمر بن الخطاب قال: لو وضعت ما في بطنها وهو على سرير<sup>خرجت من العدة</sup> لم يُدفن بعدُ حلت. قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامية من فقهاءنا.

٥٧٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر قال: إذا وضعت ما في بطنها حلت.

سئل الخ كذا رواه الشافعي أيضاً في "مسند" من طريق مالك، وكذلك رواه عبد الرزاق في "مصنفه" عن معمر عن أيوب عن نافع به، وروى هو وابن أبي شيبة عن ابن عيسى عن الزهري عن سالم قال: سمعت رجلاً من الأنصار يحدث ابن عمر يقول: سمعت أباك يقول: لو وضعت المتوفى عنها زوجها وهو على السرير حلت، كذا ذكره الزيلعي. [نصب الراية: ٣/٣٧٣] إذا وضعت ولو قبل أربعة أشهر وعشراً.

قال رجل تقوية لما أفتى به ابن عمر. وهو على سرير<sup>أي الميت على بعثه لم يكفن ولم يُدفن.</sup> وبهذا نأخذ. وبه قال أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين فمن بعدهم أن المتوفى عنها زوجها والمطلقة الحاملة تنقضي عدتها بوضع الحمل، وروي عن علي وابن عباس أن المتوفى عنها الحاملة تنتظر آخر الأجلين من وضع الحمل وأربعة أشهر وعشراً، وقال عبد الله بن مسعود: أنزلت سورة النساء القصص بعد الطول، وأراد بالقصص سورة الطلاق التي فيها: لا تحمل الحامل حمله<sup>الطلاق: ٤</sup> بثلث بعد قوله تعالى في سورة البقرة: لا تحمل الحامل حمله<sup>البقرة: ٢٣٤</sup>، فحمل على النسخ، كذا قال البغوي في "معالم التنزيل". ومن مستندات الجمهور ما روي أن سبعة ست الحارث الأسلمية مات عنها زوجها، فوضعت الحمل بعد خمسة وعشرين يوماً من موته، فأفتاها النبي ﷺ بانقضاء عدتها، كما ورد في رواية البخاري والترمذي والنسائي وغيرهم، وهو نص في الباب، ولعله لم يبلغ من حالف ذلك، وقد قال ابن عبد البر وغيره: إن هذا مما أجمع عليه جمهور العلماء من السلف والخلف إلا ما روي عن علي من وجه منقطع أن عدتها آخر الأجلين، ونحوه جاء عن ابن عباس، لكن جاء عنه أيضاً أنه رجع إلى حديث أم سلمة في قصة سبيعة، ويصححه أن أصحابه عكرمة وعطاء وطاوس وغيرهم على أن عدتها الوضغ. [شرح الزرقاني: ٣/٢٧٨] ما في بطنها: ولو كان سقطاً تم بعض خلقته.

عن محمد. وهذا نأخذ في الطلاق والموت جميعاً، تنقضي عدتها بالولادة، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

## باب الإيلاء

٥٧٨ - أخبرنا الزهري، عن سعيد بن المسيب قال: إذا آلى الرجل من امرأته، ثم فاء قبل أن تمضي أربعة أشهر فهي امرأته لم يذهب من طلاقها شيء، ....

**الطلاق والموت جميعاً** هذا الحكم في الطلاق متفق عليه، وفي الموت فيه خلاف غير معتد به كما مر. **باب الإيلاء** قال عياض في "الإكمال": الإيلاء الحلف، وأصله الامتناع من الشيء، يقال: آلى يؤي إيلاءً، وفي عرف الفقهاء: الحلف على ترك وطء الروحة أربعة أشهر أو أكثر، فهو قال: لا أفرك، ولم يقل: والله لم يكن مؤلياً، وقد فسّر ابن عباس قوله تعالى: **لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ**. **باب الإيلاء** الحلف على ترك قربان روحته أربعة أشهر يكون مؤلياً، واشترط مالك أن يكون مصرّاً بها، أو يكون حالة العصب، فإن كان للإصلاح لم يكن مؤلياً، ووافقه أحمد، وأخرج نحوه عبد الرزاق عن عبيد، وكذلك أخرجه الطبري عن ابن عباس وعبيد والحسن، وحنة من أطلق بإطلاق قوله تعالى: **لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ**.

واتفق الأئمة الأربعة وغيرهم على أنه لو حلف أن لا يتقرب أقل من أربعة أشهر لا يكون مؤلياً، وكذلك أخرجه الطبري وسعيد بن منصور وعبد بن حمد عن ابن عباس قال: كان إيلاء الخاطلة السنة والستين، فوكت الله هم أربعة أشهر وعشرين، فمن كان بإيلاؤه قبل فليس بإيلاء، وقال جماعة منهم الحسن وابن أبي ليلى وعطاء -: إنه إن حلف أن يضأها على يوم فضاء، ثم لم يضأها إنه يكون مؤلياً، ثم في الإيلاء اشترعي إن جامع روحته في أربعة أشهر فليس عليه إلا كفارة يمين، وإن مصت أربعة أشهر ولم يفع، الحماخ ولا بسا صبت طلقة نائمة عند الخنيفة، وبه قال ابن مسعود، وأخرجه الطبري عنه وعبيد ورشد بن ثابت وغيرهم، وقال سعيد بن المسيب وأبو بكر ابن عبد الرحمن وعطاء وربعة ومكحول والزهري والأوزاعي: طلقة رجعية، وذهب مالك والشافعي وأحمد إلى أن المؤلي إذا لم يفع ومصت أربعة أشهر لا يقع تمضي هذه مدة طلاق، بل يوقف حتى يفع، أو يطلق، وكذلك أخرجه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق والشافعي عن عثمان وابن أبي شيبة عن عبيد، وإسحاري عن ابن عمر، وسعيد بن منصور عن عائشة، وابن أبي شيبة عن أبي الدرداء، كما ذكره بعض الأعلام في "شرح مسند الإمام". ثم فاء أي رجع عن يمينه بأن جامع في أثناء أربعة أشهر وهي مدة الإيلاء، لمحرقة، أو شهرين وهي مدة الإيلاء للأمة.

فإن مضت الأربعة الأشهر قبل أن يفيء فهي تطليقة وهو أملك بالرجعة ما لم تنقض عدتها. قال: وكان مروان يقضي به.

٥٧٩ - أخبرنا مالك. أخبرنا نافع، عن ابن عمر قال: أيما رجل آلى من امرأته فإذا مضت الأربعة الأشهر وقَفَ حتى يطلق أو يفيء، ولا يقع عليها طلاق وإن <sup>في تسعة: فإنه إذا</sup> مضت الأربعة الأشهر حتى يوقف. <sup>بصفة الجهول أي أمسك</sup>

قال محمد: بلغنا عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وزيد ابن ثابت أنهم قالوا: إذا آلى الرجل من امرأته فمضت أربعة أشهر قبل أن يفيء فقد

قبل أن يفيء، أي يرجع عن يمنه بالوطء أو ما قام مقامه. وهو أملك أي روحها أحق بالرجعة في العدة. قال وكان: أي قال سعيد بن المسيب: كان مروان بن الحكم يحكم بكونها رجعية، كذا قال القاري، وفي 'موطأ يحيى': مالك عن ابن شهاب أن سعيد بن المسيب وأبا بكر بن عبد الرحمن كانا يقولان في الرجل يؤلي من امرأته. إنما إذا مضت أربعة أشهر فهي تطليقة، ولزوجها الرجعة ما دامت في العدة. مالك أنه بلغه أن مروان بن الحكم كان يقضي في الرجل إذا آلى من امرأته أنها إذا مضت أربعة أشهر فهي تطليقة وله عليها الرجعة ما دامت في عدتها، قال مالك: وعلى ذلك كان رأي ابن شهاب.

بلغنا عن عمر الخ هذا البلاغ أسنده عبد الرزاق وابن جرير وابن أبي حاتم والبيهقي عن عمر وعثمان وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت وابن عمر وابن عباس قالوا: الإيلاء طلقة مائة إذا مرت أربعة أشهر قبل أن يفيء، فهي أحق بنفسها، وأخرج عبد الرزاق والفريابي وسعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي عن ابن عباس قال: "عريمة الطلاق انقضاء أربعة أشهر"، وأخرج عبد بن حميد عن أيوب قال: قلت لابن جرير: أكان ابن عباس يقول في الإيلاء إذا مضت أربعة أشهر فهي تطليقة بائنة؟ قال: نعم، وأخرج عبد بن حميد وعبد الرزاق والبيهقي عن ابن مسعود قال: إذا آلى الرجل من امرأته فمضت أربعة أشهر فهي تطليقة بائنة، وتعد بعد ذلك ثلاثة قروء، ويخطبها زوجها في عدتها ولا يحطبها غيره، فإذا انقضت عدتها حطبها زوجها وغيره، وأخرج عبد بن حميد عن علي في الإيلاء: إذا مضت أربعة أشهر فقد بان من بتطليقة ولا يحطبها هو ولا غيره إلا بعد العدة، كذا أورده السيوطي في "الدر المنثور"، وفيه آثار أخر مبسطة تدل على أن المسألة تختلف فيها من عهد الصحابة إلى من بعدهم.

٥٨٠ - أخبرنا الزهري، عن محمد بن إياس بن بكير قال: طلق رجل امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها ثم بدا له أن ينكحها فجاء يستفتي، قال: فذهبت معه، فسأل أبا هريرة وابن عباس فقالا: لا ينكحها حتى تنكح زوجاً غيره، فقال: إنما كان بصبغة العبة أو الخطاب ابن بكير.  
 طلاقها واحدة، قال ابن عباس: أرسلت من يدك ما كان لك من فضل.  
 لأنها كانت عور مدحولة

وهو **حط** أي إن شاء حطها وكحها بالعقد الخديد كغيره من الخطاب. **فان** **فء** أي بالخماع، كذا أخرج عبد بن حميد عن علي، وعبد الرزاق وابن جرير وابن اسد وابن أبي حاتم واليهقي عن ابن عباس، وابن المنذر عن ابن مسعود، وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن مسعود قال إذا حال بينه وبينها مرض أو سفر أو حس أو شيء يُعذر به فإشهاده فيء. **الفيء** **الخ** أعاده لطول الفصل، وفصلاً بين كلام الله عز وجل وكلامه. **وكان** أشار به إلى ترجيح تفسير ابن عباس وقتواه على فتوى من أفتى بالوقوف أو بالتطبيق الرجعية. **اعلم** ببركة دعاء النبي **له** . ومن ثم صار حبر المفسرين ورأس المنحرفين. **فإن** **إن** **بدل** كما اختلف فيه، فقال أصحابنا. يقع الثلاث، وهو قول أبي هريرة وعني وعمر وابن عباس وجمهور العلماء، وقال الحسن وعطاء وجابر بن زيد: يقع واحدة؛ لأنها تبنى بقرينة أنت صائق، ولنا: أن الثلاث صفة للطلاق الذي أوقعه، والموصوف لا يوجد بدون صفة، كذا قال انفاري **محمد بن حسن** تابعي، ثقة، ووهب من ذكره في الصحابة، قاله الرزقاني [٢٤٣/٣] **بد** أي طهر له وحظر سائله أن يكحها. **أرسل** **من** **ذلك** أي كان لك ذلك لو اقتضرت على الواحدة والثنتين، وإذا أرسلت الثلاث حصة واحدة ما بقي لك شيء.



**قال محمد:** وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا؛ لأنه طلقها ثلاثاً جميعاً فوقعن عليها جميعاً معاً، ولو فرقهن وقعت الأولى خاصة؛ لأنها بانت بها قبل أن يتكلم بالثانية ولا عدة عليها، فتقع عليها الثانية والثالثة ما دامت في العدة.

### باب المرأة يطلقها زوجها فتتزوج رجلاً فيطلق قبل الدخول <sup>الزوج الآخر</sup>

٥٨١ - **أحمد مالث.** أخبرنا المسور بن رفاعة القرظي، عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير: أن رفاعة بن سمّوَالٍ طَلَّقَ امرأته تيمّة بنتَ وهب في عهد رسول الله ﷺ ثلاثاً،

وهذا يأخذ لظاهر القرآن ولما مرّ من فتوى أبي هريرة واس عاس. **طلقها ثلاثاً جميعاً** أي مجموعاً لا متفرقاً، وانقوع هرع الإيقاع، فإذا أوقع الثلاث دفعة وقعن، ولو فرقهن بأن قال: أنت طالق وطالق وطالق، أو بالتكرير من غير عطف وقعت الأولى خاصة؛ لأن الواو لمطلق العطف، وليس في آخر الكلام ما يغيّر أوله من شرط أو استثناء، وقال مالث والشافعي في القديم والأوراعي والليث بن سعد يطلق ثلاثاً، كذا قال القاري.

**ولا عدة عليها** يعني إن كانت له العدة كما للمدحولة تقع عليها الثانية والثالثة، وإد ليست فيست.

**المسور** بكسر الميم وإسكان المهملة وفتح الواو، ابن رفاعة - بكسر الراء - ابن أبي مالث القرظي - بضم القاف وفتح الراء - سبة إلى بني قريظة، المدني، تابعي صغير، مقبول، له في "الموطأ" مرفوعاً هذا الحديث الواحد، وليس له رواية في الكتب الستة، وثقه ابن حبان، مات ١٣٨هـ، عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير بن باطيا القرظي المدني، والراء في الاسمين مفتوحة والنساء مكسورة عند سائر رواة الموطأ عن مالث إلا ابن بكير، فإنه روي عنه صم الراء في الأول وفتحها في الثاني، وقال ابن عبد البر: الصحيح فيهما الفتح أي عن مالث.

وقال ابن حجر في "الإصابة": هو بضم الراء بخلاف حده، فإنه ففتحها وكسر الموحدة، "أن رفاعة بن سمّوَالٍ بكسر السين وإسكان الميم القرظي الصحابي، كذا أرسنه أكثر الرواة عن مالث، ووصله ابن وهب عن مالث، وتابعه ابن القاسم وعني بن رباد وإبراهيم بن طهمان وعبيد الله بن عبد الحميد كهم عن مالث عن المسور عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير عن أبيه أن رفاعة بن سمّوَالٍ طَلَّقَ امرأته تيمّة بفتح التاء، وقيل: بصمها، وقيل: اسمها أميمة، وقيل: سهيمة، وقيل: عائشة ست وهب القرظية الصحابية، ولا أعلم لها غير هذه القصة - فكحها عبد الرحمن بن الزبير، كان صحابياً وأبوه الزبير قتل يهودياً في عروة بني قريظة، كذا قال السيوطي والبرقاني [١٧٦، ١٧٥/٣].

**طلق امرأته** أي ثلاث تطبيقات، كما في رواية "الصحيحين" وغيرهما.

فنكحها عبد الرحمن بن الزبير، فأعرض عنها، فلم يستطع أن يمسه، ففارقها ولم يمسه،  
لم يقدر على مجامعتها لئمة  
 فأراد رفاة أن ينكحها، وهو زوجها الأول الذي طلقها، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ،  
صعبها قبل اندحور  
 فنهاه عن تزويجها، وقال: لا تحلُّ لك حتى تذوق العسيلة.

فل محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامه من فقهاءنا؛ لأن الثاني لم يجامعها  
 فلا يحل أن ترجع إلى الأول حتى يجامعها الثاني.

### باب امرأة تسافر قبل انقضاء عدتها

٥٨٢ - أخبرنا **مات**. حدثنا حميد بن قيس المكي الأعرج، عن عمرو بن شعيب،  
 عن سعيد بن المسيب: أن عمر بن الخطاب كان يردُّ المتوفى عنهن أزواجهن من  
 اليتاء بمنعهن الحج.  
 في نسخة: من الحج

**فذكر ذلك** الطاهر أنه معروف، أي ذكر رفاة ذلك، ويحتمل أن يكون محمولاً أي ذكره ذاكر، وفي رواية  
 للبحاري: أن المرأة هي التي ذكرت وقالت: إنما معه مثل الهدية وأحدث بهدة من حلها ما شئته بذلك لصعر  
 ذكره أو استرحائه. **تذوق العسيلة** هو تصغير العسنة، والمراد به الجماع، وأفاد به أن مجرد الكاح الثاني لا يحل،  
 بل يشترط معه وطء الروح الثاني، وقد روى هذا الحديث الذي فيه قصة العسيلة البخاري ومسلم والسنائي وابن  
 جرير والبيهقي والشافعي وابن سعد والبرار والضراري وأبو داود وغيرهم بألفاظ متقاربة، سقطها السيوطي في  
 الدر المنثور. **وهذا بأحد** وبه قال جمهور العلماء من الصحابة فمن بعدهم، بل قيل: لم يخالف فيه أحد  
 إلا سعيد بن المسيب حيث حكم بكفاية الكاح الثاني للتحليل من غير وطء أحدًا بظاهر القرآن، والأحاديث  
 الواردة في اشتراطه حجة عليه.

**عمرو بن شعيب** هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي، وكثيراً ما يأتي في  
 كتب الحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال بن القطان: إذا روى عنه الثقات فهو ثقة يُحتج به، وقال  
 البخاري: رأيت أحمد بن حنبل وعلي بن الندي وإسحاق بن راهويه وجامعة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن  
 شعيب عن أبيه عن جده، ما تركه أحد من المسمين، مات ١١٨ هـ، كذا في "إسعاد السيوطي" [ص: ٣٢].  
**البيداء**: هو طرف ذي الحليفة قريب المدينة.

**قال محمد:** وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا، لا ينبغي لامرأة أن تسافر في عدتها حتى تنقضي من طلاق كانت أو موت.

### باب المتعة

٥٨٣ - **أخبرنا الزهري، عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي، عن أبيهما، عن علي بن أبي طالب جدّهما:** أنه قال لابن عباس: **نهى رسول الله ﷺ عن متعة النساء يوم خيبر، وعن أكل لحوم الحمر الإنسية.**

**باب المتعة** قال القاري: صورة نكاح المتعة أن يقول محصورة الشهود: متعت بكذا وكذا، ويذكر مدة من الرمان وقدرًا من المال، وذلك لا يصح؛ لما روى مسلم عن إياس بن سلمة بن الأكوع قال: رخص رسول الله ﷺ عام أوطاس في المتعة ثم هي عنها، قال البيهقي: وعام أوطاس وعام الفتح واحد؛ لأنه بعد الفتح بيسير، وقال النووي: إنها أبيحت مرتين وحرمت مرتين، فكانت حلالاً قبل خيبر وحرمت يوم خيبر. ثم أبيحت يوم فتح مكة وهو يوم أوطاس، وحرمت بعد ذلك بعد ثلاثة أيام مؤتداً إلى يوم القيامة.

**عبد الله.** هو ابن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي المدني، وثقه العجلي وابن سعد والسنائي، مات ٩٨هـ، وأخوه الحسن كان من أفاضل أهل البيت، وأعلم الناس بالاختلاف، وثقه العجلي، وقال الدار قطني: صحيح الحديث، مات ٩٥هـ، وقبل: ١٠١هـ، وأبوهما محمد المعروف بالنسب الحفصية وهي خولة من بني البمامة روضة علي بن أبي طالب، وثقه العجلي وغيره، مات ٧٣هـ، كذا في "إسعاد السيوطي" [ص: ١٠، ٢٥، ٢٦].

**قال ابن عباس** في رواية عبيد الله عن ابن شهاب بإساده عن علي أنه سمع ابن عباس يدين في متعة النساء، فقال: مهلاً يا ابن عباس! فإن رسول الله ﷺ نهى عنها. **يوم خيبر** هكذا اتفق مالك وسائر أصحاب الزهري، وروى عبد الوهاب الثقفي عن يحيى القطان عن مالك في هذا الحديث، فقال: خيبر، أخرجه السنائي والدار قطني، وقالوا: وهم فيه القطان، ورعم ابن عبد البر: أن ذكر يوم خيبر غلط، وقال السهيلي: إنه شيء لا يعرفه أحد من أهل السير، وقال ابن عيينة: إن تاريخ خيبر في حديث علي: إنما هو في النهي عن لحوم الحمر الإنسية، قال البيهقي: يشبه أنه كما قال، وتعقب هذا كنه بأنه بعد اتفاق أصحاب الزهري عنه على ذلك لا ينبغي أن يقال نحو ذلك، وهم حفاظ، ولهذا قال القاضي عياض: تحريمها يوم خيبر صحيح لا شك فيه، كذا في "شرح الرقائي" [٣/١٩٤، ١٩٥].

**الحمر الإنسية** بصمتين جمع حمار، والأنسية رواه الأكثر بفتح الهمزة والنون، وقيل: بكسر الهمزة، وهو احتراز عن الوحشية، وقد كان أكل الحمر الأهلية جائزاً، ثم نسخ، قال كمال الدين الدميري محمد بن عيسى في كتابه =

٥٨٤ - **أحمر ماث**، أخبرنا الزهري، عن عروة بن الزبير: أن **خولة بنت حكيم** دخلت على عمر بن الخطاب، فقالت: إن **ربيعة بن أمية** استمتع بامرأة مولدة فحملت منه، فخرج عمر فرعاً يجر رداءه، فقال: هذه المتعة لو كنت تقدمت فيها لرحمت. قال محمد: المتعة **مكروهة**، فلا ينبغي، فقد هي عنها رسول الله ﷺ فيما جاء في غير حديث ولا اثنين، وقول عمر: لو كنت تقدمت فيها لرحمت إنما نضعه.....

= "حياة الحيوان": يحرم أكله عند أكثر أهل العلم، وإنما رويت الرحضة عن ابن عباس، وقال أحمد: كره أكله سنة عشر من أصحاب رسول الله ﷺ. وادعى ابن عبد البر الإجماع إلا على تحريره، ولو بيع ابن عباس أحاديث النهي الصريحة الصحيحة في تحريره لما صار إلى غيره.

**خولة بنت حكيم**. يقال لها: أم شربك السمية الصحابية روجة عثمان بن مطعون، ذكره السيوطي. [الإسعاف ص: ٤٩] **ربيعة بن أمية** أسلم يوم الفتح، وشهد حجة الوداع، ثم إن عمر عثره في الحمر إلى حير، فمحق بهرقل فتصّر، فقال: لا أعرب بعده أبداً، كما ذكره ابن حجر في 'الإصابة' [رقم: ٢٥٩٦، ٣٨٤/٢]. **لرحمت** أي لو تقدمت فيها بالنهي والحكم العام، ثم فعله أحد بعد ذلك لرحمته. **مكروهة** أي محرمة، فإن عند محمد كل مكروه حرام. **فقد هي عنها الخ** أي جاءه في أحاديث كثيرة فعن سيرة قال: قال رسول الله ﷺ: وهو قائم بين الركن والناب. **أحمره أحمد** [رقم: ١٥٣٨٧، ٤٠٥٣] ومسلم [رقم: ٣٤٢٢]، وعن سمة بن الأكوع: "رحص لنا رسول الله ﷺ في متعة النساء عام أو طاس ثلاثة أيام، ثم هي بعده".

أحمره ابن أبي شيبة وأحمد [رقم: ١٦٦٠٠، ٥٥/٤] ومسلم [رقم: ٣٤١٨] وأحمر البيهقي عن علي: هي رسول الله ﷺ عن المتعة، وإنما كانت لم لم يحد، فلما نزل الكاح والطلاق والعدة والميراث تسح، وعن أبي ذر: إنما أحلت لأصحاب رسول الله ﷺ ثلاثة أيام ثم هي عنها، أحمره البيهقي، وأحمر الطبراني في "الأوسط" عن سالم بن عبد الله قال: قيل لعبد الله بن عمر: إن ابن عباس يأمر بكاح المتعة، فقال: "سبحان الله؟ ما أظله يفعل هذا، قالو: إنه يأمر به، قل: وهل كان ابن عباس إلا علامة صغيراً في عهد رسول الله ﷺ. هانا رسول الله ﷺ عن المتعة وما كنا مسافحين، وعن عمر: أنه حط حين استخيف فقال: إن رسول الله ﷺ أدن لنا في المتعة ثلاثاً ثم هي عنه، أحمره ابن المنذر والبيهقي، وفي الباب أحمر وآثار كثيرة مسبوطة في "الدر المشور" وغيره، ويعلم من مجموعها أن المتعة أحلت مرات وخُرمت مرات، ثم دام التحريم من رم فتح مكة. **إنما نضعه**: أي نحمه على أنه قال ذلك رحرأ لا أنه يرحم فاعلها؛ لأن الحدود تدرأ بالشبهات.

من عمر على التهديد، وهذا قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.  
ليتردع الناس عن ذلك

## باب الرجل تكون عنده امرأتان فيؤثر إحداهما على الأخرى

٥٨٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن رافع بن خديج: أنه تزوّج ابنة محمد بن سلّمة، فكانت تحته، فتزوّج عليها امرأة شابّة فأثر الشابّة عليها، فناشدته الطلاق فطلّقها واحدة، ثم أمهلها حتى إذا كادت تحلّ ارتجعها، ثم عاد فأثر الشابّة، فناشدته الطلاق فطلّقها واحدة، ثم أمهلها حتى كادت أن تحلّ ارتجعها، ثم عاد فأثر الشابّة، فناشدته الطلاق، فقال: ما شئت إنما بقيت واحدة، فإن شئت استقررت على ما ترين من الأثرة وإن شئت طلقتك، قالت: بل أستقر على الأثرة، فأمسكها على ذلك، ولم ير رافع أن عليه في ذلك إثماً حين رضيت أن تستقر على الأثرة.

**قول أبي حنيفة** ورواه قال مالك والشافعي وأحمد والليث والأوراعي وغيرهم من فقهاء الأمصار، وما نقل في "الهدية" [٢٤/٣] عن مالك أنه أجاز ذلك فهو سهو نغسه عليه شراحها، وقال الخطابي في "المعالم": كان ذلك مباحاً في صدر الإسلام ثم حرم، ولم يبق فيه خلاف لأحد إلا بعض الروافض، وكان ابن عباس يحوّره للمصطر ثم أمسك عنه، كذا في "اللبابة" [٦٢، ٦١/٥] وسب ابن حرم إلى جابر وابن مسعود وابن عباس ومعاوية وأبي سعيد الخدري وغيرهم الحكم بتحليلها، وتُعقّب بأنه لم يصح عنهم ذلك والمشهور عن ابن عباس هو اخلّ، لكن يثبت أنه رجع عنه، والقول الفيصل أن من أعتق بخله لم تلبه أحاديث النهي، فهو معدوم في ذلك، ولا اعتداد بقول أحد بعد قول رسول الله ﷺ، وقصة إنكار علي وابن عمر وابن الزبير على ابن عباس مشهورة مروية في كتب الأئمة.

**فيؤثر**: من الإيثار، بمعنى الاختيار أي يفضلها ويختارها. **رافع بن خديج** صحابي مشهور، شهد أحداً وما بعدها، مات في أول ٧٤هـ، ذكره السيوطي. [الإسعاف ص: ١٣] **محمد بن سلمة** كذا في نسختين، ولعله محمد بن مسلمة كما في نسختين، وهو معدود في الصحابة، مات ٤٦هـ أو ٤٧هـ أو غير ذلك، ذكره في "أسد الغابة".

**فأثر الشابّة** أي اختار الشابّة في الاستمتاع. **ثم أمهلها** أي تركها منتظراً قرب العدة.

**كادت تحلّ** أي قاربت أن تحرّج من العدة. **استقررت** أي أقمت عبداً على ما تربيته من احتياري للشابّة.

**من الأثرة** بفتح الهمزة والثاء، وبالكسر والسين: بمعنى الاختيار.



عن محمد بن أبي حنيفة لا بأس بذلك إذا رضيت به المرأة ولها أن ترجع عنه إذا بدا لها، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

## باب اللعان

٥٨٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أن رجلاً لاعن امرأته في زمان رسول الله ﷺ فانتفى من ولدها، ففرّق رسول الله ﷺ بينهما، وألحق الولد بالمرأة. قال محمد. وبهذا نأخذ، إذا نفى الرجل ولد امرأته ولأعن فرّق بينهما، ولزم الولد أمّه، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

فيكون نسبه منها لا منه

أن ترجع عنه: أي عن الرضا إلى طلب حقها إذا ظهر له ذلك.

باب اللعان بالكسر من اللعن وهو الطرد والإبعاد، وفي الشرع عبارة عن كلمات معروفة حجة لمصطر إلى قذف زوجته بالزنا، سمي به لاشتماله على اللعن، واحتبر هذا اللفظ على لفظ الشهادة والعصب مع اشتماله عليهما أيضاً؛ لأن اللعن واقع في جانب الرجل، والعصب في جانب المرأة، وجانب الرجل أقوى وأقدم، واللعن بالنسبة إلى الشهادة لفظ راحر فاحتصر به. أخبرنا نافع. هكذا أخرج البخاري ومسلم وأصحاب السنن من طريق مالك، وتابعه عبيد الله بن عمر عن نافع في "الصحيحين" وغيرهما، وتابعه في شيوخه نافع سعيد بن جبير عن ابن عمر عند الشيخين وغيرهما نحوه، كذا قال الرقاعي [٢٤٠/٣]. أن رجلاً هو عويمر العجلاني وزوجته حولة بنت قيس العجلانية، كما ذكره الحافظ ابن حجر في "مقدمة فتح الباري". وقد وقع اللعان في عهد رسول الله ﷺ من صحابيين: أحدهما: عويمر بن أبيص - وقيل: ابن الحارث - الأنصاري العجلاني، رمى زوجته بشريك بن سحماء، فتلاعنا، وكان ذلك تسع من الهجرة. وثانيهما: هلال بن أمية بن عامر الأنصاري، وحيرهما مروى في "صحيح البخاري" ومسلم وغيرهما. فانتفى من ولدها أي أنكر الرجل انتساب الولد إليه.

ففرّق قال القاري: فيه شبه على أن التفرقة بينهما لا يكون إلا بتفريق القاضي والحاكم. وقال رفز: تقع الفرقة بنفس تلاعتهما، وهو المشهور من مذهب مالك والمروى عن أحمد. وألحق الولد بالمرأة أي في السبب والوراثة فيرث ولد الملاعة منها، وترث منه، ولا وراثة بين الملاعن وبينه، وه قال جمهور العلماء، وفي حديث مكحول قال: جعل النبي ﷺ ميراث ولد الملاعة لأمه ولورثتها من بعده، وأخرج الترمذي وحسنه والسنائي وأبو داود وابن ماجه والحاكم عن وثالة مرفوعاً: ما لا يرث من غيرهم، ولا يرث منهم، ولا يرث من غيرهم، ولا يرث منهم.

## باب متعة الطلاق

٥٨٧ - أحربا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر قال: لكل مطلقة متعة إلا التي تطلق وقد فرض لها صداق ولم تُمسّ فحسبها نصف ما فرض لها.

كاتبها بصف مهرها

قال محمد: وبهذا نأخذ، وليست المتعة التي يُجبر عليها صاحبها إلا متعة واحدة، هي متعة الذي يطلق امرأته قبل أن يدخل بها، ولم يفرض لها، فهذه لها المتعة واجبة، يؤخذ بها في القضاء، وأدنى المتعة لباسها في بيتها: الدرع والملحفة، والخمار، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا رحمهم الله.

**متعة الطلاق.** هي ما تعطى المرأة عند الطلاق تمتع بما حالا. وبهذا نأخذ: أي بل هي مستحبة جبراً لإباحش المرأة بالطلاق. **وليست المتعة إلخ.** المطلقة لا يخلو إما أن تكون مدخولة أو غير مدخولة، وعلى كل تقدير لا يخلو من أن يكون المهر مسمى في العقد أو لم يكن مسمى، فإن كانت غير مدخولة والمهر غير مسمى وجبت المتعة عبدان؛ لقوله تعالى: ﴿لَا حَاجَ لَكُمْ بِذُنُوبِكُمْ إِنَّمَا تَصَدُّقًا عَلَيْكُمْ وَتَمَنُّونَ بِهَا وَعَرِضٌ كَرِيمٌ﴾ (البقرة: ٢٣٦)، وإن ظهر الأمر للوجوب، وبه قال ابن عمر وابن عباس والحسن وعطاء وجابر بن زيد والشعبي والزهري والثوري والشافعي في رواية، وعنه أنه يجب بصف مهر المثل، وقال مالك والليث وابن أبي ليلى: ليست بواجبة، بل مستحبة، وإن كانت غير مدخولة والمهر مسمى فلا متعة؛ لقوله تعالى: ﴿وَبِمَنْ صَنَعْتُمْ مِنْ قُلُوبِكُمْ كَيْفَ تَتَذَكَّرُونَ﴾ (البقرة: ٢٣٧)، وفي صورتين الباقيتين تُستحب المتعة، وعند الشافعي تجب المتعة لكل مطلقة إلا لغير المدخولة والمهر غير مسمى، وقال مالك: إنها مستحبة في الجميع، كذا في "البنية" [١٤٣، ١٤٢/٥] وغيرها.

ولم يفرض لها أي لم يعير لها مهراً عند العقد. **وأدنى المتعة.** التقدير بثلاثة أثواب مروى عن عائشة وابن عباس وسعيد بن المسيب والحسن والشعبي، وهي درع وملحفة وخمار، والدرع بالكسر - هو القميص، والخمار ما تغطي به رأسها، والملحفة - بكسر الميم - الملاعة ما تلتحف به المرأة، وقال في "المغني": أعلاها خادم، يُروى ذلك عن ابن عباس وأدناها كسوة تجوز فيها الصلاة، فإن كان فقيراً بمتعتها درعاً وخماراً وثوباً تصلي فيه، كذا في "البنية" [١٤٣/٥، ١٤٤].

## باب ما يكره للمرأة من الزينة في العدة

٥٨٨ - **أحمرنا مات**، أخبرنا نافع، أن صفية بنت أبي عبيد اشتكت عينيها وهي روحة عبد الله بن عمر

حاذ على عبد الله بعد وفاته، فلم تكتحل حتى كادت عيناها أن ترمصا.

**قال محمد**: وهذا نأخذ، لا ينبغي أن تكتحل بكحل الزينة ولا تدهن ولا تتطيب، فأما الضرور ونحوه فلا بأس به؛ لأن هذا ليس لزينة، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

٥٨٩ - **أحمرنا مات**، حدثنا نافع، عن صفية بنت أبي عبيد، عن حفصة أو عائشة

أو عنهما جميعاً: أن رسول الله ﷺ قال: لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تُحدّ على ميت فوق ثلاث ليالٍ إلا على زوج.

وهي **حاذ** يقال: حدّ حداداً، وحداد المرأة ترك الربة بعد وفاة زوجها. **على عبد الله** قال الرقائي: لا مضافة إليه وبين ما في 'الصحيحين' أن ابن عمر رجع من الحج فقبل له: إن صفية في السباق، فأسرع السير، وجمع جمع تأخير وكان ذلك في إمارة ابن الزبير؛ لأنها غوفيت ثم مات زوجها في حياتها كما ههنا. [شرح الرقائي: ٢٩٤/٣] أن ترمصا. بفتح الميم وبضاد مهملة من الرمص وهو الوسخ الذي يحمّد في موق العين.

ولا تدهن لأن الدهن لا ينحو عن نوع طيب. **فأما الضرور** بضم الدال المعجمة هو ما يدرّ في العين ونحوه للدواء فلا بأس به، قاله القاري. أو **عنهما جميعاً** عند يحيى: عن حفصة وعائشة، وكذا لأي مصعب ولاس بكير والقعني وآخرين عن عائشة أو حفصة على الشك، كما في 'التوير' [١١١/٢]. لا يحل لامرأة الحج هذا الحديث روي من جماعة، فأخرج الجماعة [البحاري رقم: ٣١٤، ومسلم رقم: ٣٧٤٠، والسنائي رقم: ٣٥٣٦، وأبو داود رقم: ٢٣٠٢، وابن ماجه رقم: ٢٠٨٧] إلا الترمذي عن أم عطية مرفوعاً: لا حل لامرأة من سنة الله واليوم الآخر أن تحدّ على ميت فوق ثلاث ليالٍ إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً، ولا تلبس ثوباً مصوغاً إلا بذهب، ولا تحجل، ولا تحبس حبلاً ولا تحبس حبل من مصطو، وأخرج الجماعة [البحاري رقم: ٣٥٣٤، ومسلم رقم: ٣٧٢٥، والترمذي رقم: ١١٩٥، والسنائي رقم: ٣٥٣٣، وأبو داود رقم: ٢٢٩٩] إلا ابن ماجه عن أم حبيبة أنه لما توفي أبوها أبو سفيان دعت بطيب، ثم مست بعارضتها، ثم قالت: والله مالي بالصيب حاجة غير أبي سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا حل لامرأة من سنة الله واليوم الآخر أن تحدّ، الحديث، وأخرجه مسلم من حديث حفصة وعائشة وريب كما بسطه الزيلعي [نصب الراية: ٣٧٨ ٣، ٣٧٩] وغيره

**قوله محمد:** وهذا نأخذ، ينبغي للمرأة أن تحد على زوجها حتى تنقضي عدتها ولا تتطيب ولا تدهن لزينة ولا تكتحل لزينة حتى تنقضي عدتها، وهو قول أبي حنيفة <sup>يهان لما ينبغي في الحداد</sup> والعامة من فقهاءنا.

## باب المرأة تنتقل من منزلها قبل انقضاء

### عدتها من موت أو طلاق

٥٩٠ - أخبرنا مالك، أخبرني يحيى بن سعيد، عن القاسم بن محمد وسليمان بن يسار أنه سمعهما يذكران أن يحيى بن سعيد بن العاص طلق بنت عبد الرحمن بن الحكم البتة، فانتقلها عبد الرحمن، فأرسلت عائشة إلى مروان وهو أمير المدينة: اتق الله <sup>أم المؤمنين</sup> واردد المرأة إلى بيتها، فقال مروان في حديث سليمان: ..... <sup>عدته</sup>

**يسمي** أي يجب، فإن الإحداد على المعتدة سواء كانت مطلقة متوتة بالطلاق الواحد البائن أو الثلاث، وكذا المحتلعة فإن الخلع طلاق بائن أو كانت توفي عنها زوجها، ووافقا في الثاية الثوري ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق، وقال الشعبي والحسن والحكم بن عبيدة بعدم الوجوب، ووافقا في الأولى الشافعي في رواية، وأحمد في رواية، وخالفوا في رواية أخرى، كذا ذكره العيني في "البنية".

**باب المرأة إلح** احتلف العلماء في هذا الباب، فذهب عمر بن الخطاب من الصحابة وآخرون - وبه قال أصحابنا - أن للمطقة المتوتة الفقة والسكى في العدة وإن لم تكن حاملاً، أما الفقة للحامل؛ فلقوله تعالى: **لَا تَحْسَبَنَّ الْحَمْلَ مِنْ أَثَرِ نِكَاحٍ** (الطلاق ٦)، وأما غير الحامل فالسكى؛ لقوله تعالى: **فَاسْكُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكُنْتُمْ مِنْ إِيحَاتِهِنَّ** (الطلاق ٦)، والفقة؛ لأنها محبوسة عليه، وقال ابن عباس وأحمد: لا فقة لها ولا سكى، وحجتهم حديث فاطمة بنت قيس، وقال مالك والشافعي وغيرهما: يجب السكى للآية دون الفقة؛ لحديث فاطمة، وأما التوقي عليها زوجها فلا نفقة لها بالإجماع، والأصح وجوب السكى، وأما المطلقة الرجعية فيجب لها الفقة والسكى، كذا ذكره النووي في "شرح صحيح مسلم" [٤٨٣/١].

**يحيى بن سعيد** قال الررقاني: تابعي ثقة، مات في حدود ٨٠هـ **ست عبد الرحمن** قال ابن حجر في 'مقدمة الفتح': أظنها عمرة، وعدد الرحمن هو أخو مروان بن الحكم بن العاص. **فانتقلها** أي نقلها أبوها إلى مكانه.

إن عبد الرحمن غلبني، وقال في حديث القاسم: **أَوْ مَا بَلَغَكَ شَأْنَ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ؟** قالت عائشة: **لَا يَضُرُّكَ أَنْ لَا تَذْكُرَ حَدِيثَ فَاطِمَةَ**، قال مروان: **إِنْ كَانَ بَكَ الشَّرُّ فَحَسْبُكَ مَا بَيْنَ هَذَيْنِ مِنَ الشَّرِّ.**

**وَبِهَذَا نَأْخُذُ، لَا يَنْبَغِي لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَنْتَقِلَ مِنْ مَنْزِلِهَا الَّذِي طَلَّقَهَا فِيهِ . . . . .**

**عبد الرحمن علي** هذا مقول قول مروان في رواية سليمان بن يسار **سَأَلَ فَاطِمَةَ** [هذا قول مروان في رواية القاسم] **هِيَ بِنْتُ قَيْسٍ** بن خالد القرشي المهرية أخت الصحاح بن قيس كانت من المهاجرات، وروحها أبو عمرو بن حفص بن عمرو بن المعيرة القرشي المحرومي، قيل: اسمه عبد المجيد، وقيل: أحمد، وقيل: اسمه كنيته، وكان حرج مع علي بن أبي طالب لما بعته رسول الله ﷺ إلى اليمن، فبعث من هناك بتطليقة لفاطمة وكانت أحر تطليقاته، ثم خطبها معاوية وأبو جهم وحديفة، فاستشارت النبي ﷺ فأشار عليها بأسامة بن زيد، فتزوجت به، كذا ذكره ابن عبد البر في "لاستيعاب"، وأشار مروان بشأن فاطمة إلى ما روي عنها أنها قالت: طلقني روجي ثلاثاً فحاصمته إلى رسول الله ﷺ فلم يجعل لي سكنى ولا نفقة، وأمرني أن أعتد في بيت ابن مكتوم، أخرجته مسمم [رقم: ٣٧٠٥] وأبو داود [رقم: ٢٢٨٨] الترمذي [رقم: ١١٣٥] والسنائي [رقم: ٣٢٤٤] وابن ماجه [رقم: ٢٠٣٥] وأحمد [رقم: ٢٧٣٦٣، ٤١١/٦] والطبراني وغيرهم مطولاً ومختصراً، فإن حررها هذا يدعي على أن السكنى والنفقة ليستا بواجبتين إلا للمطلقة الرجعية لا للمطلقة الباتة، بل ورد صريحاً في بعض طرق حديثها عبد الطبراني: **قَالَ هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ** . وهذه الريادة إن ثبتت كانت نصاً في الباب لكنها لم تثبت كما بسطه الزيلعي [نصب الرأية ٤٠١/٣، ٤٠٢] وغيره.

**لَا يَضُرُّكَ الْحَجُّ** لأنه لا حجة فيه؛ لأنه كان لعله، وفي البحاري [رقم: ٥٣٢٦]: **عَائِدَتُ عَائِشَةَ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَشَدُّ الْعَيْبِ** وقالت: **إِنْ فَاطِمَةُ كَانَتْ فِي مَكَانٍ وَحُشَّ فَحَبِيفٌ عَلَى نَاجِيَتِهَا**، فلذلك رخص لها رسول الله ﷺ في الانتقال، ولأبي داود عن سليمان بن يسار **إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ مِنْ سُوءِ الْحَقِّ**، فقال مروان لعائشة: **إِنْ كَانَ بَكَ الشَّرُّ أَيْ إِنْ كَانَ عَمْدُكَ أَنْ سَبَّ حُرُوحَ فَاطِمَةَ مَا وَفَّعَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَقْرَابِ رُوحِهَا مِنَ الشَّرِّ**، فحسبك أي يكفيك في جوار انتقال عمرة ما بين هذين أي عمرة وينبغي بن سعيد من الشر المحذور للانتقال، كذا في "شرح لرقابي" **وَبِهَذَا نَأْخُذُ** وبه قال جمع من الصحابة، وروي ذلك مرفوعاً أيضاً بسند ضعيف، فعن ابن مسعود وعمر قالوا: **الْمُطَلَّقةُ ثَلَاثًا لَهَا السَّكْنَى وَالنَّفَقَةُ**، أخرج الطبراني في "معجمه" عن عبي بن عبد العزيز، حدثنا حجاج، حدثنا أبو عوانة عن سليمان عن إبراهيم عنهما. وعن جابر قال: قال النبي ﷺ

زوجها طلاقاً بائناً أو غيره، أو مات عنها فيه حتى تنقضي عدتها، وهو قول أبي حنيفة <sup>وإذا كان أو أكثر</sup> والعامّة من فقهاءنا.

٥٩١ - أخبرنا مات. أخبرنا نافع، أن ابنة سعيد بن زيد بن نفيل طُلِّقت البتّة، فانتقلت، فأُنكر ذلك عليها ابن عمر.

من بيت طلقت فيه

٥٩٢ - أخبرنا مات. أخبرنا سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة، عن عمته زينب

= أخرجه الدار قطني في "سنه" [رقم: ٥٩، ٢١/٤] عن حرب بن أبي العالية عن أبي الربيع عن جابر، قال: عند الحق في "أحكامه": حرب لا يُحتج به، صَعَفَه يَحْيَى بن معين في رواية عنه، والأشبه وقعه على جابر، وأخرج الترمذي [رقم: ١١٨٠] عن عمر أنه كان يجعل لها الفقة والسكّي، كذا في "نصب الراية" [٤٠٤/٣] وقد مرّ بعض ما يتعلق بهذا المبحث سابقاً.

ابنة سعيد هو سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل - بضم النون - العدوي، أحد العشرة المبشرة، وكانت تحت عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان الأموي، لقبه المطرف بسكون الطاء وفتح الراء، كذا قال الررقاني [٢٥٩/٣].

سعد بن إسحاق قال السبوطي في "الإسعاف": سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة القضاعي البجلي حليف الأنصار، وثقه ابن معين والسنائي وغيرهما، ومات بعد ١٤٠هـ، وعمتها ربيب بنت كعب زوجة أبي سعيد الحدري وثقها ابن حبان، وفي "موطأ يحيى": مالث عن سعيد بن إسحاق بن كعب بن عجرة عن عمته إلخ، قال ابن عبد البر: عند أكثر الرواة سعد بسكون العين وهو الأشهر. [شرح الررقاني: ٢٧٨/٣] وهذا الحديث أخرجه أصحاب السنن الأربعة، وقال الترمذي: حسن صحيح، وأحمد وإسحاق بن راهويه وأبو داود الطيالسي والشافعي وأبو يعلى، وأخرجه الحاكم من طريق سعد بن إسحاق المذكور، ومن طريق إسحاق بن سعد بن كعب بن عجرة عن عمته ربيب وقال: هذا حديث صحيح الإسناد من الوجهين جميعاً وم يخرجاه، وقال محمد بن يحيى الذهبي: هو حديث صحيح محفوظ، وهما اثنان: سعد بن إسحاق، وهو أشهرهما، وإسحاق بن سعد، وقد روى عنهما جميعاً يحيى بن سعيد الأنصاري فارتفعت عنهما الجهالة، كذا في "نصب الراية" [٣٨٤، ٣٨٣، ٣].

وقال الحافظ ابن حجر في "التلخيص الحبير": أعلمه عبد الحق في "أحكامه" تبعاً لابن حزم لجهالة حال ربيب، وأن سعد بن إسحاق غير مشهور بالعدالة، وتعبه ابن القطان بأن سعداً وثقه السنائي وابن حبان، وزيب وثقها الترمذي، قلت: وذكرها ابن فتحون وابن الأثير في الصحابة، وقد روى عن زينب غير سعد، ففي "مسند أحمد" من رواية سليمان ابن محمد بن كعب بن عجرة عن عمته ربيب، وكانت تحت أبي سعيد عن أبي سعيد حديث في فضل علي





٥٩٣ - أخبرنا يحيى بن سعيد، عن ابن المسيب: أنه سئل عن المرأة يطلقها زوجها وهي في بيت بكراء، على من الكراء؟ قال: على زوجها، قالوا: فإن لم يكن عند زوجها؟ قال: فعليها، قالوا: فإن لم يكن عندها؟ قال: فعلى الأمير.  
 من بيت المال  
 ٥٩٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع: أن ابن عمر طلق امرأته في مسكن حفصة زوج النبي ﷺ، وكان طريقه في حجرتها، فكان يسلك الطريق الأخرى من أدبار البيوت إلى المسجد، كراهة أن يستأذن عليها حتى راجعها.

قال محمد: وبهذا نأخذ لا ينبغي للمرأة أن تنتقل من منزلها الذي طلقها فيه زوجها، إن كان الطلاق بائناً أو غير بائن، أو مات عنها فيه حتى تنقضي عدتها، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

على من الكراء. أي على من يحب عليه كراء البيت. وكان طريقه أي طريق ابن عمر إلى المسجد كان من حجرة حفصة. أدبار البيوت بالفتح جمع الدبر - بصمتين - أي من خلف البيت. ن يستأذن عنها فيه الموافقة للباب، فإنه يدل على أن المطلقة اعتدت في بيت حفصة. حتى راجعها دل هذا على أن طلاقه كان رجعيًا.  
 لا ينبغي للمرأة الخ وأما حديث فاطمة بنت قيس أنه طلقها زوجها ثلاثاً فلم يفرص لها رسول الله ﷺ النفقة والسكنى، فقد أنكر على ذلك الخبر جمع من الصحابة، فلم يبق مما يعتمد عليه حق الاعتماد، وقال بعضهم: إن ذلك كان لعذر، وسبب حاص كان فاطمة لا عام، فأخرج مسلم [رقم: ٣٧١٠] عن أبي إسحاق قال: حدث الشعبي بحديث فاطمة فأخذ الأسود كفاً من حصي فحصبه به فقال: ويلك! تحدث بمثل هذا، قال عمر: "لا ندع كتاب رسا ولا سنة نبيا يقول امرأة لا تدري أنها حفظت أم نسيت"، ورواد الترمذي [رقم: ١١٨٠] فيه: وكان عمر يجعل لها النفقة والسكنى، وفي صحيح مسلم [رقم: ٣٧١٧] عن عائشة قالت: "ما لفاطمة حير أن تذكر هذا، يعني قوله: لا سكنى لها ولا نفقة"، وفي لفظ لسحاري [رقم: ٣٥٢٣، ٣٥٢٤] قالت: "ما لفاطمة، ألا تنقي الله؟" وفي لفظ له: أن عروة بن الربير قال: أم تسمعي من قول فاطمة؟ فقالت عائشة: "ليس ها حير"، وعبد السائي من طريق ميمون بن مهران قال: قدمت المدينة فقلت لسعيد بن المسيب. إن فاطمة بنت قيس طُلقَت فخرجت من بيتها؟ فقال: إنما كانت لسنة، ولأبي داود من طريق سليمان بن يسار: إنما ذلك كان لسوء الخلق، =

## باب عدة أم الولد

٥٩٥ - حدثنا نافع، عن ابن عمر: أنه كان يقول: عدة أم الولد إذا توفي عنها سيدها حيضة.

٥٩٦ - أخبرني الحسن بن عمار، عن الحكم بن عيينة، عن يحيى بن الجزار، عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه أنه قال: عدة أم الولد ثلاث حيض.

- وه أيضاً عن هشام عن أبيه، أن فاطمة عانت عيها عائشة أشد العيب وقالت: بها كانت في مكان وحش فحيف عيها ناحيتها، فذلك رخصها النبي ﷺ وما قول من حرم: إن الراوي أبو الرناد عن هشام ضعيف جداً، فقد تعقب فيه بأن من ضمن فيه ما يذكر ما يدل على ترك رويته، وقد حرم يحيى بن معين بأنه أثبت أساس في هشام بن عروة، وقد رد عليها زوجها أسامة بن زيد أيضاً، وهو الذي تروحت به ناسناره رسول الله ﷺ كذا في "شرح مسند الإمام" و"فتح الباري" [٦٠٠/٩] وغيرهما.

عدد أم الولد هي الحارثية التي ولدت من سيدها، فإنك بعد وفات سيدها نصير حرمه **حيضة** أي واحده، وه قال الشافعي ومالك إلا أنها إذا لم تخص فشهري عند الشافعي، وشهري عند مالك، وه قال أحمد، وقال أصحابنا: عدتها عدة حرة، وه قال علي وابن سيرين وعطاء، أخرجها لحاكم، كذا قال القاري، ويؤيد الأول ما أخرجه ابن أبي شيبة عن يحيى بن سعيد قال: سمعت أناساً، وذكر به أن عبد الملك بن مروان فرق بين ساء ورجاهن كمن أمهات أولاد كحرم بعد حيضة أو حيضتين حتى تعتد أربعة أشهر وعشراً، فقد سحاح الله، إن الله يقول في كتابه: (عدد ٢٣٤) أناس من الأرواح ويؤيد الثاني ما أخرجه ابن أبي شيبة حدثنا عيسى بن يونس عن لأوراعي عن يحيى بن أبي كثير أن عمرو بن العاص أمر أن ولد اعتقت أن تعتد ثلاث حيض، وكتب إلى عمر فكتب إليه حسن رأيه، وأخرج أيضاً عن عبي وعبد الله فلا ثلاث حيض إذا مات عنها يعني أم الولد، وروى عن حبان في "صحيحه" [رقم: ٤٣٠٠، ١٠، ١٣٦] عن فبيصة بن ذؤيب عن عمرو بن العاص قال: لا تنسوا علساً سنة نساء عدة أم الولد انتوى عنها زوجها أربعة أشهر وعشراً، وأخرجها الحاكم في "المستدرک" وقال: على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، وأخرجها لدر قاضي ثم استهفي في سبيلهما، كذا ذكره الربيعي [نصب الراية: ٣٧٥، ٣ - ٣٧٧] حكمه **حيضة** هكذا في مسيح و**اصحيح** غنة.

حي - حبر - بفتح الحيم وتشديد الراء المعجمة بعد الألف وراء مهملة قال في التفریب [رقم: ٧٥١٩، ٨٠/٤] و"الكاشف": يحيى بن الحزار العري بضم المهملة وفتح الراء ثم بون الكوفي، قبل اسم أبيه ريان - براء وموحدة - روى عن علي وعائشة، وعنه الحكم والحسن العربي ثقة صدوق، رمي بالعت في التشيع.

٥٩٧ - أخبرنا مات، عن ثور بن يزيد، عن رجاء بن حيوة أن عمرو بن العاص سئل عن عدّة أم الولد، فقال: لا تَلْبِسُوا علينا في ديننا إن تك أمة فإن عدّتها عدة حرة. قال محمد: وهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة وإبراهيم النخعي والعامّة من فقهاءنا.

### باب الخيّة والبرية وما يشبه الطلاق

٥٩٨ - أخبرنا مات: أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول: الخلية والبرية ثلاث تطليقات كل واحدة منهما.

نور بن يزيد بفتح الثاء المثناة وسكون الواو، ابن رباد الكلاعي، ويقال: الرحي أبو خالد الحمصي، روى عن مكحول ورجاء بن حيوة وعطاء وعكرمة وغيرهم، وعنه السميان ومالك وغيرهم، وثقه ابن سعد وأحمد بن صالح ودحييم ويحيى بن سعيد ووكيع وغيرهم، مات ٥٥ هـ، كذا في "تهذيب" [رقم: ١٠١٩، ٤٠٢/١]. رجاء بن حيوة بالفتح قال في "التقريب" [رقم: ١٩٢٠، ٣٩٨/١]: رجاء بن حيوة - بفتح المهملة وسكون التحتانية وفتح الواو - الكندي الفلسطيني، ثقة فقيه، مات ١١٢ هـ.

لا نلبسوا. أي لا تخلطوا علينا أمر شرعنا. عدة حرة لأنها صارت حرة بعد موت سيدها. وما يشبه الطلاق أي من نحو بنة وبنته وبنلة وحرام وغيرها من كبايات الطلاق التي لا يقع الطلاق فيها إلا بالنية، وقد اختلف فيه، فقال الشافعي في الحديد: إن لفظ الطلاق والمراق والسراح صريح لورود ذلك في القرآن، وما سواه كناية، وقال في القلم عنه: إن الصريح هو لفظ الطلاق وما يؤدي معناه، وما سواه كناية، وقد رجح جماعة من الشافعية هذا القول وهو قول الحموية، كذا في "فتح الباري" [٤٦٢/٩]. حليد بفتح الحاء وكسر اللام وتشديد الياء. والبرية بفتح الباء وكسر الراء وتشديد الياء التحتانية.

ثلاث تطليقات قال القاري: هذا محمول على ما إذا نوى الثلاث، أما إذا لم ينو شيئاً أو نوى واحدة أو شتين يقع واحدة بائنة، وقال مالك والشافعي وأحمد: يقع بها رجعي إن لم ينو الثلاث والمسألة مختلفة بين الصحابة، فقال عمر وابن مسعود: الواقع رجعي، وقال علي بن زيد بن ثابت: الواقع بها نائس، وفي "موطأ يحيى": قال مالك في الرجل يقول لامرأته: أنت حلية أو برية أو بائنة: إنها ثلاث تطليقات للمرأة التي قد دخل بها، ويدّين في التي لم يدخلها واحدة أراد أم ثلاثاً، فإن قال: واحدة أحلف على ذلك وكان حاطباً من الخطاب، لأنه لا يُخلّي المرأة التي قد دخلها زوجها ولا يبينها ولا يبرئها إلا ثلاث تطليقات، والتي لم يدخلها تُخلّيها وتُبرئها الواحدة، قال مالك: وهذا أحسن ما سمعت في ذلك.

٥٩٩ - **أحمر مائل**. أخبرنا يحيى بن سعيد، عن القاسم بن محمد قال: كان رجلٌ تحته وليدة فقال لأهلها: **شأنكم بها؟** قال القاسم: فرأى الناس أنها تطليقة. <sup>حارة</sup>  
 قال محمد: إذا نوى الرجل بالخلية وبالبرية ثلاث تطليقات فهي ثلاث تطليقات، وإذا أراد بها واحدة فهي واحدة بائن، دخل بامرأته أو لم يدخل، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

### باب الرجل يولد له فيغلب عليه الشبه

على الولد <sup>مشاهدة غيره</sup>

٦٠٠ - **أحمر مائل**. أخبرنا ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة: أن رجلاً من أهل البادية أتى رسول الله ﷺ، فقال: إن امرأتى ولدت غلاماً أسود، فقال رسول الله ﷺ: هل لك من إبل؟ قال: نعم، قال: ما ألوانها؟ قال: **حُمُر**، قال: فهل فيها من أورك؟ قال: نعم، .....

**شأنكم بها** الزموها واملكوا شأها وهو معنى قول الرجل لأهله: الحق بأهلك. **بالبرية** وكذا بقوله: أنت بائن، وثقة، وثقة، وحرام، والحق بأهلك، وحلك على عارك، ولا منك لي عليك، وفارقتك، وأمرتك بيدك، وأنت حرة، وتقمعي، وتحمري، وأحرجي، وقومي، واتبعي الأرواح إلى غير ذلك من ألفاظ الكفايات، فإن نوى بها واحدة فواحدة بائنة، وإن نوى ثلاثاً فثلاث. وإن نوى شيئاً فواحدة أيضاً، وقال زهر ومالك وأشافعي: يقع ما نوى، وقال أحمد: هو عدي ثلاث. كذا في "المهذبة" [١٧٢/٣] و"الساية" [٣٦٣ ٥].

**رحلاً** قال الحافظ ابن حجر في "مقدمة فتح الباري": هو صمصم بن قنادة، رواه عبد الغني في "المهمات" وابن فتحون من طريقه وأبو موسى في "الدليل"، ولم أعرف اسم امرئته، لكن في الرواية الأخرى أنها امرأة من بني عجل، وفي الحديث: أن سودة من بني عجل تقدمت فأحزن أنه كان لها جدّة سوداء غلاماً **أسود** أي لونه أسود مخالف للون أبيه، رد في رواية الشيخين: وأني أنكرته. **حمر** بضم الحاء وسكون الميم جمع أحمر أي هي على لون الحمرة. **من أورك** أي آدم، كذا في "المعرب" يعني أسمر اللون، وقيل: هو ما يكون فيه بياض إلى السواد ولونه يشبه الرماد.

قال: **فبما كان ذلك؟** قال: **أراه نزعه عرقاً يا رسول الله، قال: فلعل ابنتك نزعه عرقاً.**

عن محمد: لا ينبغي للرجل أن ينتفي من ولده بهذا ونحوه.

هذا متفق عليه في نسخة: ينبغي

## باب المرأة تسلم قبل زوجها

٦٠١ - أخبرنا **مات**. أخبرنا ابن شهاب أن **أم حكيم** بنت الحارث بن هشام كانت تحت **عكرمة بن أبي جهل** فأسلمت يوم الفتح، وخرج **عكرمة** هارباً من الإسلام... مع مكة

**فبما كان ذلك** [أي فلم كان هذا لونه وبنو أنويه حلافه] وفي نسخة: قال: وفي رواية 'الصحيحين' [الحارثي رقم: ٧٣١٤، ومسنم رقم: ٣٧٦٦]: **وكانت أم حكيم** أي من أين جاءها هذا اللون وأبواها ليسا بهذا اللون **أراد** أي أظنه نزع عرق - بكسر العين وسكون الراء أي قلعهما وأخرجها من ألوان محلها ولقاحها عرق، والعرق في الأصل مأخوذ من عرق الشجر، يقال: فلان له عرق في الكرم، والمعنى أن ورقها إنما جاء؛ لأنه كان في أصوله البعيدة ما كان بهذا اللون فاحتلط لونه، كذا في 'شرح المشكاة' للقراري ص [٤٢٧] **فلعل ابنتك** أفاد الحديث عدم حوار بقي الولد بمجرد لونه والخيال من دون دليل قوي، وفيه إثبات القياس والاعتبار وضرب الأمثال.

**أم حكيم** قال ابن عبد البر في 'الاستيعاب' [رقم: ٣٥٧٦، ٤٨٦، ٤] **أم حكيم** بنت الحارث بن هشام المحرومي روجة **عكرمة**، ذكر الواقدي: حدثنا عبد الحميد بن جعفر حدثنا أبي قال: كانت **أم حكيم** تحت **عكرمة** فقتل عنها - 'أجنادين'، فاعتدت وتزوجت بعدها **حالد بن سعيد بن العاص**، و**عكرمة** هو بكسر الكاف ابن **جهل عمرو بن هشام المخزومي** وهو ابن عمها.

**وخرج عكرمة** في رواية ابن مردويه والدارقطني وحاكم عن **سعيد بن أبي وقاص**: أن **عكرمة** ما ركب البحر أصابهم عاصف، فقال أصحاب السفينة: أخلصوا فإن أفتكم لا نعي شيئاً، فقال **عكرمة**: والله! لن لم ينجيني في البحر إلا الإخلاص فلا ينجيني في البر غيره، اللهم إن لك عهداً علي إن غابتي مما أنا فيه أن آتي محمداً حتى أصعب يدي في يده، وفي رواية البيهقي: أن امرأته قالت: يا رسول الله! قد ذهب **عكرمة** إلى اليمن وحاف أن تقتله فأمنه، فقال: نعم من. فخرجت في طلبه، فأدركته، وركب سفينة وجاءت **أم حكيم** تقول: يا ابن عم! جئتك من عند أير الناس وأوصل الناس وحر الناس، لا تقلت نفسك، بي قد استأمنت لك رسول الله، فرجع معها وجعل يطلب جماعها فأنت، وقالت أنا مسلمة وأنت كافر، فلما وفي مكة، قال رسول الله ﷺ لأصحابه: يأتيكم **عكرمة** مؤمناً فلا تسبوا أباه، فإن سب الميت يؤذي الحي.





٦٠٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ابن هشام أنه كان يقول مثل ذلك.

كقول عمرة وعائشة

٦٠٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع وزيد بن أسلم، عن سليمان بن يسار: أن رجلاً من أهل الشام يقال له: .....  
.....

= في تفسير القروء، كذا ذكره النووي في "تهديب الأسماء واللغات"، واختلاف الصحابة فيه على قولين، فمنهم من احتار أن القراء في الآية محمول على الظهر فتعصي العدة بعصي ثلاثة أطهار وإن لم تنقص الحيضة الثالثة، منهم عائشة قالت: "إنما الأقراء الأطهار"، أخرجه عنها مالك والشافعي وعبد الرزاق وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والدارقطني والبيهقي، ومنهم ابن عمر وريد بن ثابت كما أخرجه عبد الرزاق والبيهقي وابن جرير، وأخرج مالك والشافعي وعبد الرزاق وعبد بن حميد والبيهقي عن ريد قال: إذا دخلت المظنقة في الحيضة الثالثة فقد باتت من روحها وحلت للأرواح، وأخرج مالك والشافعي وعبد الرزاق وعبد بن حميد والبيهقي عن عائشة قالت: إذا دخلت في الحيضة الثالثة فقد باتت من روحها وحلت للأرواح، وأخرج مالك والشافعي والبيهقي عن ابن عمر، قال العيني: وبه قال الشافعي ومالك، وقال أحمد. كنت أقول بالأطهار، ثم رجعت إلى قول الأكابر.

ودهب جمع من الصحابة إلى أن القراء هو الحيض، وقد بسط السيوطي رواياتهم في "الدر المنثور"، من ذلك ما أخرجه عبد الرزاق وعبد بن حميد والبيهقي عن علقمة أن رجلاً طلق امرأته ثم تركها حتى إذا مضت حيضتان وأتاها الثالثة وقد فعدت في معتمسها لتغتسل، فأتاها روحها وقال: قد راجعتك ثلاثاً، فأتيا عمر بن الخطاب، فقال عمر لاس مسعود: وما تقول فيها؟ قال: أرى أنه أحق بها حتى تغتسل من الثالثة ويحل لها الصلاة، فقال عمر: وأنا أرى ذلك، وأخرج عبد الرزاق والبيهقي عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود قال: أرسل عثمان بن عفان إلى أبي يسأله عن رجل طلق امرأته ثم راجعها حين دخلت في الحيضة الثالثة فقال أبي: 'إني أرى أنه أحق بها ما لم تغتسل'، وأخرج البيهقي عن طريق الحسن عن عمر بن عبد الله وأبي موسى قالوا: هو أحق بها ما لم تغتسل من الحيضة الثالثة، قال العيني: وبه قال الحنفية الأربعة والعدالة وأبي س كعب ومعاذ بن جبل وأبو الدرداء وعنادة بن أنصام وأبو موسى الأشعري ومعبد الجهمي، وهو قول طاوس وعطاء وابن المسيب وسعيد بن جبيرة والحسن بن حي وشريك النخعي والحسن البصري والثوري والأوزاعي وابن شرملة وربيعة وأبي عبيدة ومجاهد ومقاتل وقتادة والصحاح وعكرمة والسدي وإسحاق وأحمد وأصحاب الظاهر

الأحوص طلق امرأته ثم مات حين دخلت في الدم من الحيضة الثالثة، فقالت: أنا وارثته، وقال بنوه: لا توثينه، فاختصموا إلى معاوية بن أبي سفيان فسأل معاوية فضالة بن عبيد وناساً من أهل الشام، فلم يجد عندهم علماً فيه، فكتب إلى زيد بن ثابت فكتب إليه زيد بن ثابت أنها إذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة فإنها لا ترثه ولا يرثها، وقد برأت منه وبرئ منها .

انقطعت العلاقة بينهما

٦٠٥ - أحرأ مالت. أخبرنا نافع مولى ابن عمر، عن عبد الله بن عمر مثل ذلك.

قال محمد: انقضاء العدة عندنا الطهارة من الدم من الحيضة الثالثة إذا اغتسلت منها.

**الأحوص** باحأ المهمل والمصاد المهملة، ابن عبد بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف، ذكر ابن الكلبي والملاذري. أنه كان عاملاً لمعاوية عنى البحرين، ومقتضاه أن يكون له صحة وأنه عمر؛ لأن أباه مات كافراً، ومن ولده مصبور بن عبد الله بن الأحوص له ذكر بالشام في أيام بني مروان، وكان ابنه عبد الله عاملاً أيضاً لمعاوية، وفي رواية ابن عبيدة عن الزهري عن سفيان بن يسار أن الأحوص بن فلان أو فلان بن الأحوص، قال ابن خلدون: الأقوى أن القصة بالأحوص بن عبد، ويحتمل أن يكون لولده عبد الله، ولم يسم في رواية الزهري، قاله في 'الإصابة'، وهذا الاحتمال لا يخفى في رواية 'الموضأ' فإن فيه نصريحاً باسمه الأحوص، كما في 'شرح الررقاني' [٢٥٥/٣، ٢٥٦]. **طلق امرأته** طلقه أو تطليقتين كما في روايه ابن أبي شيبة.

أما وارثته أي لأنه مات وأنا في العدة لا يرثه أي لأنك خرجت من العدة، وفي نسخة: لا ترثه.

**فضالة** نافع، ابن عبيد بن الصم . من الصحابة الأنصار، شهد أحداً وما بعدها، ثم انتقل إلى الشام وسكنها، وكان قاصياً لمعاوية، ومات بدمشق ٥٣هـ، كما في 'الاستيعاب' [رقم: ٢١٠٤، ٣٢٧/٣، ٣٢٨].

**عندنا** قد عرفت أن المسألة تختلف فيها من عهد الصحابة إلى من بعدهم، لكن ما احتاره أصحابنا من أن المراد بالقرء في قوله تعالى: ٥٥ الآية، (عدة ٢٢٨) الحيض، وأن انقضاء العدة بالاعتسال من الحيضة الثالثة مرجح بوجه: منها: أنه موقف حديث: من رآه تسعد بعد الحيض . كما مر ذكره في "تاب الحرة تكون تحت العدة فإنه يدل على أن المراد بالقرء الواقع في عدة المطلقات حرة الحيض، وإلا لكانت عدة الأمة ظهريين لا حيضتين، فإن عدة الأمة نصف عدة الحرة، ولما لم يكن التحري للحيضة جعلت حيضتين، يدل عليه قول عمر "لم يستصعب أن أجعل عدة الأمة حيضاً ونصفاً فعلت"، أخرجه عبد الرزاق والشافعي وابن أبي شيبة والبيهقي =

٦٠٦ - أحمرنا أبو حنيفة، عن حماد عن إبراهيم: أن رجلاً طلق امرأته تطليقة يملك  
 ابن أبي سليمان  
 الرجعة ثم تركها حتى انقطع دمها من الحيضة الثالثة ودخلت مُعْتَسِلَهَا وأدنت  
 ماءها، فأتاها فقال لها: قد راجعتك، فسألت عمر بن الخطاب عن ذلك وعنده عبد  
 زوجها  
 الله بن مسعود، فقال عمر: قل فيها برأيك، فقال: أراه يا أمير المؤمنين أحق  
 برجعته ما لم تغتسل من حيضتها الثالثة، فقال عمر <sup>أطه</sup> **رجعت**: وأنا أرى ذلك، ثم قال  
 عمر لعبد الله ابن مسعود: **كُنَيْفٌ مُلِيٌّ عِلْمًا**.

٦٠٧ - أحمرنا سفيان بن عيينة، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب قال: قال  
 علي بن أبي طالب **رحمته**: هو أحق بها حتى تغتسل من حيضتها الثالثة.

- في "كتاب المعرفة". ومنها: أن الله تعالى بعد ما عَمَّ المطلقات بقوله في سورة البقرة: **وَالْمُصَفَّاتُ بِنِزْنٍ**  
**نَفْسُهُنَّ ثَلَاثَةٌ قُرْءَانٌ** (القرة ٢٢٨) قال في سورة الطلاق: **وَأَيُّ نِسْءٍ مِنْ نِسَائِكُمْ إِذَا رُجِعَتْ**  
**وَعَدَّتْهُنَّ ثَلَاثَةَ نِسَاءٍ** (طلاق ٤) فذكر فيه مقدار عدة الأيسة. وأشار بذكر الحيض إلى أن المراد بالقرء في الآية  
 السابقة هو الحيض. ومنها: أن الطلاق السي هو الطلاق في الطهر. فإن كان المراد بالقرء الطهر فإن احتسب  
 الطهر الذي وقع فيه الطلاق كان المجموع أقل من ثلاثة قروء، وإن لم يحتسب كان أريد منها، وهو خلاف قوله  
 تعالى. **ثَلَاثَةَ قُرْءَانٍ** بخلاف ما إذا حُمِلَ القرء على الحيض فإنه حينئذ لا يظل مؤدى الثلاثة في الطلاق السي،  
 وفي المقام أبحاث طويلة عريضة مذكورة في بحث الخاص من كتب الأصول. ومنها: أنه مذهب اخفاء الأربعة  
 والعدالة وأكابر الصحابة فكان أولى بالقول بالنسبة إلى قول أصاعر الصحابة  
**مغتسلها**. على المفعول أي مكان غسلها. **وأدنت ماءها** أي قربت إليها ماءها لتغتسل.

**برأيك**: لعدم التصريح الصريح بذلك في الكتاب. **كيف ملّي علماً**: قال القاري: الكف بكسر الكاف  
 وسكون النون وعاء آلات الراعي، والكيف كزير لَقَبَ به ابن مسعود تشبيهاً له بوعاء الراعي، والتصغير  
 للمدح والتعظيم على ما في "المعرب" و"المصباح"، ولا يبعد أن يكون لتشبيهه، فإن ابن مسعود كان قصيراً جداً،  
 والمعنى بأنه وإن كان صغيراً في المبنى إلا أنه كبير في المعنى. **هو أحق بها** أي الزوج أحق بالمرأة للرجعة.

٦٠٨ - عيسى بن أبي عيسى الخياط المديني، عن الشعبي، عن ثلاثة عشر من أصحاب رسول الله ﷺ كلهم قالوا: الرجل أحق بامرأته حتى تغتسل من حيضتها الثالثة. قال عيسى: وسمعت سعيد بن المسيّب يقول: الرجل أحق بامرأته حتى تغتسل من حيضتها الثالثة.

والمراد بهذا وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

باب مراد بـحيضتها زوجها طلاقاً بملك أو رجعة فحيض

طلاقاً رجعي

حيضة أو حيضتين ثم لا ترفع حيضتها

٦٠٩ - أخبرنا يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان: أنه كان عند جده امرأتان هاشمية وأنصارية، فطلق الأنصارية وهي تُرضع، .....  
من قبيلة بني هاشم من قبيلة الأنصار الواو حالة

عيسى بن أبي عيسى ح قال الذهبي في 'الكاشف' [رقم: ٤٤٤٤، ٣٥٦٠٢] عيسى بن أبي عيسى خياط، روى عن أبيه والشعبي وعدة، وعنه وكيع وإسحاق فديك وعدة، ضعفه، وهو كوفي سكن المدينية، وكان حياصاً، وحياطاً يباع الحطة، مات ١٥١هـ، وفي 'التقريب' [رقم: ٥٣١٧، ١٤١٣]: عيسى بن أبي عيسى الخياط البغاري أبو موسى المديني أصله من الكوفة واسم أبيه ميسرة، ويقال فيه. الخياط بالمعجمة والتخنية، وبالوحدة وبالمهمة والون، وكان قد عاين الصائغ الثلاثة، متروك من السادسة، مات سنة إحدى وخمسين، وقيل قبل ذلك. المديني هو والمدي كلامهم نسبة إلى مدينة الرسول ﷺ والقياس حذف إياء، ومن أُنشئ فهو على الأصل، وروى أبو الفضل محمد بن ظاهر المقدسي في 'كتاب الأساليب المتفقة في الخط متماثلة في النقط والنص' بإساده إلى البخاري أنه قال: المديني بانياء هو المدي أقام بالمدينة ولم يفارقها، والمدي الذي تحول عنها وكان منها، كذا ذكره النووي في "شرح صحيح مسلم".

حان بفتح المهملة وتشديد الموحدة، هو مدي ثقة فقيه، قال: كانت عند حدي حان بن مقدر - بن معجمة الأنصاري الباري الصحابي، كذا قال الرزقي [٢٤٦٣]. عند حديد ح - هذا الأكثر في هذا الباب غير موافق لما عمول به الباب، فإن المقصود في الباب ذكر حكم من ارتفع حيضها بعد حيضة أو حيضتين، وفي هذه القضية روجه حان لم تكن أيسة ولا كان ارتفع حيضها بعد حيضة أو حيضتين، فإنها إن كانت أيسة فقد مضت عدتها بعد ثلاثة =

وكانت لا تحيض فمرَّ بها قريب من سنة، ثم هلك زوجها حَبَّان عند رأس السنة أو قريب من ذلك ولم تحض، فقالت: أنا أرثه ما لم أحض، فاختصموا إلى عثمان بن عفان <sup>عنه</sup> فقضى لها بالميراث فلامت الهاشمية عثمان فقال: هذا عمل ابن عمك هو أشار علينا بذلك، يعني علي بن أبي طالب كرم الله وجهه.

٦١٠ - أخبرنا مات، أخبرنا يزيد بن عبد الله بن قَسِيْطٍ ويحيى بن سعيد، عن سعيد ابن المسيب أنه قال: قال عمر بن الخطاب: أيما امرأة طَلَّتْ فحاضت حيضة ..

= أشهر من وقت الطلاق، فكيف يمكن أن يحكم بتوريثها من حبان، وكان موته عند رأس السنة من وقت الطلاق، بل كانت هي مرصعة عند الطلاق، والمرصعة لا تحيض، فعدتها كانت بالحيص، فما لم تحض لم تخرج من العدة، فذلك ورثها عثمان. ويوضحه ما أخرجه الشافعي عن عبد الرحمن بن أبي بكر أن رجلاً من الأنصار يقال له: حبان بن مقد طلق امرأته وهو صحيح، وهي تُرْصَع استه، فمكثت سبعة عشر شهراً لا تحيض، فبعها الرضاع أن تحيض، ثم مرض حبان، فقلت له: إن المرأة تريد أن ترث، فقال لأهله: حملوني إلى عثمان، فحموه إليه، فذكر له شأن امرأته وعنده علي بن أبي طالب ورید بن ثابت فقال لهما عثمان: ما تريان؟ فقالا: نرى أنها ترثه إن مات، ويرثها إن ماتت، فإنها ليست من القواعد التي قد ينس من الحيض، وليست من الأبكار التي لم يلحق الحيض، ثم هي على عدة حيضها ما كان من قبل أو كثير، فرجع حبان إلى أهله وأحد استه، فلما فقدت الرضاع حاضت حيضة، ثم حاضت حيضة أخرى، ثم توفي حبان قبل أن تحيض الثالثة، فاعتدت عدة المتوفى عنها زوجها وورثته، كذا أورده السيوطي في "الدر المشور". ويمكن أن يقال: المقصود في الباب ذكر حكم من تأخر أو ارتفع حيضها مطلقاً أي كانت أو غير آيسة، وما ذكره في عنوان الباب ليس قيداً احترازياً.

ما لم أحض لأنها لم تبلغ من الإياس، فما دام لم تحض لم تنقص العدة. أشار علينا بذلك. أي أشار علينا بهذا الحكم ابن عمك علي، ولست أنا بمفرد ومستقل في هذا الرأي يعني علي بن أبي طالب أي يريد عثمان ناس عمها علياً. قال عمر بن الخطاب في "موصاً يحيى" وشرحه قال مالك: الأمر عندنا في المنطقة التي ترفع حيضتها أنها تنتظر تسعة أشهر، فإن لم تحض فيهن اعتدت ثلاثة أشهر بعد التسعة فإن حاضت قبل أن تستكمل الأشهر الثلاثة استقبلت الحيض؛ لأنها صارت من دوات القروء، فإن مرت بها تسعة أشهر قبل أن تحيض حيضة ثانية اعتدت ثلاثة أشهر، فإن حاضت الثانية قبل أن تستكمل الأشهر الثلاثة استكملت عدة الحيض وحلت، فإن لم تحض استكملت ثلاثة أشهر، ولزوجها عليها في ذلك أي مدة الانتظار والاستقبال الرجعة قبل أن تحل لبقاء عدتها إلا أن يكون قد ست طلاقها، وفيه خلاف لأصحابنا كما بيَّنه المصنف بإيراد روايتين من غير طريق مالك.



أو حيضتين ثم رُفِعَتْ حيضتها فإنها تنتظر تسعة أشهر، فإن استبان بها حملٌ فذلك  
لأبوان الخيض لأنهما غالب وضع الحمل  
 وإلا اعتدت بعد التسعة ثلاثة أشهر ثم حلت.

خرجت من العدة

٦١١ - عن محمد أخبرنا أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم أن علقمة بن قيس طلق  
 امرأته طلاقاً يملك الرجعة، فحاضت حيضة أو حيضتين، ثم ارتفع حيضها عنها ثمانية  
 عشر شهراً، ثم ماتت، فسأل علقمة عبد الله بن مسعود عن ذلك، فقال: هذه امرأة  
 حبس الله عليك ميراثها فكله.

٦١٢ - عن عيسى بن أبي عيسى الخياط، عن الشعبي: أن علقمة بن قيس سأل  
 ابن عمر عن ذلك فأمره بأكل ميراثها.

في بعض النسخ: ابن عمر عن حكم ما تقدم

قال محمد فهذا أكثر من تسعة أشهر وثلاثة أشهر بعدها، فبهذا نأخذ، وهو قول  
 أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا؛ لأن العدة في كتاب الله عزّ وجلّ على أربعة أوجه ...

**حمل فذلك** أي فلا تحل إلا بوضع الحمل. **والا اعتدت** لما أنه عدم حينئذها آيسه **ثمانية عشر شهراً** أخرجه  
 ليهقي أيضاً عن علقمة بسند صحيح، وقال فيه: سعة عشر شهراً أو ثمانية، ذكره ابن حجر في "التنقيص"  
 ثم ماتت أي المرأة قبل أن تكمل العدة باحيضة. **حبس الله** أي أوقفه بك بتطويل العدة.

**فهذا** أي العدد المذكور في قصه علقمة. **أكثر** يشير به إلى معارضة فتوى ابن مسعود وابن عمر،  
 فإن عمر أفنى في مثل ذلك بأنها تنتظر تسعة أشهر، ثم تعتد ثلاثة أشهر، وابن مسعود أفنى بعدم انقضاء العدة وإن  
 مضت ثمانية عشر شهراً من وقت الطلاق ما لم تخص؛ وذلك لأنها ليست نايسة بن ارتفع حيضها بالرضاع أو  
 غيره، فلا تخرج من العدة ما لم تخص.

**لأن العدة الخ** توجيه ترجيح فتوى ابن مسعود، وحاصله: أن العدة المذكورة في كتاب الله على أربعة أوجه  
 لأربعة أقسام: أحدها: العدة للحامل سواء كانت مطلقة أو متوفى عنها زوجها، وهي وضع الحمل في قوله تعالى:  
 "وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِكْرَامًا يُؤْتُونَ مِنْكُمْ حَتَّى يَسْمَعُوا الْكَلِمَ الْفَصْلَى" (طلاق ٤) وثانيها: العدة للنايسة التي أبست لكرها فارتفع  
 حيضها وثالثها: العدة للصغيرة التي لم تنبع ميع الخيض، وهي ثلاثة أشهر. في قوله تعالى: "وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِكْرَامًا يُؤْتُونَ مِنْكُمْ حَتَّى يَسْمَعُوا الْكَلِمَ الْفَصْلَى" (طلاق ٤) ورابعها: العدة للمطوقة التي  
 "الْمَحْبُضُ مِنْ سَائِكُمْ" (طلاق ٤) وهي - **حبس الله** (طلاق ٤) ورابعها: العدة للمطوقة التي =

لا خامس لها، للحامل حتى تضع، والتي لم تبلغ الحيضة ثلاثة أشهر، والتي قد <sup>في نسخة من</sup> ينست من المحيض ثلاثة أشهر، والتي تحيض ثلاث حيض، فهذا الذي ذكرتم ليس بعدة الحائض ولا غيرها.

### باب عدة المستحاضة

٦١٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب: أن سعيد بن المسيب قال: عدة المستحاضة سنة.

قال محمد: المعروف عندنا أن عدتها على أقرائها التي كانت تجلس فيما مضى، وكذلك قال إبراهيم النخعي وغيره من الفقهاء، وبه نأخذ، وهو قول أبي حنيفة....

= تحيض وهي ثلاثة قروء في قوله تعالى: «فَلْيَضْحَكُوا ثَلَاثَ قُرُوءٍ» (البقرة ٢٣٨)، وهذه كلها لمطلقة، ووجه خامس: وهو عدة المتوفى عنها زوجها غير الحامل في قوله تعالى: «ثَلَاثَ أَشْهُارٍ مُنْقَطِعَاتٍ» (البقرة ٢٣٤)، وهذا الذي أفق عمر في المنطقة التي ارتفع حيضها بعد حيضة أو حيزتين من الانتظار إلى تسعة أشهر، ثم الاعتداد ثلاثة أشهر ليس بعدة الحائض ولا غيرها، فالقول ما قال ابن مسعود.

للحامل حتى تضع سواء كانت مطلقة أو متوفى عنها زوجها. والتي لم تبلغ الحيضة: إما لصغرها أو لبلوغها بالنس، فإنها إذا بلغت بالنس خمس عشرة سنة فعدتها أيضاً بالشهور. والتي قد ينست: أي لكرها، واحتلف في سن الإياس، فقال محمد في الروميات: خمس وخمسون سنة، وفي المولدات: ستون سنة، وعن أبي حنيفة من خمس وخمسين إلى ستين، وقال الزعفراني: خمسون سنة، وبه قال سفيان الثوري وابن المبارك، وقيل: سبعون سنة، وقيل: غير مقدار شيء، بل هو مختلف بحسب اختلاف البلاد والأوقات، كذا في "الباية".

ذكرتم: من الاعتداد ثلاثة أشهر بعد انتظار تسعة أشهر.

المستحاضة: التي ترى الدم أكثر من الحيض أو أكثر من النفاس أو أقل من أقل الحيض. سنة: به قال مالك في رواية، وفي أخرى أنه إن لم يميز بين الدمين فسة، وإن مّيرت فبالأقراء، ذكره البررقاني [٢٦٦/٣].  
أقرائها: بالفتح أي أيام حيضها التي كانت اعتادت الحيض فيها قبل أن تنجلي بالاستحاضة.

والعامة من فقهاءنا، ألا ترى أنها تترك الصلاة أيام أقرائها التي كانت تجلس؛ لأنها فيهن حائض؟ فكذاك تعتدّ بهن، فإذا مضت ثلاثة قروء منهن بانت إن كان ذلك أقلّ من سنة أو أكثر.

## باب الرضاع

٦١٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع: أن عبد الله بن عمر كان يقول: لا رضاعة إلا لمن أَرْضَعَ في الصَّغَرِ.

بصبغة المجهول

٦١٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر، عن عمرة بنت عبد الرحمن، عن عائشة: أن رسول الله ﷺ كان عندها، وإنها سمعت رجلاً يستأذن في بيت حفصة، قالت عائشة: فقلت: يا رسول الله! هذا رحل يستأذن في بيتك، قال رسول الله ﷺ: الذي فيه حفصة

**ألا ترى إلخ:** تأييد لكون العدة بالأيام المعتادة.

**باب الرضاع** يفتح الراء وكسرها لغة، وقال القاضي عياض: الرضاع والرضاعة يفتح الراء وكسرها فيهما، وأنكر الأصمعي الكسر في الرضاعة، وهو مصّ الرضيع من ثدي الأدمية في وقت مخصوص وهو يفيد التحريم قليلاً كان أو كثيراً إذا حصل في مدة الرضاع، كذا روي عن علي وابن مسعود وابن عمر وابن عباس، وبه قال الحسن البصري وسعيد بن المسيب وطاوس وعطاء ومكحول والزهري وقتادة وعمرو بن دينار وأحمد وإسحاق والأوراعي والثوري وابن المبارك والليث بن سعد ومجاهد والشعبي والنخعي.

وقال ابن المنذر: هو قول أكثر الفقهاء، وقال النووي: هو قول جمهور العلماء، وهو قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في رواية، وقال الشافعي: لا يشت التحريم إلا خمس رضعات، وبه قال أحمد في رواية وإسحاق، وعن أحمد ثلاث، ومدة الرضاع ثلاثون شهراً عند أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: سنتان، وبه قال الشافعي وأحمد، وقال رفر: ثلاث سنين، كذا في "الساية". **في الصغر** أي لا يشت الرضاعة في الكبر حكمها.

**فقلت:** كأنها استبعدت استدلال الأحبي في بيت حفصة فأحبرت مريدة للاطلاع على حقيقة الأمر.

أراه فلاناً لعم حفصة من الرضاعة، قالت عائشة: يا رسول الله! لو كان عمي فلان من الرضاعة حياً دخل علي؟ قال: نعم.

٦١٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، عن سليمان بن يسار، عن عائشة: أن رسول الله ﷺ قال: يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة.

٦١٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة أنه كان يدخل عليها من أرضعته أخواتها وبنات أخيها، .....

**لعم حفصة** تسمى لـ "فلاناً"، وكان النبي ﷺ سماه أو ذكره بما تعرفه، ولم تذكر عائشة اسمه، ولا ما يعرف به في روايتها، وقال الحافظ ابن حجر في "الفتح" [١٧٤/٩] و"مقدمته": لم أف عني اسم عم حفصة المذكور في هذه الرواية، وكذا عني اسم عم عائشة المذكور في قوله: لو كان عمي فلان حياً، ووهم من فسر به بأخي أبي القيس والد عائشة من الرضاعة، فإن أفصح وإن كان عمها من الرضاعة لكنه عاش حتى جاء يستأذن عني عائشة فامتعت، فأمرها رسول الله ﷺ أن تأذن له، والمذكور ههنا عمها أحو أيها أبي بكر من الرضاعة أرضعتهما امرأة واحدة، ويحتمل أنها طلت أنه مات لعددها به، ثم قدم بعد ذلك فاستأذن.

**قالت عائشة** كأنها أرادت استكشاف أن هذا الحكم خاص بعم حفصة أم عام.

**قال نعم** [أي كان يجوز أن يدخل عليك] راد في "موطأ يحيى" بعده: إن الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة، وكذا رواه البخاري [رقم: ٥٠٩٩] ومسلم [رقم: ٣٥٦٨] وأبو داود [رقم: ٢٠٥٥] والترمذي [رقم: ١١٤٧] والسنائي [رقم: ٣٣٠٠] من طريق مالك، وفي رواية للبخاري [رقم: ٢٦٤٦] ومسلم [رقم: ٣٥٧٩] والسنائي [رقم: ٣٣٠٢] عن عائشة وأحمد [رقم: ٣١٤٤، ٣٣٩/١] ومسلم [رقم: ٣٥٨٣] والسنائي [رقم: ٣٣٠٦] والبخاري [رقم: ٢٦٤٥] عن ابن عباس: حرم من يرضع من حده من السب، ذكره القاري.

**عن سليمان** في "موطأ يحيى" عن سليمان بن ياسر وعن عروة بن الزبير عن عائشة، قال ابن عبد البر: هذا خطأ من يحيى: أي ريادة الواو، ولم يتابعه أحد من رواة الموطأ عليه، والحديث محفوظ في الموطأ وغيره عن سليمان عن عروة عن عائشة. [شرح الرقفاي: ٣/٣٠٩] ما يحرم من الولادة: أي مثل ما يحرم من السب. **عن أبيه** القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق. **يدخل عليها** أي في بيتها من غير حجاب.



٦١٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا إبراهيم بن عتبة: أنه سأل سعيد بن المسيّب عن الرضاعة، فقال: ما كان في الحولين وإن كانت مصّة واحدة فهي تحرّم، وما كان بعد الحولين فإنما هو طعام يأكله.

٦٢٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا إبراهيم بن عتبة: أنه سأل عن عروة بن الزبير فقال له مثل ما قال سعيد بن المسيّب.

٦٢١ - أخبرنا مالك، أخبرنا ثور بن زيد: أن ابن عباس كان يقول: ما كان في الحولين وإن كانت مصّة واحدة فهي تحرّم.

٦٢٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع مولى عبد الله بن عمر، أن سالم بن عبد الله أخبره:

أخبرنا مالك وفي بعض النسخ: أخبرنا مالك أخبرنا الزهري عن إبراهيم بن عتبة عن إبراهيم بن عتبة قال في 'الإسعاف': وثقه أحمد ويحيى والنسائي. مصّة واحدة [في سحرة: قطرة، والمصّة بفتح الميم وتشديد الصاد] أي وإن كانت قطرة واحدة دخلت في خوف الطفل بمصّة واحدة.

هو طعام يأكله أي هو في حكم العداء لا يخرّم شيئاً، ولا يثبت حكم الرضاعة، فلا يكون رضاعة الكبر معيدة بشيء، ويؤيده من الأحبار حديث: لا يرضع من لبن أمه ولا من لبن غيرها. أخرجه أبو داود [رقم: ٢٠٦] من حديث أبي موسى اهلاقي عن أبيه عن ابن مسعود، وأخرجه البيهقي من وجه آخر، وأخرج عبد البراق وابن جرير وابن أبي حاتم عن الزهري قال: مثل ابن عمر وابن عباس عن الرضاع بعد الحولين فقراً: ما كان يرضع من لبن أمه ولا من لبن غيرها (سنة ٢٣٣) ولا يرى رضاعاً يخرّم بعد الحولين شيئاً، وأخرج ابن جرير من طريق أبي الصّحّي قال: سمعت ابن عباس يقول: 'لا رضاع إلا في هذين الحولين'، وأخرج الترمذي [رقم: ١١٥٢] وصححه عن أم سمية قال رسول الله ﷺ لا حرم من لبن أمه ولا من لبن غيرها، وأخرج ابن عدي والدارقطني [رقم: ١٠، ١٧٤/٤] والبيهقي عن ابن عباس مرفوعاً: لا حرم من لبن أمه ولا من لبن غيرها، وأخرج الطيالسي والبيهقي عن حابر مرفوعاً: لا حرم من لبن أمه ولا من لبن غيرها، وأخرجه البصري في "معجمه" وعبد البراق عن عبي مرفوعاً مثله، كذا ذكره الريلي [نصب الرأية: ٢٨٦، ٢٨٧] والسيوطي.

مثل ما قال إلخ من أن ما كان في الحولين يخرّم وما لا فلا. ثور بن زيد نديني مولاهم، نديني، وثقه ابن معين وأبو زرعة والنسائي، مات ١٣٥هـ، كذا في "الإسعاف" [ص: ٩].



أن عائشة أم المؤمنين **أرسلت به وهو يُرضعُ إلى أختها أمّ كلثوم بنت أبي بكر، فقالت: أرضعيه عشر رضعات حتى يدخل عليّ، فأرضعتني أمّ كلثوم بنت أبي بكر ثلاث رضعات، ثم مرّضت، فلم ترضعني غير ثلاث مرار، فلم أكن أدخل عليّ عائشة من أجل أن أمّ كلثوم لم تُتمّ لي عشر رضعات.**

٦٢٣ - **حديث مَاتَ أَخْبَرَنَا نَافِعٌ، عَنْ صَفِيَّةَ ابْنَةِ أَبِي عُيَيْدٍ: أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّ حَفْصَةَ**  
حتى أكون محرماً لها  
**أرسلت بعاصم بن عبد الله بن سعد إلى فاطمة بنت عمر ترضعه عشر رضعات**  
ابن الخطاب  
**ليدخل عليها، ففعلت، فكان يدخل عليها وهو يوم أرضعته صغير يُرضع.**  
إذا بلغ

**أرسلت به** أي أرسلت سالم بن عبد الله بن عمر، وإحال أنه كان يُرضع - بصيغة المجهول - أي كان صغيراً، يرضع إلى أخته لترضعه، فيكون لها محرماً، فيدخل عليها بعد البلوغ أيضاً. **م. كلثوم** بصم الكاف، تابعة، ماتت أمها أبو بكر. وهي حمل، فوضعت بعد وفاته، وقد أرسلت حديثاً فذكرها بسببه بن ماجة وابن السكيت في الصحابة فوهما، كذا قال الزرقاني [٣/٣٠٢].

**عشر رضعات** قال السيوطي في "التوير" [٢/١١٤]: هذه خصوصية لأرواح النبي حاضرة دون سائر النساء، قال عبد الرزاق في "مصنفه" عن معمر أحمر بن طائوس عن أبيه قال: كان لأرواح **رضعات** معلومات وليس لسائر النساء رضعات معلومات، ثم ذكر حديث عائشة هذا، وحديث حفصة الذي بعده وحيث فلا يحتاج إلى تأويل الناحي، وقوله. نعله. يظهر لعائشة سبع العشر بالخمسة إلا بعد هذه القصة. قال الزرقاني: ويرد إشارة ابن عبد البر إلى شذوذ روي نافع هذه بأن أصحاب عائشة الذين هم أعلم بها من نافع، وهم عروة والقاسم وعمرة ورواها عنها خمس رضعات، فوهم من روى عنها عشر رضعات؛ لأنه صح عنها أن الخمس سبع العشر، ومحال أن تعمل بالسنوح. كذا قال، وهذا سهو، لأن نافعاً قال: إن سائماً أخبره عن عائشة، وكل منهما ثقة حجة حافظ، وقد أمكن الجمع بأنما خصوصية بروحان الشريفه، كما قاله طائوس.

[شرح الزرقاني: ٣/٣٠٢] **ففعلت** أي أرضعته فاطمة عشر رضعات.

**وهو يوم أرضعته** أي كان عاصم حين أرضعته فاطمة صغيراً يُرضع

**يُرضع:** معروف من الرضاعة أو مجهول من الإرضاع.

٦٢٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر، عن عمرة، عن عائشة قالت: كان فيما أنزل الله تعالى من القرآن: عشر رضعات معلومات يُحرَّمْنَ، ثم نُسخن بخمس معلومات، فتوفي رسول الله ﷺ وهنَّ مما يُقرأ من القرآن.

٦٢٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، قال: جاء رجل إلى عبد الله بن عمر، وأنا معه عند دار القضاء، يسأله عن رضاعة الكبير، فقال عبد الله بن عمر: جاء رجل إلى عمر بن الخطاب، فقال: كانت لي وليدة فكنت أصيبها، فعمدت امرأتى إليها،  
أمة أحامها

**قالت كان إلح** أي كان سابقاً في القرآن هذه الآية: "عشر رضعات معلومات يحرم من" - بصم الباء وتشديد الراء المكسورة - متوَّعة، ثم نسخ تلك العشر بحمس معلومات، ونزلت خمس رضعات معلومات يحرم من، فتوفي رسول الله ﷺ وآية الخمس تُتلى في القرآن يعني أن العشر نسخت بحمس، وتأخر نسخ الخمس حتى توفي رسول الله ﷺ وبعض الناس لم يبلغه نسحه فصار يتلوه قرأناً، فالعشر على قولها منسوخة التلاوة والحكم، والخمس منسوخة التلاوة فقط كآية الرجم، قال ابن عبد البر: نه تمسك الشافعي في قوله: لا يقع التحريم إلا بخمس رضعات تصل إلى الحوف، وأجيب عنه بأنه لم يثبت قرأناً وهي قد أضافته إلى القرآن، واختلف العمل عنها فليس بسنة ولا قرآن، وقال المارري: لا حجة فيه؛ لأنه لم يثبت إلّا من طريقها، والقرآن لا يثبت بالأحاد، ولهذا لم يأخذ به الجمهور من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، كذا في "شرح الررقاني" [٣/٣١١].

ودكر ابن الهمام وغيره ما حاصله: أنه لا يخلو إما أن يقال نسخ الخمس أيضاً أو لا، على الثاني يلزم دهاب شيء من القرآن لم يشته الصحابة ولا يثبت بقول عائشة وحدها كونه من القرآن، وعلى الأول فلما ثبت نسخ التلاوة فقاء حكمه معه يحتاج إلى دليل، وإلا فالأصل أن نسخ الأول يرفعه، وأما ثبوت رجم الرائي مع كون آية منسوخة التلاوة فيإجماع الصحابة، وهما لا إجماع من الصحابة، بل كثير من الصحابة أفتوا بالتحريم بمصة واحدة، ويؤيده إطلاق قوله تعالى: **لَا تَجْعَلُوهَا سَبْعًا** (الباء، ٢٣).

وأنا معه. أي مع عبد الله بن عمر عند دار القضاء بالمدينة، وهي دار كانت لعمر بن الخطاب، فلما استشهد كان عليه ذن فيبعت لقضاء دينه فسميت دار القضاء، قاله ابن الصلاح، كذا قاله القاري.

**جاء رجل:** قال ابن عبد البر: الرجل هو أبو عيسى بن جبير الأنصاري ثم الحارثي السدي. [شرح الررقاني: ٣/٣٠٧، ٣٠٨] **فعمدت امرأتى إليها** أي توجهت امرأتى إليها وقصدت أن تحرم علي فأرضعتها.

فأرضعتها، فدخلت عليها، فقالت امرأتى: دونك: والله قد أرضعتها، قال عمر رضي الله عنه.  
أوجعها وأت جاريك، فإنما الرضاعة رضاعة الصغير.

أدب امرأتك

٦٢٦ - أحمرنا ماث، أخبرنا ابن شهاب، وسئل عن رضاعة الكبير، فقال: أخبرني  
عروة بن الزبير أن أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة كان من أصحاب رسول الله ﷺ شهد  
بدرًا وكان تبني سالمًا الذي يُقال له: مولى أبي حذيفة، كما كان تبني رسول الله ﷺ ...  
أعذ ابنا جعله متبني

فدحبت عنها أي عني امرأتى أو عني لأمة دونك أي حد حذرك منها، فإنها حرمت عليك.  
واب جاريك أي يحل لك أن تأمع الحارية رضاعة لصغير يعني رضاعة الكبير لا تحرم.

أحمرني عروة قال ابن عبد البر: هذا حديث يدخل في المسند في الموصوف للقاء عروة عائشة وسائر أزواجه رضي الله عنهم.  
وللقائه سهلة ست سهيل، وقد وصفه جماعة، منهم معمر وعفيل ويونس وابن جرير عن ابن شهاب عن عروة  
عن عائشة بمعناه، ورواه عثمان بن عمر وعبد الرزاق كلاهما عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة.  
[شرح الزرقاني: ٣/٣٠٤]

ما حذيفة هو أبو حذيفة - بضم حاء - ابن عتبة - بضم العين - ابن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف  
القرشي، اسمه هاشم، وقيل: هشيم - بضم هاء - كان من فضلاء الصحابة، هاجر الهجريين، وشهد بدرًا وأحدًا  
والخندق والحديبية والمشاهد كلها، وقتل يوم البعثة شهيدًا في عهد أبي بكر رضي الله عنه وروحه سهلة - بضم السين  
- بنت سهيل بن عمرو القرشية النعمانية، ولدت لأبي حذيفة محمد بن أبي حذيفة وولدت لشماس بن سعيد بكر  
ابن شماس، وولدت لعبد الرحمن بن عوف بن عامر بن عبد الرحمن، كذا في الاستيعاب.

شهد بدرًا أي حضر عروة بدر وغيرها. سالمًا قال المحاربي: كان مولى امرأته من لأبصار، قال ابن حبان:  
يقال لها: لبني، ويقال: نبيبة - بضم ناء وفتح ااء وسكون اياء - بنت يعار - بفتح التحتية - ابن زيد بن عبيد  
وكانت امرأة أبي حذيفة بن عتبة، ولهذا حرم ابن سعد، وقيل: سمها سلمى، وقال ابن شاهين: سمع ابن أبي داود  
يقول: هو سالم بن معقل مولى قاصمة بنت يعار لأبصار، أعقبته سائمة مولى ما حذيفة فتساه أي تحده ابن  
وكان مع أبي حذيفة في معركة البعثة وكان معه نساء مهاجرين وقدس إلى أن صُرح، فقال: ما فعل أبو حذيفة؟  
فقبل: قتل، فقال: فاصحبوني بحمد، فمات فأرسل عمر ميراثه بن معتقته نبيبة، فقالت: إنما أعقبته سائمة، فجعله  
في بيت المال، رواه ابن المبارك، كذا في "شرح الزرقاني" [٣/٣٠٥].

زيد بن حارثة، فأنكح أبو حذيفة سالماً وهو يرى أنه ابنه أنكحه ابنة أخيه فاطمة  
أعده لوقوع الفصل

بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة، وهي من المهاجرات الأول وهي يومئذ من أفضل

أيامي قريش، فلما أنزل الله تعالى في زيد ما أنزل: **﴿دَعَوْهُمْ لِآَتَانِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ**  
بيت لما أنزل

**اللَّهِ** **﴿رَدَّ كُلُّ أَحَدٍ بُنَيَّ إِلَى أَبِيهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ يُعْلَمُ أَبُوهُ رُدَّ إِلَى مَوَالِيهِ. فَجَاءَتْ سَهْلَةُ**  
(الأحراب: ٥) نسب إلى مواليه

بنت سهيل امرأة أبي حذيفة وهي من بني عامر بن لؤي إلى رسول الله **ﷺ** فيما بلغنا،  
هذا قول الزهري

فقالت: كنا نرى سالماً ولدأ، وكان يدخل عليّ وأنا فضل وليس لنا إلا بيت واحد،  
صراه ويدسي

زيد بن حارثة هو أبو أسامة زيد بن حارثة بن شرحبيل بن كعب بن عبد العزى القرشي نسأ الهاشمي ولأء،  
 مولى رسول الله **ﷺ** وحته وأبو حته، كان أمه حرحت به ترور قومها، فأعارت عليهم سو القين، فأحدوا زيداً  
 وقدموا به سوق عكاظ، فاشتراه حكيم بن حرام لعمته حذيفة فوهته للنبي **ﷺ** وهو ابن ثمان سنين، فاعتقه  
 وتناه، قال ابن عمر **رضي الله عنهما** ما كنا ندعوه إلا زيد بن محمد حتى نزل قوله تعالى: **﴿دَعَوْهُمْ لِآَتَانِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ**  
 (الأحراب: ٥)، وهاجر إلى المدينة، وشهد بدرأ والحدق والحديبية وغيرها، ولم يذكر الله في القرآن من أصحاب النبي **ﷺ** وغيره  
 من الأسياء إلا زيداً بقوله. **﴿فَمَنْ مَقَى نَدَّ مِنْهَا وَصَرَ** (الأحراب: ٣٧)، استشهد في غزوة مؤتة سنة ثمان من  
 الهجرة، كذا في "تهذيب الأسماء واللغات" للنووي.

يرى أنه ابنه. [أي أبو حذيفة بطل أن سالماً المنسب إليه] لأنه كان النسب في الجاهلية وأوائل الإسلام أمراً معتبراً،  
 وكان من نسب رحلاً دعاه الناس إليه وورث ميراثه إلى أن نزل قوله تعالى: **﴿دَعَوْهُمْ لِآَتَانِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ**  
 لا لمن نساه **﴿هُوَ** أي دعاؤهم إلى آتائهم **﴿أَقْسَطُ** أي أعدل **﴿عِنْدَ اللَّهِ** **﴿فَرَأَى لَهُمْ** أي آتائهم الذين  
 هم من مائهم **﴿فَرَأَى أَنَّهُمْ** (الأحراب: ٥) أي فهم إخوانكم في الدين، نزل ذلك في زيد بن حارثة منسب رسول  
 الله **ﷺ**، فبعد ذلك رُدَّ كل أحد نسب إلى أبيه ولم يُنسب إلى من نساه ولا حكم بوراثته منه بل من أبيه.

ابنة أخيه فاطمة **رضي الله عنها** وفي رواية يونس وشعيب عن الزهري. هددت الوليد، واصواب فاطمة، قاله ابن عبد البر.  
 [شرح الررقاني: ٣٠٥/٣] الأول يضم الألف وحقة الودو المفتوحة. أيامي قريش جمع أم هو من لا روح ها  
 كراً كانت أو شيئاً. من بني عامر: فهي قرشية عامرية، وأبوها صحابي شهير. وأنا فضل: يضم الفاء وسكون  
 الصاد، قال الساجي: أي مكشوفة الرأس والصدر، وقيل: عليها ثوب واحد لا إزار عليها، وقيل: متوشحة بثوب  
 على عاتقها، خالفت بين ضربيهما، قال ابن عبد البر: أصحابها الثاني. [شرح الررقاني: ٣٠٦/٣].

**فما ترى في شأنه؟** فقال لها رسول الله ﷺ **فيما بلغنا: أرضعيه خمس رضعات،**  
 هذا قول الزهري  
**فتحرم بلبنك أو بلبنها، وكانت تراه ابناً من الرضاعة، فأخذت بذلك عائشة . . . . .**

**فما ترى في شأنه:** وفي رواية لمسلم [رقم: ٣٦٠٠] عن القاسم عن عائشة قالت: إني أرى في وجه أبي حذيفة من دحول سالم وهو حليفه وله من وجه آخر، قالت: إن سالماً قد بلغ ما يبلغ الرجال، وعقل ما عقلوه وإنه يدخل علينا، وإني أظن أن في نفس أبي حذيفة من ذلك شيئاً.

**أرضعيه:** في رواية يحيى بن سعيد عن ابن شهاب: عشر رضعات، والصواب رواية مالك، قاله ابن عبد البر [شرح الررقاني: ٣/٣٠٦]، وفي رواية لمسلم [رقم: ٣٦٠٠] قالت: كيف أرضعه وهو رجل كبير؟ فتسم رسول الله ﷺ، وقال: قد علمت به حسن الله قال النووي في "شرح صحيح مسلم" [٤٦٩/١] قال القاصي عياض: لعلها حلبته ثم شربه من غير أن يمس ثديها، وهذا حسن، ويحتمل أنه عفا عن مسه للحاجة كما خصّ بالرضاعة مع الكبر، وفي رواية ابن سعد عن الواقدي عن محمد بن عبد الله ابن أخي الزهري عن أبيه قال: كانت سهلة تحلب في مسعط قدر رضعته فيشربه سالم في كل يوم حتى مضت خمسة أيام، فكان بعد ذلك يدخل عليها وهي حاسر رأسها رخصة من رسول الله ﷺ لسهلة.

**فتحرم:** قال القاري: بتشديد الراء المفتوحة أي فصار حراماً بلسك أي بسب رضاعتك، والخطاب للمرأة أو بلسها شك من الراوي وهو إما التمتع في المنى أو نقل بالمعنى، ولا يحصى ما في ضطره، والظاهر أن تحرم صيغة الحاضر خطاباً إلى سهلة أي فتحرمه عليك بلسك هذا إذا كان من التمتع، ويمكن أن يكون ثلاثياً، ويمكن أن يكون على صيغة المجهول، وفي "موطأ يحيى": فيحرم بلسها. **وكانت تراه ابناً** أي كانت سهلة تظن سالماً ابناً لها من الرضاعة بعد ما أرضعته. **فأخذت:** أي استدلت به، وعملت بحسبه.

**بدلك:** أي يحكم رسول الله ﷺ في هذه القصة. **عائشة** قال النووي في "شرح صحيح مسلم" [٤٦٩/١].  
 اختلف العلماء في هذه المسألة، فقالت عائشة وداود الطاهري: تثبت حرمة الرضاع برضاع البالغ كما تثبت رضاع الطفل لهذا الحديث، وقال سائر العلماء من الصحابة والتابعين وعلماء الأمصار إلى الآن: إنه لا يثبت الرضاع إلا بالرضاع من له دون ستين إلا أنها حيفة، فقال: ستين ونصف، وقال روبر: ثلاث سنين، وعن مالك رواية ستين وأيام، واحتج الجمهور بقوله تعالى: **وَالَّذِينَ يَدْعُونَ أَنفُسَهُمْ يَدْعُونَ** (سورة النور: ٢٣)، وبالحديث الذي ذكره مسلم [رقم: ٣٦٠٦] **يَدْعُونَ** من حداد. وبأحاديث مشهورة، وحملوا حديث سهلة على أنه مختص بها وبسالم، وذكر ابن عبد البر وغيره أن بقول عائشة قال عطاء والبيث، وقال أبو بكر بن العربي: لعمر الله إنه لقوي، كيف ولو كان ذلك خاصاً بسالم لقال لها: ولا يكون لأحد بعدك، كما قال لأبي بردة في الجذعة. [شرح الررقاني: ٣/٣٠٧] وفيه ما لا يحصى على صاحب الفطة

فيمَن تحبُّ أن يدخل عليها من الرجال، فكانت تأمر أم كلثوم وبنات أخيها يُرضعن من أحبَّين أن يدخل عليها، وأبي سائر أزواج النبي ﷺ أن يدخل عليهم بتلك الرضاعة أحدٌ من الناس، وقلن لعائشة: والله! ما نرى الذي أمرَ به رسول الله ﷺ سهلة بنت سهيل إلا رخصةً لها في رضاعة سالم وحده من رسول الله ﷺ، لا يدخل علينا بهذه الرضاعة أحد، فعلى هذا كان رأي أزواج النبي ﷺ في رضاعة الكبير.

٦٢٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيَّب: أنه سمعه يقول: لا رضاعة إلا في المهد، ولا رضاعة إلا ما أنبت اللحم والدم.

في خمسة: لا يحرم الرضاع إلا ما كان في الحولين، فما كان فيها من الرضاع.....

فمن تحب طاهر الرواية شاهدة بأن عائشة أحدثت به في باب الحجاب وطئت أن رضاعة الكبر أيضاً تخل رفع الحجاب مطلقاً لا خاصاً سهنة وسالم، وقيل: إنها طئت بتحريم رضاعة الكبر مطلقاً. أم كلثوم أمة أبي بكر. أحبها عبد الرحمن بن أبي بكر. وأبي أي امتعت نفية أزواج النبي ﷺ عن أن يدخل عليهم بالرضاعة في الكبر، وجعل هذا الحكم خاصاً سهنة وسالم، وفي رواية لمسلم عن ربيب بنت أم سلمة أم المؤمنين عن أمها أنها كانت تقول: ألي سائر أزواج النبي ﷺ أن يدخل عليهم أحدًا تلك الرضاعة، وقلن لعائشة: والله! ما نرى هذا إلا رخصة أرخصها رسول الله ﷺ سالم خاصة فما هو بدخل عينا أحد هذه الرضاعة ولا راتباً

إلا رخصه لها. وقد كان رسول الله ﷺ أن يعص من شاء بما شاء من الأحكام فعلى هذا أي على عدم اعتبار رضاعة الكبير كان رأي أمهات المؤمنين غير عائشة، ويوافقهم ما أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما عن عائشة قالت: دخل علي رسول الله ﷺ وعندي رجل قاعد فاشتد ذلك عليه، فقلت: يا رسول الله! إنه أحي من الرضاعة، فقال: نعم. فدخل من رضاعه. فدم رضاعه من نكاحه. وفي الباب أحبار آخر قد مرئ منها.

يحيى بن سعيد. هكذا في بعض النسخ، وهو الصحيح الموافق لما في "موطأ يحيى"، وفي بعضها: مالك أخبرنا سعيد بن المسيَّب أنه سمعه إلخ، وهو غلط واضح، فإن مالكاً لم يدرك ابن المسيَّب، وكذا ما في بعضها: مالك أخبرنا يحيى بن سعيد بن المسيَّب أنه سمعه إلخ. إلا في المهد أي في حالة الصغر أي حين يكون الطفل في المهد. إلا ما أنبت اللحم وهو رضاعة الصغير ما لم يتعد. لا يحرم صبغة المعروف العائث من التحريم.



وإن كان مصّة واحدة فهي تُحرّم كما قال عبد الله بن عباس وسعيد بن المسيب وعروة بن الربير، وما كان بعد الحولين لم يحرم شيئاً؛ لأن الله عز وجل قال: **وَأَن يَرْضَعْنَ وَلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَمَا مَلَائِكَةُ الرَّضَاعَةِ** (البقرة: ٢٣٣) فتتمام الرضاعة الحولان، فلا رضاعة بعد تمامها تحرم شيئاً، وكان أبو حنيفة **يحتاط** بستة أشهر بعد الحولين، فيقول: يحرم ما كان في الحولين وبعدهما إلى تمام ستة أشهر، وذلك ثلاثون شهراً، ولا يحرم ما كان بعد ذلك، ونحن لا نرى أنه يحرم، ونرى أنه لا يحرم ما كان بعد الحولين، **تكرير تأكيد**

وإن كان مصّة واحدة وأما حديث عائشة مرفوعاً: **لَا يَرْضَعُ إِلَّا سِتَّةَ أَشْهُارٍ** أخرجه ابن حبان [رقم: ٤٢٢٥، ٣٨١٠] ومسلم [رقم: ٣٥٩٠] وغيرهم فهو إما متروك بإطلاق الكتاب، وهو قوله تعالى: **وَأَن يَرْضَعْنَ وَلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَمَا مَلَائِكَةُ الرَّضَاعَةِ** (البقرة: ٢٣٣)، أو مسطور، وعن ابن عباس أنه قال: كان ذلك، فأما اليوم فالرضعة الواحدة تحرم، حكاه عنه أبو بكر البراري ومثله روي عن ابن مسعود، وقال ابن بطال: أحاديث عائشة في هذا باب مضطربة، فوجب تركها والرجوع إلى كتاب الله تعالى، كذا في 'النسابة' [٢٥٩/٥].

**يَرْضَعْنَ** حرم معنى الأمر أي يرضعن لمن أراد الخ مفهومه ما ذكره تعالى بعده **وَأَن يَرْضَعْنَ وَلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَمَا مَلَائِكَةُ الرَّضَاعَةِ** (البقرة: ٢٣٣) وعلمه يتفرّع أن الروح لو مص ثدي زوجته ودخل في حنقه لمسا لا تحرم عليه إذا كان كبيراً، بذلك فقي ابن مسعود، ورجع إليه أبو موسى الأشعري بعد ما أفتى خلافه، كما رواه مالك في 'الموطأ' ليحیی **يحتاط** فيه إشارة إلى أنه حكم مبني على الاحتياط وليس أمراً ثابته بالنص، ولا يعني أنه لا احتياط بعد ورود النصوص بالحولين مع أن الاحتياط هو العمل بأقوى الدليين وأقواهما دليلاً فوهما **يحرم ما كان** أي يحرم الرضاع في مدة حولين، نصف حول.

**وَحَن لَّا يَرَى الْخ** [يعني به نفسه وأباً يوسف وغيرهم من الأعمام] هذا هو الأصح المضي به، وقول أبي حنيفة وإن ذكروا في توجيهه أموراً فلا يخبر عن شيء، قال ابن السكيت في 'فتح القدير': **لَهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: وَأَن يَرْضَعْنَ وَلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَمَا مَلَائِكَةُ الرَّضَاعَةِ** (البقرة: ٢٣٣) ومدة الحمل أثناه ستة أشهر، فبقي لفصل حولان، وقال **وَأَن يَرْضَعْنَ وَلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَمَا مَلَائِكَةُ الرَّضَاعَةِ** [رقم: ١٧٣٤، ٩] عن ابن عباس يرفعها، وأظهر الأدلة لهما قوله تعالى: **وَأَن يَرْضَعْنَ وَلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَمَا مَلَائِكَةُ الرَّضَاعَةِ** (البقرة: ٢٣٣)، فجعل التمام لهما ولا مزيد على التمام، ولأن حنيفة هذه الآية، ووجهه أنه تعالى ذكر شيئاً وصبر لهما مدة، فكانت لكل منهما حكمها =

وأما لبن الفحل فإننا نراه يُحرّم، ونرى أنه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب،  
 فالأخ من الرضاعة من الأب تحرم عليه أخته من الرضاعة من الأب وإن كانت  
 الأمان مختلفين إذا كان لبيهما من رجل واحد، كما قال ابن عباس: اللّقاح واحد،  
 أم الأخ وأم الأخت  
 فهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

- إلا أنه أقام المقص في أحدهما يعني في مدة الحمل، وهو قول عائشة: الولد لا يبقى في بطن أمه أكثر من ستين، ولو  
 بقدر فتكة معزل، ومنه لا يقال إلا سماعاً، ففي مدة الفصل على ظاهره غير أن هـ يسلم كون لفظ ثلاثين  
 مستعملاً في إطلاق واحد في مدون ثلاثين، وفي أربعة وعشرين وهو الجمع بين الحقيقي وبخاري ويمكن أن يستدل  
 له بقوله تعالى: وَالَّذِينَ يَرْضَعُونَ لِبَنَائِهِمْ حَتَّىٰ يَسْكُنُوا لِبَنَاتِهِمْ فِي ظُلُمٍ (البقرة ٢٣٣) بناءً على أن المراد من الواحدات المطلقات بقرينة وَالَّذِينَ يَرْضَعُونَ،  
 في اعتباره إيجاب النفقة للزوجة؛ لأن ذلك معلوم بالضرورة قبل البعثة، واللام في وَالَّذِينَ يَرْضَعُونَ (البقرة ٢٣٣) متعلق  
 بـ "يرضعون" أي يرضعون للأناء الذين أرادوا تمام الرضاعة وعليهم كسوفهم وررقهم المعروف بـ حرّة هـ.  
 وأما حاصل حينئذ يرضعون حولين كامليين من الأناء أن يتم الرضاعة بالأحرّة، هذا يقتضي أن انتهاء مدة  
 الرضاعة بالحوولين، بل مدة استحقاق الأحرّة بالإرضاع، ثم يدل على نفاثتها في الخمسة قوله تعالى: وَالَّذِينَ يَرْضَعُونَ لِبَنَاتِهِمْ حَتَّىٰ يَسْكُنُوا لِبَنَاتِهِمْ فِي ظُلُمٍ (البقرة ٢٣٣) فعلق الفصل بعد الحولين على  
 تراصيهما. وقد يقال: أين الدليل على انتهاءها ستة أشهر بعد الحولين؟ وما ذكر في وجه زيادتها لا يفيد سوى  
 أنه إذا أريد المقام يحتاج إليها ليتعود فيها غير الذي قبلاً قليلاً لئلا تتعذر بقله دفعة، وأما أنه يجب ذلك بعد الحولين،  
 ويكون من تمام مدة انتحريم شرعاً فلا، ولا شك أن المشرع لم يحرم طعامه من غير الذي قبل الحولين ليبرم منها  
 زيادة مدة التعود عليهما، فحار أن يعود مع الذي غيره قبل الحولين حيث قد استقرت أعاده مع انقضاءهما،  
 فكان الأصح قولهما، وهو مختار الصحاوي، وقول زهر من ثلاث سنين على هذا أولى بالطلاق، وهو ظاهر،  
 وحينئذ فقوله تعالى: وَالَّذِينَ يَرْضَعُونَ لِبَنَاتِهِمْ حَتَّىٰ يَسْكُنُوا لِبَنَاتِهِمْ فِي ظُلُمٍ (البقرة ٢٣٣) المراد به قبل الحولين. أنه يحرم أي ما كان بعد الحولين.  
 لبن الفحل: أي الرجل وهو زوج المرضعة الذي لبنها منه.

## كتاب الضحايا وما يُجزئ منها

٦٢٨ - أخبرنا مائث، أخبرنا نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول في الضحايا والبُدن: **الشيء فما فوقه**.

٦٢٩ - أخبرنا مائث، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أنه كان ينهى عما لم تُسن من الضحايا والبدن، وعن التي تُقص من خلقها.

٦٣٠ - أخبرنا مائث، أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر أنه ضحّى مرة بالمدينة فأمرني أن أشتري له كبشاً فحياً أقرن ثم أذبحه له يوم الأضحى في مصلى الناس <sup>أراد أن يصحى</sup> ففعلت، ثم حُمل إليه، فحلق رأسه حين ذبح كبشه ..... <sup>داقر</sup>

**الضحايا** هي جمع ضحية كهديّة وهدايا، وأما الأصاحي فهو جمع أضحية وهي ما يذبح في يوم من أيام السحر على وجه التقرب، كذا قال القاري. **والبدن** نضمة الباء وسكون الدال جمع بدنة محرّكة معى الإبل والقر عددان، فهو تخصيص بعد تعميم، والشيء ككريم - من الإبل ما له خمس سنين وطعن في السادسة، ومن البقر ما له ستان وطعن في الثالثة، ومن الغنم ماله ستة وطعن في الثانية، كذا قال القاري.

**كان بهي** وفي موطأ يعني "كان يتقي". **عسا لم تُسن** قال القاري: مصمم التاء وكسر السين وتشديد الهمزة يقال: أسنّ الإنسان وغيره إذا كبر، وقال الأزهري: ليس معنى إسنان البقر وغيره كبره، بل معناه طلوع الأسنان، وفي شرح الررقي: "رُوي لم تُسنّ بكسر السين من السن؛ لأن معروف مذهب ابن عمر أنه لا يُضحى إلا بشي المعر والصان والإبل والقر، وروي بفتح السين، قال ابن قتيبة. وهي التي لم تست أسنانها.

**وعن النبي بقص الح** أي عن النبي بقص من خلقها بقصاً يوجب نقصان القيمة وتأدي الهيمة **فحياً** بالفاء أي دكراً لا أنثى، وفي زيادة ياء النسبة إشارة إلى تحقيق ذكرورته وقيل: يُحتمل أن يراد به لا حصياً، وقيل: أي قوياً عطية الحثة. **ثم ادخه له** معطوف على "أشتري" أي ادخ لاس عمر في مصلى العيد. **في مصلى الناس** تساعاً ما ورد أن النبي ﷺ كان يسحر بالمصلى بعد صلاة العيد. **ففعلت** أي فعلت ما أمرت من الشراء والذبح في المصلى، ثم حمل المكش المدبوح إلى ابن عمر فحلق ابن عمر رأسه حين حُمل إليه، والطرفية في قوله: "حين دح" محاربة للقر، ويحتمل أن تكون حقيقة، والتجور في التعقب الحاصل - "ثم".

وكان مريضاً لم يشهد العيد مع الناس، قال نافع: وكان عبد الله بن عمر يقول:  
 ليس حلاقُ الرأسِ بواجبٍ على من ضَحَّى إذا لم يَحُجَّ وَقَدْ فَعَلَهُ عبد الله بن عمر.  
 قال محمد: وهذا كله نأخذ إلا في خصلةٍ واحدةٍ الجذع من الضأن إذا كان عظيماً  
 في صفة واحدة  
 أجزاء في الهدي والأضحية، بذلك جاءت الآثار، .....

وكان مريضاً أي ابن عمر كان مريضاً في تلك الأيام ولذا لم يشهد صلاة العيد ولم يدسح الأضحية بيده مع أنه الأفضل، بل أمر نافعاً به. حلاق: بكسر أوله: حلق الرأس وقد فعله الظاهر أن حلقه وقع اتفاقاً، أو أراد به التشبه بإباح استحباً فلا يباي فيه إيجاباً، كذا قال القاري، والأظهر أن يقال: إنه صدر اتساعاً لقول رسول الله ﷺ من أراد أن يصحى ورأى هلال ذي الحجة فلا يأخذ من شعره وأظفاره حتى يصحى، أخرجه مسلم وغيره، فلعل ابن عمر لم يأخذ شعره وأظفاره حتى صحى فحلق شعره وأخذ أظفاره، وفي الحديث إشارة إلى استحباب التشبه بالصالحين.

الجذع من الضأن. هو دوات الصوف من العنق التي له ألية، كما في "مسح العنق" وغيره، والجذع - بفتح الجيم والذال المعجمة - عند أهل اللغة من الشاة ما نمت له ستة وطعت في الثانية، ومن القراب ستة، ومن الإبل ابن أربع سنين، وفي اصطلاح الفقهاء الجذع من الضأن ما نمت له ستة أشهر، وهو المرجح عند الحنفية، وقال بعضهم: ما نمت ستة أشهر، وقيل: ستة أو سبعة، والتقيد بالضأن؛ لأن الجذع من الإبل والبقر والعنق لا يجرى، بل لا يجرى منها إلا الشئ. كذا في "الهداية" و"الباية" [٤٦/١٢، ٤٧] وغيرهما. إذا كان عظيماً: أي عظيم الجنة بحيث لو خلط بالثياب اشتبه على الناظر من بعيد، كذا فسره صاحب "الهداية" وغيره.

في الهدي: أي في هدي الحاج وأضحية يوم الأضحية. جاءت الآثار أي بإجزاء الجذع من الضأن وردت الأخبار، ففي سنن ابن ماجه [رقم: ٣١٣٩] عن هلال مرفوعاً: يجوز جذع من الضأن أضحية، وفي جامع الترمذي [رقم: ١٤٩٩] عن أبي هريرة مرفوعاً: يجب لأضحية الجذع من الضأن، وفي سنن أبي داود [رقم: ٢٧٩٩] وابن ماجه [رقم: ٣١٤٠] عن مجاشع مرفوعاً: الجذع بوي ثم بوي منه شيء، وفي صحيح مسلم [رقم: ٥٠٨٢] عن جابر: لا تدبوا إلا مسه إلا أن يغفر عنكم، فتدبوا حذوه من الضأن، وهذه الآثار وغيرها قال الجمهور بخوار الجذع من الضأن لا من غيره، وحملوا التقيد المذكور في رواية مسلم على الأفضل، والمعنى: يستحب لكم أن لا تدبوا إلا مسه إلا أن يعسر عليكم فتدبوا حذوة من الضأن، وجوزوا الجذع من الضأن مع وجود غيره، وحكى ابن المنذر وغيره عن ابن عمر والزهري أن الجذع لا يجرى مطلقاً من الضأن كان أو من غيره، وبه قال ابن حزم، وعراه لجماعة من السلف، كذا في "شرح مسند الإمام" لبعض الأعلام.

**والخصي من الأضحية يُجزئ مما يجزئ منه الفحل.** وأما الجلاق فنقول فيه بقول عبد الله بن عمر: إنه ليس بواجب على من لم يحج في يوم النحر، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٦٣١ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع أن عبد الله بن عمر لم يكن يضحي عما في بطن المرأة. قال محمد: وبهذا نأخذ لا يضحي عما في بطن المرأة.

## باب ما يكره من الضحايا

٦٣٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا عمرو بن الحارث أن عبيد بن فيروز أخبره أن البراء

**والخصي.** أي مقطوع الخصيتين يخرى مما يخرى منه الفحل أي غير المقطوع؛ لما قد ثبت أن النبي ﷺ دبح بكشين موحيين، أخرجه أحمد [رقم: ٢٥٨٨٥، ٦، ٢٢٠] وأبو داود [رقم: ٢٧٩٥] وابن ماجه [رقم: ٣١٢٢] وغيرهم. **من لم يحج:** وأما الحاج فيجب عليه الخلق أو القصر.

**لا يضحي** أي لا يجب عليه أن يضحي عما في حمل المرأة؛ لأنه لم يخرج إلى الإل إلى دار الأحكام، وأما بعد خروجه من بطن الروحة فقد اختلف أصحابنا وغيرهم فيه، فمنهم من قال: يجب الأضحية عن نفسه وعن أولاده الصغار، ومنهم من قال: لا يجب إلا عن نفسه، والمسألة مسبوطة في كتب الفقه.

**عمرو** هو ابن الحارث بن يعقوب بن عبد الله الأنصاري، مولاهم أبو أمة المصري، وثقه ابن معين والسنائي وغير واحد، مات ١٤٨ هـ، وقيل ١٤٩ هـ، كذا في "الإسعاف" [ص: ٣١، ٣٢]

**عبيد بن فيروز.** صطه القاري بفتح الفاء وسكون الياء وضم الراء وسكون الواو في آخره راء، وذكر السيوطي أن عبيد بن فيروز أبو الصحاح الكوفي وثقه السنائي وأبو حاتم. [الإسعاف ص: ٢٨] وقال ابن عبد البر: لم يختلف الرواة عن مالك في هذا الحديث، وإنما رواه عمرو عن سليمان بن عبد الرحمن عن عبيد، فسقط مالك ذكر سليمان، ولا يعرف الحديث إلا له ولم يروه غيره عن عبيد ولا يُعرف عبيد إلا بهذا الحديث، وروى عن سليمان جماعة منهم شعبة والليث عن عمرو [توضيح الخواص: ٣٤٢] **البراء** هو بفتح الباء وتحقيف البراء مفتوحة وبالنون، ابن عارب - كسر الراء المعجمة - ابن حارث بن عدي الأنصاري الأوسي، أول مشاهده الحديث، نزل الكوفة ومات بها في أيام مصعب بن الزبير ٧٢ هـ، كذا في "جامع الأصول".

ابن عازب سأل رسول الله ﷺ: **ماذا يُتَقَى من الضحايا؟ فأشار بيده**، وقال: أربع - وكان البراء بن عازب يشير بيده ويقول: **يدي أقصر من يده** - وهي **العرجاء** <sup>يتقى أربع</sup> **البين** <sup>حقيقة أو مصادراً أو شرفاً</sup> **ظُلُعُها**، **والعوراء** **البين** **عورها**، **والمريضة** **البين** **مرضها**، **العجفاء** **التي لا تُنْقَى**.

**قال محمد**: وبهذا نأخذ، فأما **العرجاء** فإذا مشت على رجلها فهي **تجزئ**، وإن كانت لا تمشي لم تجزئ، وأما **العوراء** فإن كان بقي من **البصر** <sup>إلى المرعى أو المذبح</sup> **الأكثر** من نصف **البصر** <sup>فإن للأكثر حكم الكل</sup> **أجزأت**، وإن ذهب النصف فصاعداً لم تجزئ، وأما **المريضة** **التي فسدت** <sup>تغير</sup> **لمرضها**، **والعجفاء** **التي لا تنقي** فإنهما لا يجزئان.

## باب لحوم الأضاحي

٦٣٣ - **أحربنا مالك**، أخبرنا **عبد الله بن أبي بكر**، عن **عبد الله بن واقد** .....

**سأل رسول الله**: هذا الحديث أخرجه أصحاب السنن الأربعة وأحمد وإسحاق أيضاً من طريق عبيد. **ماذا يتقى** أي يُجْتَنَب، قال الناجي: دل هذا على أن للضحايا صفات يُتقى بعضها، ولو لم يعلم أنها يُتقى منها شيء لسئل هل يُتقى من الضحايا شيء؟ **فأشار بيده**. في رواية: **أشار بأصبعه**، وقال البراء: أصبعي أقصر من أصبع رسول الله ﷺ. وهو يشير بأصبعه ويقول: لا يجوز من ضحايا أربع، أورده ابن عبد البر. [شرح الزرقاني: ٩٣/٣] **العرجاء**: بفتح العين وسكون الراء، **بين** **صعها**، بفتح الطاء وسكون اللام أي عرجها، **وعوراء** **التي ذهبت إحدى عينيها** - ويحقق به العمياء بدلالة النص - **س عورها**. أي الظاهر، فإن كان به مانع حقير لا يمنع الإبصار فلا بأس به، **ومريضة** **ببين** **مرضها** أي التي يتبين أثر المرض عليها، وهو شامل لكل مرض، وقال الشافعي: المراد به **أخرى**، قال العيني: هذا تقييد للمطلق وتخصيص للعموم، **وعجفاء** بفتح العين مؤنث أعرج، بمعنى الضعيفة **بني لا تحي** - بضم التاء وكسر القاف - أي التي لا تقوى لها، وهو بكسر النون وسكون القاف إلخ، وقيل: **الشحم**، كذا قال الزرقاني [٩٣/٣] والعيني: **فهي تجزئ** لما يدل عليه قوله ﷺ. **البين** **طبعها** وفيه أن ظهور العرج لا يتوقف على أن تصل إلى حد عدم المشي، بل مع المشي إذا لم تقدر على الحقوق بنفسها مع أبناء جنسها فهي عرجاء **بين** **عرجها**. **عبد الله بن واقد** هو عبد الله بن واقد بن عبد الله ابن عمر العمري المدني، وثقه ابن حبان، مات ١١٩ هـ، قاله السيوطي. [الإسعاف: ص: ٢٥]



أن عبد الله بن عمر أخبره أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث. قال عبد الله بن أبي بكر: فذكرت ذلك لعمة بنت عبد الرحمن فقالت: صدق، سمعت عائشة أم المؤمنين تقول: دف ناس من أهل البادية حضرة الأضحى في زمان رسول الله ﷺ، فقال: ادخروا ثلاث وتصدقوا بما بقي،.....

**بعد ثلاث** اختلف في أول الثلاثة التي كان الأضاح فيها جائزاً، فقيل: أولها يوم النحر فمن ضحى فيه جاز له أن يمستك يومين بعده، ومن ضحى بعده أمسك ما بقي له من الثلاثة، وقيل: أولها يوم يضحى، فلو ضحى من آخر أيام اسحر جاز له أن يمستك ثلاثاً بعد ذلك، وحكى البيهقي عن الشافعي قال: كان النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث لتثريبه، وهو كالأمر في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ ذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلِّ﴾ (نوح: ٣٦)، قال المهلب: هو الصحيح؛ لما أخرج الحارثي [رقم: ٥٥٧٠] عن عائشة قالت: 'كما تمسح الضحية فقدم به على النبي ﷺ بالبادية، فقال: لا بأس به، وليست بربعة، ولكن أراد أن يطعم منه، كذا في شرح المسند'.

**صدق** أي ابن عمر فيما أحره به، أو عند الله بن واقف فيما نقله. **سمعت عائشة** كأنها أشارت إلى أن حر النهي الذي رواه عند الله بن واقف عن جده وإن كان صادقاً لكنه مسوخ بدليل حر عائشة، قال الحارثي في 'كتاب المسح والمسخ' بعد ما أخرج أحاديث النهي عن أكل لحم الأضحية فوق ثلاث من طريق ابن عمر وعلي وغيرهما: ممن ذهب إلى هذه الأحبار علي بن أبي طالب وعند الله بن واقف عن عبد الله بن عمر، وحاشمهم في ذلك جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ورأوا حوار ذلك، وتمسكوا في ذلك بأخبار تدل على مسح ذلك، ثم ذكر أحباراً تدل على المسح من طريق جابر وأبي بريدة وعائشة، ونقل عن الشافعي أنه قال: حديث علي عن النبي ﷺ في النهي، وحديث عبد الله بن واقف متفقان، وفيهما دلالتان أن عبداً سمع النهي عن رسول الله ﷺ. وأن النهي سمع عند الله بن واقف، ودلالة أن الرخصة من النبي ﷺ لم يسمع عبداً ولا عند الله، ولو بلغت ما حدثنا بالنهي، والنهي منسوخ.

**دف**. بتشديد الدال وفتح الدال أي جاء، قال أهل اللغة: الدافة قوم يسيرون جماعة سيرا ليس بالشديد، كذا قال ابن حجر. **ادخروا** تشديد الدال المهملة أي احتسوا اللحوم إلى ثلاث ليال وتصدقوا بما بقي بعد ذلك. **وتصدقوا بما بقي** فيه إشارة إلى أن النهي عن الأكل فوق ثلاث كان خاصاً بصاحب الأضحية، فأما من أهدي له أو تصدق عليه فلا، وقد جاء في حديث الربيع عن أحمد وعيره، قت: يا بني الله! رأيت قد نهى المسموم أن يأكلوا لحم سكرهم فوق ثلاث، فكيف يصنع بما أهدي إلينا؟ قال: لا بأس به، حكمه حكمكم.

فلما كان بعد ذلك قيل: يا رسول الله! لقد كان الناس ينتفعون في ضحاياهم،  
يُجْمَلُونَ منها الودك ويتخذون منها الأسقية، قال رسول الله ﷺ: وما ذاك؟ - أو  
يديون <sup>يفتحون الشمع</sup> من جلودها <sup>جمع سقاء أي القرية</sup> كما قال - قالوا: نهيت عن إمساك لحوم الأضاحي بعد ثلاث؟ فقال رسول الله ﷺ:  
إنما نهيتكم من أجل الدافّة التي كانت دفّت حضرة الأضحى، فكلوا وتصدقوا وادّخروا.  
٦٣٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزبير المكي، عن جابر بن عبد الله أنه أخبره أن  
رسول الله ﷺ نهى عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث، ثم قال بعد ذلك: كلوا  
وترؤدوا وادّخروا.  
<sup>الأمر للاستحياب</sup>

قال محمد: وهذا نأخذ، لا بأس بالادّخار بعد ثلاث والتزود، وقد رخص في ذلك  
رسول الله ﷺ بعد أن كان نهى عنه، فقلوه الآخر ناسخ للأول، فلا بأس بالادّخار  
والتزود من ذلك، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.  
٦٣٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزبير المكي، أن جابر بن عبد الله أخبره أن  
رسول الله ﷺ كان ينهى عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث ثم قال بعد ذلك: كلوا  
وادّخروا وتصدقوا.  
<sup>في نسخة: هي</sup>

فلما كان بعد ذلك: أي في العام الذي بعد عام الهبي كما ورد في حديث سلمة بن الأكوع عند البحاري،  
وورد عند أحمد وغيره ما يدل على أن حكم النسخ صدر أيضاً في حجة الوداع، ولعله إنما حطب به هالك ليشيع  
حكم النسخ ولا يبقى فيه ريب. قيل: الظاهر أنهم أرادوا توسيع الأمر، فذكروا له ذلك، وقيل: إنهم فهموا أن  
النهي كان بسبب حاص، وهو الدافّة، وتردّدوا في أنه هل اختص الحكم به أم صار عاماً؟ فذكروا للنبي ﷺ ما  
ذكروا، ففتح النبي ﷺ بالرحضة. وما ذاك أي ما الذي معهم من ذلك؟  
من أجل الدافّة أي من أجل الجماعة التي جاءت إليكم لتوسّعوا عليهم  
وادّخروا: والأمر فيه وكذا في التزود للإباحة. وقد رخص: فهو من قبيل نسخ السنة بالسنة.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا بأس بأن يأكل الرجل من أضحيته ويذبح ويتصدق، وما نحب له أن يتصدق بأقل من الثلث وإن تصدق بأقل من ذلك جاز.

### باب الرجل يذبح أضحيته قبل أن يغدو يوم الأضحى

٦٣٦ - أحمرنا مالك. أخبرني يحيى بن سعيد، عن عباد بن تميم أن عويمر بن أشقر ذبح أضحيته قبل أن يغدو يوم الأضحى، وأنه ذكر ذلك لرسول الله ﷺ، فأمره أن يعود بأضحية أخرى.

قال محمد: وبهذا نأخذ، إذا كان الرجل في مصر يُصلي العيد فيه، .....  
بصفة المجهول صفة للمصر

أن يأكل الرجل - بل يستحب له ذلك كما فعله النبي ﷺ - ويتصدق لقوله تعالى: «وَذَكِّرْ بِهِ أَنْ تُضَاعَفَ ثَمَرُهُ» (الحج: ٣٦) ذلك جاز: وكذا لو لم يتصدق بشيء.

قل أن يغدو أي قل أن يذهب صاحبا إلى المصلى. عويمر هو عويمر بن عوف الأصمعي، وقيل: ابن أشقر بن عدي بن حسان بن مندور بن عمرو بن عثم بن مازن بن النجار الأصمعي البصري، شهد بدرًا، وروى عنه عباد بن تميم البصري مرسلًا، كما قال ابن الأثير في "جامع الأصول"، وقال ابن عبد البر في "شرح الموطأ": "م يختلف عن مالك في هذا الحديث، وصاحبه الانقطاع؛ لأن عادداً لم يدرك ذلك الوقت، ولذا رعه ابن معين أنه مرسل، لكن سماع عباد بن تميم ممكن، وقد صرح به في رواية عند العريز الدراوردي عن يحيى بن سعيد عن عباد أن عويمر بن أشقر أحمره وأنه ذكر ذلك الظاهر أنه معروف، والصميرون يعودون إلى عويمر أي أن عويمراً ذكر دخه قبل الصلاة لرسول الله ﷺ، فأمره أن يذبح أخرى، وذهب القاري إلى أنه مجهول والصمير لئسأن.

بأضحية أخرى. وقع في رواية ابن ماجه [رقم: ٣١٣٨] وابن حبان: أن النبي ﷺ أدن عويمراً أن يضحي بخدع من المعز، وهو محمول على الخصوصية أو على كونه مسبوحاً بدليل ما في قصة أبي بردة المروية في الصحاح أن النبي ﷺ أحار له بخدعة، وقال: من حزين من أحد عديت وبهذا ناخذ. قال شارح "المسند": في الحديث أن الأضحية إنما تُذبح بعد فرع الإمام من صلاة العيد سواء ذبح أو لم يذبح، وسواء كان قبل الحطة أو بعدها، لكن بعدها أحب وإن آخروا صلاة العيد يُعذر إلى الغد حار أن يصحّي بعد مصي وقت الصلاة، وهذه المراجعة إنما هي يوم اسحر خاصة، وفي الثاني والثالث يجوز الذبح قبل الصلاة، وهذا كله لأهل الأمصار، وأما أهل القرى فيجوز هم =

فذبح قبل أن يصلِّي الإمام **فإنما هي شاة لحم**، ولا يجزئ من الأضحية، ومن لم يكن في مصر وكان في بادية أو نحوها من القرى النائية عن المصر فإذا ذبح حين يطلع الفجر أو حين تطلع الشمس أجزاءه، وهو قول أبي حنيفة <sup>صحراء</sup> **حاشا**.  
محر يوم النحر الصادق

### باب ما يُجْزئ من الضحايا عن أكثر من واحد

٦٣٧ - أخبرنا مالك. أخبرنا عمار بن صياد أن عطاء بن يسار أخبره أن أبا أيوب صاحب رسول الله ﷺ أخبره قال: كنا نُضْحِي بالشاة الواحدة يذبحها الرجل عنه وعن أهل بيته، ثم تباهى الناس بعد ذلك، فصارت مباهاة.  
قال محمد: كان الرجل يكون محتاجاً فيذبح الشاة الواحدة يضحي بها عن نفسه، ...

= بعد طلوع فجر يوم النحر ولو قبل طلوع الشمس، وهذا كله مذهب أبي حنيفة وأصحابه، وقال مالك: وقت ذبح الأضحية إنما يدخل بعد الخطبة والصلاة وذبح الإمام، وقال الشافعي: إذا مضى من يوم النحر بعد طلوع الشمس مقدار ما يُصَلَّى فيه صلاة العيد والخطبتين بعدها، ويستوي في ذلك عنده أهل المصر والوادي.  
**فإنما هي شاة لحم** [أي شاة ذبحت لأكل اللحم لا لتقرب النحر] يشير إلى ما ورد عن النبي ﷺ من صلاته وصلى صلاة العيد وأصاب مس، ومن سكت في الصلاة فقد سكت عنه، أخرجه أبو داود [رقم: ٢٨٠٠] وغيره.  
النائية: في نسخة: العائلة أي العيدة. **عمارة** بضم العين وفتح الميم، هو عمارة بن عبد الله بن صياد يفتح النصارى، أبو أيوب المدني، وقد يُنسب إلى جدّه صياد، وأبوه هو الذي قيل عنه: إنه اندحار، وثقه ابن معين والنسائي، مات بعد ١٣٠هـ، كذا في "إسعاف السيوطي" [ص: ٣٠].

**أيوب**: حاند بن ريد الأنصاري. **فصارت مباهاة**. أي ثم صارت الأضحية مفاخرة يتفاخرون بها ويدبحون كل نفس واحدة فأكثر. **كان الرجل إلح** لما كان أثر أبي أيوب دالاً على أن الشاة الواحدة تجزئ عن الرجل وأهل بيته أو أنه محمول على ما إذا كان الرجل محتاجاً إلى اللحم أو فقيراً لا يحب عليه الأضحية فيذبح الشاة الواحدة عن نفسه، ويُضَعَم اللحم أهل بيته أو يُشْرِكهم في الثواب، فذلك جائز، فأما الاشتراك في الشاة الواحدة في الأضحية الواحدة فلا، فإن الاشتراك خلاف القياس. وإنما حوّر في البقر والإبل لورود النص من طرق متكررة أهم اشتركوا في عهد رسول الله ﷺ في البقرة والإبل ولا نص في الشاة فيبقى على الأصل، وأما ما أخرجه الحاكم عن أبي عقيل زهرة ابن سعيد =

فيأكل ويطعم أهله، فأما شاة واحدة تُذبح عن اثنين أو ثلاثة أضحية فهذه لا يجزئ،  
ولا يجوز شاة إلا عن الواحد، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.  
في الأضحية الواحدة

٦٣٨ - أخبرنا **مات**، أخبرنا أبو الزبير المكي، عن جابر بن عبد الله قال: نحرنا مع  
رسول الله ﷺ بالحدّية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة.

قال **محمد**: وهذا نأخذ، البدنة والبقرة تجزئ عن سبعة في الأضحية .....

= عن جده عبد الله بن هشام وكان قد أدرك النبي ﷺ ودهت له أمه ربيب بنت حميد إليه وهو صغير فمسح رأسه، ودعا له، قال: كان رسول الله يصحّي بالشاة الواحدة عن جميع أهله، قال الحاكم: صحيح الإسناد، فلا يدلّ على وقوعه عن الجماعة، بل معناه أنه كان يصحّي ويجعل ثوابها هبة لأهل بيته، وهذا كما ورد أنه صحّي كبشاً عن أمته، وهذه الأحبار ذهب مالك وأحمد والليث والأوراعي إلى حوار الشاة عن أكثر من واحد، كذا ذكره العيني في "البنية شرح الهداية" [١٥/١٢ - ١٧].

مع رسول الله أي حين حصروا بها ورفضوا إحرام العمرة هناك وذبحوا الهدايا. **بالحديّة** بضم الحاء وفتح الدال المهملة وتخفيف الياء، كذا قال الشافعي وأهل اللغة وبعض أهل الحديث، وقال أكثر المحدثين: تشديد الياء، وهما وجهان مشهوران، قال صاحب "مطالع الأنوار": هي قرية ليست بكبيرة، وسميت بئر هناك عند مسجد الشجرة على نحو مرحلة من مكة، وكان الصحابة الذين يابغوا تحت الشجرة يبعث الرضوان يوم الحديّة ألعاً وأربع مائة، وقيل: ألعاً وخمسائة، وقيل: غير ذلك، كذا في "تدبّر الأسماء والنعات" للنووي.

البدنة: بفتح الدال، يُجمع على بدن - بضم الدال وسكوها - هي من القر والإبل، سميت بذلك لعظم أيدائها، ذكره الدميري في "حياة الحيوان"، وقال النووي في "التهذيب": حيث أطلقت في كتب الحديث والفقهاء، فالمراد بها البعير ذكراً كان أو أنثى، وأكثر أهل اللغة أطلقوه على الإبل والقر. **عن سبعة** وكذا عن ستة وثلاثة وخمسة بالطريق الأولى، ولا يخور عن ثمان؛ لحديث جابر في قصة الحديّة، أخرجه الجماعة إلا البخاري، وفي لفظ لمسلم [رقم: ٢٩٤٠]: أمرنا رسول الله ﷺ أن يشترك في الإبل والقر كل سبعة منا في بدنة، وفي رواية لأبي داود [رقم: ٢٨٠٧]: قال النبي ﷺ: سبعة من سبعة، وأما ما أخرجه الحاكم عن جابر: "نحرنا يوم الحديّة سبعين بدنة، البدنة عن عشرة"، وأخرج الترمذي [رقم: ٩٠٥] - وقال: حسن غريب - والنسائي [رقم: ٤٣٩٢] عن ابن عباس قال: "كما مع رسول الله ﷺ في سفر فحصر الأصحاح فاشتركا في البقرة سعة وفي الخروور عشرة"، فمحمول على الاشتراك في القيمة، لا في التصحية، على أن البيهقي قال: حديث جابر في اشتراكهم في الخروور سعة أصح، كذا ذكره ابن حجر في "تخريج أحاديث الهداية" والعيني في "الناية" [١٦/١٢].

والهدي متفرقين كانوا أو مجتمعين من أهل بيت واحد أو غيره، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا رحمهم الله.

## باب الذبائح

٦٣٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار أن رجلاً كان يرعى لقحة له بأحد، فجاءها الموت فذكّاها بشظاظ، فسأل رسول الله ﷺ عن أكلها، فقال: لا بأس بما كلوها.

٦٤٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن رجل من الأنصار أن معاذ بن سعد .....

والهدي هدي الحاج المحصر وغيره حديث جابر فإنه نص فيه، والأضحية بمعاها. متفرقين إلخ سواء كان السبعة متفرقين من الأحباب أو مجتمعين. أو غيره من بيوت متعددة، وفيه إشارة إلى الرد على ما حكاه بعض أصحابنا عن مالك أنه حوّر اشتراك أهل بيت واحد وإن رادوا على السبعة، ولم يُحرز اشتراك أهل بيتين وإن كانوا أقل. والذي يفهم من "موطأ يحيى" وشرحه أنه يخوّر الاشتراك في القر والإبل والعم في الأجر بأن يدنعه أحد منهم ويُشركهم في الأجر، وفي هدي التطوع لا في الأضحية الواحة والهدي الواجب، وحمل حديث جابر على الاشتراك في الأجر، فإن المحصر بعدو لا يحب عليه عده هدي فكان الهدي الذي نخروه تطوعاً، لكن لا ينعمى على ناظر كتب الحديث أن صريح بعض الأحاديث تردّه.

ان رجلاً. أي من الأنصار من بني حارثة كما في "موطأ يحيى". قال ابن عبد البر: هو مرسل عند جميع رواة الموطأ، ووصفه أبو العباس محمد بن إسحاق السراج من طريق أبيوب، والبراز من طريق جرير بن حازم كلاهما عن زيد عن عطاء عن أبي سعيد الخدري أن رجلاً. لقحة. بكسر اللام وفتحها: ناقة ذات لبن. كذا ذكره السيوطي في "التنوير" [٣٩/٢]. بأحد بصمتين، حل عظيم بقر المدينة. فجاءها الموت أي قرب موتها، وجاءت مقدماته. بشظاظ بكسر الشين المعجمة وإعجام الطائين: العود المخذد الطرف، وفسر في بعض طرق الحديث بالوتد، كذا في "التنوير" [٣٩/٢]. فسأل رسول الله ﷺ في رواية: فأتى النبي ﷺ. فسأله فأمره بأكلها.

كلوها: أمر بإباحة، إشارة إلى إباحة أكل ما دبح بالمخذد. أخبرنا نافع أي مولى ابن عمر عن رجل من الأنصار إلخ، روى البخاري هذا الحديث عن المقدمي عن معتمر عن عبيد الله بن عمر العمري عن نافع أنه سمع ابن كعب بن مالك يخبر ابن عمر أن أباه أخبره أن جارية لهم كانت ترعى غنماً سبع، فأبصرت بشاة موتاً، فكسرت حجراً، فدنستها =



أو سعد بن معاذ أخيره: أن جارية لكعب بن مالك كانت ترعى غنماً له بسَلْعٍ <sup>جس بالمدينة</sup> فأصببت منها شاة، فأدركتها، ثم ذبحتها بحجر، فسُئِلَ رسول الله ﷺ عن ذلك فقال: <sup>جاءته مقدمات الموت</sup> لا بأس بما كلوها. <sup>الجارية</sup>

قال محمد: وبهذا نأخذ، كل شيء أفرى الأوداج وأهر الدم فذبحت به فلا بأس بذلك إلا السنّ والظفر والعظم، فإنه مكروه أن تذبح بشيء منه، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٦٤١ - أخبرنا يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيّب أنه كان يقول: ما ذُبِحَ به إذا بَضَعَ، فلا بأس به إذا اضْطُرَّت إليه. <sup>بصيغة المجهول</sup>

- فقال كعب لأهله: لا تأكلوا حتى أتى أبي اسبيح فأسأله، فأتاه أو بعث إليه من سأله، فأمره بأكلها، ثم روى من طريق جويرية عن نافع عن رجل من بني سمة أخبر عبد الله بن عمر أن جارية لكعب بن مالك ترعى غنماً، الحديث، وأن كعب المذكور في الرواية الأولى هو عبد الله بن كعب، حرم به التزويج في "الأطراف"، ورحح الخافض ابن حجر أنه عبد الرحمن بن كعب، وقال مدار قضي: رواه النبي عن نافع سمع رجلاً من الأنصار يخبر عبد الله، وقيل فيه: عن نافع عن ابن عمر، ولا يصح، والاختلاف فيه كثير، وقد احتجف فيه على نافع وأصحابه، وقال الحفاظ في "مقدمة فتح الباري": هو كما قال.

أو سعد بن معاذ قال الررقاني: كذا وقع على الشك، وذكر معاذ بن سعد بن مودة وأبو نعيم في الصحابة، قاله في "الإصابة" [شرح الررقاني: ١٠٧٣] **كلوها** يُستسقط من الحديث حوار دبيعة المرأة بلا كراهة. **أفرى الأوداج** الإهراء، القصع، والأوداج جمع ودج - فتحتين - وهي غروف تحيط بالخلق، والإهراء الإسالة، كذا ذكره العيني، وفي هذا التعبير إشارة إلى ما ورد في الحديث، متفق عليه من حديث عدي، وفي رواية هما من حديث رافع: ما أهر الأوداج إلا ساء أو طغراً. **أن تذبح** بصيغة المجهول أو المعروف المحاص.

إذا **بضع** بفتح الباء وتشديد الصاد وخفيها أي قطع إذا **اضطربت** إليه بصيغة المجهول المحاطب، الظاهر أنه محمول على ذكاة الاضطراب، فإن ذكاة الاحتيال هو قصع الأوداج، وذكاة الضرورة جرح في البدن أينما كان وهو لا يعمل عند القدرة على ذكاة الاحتيال، بل نخلة عدم القدرة عليه، بمعنى قوله: ما ذبح به إلخ: أن ما يُذبح به =

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا بأس بذلك كله على ما فسرْتُ لك، وإن ذبح بسن أو  
ظفر منزوعين فأفرى الأوداج وأهر الدم أكل أيضاً، وذلك مكروه، فإن كانا غير  
منزوعين فإنما قتلها قتلاً فهي ميتة لا تؤكل، وهو قول أبي حنيفة عليه السلام.

- إذا قطع موضعاً من مواضع الحيوان فلا بأس به إذا اضطر إليه، وإن لم يضطر إليه لا يحوز ذلك، وحمله الزرقاني على أن معنى الصبح قطع الخلقوم والودجين، وأن قوله: "إذا اضطررت إليه" متعلق بتعميم مستعاد من كلمة "ما" أي ما دبح به إذا قطع الأوداج، وإن كان غير حديد فلا بأس به إذا اضطررت إليه وإلا فالمستحب الحديد المشحوذ لحديث: **وليحد شفرته.**

**أكل أيضا** لعموم الأحاديث التي مر ذكرها، ولأن كلاً من الس والطر، وكذا القرن والعظم آلة جارحة تخرج الدم فيحصل ما هو المقصود، وذكر العبي [الساية: ٥٥٨/١١، ٥٥٩] أن حلة أكل ما دبح بالس وغيره مذهب مالك أيضاً، وقال الشافعي وأحمد: المدبوح به ميتة لحديث رافع بن خديج مرفوعاً: **ما دبح بالس** سمى الله عبده فكأنه **ما دبح بالس**، فخرج ما أحسنه عن ذلك، **ما دبح بالس** فمعه، **وما أحسنه فمعه**، أخرجه الأئمة الستة، وهو محمول عبداً على غير المشروع، فإن الحشنة كانوا يفعلون كذلك إظهاراً للجلادة.

**وذلك مكروه** أي ذلك الفعل يعني الدخ بلس والطفر مكروه، أما اللس فلائه عظم وهو راد إخواننا من  
الحس، فيجب الاحترار عن تحجيسه، ولهذا مع عن الاستحياء به، وذلك متصور في الدخ، وأما الطفر فلائن فيه  
تشبهاً بالحشة.

فإنما قتلها قتلاً. قال الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [٢٨٠/٢]: وقد روي في هذا عن ابن عباس ما قد حدثنا به سيمان بن شعيب حدثنا الحبيب بن ناصح حدثنا أبو الأشعث عن أبي رجاء العطاردي قال: حرجا حجاجاً مضاد رجل من القوم رأساً فدنحها بطمره، فشاوها فأكلوها ولم أكل معهم، فلما قدما المدينة سألت ابن عباس، فقال: "لعلك أكلت معهم؟" فقلت: لا، قال: "أصبحت إنما قتلها حقاً"، أفلا يرى أن ابن عباس قد بين في حديثه هذا المعنى الذي حُرِّم به أكل ما دُنِح بالطمر أنه الحق؛ لأن ما دُنِح به إنما دُنِح بكف فهو محبوق، فدل ذلك على أنه إنما هي عن الدنح بالطمر المركب في الكف لا المزروع، وكذلك ما هي عنه مع ذلك من الدنح بالنس، إنما هو على النس المركبة في العم؛ لأن ذلك يكون عصاً، فأما النس المزروعة فلا، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد.

## باب الصيد وما يكره أكله من السباع وغيرها

٦٤٢ - **أحمر** **م** حدثنا ابن شهاب، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي ثعلبة الخشني أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع.

٦٤٣ - **أحمر** **م** حدثنا إسماعيل بن أبي حكيم، عن عبيدة بن سفيان الحضرمي، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ أنه قال: أكل كل ذي ناب من السباع حرام.

**قال محمد بن حبيب**: وهذا نأخذ، يكره أكل كل ذي ناب من السباع، وكل ذي مخلب .... **بحرم**

**سباع** جمع سبع بضم السين وإسكانه. الحيوان المفترس. ذكره **الدميري**. **خولاني** يفتح الحاء سبعة إلى خولان، قبيلة بالشام، اسمه عائد الله، ذكره **السمعاوي** [الأساب. ٤١٩، ٢] **ق** **نعمه** هو حرثمه، وقيل: حرثوم، وقيل: ابن ناشب، وقيل: ابن ناشم، وقيل: اسمه عمرو بن حرثوم، وقيل: غير ذلك، كان ممن بايع تحت الشجرة وأرسله رسول الله ﷺ إلى قومه فأسمعوه، وبرز الشام، ومات في زمن معاوية، وقيل: في زمن عبد الملك ٧٥هـ، كذا في 'الاستيعاب' [رقم: ٢٩١٦، ١٨٣/٤]، وسننه بن خثيم - بضم حاء معجمة وفتح شين المعجمة - قبيلة من فصاعة، ذكره **السمعاوي**. [الأساب. ٣٧١، ٢] **عبيدة بن سفيان** يفتح معين ثقة وثقه النسائي والعيني، كذا في 'الإسعاف' [ص: ٢٨]. **الحضرمي** يفتح الحاء وسكون الضاد سبعة إلى حضر موت من بلاد اليمن، ذكره **السمعاوي**. **كل ذي ناب** هو الذي يفترس بأنيابه ويعتد كالأسد والذئب والصيد وغير ذلك، وبه قال **الشافعي** وأحمد وأكثر أهل العلم، وعن بعض أصحاب مالك مباح، وبه قال **الشافعي** و**مسعود بن حمير** - بضم حاء - بضم حاء - هو **لنظائر** **كاسطمر** للإسناد **كاسطمر** و**اشاهين** و**العقاب**، وبه قال **الشافعي** وأحمد وأكثر أهل العلم.

وقال مالك والليث والأوراعي: لا يجرم من الظير شيء، وقد ورد النهي عن أكل ذي ناب من السباع ودي محبت من الظير من حديث ابن عباس، أخرجه **مسلم** [رقم: ٤٩٩٤] وأبو داود [رقم: ٣٨٠٣] والترمذي وحالده ابن الوليد أخرجه أبو داود، وعبيد بن أبي طالب أخرجه أحمد في مسنده، وجابر أخرجه الكرخي في 'مختصره'، وورد من حديث أبي ثعلبة عبد الأئمة السنة [الحارثي رقم: ٥٥٣٠، ومسلم رقم: ٤٩٩٠، والترمذي رقم: ١٤٧٧، والنسائي رقم: ٤٣٢٥، وأبو داود رقم: ٣٨٠٢، وسنن ماجة رقم: ٣٢٣٢] وأبي هريرة عند مسلم [رقم: ٤٩٩٢] وغيره: النهي عن ذي ناب من سباع، وهذه الروايات حجة على من حكم بخلافها، وألحق أصحابنا سباع النائم سباع صغير، كذا في 'النسابة' للعبسي [٥٧٧، ٥٧٨].

من الطير، ويكره من الطير أيضا ما يأكل الجيف مما له مِخْلَب أو ليس له مِخْلَب، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا وإبراهيم النخعي.

## باب أكل الضَب

٦٤٤ - أخبرنا ابن شهاب، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، عن عبد الله بن عباس، عن خالد بن الوليد بن المغيرة أنه دخل مع رسول الله ﷺ بيت ميمونة زوج النبي ﷺ، فأتي بضَبٍّ مَحْتَوِذٍ فَأَهْوَى إِلَيْهِ رسول الله ﷺ يده، فقال بعض النسوة اللاتي كنَّ في بيت ميمونة: <sup>منهوي</sup> أَخْبِرُوا رسولَ الله ﷺ بما يريد أن يأكل منه، فقلن: هو ضَبٌّ، فرفع يده، فقلت: أحرام هو؟ قال: لا، ولكنه لم يكن بأرض قومي، فأجذني أعافه. قال: فاجتررتَه فأكلتُ ورسول الله ﷺ ينظرُ.

٦٤٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر أنه قال: نادى رجل رسولَ الله ﷺ، فقال: يا رسول الله! كيف ترى في أكل الضب؟.....

من الطير أيضا لدخوله في قوله تعالى: «أَحْرَمَ عَلَيْكُمْ أَلْحَادَ» (الأعراف ١٥٧) **أحيف**. بكسر الحيم وفتح الباء جمع جيفة. وهو قول. أخرج ابن أبي شيبة عن إبراهيم الحنفي أنهم يعني الصحابة كانوا يكرهون ما يأكل الحيف، وعن مجاهد أنه سئل عنه فعافه، ذكره ابن حجر في "التلخيص".

**الضب** بفتح الضاد وتشديد الباء: حيوان معروف بري، يقال له: سوسمار، كوه بالنعمة الأردنية.

**خالد بن الوليد** هو ابن حالة ابن عباس، أبو سفيان المخزومي، أسلم بعد الحديبية وقبل الفتح، وشهد غزوة مؤتة، مات بعمص ٢١هـ، وقيل: بالمدينة، كذا في "الإسعاف" [ص: ١٢]. أنه **دخل إلح**. قال ابن عبد البر: كذا قال يحيى وجماعة من رواة "الموطأ"، وقال ابن بكير عن ابن عباس وحالد: **إلحما** دخلا مع رسول الله ﷺ. [شرح الرقائي: ٤٥٧/٤] **فأهوى إليه**. أي أمال إليه يده للتناول للأكل. **أخبروا** أي سئوا له اسمه ليعرف حلّه وحرمة.

**فقلن**: منهن ميمونة كما عند الطبراني وبقية النساء لم يسمين، كذا ذكره ابن حجر وغيره.

**أحرام هو**: أي أعرضت عن أكله لحرمة؟ **أعافه**. بفتح الهمزة أي نفسي أكرهه. **ورسول الله إلح** الواو حالية، والعرض منه بيان تقريره عليه على أكله الدال على حلّه، فإنه لو كان حراماً لمعه عن أكله.

قال: لست بأكله ولا مُحَرَّمه.

قال حماد: قد جاء في أكله اختلاف، فأما نحن فلا نرى أن يؤكل.

**لست تأكله** أي لا أحرمه، ولكن لا كنه لا تحريمه بل لما مر في **كند حلاف** أي وردت في حوار أكلة وعدمه أحاديث مختلفة، فإن حديث ابن عمر وكذا حديث جابر المذكورين سابقاً يدلان على الحل من غير كراهة، وحديث عائشة وعبيد بن ربيعة لاحقاً يدلان على النهي وكراهة، وإذا تعرضت الأحبار في الحل وعدمه رجحت أخبار عدمه احتياطاً، قال بعض الأعلام في شرح مسند الإمام: أخرج أبو داود [رقم: ٣٧٩٦] عن عبد الرحمن بن شبل أن رسول الله ﷺ هيى عن أكل حم الصب، وفي إسناده إسماعيل بن عياش بن صمصم بن زرعة عن شريح بن عبد عن أبي راشد الحزري عنه، قال الحفاظ: وحديث ابن عباس عن أشاميين مقوية، وهؤلاء ثقات شديون، ولا يفتقر إلى فور حصاني بن إسادة بذلك، وهذا تمسك أبو حنيفة وأصحابه، وقالوا بامتناع كل الصب، وقد وردت أحاديث في أكل الصب بعضها تشتمل على النهي لعدة أسماخ، وبعضها على أن النبي ﷺ لم يأكل منه ولم يبه عنه، فمن الأول ما أخرجه أحمد وإسحاق وأبو يعنى والضراري بإسناد رحاه ثقات عن عبد الرحمن بن حسنة: كما عند النبي ﷺ في سفره فمر بأرضاً كثيرة الصب فأصسا صباً ودحا، فيها الغدير يعني إذا خرج عبداً رسول لله ﷺ فقال له من أين أنت؟ قال من أرض الصب.

[illegible]

٦٤٦ - أخبرنا أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم النخعي، عن عائشة، أنه أُهْدِيَ لها ضَبٌّ، فأتاها رسول الله ﷺ فسألته عن أكله فنهاها عنه، فجاءت سائلة فأرادت أن تُطْعَمَهَا إِيَّاهُ، فقال لها رسول الله ﷺ: **أُطْعَمِيَهَا مِمَّا لَا أُكَلِّينَ؟**

٦٤٧ - أخبرنا عبد الجبار، عن ابن عباس الهمداني، عن عزيز بن مرثد، عن الحارث،

عن عائشة هذه لرواية منقطة، فإن السحبي لم يسمع من عائشة شيئاً كما ذكره ابن حجر في تهذيب التهذيب [رقم: ٣٢٥، ١٧٦/١]. وقد وجدنا هذا الحديث في "مسند الإمام أبي حنيفة" الذي جمعه الحنفية، وفي "مسنده" الذي جمعه الخوارج هكذا: أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة، وكذا أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [٢٩٠/٢] ونقل عن محمد أنه احتج بهذا الحديث على كراهة أكل الضب وقال: قد دل ذلك على أن رسول الله ﷺ كره لنفسه ولغيره أكل الضب فدل ذلك بأحد، ثم أحاب عنه الطحاوي بقوله: قيل له: ما في هذا دليل على ما ذكرت، فقد يجوز أن يكون كره أن تُطْعَمَهُ السائل؛ لأنها إما فعلت ذلك من أجل أنها عافته، ولو لا أنها عافته لما أطعمته إياه فأراد النبي ﷺ أن لا يكون ما يتقرب به إلى الله إلا من خير الطعام كما قد روي أنه صلى الله عليه وسلم عن أن يُتَصَدَّقَ بالتمر الرديء.

**فجاءت سائلة** في رواية الطحاوي: فجاء سائل. **أُطْعَمِيَهَا** من باب الإضمار مع هرة الاستفهام بمرجح والملاح. **الهمداني** بالفتح نسبة إلى همدان، فبينة. **عن عزيز**: على وزن فعل ثلاثي معجمين بينهما ياء تحت مشاة أوها عين مهملة - ابن مرثد - ففتح الميم والياء المثنى بينهما راء مهملة ساكنة - عن الحارث عن علي بن أبي طالب إلخ. هكذا وجدنا العبارة في كثير من النسخ، وفي بعضها عن أبي عباس مكان عن بن عباس، وفي بعضها مكانه عن ابن عباس - بتشديد الياء المثنى التحتية بعد العين المهملة آخره شين معجمة - ولدي أطس أن هذا كله تصحيف، والصحيح عبد الجبار بن عباس الهمداني.

قال في "تهذيب التهذيب" [رقم: ٤٣٥٣، ٢٩٨/٣]: عند الحارث بن عباس الشبامي الهمداني الكوفي، وشام جل ناليم، روى عن أبي إسحاق السبيعي وعدي بن ثابت وسمة بن كهيل وقيس بن وهب وعون وعثمان ابن المعيرة الثقفي وغريب بن مرثد المشرقي وعدة، وعنه ابن المبارك وإسماعيل بن محمد بن جحادة ومسلم بن قتيبة وإبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق السبيعي، وأبو أحمد الزبيري والحسن بن صالح ووکیع وغيرهم، قال عبد الله ابن أحمد عن أبيه. أرجو أن لا يكون به بأس، وكان يتشيع، وقال ابن معين وأبو داود: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: ثقة، وقال الزائر: أحاديثه مستقيمة، وقال العجلي: صويلح، لا بأس به. وفي "أنساب السمعاني" [٣٩٥/٣] بعد ذكر أن الشبامي نسبة إلى شبام بلدة ناليم بكسر الشين المعجمة بعدها ياء موحدة - =



عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه أنه نهي عن أكل الضب والضبع.

من محمد: فتركه أحب إلينا، وهو قول أبي حنيفة -

## باب ما لفظه البحر من السمك الطافي وغيره

٦٤٨ - أخرجه **مسند**، حدثنا نافع، أن عبد الرحمن بن أبي هريرة سأل عبد الله بن عمر

= المشهور بالنسبة إليها عبد الحارث بن عباس الشامي الهمداني من أهل الكوفة، يروي عن عوف بن أبي حزيمة وعطاء بن السائب، وروى عنه ابن أبي رائدة وانكوفيون، كان غالباً في التشيع، وفيه أيضاً ما ذكر المشرقي وصسطه بفتح الميم وسكون الشين المعجمة وكسر الراء المهملة في آخره قاف، سعة إلى مشرق بصر من همدان، والمشهور بالنسبة إليه عريب بن مرثد المشرقي الهمداني، يروي المقاطيع، روى عنه عبد الحارث بن عباس الشامي. ومنه يعلم أن شيخ عبد الحارث اسمه عريب لا عريز فليحذر هذا النقص. وأما الحارث فهو ابن عبد الله الأعور الهمداني الكوفي، روى عن علي وابن مسعود وريد بن ثابت، وعنه الشعبي وأبو إسحاق السبيعي وعطاء بن أبي رباح وجماعة، كذبه الشعبي على ما أخرجه مسلم في "مقدمة صحيحه" وأبو إسحاق وعلي بن المديني وغيرهم، ووثقه يحيى بن معين، وقال ابن حبان: كان غالباً في التشيع، وأحياناً في الحديث، مات ٦٥هـ، وقد أحمد بن صالح المصري: الحارث الأعور ثقة ما أحفظه وما أحسن ما روى عن علي وأثنى عليه، قيل له: قال الشعبي: كان يكذب، قال: لم يكن يكذب في الحديث، وإنما كان كذبه في رأيه، قال الذهبي: السائي مع تبعته في الرجال قد احتج به، والجمهور على توهيبه مع روايته حديثه في الأبواب، وهذا الشعبي يكذبه ثم يروي عنه، والظاهر أنه يكذب في حكاياته لا في الحديث، كذا في "تهذيب التهذيب" [رقم: ١٢١٠، ٤٧٠/١، ٤٧١].

**والضبع** هو كالشع ورناً، ويقال له: كفتار [بالفارسية] وهو حلال عند الشافعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور، وكرهه مالك، والمكروه عنده ما يأثم أكله ولا يُقطع بتحريمه، وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يحل أكله، ومنه قال سعيد بن المسيب والثوري محتجّين بأنه ذو ناب، كذا ذكره الذميري، وقد ورد النهي عن أكله في روايات عديدة أخرجه الترمذي وابن أبي شيبة وأحمد وإسحاق وأبو يعلى وغيرهم، كما بسطه العيني في "السياسة" [٥٨٠/١١، ٥٨١] مع الجواب عما استدلل به المخالفون.

**لفظه البحر** أي رماه على الساحل وغوه. **الطافي** يقال: طفا الشيء فوق الماء بطلو طفو إذا علا، ومنه السمك الطافي، وهو الذي يموت في الماء ويعلو على الماء ولا يرسب، كذا في "المعرب" وغيره. **عبد الرحمن** قال القاري: قيل: ليس لعبد الرحمن هذا حديث غير هذا في "الموطأ"، وقد ذكره ابن حبان في ثقات التابعين.



## باب السمك يموت في الماء

٦٤٩ - أخبرنا مات. أخبرنا زيد بن أسلم، عن سعيد الجاري بن الجار قال: سألتُ ابنَ عمر عن الحِيتان يقتل بعضها بعضاً، ويموت صَرْداً - وفي أصل ابن الصوّاف: ويموت برداً - قال: ليس به بأس. قال: وكان عبد الله بن عمرو بن العاص يقول <sup>بكسر الحاء جمع الموت</sup> <sup>بفتحين أي برداً</sup> مثل ذلك.

و. محمد: وبهذا نأخذ، إذا ماتت الحيتان من حرٍّ أو بردٍ أو قتل بعضها بعضاً فلا بأس بأكلها، فأما إذا ماتت ميتة نفسها فطفت فهذا يكره من السمك، فأما سوى ذلك فلا بأس به. <sup>علت على الماء</sup>

## باب ذكاة الجنين ذكاة أمه

٦٥٠ - أخبرنا مات. أخبرنا نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول: إذا نُجِرَت النَّاقَةُ

= وحديث: أخبرنا مات. أخبرنا زيد بن أسلم، عن سعيد الجاري بن الجار قال: سألتُ ابنَ عمر عن الحِيتان يقتل بعضها بعضاً، ويموت صَرْداً - وفي أصل ابن الصوّاف: ويموت برداً - قال: ليس به بأس. قال: وكان عبد الله بن عمرو بن العاص يقول <sup>بكسر الحاء جمع الموت</sup> <sup>بفتحين أي برداً</sup> مثل ذلك.

و. محمد: وبهذا نأخذ، إذا ماتت الحيتان من حرٍّ أو بردٍ أو قتل بعضها بعضاً فلا بأس بأكلها، فأما إذا ماتت ميتة نفسها فطفت فهذا يكره من السمك، فأما سوى ذلك فلا بأس به. <sup>علت على الماء</sup>

باب ذكاة الجنين ذكاة أمه

٦٥٠ - أخبرنا مات. أخبرنا نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول: إذا نُجِرَت النَّاقَةُ

= وحديث: أخبرنا مات. أخبرنا زيد بن أسلم، عن سعيد الجاري بن الجار قال: سألتُ ابنَ عمر عن الحِيتان يقتل بعضها بعضاً، ويموت صَرْداً - وفي أصل ابن الصوّاف: ويموت برداً - قال: ليس به بأس. قال: وكان عبد الله بن عمرو بن العاص يقول <sup>بكسر الحاء جمع الموت</sup> <sup>بفتحين أي برداً</sup> مثل ذلك.

و. محمد: وبهذا نأخذ، إذا ماتت الحيتان من حرٍّ أو بردٍ أو قتل بعضها بعضاً فلا بأس بأكلها، فأما إذا ماتت ميتة نفسها فطفت فهذا يكره من السمك، فأما سوى ذلك فلا بأس به. <sup>علت على الماء</sup>

فَذَكَاةُ مَا فِي بَطْنِهَا ذَكَاةُهَا إِذَا كَانَ قَدْ تَمَّ خَلْقُهُ وَنَبَتَ شَعْرُهُ، فَإِذَا خَرَجَ مِنْ بَطْنِهَا  
 دُبِحَ حَتَّى يَخْرُجَ الدَّمُ مِنْ جَوْفِهِ. <sup>من الولد</sup> <sup>في أجزائه</sup>

٦٥١ - أَحْرَجَ مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَسِيْطٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ  
 كَانَ يَقُولُ: ذَكَاةُ مَا كَانَ فِي بَطْنِ الذَّبِيحَةِ ذَكَاةُ أُمِّهِ إِذَا كَانَ قَدْ نَبَتَ شَعْرُهُ وَتَمَّ خَلْقُهُ. <sup>بصيفة التصغير</sup> <sup>في أعضائه</sup>  
 قَالَ مُحَمَّدٌ: وَهَذَا نَأْخُذُ إِذَا تَمَّ خَلْقُهُ، فَذَكَاتُهُ فِي ذَكَاةِ أُمِّهِ فَلَا بَأْسَ بِأَكْلِهِ، .....

مَا فِي بَطْنِهَا فِي "مَوْطَأٌ يَحْيَى": فَذَكَاةُ مَا فِي بَطْنِهَا فِي ذَكَاتِهَا. ذَكَاتُهَا لَأَنَّهُ جَرءُ مِهَا، فَذَكَاتُهَا ذَكَاةُ جَمِيعِ أَجْزَائِهَا.  
 إِذَا حَرَجَ حَمَلَهُ الْقَارِي عَلَى حُرُوجِهِ حَالَةَ الْحَيَاةِ حَيْثُ قَالَ: إِذَا حَرَجَ مِنْ بَطْنِهَا أَيَّ حَيًّا دُبِحَ أَيُّ اتِّفَاقًا حَتَّى  
 يَخْرُجَ الدَّمُ أَيُّ دَمِ الْمَدَانِعَةِ مِنْ جَوْفِهِ أَيُّ جَوْفِ الْخَبَرِ الشَّامِلِ لِحَلْقِهِ وَأَوْدَاجِهِ، وَالظَّاهِرُ مَا ذَكَرَهُ الرَّقَاقِيُّ حَيْثُ  
 قَالَ: إِذَا حَرَجَ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ دُبِحَ أَيُّ بَدَأَ كَمَا يَفِيدُهُ السِّيَاقُ حَتَّى يَخْرُجَ الدَّمُ مِنْ جَوْفِهِ، فَدُبِحَ إِمَّا هُوَ لِإِنْقَالِهِ مِنَ  
 الدَّمِ لَا لِتَوَقُّفِ الْحِلِّ عَلَيْهِ، وَهَذَا جَاءَ بِمَعْنَاهُ مَرْفُوعًا، رَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالْحَاكِمُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا: دَبَحَ دَبْحَ  
 أُمِّهِ أَسْعَرَ أُمِّهِ، وَلَكِنَّهُ يُدْبَحُ حَتَّى يَصَابَ مَا فِيهِ مِنَ الدَّمِ، وَيَعَارِضُهُ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رَفَعَهُ: دَبَحَ دَبْحَ دَبَحَ  
 أُمِّهِ أَسْعَرَ أُمِّهِ، لَكِنْ فِيهِ مَبَارَكٌ مِنْ عَاهِدِ ضَعِيفٍ، وَلْتَعَارِضْهُمَا لَمْ يَأْخُذْ بِلِجْمَةِ الشَّافِعِيِّ، فَقَالُوا: ذَكَاةُ الْجَنِينِ  
 ذَكَاةُ أُمِّهِ مَطْلَقًا، وَأَمَّا الْحَمِيَّةُ فَقَالُوا: وَلَا مَطْلَقًا، وَمَالِكٌ أَعْلَى الثَّانِي لَصَعْفِهِ وَأَحَدٌ بِالْأَوَّلِ لِعَتَصَادِهِ بِالْمَوْقُوفِ،  
 فَقَبِيضُ بِهِ حَدِيثُ: ذَكَاةُ الْجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ. [شرح الزرقاني: ١٠٩/٣]

إِذَا تَمَّ حَلْقُهُ. يَعْنِي إِذَا حَرَجَ مِنْ بَطْنِ الذَّبِيحَةِ حَيْثُ مِيتَ فَإِنْ كَانَ تَامَ الْحَلْقُ بَابَتِ الشَّعْرُ بِؤُكُلٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَامَ  
 الْحَلْقَةُ فَهِيَ مُصْعَعَةٌ لَا تَوْكُلُ، وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ وَاللَيْثُ وَأَبُو ثَوْرٍ، وَقَالَ أَحْمَدُ وَالشَّافِعِيُّ مَعَهُ مَطْلَقًا، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ:  
 لَا يَوْكُلُ مَطْلَقًا، وَهَذَا قَالَ زُهْرٌ وَالْحَسَنُ بْنُ رِيَادٍ، فَإِنْ حَرَجَ حَيًّا دُبِحَ اتِّفَاقًا، وَدَلِيلٌ مِنْ قَالَ بِالْحَلْقِ مَطْلَقًا أَوْ مُقْبِدًا  
 تَمَامَ الْحَلْقَةِ حَدِيثُ: دَبَحَ دَبْحَ أُمِّهِ، رَوَاهُ أَحَدُ عَشَرَ نَفْسًا مِنَ الصَّحَابَةِ. الْأَوَّلُ: أَبُو سَعِيدٍ الْحَدَرِيُّ،  
 أَخْرَجَ حَدِيثَهُ بِاللَّفْظِ الْمَذْكُورِ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحُسَيْنُ بْنُ حَبَابٍ وَأَحْمَدُ. الثَّانِي: جَابِرٌ، أَخْرَجَ  
 حَدِيثَهُ أَبُو دَاوُدَ وَأَبُو يَعْلَى. الثَّلَاثُ: أَبُو هُرَيْرَةَ، أَخْرَجَ حَدِيثَهُ الْحَاكِمُ وَقَالَ: صَحِيحُ الْإِسْلَامِ وَفِي سَنَدِهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ  
 سَعِيدٍ الْمُقْبَرِيُّ مُتَّفَقٌ عَلَى صَعْفِهِ، وَالدَّارِ قُطَيْبِيُّ فِي سَنَدِهِ عُمَرُ بْنُ فَيْسٍ ضَعِيفٌ. الرَّابِعُ: ابْنُ عُمَرَ، أَخْرَجَ حَدِيثَهُ  
 الْحَاكِمُ وَالدَّارِ قُطَيْبِيُّ وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ. الْخَامِسُ: أَبُو أَيُّوبَ، أَخْرَجَ حَدِيثَهُ الْحَاكِمُ. السَّادِسُ: ابْنُ مَسْعُودٍ، أَخْرَجَ  
 حَدِيثَهُ الدَّارِ قُطَيْبِيُّ، وَرِجَالُهُ الصَّحِيحُ. السَّابِعُ: ابْنُ عَبَّاسٍ، أَخْرَجَهُ الدَّارِ قُطَيْبِيُّ. الثَّامِسُ: كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ،  
 حَدِيثُهُ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ. الثَّاسِعُ وَالْعَاشِرُ: أَبُو أَمَامَةَ وَأَبُو الدَّرْدَاءُ، حَدِيثُهُمَا عِنْدَ الرَّازِ وَالطَّبْرَانِيِّ. الْحَادِي عَشَرَ: عَلِيُّ،  
 حَدِيثُهُ عِنْدَ الدَّارِ قُطَيْبِيِّ، وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينَةِ: لَمْ يَرَوْهُ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الْجَنِينَ لَا يَوْكُلُ -

فأما أبو حنيفة فكان يكره أكله حتى يخرج حيًّا فيذكي، وكان يروي عن حماد عن  
 إبراهيم أنه قال: لا تكون ذكاة نفس ذكاة نفسين.

## باب أكل الجراد

٦٥٢ - حدثنا عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر، عن عمر بن الخطاب أنه سئل عن الجراد، فقال: **وَدِدْتُ أَنْ عِنْدِي قَفَّةٌ مِنْ جَرَادٍ فَأَكُلُ مِنْهُ.**  
**قال حماد: وبهذا نأخذ، فجرادٌ ذكي كله لا بأس بأكله إن أخذ حيًّا أو ميتاً،.....**

- إلا باستيفاء الذكاة إلا عن أبي حنيفة ولا أحسب أصحابه وافقه، وفيه نظر، فقد وافقه من أصحابه رفر  
 والخس وشيخ شيبه إبراهيم الحنفي، واحترار هذا القول أيضاً من حرم الطاهري، وقال: لا يترك القرآن وهو  
 قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ (المائدة: ٣) بالخبر المذكور.

وأجاب في "المسوط" بأن حديث ذكاة الخبيث ذكاة أمه لا يصح، وفيه نظر، فإن الحديث صحيح وضعف بعض  
 طرقه غير مضرة، وذكر في "الأسرار" أن هذا الحديث لعنه لم ينع أنا حنيفة فإنه لا تأويل له ولو بلغه لما حاله،  
 وهذا حسن، وذكر صاحب "العناية" وغيرها أنه يروي عن حماد بن عيسى: قال: سألت أبا حنيفة عن أكل الجراد فقال: لا بأس به  
 كذكاة أمه كما يقال: لسان الوري لسان الأمير، وفيه نظر، فإن المحفوظ عن أئمة الشأن الرفيع، صرح به  
 المدرسي، ويوضحه ما ورد في بعض طرق أبي سعيد الخدري: قال السائل: يا رسول الله! إن سحر الإبل والناقة  
 ويدبح النقر فمجد في بطنها الخبيث أفسيقه أم يأكله؟ فقال: لا بأس به. وبالحمة فقول  
 من قال بموافقة الحديث أقوى، هذا منخص ما ذكره العيني في "الساية".

**لا تكون الخ** هذا استبعاد بمجرد الرأي، فلا عبرة به بمقابلة الصوص، ولعلها لم تلعه أو حملها على غير معناها.  
**الجراد** يفتح الجيم حيوان معروف، ذكر الترمذي في "نواره" أنه خلق من الطينة التي فضت من حق آدم، ومن  
 ثم ورد أن أول الخلق هلاكاً الجراد، أخرجه أبو يعلى وعمره، والكلام فيه مبسوط في "حياة الحيوان".

**قفعة** يفتح القاف وسكون الفاء، فعين مهملة، شيء شبيه بالرسيل، قاله القاري.  
**وهذا ما حد** قال الدميري في "حياة الحيوان": قالت الأئمة الأربعة نحوه سواء مات حتف أمه أو بذكاة أو  
 باصطياد بحوسي أو مسلم قطع منه شيء أو لا، وعن أحمد إذا قتله البرد لم يؤكل، وعن مالك إن قطع رأسه حلّ  
 وإلا فلا، والدليل على عموم حنه حديث: أحب ما يبيد من الأرض الجراد. ورواه  
 الشافعي والبيهقي والدارقطني. **ذكي كله** أي مذبوح كله أي في حكمه.

وهو ذكي على كل حال، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

## باب ذبائح نصارى العرب

٦٥٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا ثور بن زيد الديلي، عن عبد الله بن عباس أنه سئل عن ذبائح نصارى العرب، فقال: لا بأس بها، وتلا هذه الآية: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَبِئْسَ مَا يَكُونُ لَكَ﴾ (المائدة: ٥١).

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة.

نصارى العرب دبح الكتاني حلال، حربياً كان أو دميّاً، عربياً كان أو غيره.

عن عبد الله. قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في "الكاف الشاف في تخرّيج أحاديث الكشاف": هذا مقطع؛ لأن ثوراً لم يلق ابن عباس، وإنما أحده عن عكرمة فحده مالك، وروى ابن أبي شيبة من طريق عطاء بن السائب عن عكرمة عن ابن عباس قال: "كلوا ذبائح بني تغلب وتزوجوا ساءهم".

ذبائح نصارى العرب: أي العرب الذين تصرّوا، ومنهم قوم معروفون بـ "بني تغلب"، وإنما سئل عنه وإن كان إطلاق قوله تعالى: ﴿طُعْمَةُ نَاصِرٍ أَوْ لَوْ كَذَبَ حَتَّى كُنْتُمْ﴾ (المائدة: ٥) أي ذبائحهم عامّاً؛ لأن نصارى العرب ليسوا من أهل الكتاب حقيقة، فإنهم ليسوا من بني إسرائيل الذين هم أهل التوراة والإنجيل فكان مظنة أن لا يحلّ ذبائحهم، فأجاب ابن عباس بأنه لا بأس بها أحداً من عموم الآية، وقرأ قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَبِئْسَ مَا يَكُونُ لَكَ﴾ إشارة إلى أن الخطأ في هذه الآية إلى العرب، وغرضه سبحانه وتعالى منه أن من تولّى اليهود والنصارى من العرب وأخذ بشرائعهم وعمل حسب عملهم فهو منهم، فنصارى العرب إذا تدينوا بدين النصارى صاروا منهم حكماً وإن لم يكونوا منهم حقيقة، فدخلوا في عموم الآية المذكورة، وبهذا طهر سخافة ما قال الرقائي: لعل مراده تلاوتها أمّا وإن حار أكل ذبائحهم لكن لا يسعي للمسلم أن يتخذهم ذبّاحين؛ لأن في ذلك موالة لهم [شرح الرقائي. ١٠٨/٣] فإن هذا التوجيه يقتضي أن يكون قراءة الآية أمراً على حدة.

وتلا هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا الصَّالِفِينَ﴾ (المائدة: ٥١).



## باب ما قتل الحجر

بسبب ثقله عليه

٦٥٤ - أخبرنا مات، أخبرنا نافع قال: رميت طائرين بحجر وأنا بالجوف،

في نسخة: بحجرين

فأصبتُهما، فأما أحدهما فمات، فطرحه عبد الله بن عمر، وأما الآخر فذهب عبد الله

أراد أن يلقيه

فيل ذبحه

يذكيه بقُدُوم فمات قبل أن يذكيه فطرحه أيضاً.

قال محمد: وبهذا نأخذ، ما رُمي به الطير، فقتل به قبل أن تُدرك ذكاته لم يؤكل، إلا

أن يخرق أو ييضع، فإذا خرق أو بضع فلا بأس بأكله، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

## باب الشاة وغير ذلك تُذكي قبل أن تموت

٦٥٥ - أخبرنا يحيى بن سعيد، عن أبي مرة أنه سأل أبا هريرة عن

شاةٍ ذبحها فتحرّك بعضها، فأمره بأكلها، .....

بعد ذبحها

بالخرف يصم الحميم وصم الرء وسكون الرء، موضع قرب المذبة. فطرحه لأنه صار ميتة فإن الحجر أصابه بثقله. نفذوه بفتح القاف وصم الدال. آلة مشهورة لسحار أن يدرك بصيغة المجهول، فما بعده مرفوع، أو بالمعروف فما بعده منصوب. إلا أن خرق من الحرق بمعنى القطع وهو بالراء المهملة، وفي بعض النسخ: خرق بالمعجمة، وفي بعضها خزف بالمعجمة آخره فاء.

أبي مرة يصم الميم وتشديد الرء هو مولى أم هانئ، ويقال: مولى عقيل بن أبي طالب. عن شاه قال القاري: هي كانت مريضة أو مصروبة ونحوها، وهذا مجرد احتمال لا يشفي العليل، وحقيقة الواقعة في المتردية، وفي رواية عبد الله بن عبد البر عن يوسف بن سعد عن أبي مرة قال: "كانت عناق كريمة، فكرهت أن أذبحها فلم ألبث أن ترددت فذبحتها، فركضت برجليها" فتحرّك بعضها فأمره أبو هريرة أن يأكلها، ذكره الزرقاني [١٠٨/٣].

فأمره بأكلها أي لأن الحركة دليل الحياة فيكون مذكي، ويوافقه ما أخرجه ابن جرير عن عبي قال: "إذا أدركت ذكاة الموقودة والمتردية والطليحة وهي تتحرك يداً أو رجلاً فكها".

ثُمَّ سَأَلَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فَقَالَ: إِنَّ الْمَيْتَةَ لَتَتَحَرَّكُ، وَهَاهُ.

فلا يفيد دليلاً

فَرَأَى مُحَمَّدٌ: إِذَا تَحَرَّكَتْ تَحَرَّكَ أَكْبَرُ الرَّأْيِ فِيهِ وَالظَّنُّ أَنَّهَا حَيَّةٌ أَكَلَتْ، وَإِذَا كَانَ تَحَرُّكُهَا شَبِيهًا بِالْإِخْتِلَاجِ، وَأَكْبَرُ الرَّأْيِ وَالظَّنُّ فِي ذَلِكَ أَنَّهَا مَيْتَةٌ لَمْ تَوْكُلْ.

باضطراب الأعضاء

باب الرجل يشتري اللحم فلا يدري أذكي هو أم غير ذكي

٦٥٦ - أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ يَأْتُونَ بِلُحْمَانِ فَلَا تَدْرِي هَلْ سَمَّوْا عَلَيْهَا

عند الذبح

بيان للسؤال

أَمْ لَا؟ قَالَ: فَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: سَمَّوْا اللَّهَ عَلَيْهَا، .....

عند الأكل

عروة

وَهَاهُ أَيُّ عَنْ أَكْلِهَا، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الرَّبِّ: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ وَافِقَ رِيْدًا عَلَى ذَلِكَ، وَقَدْ خَالَفَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَعَلِيهِ الْأَكْثَرُ. [شرح الررقاني: ١٠٨/٣، ١٠٩] أَنَّهَا حَيَّةٌ أَيُّ كَانَتْ حَيَّةً قَبْلَ الذَّبْحِ.

فَلَا تَدْرِي أَيُّ لَا يَعْلَمُ أَنَّ ذَلِكَ اللَّحْمَ مِنَ الْخِيَوَانِ الْمَذْبُوحِ الشَّرْعِيِّ أَمْ لَا. عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنَا [هو عروة بن الربير بن العوام] لَمْ يَخْتَلَفْ عَنْ مَالِكٍ فِي إِسْرَالِهِ، وَتَابِعَهُ الْحَمَادَانِ وَأَبْنَى عَيْبَةَ وَبَجِي الْقَطَّانَ عَنْ هِشَامٍ، وَوَصَلَهُ الْبَحَارِيُّ فِي "الذَّبَائِحِ" مِنْ طَرِيقِ أَسَامَةَ بْنِ حَفْصِ الْمَدَنِيِّ، وَفِي "التَّوْحِيدِ" مِنْ طَرِيقِ أَبِي خَالِدٍ سَلِيمَانَ الْأَحْمَرِ، وَفِي "الْبُيُوعِ" مِنْ طَرِيقِ الطَّفَاوِيِّ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَالْإِسْمَاعِيلِيَّ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الدَّرَاوَرْدِيِّ، وَابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ سَلِيمَانَ، وَالزَّوَارِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي أَصَامَةَ، السَّنَّةُ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ، قَالَ الدَّارِقُطِيُّ: وَإِسْرَالُهُ أَشْبَهَ بِالصَّوَابِ يَعْنِي لِأَنَّ رَوَاتِهِ أَصْطُ وَأَحْفَظُ، وَأَحْبَبُ أَنَّ الْحُكْمَ لِلْوَصْلِ إِذَا رَادَ عَدَدٌ مِنْ وَصَلٍ عَلَى مَنْ أُرْسِلَ وَاحْتَفَتْ بِقَرِيْبَةٍ تَقْوِي الْوَصْلَ كَمَا هَهُنَا، إِذْ عُرْوَةُ مَعْرُوفٌ بِالرَّوَايَةِ عَنْ عَائِشَةَ، وَالْأَوَّلَى أُنْ يَقَالُ: إِنَّ هِشَامًا حَدَّثَهُ بِهِ عَلَى الْوُجْهِينِ مَرْسَلًا وَمَوْصُولًا، كَذَا فِي "شرح الررقاني" [١٠٥/٣].

فَقِيلَ: عَنِ الْبَحَارِيِّ فِي الذَّبَائِحِ: إِنْ قَوْمًا قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنْ قَوْمًا يَأْتُونَنَا بِاللَّحْمِ، وَفِي آخِرِهِ قَالَتْ عَائِشَةُ: وَكَانُوا أَيُّ الْقَوْمِ السَّائِلُونَ حَدِيثِي عَهْدًا بِالْكَفْرِ. إِنْ رَأَى عِدَّةُ السَّائِلِينَ: إِنْ نَاسًا مِنَ الْأَعْرَابِ. يَأْتُونَنَا بِلُحْمَانِ بَصْمِ اللَّامِ جَمْعَ لَحْمٍ، وَفِي رَوَايَةٍ: يَأْتُونَنَا. سَمَّوْا اللَّهَ عَلَيْهِ. قَالَ الطَّبْرِيُّ فِي "حَوَاشِي الْمَشْكَاةِ": هَذَا مِنْ أَسْلُوبِ الْحَكِيمِ كَأَنَّهُ قِيلَ لَهُمْ: لَا تَقْتَمُوا بِذَلِكَ، وَلَا تَسْأَلُوا عَنْهُ وَالَّذِي يَهْمُكُمُ الْآنَ أَنْ تَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ. [شرح الررقاني: ١٠٦/٣] وَقَالَ الْقُسْطَلَانِيُّ: لَيْسَ الْمُرَادُ مِنْهُ أَنَّ تَسْمِيَتَهُمْ عَلَى الْأَكْلِ قَائِمَةٌ مَقَامَ التَّسْمِيَةِ عِنْدَ الذَّبْحِ، بَلْ طَلَبُ التَّسْمِيَةِ الَّتِي لَمْ تَفْتَحْ وَهِيَ التَّسْمِيَةُ عَلَى الْأَكْلِ، وَاسْتَدْلُّ بِهَذَا الْحَدِيثِ مَنْ دَخَلَ إِلَى أَنَّ التَّسْمِيَةَ عِنْدَ الذَّبْحِ =

ثم كلوها، قال: وذلك في أول الإسلام.

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة إذا كان الذي يأتي بها مسلماً أو من أهل الكتاب، فإن أتى بذلك مجوسي وذكر أن مسلماً ذبحه أو رجلاً من أهل الكتاب من اليهود والنصارى لم يُصدق ولم يؤكل بقوله.

باب صيد الكلب المعلم

٦٥٧ - أحمرًا ميت. أخبرنا نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول: في الكلب المعلم: كُلْ مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ، وَإِنْ قَتَلَ أَوْ لَمْ يَقْتُلْ.

« ليس بشرط للحلّ حتى لو ترك التسمية عامداً حلّ، فإنه لو كانت التسمية شرطاً لما أمرهم النبي ﷺ بالأكل عند الشك فيها، وأجاب عنه العيني وغيره من أصحابنا: أن هذا الحديث دليل لنا، فإنهم لما سألوا عن حالة اللحم الذي شك في التسمية فيه علم أنه كان من المعروف عددهم اشتراط التسمية وإلا لما سألوه، وبأن أمرهم بالأكل إشعاراً بأن الظاهر من حال الداجح المسلم أن لا يدع التسمية، فكانه قال: إنكم لستم بأمورين لحصول التيقن والتحسس لإيرائه إلى الوسوسة وإخراج، فسموا الله عند الأكل، واكلوا ولا تُلْقُوا أَنْفُسَكُمْ فِي الشَّكِّ وَالْوَسْوَسَةِ. قال الضمير راجع إلى مالك كما صرح به في "موطأ عيني"، قال مالك: وددت في أول الإسلام.

في أول الإسلام كأنه يشير إلى أنه لا يصح الاستدلال بهذا الحديث على عدم وجوب التسمية عند الذبح، فإنه كان في أول الإسلام قبل نزول قوله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُم مِّنْهُ حَتَّىٰ تَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ سَكَنًا﴾ (الأنعام ١٢١)، وقال ابن عبد البر: هذا قول ضعيف لا دليل عليه ولا يُعرف وجهه، والحديث نفسه يردّه؛ لأنه أمره فيه بالتسمية عند الأكل، فدل على أن الآية كانت قد نزلت، وأيضاً اتفقوا على أن الآية مكّية، وأن هذا الحديث بامدنية، وأن المراد أهل باديتها. أقول: في الوجه الأول نظر، فإن الآية لا تدل على التسمية عند الأكل بل على التسمية عند الذبح فلا دلالة لسياق الحديث على ما ذكره، والحق أن سياق الحديث لا يشت ما ألتوه من عدم اشتراط التسمية بل اشتراطه كما ذكرنا. محوسي وكذا الوثني وغيره من الكفار غير أهل الكتاب. لم يصدق أي ذلك الكافر في قوله، ولم يؤكل المذبح بمجرد قوله، فإن قول الكافر غير مقبول في باب المداة والحلل والحرمة.

في الكلب المعلم بصيغة المفعول من العليم، وهو الذي إذا رُحر رُحر، وإذا أرسل أضع، والأصل في هذا الباب قوله تعالى: ﴿أَحْسِنْ لِكُلِّ فَعْلَةٍ مِّمَّنْ عَلَّمْتُمْ مِمَّنْ حَمَلَ لَبَاسًا مِّنَ الْحَدِيدِ لَئِي لَّكُم بَأْسٌ كَبِيرٌ﴾ [الحديد: ٤] وإن قتل لِكُلِّ إذا لم يقتل وأدركه صاحبه حيناً يحتاج إلى التدكية.

**قال محمد:** وبهذا نأخذ، كل ما قُتل وما لم يُقتل إذا ذكَّيته ما لم يأكل منه، فإن أكل فلا تأكل فإنما أمسكه على نفسه، وكذلك بلغنا عن ابن عباس رضي الله عنه وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا رحمهم الله.

## باب العقيدة

٦٥٨ - أحبرنا مالك، حدّثنا زيد بن أسلم، .....

**ذكَّيته:** متعلق بـ "ما لم يقتل" أي ذبحته. **فلا تأكل** وهو أصح قولي الشافعي؛ لما في "الصحيح": وإن أكل فلا تأكل، فإنما أمسك على نفسه، ورخص بعضهم في الأكل، منهم ابن عمر وسلمان الفارسي وسعد، وبه قال مالك والشافعي في رواية، والمسألة مسبوطة بتفاريحها ودلائلها في "الهداية" [٣١٤/٧] وشروحها. **بلغنا عن ابن عباس** فإنه قال: آية المعلم من الكلاب أن يُمسك صيده فلا يأكل منه حتى يأتيه صاحبه، وقال أيضاً: إذا أكل الكلب فلا تأكل فإنما أمسك على نفسه، أخرجهما ابن جرير، ذكره السيوطي في "الدر المنثور"، ويوافقه من المرفوع حديث عدي بن حاتم عند الأئمة الستة [البخاري رقم: ٥٤٧٥، ومسلم رقم: ٤٩٧٣، والترمذي رقم: ١٤٧٠، والنسائي رقم: ٤٢٧٢، وأبو داود رقم: ٢٨٤٨، وابن ماجه رقم: ٣٢٠٨] وفيه قال النبي ﷺ: "كل فلا تأكل، فإن أمسك على نفسه، ويخالفه حديث أبي ثعلبة الحشني عند أبي داود [رقم: ٢٨٥٢] والنسائي وابن ماجه قال رسول الله ﷺ: "مسك كذا معك، ذكره ابن ماجه في "التهذيب". وإن أكل؟ قال: لا، وإن كان. وهو حديث معلول أعلاه البيهقي، كذا ذكره الحافظ في "التلخيص".

**باب العقيدة:** هي الذبيحة عن المولود يوم السابع، وقد اختلف فيه، فعند مالك والشافعي هو ستة مشروعة، وقال أبو حنيفة: هي مباحة ولا أقول: إنها مستحبة، وعن أحمد روايتان: أشهرهما أنها ستة، والثانية أنها واجبة، واختارها بعض أصحابه، وهي عن الغلام شاتان، وعن الجارية واحدة، وقال مالك: عن الغلام أيضاً شاة، وهو في اليوم السابع بالاتفاق، ولا يمس رأس المولود بدم العقيدة بالاتفاق، وقال الشافعي وأحمد: يستحب أن لا تُكسر عظام العقيدة بل يطح أجراؤها تفاقلاً بسلامة المولود، كذا في "رحمة الأمة في اختلاف الأئمة". وقد ورد في هذا الباب أحاديث كثيرة تدل على مشروعتها واستحبها، من ذلك حديث عائشة: "أمرنا رسول الله ﷺ أن نعق عن الغلام شاتين، وعن الجارية شاة"، أخرجه الترمذي وابن ماجه وابن حبان والبيهقي، واللفظ لابن ماجه [رقم: ٣١٦٣]، ومن ذلك حديث سمرة مرفوعاً: "علاء مريض عقمته، يمسح عدي في سبعة أسابيع، ونحو رأسه مسمى". أخرجه أحمد [رقم: ٢٠٢٠١، ١٧/٥] وأصحاب السنن [الترمذي رقم: ١٥٢٢، وابن ماجه رقم: ٣١٦٥، وأبو داود رقم: ٢٨٣٧] =

عن رجل من بني ضَمْرَةَ عن أبيه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سئل عن العقيقة، قال: .....

= والحاكم والبيهقي من حديث الحسن عن سمرة، وصححه الترمذي والحاكم وعبد الحق، وفي رواية لهم: 'ويُدْمى'، قال أبو داود [رقم: ٢٨٣٧]: 'يسمى' أصح و'يدمي' غلط من همام، ومن ذلك حديث أم كرر مرفوعاً: من سَمِيَ به، عن سمرة، أخرجه أبو داود وابن ماجه والنسائي والحاكم وابن حبان، وله طرق عند الأربعة والبيهقي. ومن ذلك حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه: "كما في الخاهلية إذا وُلِدَ لأحد علام دبح شاة ولطخ رأسه بدمها، فلما جاء الله الإسلام كما بدح شاة وتلق رأسه ويلطحه برعمران"، أخرجه أبو داود والحاكم والبيهقي من حديث عائشة، ومن ذلك حديث ابن عباس: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَقَّ عن الحسين والحسن كشاً كشاً، أخرجه أبو داود [رقم: ٢٨٧١] والنسائي وصححه عبد الحق وابن دقيق العيد، ورواه البيهقي والحاكم وابن حبان من حديث عائشة بريادة: "اليوم السابع وستأهما، وأمر أن يحاط عن رؤسهما الأذى"، وصححه ابن السكن بأتم من هذا، وفيه: وكان أهل الخاهلية يفعلون قطعة في دم العقيقة ويخلوها على رأس المولود، فأمرهم النبي ﷺ أن يفعلوا مكان الدم خلوقاً، ورواه أحمد والنسائي من حديث بريدة، وسنده صحيح.

والحاكم من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، والطبراني في 'المعجم الصغير' من حديث قتادة عن أسس، والبيهقي من حديث فاضمة، والترمذي والحاكم من حديث عبيد، هذا ملخص ما أورده الخافظ ابن حجر في 'النلحيص الحير'، وقال تنمبده شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السَّخَاوِي المصري في كتاب 'أرياح الأكباد بأرياح فقد الأولاد' بعد ذكر حديث. . . . . ذكر البيهقي عن سليمان بن شرحبيل حدثنا يحيى بن حمزة قال: قلت لعطاء الخراساني: ما مرثع بعقيقته؟ فقال: نحره شفاعاً ولده، وكذا قال الإمام أحمد: إنه مرثع عن الشفاعة لوالديه، واستحسسه الخصائي حيث قال: يكتم أسس في هذا، وأخود ما قيل فيه ما ذهب إليه أحمد: إن هذا في الشفاعة يريد أنه إذا لم يعق عنه فمات طفلاً لم يشفع في والديه، وفي: معناه أنه مرثع بشعره. وفي الباب أخبار وأحاديث أخر أيضاً مذكورة في مطاها وهي كلها تشهد عثروعية العقيقة، بل بعضها يدل على الوجوب، ونه استدل من قال به، لكن أكثرها يدل على خلافه، فإن لم يكن واجباً فلا أقل من أن يكون مستحباً بل سنة، ولعلها لم تنع إماماً حيث قال: إنها مباحة وليست بمستحبة، ولعل كلامه وجهاً لست أحصله، وستطلع على زيادة التفصيل عن قريب.

رجل من بني صَمْرَةَ قال ابن عبد البر: لا أعلمه رُوي معنى أحدث عن النبي ﷺ، إلا من هذا الوجه، ومن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، أخرجه أبو داود والنسائي، قال: وأصل العقيقة كما قال لأصمعي وغيره: الشعر الذي يكون على رأس الصبي حين يولد، وسميت الشاة التي تدح عنه عقيقة: لأنه يُحلق عنه ذلك الشعر عند الدبح، قال أبو عبيد: فهو من تسمية الشيء باسمه غيره إذا كان معه أو من سبه. قال ابن عبد البر: =

**لا أحبّ العقوق، فكأنه إنما كره الاسم، وقال: من ولد له ولد فأحبّ أن ينسك.....**

بضم السين أي يذبح

التي

= وفي هذا الحديث كراهية ما يقع معناه من الأسماء، وكان رسول الله ﷺ يحب الاسم الحسن، قال: وكان الواجب بظاهر هذا الحديث أن يُقال لذيبة المولود: سبيكة، ولا يقال: عقبة، لكي لا أعلم أحداً من العلماء مال إلى ذلك، ولا قال به وأظههم تركوا العمل به لما صح عندهم في غيره من الأحاديث من لفظ العقبة، كذا في 'توير الخوالت على موطأ مالك' [٤٥/٢، ٤٦] للسيوطي، وقال الرقائي في "شرحه" [١٢٦/٣، ١٢٧]: لعل مراد ابن عبد البر من العلماء: المتهندون، وإلا فقد قال ابن أبي الدم عن أصحابهم الشافعية: يستحب تسميتها بسبيكة أو ذيبة، ويكره تسميتها عقبة كما يكره تسمية العشاء عمة.

**لا أحبّ العقوق** قال الخطابي في "شرح سنن أبي داود": ليس فيه توهين لأمر العقبة ولا إسقاط لوجوبها، وإنما استشنع الاسم، وأحب أن يسميه بأحسن منه كالسبيكة والذبيبة. **فكأنه** الخ هذا قول بعض الرواة يعني أنه لم يرد بقوله: "لا أحبّ العقوق" كراهة العقبة بدليل أنه رعب إليه بقوله: من ولد له ولد فأحب أن ينسك عن ولده فليفعل، بل إنما كره الاسم أي إطلاق لفظ العقبة، فإنه ينسب عن العقوق، وهو مستعمل في العصيان وترك الإحسان، ومنه عقوق الوالدين، وهذا كما كره النبي ﷺ تسمية العشاء بالعمة، وتسمية المدينة السوية بـ "يثرب"، وحيث فلا يمكن أن يستدل به أحد على نهي مشروعية السبيكة للمولود، أو على نهي استحبابها، أو على أنها كانت من عمل الخديجة ثم سح، كيف وهماك أحوار كثيرة قد مرّ سد منها تدل على مشروعيتها والترغيب إليها.

**فأحب أن ينسك** استدلت به جماعة من أصحابنا الخفية منهم صاحب "الدائع" وغيره على أن العقبة ليست سنة؛ لأنه علق العنق بالمشيئة، وهذا أمانة الإباحة وردّه عني القاري بقوله: لا يخفى أن المشيئة هي الفرصية دون السبية، وأقول: هذا الحديث بطريق حديث: من ولد له ولد فأحب أن ينسك، وأبو داود رقم: ٤٣٦١، وأبو داود رقم: ٢٧٩١، وابن ماجه رقم: ٣١٤٨ [إلا البحاري، وقد استدلت الشافعية على عدم وجوب الأضحية بأنه علق الأضحية على الإرادة والمشيئة ولو كان واجبا لما فعل كذلك، وأجاب عنه أصحابنا منهم صاحب 'الهداية' [١٥٦/٧] و"السياسة" وغيرهما بأنه ليس المراد به التحجير بين الترك والفعل، بل القصد فكأنه قال: من قصد منك أن يصحح، وهذا لا يدل على نفي الوجوب كما في قوله: من ولد له ولد فأحب أن ينسك، وقوله: من ولد له ولد فأحب أن ينسك، ولم يرد هناك التحجير، فكذا هذا.

إذا عرفت هذا فلنقاتل أن يقول: مثل ذلك في هذا الحديث بأنه ليس المراد بقوله: "من أحب أو من شاء" كما في بعض الكتب التحجير والتعيق على المشيئة، بل المراد به القصد، وحيث فلا يكون له دلالة على نفي الوجوب أيضاً فصلاً عن نفي السبية أو الاستحباب، وأيضاً لنقاتل أن يقول: ليس المراد بأحب الحب الطبيعي والمشيئة التحجيرية، بل المراد به الحب الشرعي، فالمعنى من ولد له ولد فأحب أن ينسك عن ولده اتباعاً لشرعية فليفعل، =



## عن ولده فليفعل.

= - وحيث لا دلالة له على نفي السنية على أنه لو سلمنا أنه دال على نفي السنية فليس له دلالة على نفي الاستحباب الشرعي بوجه من الوجوه، فإنه معلق بالمشيئة التتة؛ إذ لا حرج في تركه فلا يشت به الإباحة المعرة عن الاستحباب، ومع عزل النظر عن ذلك كله نقول: هذا الحديث إن دلّ على نفي الاستحباب والسنّة دلّ عليه بإشارته، وغيره من الأحاديث دلّ على الاستحباب بعبارة بل بعضها يدل على الوجوب والاستحباب كما مر ذكرها.

ومن المعلوم أن العبارة مقدّمة على الإشارة، ومن النصوص الدالة على الاستحباب ما أخرجه الطبراني في 'معجمه الأوسط' في ترجمة أحمد بن القاسم من حديث عطاء عن ابن عباس أنه قال: "سبع من السنّة في الصبي يوم السابع: يسمّى، ويختنن، ويُمَاط عنه الأذى، ويثقب أذنه، ويعق عنه، ويُحلق رأسه ويلطّخ بدم عقيقته، ويتصدق بورق شعره ذهباً أو فضة". فإن قلت: فيه رواد بن الحراح وهو ضعيف كما ذكر ابن حجر، قلت: لا بأس، فإن الضعيف يكفي في فضائل الأعمال. فإن قلت: كيف يقول: ويُمَاط عنه الأذى مع قوله يُلطّخ بدم؟ قلت: لا إشكال فيه، فلعل إمالة الأذى يقع بعد التلّطّح، والواو لا يستلزم الترتيب قاله الحافظ في "التلخيص".

فإن قلت: ذكر في هذا الحديث التسمية والجمهور على معناها؟ قلت: قد ذكر ذلك في بعض الأحبار المرفوعة أيضاً، ففي 'سنن أبي داود' من طريق همام قال: حدثنا قتادة عن الحسن البصري عن سمرة بن جندب قال: قال رسول الله ﷺ: كل علامة من هذه عقيقة تُدعى به سبع من السنّة من، فكان قتادة إذا سُئل عن الدم كيف يصنع به؟ قال: إذا دُخِنت العقيقة أخذت منها صوفة واستقّنت به أوداجها ثم توضع على يافوخ الصبي حتى يسيل على رأسه مثل الحيط ثم يغسل رأسه بعد ويحلق. قال أبو داود: هذا وهم من همام. ويدهم.

ثم أخرج من طريق سعيد عن قتادة عن الحسن عن سمرة مرفوعاً: قال رسول الله ﷺ: كل علامة من هذه عقيقة تُدعى به سبع من السنّة من، حتى ويسمّى، ثم قال أبو داود: "يسمّى" أصح، كذا قال سلام بن أبي مطيع عن قتادة وإياس بن دعفل وأشعث عن الحسن، وقد ردّ عليه الحافظ في "التلخيص" بقوله: قال أبو داود: "ويدهم" غلط من همام، قلت: يدل على أنه ضبطها أن في رواية هز عنه ذكر الأمرين التسمية والتسمية، وفيه أهم سألوا قتادة عن هيئة التسمية فذكرها هم، فكيف يكون تحريفاً من التسمية، وهو يصيب أنه سأل عن كيفية التسمية، ولعل هذا هو مشأ ذكر ابن عباس التسمية من حملة السنن، وإنما لم يأخذ الجمهور بهذا لما مرّ من حديث عبد الله بن بريدة أنه كان من أعمال الخاهلية وترك ذلك في الإسلام، ولرواية ابن ماجة [رقم: ٣١٦٦] من حديث يزيد المري أن رسول الله ﷺ قال: يعق عن العلام ولا يغسّ رأسه بدم.

**فليفعل:** وفي رواية أبي داود [رقم: ٢٨٤٢] عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: فبسم الله من علامة سنن مكافئتان وعن الجارية شاة.

٦٥٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر أنه لم يكن يسأله أحد من أهله عقيدة إلا أعطاه إياه، وكان يعق عن ولده بشاة شاة عن الذكر والأنثى.

٦٦٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا جعفر بن محمد بن علي، عن أبيه أنه قال: وزنت فاطمة بنت رسول الله ﷺ .....

لم يكن يسأله إلخ: أي لم يكن يسأله أحد من أهل بيته ذبيحة عقيدة ليدبح بها في يوم العقيدة إلا أعطاه إياه، وكان ابن عمر يعق عن ولده - بفتحين أو بصم الأول - أي من أولاده الذكور والإناث بشاة شاة قياساً على الأضحية واتباعاً لما روي أن النبي ﷺ ذبح عن الحسن والحسين كشاً كشاً، وبه قال مالك، وقال غيره: عن العلام شاتان، وعن الحارثية شاة، ثبت ذلك عن رسول الله ﷺ بطرق عديدة قولاً كما مر ذكرها. واحتلف في فعله فروي عنه في عقيدة الحسين الواحد، وروي الأثنان، فالمرجح يكون هو التعدد للعلام، ولهذا قال ابن رشد المالكي: من عمل به فما أخطأ بل أصاب لما صححه الترمذي عن عائشة: "أن النبي ﷺ أمر أن يُعق عن العلام شاتان، وعن الحارثية بشاة"، نقله الزرقاني [١٢٩/٣]، وقال القاري: لا يحصى أن الاكتفاء بواحد لا ينافي فصل المتعدد. إلا أعطاه إياه ذكر الضمير اعتاراً لما يُدبح منه، وفي رواية أعطاه.

جعفر بن محمد إلخ: هو الإمام أبو عبد الله جعفر الصادق الهاشمي المدني بن محمد المعروف - 'الباقر' بن علي المعروف بـ 'رئيس العابدين' بن حسين بن علي بن أبي طالب، كان من سادات أهل البيت وعُمد أتباع التابعين، وُلد ٨٠هـ، ومات ١٤٨هـ بالمدينة، روى عن أبيه وعطاء وعروة وجماعة، وعنه مالك وأبو حنيفة ويحيى بن سعيد الأنصاري والشعبة والسيديان وغيرهم، قال ابن معين: ثقة مأمون، وقال أبو حاتم: ثقة لا يسأل عن مثله، كذا في "إسعاف السيوطي" [ص: ١٠]. وأبوه محمد الباقر ثقة فاضل، سمي بالباقر؛ لأنه تفرغ في العلوم أي توسع، مات بالمدينة ١١٨هـ، وقيل: ١١٩هـ، كذا في "التقريب" [رقم: ٦١٥١، ٢٩٣/٣] و"جامع الأصول".

أنه قال: هذا حديث مرسل، فإن محمداً الباقر لم يدرك ذلك، ولا لقي فاطمة بنت رسول الله ﷺ، وكذلك رواه أبو داود في 'المراسيل'، وأخرجه البيهقي فرادى عن أبيه عن جده، ورواه الترمذي والحاكم من حديث محمد بن إسحاق عن عبد الله بن أبي بكر عن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن علي قال: عق رسول الله ﷺ عن الحسن شاة، وقال: فاطمة! حنفي رأسه، ونصفي برية شعره فصه، فوزناه، فكان ورثه درهماً أو بعض درهم، وعند الحاكم من حديث علي: أمر رسول الله ﷺ فاطمة، فقال: ربي شعر الحسين ونصفي برية فصه وأعطي القابلة رجل العقيدة، ذكره الحافظ في "التلخيص".

وزنت فاطمة: قال ابن عبد البر: أهل العلم يستحبون ما فعلته فاطمة مع العقيدة أو دوها.

شعر حسن وحسين عليهما السلام وزينب وأمّ كلثوم فتصدقتُ بوزن ذلك فضّة.

٦٦١ - **أحرقها مالك**. أخبرني ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن محمد بن علي بن حسين أنه قال: وزنتُ فاطمة بنت رسول الله ﷺ شعر حسن وحسين فتصدقْتُ بوزنه فضة.

قال محمد: أما العقيقة فبلغنا أنها كانت في الجاهلية وقد فعلت في أول الإسلام .....

**شعر حسن وحسين** روى أحمد عن علي قال: لما وُلد الحسن سمّيته حرباً، فجاء رسول الله ﷺ فقال: يا علي ما سمّيته؟ قلنا: حرباً، قال: يا حسن، فلما وُلد الحسين، فذكر مثله، فقال: يا حسين، فلما وُلد محمد بن الحسن ذكر مثله، فقال: يا محمد بن الحسن، ثم قال: سمّوه باسمي، وإسناده صحيح، ومحمد بن الحسن مصمم الميم وكسر السين المشددة - مات صغيراً، وربيب بنت فاطمة وُلدت في حياة جدها، وكانت لبسة عاقلة، تزوّجها عبد الله ابن عمها جعفر فولدت له علياً وأم كلثوم وعوباً وعماساً ومحمداً، وأم كلثوم بنت فاطمة ولدت قبل وفات جدها رضي الله عنه وتزوجها عمر بن الخطاب، فولدت له ريذا ورقية، ثم تزوّجها بعد موته عون بن جعفر، ثم مات فتزوجها أخوه محمد بن جعفر، ثم مات فتزوجها أخوها عبد الله بن جعفر فماتت عنده فتزوج أختها ربيب، وكان وزن فاطمة شعر الحسن والحسين بأمر أبيهما رضي الله عنهما، ووورن شعر ربيب وأم كلثوم يحتمل أن يكون بأمرة، ويحتمل أنها قاست ذلك على أمره لها في الحسن، كذا في "شرح الررقاني" [١٢٧/٣].

أنه قال. هذا أيضاً مرسل ووصله بعضهم، فقال: عن ربيعة عن أنس، وهو خطأ، والصواب ما في 'اموطأ'. قاله ابن عبد البر. [شرح الررقاني: ١٢٨/٣] أما العقيدة الح كأنه يشير إلى عدم مشروعية العقيدة الآن أو إلى كراهته كما تفيده عبارته في 'الجامع الصغير' حيث قال: لا يُعق لا عن العلام ولا عن الحارية، وحاصل كلامه هها أنه يلعب أن العقيدة كانت في الجاهلية وفعلت في ابتداء الإسلام، ثم صار مسوحاً، وأن مشروعية الأصحى سححت كل دبح كان قبله، ومشروعية صوم رمضان نسخت كل صوم كان قبله، ونسخت فريضة غسل الجمعة كل غسل كان قبله، ونسخت الزكاة كل صدقة كان قبلها، وبلاغه الأول قد أخرجه في 'كتاب الآثار' [ص: ٣٥٧] عن إبراهيم ومحمد بن الحنفية حيث قال محمد: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم: كانت العقيدة في الجاهلية فيما جاء الإسلام رفضت، قال محمد: وبه تأخذ، وهو قول أبي حنيفة

وبلأعه المشتمل على حديث السح أحرجه الدار قطني [رقم: ٣٩، ٢٨١٠٤] ثم البيهقي في 'سنيهما' عن المسيب  
 ابن شريك عن عمة بن اليقطان عن الشعبي عن مسروق عن علي قال: قال رسول الله ﷺ: **سحب** - كذا  
 ضدفه، وسحب صوم، وصام كل صوم، وسحب غسل، وسحب (أصبح) كل يوم، وضعفاه، =

ثم نَسَخَ الأضحى كل ذبح كان قبله، ونَسَخَ صوم شهر رمضان كل صوم كان قبله،

= قال الدار قطني: المسيب بن شريك وعقبة متروكان، ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" في أواخر الكاح موقوفاً على علي عليه السلام، كذا ذكره العيني في "البنية" والريعي واس حجر في "تخريجيهما" لأحاديث الهداية، وذكر الذهبي في "ميزان الاعتدال" [رقم: ٨٥٥٠، ٤٢٩/٦] والحافظ ابن حجر في "لسان اميزان" [رقم: ٧٧٥٠] حديث علي مرفوعاً من رواية الدار قطني في ترجمة المسيب بن شريك بن سعيد الكوفي وذكر أن يحيى قال في حقه: ليس بشيء، وقال أحمد: ترك الناس حديثه، وقال البخاري: سكتوا عنه، وقال مسلم وجماعة: متروك، وقال محمود بن غيلان: ضرب ابن معين وأحمد وأبو حنيفة على حديثه، وقال الساجي: متروك الحديث، له مأكبر. إذا عرفت هذا كله فاعلم أن في المقام أبحاثاً عديدة:

الأول: أنه ماذا أريد من كون العقيدة في الجاهلية وكونها متروكة مرفوضة في الإسلام؟ إن أريد أنها كانت واجبة ولارمة في الجاهلية، وكان أهل الجاهلية يوجبونها على أنفسهم فلما جاء الإسلام رفض وجوه ولرومه فهذا لا يدل على نفي الاستحباب أو المشروعية أو السية، بل على نفي الضرورة فحسب، وهو غير مستلزم لعدم المشروعية أو الكراهة، وإن أريد أنها كانت في الجاهلية مستحبة أو مشروعة، فلما جاء الإسلام رفض استحبابها وشرعيتها فهو غير مسلم، فهذا كتب الحديث المعترمة مملوءة من أحاديث مشروعية العقيدة واستحبابها، كما ذكرنا بُدأً منها الثاني: الأحاديث الدالة على استحبابها وشرعيتها لا شك أنها واقعة في الإسلام وهي معارضة لما بدعه من قول البخعي وابن الحنفية، ومن المعلوم أن أحاديث النبي ﷺ أحق بالأخذ من قول غيره كائناً من كان. الثالث: أنه لو كان مطلق مشروعية العقيدة مرتفعة عن الإسلام لما علق النبي ﷺ عن الحسن والحسين، فإن ادعى أن ذلك كان في بدء الإسلام احتيج إلى ذكر ما يدل على رفع كونه مشروعة بعد ما كان مشروعة في الإسلام وإذا ليس فليس.

الرابع: أنه لو كانت مشروعتها المطلقة مرتفعة لما احتارها أصحاب النبي ﷺ بعده، وقد احتاروها كما مر من رواية نافع عن ابن عمر، وفي 'موطأ يحيى': مالك عن هشام بن عروة أن أبا عروة بن الربيع كان يعق عن سبه الذكور والإناث بشاة شاة.

الخامس: أن مراد ابن الحنفية وإبراهيم من كون العقيدة مرفوضة يحتمل أن يكون رفض عقيدة الجاهلية فإنهم كانوا يذبحون ديبحة ويلطّحون صوفه في دمه، ويضعونها على رأس الصبي حتى تسيل عليه قطرات الدم، فلما جاء الإسلام أمر النبي ﷺ أن يجعلوا مكان الدم برعفران ونحوه، وعلى هذا لا يدل كلامهما على نفي مشروعتها المطلقة بل على نفي الطريقة الخاصة، وبالجملة الحكم يعني مشروعتها في الإسلام مطلقاً غير صحيح، وترك الأحاديث الصريحة المرفوعة والموقوفة الواردة في هذا الباب بقول محتمل غير متأصل غير نحيح. السادس: أن البلاغ الثاني لا يثبت من طريق محتج به حتى يحتج به.

ونسخ غسل الجنابة كلَّ غُسل كان قبله، ونسخت الزكاة كل صدقة كان قبلها،  
قال القاري: لم أعرفه  
كذلك بلغنا.

= السامع: بعد نسليه ثوته طاهره يدل على مسوحية وجوب العقيقة وحوها فإن معناه نسخ الأضحى لروم كل دبح كان قبله كالعقيقة، وكالعنبرة وكالرجبة، وكاسا في الخاهية فإنهم كانوا إذا ولدت البقرة أو الشاة دعوا أول ولد، فأكل وأطعم، وكان بعضهم يدر بأنه إذا بلغ شاته كذا دبح من كل عشرة شاة، وكانوا يدعوا شاه لتعظيم شهر رجب، ويدل عليه صمّه نسخ صوم شهر رمضان كل صوم كان قبله، فإنه كان صوم يوم عاشوراء وأيام البيض فرضاً، فيما نزل صوم رمضان نسخ وجوب ذلك على ما سطره الحارمي في "كتاب النسخ والمسوح"، فكما أن نسخ صوم رمضان لما قبله لم يدر إلا على عدمه لرومه، لا على عدم مشروعيته وانتفاء فصينته، كذلك نسخ الأضحى كل دبح كان قبله لا يدل على انتفاء استحبابه ومشروعته

وقال صاحب "الدائع": ذكر محمد في "الجامع الصغير": ولا يعقّ لا عن اعلام ولا عن احارية، وأنه إشارة إلى الكراهة؛ لأن العقيقة كانت فصيلة ونسخ الفصل، فلا يبقى إلا الكراهة بخلاف الصوم والصدقة فإنما كانتا من لرائص، فإذا نسخت الفريضة يحور التعلل بهما، ورده القاري بقوله: فيه بحث؛ لأن الفصيلة إذا انتفت بقي الإباحة؛ لأن النسخ ما توجه إلا إلى زيادة، وهذا على تقدير أنه كان فصيلة، وإلا فالظاهر من ذكرها مع الصوم والصدقة أنها على مواهما في كونها واحدة، فيتأمل في هذا المقام فإنه من مران الأقدام، وانظم ما ذكرنا في هذا البحث في سلك نظائره التي لم يقف عليه الأعلام.

**كل صدقة** قال القاري: هذا أيضاً غير معروف، قلت: هو ما روي عن ابن عباس أن قبل فرض الزكاة كانت صدقة الفاضل من المال فرصاً حتى نسخ، أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم وابن المنذر وغيرهم على ما في "الدرر مشهور".

## كتاب الديات

٦٦٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر أن أباه أخبره عن الكتاب الذي كان رسول الله ﷺ كتبه لعمر بن حزم في العقول، فكتب أن في النفس مائة من الإبل، وفي الأنف إذا أوعيت جذاً مائة من الإبل،.....

فتح الجيم معى القطع

في قطع الأنف

**كتاب الديات.** جمع دية - بالكسر - كعدة، أصلها ودية كوعدة، يقال: ودى القاتل المقتول إذا أعطى ديته، وهو اسم لضممان يجب بمقابلة آدمي أو طرف منه، سمي به؛ لأنه يؤدي عادة؛ لأنه قل ما يجري العفو فيه لحرمة آدمي، والقيمة اسم لما يُقام مقام الفات، وفي قيامه مقام الفات قصور لعدم المماثلة بينهما، ولذلك لا يسمى قيمة، وضممان المال يُسمى قيمة، ولا يسمى دية، كذا ذكر العيني [الباية: ١٣/١٦٠] وغيره.

**أباه:** أي أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حرم المدني. **أخبره.** قال ابن عبد البر: لا خلاف عن مالك في إرسال هذا الحديث، وروي مسنداً من وجه صالح، ورواه معمر بن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه عن جده، ورواه الزهري عن أبي بكر عن أبيه عن جده عن عمرو بن حزم. [شرح الرقابي: ٢٠٧/٤] **لعمر بن حرم:** هو أبو محمد، وقيل: أبو الضحاك عمرو بن حزم - بالفتح - ابن ريد بن لودان - بالفتح - ابن عمرو بن عبد عوف بن غم ابن مالك بن الحار الأنصاري الحارجي المدني، أول مشاهده مع رسول الله ﷺ الخندق واستعمله رسول الله ﷺ على نجران باليمن، وبعث معه كتاباً فيه الفرائض والسنن والصدقات والحقوق والديات، وكتابه هذا مشهور، أخرجه أبو داود والنسائي وغيرهما مرفقاً، وأكملهم له رواية النسائي في الديات، وكانت وفاته باندنية ٥١هـ أو ٥٣هـ أو ٥٤هـ على الاختلاف، كذا في "تهذيب الووي".

**العقول:** بصم العين جمع عقل بمعنى الدية. **أن في النفس:** أي في قتل الرجل المسلم إذا كان دكراً مائة من الإبل، ومن الذهب ألف دينار، ومن الفضة عشرة آلاف درهم، وقال الشافعي: من الورق اثنا عشر ألفاً، وبه قال أحمد وإسحاق؛ لما أخرجه أصحاب السنن عن ابن عباس: "أن رجلاً من بني عدي قُتل، فجعل رسول الله ﷺ ديته اثنا عشر ألفاً، ولما - وهو قول الثوري - ما روى البيهقي من طريق الشافعي قال: قال محمد بن الحسن: بعنا عن عمر أنه فرض من الذهب في الدية ألف دينار، ومن الورق عشرة آلاف درهم، حدثنا بذلك أبو حنيفة عن الهيثم عن الشعبي عن عمر. ودية المرأة عندنا نصف دية الرجل في النفس وما دونهما، وهو قول الثوري والليث وابن أبي ليلى وابن شُرمة وابن سيرين لما أخرجه البيهقي عن معاذ مرفوعاً: دية امرأة عبي نصف من دية الرجل، وفيه خلاف مالك وأحمد، كذا ذكر القاري.

**إذا أوعيت:** في "موطأ يحيى": إذا أوعى وهو من الوعى، يقال: وعى واستوعى من الاستيعاب وهو أخذ الشيء كله أي إذا استوصلت قطعاً بحيث لم يبق منه شيء، وفي بعض النسخ: أوعيت بالباء الموحدة وهو بمعناه.



وفي الجائفة ثلث النفس، وفي المأمومة مثلها، وفي العين خمسين، وفي اليد خمسين، وفي الرّجل خمسين، وفي كل إصبع مما هنالك عشر من الإبل، وفي السنّ خمس من الإبل، وفي الموضحة خمس من الإبل.

قال محمد: وبهذا كله نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

### باب الدية في الشّفتين

٦٦٣ - أخبرنا ابن شهاب، عن سعيد بن المسيّب أنه قال: في الشفتين الدية، فإذا قُطعت السفلى ففيها ثلث الدية.

قال محمد: ولسنا نأخذ بهذا، الشفتان سواء، في كل واحدة منهما نصف الدية، ألا ترى أن الخنصر والإبهام سواء ومنفعتهما مختلفة، وهذا قول إبراهيم النخعي وأبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

وفي الجائفة هي الطعة التي بلغت الجوف، فإن لم تعد ففيها ثلث الدية وإن عدت إلى جانب آخر ففيها ثلثا الدية، والمأمومة ويقال لها: الأمة - باند وتشديد الميم - الشحّة الواصلة إلى أم الرأس الذي فيه الدماغ، كذا في 'المغرب' وغيره. وفي العين خمسين أي من الإبل، وهي نصف دية النفس، وكذا في اليد الواحدة والرجل الواحدة والشفة الواحدة، وفي الطرق الموصولة عن عمرو بن حزم عند أبي داود والنسائي وغيرهما، وفي النساك الدية، وفي الشفتين الدية، وفي البيضتين الدية، وفي الذكر الدية، وفي الصّلب الدية، وفي العيين الدية.

وفي كل اصبع أي وإن كان حصرّاً كما يقيد به رواية ابن عباس مرفوعاً: هذه أصابع الخمس يكون نصف الدية والإبهام، فيكون في كل منها عشر من الإبل، وهو خمس نصف الدية، ففي الأصابع الخمس يكون نصف الدية وفي السن أي في كل من الأسنان سواء كان من الرّباعية أو الأصراس. وفي الموضحة هي قسم من إشجاح، وهي التي توضح العظم أي تظهر وتكشفه، فإن كسرتة سُميت هاشمة. في الشفتين الدية أي دية نفس كاملة، وقد جاء ذلك مرفوعاً عند النسائي في رواية كتاب عمرو بن حزم. ففيها ثلث الدية قال الرّرقاني: لأن الفع بها أقوى بالنسبة إلى العيباء، لكن لم يأخذ بهذا مالك ولا الشافعي ومن وافقهما، فقالوا: فيها نصف الدية. [شرح الرّرقاني: ٢١٨/٤]

الخنصر والإبهام سواء أي في حكم الدية مع أن منفعتهما مختلفة فإن منفعة الخنصر أقل، فعلم أنه لا اعتبار لها

## باب دية العمد

القتل العمد

٦٦٤ - **حبر - مات**، أخبرنا ابن شهاب قال: **مضت السنة أن العاقلة لا تحمل شيئاً من دية العمد إلا أن تشاء.**

**قال محمد:** وبهذا نأخذ.

٦٦٥ - **حبرنا عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن ابن عباس قال: لا تعقل العاقلة عمداً، ولا صلحاً، ولا اعترافاً، ولا ما جنى المملوك.**

**قال محمد:** وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

**مضت السنة** أي السنة السوية وسنة الصحابة، وقد روي ذلك موقوفاً ومرفوعاً، فأخرج الدار قطني [رقم: ٢٧٦، ١٧٧/٣] والبيهقي من حديث عمر موقوفاً: العمد والعد والصلح والاعتراف لا تعقله العاقلة، وفي إسناده عبد الملك بن حسين، وهو ضعيف، قال البيهقي: المحفوظ أنه عن عامر الشعبي قوله، وروي أيضاً عن ابن عباس، وروي البيهقي عن أبي الرباد عن الفقهاء من أهل المدينة نحوه، وأخرج الدار قطني والطبراني في "مسند الشاميين" من حديث عمادة مرفوعاً: لا عمد مبيح من دم معدوم... وإسناده وإياه، فيه محمد بن سعيد المصلوب كذاب، والخارث بن بهان مكر الحديث، كذا في "التحريض الحبر".

**لا تحمل شيئاً** أي لا تجب عليهم أداؤها، بل هي على القاتل. **إلا أن تشاء** أي تشاء العاقل تحمل الدية.

**عبد الرحمن.** هو صدوق، فقيه، مدني، تغير في حفظه لما قدم بغداد، مات ٧٤هـ، كذا في "التقريب" [رقم: ٣٨٦١، ٣١٨/٢] **عن أبيه** هو أبو الرباد - بكسر الراء - عبد الله بن دكوان. **لا تعقل العاقلة عمداً** أي لا تتحمل العاقلة دية القتل العمد كما إذا قتل عمداً يجب فيه القصاص، وسقط فيه القصاص بشبهة مثل ما إذا قتل الأب ابنه، وكذا لا تعقل العواقل الدية التي وجبت على القاتل بسبب الصلح بل هي في مال القاتل، وكذا لا تعقل دية قتل اعترف به القاتل، وكذا ما جنى المملوك لا يعقل عنه عاقبة مولاه، بل هو على رفته. وقال صاحب "القاموس": قول الشعبي: "لا تعقل العاقلة عمداً ولا عمداً، ليس بخديث كما توهم الجوهري، ومعه: أن يجبي الحر على العبد على الحر كما توهم أبو حنيفة؛ لأنه لو كان المعنى كما توهمه لكان الكلام لا تعقل العاقلة عن عبد، ولم يكن ولا تعقل عمداً. قال الأصمعي: كلّمت في ذلك أنا يوسف وكان محضرة الرشيد =

## باب دية الخطأ

٦٦٦ - أخبرنا ابن شهاب، عن سليمان بن يسار أنه كان يقول: في دية الخطأ عشرون بنت مخاض، وعشرون بنت لبون، وعشرون ابن لبون، وعشرون حقة، وعشرون جذعة.

- فلم يفرق بين عقته وعقلت عنه حتى فهمته، وردده القاري بأن عقلته يُستعمل بمعنى عقلت عنه، وسياق الحديث وهو قوله: 'لا تعقل العاقلة عمداً ولا عدواً'، وسياقه وهو قوله: "ولا صلحاً ولا اعتراًفاً" يدلان على ذلك، فإن معناه عن عمد وعن صلح وعن اعترافاً، وأن قول ابن عباس: "ولا ما حتى المملوك" صريح في الأمر الذي فهمه الإمام، والأحاديث يفسر بعضها بعضاً، وأن قوله: "ليس تحدث" مردود عليه بأن المقطوع والموقوف أيضاً من أقسام الحديث وهو موقوف، له حكم الرفع إذ لا يقال مثله بالرأي.

دنه الخطأ قال المؤلف في "كتاب الآثار" [ص: ٢٩٦، ٢٩٧]: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال: القتل على ثلاثة أوجه: قتل خطأ، وقتل عمد، وشبه العمد. وقتل الخطأ: أن تريد الشيء فتصيب صاحبك سلاح أو غيره، ففيه الدية أحماساً، والعمد: إذا تعمدت صاحبك فصرته سلاح ففي هذا قصاص إلا أن يصلحوا أو يعفوا، وشبه العمد: كل شيء تعمدت صرته سلاح أو غيره، ففيه الدية مغلطة على العاقلة إذا أتى ذلك على النفس، وشبه العمد في الخراجات كل شيء تعمدته سلاح فلم يستطع فيه القصاص، ففيه الدية مغلطة، قال محمد: وهذا كله بأحد إلا في حصلة واحدة، ما صرته به من غير سلاح، وهو يقع موقع السلاح وأشد، ففيه القصاص أيضاً، وهو قول أبي حنيفة الأول.

أخبرنا ابن شهاب كذا في نسخ عديدة، والذي في "موطأ يحيى": مالك أن ابن شهاب وسليمان بن يسار وربيعة بن أبي عبد الرحمن كانوا يقولون: دية الخطأ إجماع. دنه الخطأ هي واحدة على العاقلة عدماً وعند الشافعي وأحمد والثوري وإسحاق وإسحق وحماد والشافعي وغيرهم، وعن ابن سيرين وابن شبرمة وأبي ثور وقتادة والزهري والحارث وأحمد في رواية أنه على القاتل، كذا ذكره العيني في "السياسة" [١٦٥/١٣].

عشرون بنت مخاض هي الباقية التي طعت في السنة الثانية سميت بها؛ لأن أمها في العالب يصير دات مخاض - بالفتح - وهو وجع الولادة، والتي دخلت في السنة الثالثة تسمى بنت لبون - بفتح اللام - ؛ لأن أمها في العالب تصير دات لب مرة أخرى، والحقة - بكسر الخاء وتشديد القاف - التي دخلت في الرابعة؛ لكونها مستحقة للحمل والركوب، والخدعة - بفتح الحاء - التي دخلت في الخامسة.

**قال محمد:** **ولسنا نأخذ بهذا، ولكننا نأخذ بقول عبد الله بن مسعود، وقد رواه** ابن مسعود عن النبي ﷺ أنه قال: دية الخطأ أحماس، عشرون بنت مخاض وعشرون ابن مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة أحماس، وإنما خالفنا سليمان بن يسار في الذكور فجعلها من بني اللبون، وجعلها عبد الله بن مسعود من بني مخاض، وهو قول أبي حنيفة مثل قول ابن مسعود.

### باب دية الأسنان

٦٦٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا داود بن الحصين أن أبا عطفان أخبره أن مروان بن الحكم أرسله إلى ابن عباس يسأله ما في الضرس؟ فقال: .....  
جمع من بالكسر  
 مهملة من مصر

**ولسنا نأخذ بهذا** أي بما ذكره سليمان، ذكر صاحب "الهداية" [٧٢/٨] واليعبي في "شرحها": أن الصحابة أجمعوا على أن دية الخطأ مائة من الإبل، واحتلفوا في أسنانها، فقال بعضهم: خمس وعشرون حقة، وخمس وعشرون جذعة، وخمس وعشرون ابن لبون، وخمس وعشرون بنت مخاض، وقال عثمان وريد: ثلاثون جذعة، وثلاثون بنت لبون، وعشرون بنت مخاض وعشرون ابن لبون، ذكر ذلك أبو يوسف في "كتاب الخراج"، وإنما أخذنا بقول ابن مسعود؛ لأنه أخف وأنه رفعه إلى النبي ﷺ.

**وقد رواه** أخرج روايته أحمد وأصحاب السنن، والبرار والدارقطني والبيهقي، ووسط الدارقطني في "السنن" الكلام في طريقه، ورواه من طريق أبي عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود، وفيه عشرون بنت لبون، وقال: هذا إسماعيل حسن، وقواه بما أخرجه عن إبراهيم النخعي عنه على وفقه، وتعلقه البيهقي بأن الدارقطني وهم فيه، وقد رأيت في "جامع الثوري" عن منصور عن إبراهيم عنه، وعن أبي إسحاق عن علقمة عنه، وعن عبد الرحمن بن مهدي عن يزيد بن هارون عن سليمان التيمي عن أبي محلّب عن أبي عبيدة عنه، وعند الجميع سو مخاض، كذا ذكره الحفاظ في "التلخيص". **وإنما حالها** قد وافقته رواية عن ابن مسعود، وإليه ذهب الشافعي.

**أبا عطفان** هو بفتححات قيل: اسمه سعد بن طريف، أو ابن مالك المري - بضم الميم وشد الراء - المدني من الثقات، كذا في "التقريب" [رقم: ٨٣٠٢، ٢٥٠/٤] **يسأله ما في إلخ:** أي من الدية إذا قلعت خطأ. **الضرس:** هو بالفتح قسم من الأسنان. قال أكمل الدين الباري في "العباية شرح الهداية": السن اسم جنس يدخل تحته اثنان وثلاثون، أربع منها ثنايا، وهي الأسنان المتقدمة، اثنان فوق، واثنان أسفل، وثلثها رباعيات وهي ما يلي الثنايا، ومثلها أنياب -

إن فيه خمساً من الإبل، قال: فردّني مروان إلى ابن عباس، فقال: فلم تجعل مقدّم الفم  
 مثل الأضراس؟ قال: فقال ابن عباس: لولا أنك لا تعتبر إلا بالأصابع عقلها سواء.  
 قال محمد: وبقول ابن عباس نأخذ، عقل الأسنان سواء، وعقل الأصابع سواء، في  
 كل إصبع عشر من الدية، وفي كل سن نصف عشر الدية، وهو قول أبي حنيفة  
 عشر من الإبل خمس من الإبل  
 والعامة من فقهاءنا.

= وهي ما يلي الرماحيات، ومثلها أضراس تلي الأنياب واثنا عشر سناً تسمى بالطواحين، من كل جانب ثلاث  
 فوق، وثلاث أسفل، وبعدها أسنان أخرى هي آخر الأسنان، وتسمى النواخذ، وهي في أقصى الأسنان وتسمى  
 أسنان الحلم؛ لأنها تنبت بعد البلوغ وقت كمال العقل.

إن قد أي في كل واحد من الأضراس. فلم تجعل أي لأي شيء تجعل مقدّم الفم أي الأسنان المقدمة مثل  
 الأضراس حيث تحكم بحمس من الإبل في كل ضرس كما هو في كل سن مقدم مع اختلاف المنفعة، والقياس أن  
 يجب في الضرس أقل مما يجب في المقدم. لولا أنك لا تعتبر أي لو لم تكن تقيس الأسنان إلا بالأصابع لكان  
 كافياً لك، فإن عقل الأصابع سواء مع اختلاف المنفعة والمقدار، فكذا الأسنان.

عقل الأسنان سواء قد ورد ذلك مرفوعاً من حديث ابن عباس في "مسند البرار" ليعطى. مسند البرار  
 وأما من أخرج ذلك مرفوعاً عنه مرفوعاً. مسند البرار  
 يعني الخنصر والسنصر، أخرجه أبو داود [رقم: ٤٥٥٩] والترمذي [رقم: ١٣٩٢] وابن ماجه [رقم:  
 ٢٦٥٢] وابن حبان، ولأبي داود [رقم: ٤٥٦٤] وابن ماجه [رقم: ٢٦٥٣] من حديث عمرو بن شعيب عن  
 أبيه عن جده: الأصابع مائة، والسنن مائة، في كل ضرس مائة، في كل سن مائة، كذا في "التلخيص"  
 وغيره، ويؤيده إطلاق حديث: مائة سن من الأسنان. ولعل هذه الأحاديث لم تلغ عمر حيث قضى في  
 الأضراس بغير بعير، ومعاوية حيث قضى في الأضراس بخمسة أبعرة خمسة أبعرة، قال سعيد بن المسيب: فالدية  
 تنقص في قضاء عمر، وتزيد في قضاء معاوية فلو كُتُ أنا لجعلت في الأضراس بعيرين بعيرين، كما في "موطأ"  
 يحيى: "مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب.

وعقل الأصابع سواء روي ذلك عن النبي - من حديث أبي موسى الأشعري، أخرجه أبو داود والنسائي،  
 وابن عباس أخرجه الترمذي، وعبد الله بن عمرو أخرجه ابن ماجه، وبه قال علي وابن عباس والعامة، وروي عن  
 عمر أنه قضى في الإهلام ثلاثة عشر إبلاً، وفي التي تليها اثني عشر، وفي الوسطى عشرة، وفي التي تليها تسعة، وفي  
 الخنصر ست، وروي عنه كقول العامة، كذا في "البنية" [١٨٤/١٣].

## باب أرش السن السوداء والعين القائمة

هو بالفتح دية الجراحات

٦٦٨ - أخبرنا يحيى بن سعيد أن سعيد بن المسيّب كان يقول: إذا

أصيبَت السنّ فاسودّت ففيها عقْلها تامّاً.

دية السن كاملة

قال محمد: وهذا نأخذ، إذا أصيبت السن فاسودت أو احمرت أو اخضرت فقد تم  
بمجر ونحوه من غير قلععقلها، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه.

٦٦٩ - أخبرنا يحيى بن سعيد، عن سليمان بن يسار أن زيد بن ثابت

كان يقول: في العين القائمة إذا فُقت مائة دينار.

مجهول من الفقأ وهو الشق

قال محمد: ليس عندنا فيها أرش معلوم، ففيها حكومة عدل، فإن بلغت الحكومة  
مقدر مقرر شرعاًمائة دينارٍ أو أكثر من ذلك كانت الحكومة فيها، وإنما نضع هذا من زيد بن ثابت؛  
لأنه حكم بذلك.

**فاسودت** أي تعير لونها بالصدمة إلى أي لون كان. **فقدت عقْلها** أي وجب تمام ديتها فهو مثل قلعها لفوات  
جس المنفعة. **حكومة عدل** قال القاري: تفسير حكومة العدل: أن يقوم المجني عليه عدلاً بلا هذا الأثر، ثم يقوم  
عدلاً ومعه هذا الأثر، فقدر التفاوت بين القيمتين من الدية، هو حكومة العدل، وهذا تفسير الحكومة عد  
الطحاوي، وبه أحد الحلواني، وهو قول مالك والشافعي وأحمد وكل من يُحفظ عنه العلم، كذا قال ابن المنذر،  
وقال بعض المشايخ في تفسيرها: أن ينظر إلى قدر ما يحتاج إليه من النفقة إلى أن تقرأ الحراقة فيجب ذلك على  
الحاي. **وإنما نضع هذا** أي نحمل هذا القول من زيد على أنه حكومة اتفاقية، لا تقديرية شرعية.



## باب النفر يجتمعون على قتل واحد

٦٧٠ - أخبرنا مالك. أخبرنا يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قتل نفراً - خمسة أو سبعة - برجل قتلوه قتل غيلة وقال: لو تمالاً عليه أهل صنعاء قتلهم به.

شك من الراوي

قال محمد: وهذا نأخذ، إن قتل سبعة أو أكثر من ذلك رجلاً عمداً قتل غيلة أو غير غيلة ضربوه بأسياقهم حتى قتلوه قتلوا به كلهم، .....  
أو أقل من ذلك  
قتل غيلة أو غلابة  
بصيغة الجمع

النفر هو مفتحين من الثلاثة إلى العشرة من الرجال، كذا في 'المعرب'، والمراد به ههنا ما فوق الواحد. ان عمر الخ قال الررقاني. رواية سعيد عنه متصلة؛ لأنه رآه وصحح بعضهم سماعه منه، ورواه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح من طريق عبيد الله عن نافع عن ابن عمر بلفظ "الموطأ" سواء، وهذا مختصر من أثر وصله ابن وهب، ورواه من طريقه قاسم بن أصبغ والطحاوي والبيهقي. قال ابن وهب: حدثني جرير بن حازم أن المعيرة ابن حكيم الصنعالي حدث عن أبيه أن امرأة بصعاء عاب عنها زوجها، وترك في حجرها أسلاً له من غيرها علامة، يقال له: أصيل، فأنجذت امرأة بعد زوجها حليلاً، فقالت به إن هذا العلامة يفصحاً فاقته فأبى فامتنعت منه فطأوها، فاجتمع على قتل العلامة الرجل ورجل آخر والمرأة وحادها، فقتلوه. ثم قطعوه أعضاء، وجعلوه في عيبة - ففتح العين. وعاء من آدم - فوضعوه في ركية - شد تحتية: ثر التي لم تطلو في ناحية القرية ليس فيها ماء - فأحد حليتها، فاعترف ثم اعترف أساقون فكتب يعني - وهو يومئذ أمير - بشأهم إلى عمر، فكتب عمر يقتلهم جميعاً، وقال: والله لو أن أهل صنعاء اشتركوا في قتله لقتلهم جميعاً. [شرح الررقاني: ٢٣٨/٤]

برجل قتلوه أي بسب قتل رجل اسمه أصيل أي في فضايله. قال عبيد بالإضافة، وهو بالكسر أي حديعة وسر. وقوله: "لو تمالاً عليه" أي نعاون عليه، وأصله المعاونة في ملء الدلو، ثم عت، وصنعاء بالمد قصة اليمن، كذا في "السياسة". قتلهم به أي بقصاصه، وهذا الأثر قد أخرجه الشافعي أيضاً من طريق مالك، والبخاري من طريق عبيد الله عن نافع عن ابن عمر، وكذا ابن أبي شيبة وأبو داود قاضي، وفي رواية معيرة بن حكيم عن أبيه أن أربعة قتلوا صبياً، فقال عمر مثله. أخرجه عبد الرزاق بصلوه. وسمي العلامة المقتول أصيلاً، وفي الباب عن ابن عباس قال: لو أن مائة قتلوا رجلاً قتلوا به، أخرجه عبد الرزاق. وعن المعيرة أنه قتل سبعة برجل، أخرجه ابن أبي شيبة، وعن عبي مثله، كذا في "تفريع أحاديث الهداية" للربيعي [٣٥٤، ٣٥٣/٤]، وغيره.

عمداً قيد به؛ لأنه لا قصاص في الخطأ. بأسياقهم بالفتح جمع سيف، ومثله كل محدّد

وهو قول أبي حنيفة والعامية من فقهاءنا **رحمه الله**.

## باب الرجل يرث من دية امرأته، وامرأة ترث من دية زوجها

٦٧١ - أخرجنا مالك، أخبرنا ابن شهاب أن عمر بن الخطاب **رضي الله عنه** نَشَدَ الناسَ بمَنَى: من

كان عنده علم في الدية أن يخبرني به، فقام الضحَّاك بن سفيان، كتب إلي رسول الله **ﷺ** من النبي ﷺ في باب تورثها من الإخبار

**قول أبي حنيفة** وبه قال الشافعي ومالك وأحمد، وأكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين، وقال ابن الربر والزهرري وابن سيرين وابن أبي ليلى وداود وإسحاق المنذر وأحمد في رواية: لا يُقتلون بل يحب عليهم الدية، وهو القياس؛ لأن القصاص يسئ عن المماثلة، ولا مماثلة بين الواحد وإجماعه، وما دهبنا إليه استحسان بأثر عمر وغيره، والوجه فيه أن القتل يعبر حق لا يكون عادة إلا بالتعالق واجتماع نفر من الناس، فلو لم يحب القصاص فيه اسد ناب القصاص، وفانت الحكمة المقصودة من شرعية، كذا ذكره العيني.

ابن شهاب أن عمر قال ابن عبد البر: هكذا رواه جماعة من أصحاب مالك، ورواه جماعة من أصحاب ابن شهاب عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن عمر إلخ، وروايته عن عمر تجري مجرى المتصل؛ لأنه قد رآه وصحح بعضهم سماعه منه، وفي طريق هشيم عن الزهرري عن سعيد قال: جاءت امرأة إلى عمر تسأله أن يورثها من دية زوجها، فقال: ما أعمم لك شيئاً فشد الناس، الحديث. وفي طريق معمر عن الزهرري عن سعيد أن عمر قال: ما أرى الدية إلا للعصاة؛ لأهم يعقلون عنه، فهل سمع أحد منكم عن رسول الله **ﷺ** شيئاً في ذلك؟ فقال الضحَّاك بن سفيان الكلابي، وكان رسول الله **ﷺ** استعمله على الأعراب إلخ الحديث. [توير الخوالك: ٧٠/٣] **شد الناس** أي طلب من الناس حين كان مَنَى في حجة. **الضحَّاك** هو الضحَّاك بن سفيان بن عوف بن كعب بن أبي بكر بن كلاب بن ربيعة الكلابي العامري الضَّبَّائي - بكسر الضاد المعجمة وفتح الموحدة المحففة - عداؤه في أهل المدينة، وكان ينزل بسجد ولاء النبي **ﷺ** على من أسلم من قومه، وكان من شجعان الصحابة، كذا ذكره ابن الأثير في "جامع الأصول".

**كتب إلى إلخ** ذكر الزبيري وإسحاق وعبد الرزاق والطبراني كلهم من طريق سعيد بن المسيب عن عمر، وأخرج له الدارقطني شاهداً من رواية المعيرة بن شعبة، وفي رواية ابن شاهين من طريق ابن إسحاق عن الزهرري قال: حدثت عن المعيرة أنه قال: حدثت عمر بقصة أشيم، فقال: اتني على هذا عما أعرف، فشدت الناس في الموسم، فأقبل رجل يقال له: زرار، فحدثه عن رسول الله **ﷺ** بذلك، وفي رواية أبي يعلى بإسناد حسن عن المعيرة أن زراراً بن جري قال لعمر: إن رسول الله **ﷺ** كتب إلى الضحَّاك أن يورث امرأة أشيم الضَّبَّائي من دية زوجها.

في أَشِيمِ الصَّبَابِيِّ أَنْ وَرَثَ امْرَأَتَهُ مِنْ دِيَتِهِ، فَقَالَ عُمَرُ: ادْخُلِ الْخِجَاءَ حَتَّى آتِيكَ،  
بالكسر أي الخيمة  
 فلما نزل أخبره الضحَّاكُ بن سفيان بذلك، فَقَضَى بِهِ عُمَرُ بن الخطاب.  
عمر بالمزول  
**فصل خمس:** وبهذا نأخذ، لكل وارث في الدية والدم نصيب، امرأة كان الوارث أو  
 زوجاً أو غير ذلك، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

### باب خروج وما منها من الأرش

بالفتح، معنى الدية

٦٧٢ - **حرم** . ث. أخبرنا يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيّب قال: في كل  
 نافذة، في عضو من الأعضاء ثلث عقل ذلك العضو.  
جراحة تعد  
**فصل خمس:** في ذلك أيضاً حكومة عدل، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

### باب دية الجنين

٦٧٣ - **حرم** . ث. أخبرنا ابن شهاب، عن سعيد بن المسيّب: .....

**اسم** بفتح الألف وسكون الشين المعجمة وفتح الياء المشددة التحتية، كد صطه من الأثر.

**الصابي** ذكر السيوطي والسمعاوي أن الصابي - بالكسر - سعة إلى صاب بن عامر بن صعصعة، وإلى محبة  
 بالكوفة، وبالفتح سعة إلى صاب بن من بني الحارث، ومن قرئش. **أن ورث** أمر من لتورث، وأن بالفتح  
 فسكون بيان للمكتوب. **حتى است** أي فأتفق وأسمع منك مرة أخرى. **فقضى به عمر** أي حكم بتورث  
 الروجة من دية الروح، وفي "موسأ يحيى" بعده: قال ابن شهاب: وكان قتل أشيم حصاً. **والدم** أي في صب  
 القصاص في العمد. **فإن في حشمه** وفي تورث الروجة من دية الروح خلاف مالك، وفي كونه مستحقة  
 للقصاص خلاف ابن أبي ليلى، ذكره القاري.

**ثبت عقل ذلك العضم** في "موسأ يحيى" بعد هذه الرواية قال مالك: كان ابن شهاب لا يرى ذلك، وأنا لا أرى  
 في نافذة في عضو من الأعضاء في احسد أمراً محتماً عليه، ولكي أرى فيه الاجتهاد يجتهد الإمام في ذلك، وليس  
 في ذلك أمر محتتم عليه عندنا. **احسن** هو الولد ما دام في بطن أم، سمي به؛ لكونه محتماً، ومادة هذا اللفظ  
 دل على الاحتفاء، ومنه احسن والحنون والحنة - بالفتح - والحة بالصم، فإن في كل منها معنى الاحتفاء.

أن رسول الله ﷺ قضى في الجنين يُقتل في بطن أمه بِغُرَّةٍ عَبْدٍ أَوْ وَلِيدَةٍ، فقال الذي  
 محمول صفة للحيين  
 قضى عليه: كيف أغرمَ مَنْ لا شربَ، ولا أكلَ، ولا نطقَ، ولا استهْلَ،.....  
 معروف أو مجهول

أن رسول الله الخ قال ابن عبد البر. هذا مرسل عند رواية "الموطأ"، ووصله مطرف وأبو عاصم السيل كلاهما عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة. والحديث عند ابن شهاب عنهما جميعاً عن أبي هريرة، فطائفة من أصحابه يحدوثونه عنه هكذا، وطائفة يحدوثون عنه عن سعيد وحده عن أبي هريرة، وطائفة عنه عن أبي سلمة وحده عن أبي هريرة، ومالك أرسل عنه حديث سعيد هذا، ووصل حديث أبي سلمة واقتصر فيه على قصة الحين دون قتل المرأة. [شرح الررقاني: ٢١٥/٤]

**غرة عبد أو وليدة** أي أمة هو صفة الغرة، ويروى بالإصافة وهو أحسن. والغرة بضم العين وتشديد الراء، هو حيار المال كالغرس والبعر الحبيب والعد والامة العمدة، وسمي بدل الحين به؛ لأن الواجب عند، والعد يسمى غرة، وقيل: لأنه أول مقدار طهر في باب الدية، وغرة كل شيء أوله، كذا في "الساية" [٢١٨/١٣].

**فصى عبد** أي بالعرة، وفي رواية للبخاري [رقم: ٥٧٥٨]: فقال ولي المرأة التي عرمت، ووليها هو ابها مسروح، رواه عبد العي. والأكثر على أن القاتل روحها حمل من الناعة الهدلي، ولظناني أنه عمران بن عويمر أخو مليكة المرأة المقتولة، فيحتمل تعدد القاتلين، كذا قال الحافظ ابن حجر. قال الررقاني: فيه دلالة قوية لقول مالك وأصحابه ومن وافقهم: إن العرة على الحاي لا على العاقلة كما يقوله أبو حيفة والشافعي وأصحابهما؛ لأن المفهوم من اللفظ أن المقصي عليه واحد معي وهو الحاي. ونقائل أن يقول: يعارض هذه الدلالة الروايات الأخر الصريحة، ففي رواية أبي داود والترمذي والضحاوي من حديث البعيرة بن شعبة أن امرأتين كانتا تحت رجل من هذيل فصرت إحداهما الأخرى، الحديث، وفيه: فقضى فيه غرة وجعده على عاقلة المرأة. وفي رواية ابن أبي شيبة عن جابر أن النبي ﷺ جعل في الحين غرة على عاقلة القاتلة، وفي روايته من مرسل ابن سيرين جعل العرة على العاقلة، وأخرجه الدار قطني مطولاً، وريادة التمهيل في "تخريج أحاديث الهدية".

**كيف أغرم.** أي أضمر، ولنزاع من حديث ابن عباس قالوا: كيف يديه وما استهزل؟ وه من حديث جابر فقال العاقلة: أ ندي من لا شرب ولا أكل؟ الحديث وهذا أيضاً من مؤيدات من نوحب الدية على العاقلة، وهذا كنه صريح في أن العرة هو دية الحين، لا دية المرأة كما طه قوم، وقد سبط الكلام في رده الضحاوي في "شرح معاني الآثار". **من لا شرب** كأنه تعجب من إيجاب الدية، فإنها عوض عن النفس الحية، فقال: كيف ندي الحين الذي لم يشرب ولم يأكل ولم يستهزل؟ من الاستهلال وهو رفع الصوت عند الولادة، وبالجملة لم يوجد فيه أثر الحياة، فمثل ذلك يُطل - تحتية مسمومة وشد اللام - أي يُهدر ويُطل، وفي رواية: بطل بالموحدة وطاء مهملة مفتوحتين وخفة اللام من البطلان.

ومثل ذلك يطل، قال: فقال رسول الله ﷺ: **إنما هذا من إخوان الكهّان**.  
سعيد بن المسيب

٦٧٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة  
 أن امرأتين من هذيل استتبّا في زمان رسول الله ﷺ **فرمت إحداهما الأخرى،**  
بضم الهاء قبيلة تشالنا  
**فطرحت جنينها، ففرض في رسول الله ﷺ بغرة عبد أو وليدة.**

في نسخة: حيا  
**قال محمد:** وبهذا نأخذ، إذا ضرب بطن المرأة الحرة فألقت جنيناً ميتاً ففيه غرة عبد

إنما هذا. أي هذا الساجع الماقض للحكم الملبان من إخوان الكهّان - بضم الكاف وتشديد الهاء - جمع كاهن.  
 راد مسلم [رقم: ٤٣٩١]: من أجل سحجه الذي سحج فيه، ووجه دمه أنه أراد بسحجه دفع الحكم الشرعي.  
 أن امرأتين وكانتا صرتين، ففي رواية أحمد وغيره عن عويمر الهذلي: كانت אחי مليكة وامرأة ما يقال لها: أم  
 عفيف بنت مسروح من بني سعد بن هذيل تحت حمل بن مالك بن السابعة، فضربت أم عفيف مليكة. وليسهيقي  
 وأبي عيم في "كتاب المعرفة" عن ابن عباس تسمية الصارية أم عطيف، وكذا في "سنن أبي داود" وهما واحدة،  
 كذا ذكره ابن حجر. **فرمت** بحجر أو بعمود فسطاط أو مسطح أي حشبة على اختلاف الروايات.

**فطرحت** أي ألقت الأخرى جنينها ميتاً. **الحرة** قيد به؛ لأن جنس الأمة إن كانت حاملاً من زوجها فيه نصف  
 عشر قيمة الأم في الذكور وعشر قيمته في الأنثى، ولو لم يعلم ذكوره ولا أنوثته يؤخذ بالمتيقن، هذا عندنا،  
 وقال الشافعي: فيه عشر قيمة الأم مطلقاً؛ لأنه جزء منها، وصمان الأحرار يؤخذ مقدارها من الأصل، فلا يختلف  
 صمانه بالذكورة والأنوثة كما في جنس الحرة، وبه قال مالك وأحمد وابن المنذر والحسن والنخعي والزهري  
 وقتادة وإسحاق. ولما أنه بدل نفسه ولا يعتبر كونه حرةً وإلا لم يثبت ضمّانه إلا إذا نقص الأصل كما هو في  
 سائر الأجزاء فيقدر بقيمة الجنين لا بقيمة الأم، كذا في "الهداية" و"النهاية" [٢٢٤/١٣، ٢٢٥].

**ميتاً** قيد به؛ لأنه لو ألقته حياً ثم مات ففيه الدية كاملة؛ لأنه أتلف حياً بالضرر السابق، وإن ألقته ميتاً ثم ماتت  
 الأم فعليه دية تقتل الأم وعرة بإلقائها، وإن ماتت الأم بالضرية ثم حرج الجنين حياً، ثم مات فعليه دية في الأم  
 ودية في الجنين، وإن ماتت ثم ألقته حياً ميتاً فعليه دية في الأم، ولا شيء في الجنين عندنا وعند مالك؛ لأن  
 موت الأم أحد سببي موت الجنين فلا يتقين موته بالضرر خلافاً للشافعي وأحمد والظاهرية، كذا في "الهداية"  
 و"السياة" [٢٢٤، ٢٢٣/١٣]. **ففيه عره** **عند** قال الزرقاني: احتج الشافعي بقوله في الحديث: "كيف أغرم"  
 إلخ على أن المضمون الجنين؛ لأن العضو لا يعترض فيه بهذا، وقال أبو حنيفة وأصحابه: تخص بها الأم؛ لأنها بمنزلة  
 قطع عضو، وليست بدية؛ إذ لم يعتبر فيها الذكر والأنثى، وكذا قال الظاهرية، واحتج إمامهم داود بأن العرة =

أو أمة أو خمسون ديناراً، أو خمس مائة درهم نصف عشر الدية، فإن كان من أهل الإبل أخذ منه خمس من الإبل، وإن كان من أهل الغنم أخذ منه مائة من الشاة نصف عشر الدية.

- لا يملكها الحيث فتورث عنه، ويرد عليه دية المقتول خطأ فإنه لم يملكها وهي تورث عنه، قاله أبو عمر. [شرح الررقاني: ٢١٦/٤] أقول: هذا الذي سبه إلى أبي حنيفة ليس بصحيح، ففي الهداية وغيرها: ما يجب في الحيث موروث عنه؛ لأنه بدل نفسه ميرته وورثته ولا يرثه الضارب حتى لو ضرب بطن امرأته، فألقت ابنه ميتاً فعلى عاقلة الأب عرة ولا يرث منها. وفي "شرح معاني الآثار" [١١٢/٢] لنطحاوي بعد ذكر الآثار: فلما حكم النبي ﷺ مع دية المرأة بالعره ثبت بذلك أن العرة دية الحيث لا لها، فهي مورثة عن الحيث كما يورث ماله لو كان حياً فمات، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف. ثم وجوب العرة عندما على العاقلة في سنة واحدة، وقال الشافعي: في ثلاث سنين كسائر ديات قتل النفس، ولما ما روي عن محمد قال: بلغنا أن رسول الله ﷺ جعل على العاقلة سنة، ذكره في "الهداية" وهو وإن لم يحده محرروا أحاديثه، لكن قد ذكر جمع من المشايخ أن بلاعات محمد في حكم المسددة، وله وجه وهو أن دية الحيث لها شتهاد: شبه بالنفس من حيث إنه حي بخياة نفسه، وشبه بالعصو من حيث إنه متصل بالأم فعلمنا بالشبه الأول في حق التوريث، وبالتالي في حق التأجيل، وبدل العصو إذا كان نصف العشر يجب في سنة فكذا هذا، والتفصيل في "الهداية" وحواشيها.

أو **خمسون ديناراً** أي إن لم يعط العرة فعليه خمسون ديناراً، نصف عشر الدية من الذهب، وهو ألف دينار، أو خمس مائة درهم، وهو نصف عشر الدية من الفضة أي عشرة آلاف درهم أو خمس من الإبل، وهو نصف عشر الدية من الإبل أي مائة إبل ومائة من الغنم، بذلك جاءت الأحبار والآثار على ما سطره الريعي وغيره، ففي رواية الطبراني من طريق سلمة بن تمام عن أبي المديح عن أبيه قال: كان فيما رجل يقال له: حمل بن مالك، فذكر القصة، وفيه فقال رسول الله ﷺ: **دعي من رحر رحر من مائة أو مائة أو خمس مائة أو خمس مائة** عشر مائة ومائة شاة، وفي رواية البرار عن بريدة: أن امرأة حدثت امرأة، فقضى رسول الله ﷺ في ولدها بخمس مائة، وهي عن الخداف، ولاس أي شية من طريق أسلم عن عمر بن قوام العرة بخمسين ديناراً، ولأبي داود عن إبراهيم النخعي أنه قال: العرة خمس مائة درهم، قال: وقال ربيعة: هي خمسون ديناراً، وإبراهيم الحارثي بإسناد صحيح عن الشعبي قال: العرة خمس مائة، وفي رواية عبد الرزاق عن قتادة: العرة خمسون ديناراً.

من أهل الإبل. أي الذي يجب عليه العرة. **نصف عشر الدية**. بيان لخمس إبل ومائة شاة.



## باب الموضحة في الروح والرأس

٦٧٥ - أخبرنا يحيى بن سعيد، عن سليمان بن يسار أنه قال في الموضحة في الوجه: إن لم تُعب الوجهَ مثل ما في الموضحة في الرأس.

من محسن الموضحة في الوجه والرأس سواء، في كل واحدة نصف عشر الدية، وهو قول إبراهيم النخعي وأبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

باب البئر جبار

٦٧٦ - حَدَّثَنَا ابْنُ شَهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: جَرَّحُ الْعَجَمَاءُ جُبَارٌ،.....

**الموضحة** هي التي تظهر العظم وتقطع اللحم. **ع** من العيب، وفيه إشارة إلى أنها إن كانت تعيب يراد في عقلها كما في "موطأ يحيى": مالت عن يحيى ابن سعيد أنه سمع سليمان بن يسار يذكر أنّ الموضحة في الوجه مثل الموضحة في الرأس إلا أن تعيب الوجه، ويراد في عقلها ما بينهما وبين عقل نصف الموضحة في الرأس، فيكون فيها خمسة وسبعون ديناراً. **ما في الموضحة** وهو خمس من الإبل على ما مرّ. **في لوحه والرأس** قيد بهما لأن الموضحة وغيرها من الشجاج من الهاشمية والمنقلة وغيرها محتصة بالوجه والرأس، وما كانت في غيرها يسمى جراحة، فلو تحققت الموضحة وغيرها في غير الوجه والرأس نحو الساق واليد لا يكون له أرش مقدر، وإنما يجب حكمة عدل؛ لأن التقدير بالتوقيف من الشارع، وهو إما ورد فيما يختص بهما، وتفصيله في كتب العقه.

**حسب** بضم الحيم وفتح الباء المحققة: هو الذي لا عرق فيه. **حرج** مفعول، **حسب**: هذا الحديث أخرجه أصحاب الكتب الستة [الحارثي رقم: ٦٩١٢، ومسلم رقم: ٤٤٦٥، والترمذي رقم: ٦٤٢، وأبو داود رقم: ٤٥٩٣، والسياني رقم: ٢٤٩٧، وابن ماجه رقم: ٢٦٧٣] وغيرهم، وفي رواية هم: **حسن**. وفي بعضها: **حسن**.  
بكره الرأى. وفي "آثار صاحب الكتاب" أخبرنا أبو حيفة حدثنا حماد

عن إبراهيم: أن رسول الله ﷺ قال: . . . . .  
 . . . . . وعسر الرجل بقوله: إذا سار على الدابة فصحت برجلها وهي تسير، فقتلت رجلاً أو جرحته، فذلك  
 هدر ولا تحب شيء على عاقبته ولا غلبى غيرها، وذكر في تفسير النور والعجماء وأنعدن كما ذكره هما. =

## والبئر جبار، والمعدن جبار، وفي الركاز الخمس.

في خمس: وبهذا نأخذ. والجبار الهدير، والعجماء الدابة المنفلتة تخرج الإنسان أو تعقره، والبئر والمعدن، الرجل يستأجر الرجل يخفر له بئراً ومعدناً، فيسقط عليه من العقر بمعنى القتل <sup>بفتحين أي الباطل</sup> فيقتله فذلك هدر. وفي الركاز الخمس، .....

= وفي "شرح الزرقاني" [٢٣٤/٤]: الحرج نفتح الحية على المصدر لا غير، فأما بالصم فهو الاسم، والعجماء بالفتح تأنيث أعجم، ويقال لكل حيوان غير الإنسان ولمن لا يفصح، والمراد ههنا البهيمة، وقال أبو عمر ابن عبد البر: جراحها جراحها، وأجمع العلماء على أن جراحها هاراً وجرحها بلا سبب فيه لأحد أنه هدر لا دية فيه ولا أرض فيه أي فلا يختص الهدر بالحرج بل كل الإلتاقات ملحقة بها، وقال عياض: إنما به بالحرج؛ لأنه الأغلب، أو هو مثال نبه به على ما عدها.

والنثر بكسر الباء بعدها ياء مهموزة وغير مهموزة. والمعدن بفتح الميم وكسر الدال مكان يخرج منه شيء من الجواهر والأحساد المعدنية من الذهب والفضة والحاس وغير ذلك، من عذن بالمكان إذا أفاء به. الركاز بكسر الراء اسم المال المركور المدفون في الأرض. الدابة المنفلتة المتفرقة الخارجة من يد صاحبها بغير تصرفه، وفيد به احترازاً عن الدابة التي لها سائق أو قائد أو راكب عليها، فعطت أو جرحت فإن الصمام هناك واجب على تفصيل مذكور في كتب الفقه. الرجل يسأخر يأخذه أخيراً لخرم النثر أو المعدن.

فسقط عليه أي يسقط النثر أو المعدن على الخافر فيقتله. فدللت هدر لأنه لا صمام فيه لعدم التمسك والباشرة منه. وفي الركاز الخمس استخرج من المعدن إما أن يكون من خلق الله تعالى كالذهب والفضة وغيرهما من المعدنيات المخلوقة في الأرض وهو المعروف باسم المعدن، وإما أن يكون مشتقاً فيه من الأموال بفعل الإنسان، وهو الكسر ويعمهما الركاز. إذا عرفت هذا فاعلم أن جمعاً من الأئمة مهم الشافعي وغيره حملوا الركاز على الكنز، وحصوا وجوب الخمس به، وحكموا بأنه لا خمس في المعدن، وليس فيه إلا الركاة، وأصحابها حملوا الركاز على المعنى الأعم، ولا يتوهم عدم إرادة المعدن بسبب عطفه عليه بعد إفادة أنه جبار أي هدر لا شيء فيه، وإلا لتناقض، فإن الحكم المتعلق بالمعدن ليس هو المتعلق في ضمن الركاز ليختلف بالسلب والإيجاب؛ إذ المراد به أن إهلاكه للأخير الخافر غير مضمون، لا أنه لا شيء في نفسه أصلاً وإلا لم يجب فيه شيء أصلاً حتى الركاة وهو خلاف الإجماع، فحاصله أنه أثبت للمعدن خصوصه حكماً، وبصر على خصوصه اسماً، ثم أثبت له حكماً مع غيره، فبصر بالاسم الذي يعمهما، كذا حققه في "فتح القدير"، وبه يظهر ما في تفسير "صاحب الكتاب" الركاز ههنا، وقد مرّ منذ ما يتعلق بهذا المقام في كتاب الركاة.

والركاز ما استخرج من المعدن من ذهب أو فضة أو رصاص أو نحاس أو حديد أو زبيق، ففيه الخمس، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

٦٧٧ - أخبرنا مالك، حدثنا ابن شهاب، عن حزام بن سعيّد بن مُحَيِّصَةَ أَنَّ نَاقَةً لِلْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ دَخَلَتْ حَائِطًا لِرَجُلٍ فَأَفْسَدَتْ فِيهِ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ عَلَى أَهْلِ الْحَائِطِ حِفْظُهَا بِالنَّهَارِ، وَأَنْ مَا أَفْسَدَتْ الْمَوَاشِي بِاللَّيْلِ فَالضَّمَانُ عَلَى أَهْلِهَا.

### باب من قتل خطأ ولم تعرف له عاقلة

بصيغة المجهول

٦٧٨ - أخبرنا مالك، أخبرني أبو الزناد أن سليمان بن يسار أخبره أن سائبة كان عبد الله بن دكران

أعتقه بعض الحجاج، .....  
مع العاقلة

**حرام** بالخاء المهملة، ثم راء معجمة، ابن سعيد على وزن كبير، هكذا رأيته في نسخ متعددة من هذا الكتاب والذي في "جامع الأصول" للحرري، و"تقريب ابن حجر" [رقم: ١١٦٣، ٢٥٨١] و"إسعاف" للسيوطي [ص: ١٠] في اسمه ونسبه: حرام - بفتح الحاء المهملة بعدها راء مهملة - ابن سعد - سكون العين - ويقال: حرام بن ساعدة بن محيصة الأنصاري المدني، ناعمي، ثقة، قبل الحديث، مات ١١٣ هـ بالمدينة.

**مُحَيِّصَةُ** بضم الميم فتح الحاء المهملة وتشديد الياء المثناة التحتية المكسورة. **حِفْظُهَا بِالنَّهَارِ** أي من أن تعسد عيني حائطيها. **عَلَى أَهْلِهَا** أي مالك المواشي لقصور الخبط من قبله، وفيه حجة للشافعي وأحمد وأكثر أهل الحجاز أن صاحب المنة يصم ما أفسدت ليلاً لا نهاراً، وذكر أصحابنا أن ما روياه مطلق ومتفق عليه مشهور، وهذا مرسل وهو ليس بحجة عند الشافعي، ورده القاري أن المرسل حجة عند الجمهور على أن المطلق قابل للتقييد.

**عَاقِلَةٌ** قال القاري: العاقلة أهل الديوان، وهم أهل إرايات، وهم الجيش الذي كتب أساميتهم في الديوان وفرص لهم العطاء فتؤخذ الدية من عطاياهم متى خرجت، سواء خرجت في ثلاث سنين أو أقل أو أكثر، وقال مالك والشافعي وأحمد وأكثر أهل العلم: الدية على العشيرة، وهم العصات، واختلف في الإناء واليس، فقال الشافعي وأحمد في رواية: ليس أداء القتلى وإن علواً وأسأوه وإن سفوا من العاقلة، وقال مالك وأحمد في رواية: تدخل في العاقلة، وهو قولنا عند عدم أهل الديوان، وروى ابن أبي شيبة عن الشعبي عن إبراهيم قال: أول من فرص العطاء عمر بن الخطاب وفرص فيه الدية كاملة، والتفصيل في كتب الفقه.

أَن سَائِبَةَ قال السيوطي: هو عبد يعق بأن يقول له مالك: أنت سائبة، فيعق ولا ولاء للمعتق.

فكان يَلْعَبُ مع ابن رجل من بني عابد، فقتل السائبة ابن العابدي، فجاء العابديُّ أبو المقتول إلى عمر بن الخطاب، فطلب دية ابنه، فأبى عُمَرُ أن يَدِيَه، وقال: ليس له مولى، فقال العابديُّ له: أرأيت لو أن ابني قَتَلَه؟ قال: إِذْنُ تُخْرِجُوْا دِيَّتَه، قال العابديُّ: هو إِذْنُ كَالأَرْقَمِ <sup>أحمر</sup> إن يترك يلقمُ وإن يُقْتَلَ يَنْقَمُ.

قال محمد: وهذا نأخذ، لا نرى أن عمر <sup>سائبة</sup> أبطل ديته عن القاتل، ولا نراه أبطل ذلك؛ لأن له عاقلة، ولكن عمر لم يعرفها فيجعل الدية على العاقلة، ولو أن عمر لم ير له مولى، ولا أن له عاقلة لجعل دية من قتل في ماله أو على بيت المال، .....

فكان يلعب: أي كان العبد السائبة يلعب مع ابن الرجل من بني عابد بالناء الموحدة. من بني عابد. قال القاري: بكسر الموحدة وبالدال المهملة نسبة إلى عابد بن عبد بن عمر بن محروم، وبكسر المشاة التحتية والدال المعجمة نسبة إلى عائد بن عمر بن بني شياب، ذكره السيوطي، وفي "موطأ يحيى": من بني عائد، وضبطه الزرقاني [٢٤٤/٤] بفتحية وبدال معجمة. العابدي في "موطأ يحيى": العائدي، وكذا فيما بعده.

فطلب دية ابنه: يعلم منه أن القتل كان خطأ. وفي عمر أن يديه أي فانكر عمر <sup>ع</sup> عن أن يجعل له دية؛ لأن القاتل ممن لا مولى له. قال إسن أي قال عمر: لو كان كذلك وحب عبيك وعلى قومك أن تعطوا ديته. كالأرقم هو الحبة التي فيها بياض وسواد كأنه رقم أي نقش، وقبل: الحبة التي فيها حمرة وسواد، وهذا مثل لمن يجتمع عليه شران لا يدري كيف يصنع فيهما، ومعه هو كالأرقم إن تركته يلقمك أي يجعلك لقمة ويأكلك، وإن قتلته أخذ منك عوضه بقمة، وكانوا في الجاهلية يزعمون أن الحن تطلب ثأر الحان، وهو الحبة الدقيقة، فرما مات قاتلها، وربما أصابه حمل فضربوا لهذا مثلاً، كذا في "حياة الحيوان" للدميري.

لا نرى. أي لا نرى، وفي نسخة: ألا نرى. أبطل ديته إلخ. حاصله أن ما حكم به عمر ههما من عدم وجوب دية المقتول ابن العابدي لم يكن بسبب أن القاتل لم يكن له مولى ولا له عاقلة، حتى يجب عليهم ديته، فإنه لو كان كذلك لحكم بوجوب الدية في مال القاتل إن كان عيباً، أو في بيت المال إن كان مسكيناً، ولم يحكم بطلاق ديته رأساً، بل كان ذلك؛ لأنه كان له مولى وعاقلة، ولكنه لم يعرفه، فإن القاتل كان معتقاً لبعض الحجاج، ولم يعرف من هو وأين هو، وحيث يحكم بعدم لزوم الدية حتى يعرف العاقلة فيحكم عليهم بأداء الدية. فيجعل: أي حتى يجعل غاية للمضي. في ماله أي في مال القاتل إن كان موسراً. على بيت المال: هذا إذا كان القاتل معسراً.

ولكنه رأى له عاقلة ولم يعرفهم؛ لأن بعض الحجاج أعتقه ولم يعرف المعتق ولا عاقلته، فأبطل ذلك عمر حتى يُعرف، ولو كان لا يرى له عاقلةً لحل ذلك عليه في ماله أو على المسلمين في بيت مالهم.

لا عينه ولا مكانه      يتبين معتقه أو عاقلته      من بدو الأمر

## باب القسامة

٦٧٩ - أخبرنا ابن شهاب، عن سيمان بن يسار وعراك بن مالك الغفاري أنهما حدثاه أن رجلاً من بني سعد بن ليث أخرى فرساً، فوطئ على إصبع رجل من بني جهينة فنزف منها الدم فمات، فقال عمر بن الخطاب للذين ادّعى عليهم: أتُحلفون خمسين يمينا ما مات منها؟ فأبوا وتحرجوا من الأيمان، فقال للآخرين: أنكروا عن اليمين.

أمره جرياً وسيراً      جاهر فرسه      ب حبي      مصيبة الضعول      حمزة الاستفهام      المدعين

**باب القسامة** هو بفتح لقا ف مصدر قسم يقسم، وقيل اسم مصدر، وفي الشرع اسم للأيمان يقسم بها على أهل محبة أو دار وحد فيها قتيل، بقول كل منهم: بالله ما قتل ولا عمت له قاتلاً، وقد يطلق على القوم الخالفين، وسببها: وجود القتل في المحلة وما في معناه، وركبها: قولهم: بالله ما قتلناه ولا عمتنا له قاتلاً، وشرطها: أن يكون القاسم رجلاً عاقلاً، والنساء لا تدخل في القسامة عند أكثر أهل العلم خلافاً لمالك. وحكمها: القضاء بوجوب الدية بعد الخذف سواء كان الدعوى في القتل العمد أو الخطأ، هذا عند أكثر أهل العلم، وقال مالك والشافعي في القديم وأحمد: إن كان الدعوى في القتل العمد إذا حلف الأولياء بعد يمينا أهل المحلة أنهم يستحقون القود، كذا في 'الساية' وغيره، والتفصيل في كتب الفقه.

وعراك بكسر العين المنهلة وفتح الراء المحففة كما مر ذكره في كتاب الركافة، لا بفتح العين وتشديد الراء كما طه القاري، ونسبته الغفاري بكسر العين نسبة إلى بني عقار قبيلة. **جهنم** بالتصغير قيمة يسب إليها الجاهلي **فرق منها** يقال: برف الدم - بفتح الراء أي سان. **فقال عمر** أي بعد إنكارهم أنه مات بسببه. **وتحرجوا** أي امتنعوا عنها وضوا فيها حرجاً. **فقال للآخرين** هذا يدل على عود الخلف على المدعين بعد تخليف المدعى عليهم، وقد اختلف فيه بين الأئمة، ذهب الشافعي وأحمد إلى أنه يبدأ بأيمان المدعين حيث لا بينة، فإن نكلوا حلف المدعى عليهم خمسين يمينا ويرؤن، وكذلك قال مالك في الدية بأيمان المدعين، وهو قول الجمهور، وذهب أصحابنا وأهل العراق إلى أنه ليس في القسامة إلا أيمان المدعى عليهم، كذا ذكره ابن عبد البر وغيره.

احلفوا أنتم، فأبوا فقضى بشطر الدية على السعديين.

نكلوا عنه

٦٨٠ - أحمر مالك، حدثنا أبو ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن، .....

احلفوا: على أنه مات بسببه. **فقضى:** حكم عمر بنصف الدية.

**على السعديين:** بنصفها على المدعى عليهم من بني سعد، وهذا نظاهره مشكل؛ لأنه إن ثبت عنده كون القتل بسببه يجب أن يحكم بكل الدية وإن لم يثبت يلزم أن لا يحكم بشيء، فما معنى إنعاب الشطر؟ وجوابه: أنه حكم مصلحة ورعاً للنزاع واستطابة لأنفس لا على وجه القضاء. قال مولانا ولي الله المحدث الدهوي في رسالة تدوين مذهب عمر المدرجة في كتابه "إزالة الحفاء عن خلافة الخلفاء" بعد ذكر هذا الأثر: قال مالك: ليس العمل على هذا، وقال الشافعي نحواً من ذلك، قلت: إن البداية إما بالمدعى عليهم فأظن أن عمر كان عنده أنه يجوز أن يبدأ هؤلاء وهؤلاء، فالبداية بالمدعى عليهم هو القياس والبداية بالمدعين محوّل عن القياس احتياطاً لأمر القتل، وأما قصاؤه بنصف الدية على السعديين فيجري فيه ما قال البعوي في حديث جرير ابن عبد الله: بعث رسول الله ﷺ سرية إلى حثعم فاعتصم ناس منهم بالسجود فأسرع فيهم القتل، فبلغ ذلك النبي ﷺ فأمر بنصف العقل، الحديث، فقال أي البعوي: أمر بنصف الدية استطابة لأنفس أهلهم أو رجراً للمسلمين في ترك التثبت عند وقوع الشبهة، والأوجه عندي أنه على طريق الصلح يشهد له كتاب عمر إلى أبي عبيدة بن الجراح: واحرص على الصلح إذا لم يستين لك القضاء.

**أبو ليلى:** هو أبو ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل الأنصاري، ويقال: اسمه عبد الله تابعي صغير ثقة. كذا في "شرح الموطأ" للرقاني [٢٤٥/٤] وفي "إسعاف المطأ" للسيوطي [ص ٤٥]: أبو ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل الأنصاري المدني عن سهل بن أبي حنمة عن رجال من كبراء قومه حديث القسامة، وعنه مالك، وقال ابن سعد: اسمه عبد الله بن سهل بن عبد الرحمن، وكذا هو في المسند وفي "تقريب التهذيب" [رقم: ٨٣٣٠، ٢٦٣/٤]: أبو ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل الأنصاري المدني يقال: اسمه عبد الله ثقة.

وقد أخطأ القاري حيث ظن أن أبا ليلى هذا هو عبد الرحمن بن أبي ليلى الكوفي المشهور بابن أبي ليلى، أو والده حيث قال: قال صاحب "المشكاة" في أسماء رجاله: إن عبد الرحمن بن أبي ليلى سمع أباه وخلقاً كثيراً من الصحابة، وعنه الشعبي ومجاهد وهو في الطبقة الأولى من فقهاء الكوفة وتابعيها، ويطلق أبو ليلى على الوالد وولده، وهذا مبني على العلة عن كتب الرجال، فإن ابن أبي ليلى المشهور هو عبد الرحمن بن أبي ليلى، وهو المراد بابن أبي ليلى إذا أطلق في كتب الحديث، واسم أبي ليلى يسار - ويقال: داود - صحابي، وإذا أطلق ابن أبي ليلى في كتب الفقه فالمراد به هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، كما بسطه ابن الأثير في "جامع الأصول" وغيره، وأبو ليلى المذكور ههنا ليس هو أبو ليلى المذكور والد عبد الرحمن، ولا هو عبد الرحمن بل هو غيرهما.



عن سهل بن أبي حثمة أنه أخبره رجال من كبراء قومه أن عبد الله بن سهل ومُحَيِّصَة خرجا إلى خير من جهد أصابهما، فأتي مُحَيِّصَة فأخبر أن عبد الله بن سهل قد قُتل، وطُرح في فقير أو عين، فأتى يهود، فقال: أنتم قتلتموه؟ فقالوا: والله ما قتلناه، ثم أقبل حتى قدم على قومه، فذكر ذلك لهم ثم أقبل هو وحويصة، - وهو أخوه أكبر منه - وعبد الرحمن بن سهل فذهب ليتكلم، وهو الذي كان بخير، فقال له رسول الله ﷺ: كبر كبر، يريد السن فتكلم حويصة، ثم تكلم مُحَيِّصَة، .....

سجل بن أبي حنيفة هو أبو عبد الرحمن، وقيل: أبو يحيى سهل بن أبي حثمة - بفتح الحاء وسكون الهمزة المثناة - الأضاري المدني، واسم أبي حثمة عبد الله، وقيل: عامر بن ساعدة بن عامر بن عدي صحابي صغير تابع تحت الشجرة، وشهد المشاهد إلا بدرأ، قاله ابن أبي حاتم، وقال ابن القطان: هذا لا يصح، وذكر ابن حبان والواقدي وأبو جعفر الطبري وابن السكن والحاكم وغيره: أنه كان ابن ثمان سنين حين مات أبيه، وذكر الذهبي أنه مات في خلافة معاوية، كذا في "تقديم التهذيب" [رقم: ٣١٠٢، ٤٣٨٠٢] و"تقريب التهذيب" [رقم: ٢٦٥٣، ٨٥/٢، ٨٦] و"جامع الأصول" وغيرها. كذا في "تكملة" قال الحافظ ابن حجر في "مقدمة فتح الباري": هم مُحَيِّصَة وحويصة ابنا مسعود، وعبد الرحمن وعبد الله ابنا سهل.

عبد الله بن سهل هو وأخوه عبد الرحمن الذي بدر الكلام حصرة النبي ﷺ في ذكر حديث قتل عبد الله، فقال له رسول الله ﷺ: إنك لسهل بن زيد بن كعب بن عامر بن عدي الأضاري، أما عبد الله فقتل بخير، ونسبه كانت القسامة، وأما عبد الرحمن فشهد بدرأ وأحدأ والحدق والمشهد كلها، واستعمله عمر بن الخطاب في خلافته على البصرة، وهما ابنا أخي حويصة ومحبيصة أبي مسعود بن كعب بن عامر بن عدي الحارثي الخزرجي، شهد مُحَيِّصَة المشاهد كلها وهو أصغر من حويصة وقد أسلم قبله، فإن إسلامه كان قبل الهجرة، وعلى يده أسلم حويصة، كذا ذكره ابن الأثير الخريفي في "أسد الغابة في معرفة الصحابة" [رقم: ٢٩٩٦، ٣/٢٧٠].

محصد صسطه ابن الأثير بضم الميم وفتح الحاء المهملة وكسر الياء المثناة التحتية أشددة بعدها صاد مهمة. ابن حنبل عند مسلم: خرجوا إلى خير في زمن رسول الله ﷺ وهي يومئذ صلح وأهلها يهود. من حصد فتح الحميم وضمه أي قحط وفقر أصابهما. في فقر قال النووي: هو اسم القرية القفر، الواسعة الفم، وقيل: الحفيرة التي تكون حول النخل، وفي "موطأ يحيى": قال مالك: الفقير هو الشر. فذهب لسكنم أي محبيصة، وإما بدر لكونه حاصراً في الواقعة، وفي رواية لمالك: فذهب عبد الرحمن ليتكلم. يريد السن أي يريد رسول الله ﷺ من قوله: كبر السن، وفيه إرشاد إلى الأدب يعني أنه ينبغي أن يتكلم الأكبر سناً أولاً.

فقال رسول الله ﷺ: إما أن يدؤوا صاحبكم، وإما أن يؤذؤوا بحرب، فكتب إليهم رسول الله ﷺ في ذلك فكتبوا له: إنا والله ما قتلناه، فقال رسول الله ﷺ لحويصة ومحبيصة وعبد الرحمن: تحلفون وتستحقون دم صاحبكم؟ قالوا: لا، قال: فتحلف لكم يهود، قالوا: لا، ليسوا بمسلمين. فَوَدَّاهُ رسول الله ﷺ من عنده، فبعث إليهم بمائة ناقة حتى أدخلت عليهم الدار. قال سهل بن أبي حثمة: لقد ركضتني منها ناقة حمراء. قال سهل: إنما قال لهم رسول الله ﷺ: تحلفون وتستحقون دم صاحبكم؟ يعني بالدية ليس بالقود، وإنما يدل على ذلك: أنه إنما أراد الدية دون القود قوله.....

إما أن يدؤوا بفتح الياء وضم الدال المحفمة من الدية يعني إما أن يعطوا دية صاحبكم المقتول، وإما أن يحربوا ويُعلموا بحرب من الله ورسوله، والصميران لليهود أي يهود حير الدين وجد القتل فيهم، وفي كثير من نسخ هذا الكتاب إما أن تدؤوا، وإما أن تؤذؤوا - بصيغة الخطأ - وحيث فالحطاب لبعض اليهود الحاصرين والأول أظهر. فكتب أي أمر رجلاً من أصحابه بكتابه. والله ما قلده راد في رواية: ولا علما قاتله.

لحويصة الخ هذا ظاهر في عود الحلف إلى المدعى بعد تخليف المدعى عليهم وهو مخصوص من حديث... وإليه ذهب جمع من الأئمة، واستدل أصحابنا بعموم ذلك الحديث، وقالوا: ليس اليمين في القسامة إلا من حاب المدعى عليهم، وذكر الطحاوي في 'شرح معاني الآثار' [١١٠/٢] باصراً لهم أن قوله للأصناف: ... إنما كان على الكفر منه عليهم كأنه قال: أتدعون وتأحدون؟ وذلك أنه قال لهم: ... فقالوا: كيف نقبل إيمان قوم كفار؟ فقال لهم: ... أي أن اليهود وإن كانوا كفاراً فليس عليهم فيما تدعون عليهم غير أيامهم. فلا يجب على اليهود شيء بمجرد دعواكم. ثم أخرج الطحاوي عن عمر أنه استخلف المدعى عليهم، وأوجب عليهم الدية. وفي المقام تفصيل ليس هذا موضعه.

تحلفون في "موطأ يحيى": أتخلفون همزة الاستفهام. قالوا لا أي لأننا لم نشاهده وإنما نقول بالظن. من عنده وفي رواية للبخاري [رقم: ٦٨٩٨] ومسلم [رقم: ٤٣٤٨]. فوداه عاتة إبل من الصدقة، وجمع باحتمال أنه اشتراها من إبل الصدقة وقال في "المفهم": رواية "من عنده" أصح. قال سهل الخ ذكر ذلك ليتبين صبطه للواقعة. يعني بالدية أي يريد استحقاق الدم بالدية لا بالقصاص.

في أول الحديث: إما أن تدوا صاحبكم، وإما أن تؤذنوا بحرب، فهذا يدل على آخر الحديث، وهو قوله: تحلفون وتستحقون دم صاحبكم؛ لأن الدم قد يستحق بالدية كما <sup>على ما هو المراد منه</sup> يستحق بالقود؛ لأن النبي ﷺ لم يقل لهم: تحلفون وتستحقون دم من ادّعيتم فيكون هذا <sup>أي للأنتصار</sup> على القود، وإنما قال لهم: تحلفون وتستحقون دم صاحبكم، وإنما عني به تستحقون دم صاحبكم بالدية؛ لأن أول الحديث يدل على ذلك، وهو قوله: إما أن تدوا صاحبكم، وإما أن تؤذنوا بحرب، وقد قال عمر بن الخطاب: القسامة توجب العقل، ولا تُشيط <sup>بالفتح أي الدية</sup> الدم في أحاديث كثيرة، فبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

في أول الحديث الخ يعني أن قول النبي ﷺ في أول الحديث: إما أن تدوا صاحبكم، وإما أن تؤذنوا بحرب، هذا دليل واضح على أن المراد بقوله في آخر الحديث: تستحقون دم من ادّعيتم عليه؛ لأن المستحق في القصاص لا العصاص، كيف ولو كان كذلك لقال تستحقون دم من ادّعيتم عليه؛ لأن المستحق في القصاص إنما هو دم القاتل المدعى عليه لا دم المقتول، فمما قال: صار هذا دليلاً آخر على أن المراد بالدية الذي هو دم المقتول. تدوا صاحبكم بصيغة الخطاب خطاب لليهود، وإضافة صاحبكم لأدنى ملاسسه، وإظهار فيه وفي قومه العيون كما مر.

لأن الدم أي كما يُطبق استحقاق الدم في القصاص كذلك يُطبق على استحقاق الدية. فقوله يستحقون دم من ادّعيتم عليه لا ينافي هذا المعنى، وإنه وإن كان يشمل المعنى الآخر أيضاً لكن صدر الحديث دلّ على تعيين المراد. لأن النبي ﷺ الطاهر أنه دليل آخر؛ لكون المراد باستحقاق دم صاحبكم استحقاق لدية فلو كان محرف الفصل لكان أولى. لم يقل لهم أي حتى يكون طاهراً في القود لأن أول الحديث هذا عود إلى الدليل الأول ولو لم يستعن به هنا كان أحسن. على ذلك أي عني وجوب الدية، وهذا يظهر أن قوله ﷺ في بعض طرق حديث القسامة: ليس المراد منه الرأفة مطلقاً، كما احتاره الشافعي ومالك وأحمد والليث وأبو ثور حيث قالوا: لا تحب الدية إذا حلف المدعى على الرأفة من القصاص، وقد ثبت عن عمر فيما أحرجه الطحاوي وعد الرق وإن أي شية وغيرهم أنه جمع بين القسامة والدية، كما بسطه العيني وغيره. وقد قال عمر استشهد على وجوب الدية في القسامة دون القود. ولا بسط من أشاط لدم أبطله، وشاط دمه بطل من باب صر، وأشاطه السيطان أي أبطله وأهدره، كذا في 'المعرب'.  
أحاديث كثيرة: أي هذا الذي أفاده عمر وارد في أحاديث كثيرة.

## كتاب الحدود في السرقة

### باب العبد يسرق من مولاه

٦٨١ - **أحمرنا مالك**، حدثنا الزهري، عن السائب بن يزيد أن عبد الله بن عمرو بن الحضرمي جاء إلى عمر بن الخطاب **رضي الله عنه** بعبد له، فقال: اقطع هذا فإنه سرق، فقال: وماذا سرق؟ فقال: سرق امرأة لامرأتي ثمنها ستون درهماً، قال عمر: أرسله ليس عليه قطع، خادمكم سرق متاعكم.

**قال محمد:** وبهذا نأخذ.

**كتاب الحدود** الحد عقوبة مقدرة شرعاً تجب حقاً لله، سمي به؛ لكونها راجعة مانعة عن ارتكاب المعاصي.

**في السرقة** قال القاري: هي في اللغة أحد الشيء على سبيل الحفية، وفي الشرع أحد مكف خفية قدر ورن عشرة دراهم مضروبة جيدة، وورن كل عشرة سبع مثاقيل كما في الركاة، أو ما يبلغ قيمته. وقال الحافظ: قال الحسن وداود: ليس للسرقة نصاب معين لإطلاق الآية، ولما روى الشيخان [البحاري رقم: ٦٧٨٣، ومسلم رقم: ٤٤٠٨] عن أبي هريرة مرفوعاً: **عن الله سرق سنه يفتنح به، وسرق حين يفتنح به** وأجيب بأنه قال البحاري: قال الأعمش: كانوا يرون أنه بيض الحديد، والحمل كانوا يرون أن منه ما يساوي دراهم، وقال مالك وأحمد: نصاب السرقة ربع دينار أو ثلاثة دراهم، وقال الشافعي والأوراعي والليث: ربع دينار.

**عمرو** يفتح العين، ابن الحضرمي - بفتح المهملة - اسمه عبد الله بن عمار، وهو ابن أخي العلاء بن الحضرمي، قُتل أبوه في السنة الأولى من الهجرة كافراً، قال في "الإصابة": ومقتضى موت أبيه أن يكون له عند الوفاة السوية نحو تسع سنين، كذا ذكره الرزقاني. [شرح الرزقاني: ١٩٣/٤] **مرآة** يكسر الميم وسكون الراء على وزن مفتاح: آلة نظر الوجه. **ليس عليه قطع** أي لا يجب عليه سرقة قطع اليد، فإنه خادمكم سرق متاعكم، والخادم إذا سرق متاع مولاه لا يجب عليه القطع. وقد أخرج هذا الأثر الشافعي أيضاً من طريق مالك والدارقطني [رقم: ٣١١، ١٨٨/٣] من طريق سفيان عن الزهري، ذكره في "التلخيص".

**وهذا نأخذ** المسألة تختلف فيها بين الأئمة على ما هو مسبوط في "الهداية" و"البياية"، فعندنا من سرق من أبويه أو ولده أو دي رحم محرم منه كالأخ والأخت والعم والخال لا يُقطع، وقال مالك وأبو ثور وابن المنذر والخرقي -



## باب من سرق ثمراً أو غير ذلك مما لم يُحرز

بالثبوت

٦٨٢ - حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين أن رسول الله ﷺ

قال: لا قطع في ثمر معلق، ولا في حريسة جبل، فإذا آواه المراح أو الجرين فالقطع فيما بلغ ثمن المجن. <sup>لعدم كونه محرراً</sup> <sup>على الشجر</sup>

قال محمد: وبهذا نأخذ. من سرق ثمراً في رأس النخل، أو شاة في المرعى فلا قطع عليه، فإذا أتي بالثمر الجرين أو البيت، وأتي بالغنم المراح، وكان لها من يحفظها، <sup>قطع وجمع في الجرين</sup> فجاء سارق سرق من ذلك شيئاً يساوي ثمن المجن، ففيه القطع،.....

مما لم يُحرز أي لم يُحفظ، والحرز على نوعين: أحدهما: أن يكون بالمكان المعد لحفظ الأموال كالدور والصندوق والخانات وغيرها. وثانيهما: أن يكون بصاحب المتاع، فإذا سرق مالاً محرراً وجب القطع وإلا لا. عبد الله الح هو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين بن الحارث بن عامر بن نوفل المكي القرشي التوفلي، روى عن أبي الطفيل وأبي بكر بن حرم، وعنه شعبة ومالك وأمم، ثقة، عالم بالمسالك، كذا في "كاشف الذهبي" [رقم: ٢٨٤٦، ٩٩/٢] و"التقريب" [رقم: ٣٤٣٠، ٢٣١/٢]. رسول الله قال ابن عبد البر: لم يختلف رواية "الموطأ" في إرسال هذا الحديث في "الموطأ"، ويتصل معناه من حديث عبد الله بن عمرو وغيره. [شرح الزرقاني: ١٨٣/٤] ولا في حريسة جبل. قال ابن الأثير الجزري في "النهاية": أي ليس فيما يحرس بالحلل إذا سُرِق قطع؛ لأنه ليس بحرز، والحريسة فعيلة بمعنى مفعولة، أي أن لها من يحرسها ويحفظها، ومنهم من يجعل الحريسة السرقة نفسها، يقال: حرس يحرس حرساً إذا سرق أي ليس فيما يسرق من المشاة بالحلل قطع.

فإذا آواه مده الهمة من الإيواء، والمراح - مصم الميم - مبيت العنم والإبل الذي تروح إليه في الليل، والجرين - بفتح الحيم - موضع يحف فيه الثمار وفيه لف ونشر غير مرتب أي فإذا جمعت المشاة في المراح والثمار بعد القطع في الجرين فسُرِق منها شيء لزم القطع لوجود الحرز، قال ابن العربي: اتفقت الأمة على أن شرط القطع أن يكون المسروق محرراً ممنوعاً من الوصول إليه. يمنع خلافاً لقول الطاهرية. لا قطع في كل فاكهة رطبة ولو بحررها، وليس مقصود الحديث ما دهبوا إليه بدليل قوله: ... يحسب يكسر الميم وفتح الحيم وتشديد النون الترس. المرعى بفتح الميم أي موضع الرعي. وكان قد قال القاري: كذا في الأصل، والظاهر أنه أو كان لها أي لكل من المذكورات.



والجن كان يساوي يومئذ عشرة دراهم، ولا يقطع في أقل من ذلك وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا رحمهم الله.

٦٨٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان أن غلاماً

سرق ودياً من حائط رجل، فعرّسه في حائط سيّده، .....

الحائط، معي البستان ذلك الودي

**يساوي يومئذ** أي في عهد رسول الله ﷺ قال العبي في 'الساية' [٥/٧، ٦]: احتفوا في ثمن الجن الذي قطع به رسول الله ﷺ، فقيل: كان عشرة دراهم، وقيل: ثلاثة دراهم، وقيل: خمسة دراهم، فقال الشافعي ومالك: أقل ما نقل في تقديره ثلاثة دراهم، والأحد بالمتيقن أولى غير أن الشافعي قال: كانت قيمة الديار على عهد الرسول اثني عشر درهماً، واثلاثة ربيعاً، واحتج بما روى الترمذي عن عائشة: "أن النبي ﷺ كان يقطع في ربع دينار"، واحتج مالك بما روي عن نافع عن ابن عمر: "أن رسول الله ﷺ قطع سارقاً في ثمن قيمته ثلاثة دراهم"، ولما أن الأحد بالأكثر في هذا الباب أولى احتيلاً للدرء، والحدود تدرء بالشبهات.

**عشرة دراهم** هذا منقول عن إبراهيم الحنفي وابن عباس وغيرهما، ففي 'كتاب الآثار' للمصنف أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال: لا يقطع يد السارق في أقل من ثمن الجن، وكان ثمنها عشرة دراهم. قال: قال إبراهيم أيضاً: لا يقطع في أقل من ثمن الجن وكان ثمنه يومئذ عشرة دراهم، ولا يُقطع في أقل من ذلك، وأخرج الطحاوي في 'شرح معاني الآثار' [٩٢، ٩١/٢] من طريق محمد بن إسحاق عن أيوب عن موسى عن عطاء عن ابن عباس قال: كان قيمة الجن الذي قطع فيه رسول الله ﷺ عشرة دراهم، وأخرج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو مثله، وأخرج من طريق سفيان عن منصور عن مجاهد وعطاء عن ثمين الحنفي قال: قال رسول الله ﷺ . . . قطع يد من سرق من الجن . . . وكان يقوم يومئذ بدينار. وأخرج من طريق شريك عن منصور عن عطاء عن أيمن بن أيمن عن أم أيمن عن أم أيمن قالت: قال رسول الله ﷺ لا يقطع يد من سرق من الجن . . . وقومت على عهد رسول الله ﷺ ديناراً أو عشرة دراهم. ومثله مخرج عبد السمائي وأبي داود وإسحاق عن ابن عباس، وعند السمائي عن أيمن، وعند ابن أبي شيبة وغيره، والسمطي في 'تفريح أحاديث الهداية' للزبيعي وابن حجر.

**يحيى بن حبان** إلخ في رواية الطحاوي من طريق سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان أن عبداً سرق، الحديث. أن غلاماً أي عبداً وكان لعمه واسع بن حبان، واسمه فيل، كما في 'التمهيد' [١١٩/١٤ - ١٢١] **ودن** بفتح الواو وكسر الدال وتشديد الياء: عص من الحبل يُقطع منه فيغرس، كذا في 'المغرب'.

فخرَجَ صاحبُ الْوَدِيِّ يَلْتَمِسُ وَدْيَهُ فوجدَهُ، فاستعدي عليه مروان بن الحكم، فسجنَه وأراد قطع يده، فانطلق سيِّدُ العبد <sup>بطنه</sup> إلى رافع بن خديج، فسأله فأخبره أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: لا قطع في ثمرٍ ولا كثرٍ.

**فاستعدي** أي صاحب الودي على العبد عند مروان، يقال: استعدي فلان الأمير على فلان أي استعان، فأعدها عليه أي نصره، والاستعداد طلب المعونة، كذا في "المعرب". **مروان بن الحكم** وهو أمير المدينة من جهة معاوية. وأراد قطع يده أي حبس مروان ذلك العبد وقصد قطعه. **سيد العبد** أي واسع بن حبان، كما في رواية. **يقول لا قطع إلخ.** هذا الحديث أخرجه أحمد [رقم: ١٥٨٤٢] والأربعة [السنائي رقم: ٤٩٦١، وابن ماجه رقم: ٢٥٩٣، والترمذي رقم: ١٤٤٩، وأبو داود رقم: ٤٣٨٨]، وصححه ابن حبان من طرق عن مالك وغيره عن يحيى بن سعيد. قال ابن العربي: فإن كان فيه كلام فلا يلتفت إليه. وقال الطحاوي: تلفت الأئمة منه بالقول. وقال أبو عمر بن عبد البر: هذا حديث مقطوع؛ لأن محمداً لم يسمعه من رافع، وتابع مالكاً عليه سفيان الثوري والحمادان وأبو عوادة ويبريد بن هارون وغيرهم. ورواه سفيان بن عيينة عن يحيى عن محمد عن عمه واسع عن رافع. وكذا رواه حماد بن دليل المدائني عن شعبة عن يحيى بن سعيد به، فإن صح هذا فهو متصل مسند صحيح، لكن قد حوِّلف ابن عيينة في ذلك، ولم يتابع عليه إلا ما رواه حماد بن دليل، فقيل: عن محمد عن رجل من قومه، وقيل: عنه عن عمه له، وقيل: عنه عن أبي ميمونة عن رافع، وحوِّلف عن حماد أيضاً، فرواه غيره عن شعبة عن يحيى عن محمد عن رافع، والظاهر أن مثل هذا الاختلاف غير قادح في ثبوت أصل الحديث، وله شاهد عند أبي داود من حديث عبد الله بن عمرو، وعند ابن ماجه من حديث أبي هريرة، وإسناد كل منهما صحيح، كذا في "شرح الزرقاني" [١٩٣/٤].

وذكر الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [٩٦، ٩٧]: أن قوماً منهم أبو حنيفة ذهبوا إلى أنه لا يُقطع في شيء من الثمر والكثير والفواكه الرطبة مطلقاً سواء أحد من حائط صاحبه أو مسرله بعد ما قطعه وأحرره فيه، وقالوا أيضاً: لا قطع في حريد النخل ولا في حشيه؛ لأن رافعاً لم يسأل عن قيمة الوديّ وعما كان فيه من الجريد والخشب، وحالهم في ذلك آخرون منهم أبو يوسف، فقالوا: هذا الذي حكاه رافع محمول على الثمر والكثير المأخوذ من الحوائط التي ليست نحرر، فأما ما كان من ذلك مما قد أحرر فحكمه حكم سائر الأموال، ويجب القطع على من سرق منه قدر المقدّر الذي يجب فيه القطع، واحتجوا في ذلك حديث: **ودّ ودّ حريه**. وأجاب عنه صاحب "أهذية" [١٤٣/٤] من قبل أبي حنيفة أن قوله: **ودّ ودّ حريه** محرج على العادة، فإن عادتهم كان عني أهم لا يضعون في الحريه إلا الياس، فلا يبيع القطع إلا في الياس وهو كذلك عنده أيضاً لا في الفواكه الرطبة، وفيه نظر ظاهر.

والكثير الجمار. قال الرجل: إن مروان أخذ غلامي وهو يريد قطع يده، فأنا أحب  
 أن تمشي إليه فتخبره بالذي سمعت من رسول الله <sup>هو واسع بن حبان</sup>، فمشى معه حتى أتى مروان،  
 فقال له رافع: أخذت غلاماً هذا؟ فقال: نعم، قال: فما أنت صانع؟ قال: أريد قطع  
 يده، قال: فإني سمعت رسول الله <sup>في نسخة: قال</sup> يقول: لا قطع في ثمر ولا كثر، فأمر مروان  
 بالعبد فأرسل.

ولا في ودي ولا في شجر، وهو قول أبي حنيفة <sup>أطلق من السجن</sup> وبهذا نأخذ، لا قطع في ثمر معلق في شجر ولا في كثر - والكثير الجمار -  
 ولا في ودي ولا في شجر، وهو قول أبي حنيفة

باب الرجل يسرق منه الشيء يحب فيه قطع

فيه السارق بعد ما يرفع إلى الإمام

٦٨٤ - أحمد بن حنبل. حدثنا الزهري، عن صفوان بن عبد الله بن أمية.....

والكثير هو بفتحين: الجمار بضم الجيم وتشديد اليم في آخره راء مهملة. قال الجوهري: هو شحم الحبل، وفي  
 'العرب'. حمر شعره: جمعه على فقاء، ومنه الجمار للحنطة، وهو شيء أبيض لين يخرج من الحنطة، ومن قال:  
 اجمار هو الودي، وهو التافه من الحبل، فقد أخطأ. قال الررقاني [١٩٢/٤]: هذا التفسير مدرج، ففي رواية  
 شعبة: قتل ليحيى بن سعيد: ما الكثير؟ فقال: الجمار. **حب** استمهام بخدح حرفه، وفي "موطأ يحيى" بذكره.  
 والكثير إعادة لتفسير السارق تسبهاً على الموافقة. **ولا في ودي** أي ولا قطع في ودي، ولا في شجر.

**فهذه** أي يهب المسروق منه ذلك الشيء للسارق ويعفو عنه **بعد ما يرفع** أي بعد ما يخبر الإمام عن القصة،  
 فالضمير راجع إلى ما يفهم من السابق، أو راجع إلى السارق أي يأتي به إلى الإمام، وهو الأنسب لما يأتي.

**صفوان** هو صفوان - بالفتح - ابن عبد الله بن صفوان بن أمية الحمصي المكي من التابعين. قال العجلي: ثقة،  
 وجده صفوان صاحب القصة، هو ابن أمية بن حلف بن وهب بن قدامة بن جمح القرشي صحابي من المؤلفة،  
 مات أيام قتل عثمان، كذا في "الإسعاد" [ص: ١٩] و"التقريب" [رقم: ٢٩٣٦، ١٤٢/٢].

قال: قيل لصفوان بن أمية: إنه من لم يهاجر هلك، فدعا بإراحته، فركبها حتى قدم على رسول الله ﷺ، فقال: إنه قد قيل لي: إنه من لم يهاجر هلك، فقال له رسول الله ﷺ: ارجع أبا وهب إلى أبطح مكة، فنام صفوان في المسجد متوسداً رداءه، فجاءه سارق فأخذ رداءه، فأخذ السارق فأتى به رسول الله ﷺ. فأمر رسول الله ﷺ بالسارق أن يُقطع يده، فقال صفوان: يا رسول الله! إني لم أُرِدْ هذا، هو عليه صدقة، فقال رسول الله ﷺ: فهلاً قبل أن تأتي به.

قال حماد: إذا رفع السارق إلى الإمام أو القاذف، فوهب صاحب الحدّ حده لم ينبغ للإمام أن يعطل الحد، ولكنه يحضيه، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

قال لصفوان الح هو جد الراوي، قال ابن عبد البر: رواه جمهور أصحاب مالك هكذا مرسلًا، ورواه أبو عاصم النبيل وحده عن مالك عن الزهري عن صفوان بن عبد الله عن جده صفوان فوصيه، ورواه شعبة بن سوار عن مالك عن الزهري عن صفوان بن عبد الله عن أبيه. أنه من لم يهاجر كان قاتله ظل أن الصخرة مفروضة ولم يسمع الحديث: لا حد من سرق في بطح مكة أي إلى واديهما، جمع أبطح بالفتح.

في المسجد متوسداً [أي جعله تحت رأسه كالوسادة] أي في المسجد السوي كما قاله الزرقاني [١٨٧/٤]، وقال القاري: أي في مسجد المدينة أو مسجد مكة، والحديث رواه أبو داود والنسائي [رقم: ٤٨٨١] وابن ماجه وأحمد في 'مسنده' من غير وجه عن صفوان: أنه طاف بالبيت وصلى ثم لفّ رداءه فوضعه تحت رأسه فأخذه، فأتى رسول الله ﷺ فقال: إن هذا سرق ردائي، فقال: دعه. فقال صفوان: ما كنت أريد أن تُقطع يده في ردائي قال: قد راجعت السنن فليس في سنن أبي داود وابن ماجه ذكر لما ذكره بل فيهما نام في المسجد من غير ذكر الطواف وغيره، وكذا في روايات متعددة للنسائي، بل في بعضها تصريح بمسجد النبي ﷺ وما ذكره إنما هو رواية من طريق واحد للنسائي. وفي رواية أبي داود وغيره: كنت نائماً في المسجد على خيصة لي ثم ثلاثين درهماً. فأخذ لسرق معروف وما بعده مفعول به، أو مجهول وما بعده مفعول ما لم يسم فاعله. فأتى صفوان بالسارق إلى رسول الله ﷺ أي لم أقصد قطع يده عليه. هو عليه صدقة أي الرداء المسروق على السارق صدقة. ان ناسي أي لو لا تصدقت قل أن ترفعه إلي فكان ذلك نافعاً، وأما الآن فلا. أو القذف أي من قذف أحداً ووجب عليه حد القذف.

باب ما يجب فيه القطع

٦٨٥ - أخبرنا مالك. أخبرنا نافع مولى عبد الله بن عمر، عن ابن عمر أن النبي ﷺ قَطَعَ في مَجَنِّ قيمته ثلاثة دراهم.

٦٨٦ - أحمر مالت، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر، عن عمرة بنت عبد الرحمن أن عائشة زوج النبي <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> خرجت إلى مكة، ومعها مولاتان لها ومعها غلام لبني عبد الله ابن أبي بكر الصديق، وأنه بعث مع تينك المرأتين .....

ما يحب فيه القطع أي ذكر مقداره، وقد اختلف فيه، فذهب الحسن وداد الطاهري والحوارح وابن ست الشافعي إلى أن يقطع في القليل والكثير لعموم الآية، وقال ابن أبي ليلى: لا تقطع في أقل من خمسة دراهم، وقال مالك وأحمد: تقطع في ربع دينار أو ثلاثة دراهم، وروى عن مالك خمسة دراهم، وهو المروي عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري، وعند الشافعي التقدير ربع دينار، كما ذكره العيني في "النهاية" [٥/٧]، وقال الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [٩٤، ٩٣/٢] بعد ذكر الأحبار المختلفة الدالّ بعضها على القطع في ثلاثة دراهم، وبعضها في ربع دينار، وبعضها في عشرة دراهم: إن الله عزّ وجلّ قال في كتابه: ﴿وَمَنْ يَخْشَ اللَّهَ مِنْ أَمْرِ غَيْبٍ فَأَوْفَقْنَا لَهُ كَلِمَةً سَلَفَ أُولَئِكَ أَنْ يَدْلُوا عَلَى شَيْءٍ فَأَخَذُ مِنْهُم مِّنْ غَيْبٍ شَيْءًا فَهُمْ عَلَىٰ أَمْرٍ نَّاصٍ﴾ (البقرة: ٢٥٣) أجمعوا على أن الله لم يعص بذلك كل سارق، وإنما عصى به خاصاً من السراق لمقدار من المال المعلوم، فلا يدخل فيما قد أجمعوا أن الله عصى خاصاً إلا ما قد أجمعوا، وقد أجمعوا أن الله قد عصى عشرة دراهم، واحتسبوا في سارق ما هو دونه أو هو عصى الله؟ قال قوم: هو منهم، وقال قوم: ليس منهم، فلم يجر لنا ما اختلفوا في ذلك أن تشهد على الله أنه عصى ما لم يجمعوا أنه عساه، وجاز لنا أن تشهد فيما أجمعوا أن الله عساه، فجعله سارق العشرة فما فوقها داخلًا في الآية، وجعلنا ما دون العشرة خارجاً من الآية، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد.

أول السبع: قال ابن عبد البر: هذا الحديث أصح حديث روي في ذلك. [مشرح الزرقاني: ١٨٢/٤]

عند الرحمن: هو ابن سعد بن ردارة ومعناها مولانا الح. قال الررقاني: لم أقف على اسم هؤلاء الثلاثة [شرح الررقاني. ١٨٤/٤] وأنه بعث الح. قال القاري صمير "أنه" لشأب، و"بعث" بصيغة المجهول، ويرد مراحل - بكسر الخيم وفتح الميم - نوع برد من اليمن. وفي "موطأ يحيى". فبعثت مع المولاتين يبرد مرحل، وقال الررقاني. هو بالجيم والحاء الذي عليه تصاوير الرجال أو الرجال كما أفاده أبو عبيد اهروي، ومع تصوير احيوان إنما هو إذا تم تصويره، وكان له ظل دائم، وهذا مجرد وشي في البرد لا ظل له وليس ثناء. [شرح الررقاني. ١٨٤/٤] =

يُردّ مَراجل قد خيَطت عليه خرقة خضراء، قالت: فأخذ الغلام البُرد ففتق عنه  
 فاستخرجه، وجعل مكانه لبداً أو فرّوة وخاط عليه، فلما قدّمنا المدينة دفعنا ذلك  
 البُرد إلى أهله، فلما فتقوا عنه وجدوا ذلك اللبّد ولم يجدوا البرد، فكلموا المراتين  
 فكلّمتا عائشة <sup>التي بعث إليه</sup> أو كتبنا إليها وأقمنا العبد، فسئل عن ذلك، فاعترف فأمرت  
 به عائشة فقطعت يده، وقالت عائشة: القطع في ربع دينار فصاعداً.  
 من الدفع

٦٨٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه، عن عمرة ابنة عبد الرحمن:  
 أن سارقاً سرق في عهد عثمان أترجة فأمّر بها عثمان أن تُقوّم فقوّمت بثلاثة دراهم  
 من صرّف اثني عشر دراهماً بدينار، فقطع عثمان يده.  
 في زمان خلافته من التقويم

قال محمد: قد اختلف الناس فيما يقطع فيه اليد: فقال أهل المدينة: ربع دينار، ....  
 في مقداره

= وظاهره أن عائشة بعثت الرد مع المولاتين إلى المدينة أو عمرة لدفع ذلك في المدينة إلى شخص.  
 قد حيط - أي كاللحافة له وجعل الرد محميّاً فيها. **فتق** أي شق ونقص حياطة الخرقة واستخرج الرد  
 لبداً بكسر فسكون، ما يتبد من شعر أو صوف، والفرّوة - بالفتح - ما يُلبس من جلد الغم، وهذا شك من  
 الراوي، قاله الزرقاني. [شرح الزرقاني: ١٨٤/٤] فلما قدّمنا بصيغة المتكلم مع العير، وكذا دفعنا على ما في  
 بعض السح، وهي التي شرح عليها القاري، وفي بعضها الأول بصيغة المتكلم مع العير، والثانية دفعنا بصيغة الماضي  
 العائب بإرجاع الصمير إلى المولاتين، وفي "موطأ يحيى". فلما قدّمنا المدينة دفعنا، كلاهما بصيغة الماضي العائب الموث.  
 أو كتبنا إليها: أي إلى عائشة، وظاهره أن عائشة لم تكن عند ذلك في المدينة، ويحتمل أنهما لم يشاهباها، بل  
 كتبها بالقصبة مع كوها في المدينة، و"أو" ههنا للشك من الراوي. عن أبيه هو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن  
 حرم. أترجة قال القاري: بصم الحمرة وسكون التاء العوقية وتشديد الحيم، أفضل الثمار المأكولة. وفيها لعات  
 أترجة بريادة النون، وأترجة تحذفها وترجة تحذف همزة ذكره عياض، وفي "التلخيص الحبير" للحافظ ابن حجر:  
 قال مالك: الأترجة هي التي يأكلها الناس، وقال ابن كنانة: كانت أترجة من ذهب قدر الحمصة يجعل فيها  
 الطيب، ورد عليه بأنها لو كانت من ذهب لم تقوّم. فقوّمت بثلاثة دراهم. وكان الأترج في تلك الأيام عاي  
 القيمة. من صرف إلخ أي كان الصرف في ذلك الأيام ما يكون الديار اثنا عشر درهماً في متساويين، فيكون  
 ثلاثة دراهم وربع دينار متساويين. ربع دينار حقيقة أو حكماً كسرقة ما يبيع ثمة ثلاثة دراهم.



وروا هذه الأحاديث، وقال أهل العراق: لا تقطع اليد في أقل من عشرة دراهم،  
وروا ذلك عن النبي ﷺ. وعن عمر، وعن عثمان، وعن علي، وعن عبد الله بن  
مسعود، وعن غير واحد. فإذا جاء الاختلاف في الحدود أخذ فيها بالثقة، وهو قول  
أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

هذه الأحاديث المذكورة سابقاً عن عائشة وعثمان وابن عمر. روى ذلك الح فم ذلك ما أخرجه  
المصنف في "كتاب الآثار" [ص: ٣١٢] قال: أحرباً أبو حنيفة حدثنا القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله  
بن مسعود قال: لا يقطع يد السارق في أقل من عشرة دراهم، وأخرج عن إبراهيم مثله كما مرّ ذكره. وأخرج  
الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [٩٤/٢] من طريق المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن أن عبد الله بن  
مسعود قال: لا يقطع اليد إلا في الديار أو عشرة دراهم. وأخرج عن ابن حريج قال: كان قول عطاء بن  
عمرو بن شعيب: لا يقطع اليد في أقل من عشرة دراهم. وفي "مسند الإمام" الذي جمعه الحصكفي. أبو حنيفة  
عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه عن عبد الله بن مسعود قال: كان يقطع اليد على عهد  
رسول الله ﷺ في عشرة دراهم. وفي رواية: إنما كان القطع في عشرة دراهم.

قال شارح "المسند": بهذا يظهر الرد على الترمذي حيث قال: قد روي عن ابن مسعود: لا قطع إلا في ديار أو  
عشرة دراهم، وهو مرسل، رواه القاسم بن عبد الرحمن عن ابن مسعود، والقاسم لم يسمع من ابن مسعود.  
فظهر من كلامه أمران: الأول: أن في الحديث انقطاعاً، والثاني: أنه موقوف. والثالث في "المسند" ما يميّ كلاً  
الأمريين ولو كان موقوفاً منه حكمه الرفع. ومن ذلك حديث ابن مسعود عن أبيه عن عبد الله بن مسعود  
في "الخلافات"، وحديث ابن عباس في قيمة الخنثى عند الطحاوي والحاكم وأبي داود، وقد مرّ ذكرهما، ومن ذلك  
ما أخرجه السنائي [رقم: ٤٩٥٦] عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: كان ثمن الخنثى على عهد رسول  
الله ﷺ عشرة دراهم، وفي رواية ابن أبي شيبة. قال: قال رسول الله ﷺ: لا يقطع يد الخنثى على عهد  
عبد الله بن عمرو: وكان ثمن الخنثى عشرة دراهم. وأخرجه أحمد من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده  
مرفوعاً: لا يقطع يد الخنثى على عهد رسول الله ﷺ. وكذا إسحاق بن راهويه في "مسنده"، ومن ذلك ما  
أخرجه ابن أبي شيبة عن سعيد بن المسيب عن رجل من مريّة مرفوعاً: لا يقطع يد الخنثى على عهد رسول الله ﷺ. وكان  
ثمن الخنثى عشرة دراهم. وأخرج أيضاً عن القاسم قال: أتني عمر بن رحل سرق ثوباً، فقال لعثمان: قومته، فقومه  
ثمانية دراهم، فلم يقطعه. والكلام في هذا المقام طويل مذكور في "السياة" و"فتح القدير" وغيرهما.

هذا جاء الاختلاف يعني لما جاء الاختلاف في ذلك عن رسول الله ﷺ وعن أصحابه بعده ولم يعرف المتقدم  
والتأخر ليعرف الناسح والمسح، أحداً فيه بالأحوط المعتمد الذي لا يشك فيه وهو عشرة دراهم؛ لأن الحدود =

## باب السارق يسرق وقد قطعت يده أو يده ورجله

الواو حالية

٦٨٨ - أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه أن رجلاً من أهل اليمن أقطع اليد والرجل قدام، فنزل على أبي بكر الصديق <sup>عنه</sup> وشكا إليه أن عامل اليمن ظلمه. قال: فكان يصلي من الليل، فيقول أبو بكر: وأبيك ما ليئك بليل سارق. ثم افتقدوا خلياً لأسماء بنت عميس امرأة أبي بكر، فجعل الرجل يطوف معهم، ويقول: اللهم عليك بمن بيت أهل هذا البيت الصالح، فوجدوه عند صائغ زعم أن الأقطع جاءه به، فاعترف به الأقطع، أو شهد عليه. فأمر به أبو بكر، ففقطعت يده اليسرى،

المدية

في قطعه يده ورجله

مقطوع

بالنصير

الغنى يسرق

= تندري بالشبهات، ولا يثبت إلا بما لا شك فيه، وهذا التقرير أحسن من ردّ أحاديث ربع دينار وثلاثة دراهم، كما فعله بعض أصحابنا، فإنه أمر مشكل جداً.

عن أسد أي القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق. ان رجلاً قال الحافظ ابن حجر في "تخريج أحاديث الهداية": هذه الرواية مقطوعة، وقد روي موصولاً أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة، وفيه: فشكى إليه أن يعلى بن أمية قطع يده ورجله في سرقة، وهذا على شرط البحاري، وفيه: قال ابن جريح: كان اسمه جبر أو جبير، وذكر في "التلخيص" أن القصة رواها - مثل ما روى مالك - الدار قطني من طريق أيوب عن نافع وسعيد بن منصور من طريق موسى بن عقبة عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد، وعند الرزاق عن معمر عن نافع عن ابن عمر. **أقطع اليد الخ** أي مقطوع اليد اليمنى والرجل اليسرى.

**عامل اليس** هو يعلى بن أمية، كما في رواية عبد الرزاق. وأبيك قال الزرقاني [١٨٨/٤]: قسم على معي ورب أبيك، أو كلمة جرت على لسان العرب ولا يقصدون به القسم، وكان أبو بكر يقول ذلك تعجباً: ما ليئك أي ليس ليئك بليل سارق؛ لأن قيام الليل يناهي السرقة. ثم افتقدوا في "موطأ يحيى": فقدوا عقداً لأسماء.

ويقول أي كان ذلك الرجل وكان هو السارق في الواقع إظهاراً لبراءته داعياً: اللهم عليك أي حد بالعقوبة من بيت من التبيت أي أغار ليلاً على أهل هذا البيت الصالح أي بيت أبي بكر الصديق. **زعم** أي قال الصائغ: إن الأقطع جاء به عنده. أو **شهد** بصيغة المجهول شك من الراوي. **فقطعت يده اليسرى** بهذا قال الشافعي: إن في الثالثة يقطع اليد اليسرى، وفي الرابعة رجله اليمنى، وفي الخامسة يعزّر ويحس. ويوافق ما أخرجه أبو داود [٤٤١٠] وغيره عن جابر: أن رسول الله ﷺ حيء بسارق، فقال: **مسد**. فقالوا: يا رسول الله! إنما سرق، فقال: **فقصروا**، فقطع. =

قال أبو بكر: والله لدُعاؤه على نفسه أشدُّ عندي عليه من سرقته.

بقوله: اللهم عليك

قال محمد: قال ابن شهاب الزهري: يُروى ذلك عن عائشة أنها قالت: إنما كان الذي سرق حليّ أسماء أقطع اليد اليمنى، فقطع أبو بكر رجله اليسرى، وكانت تنكر أن يكون أقطع اليد والرجل، وكان ابن شهاب أعلم من غيره بهذا ونحوه من أهل بلاده.

هذا الخبر

= ثم جيء به في المرة الثانية فقال: **صد**. فقالوا: إنما سرق، فقال: **صد**. فقطع، ثم جيء به في الثالثة، فقال: **صد**. فقالوا: يا رسول الله! إنما سرق، فقال: **صد**. كذلك في الرابعة، فمما جيء به في الخامسة، قال: **صد**. فقتله واحترقناه وألقيناه في البئر، وقال السائي: هو حديث مكر وأخرج السائي [رقه: ٤٩٧٧] عن ابحارث قال: أتى النبي ﷺ بلصّ، فقال: **صد**. فقالوا: إنما سرق، فقال: **صد**. ثم سرق، فقطعت رجله، ثم سرق على عهد أبي بكر حتى قطعت قوائمه الأربع، ثم سرق في الخامسة، فقال أبو بكر: كان رسول الله ﷺ أعلم بهذا حين قال: **صد**. قال ابن الهمام في "فتح القدير" [٣٨٣/٥]: ههنا طرق كثيرة متعددة لم نسم من الطعن، وبدا قال الصحابي: وتسمع هذه الآثار فمما تحدثه أصلاً، وفي "المسود": الحديث غير صحيح وإلا لاحتج به أحد في مشاورة عليّ، وليس سلم يحمل على الانتساح؛ لأنه كان في الابتداء تعليل في الحدود.

أشدّ قال الرقائي: لأن فيها خطأ للنفس في الحملة خلاف الدعاء عيها، أو لما في ذلك من عدم المبالاة بالكسائر. [شرح الرقائي: ١٨٨/٤] **أها قالت** يخالفه ما أخرج عبد الرزاق عنها من طريق معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: كان رجل أسود يأتي أبا بكر فيديه ويقرنه القرآن حتى يبعث ساعياً أو قال سرية، فقال: أرسلني معه، فقال: بل امكث عندي، فأبى فأرسله واستوصى به خيراً، فلم يعب إلا قبلاً حتى جاء وقد قطعت يده، فلما رآه أبو بكر فاصت عيها، فقال: ما شأنك؟ فقال: ما ردت على أنه كان يوليبي شيئاً من عمه فحُتْ فريضة واحدة، فقطع يدي، فقال أبو بكر: تحذون الذي قطع يد هذا يخون أكثر من عشرين فريضة، والله لئن كنت صادقاً لأفيدنك منه، ثم أدناه، فكان يقوم الليل يبقر، فإذا سمع أبو بكر صوته قال: بالله لرجل قطع يد هذا لقد احترأ على الله، قال: فمما يلبث إلا قبلاً حتى فقد ال أبي بكر حلياً لهم ومتاعاً، فقال أبو بكر: طرق الحى الليلة، فقام الأقطع فاستقل القلة ورفع يده الصبيحة والأخرى التي قطعت، فقال: اللهم أصهر عليّ من سرقهم أو نحوهم، فما انتصف النهار حتى عثروا على المتاع عنده، فقال أبو بكر: إنك تفلل العلم بالله وأمر به فقطعت يده، كذا ذكره في "التلخيص".

أن يكون أقطع. أي عن أن يكون الذي قطعه أبو بكر. ابن شهاب أعلم يشير إلى ترجيح رواية الزهري على عبد الرحمن. بلاده: هي المدينة وما حولها.

وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب وعن علي بن أبي طالب أنهما لم يزيذا في القطع على قطع اليد اليمنى والرجل اليسرى، فإن أتى به .....

**وقد بلغنا إلخ:** قال المصنف في "كتاب الآثار" [ص: ٣١٣]: أخبرنا أبو حنيفة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عن علي قال: إذا سرق السارق قُطعت يده اليمنى، فإن عاد قُطعت رجله اليسرى، فإن عاد ضمنه السحس حتى يحدث حيراً، إني أستحي على الله أن أدعه ليس له يد يأكل، أو يستحي بها ورجل يمشي عليها، ومن طريقه رواه الدار قطني. وروى عبد الرزاق عن معمر بن جابر عن الشعبي قال: كان عني لا يقطع إلا اليد والرجل، وإن سرق بعد ذلك سحجه. ورواه ابن أبي شيبة حدثنا حاتم ابن إسماعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه قال: كان علي لا يريد على أن يقطع السارق يداً ورجلاً فإذا أتى بعد ذلك قال: إني أستحي أن أدعه لا يظهر لصلاة، ولكن احبسوه. وأخرج البيهقي عن عبد الله بن سلمة عن علي مثله.

وأخرج ابن أبي شيبة أن بريدة كتب إلى ابن عباس يسأله عن السارق فكتب إليه مثل قول علي، وأخرج عن سماك أن عمر استشارهم في سارق فاجتمعوا على مثل قول علي، وأخرج عن مكحول أن عمر قال: إذا سرق السارق اقطعوا يده، ثم إن عاد فاقطعوا رجله، ولا تقطعوا يده الأخرى ودروه يأكل بها، ويستحي، ولكن احبسوه عن المسلمين. وقال سعيد بن منصور: حدثنا أبو معشر عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه قال: حصرت عنياً أتى برجل مقطوع اليد والرجل قد سرق، فقال لأصحابه: ما ترون في هذا؟ فقالوا: اقطعه يا أمير المؤمنين، قال: قنته إذا وما عليه القتل، بأي شيء يأكل الطعام، وبأي شيء يتوصأ للصلاة، بأي شيء يفتسل من الحنأة، بأي شيء يقوم إلى حاجته، فردّه إلى السجن أياماً، ثم استخرجه، فاستشار أصحابه، فقالوا له مثل قولهم الأول، فقال لهم مثل ما قال، فجلده جلداً شديداً ثم أرسله.

وقال سعيد أيضاً: حدثنا أبو الأحوص عن سماك بن حرب عن عبد الرحمن بن عائد قال: أتى عمر بأقطع اليد والرجل قد سرق، فأمر بقطع رجله، فقال علي: قال الله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَجْرِمُوا ظُلْمًا وَلَا تَسْرِقُوا﴾ (المائدة ٣٣)، فُقطعت يد هذا ورجله، فلا يسعى أن تقطع رجله فتدعه وليس له قائمة يمشي عليها، إما أن تعزّره وإما أن تستودعه في السجن، فاستودعه السجن. قال ابن حجر: قد رواه البيهقي أيضاً وإسناده جيد، وإسناده رواية سعيد الأولى ضعيف، قال ابن المصنف في "الفتح" [٣٨٤/٥]: هذا كنه ثبت ثبوتاً لا مردّ له، فبعيد أن يقع في رمن رسول الله ﷺ مثل هذه الحوادث التي علناً تنهر الدواعي إلى نفلها، ولا حرج بذلك عند علي وابن عباس وعمر من الأصحاب الملازمين، بل أقل ما في الباب أن كان يتقل لهم أنهم عابوا بل لا بد من عنهم بذلك، وبذلك تقتضي العادة فامتاع علي بعد ذلك إما لضعف الروايات المذكورة في الإتيان على أربعة، وإما لعلمه أن ذلك ليس حداً مستمراً، بل هو على رأي الإمام.

بعد ذلك لم يقطعه وضمناه، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا حينئذ.

### باب العبد يأتق ثم يسرق

بكسر الراء

٦٨٩ - أحرنا مائت، أخبرنا نافع أن عبداً لعبد الله بن عمر سرق وهو أتق، فبعث به ابن عمر إلى سعيد بن العاص ليقطع يده، فأبى سعيد أن يقطع يده، قال: لا تُقَطَّعُ يَدُ الْآتِقِ إِذَا سَرَقَ، فقال له عبد الله بن عمر: أ في كتاب الله وجدت هذا: إن العبد الْآتِقَ لَا تَقْطَعُ يَدَهُ؟ فَأَمَرَ بِهِ ابْنُ عُمَرَ فَقُطِعَتْ يَدُهُ.

قال محمد: تُقَطَّعُ يَدُ الْآتِقِ وَغَيْرِ الْآتِقِ إِذَا سَرَقَ، ولكن لا ينبغي أن يقطع السارق أحدًا إلا الإمام الذي يحكم؛ لأنه حدّ لا يقوم به إلا الإمام، أو من ولاه الإمام ذلك، في نسخة: إليه الحكم وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

بعد ذلك أي بعد قطع اليد اليمنى والرجل اليسرى. وصماه أي أحداً منه صمام مال. قول أبي حنيفة عدم القطع بعد قطع اليد والرجل، والتصميم عدم القطع، وما عند القصع فلا صمام عليه عند أبي حنيفة خلافاً لشافعي وغيره، والمسألة مرهنة في كتب الأصول. بأتق بكسر الراء من باب بصر، وبفتحة من باب يفرح أي يهرب من سيده. إلى سعيد كان أميراً على المدينة من جهة معاوية، وهو صحابي، وكان سبه يوم موت رسول الله ﷺ تسع سنين، وكانت وفاته سنة ٥٣هـ، قاله الررقائي. [شرح الررقائي: ١٨٥/٤]

فأمر به ابن عمر. لعل سعيداً طمأن أن العبد الآتق لا يُقَطَّعُ يَدُهُ مِنَ السَّرْقَةِ مطلقاً من سيده سرق أو من غيره، وذلك لأن العالب على العبد الآتق الخوع والفلاح، ولا قطع على من سرق رمن الجماعة كما ورد به الخبر، ورأى ابن عمر خلافاً، فأمر بقطع يده لقوة دليل ما ظنه من دون أمر سعيد، وهذا موافق لما احتاره الشافعي ومالك وغيرهما أن لسيده أن يقيم الحد على عبده بلا إذن الإمام، وقال أصحابنا: ليس له ذلك، وقال الترمذي: القول الأول أصح؛ لموافقته حديثاً رواه. إذا سرق أي من مال غيره، وأما إذا سرق من مال سيده فلا، لما مرّ سابقاً. ولاه الإمام: أي نائبه والأمير من جهته.

## باب المختلس

٦٩٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب أن رجلاً اختلس شيئاً في زمن مروان بن الحكم، فأراد مروان قطع يده، فدخل عليه زيد بن ثابت فأخبره أنه لا قطع عليه. قال محمد: وبهذا نأخذ، لا قطع في المختلس وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

باب المختلس: الاختلاس أخذ الشيء سرقة ظاهراً على غفلة ليلاً كان أو نهاراً. مروان: حين كان أمير المدينة. قطع يده: ظناً منه أنه في حكم السرقة. لا قطع عليه: لحديث جابر مرفوعاً: لس على المختلس والمنتهب وحاش قطع، أخرجه أحمد وأصحاب السنن الأربعة والحاكم وابن حبان والبيهقي وغيرهم. وله شاهد من حديث عبد الرحمن بن عوف، رواه ابن ماجه بإسناد صحيح، وآخر من رواية الزهري عن أسس أخرجه الطبراني في "الأوسط"، ورواه ابن الجوزي من حديث ابن عباس، وضعفه، كذا في "التلخيص الخير" [٦٥/٤]. لا قطع في المختلس: فإن القطع إنما ورد في السرقة، وأخذ الشيء على سبيل الحفية معتبر في حقيقتها، وليس ذلك في الاختلاس.



## باب الرجوع

٦٩١ - **أحرأ مالك**، أخبرنا ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن عبد الله ابن عباس أنه سمع عمر بن الخطاب يقول: الرجم في كتاب الله تعالى حق على من زنى إذا أحسن من الرجال والنساء، إذا قامت عليه البينة أو كان الحبل أو الاعتراف.

**باب الرحم** أي رحمه الراي بالحجارة حتى يموت **يقول** هذا مختصر من حطبة خطبها عمر في المدينة بعد الفراغ من حجته، أخرجها البحاري وغيره بطونها. **حق** أي ثابث حكماً وإن سحبت أئنه تلاوة، وهي "الشيخ والشيخة إذا فارقوهما التة نكالا من الله والله عرير حكيم" فالمراد بالشيخ والشيخة المحض والمحصنة وإن كان شاباً سناً، قال السيوطي: حطرت لي في نسخ هذه الآية تلاوة بكتة حسنة وهو أن سبه التحفيف على الأمة بعدم اشتهاار تلاوتها وكتابتها في المصحف وإن كان حكمها ناقباً؛ لأنه أثقل الأحكام وأشدّها وأعظ الحدود، انتهى كلامه في "الإتقان في علوم القرآن". وفيه أيضاً: أخرج الحاكم من طريق كثير بن الصلت قال: كان ريد ابن ثابت وسعيد بن العاص يكتبان المصحف فمرا على هذه الآية، فقال ريد: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "الشيخ والشيخة إذا فارقوهما التة"، فقال عمر: لما برئت أتيت النبي ﷺ فقلت: أكتبها؛ فكأنه كره ذلك، قال: لا يرى بن أبي سبيح إذا نوه بمحس خمد، وإن كتب بد نوه بمحس رحمه

قال الحافظ في "الفتح": يُستمدد من هذا الحديث السب في سبح تلاوتها لكون العمل على عيم الظاهر من عمومها، وقال أبو عبيدة: حدثنا إسماعيل بن جعفر عن المبارك بن فضالة عن عاصم بن أبي السجود عن زر بن حبیش قال: كانت سورة الأحزاب تعدل سورة الققرة وإن كما لقرأ فيها آية الرجم: (إذا ربا الشيخ والشيخة فارجموهما البتة بكلاً من الله والله عري حكيمة) وقال: حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن مروان بن عثمان عن أبي أمامة بن سهل أن حائنه قالت: لقد أقرنا رسول الله ﷺ آية الرجم: (إذا ربا الشيخ والشيخة فارجموهما البتة بما قضيا من المدة).

إذا **أحصى**: أي كال الرائي محصاً وهو يفتح الصاد ويكسره - مأخوذ من الإحصاء بمعنى الميع، وهو عبارة عن كونه حراً عاقلاً بالغاً مسلماً وطى بكاح صحيح، وفي اشتراط الإسلام خلاف الشافعي وأحمد، والبسط في كتب الفقه.

**قامت عليه اليّنة** أي شهدت على الربا للشهود، وهم أربعة رجال. أو **كان الحمل** قال انقسطلابي في "إرشاد الساري": يفتح الحاء وسكون الباء أي الحمل، أي وجدت المرأة الحلية من روح أو سيد حسى ولم تذكر =

٦٩٢ - **أحبرنا مالك،** حدثنا يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول: لما صدرَ عمر بن الخطاب من منى أناخ بالأبطح، ثم كَوَّمَ كَوْمَةً من بطحاء ثم طرح عليه ثوبه، ثم استلقى ومدَّ يديه إلى السماء<sup>راحته</sup>، فقال: اللهم كبرت سنِّي، وضَعُفْتُ قُوَّتِي، وانتشرت رِعْيِي، فاقبضني إليك غير مضِيع ولا مُفْرِط. ثم قدم المدينة، فخطب الناس فقال: أيها الناس! قد سُنَّتْ لكم السنن، وفُرِضَتْ لكم الفرائض، وثُرِكْتُمْ على الواضحة - وصَفَّقَ بإحدى يديه على الأخرى - إِلَّا أَنْ لَا تَضَلُّوا ....

- شهة ولا إكراه، وقال السيوطي في "الديباح بشرح صحيح مسلم بن الحجاج": هذا مذهب عمر بن الخطاب وحده، وأكثر العلماء أنه لا حد عليها بمجرد ظهور الجبل مطلقاً.

**صدر عمر إلخ.** أي رجع من حجته وكان آخر حجاته في سنة ثلاثة وعشرين التي قُتِلَ فيها. **بالأبطح.** واد بين مكة ومنى يسمى بالمحصب. **كوم:** بتشديد الواو من التكوين وهو الجمع. **بطحاء:** بفتح هي صغار الحصى، والكومة بالفتح وبالضم القطعة أي جمع قطعة من الحصى وألقى عليه رداءه واستلقى على قفاه واضعاً رأسه عليها. **كبرت سنِّي.** أي طال عمري، يقال: كُبر في القدر والرتبة من باب كرم وكبر في السن من باب علم، كذا في 'المعرب'. **وضعت قوتي:** أي أعضائي في سكوني وحركتي. **وانتشرت رِعْيِي:** أي كثرت وتفرقت في البلاد رِعْيِي التي أقوم بسياستها وتديرها. **فاقبضني إليك:** هذا دعاء بالموت وهو حائر إذا خاف الفتنة في الدين، وإلا فمسيءة عنه، وقد بسط الأخبار في هذا الباب الحافظ السيوطي في "شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور" فلتطالع، فإنه كتاب منفرد في يابه لم يصنف مثله لا قبله ولا بعده.

**غير مضيع:** أي لما أمرتني وشرعتني، من التضييع. "ولا مفراط" اسم فاعل من الإفراط بمعنى الزيادة أي اقبضني إليك حال كوني غير مبتلى بالفتنة في الدين بأن أنقص في شيء أو أريد شيئاً. **فخطب:** أي يوم الجمعة كما في رواية البخاري. **قد سنت:** بضم السين وتشديد النون المفتوحة أي شرعت لكم الشرائع أو السنن النبوية.

**وثركتم:** بصيغة المجهول أي ترككم نبيكم على الطريقة الواضحة الطاهرة المسهلة البيضاء. **وصفَّق:** قال القاري: من التصفيق أي ضرب عمر بإحدى يديه على الأخرى، وكانت العرب تضرب إحدى اليدين على الأخرى إذا أراد أن يبه غيره، وربما فعله إذا صاح على شيء أو تعجب من شيء. **إلا:** قال القاري: يكسر الهمزة وتشديد اللام أي لكن أن لا تصلوا بالناس. و"إن" شرطية والباء للتعدي، ولا يبعد أن يكون ألا للتنبيه وأن زائدة.

بالناس يميناً وشمالاً، ثم إياكم أن تهلكوا عن آية الرجم، أن يقول قائل: لا نجد حدّين <sup>جند الرجم</sup> في كتاب الله، فقد رَجَمَ رسول الله ﷺ ورجمنا، وإني والذي نفسي بيده! لولا أن يقول الناس زاد عمر بن الخطاب في كتاب الله لكتبته: الشيخ والشيخة إذا زنياً فارجموهما <sup>عن معاشر صحابة</sup> البتة، فإننا قد قرأناها. قال سعيد بن المسيّب: فما انسلخ ذو الحجة حتى قُتل عمر.

٦٩٣ - <sup>حرماً</sup> أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر أن اليهود جاؤوا إلى النبي ﷺ وأخبروه أن رجلاً منهم وامراًة زنياً، فقال لهم رسول الله ﷺ: .....

**بالناس يمينا** أي بالانتقال عن الطريق الوسط الواضح. **ثم إياكم** أي احدروا، عن أن تمكوا بسب العمة عن آية الرجم. **أن يقول**: بفتح الميم وسكون النون: بيان للهلاك.

**لولا أن يقول إلخ**: قال الرركشي في 'الرهان': طاهره أن كانتها جائزة، وإنما معه قول الناس، والخائر في نفسه قد يقوم من خارج ما يجمع، وإذا كانت جائزة لزم أن يكون ثابته. وقد يُقال: لو كنت التلاوة باقية لادر عمر، ولم يعرج على مقالة الناس؛ لأن مقال الناس لا يصلح ماعاً. وبالملة فهذه الملازمة مشككة، وبعله كان يعتقد أنه حرم واحد والقرآن لا يشتبه به وإن ثبت الحكم، ورده السيوطي في "الإتقان" بأن قوله: لعنه كان يعتقد أنه حرم واحد مردود، فقد صح أنه تلقاً من رسول الله ﷺ. والأصهر في هذا إتمام ما قاله الررقاني وغيره أن مراد عمر من هذا الكلام المسالعة والبحث على العمل بالرجم؛ لأن معنى الآية باق وإن لم ينق لفظها.

**ذو الحجة**: أي الذي خطب فيه الخطبة المذكورة.

**أن اليهود** كانوا جاؤوا من حير. ذكر ابن العربي عن الضري والثعبي عن مفسرين قالوا: انصق قوم من فريضة والنصير منهم: كعب بن الأشرف وكعب بن أسعد وسعيد بن عمرو ومالك بن الصيف وكاتبه بن أبي الحقيق وشاس بن قيس ويوسف بن عاروراء، وكان يحينهم هذه الواقعة إلى رسول الله ﷺ في السنة الرابعة في ذي القعدة، والرجل الذي رى منهم لم يسم، والمرأة اسمها سرة بالصم، وعند أبي داود [رقم: ٤٤٥٠] من حديث أبي هريرة: رى رجل من اليهود امرأة، فقال بعضهم لبعض: ادعوا إلى هذا النبي، فإنه نُعث بانتحصف، فإن أفتانا بفتيا دون الرجم قلباها، واحتججنا بها عند الله وقلنا: فتيا بني من أسياث، قال: فأتوا النبي ﷺ وهو جالس في المسجد في أصحابه، فقالوا: يا أبا القاسم! ما ترى في رجل وامراًة ربا؟ كذا ذكره الخافض ابن حجر واقسطلاي في "شرح صحيح البخاري". [فتح الباري: ٢٠٥/١٢، وإرشاد الساري: ٢٥٦/١٤]

ما تجدون في التوراة في شأن الرجم؟ فقالوا: **نفضحهما ويُجْلَدَان**، فقال لهم عبد الله بن سلام: كذبتُم إن فيها الرجم، فأَتَوْا بالتوراة، فنشروها، **فجعل أحدهم** يده على آية الرجم، ثم قرأ ما قبلها وما بعدها، فقال <sup>اليهود</sup> عبد الله بن سلام: ارفع يدك، <sup>تحررها</sup> فرفع يده، فإذا فيها آية الرجم، فقال: صدقت يا محمد، فيها آية الرجم، فأمر بهما رسول الله ﷺ <sup>لدي وضع يده</sup> فرُجِمَا. <sup>في نسخة: صدق</sup>

ما **تجدون** قال القسطلاني: "ما" مستأد من أسماء الاستفهام، و"تجدون" جملة في محل الخبر، والمستأد والخبر معمول للقول، وبما سألهم إلزاماً لهم بما يعتقدونه في كتابهم الموافق للإسلام وإقامة للحجة عليهم وإظهاراً لما كتموه وبدلوه من حكم التوراة، فأردوا تعطيل بعضها فمضحهم الله؛ وذلك إما بوحى من الله إليه أنه موجود في التوراة، وإما بإخبار من أسلم منهم كعبد الله بن سلام. **نفضحهما**. أي نحد في التوراة في حكم الرايين أن يحدّهما، ويُجلّدان، وليس فيها رجم، وفي رواية: قالوا: **سحّم** وجوهها وخريهما، وفي رواية: قالوا: **سود** وجوهها وعظمهما، وتختلف بين وجوههما ويُطاف بهما. **عبد الله بن سلام** هو من أحرار اليهود وكان قد أسلم. **فجعل إلخ**. قصداً للإخفاء عن الحضرة السوية. **أحدهم** قال الحافظ ابن حجر: هو عبد الله بن سوريا. [فتح الساري: ٢٠٦/١٢] **فيها آية الرجم** وفي رواية للشيخين [الحارثي رقم: ٦٨١٩، ومسلم رقم: ٤٤٣٧]: فإذا آية الرجم تحت يده، وعند أبي داود من حديث أبي هريرة ذكر لفظ الآية: المحصن والمحصنة إذا رنبا وقامت عليهما البينة رُجِمَا، وإن كانت المرأة حلى تبرص بها حتى تصع ما في بطنها، وعنده أيضاً من حديث حابر: قالوا: إنا نجد في التوراة إذا شهد أربعة أنهم رأوا ذكره في فرجه مثل الميل في المكحلة رجماً، وفي رواية البرار: قال النبي ﷺ **فما معكم من رجمهم** قالوا: ذهب سلطاننا، فكرهنا القتل. راد في حديث البراء: نجد الرجم، ولكنه كثر في أشراطها، فكما إذا أحدا الشريف تركاه، وإذا أحدا الضعيف أحداه بالحد، فقلنا: تعالوا نجتمع على شيء نقيمه على الشريف والوضيع، فجعلنا التحميم والجلد مكان الرجم.

**فرجما**: أي اليهوديان، الزاي والزانية، وهذا صريح في أن الإسلام ليس بشرط في الإحصان كما ذهب إليه الشافعي وأحمد وأبو يوسف في رواية، وعند أبي حنيفة ومحمد والمالكية الإسلام شرط، واستدلوا بأحاديث وردت في ذلك، وأجابوا عن رجم اليهوديين بأن ذلك كان في ابتداء الإسلام بحكم التوراة، ولذلك سألهم عن ما فيها، ثم نزل حكم الإسلام بالرجم باشتراط الإحصان، واشتراط الإسلام فيه بقوله ﷺ **من شرت الله فليس** **تحصن**. أخرجه إسحاق بن راهويه في "مسنده" عن ابن عمر مرفوعاً، وأخرجه الدار قطني في "سننه" وقال: الصواب أنه موقوف. وأحرج الدار قطني وابن عدي عن كعب بن مالك أنه أراد أن يتروح يهودية، فقال رسول الله ﷺ **لا شرتهم فرب لا تحصن**، وفيه انقطاع وضعف. وأورد عليهم أن سياق قصة رجم اليهود =

قال ابن عمر: فرأيت الرجل يجنأ على المرأة يقيها الحجارة.

<sup>اليهودي الزاني</sup>

قال محمد: وبهذا كله نأخذ، أيما رجل حرّ مسلم زنى بامرأة وقد تزوج بامرأة قبل

ذلك حرة مسلمة وجامعها ففيه الرجم، وهذا هو المحصن، فإن كان <sup>أو حالية</sup> لم يُجامعها إنما <sup>حررة مسلمة</sup> تزوجها ولم يدخل بها أو كانت تحتة أمة يهودية أو نصرانية لم يكن بها محصناً، <sup>قبل الزنا</sup> <sup>المكسوة ولو مرة</sup>

ولم يرجم وضرب مائة، وهذا قول أبي حنيفة <sup>في نسخة: أو يهودية</sup> <sup>مائة جندة</sup> والعامة من فقهاءنا.

## باب الإقرار بالزنا

٦٩٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني أنهما أخبراه أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ فقال أحدهما: يا نبي الله! اقض بيننا بكتاب الله، وقال الآخر - وهو أفقهُهُمَا - ...

- شاهد بأن الرجم كان ثانياً في الإسلام ولم يكن الإسلام في الإحصان شرطاً عند ذلك، ولا يمكن أن يكون حكم النبي ﷺ بالتوراة حلاف شرعاً؛ لأنها صارت مسوكة، وإنما سألهم إلزاماً عيهم، فالصواب أن يُقال: إن هذه القصة دلّت على عدم اشتراط الإسلام، والحديث المذكور دلّ عليه، والقول مقدم على الفعل مع أن في اشتراطه احتياطاً وهو مطبوع في باب الحدود، كذا حققه ابن الهمام في "فتح القدير" [٢٢٤/٥ - ٢٢٨] وهو تحقيق حسن إلا أنه موقوف على ثبوت الحديث المذكور من طريق يُحتج به.

يُحْمَأُ: في موصأ يحمي: "يحمي بفتح الياء وإسكان الحاء المهملة وكسر الهمزة أي يحمي، قال ابن عبد البر: كذا رواه أكثر شيوخنا، وقال بعضهم: يحمي بالميم، والصواب عند أهل العلم يحمأ بالميم والهمز أي يحمي. يقيها: يخطئها من حجارة الرمي أن تقع عليها حمأ لها. أو كانت تحتة إلخ: وكذا إذا تزوج يهودية أو نصرانية. رجلين: لم يعرف الحافظ اسمهما، وكذا اسم العسيف ومرثيته، قاله الزرقاني. [شرح الزرقاني: ١٦٠/٤]

فقال أحدهما: وفي رواية للشيخين [رقم: ٢٨٢٧، ومسلم رقم: ٤٤٣٥]: فقام رجل من الأعراب فقال: أشدك الله إلا قضيت بيننا بكتاب الله. اقض بيسا: أي أحكم بيسا عما حكم به الله في الكتاب. وهو أفقهُهُمَا: قال الحافظ زين الدين العراقي: يُحتمل أن الراوي كان عارفاً بهما قبل أن يتحاكما فوصف الثاني بأنه أفقه من الأول مطلقاً، ويحتمل في هذه القصة الخاصة لحسن أدبه في استئذانه أولاً وترك رفع صوته إن كان الأول رفعه.

أجل يا رسول الله! فاقض بيننا بكتاب الله وائذن لي في أن أتكلم، قال: تكلم، قال: إن ابني كان عسيفاً على هذا - يعني أجيلاً - فزنى بامرأته. فأخبروني أن علي ابني جلد مائة، فافتديت منه بمائة شاة وجارية لي، ثم إني سألت أهل العلم فأخبروني إنما علي ابني جلد مائة وتغريب عام، وإنما الرجم على امرأته، فقال رسول الله ﷺ: أما والذي نفسي بيده لأقضيَنَّ بينكم بكتاب الله تعالى: أمّا غنمك وجاريتك فردّة عليك، وجلد ابنه

قسم ساكنه

أن أتكلم أي فأتيت القصة عصمتك. يعني أجيلاً: هذا تفسير مدرج من مالك كما يفسح عنه 'موطأ يحيى'. فإن فيه بعد سوق الحديث من غير هذا تفسير. قال مالك. ولعسيف الأجير بامرأته أي امرأة الرجل الحاضر الذي تكلم أولاً. فأخبروني أي بعض أهل العلم، وفي رواية يحيى وابن القاسم: فأخبرني بالافراد، قال ابن عبد البر. هو الصواب. علي ابني جلد مائة هكذا في بعض النسخ، وسببها شرح القاري حيث قال: فأخبروني - أي بعض أهل العلم - أن علي ابني جلد مائة؛ لأنه غير محصن. "فاقتدبت منه بمائة شاة وجارية ي" أي بعتقها، أو بتسليمها إلى حصصه. "ثم إني سألت أهل العلم أي الكبراء منهم عن حوار الافتداء. "أن علي ابني جلد مائة" أي حدًا 'وتغريب عام' أي سياسة، وفي كثير من نسخ المصححة: فأخبروني أن علي ابني الرجم، فافتديت إلخ وهو الموافق لموطأ يحيى، وروايات 'الصحيحين' والترمذي وغيرهم.

وفي رواية: فسألت من لا يعنم فأخبرني أن علي ابني الرجم فافتديت منه، وهو مقتضى قوله: ثم سألت أهل العلم، فإنه يقتضي أن المحير الأول كان حكمه بالرجم فافتدى منه، ثم سأل عن أهل العلم فأخبروه بالحد، وتأويل أن سؤاله عنهم كان عن الافتداء لا يوافق السوق، وفي الحديث دليل على أن الصحابة كانوا يقتنون في رمة الله. وفي بلد، وذكر ابن سعد من حديث سهل: أن الذين كانوا يقتنون على عهده عليه عمر وعثمان وعلي وأبي ومعاذ ورید بن ثابت. وفيه أن الحد لا يقلل الفداء، وهو مجمع عليه في الربا والسرقة والشرب، قاله القسطلاني.

وتغريب فيه من البلد وإحراجه. بكتاب الله قال النووي: يحتمل أن المراد بحكم الله، وقيل: هو إشارة إلى قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ﴾ (سواء ١٥)، وفسر رسول الله ﷺ السبل بالرجم في المحصن في حديث عادة عند مسلم، وقيل: هو إشارة إلى آية (الشيخ والشيخه إذا ربا فارحواهما) وهو مما نسحت تلاوته ونفي حكمه، كما في "تويز الخوالك" [٤١/٣]. فرد عليك: أي مردود عليك لا يوجب عن الحد وحده [لأنه كان غير محصن] قال الرقاني: هذا يتضمن أن الله كان نكراً وأنه اعترف بالربا، فإن إقرار الأب لا يقلل، وقرينة اعترافه حضوره مع أبيه كما في رواية أخرى: إن ابني كان أجيلاً لامرأة هذه وابني لم يحصن. [شرح الرقاني. ١٦٨/٤]



مائة و غَرَبَهُ عاماً، وأمر أُتَيْساً الأسلمي أن يأتي امرأة الآخر، فإن اعترفت رَجَمَهَا،  
أخرج من البلد  
 فاعترفت فرجمها.

٦٩٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا يعقوب بن زيد، عن أبيه زيد بن طلحة عن عبد الله  
 ابن أبي مُليكة أنه أخبره أن امرأة أتت النبي ﷺ فأخبرته أنها زنت وهي حامل، فقال  
 لها رسول الله ﷺ: حتى تضعي، فلما وضعت أتته، فقال لها: اذهبي حتى تُرضعي،  
 فلما أرضعت أتته فقال لها: اذهبي حتى تستودعيه فاستودعته، ثم جاءته فأمر بها فأقيم  
فرغت من الرضاة  
 عليها الحد.

وامرأيسا هو أيس - صم الهمة ابن الصحاك الأسلمي، وقال ابن عبد البر: ويقال: به أيس بن مرثد،  
 قال ابن الأثير: الأول أشبه بالصحة لكثير الساقين له، ولأن النبي ﷺ كان يقصد أن لا يؤمر في القبيلة إلا رجلاً  
 منهم، ليعلمهم من حكم غيرهم. وكانت المرأة أسلمية، كذا في "تهذيب الأسماء واللغات" لسوي.  
 فإن اعترفت قال النووي: هو محمول عند العلماء على إعلام المرأة بأن هذا الرجل قلعها ناسه وأن لها عنده حد القذف،  
 فتطالب أو تعفو إلا أن تعترف بالزنا. رجمها أي حكم رسول الله ﷺ برجمها، أو رجمها أيس بعد ما أخبره به.  
 يعقوب هو يعقوب بن زيد بن طلحة القرشي التيمي الصدوق المدني، وأبوه زيد بن طلحة تابعي صغير، وظنه  
 أحاكم صحابياً، وليس كذلك، كما سطره الحافظ في "الإصابة"، وحذره عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة بالتصغير،  
 ويقال: اسمه رهير التيمي المدني، ثقة من التابعين، مات ١١٧هـ، كذا قال الرزقاني. [شرح الرزقاني: ١٦٦/٤]  
 أنه أخبره قال ابن عبد البر: هكذا قال يحيى، فجعل الحديث لعبد الله بن أبي مليكة مرسلًا عنه، وقال القعبي  
 وابن القاسم وابن بكير: مالك عن يعقوب بن زيد عن أبيه زيد بن طلحة بن عبد الله بن أبي مليكة، فجعلوا  
 الحديث لزيد بن طلحة مرسلًا [شرح الرزقاني: ١٦٦/٤] أن امرأة أي من جهينة كما في سنن أبي داود،  
 ولمسلم من عامد، وهو بطن من جهينة بكسر الميم. وهي حامل أي من الرنا، كما في رواية لمسلم [رقم:  
 ٤٤٣٢]. اذهبي لعدم حوار رجم الحيلي. فلما وضعت عند مسلم: فلما وضعت أته بالصبي في حرقة  
 وقالت: هذا ولدته. تستودعيه أي اجعليه عند من يحفظه. اخذ أي الرجم، كما في رواية لمسلم.

٦٩٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب أن رجلاً اعترف بالزنا على نفسه على عهد رسول الله ﷺ، وشهد على نفسه أربع شهادات فأمر به فحُذِّمَ قال ابن شهاب: فمن أجل ذلك يؤخذ المرء باعترافه على نفسه.

٦٩٧ - أخبرنا مالك، حدثنا زيد بن أسلم: أن رجلاً اعترف على نفسه بالزنا على عهد رسول الله ﷺ، فدعا رسول الله ﷺ بسوط فأتي بسوط مكسور، فقال: فوق هذا،

أخبرنا ابن شهاب: هذا مرسل، وهو موصول في "الصحيحين" وغيرهما. رجلاً. قال الرقابي [١٦٥/٤]: هو ماعز بن مالك الأسلمي باتفاق، وبه صرح في كثير من طرق الحديث، واسم المرأة التي زنا بها فاطمة فتاة هزال، وقيل: منيرة، وحكى ابن سعد في "طبقاته" أن اسمها مهيرة.

وشهد على نفسه الخ: هذه القصة أي قصة رجم ماعز محرجة في "الصحيحين" والسنن وغيرهما بطرق متفرقة بأعاض مختلفة، ففي بعضها: أنه شهد على نفسه أربع شهادات فأعرض عنه ثلاثة، ثم قال له النبي ﷺ بعد الرابعة: أبت حيون؟ ثم قال لأهله: أشتكي أم لا؟ فقالوا: لا، وإنما قال ذلك لما اشتبه عليه الحال، فإنه دخل متفش الشعر ليس عليه رداء يقول: ربيت فارحني، كما عند مسلم عن جابر، وعنده من حديث بريدة: جاء ماعز فقال: يا رسول الله! طهرني، فقال: وحدث، رجع فاستنصر الله ﷻ، فرجع غير بعيد، ثم جاء فقال: يا رسول الله! طهرني، فقال مثل ذلك حتى إذا كانت الرابعة قال: فيه أصهر؟ قال: من الزنا، فسأل: أنه حيون؟ فأخبر أنه ليس بمحيون، فقال: أشرب حمراً؟ فقام رجل فاستنكهه، فلم يجد منه ريح حمراً، فقال رسول الله ﷺ: رست؟ قال: نعم [مسلم رقم: ٤٤٣١] والروايات عند البخاري ومسلم وأبي داود والسنائي وأحمد وإسحاق واس أبي شبة وغيرهم متوافقة على ذكر أربع شهادات في قصة ماعز، وكذا عند البزار عن عبد الرحمن بن أبي نكرة في قصة العامدية الجهمية أنها أقرت أربع مرات، فقال رسول الله ﷺ: ادهي حتى تندي وقد بسط كل ذلك الزيلعي وابن حجر في "تخريج أحاديث الهداية".

يؤخذ المرء: أي إذا كان مكلفاً عاقلاً بالغاً غير محجور عليه. أن رجلاً: قال ابن عبد البر: هكذا رواه جماعة الرواة مرسلًا، ولا أنعمه يُسند بهذا اللفظ من وجه من الوجوه، وقد روى معمر عن يحيى بن أبي كثير عن النبي ﷺ مثله سواء، أخرجه عبد الرزاق، وأخرج ابن وهب في "موطئه" عن كريب مولى ابن عباس مرسلًا نحوه، كذا في 'التنوير' [٤٣/٣]. فدعا رسول الله ﷺ: أي طلبه ليجلده؛ لأنه كان غير محصن.

فوق هذا: أي في الإيلام والإيذاء، فإن المكسور يخف به الإيلام.

فَأْتِيَ بِسَوْطٍ جَدِيدٍ لَمْ تُقَطَّعْ ثَمَرَتُهُ، فَقَالَ: بَيْنَ هَذَيْنِ، فَأْتِيَ بِسَوْطٍ قَدْ رُكِبَ بِهِ فَلَانٌ،  
 فَأَمَرَ بِهِ فَجُلِدَ، ثُمَّ قَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ! قَدْ آتَى لَكُمْ أَنْ تَنْتَهَوْا عَنْ حُدُودِ اللَّهِ، فَمَنْ أَصَابَهُ  
 مِثْلُ هَذِهِ الْقَادُورَاتِ شَيْئاً فَلْيَسْتَرْ بِسِتْرِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ مِنْ يُبْدِ لَنَا صَفْحَتَهُ نُقِمْ عَلَيْهِ كِتَابُ  
 اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

٦٩٨ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا نَافِعٌ أَنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ أَبِي عُبَيْدٍ حَدَّثَتْهُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ  
 الصَّدِيقِ رضي الله عنه: أَنَّ رَجُلًا وَقَعَ عَلَى جَارِيَةٍ بِكَرٍّ، فَأَحْبَلَهَا، ثُمَّ اعْتَرَفَ عَلَى نَفْسِهِ أَنَّهُ زَانٍ  
 وَلَمْ يَكُنْ أَحْصَنَ، فَأَمَرَ بِهِ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ، فَجُلِدَ الْحَدَّ ثُمَّ نُفِيَ إِلَى فَدَكٍ.

لَمْ تُقَطَّعْ ثَمَرَتُهُ: يفتح الثاء المثناة والميم والراء أي طرفه، قال الجوهري: وثمرة السياط عقد أطرافها، وقال  
 أبو عمر: أي لم يُحْتَرَمَ ولم يبين، والثمرة الطرف. **بَيْنَ هَذَيْنِ** أي لا مكسور ولا أحديد بل الوسط.  
**قَدْ رُكِبَ بِهِ**: بصيغة المجهول أي استعمل ذلك السوط في الركوب، 'فلان' من الذين، فإن السوط إذا استعمل  
 وركب به ذهب طرفه. **هَذِهِ الْقَادُورَاتِ**: جمع قادورة، كل فعل وقول يُستفتح كالزنا وشرب الخمر وغيرها  
 أي هذه السيئات. **فَإِنَّهُ مِنْ يُبْدِ لَنَا**. وفي بعض نسخ "موطأ يحيى": "يبدى" عذف الياء وإثاقها من الإثناء وهو  
 الإظهار. والصفحة بالفتح الخائب والوجه والباحية أي من يُطهر لنا معاشر الحكماء ما فعله أقصا عليه حدٌّ، وفيه  
 إشارة إلى أن الأحب لمن ارتكب السيئات دوات الحدود أن يستر ولا يظهر ويتوب إلى الله، فإذا أظهر عند  
 الحكماء وجب عليهم إنفاذ الحد، ولا تنفع عند ذلك شفاعة الشافعين.

**كِتَابُ اللَّهِ**: أي حده الوارد فيه أو في سنة بيده فإنه أبصاً منه. **فَدَكٌ**: يفتح الفاء المهملة وكاف بلدة بينها وبين  
 المدينة يومان، وبينها وبين حير دون مرحلة، قاله الزرقاني [شرح الررقاني: ١٧٤/٤، ١٧٥] وهذا وما مر في  
 حديث العسيف: "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَزَّاهُ عَامًّا"، وما سيأتي عن عمر: أنه جند الزاني وعزب، استند جمع من العلماء،  
 فقالوا بالجمع بين الجلد والعقوبة في غير المحض، وأن النبي جاز من حده وحده مجموعهما، وأنه قال الشافعي  
 وأحمد والثوري والأوزاعي والحسن بن صالح وابن المبارك وإسحاق، وهذا في الحر، وفي العبد ثلاثة أقوال  
 للشافعي. في قول يغرب ستة أشهر، وفي قول سنة، وفي قول لا يعزب أصلاً، بل يجلد خمسين. وقال مالك:  
 يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا فِي الرَّجُلِ دُونَ الْمَرْأَةِ وَالْعَبْدِ، كَذَا ذَكَرَهُ الْعَبَّاسِيُّ. ويوافقهم ما أخرجه مسلم من حديث عباد مرفوعاً.  
 أسكر بالكر مائة جلدة وتعزب عام، وللحجاري من حديث زيد بن خالد: "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ فِيمَنْ رَنَا =

٦٩٩ - أخبرنا مالك، حدثني يحيى بن سعيد قال: سمعت سعيد بن المسيّب يقول: إن رجلاً من أسلم أتى أبا بكر، فقال: إن الآخر قد زنى، قال له أبو بكر: هل ذكرت هذا لأحد غيري؟ قال: لا، قال أبو بكر: تُبّ إلى الله عزّ وجلّ، واستتر بستر الله، فإن الله يقبل التوبة عن عباده. قال سعيد: فلم تقرّ به نفسه حتى أتى عمر بن الخطاب، فقال له كما قال لأبي بكر، فقال له عمر كما قال أبو بكر. قال سعيد: فلم تقرّ به نفسه حتى أتى النبي ﷺ، فقال له: الآخر قد زنى، قال سعيد: فأعرض عنه النبي ﷺ قال: فقال له ذلك مراراً، كل ذلك يُعرض عنه.....  
سني ١٤٠٠ دلت الصحاح

= ولم يخص جلد مائة وتغريب عام". وأخرج الترمذي [رقم: ١٤٣٨] وغيره عن ابن عمر: أن النبي ﷺ ضرب وعرب، وأن عمر ضرب وعرب، وأن أبا بكر ضرب وعرب. وعبد ابن أبي شيبة عن مولى عثمان أن عثمان جلد امرأة في ربا، ثم أرسل بها إلى مولى يقال له: المهدي إلى حير بهاها إليه. وفي الباب أحبار أحر أيضاً مسبوطة في "تخريج أحاديث الهداية" و"التلخيص الحبير" وغيرهما.

ومذهب الحنفية في ذلك أن النفي أمر ليس بداحل في الحد بل هو سياسة مقوضة إلى رأي الإمام، إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل، ولهم في الجواب عن هذه الأخبار مسالك: الأول: القول بالنسخ ذكره صاحب "الهداية" وغيره، وهو أمر لا سبيل إلى إثباته بعد ثبوت عمل الخلفاء به مع أن النسخ لا يثبت بالاحتمال. والثاني: أنها محمولة على التعزير بدليل ما روى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن ابن المسيّب: أن عمر عرّب ربيعة بن أمية بن حلف في الشراب إلى حير فلحق بهرقل فتنصر، فقال عمر: لا أعرب بعده مسلماً. وأخرج محمد في "كتاب الآثار" [ص: ٣٠٨، ٣٠٩] وعبد الرزاق عن إبراهيم قال: قال ابن مسعود في البكر يزي بالكرك: يُجلدان ويُفيان سة، قال: وقال علي: حسبهما من الفسة أن يعيا، فإنه لو كان النفي حداً مشروعاً لما صدر عن عمر، وعن علي مثله، فعلم أنه أمر سياسة منوط بمصلحة. والثالث: أنها أخبار آحاد لا تجوز بها الزيادة على الكتاب وهو موافق لأصوهم لا يُسكت حصمهم، وسطه في "فتح القدير" وغيره.

أن رجلاً: قال السيوطي: هو ماعز بن مالك باتفاق من الحفاظ. [توير الحوالمك: ٣/٣٩] الآخر: بكسر الحاء وقصر الهمزة: أي الأردل الذي يريد به نفسه ويعيه، قاله ابن عبد البر. فلم تقرّ به: ففتح التاء وكسر القاف وتشديد الراء: أي لم تطمئن نفسه بكلام الصديق، كذا قال القاري، وفي "موطأ يحيى"، فم تقرره نفسه.

حتى إذا أكثر عليه، بَعَثَ إلى أهله، فقال: **أَيْشَتَكِي؟ أَبُه جَنَّة؟** قالوا: يا رسول الله! إنه لصحيح. قال: **أَبُكْرٌ أَمْ ثَيْبٌ؟** قال: ثَيْبٌ، فأمر به فَرُجِمَ.

٧٠٠ - **أَحْرَا مَاتَ**، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.....

إذا **أَكْثَرَ عَلَيْهِ** أي بالمرة الرابعة، فعند الطحاوي [٨٠/٢] من طريق الشعبي عن عبد الرحمن بن أنس عن أبي بكر: أن النبي ﷺ رَدَّ مَاعِراً أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، وفي رواية أخرى عنده عن عكرمة عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ قال لماعر: **«حَقٌّ مَا سَعَى عَمْتُ؟»** قال: وما بَلَغَكَ عَمِّي؟ قال: **«سَعَى نَسَبِ حَرَبَةٍ سَ وَفُلَانٍ، فَأَقْرَ عَنِّي نَفْسَهُ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ، فَأَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ.»**

وفي رواية له عن جابر. أن رجلاً من أسلم أتى رسول الله ﷺ وهو في المسجد فدأه فحدثه أنه قد رى، فأعرض عنه رسول الله ﷺ فتحتى بشقه الذي أعرض قلبه، فأخبره أنه رى وشهد عنى نفسه أربع مرات فدعاه رسول الله ﷺ فقال: **«هَلْ نَسَبَ حَبَشٍ؟»** قال: لا، قال: **«فَهَلْ أَحْبَسَ؟»** قال: نعم، فأمر به فرجم بالمصلى، فلما أدلقتة الحجارة فر حتى أدرك بالحرة فقتل بها رجلاً. وعنده من حديث بُرَيْدَةَ نَحْوُهُ، وفي آخره: قال بُرَيْدَةُ: كَمَا أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَحَدَّثُوا أَنَّ مَاعِراً لَوْ حَلَسَ فِي رَحْلِهِ بَعْدَ اعْتِرَافِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ لَمْ يَطْلُهُ، وَإِنَّمَا رَحِمَهُ عِنْدَ الرَّابِعَةِ.

قال الطحاوي [٨١/٢]: فثبت بذلك كله أن الإقرار بالزنا الذي يوجب الحد أربع مرات، فمن أقر كذلك حد ومن أقر أقل من ذلك لم يحد. وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد، وقد عمل بذلك علي في شراحة اهدمادية حيث رَدَّهَا أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، وأحباب الطحاوي عن حديث العسيف، وقوله ﷺ: **«فِيهِ لَا يُبْسَ: أَغْدَا يَا أَيْبَسُ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنِ اعْتَرَفَتْ فَارْحَمَهَا حَيْثُ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ بَأَنَّهُ يَخْوَرُ أَنْ يَكُونَ أَيْبَسٌ قَدْ عَلِمَ الْاعْتِرَافَ الَّذِي يُوجِبُ حَدَّ الزَّانَا عَنِ الْمَعْتَرَفِ مِمَّا عَمِلَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ فِي مَاعِرٍ وَغَيْرِهِ، فَخَاطَبَهُ بَعْدَ عِلْمِهِ أَنَّهُ قَدْ عَنِمَ الْاعْتِرَافَ الَّذِي يُوجِبُ الْحَدَّ. أَيْشَتَكِي: أَيُّ هُوَ مَبْتَنَى بِشَكَايَةِ وَمَرَضٍ أَذْهَبَ عَقْلَهُ أَمْ بِهِ الْخَنَةُ - نَكْسَرُ الْحَيْمَ وَتَشْدِيدُ الْوَلَدِ - أَيُّ الْحَبَشِ.»**

**أَبُه جَنَّة:** قال ابن عبد البر: فيه أن المحبوس لا حدَّ عليه، وهو إجماع، وأن إظهار الإنسان ما بآتيه من القواش حش حش لا يفعله إلا الجاهل وأنه ليس من شأن ذوي العقول كشف ذلك والاعتراف به عند السلطان وغيره، وأن حد الثيب غير حد السكر، ولا خلاف فيه، لكن قليل من العلماء رأى على الثيب الحد والرجم معاً، روى ذلك عن علي وعادة، وتعلق به داود وأصحابه، والجمهور على أنه يُرْجَم ولا يحد. وقال الخوارزمي: لا رجم مطلقاً، وإنما الحد الحد للثيب والسكر، وهو خلاف بإجماع أهل السنة والجماعة، كما ذكره الرقائي. [شرح الرقائي: ١٦٤/٤]

**أَنَّهُ بَلَغَهُ:** هكذا وجدناه في النسخ الحاضرة، وفي "موطأ يحيى": مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه قال: بلغني أن رسول الله ﷺ قال لرجل من أسلم الخ، وقال ابن عبد البر في شرحه: لا خلاف في إساده في "موطأ" =

قال لرجل من أسلم يُدعى هَزَّالاً: يا هَزَّال! لو سَرَّرتَه بردائك لكان خيراً لك، قال يحيى: فحدَّثتُ بهذا الحديث في مجلس فيه يزيدُ بنُ نعيم بن هَزَّال، فقال: هَزَّالُ جدِّي، والحديث صحيحٌ حقٌّ.

ثابت بلا شبهة

قال محمد: وبهذا كله نأخذ. ولا يُحدِّد الرجل باعترافه بالزنا حتى يقر أربع مرات في أربع مجالس مختلفة، وكذلك جاءت السنة: لا يؤخذ الرجل باعترافه على نفسه بالزنا حتى يُقر أربع مرّات، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا. وإن أقرّ أربع مراتٍ ثم رجع قبل رجوعه وخلي سبيله.

= كما ترى وهو مسند من طرق صحاح، ثم أخرجه من طريق السائي عن عبد الله بن صالح عن النيث عن يحيى بن سعيد عن محمد بن المنكدر عن ابن هَزَّال عن أبيه.

هَزَّالاً: هو بفتح الهاء وتشديد الراء المعجمة بعد الألف لام، ابن دنان بن يزيد بن كليب الأسلمي، وهو الذي كانت له جارية وقع عليها ماعر، فقال له هزال: اطلق إلى رسول الله ﷺ فأخبره فعسى أن يبرل قرآن، فأتاه، فكان ما كان، فقال له النبي ﷺ يا هزال! لو سررتَه سارحت أي لم تخرصه على إفشاء السرّ، كان خير وأسهل نعيم بن هزال - بضم الهمزة - قيل: له صحة، وقيل: لا، وابنه يزيد تابعي ثقة، كذا ذكره ابن الأثير في "أسد الغابة" [رقم: ٥٣٦٩، ٣٧٠/٥، ٣٧١] و"جامع الأصول". **مجالس مختلفة**. قيد به؛ لأن المجلس الواحد له أثر في توحيد المتعدد. **جاءت السنة**: المرفوعة وكذا الموقوفة كما مرّ.

**قول أبي حنيفة**: وكذا أحمد في التبريع، وخالف فيه الشافعي ومالك فقالا بأكْتفاء الإقرار مرة اعتباراً سائر الحقوق، وفي اشتراط اختلاف المجالس خلاف أحمد وابن أبي ليلى، ولنا: ما ورد في بعض طرق قصة ماعر من التبريع في أربع مجالس، كذا في "البياضة" [٢٦٢/٦ - ٢٦٤]. ثم رجع: أي قبل حذو أو في وسطه.

**قبل رجوعه**: لأنه وقع فيه شبهة والحدود تدرئ بالشبهات، وفيه خلاف الشافعي: والتفصيل في كتب الفقه. **وخلي سبيله**: بصيغة المجهول من التخلية أي ترك دونه.

## باب الاستكراه في الزناء

٧٠١ - أحرنا مالك، حدثنا نافع أن عبداً كان يقوم على رقيق الخمس، وأنه

استكراه جاريةً من ذلك الرقيق، فوقع بها، فجلبه عمر بن الخطاب ونفاه، ولم يجلد  
 أي وطئها لأنه كان غير محصن

الوليدة من أجل أنه استكراهها.

٧٠٢ - أحرنا مالك، حدثنا ابن شهاب أن عبد الملك بن مروان قضى في امرأة

أصبحت مستكراهة بضدّها على من فعل ذلك.

قال محمد: إذا استكراهت المرأة فلا حدّ عليها، وعلى من استكراهها الحدّ، فإذا  
 أي وطئت بالإكراه أي غير مثلها أي بالرنا

وجب عليه الحدّ بطل الصداق، ولا يجب الحدّ والصداق في جماع واحد، فإن درى

عنه الحدّ بشبهة وجب عليه الصداق، وهو قول أبي حنيفة، وإبراهيم النخعي،

والعامة من فقهاءنا.

كان يقوم أي يخدم رقيق الخمس الذي هو حق الإمام من العيمة، ويدّر حوائجهم تنولية من عمر بن الخطاب.

ونفاه: أي أخرج من البلد رجراً. استكراهها: فإيه لا حد على المكراهة، إنما هو بالرصاص.

عبد الملك: هو أحد حلفاء بني أمية، ابن مروان بن الحكم بن أبي العاص، توبع له بالخلافة يوم موت أبيه،  
 وذلك ٦٥هـ خمس وستين، وهو أول من سمي بـ "عبد الملك" في الإسلام، وكانت في زمن خلافته وقائع  
 مذكورة في "مراة الحماة" لبياضي وغيره، وكانت وفاته على ما في "حياة الخيوان" ٨٦هـ ست وثمانين.

ولا يجب الحدّ إلخ: احتراز عما إذا وقع جماع ثان، ولم يحدّ فيه شبهة يجب فيه مهر المثل لعظم خطر مفاع  
 البضع، وأما إذا وجب الحدّ فلا يجب شيء من الصمّان كما لا يجب مع القطع في السرقة الصمّان، وتفصيله في  
 كتب الفقه. شبهة: سواء كانت الشبهة في الجن أو في الفعل كما هو مفصل في كتب الفروع.



## باب حد المالك في الزنا والسكر

٧٠٣ - أخبرنا مالك، حدثنا يحيى بن سعيد أن سليمان بن يسار أخبره، عن عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي قال: أمرني عمر بن الخطاب في فتية من

قريش، فجلدنا ولائد من ولائد الإمارة خمسين خمسين في الزنا.  
هو نصف حد آخر أي بسنه

٧٠٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن محمد بن مسلم الزهري عن أبي هريرة عن ريد بن خالد الجهني: أن النبي ﷺ سئل عن الأمة إذا زنت ولم تحصن؟

**في الزنا والسكر:** أي شرب المسكر، قال القاري: احتراز عن نحو القتل والسرقة، فإنه لا فرق بينهما بين الأحرار وبين المالك. **والسكر** هم بالضم مصدر وبفتحيتين: كل شراب أسكر، وقيل: عصير الرطب، وقيل: نقي التمر إذا غلا ولم يطبخ، كذا ذكر العيني.

**عبد الله بن عياش:** بشد تحتية وشين معجمة، اس أمي ربيعة، اسمه عمرو بن المعيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم المخزومي القرشي الصحابي ابن الصحابي، كذا قال الزرقاني. [شرح الزرقاني: ١٧٨/٤] **أمرني إلخ** كذا رواه ابن جريح وابن عيينة وغيرهما عن يحيى بن سعيد به، وروى معمر عن الزهري أن عمر بن الخطاب جلد ولائد من الخمس أبكاراً في الزنا، وهذا كله أصح وأثبت مما روي عن عمر أنه سئل عن الأمة كم حدّها؟ فقال: ألقت فروقها وراء الدار، وأراد بالمرءة القناع أي ليس عليها قناع ولا حجاب لخروجها إلى كل موضع يرسلها أهلها إليه، لا تقدر على الامتناع منه، فلاتكاد تقدر على الامتناع من الزنا، فلا حدّ عليها؛ إذ لا حجاب لها ولا قناع، وإنما عليها الأدب، وتخلد دون الحد، وهكذا قال طائفة: لا حد على الأمة حتى تزوج، وعليه تأولوا حديث ريد وأبي هريرة: "إذا زنت ولم تحصن"، كذا ذكره ابن عبد البر.

**في فتية:** بالكسر جمع فتى أي في جماعة أحداث من قريش. **ولائد** جمع وليدة بمعنى الجارية.

**ولم تحصن:** قال النووي: قال الطحاوي: لم يذكر هذه اللفظة أحد من الرواة غير مالك. وأشار بذلك إلى تضعيفها، وأنكر الحفاظ عليه، وقالوا: بل روى هذه اللفظة أيضاً ابن عيينة ويحيى بن سعيد عن ابن شهاب كما قال مالك، فحصل أن هذه اللفظة صحيحة وليس فيها حكم مخالف؛ لأن الأمة تُجلد نصف جلد الحرة سواء أحصنت أو لم تحصن، كذا في "التنوير" [٤٤/٣] وقال القسطلاني في "إرشاد الساري" [٢٥٢/١٤]: تقييد حدّها بالإحصان ليس بقديم، وإنما هو حكاية حال، والمراد بالإحصان ههنا ما هي عليه من عفة لا الإحصان بالتزويج؛ لأن حدّها الجلد سواء تزوّجت أم لا.

فقال: إذا زنت فاجلدوها، ثم إذا زنت فاجلدوها، ثم إذا زنت فاجلدوها، ثم يبعوها ولو بصفير. قال ابن شهاب: لا أدري أ بعد الثالثة أو الرابعة. والصفير: الحبل.

**فاجلدوها** أي نصف جلد الحرة؛ لقوله تعالى في كتابه: **فإذا زنت فاجلدوها** أي أي الفتيات **وإذا زنت فاجلدوها** أي أي النساء (٢٥) وقد اختلف السلف ومن بعدهم في تفسير الإحصان الواقع في الآية: فجمع منهم فسروه بالإسلام، منهم ابن مسعود، فأخرج عبد الرزاق وعبد بن حميد وابن جرير والطبراني أنه سئل عن أمة رت وليس لها روح، قال: اجلدوها خمسين، قال: إنها لم تخص، قال: إسلامها إحصانها. ومنهم من عمر، فأخرج عبد الرزاق عنه أنه قال: إذا كانت الأمة ليس بذات روح فرت جلدت نصف ما على المحصات، وأخرج نحوه ابن جرير عن إبراهيم. وجمع فسروه بالترواح، منهم ابن عباس ومجاهد وغيرهما، فإن عدهما لا تحذف الأمة حتى تترواح، أخرجه ابن المنذر وابن جرير وسعيد بن منصور والبيهقي وابن حزم وابن أبي شيبة وعبد الرزاق. والبسط "في الدر المنثور".

**فاجلدوها** طاهر الحديث أن الخطاب إلى الملاك، فيفيد حوار إقامة السيد على عبده وأمه الحد، وإنه قال مالك والشافعي وأحمد والجمهور من الصحابة والتابعين ومن بعدهم خلافاً للحنفية، واستثنى مالك القطع في السرقة، كذا في 'إرشاد الساري' [٢٥٣/١٤] ومما يوافق الجمهور ما أخرجه الترمذي [رقم: ١٤٤١] مرفوعاً: **فإذا زنت فاجلدوها** وفي رواية لأبي داود [رقم: ٤٤٧٣]. **فإذا زنت فاجلدوها** وفي رواية أخرى: **فإذا زنت فاجلدوها** وأجاب أصحابنا عن هذه الأحاديث على ما في "غاية النيان" وغيره بأنها محمولة على التنسب بأن يكون المولى سباً في حد عبده بالرافعة إلى الإمام، واستدلوا على ما ذهبوا إليه بما أخرجه ابن أبي شيبة عن الحسن، قال: أربعة إلى السلطان: الصلاة والركاة والحدود وانقصاص. وأخرج عن عبد الله بن جرير قال: الجمعة والحدود والركاة والقيء إلى السلطان، وكذا عن عطاء الخراساني. وأدعى بعضهم في هذا الرفع إلى رسول الله ﷺ. وليس بصحيح كما نسطه العيني في "السياسة". ولعل النصف بعد إحاطة الكلام من الجواب يعني أن قول الجمهور قول منصور.

**ثم يبعوها** الأمر للبدد عند الشافعية والحنفية والجمهور، وزعم أنه لوجوب ولكنه نسخ، ذكره القسطلاني. [إرشاد الساري: ٢٥٣/١٤] **ولو بصفير** فعمل بمعنى المفعول، وهو الحبل المصغور، أي وإن كان البيع بحبل، وذكره للمعالجة في التفسير عن الأمة الرابية لما في ذلك من الفساد، كذا في 'إرشاد الساري' [٢٥٣/١٤].

**لا أدري** قد ورد في 'جامع الترمذي' وغيره من حديث أبي هريرة ذكره بعد الثالثة **أعد** همزة الاستفهام أي هل ذكر "ثم يبعوها ولو بصفير" بعد الثالثة أو الرابعة. **والصفير الحبل** قال القاري: يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ كَلَامِ الرَّهْرِيِّ، أَوْ مِنْ تَفْسِيرِ غَيْرِهِ. أَقُولُ: لَا، بَلْ هُوَ مِنْ كَلَامِ مَالِكٍ كَمَا يَشْهَدُ بِهِ "مَوْطَأُ بَيْحِي".

**قال محمد:** وبهذا نأخذ، يُجلد المملوك والمملوكة في حد الزنا نصف حد الحرة خمسين جلدة، وكذلك القذف وشرب الخمر والسكر، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا. ٧٠٥ - **أحمر مالت**، أخبرنا أبو الزناد، عن **عمر بن عبد العزيز** أنه جلد عبداً في فرية ثمانين. قال أبو الزناد: فسألت عبد الله بن عامر بن ربيعة، فقال: أدركت عثمان بن عفان والخلفاء هلم جراً، فما رأيت أحداً ضرب عبداً في فرية أكثر من أربعين.

**قال محمد:** وبهذا نأخذ، لا يُضرب العبد في الفرية إلا أربعين جلدة نصف حد الحر، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

٧٠٦ - **أحمر مالت**، حدثنا ابن شهاب وسئل عن حد العبد في الخمر، فقال: بلغنا أن عليه نصف حد الحر، وأن علياً وعمر وعثمان وابن عامر جلدوا عبيدهم نصف حد الحر في الخمر.

وكذلك القذف أي يُحدّ فيه نصف حد الحر أربعون جلدة. **والسكر** هو إما بالصم معطوف على شرب الخمر أي في السكر الحاصل من غير الخمر؛ فإن الخمر شره مطلقاً موجب للحد أسكر أو لم يسكر، وإما بفتحين معطوف على الخمر أي شرب شراب مسكر مطلقاً أو نوعاً خاصاً كما مر. **عمر بن عبد العزيز** هو أحد الخلفاء الراشدين أبو حفص عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي القرشي، كان على صفة من العلم والزهد والتقوى والعدل والفقّه وحسن السيرة لاسيما في أيام ولايته، ولي الخلافة بعد سليمان بن عبد الملك بن مروان سنة تسع وتسعين، ومات سنة إحدى ومائة، ومناقبه كثيرة، وقد عدّ من المحدّثين على رأس المائة، كذا في "جامع الأصول".

**فرية** بكسر الفاء وسكون الراء بمعنى الكذبة والافتراء، يقال: هذا فرية بلا مرية، والمراد به القذف.

**ثمانين**، أحداً من طاهر قوله تعالى: ﴿...﴾، **عمر بن عبد العزيز** هو أحد الخلفاء الراشدين أبو حفص عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي القرشي، كان على صفة من العلم والزهد والتقوى والعدل والفقّه وحسن السيرة لاسيما في أيام ولايته، ولي الخلافة بعد سليمان بن عبد الملك بن مروان سنة تسع وتسعين، ومات سنة إحدى ومائة، ومناقبه كثيرة، وقد عدّ من المحدّثين على رأس المائة، كذا في "جامع الأصول".

**هلم جراً** أي من عهد عثمان إلى عهد عمر بن عبد العزيز.

**أكثر من أربعين** لأهم حصصوا الآية بالأحرار؛ لقوله تعالى في حد الزنا: ﴿...﴾، **عمر بن عبد العزيز** هو أحد الخلفاء الراشدين أبو حفص عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي القرشي، كان على صفة من العلم والزهد والتقوى والعدل والفقّه وحسن السيرة لاسيما في أيام ولايته، ولي الخلافة بعد سليمان بن عبد الملك بن مروان سنة تسع وتسعين، ومات سنة إحدى ومائة، ومناقبه كثيرة، وقد عدّ من المحدّثين على رأس المائة، كذا في "جامع الأصول".

**عبد بن** (السنن ٢٥)، ومن المعلوم أن العبد كالأمة، وأن حد القذف كحد الزنا.

**وابن عامر** أي عبد الله بن عامر، وفي "موطأ يحيى" مكانه: وابن عامر.

قال محمد: وبهذا كله نأخذ، الحد في الخمر والسكر ثمانون، وحدّ العبد في ذلك أربعون، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

## باب الحد في التعريض

٧٠٧ - أخبرنا أبو الرجال محمد بن عبد الرحمن، عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن أن رجلين في زمان عمر استبّأ، فقال أحدهما: ما أبي بزان ولا أمي بزانية، فاستشار في ذلك عمر بن الخطاب، فقال قائل: مدّح أباه وأمه، وقال آخرون: وقد كان لأبيه وأمه مدح سوى هذا، نرى أن تجلده الحدّ فجلده ثمانين. <sup>فلا حد عليه</sup>  
 قال محمد: قد اختلف في هذا علي عمر بن الخطاب أصحاب النبي <sup>أي هذا الحكم</sup> فقال بعضهم: لا نرى عليه حدّاً، مدّح أباه وأمه، فأخذنا بقول من درأ الحد منهم، ومن درأ الحد وقال: ليس في التعريض جلد علي بن أبي طالب <sup>أي حد القذف</sup> وبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

وحّد العبد: فإن حدّ العبد نصف حدّ الحرّ مطلقاً.

في التعريض: أي الإشارة بالقذف من غير تصريح. استأ أي سأل كل واحد منهما الآخر. فاستشار أي جمعاً من العلماء والصحابة. سوى هذا الخ أي فعذوله إلى هذا في مقام السبّ دليل على التعريض بسبّ أبوي حصمه بالزنا. فأخذنا أي احتياطاً مع كون التعريض مشتعلاً على شهية، والحدود تدرئ بالشبهات كما ورد به الخبر، ففي "جامع الترمذي" [رقم: ١٤٢٤] من حديث عائشة مرفوعاً: <sup>أي حد القذف</sup> دعه دعه عن التسمين في سبهم، فإن كان به شح فحده سبب، فإن زاد في حقهم من أن يفتن في عهده، قال الحافظ ابن حجر: وأخرجه الحاكم والدارقطني والبيهقي، وقال: كونه موقوفاً أقرب إلى الصواب. وفي الباب عن عبيد بن جراح: أخرجه الدارقطني. وعن أبي هريرة: <sup>أي حد القذف</sup> دعه دعه من سبهم، أخرجه أبو يعلى. ولاس ماجه [رقم: ٢٥٤٥]: <sup>أي حد القذف</sup> دعه دعه من سبهم، وفي "شرح القاري": قال مالك وأحمد في رواية: يجب الحد في التعريض عملاً بقول عمر ومن وافقه. ولنا: ما روى البحاري [رقم: ٥٣٠٥] =

## باب الحد في الشرب

٧٠٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب أن السائب بن يزيد أخبره قال: خرج علينا عمر بن الخطاب، فقال: إني وجدت من فلان ريح شراب، فسألته، فزعم أنه شرب طلاء، وأنا سائل عنه.....

= ومسلم [رقم: ٣٧٦٦] من حديث أبي هريرة أن أعرابياً قال: يا رسول الله! إن امرأتى ولدت علماً أسود، فقال: هل لك من لبن؟ قال: نعم، قال: ما لك؟ قال: حمر، قال: هل فيه من لبن؟ قال: نعم، قال: فإني أشرب منه؟ قال: لعله نزع عرق، قال: فكذلك هذا عرق، وترجم عليه البحاري بـ"باب إذا عرض بفي الولد". وما روى أبو داود [رقم: ٢٠٤٩] والنسائي [رقم: ٣٤٦٤] من حديث ابن عباس: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله! أن امرأتى لا تمنع يد لامس، فقال: أي طلقها، قال: أحاف أن تتبعها نفسي، قال: فاسمع له. وفي رواية: فأسك. وقوله: لا تمنع يد لامس كناية عن رناها، ولأن الله فرق بين التعريض بالخطبة في العدة، فأباحه، وبين التصريح فمنعه، حيث قال: لا يخرج منك فيه عمنه. من حصه نسائه (القرة ٢٣٥) فيفرق ههما أيضاً، ولأن الله أوجب الحد بالقذف بصريح الربا، فلم يمكن لنا إيجابه بكنايته إلحاقاً لها به دلالة؛ لأن الكناية دون التصريح؛ لما فيها من الإجمال.

في الشرب: أي شرب الحمر أو غيره من المسكرات، والفرق بينهما أن الحد في الحمر غير موقوف على السكر بالإجماع فيحد في قليله وكثيره، وفي غيره من المسكرات إما يحد عندما إذا أسكر خلافاً للأئمة الثلاثة، كما بسطه العيني في "البنية" [٣٥٤/٦]. خرج علينا وفي رواية الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [٨٩/٢] من طريق سليمان بن بلال عن ربيعة عن السائب بن يزيد: أن عمر صلى على جنازة، فلما انصرف أخذ بيد ابن له، ثم أقبل على الناس فقال: إني وجدت من هذا ريح الشراب، وإني سائل عنه، فإن كان سكر جلدناه، قال السائب: فرأيت عمر جلد ابنه بعد ذلك ثمانين سوطاً.

فلان قال الزرقاني: هو ابنه عبيد الله - مصرعاً - كما في البحاري، ورواه سعيد بن منصور عن ابن عيسى عن الزهري عن السائب فسماه عبيد الله [شرح الزرقاني: ١٩٦/٤]، وبه يظهر ما في قول القاري: قيل: فلان كناية عن ابنه وله ثلاثة أولاد، وكل منهم مسمى بعبد الرحمن، وهم عبد الرحمن الأكبر وله صحبة، وعبد الرحمن الأوسط وهو الذي جلد في الخمر، وعبد الرحمن الأصغر وهو المعروف بـ"الحجر" بفتح الباء. طلاء: بكسر أوله ممدوداً، ما طمح من العصير حتى يعلظ وشبه بطلاء الإبل، وهو القطران الذي يُطلَى به في الحرب، كذا في "مقدمة فتح الباري". أنا سائل عنه: أي عما شرب، كما في "موطأ يحيى" عن كفيته: هل هو مسكر أم لا؟

فإن كان يُسكر جلدته الخلد، فجلده الخلد.

٧٠٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا ثور بن زيد الدثلي: أن عمر بن الخطاب استشار في الخمر يشربها الرجل، فقال علي بن أبي طالب: أرى أن تضربه ثمانين، فإنه إذا شربها سكر، وإذا سكر هذى، وإذا هذى افتري أو كما قال. فجَلَدَ عمر في الخمر ثمانين.  
قال عنه أي كذب وقذف

**فجلده الخلد** قال السائب: فرأيت عمر جلد ابنه بعد ذلك ثمانين، أخرجه الطحاوي [٨٩/٢] **استشار** إنما احتاج إليه؛ لأن النبي ﷺ لم يقدر فيه حداً مصوطاً، بل كان يصرب شارب الخمر على عهده بالحريد والعال وغير ذلك، وكذلك كان في عهد أبي بكر وصدر من عهد عمر، وكان أحياناً أبو بكر يجلده أربعين، وكذلك عمر في صدر إمارته حتى استشار واعقد رأيهم على ثمانين، كما أخرجه البخاري وغيره. وأخرج الصحاوي في "شرح معالي الآثار" [٨٩/٢] بعد ما أخرج الآثار في التقدير بثمانين من طريق عبد الرحمن بن صحر الإفريقي عن حميل بن كريب عن عبد الله بن يزيد عن عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ قال: من شرب خمر أو سكر هذى، فقال: هذا الذي وحدنا فيه التوقيف عن رسول الله ﷺ. فإن كان ذلك ثابتاً فقد ثبت به الثمانون، وإن لم يكن ثابتاً فقد ثبت عن أصحاب رسول الله ﷺ ما قد تقدم ما ذكره في هذا الباب من إجماعهم على الثمانين ومن استساظهم من أحف الحدود، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد. وقال ابن عبد البر: الجمهور من عمماء السلف والخلف على أن الخلد في الشرب ثمانون، وهو قول الثوري والأوراعي وإسحاق وأحمد وأحد قولي الشافعي، واتفق إجماع الصحابة في رمس عمر على ذلك، ولا يخالف لهم، وعنى ذلك جماعة من التابعين، والخلاف في ذلك كالشدود المحجوج بالجمهور، وقد قال ابن مسعود: ما رآه المسلمون حساً فهو عند الله حسن، وقال النبي ﷺ: حسنة مسلم خير من عسيرة كافر، وذكر العيني في 'عمدة القاري' [٤١٣/٢٣]: أن مذهب الشافعي وأهل الظاهر هو الخلد بالأربعين، وهو قول عثمان والحسن بن علي وعبد الله بن جعفر.

**فإنه إذا سكرها** استباط لطيف من علي بن علي جعل حدّه كحدّ القذف بأن الشرب مقص إلى السكر، وهو مقص إلى الهديان المفضي إلى القذف، فيسعى أن يقرّر فيه ما يقرّر في القذف. وعبد مسلم [رقم: ٤٤٥٢]: أن عمر لما استشار الناس قال له عبد الرحمن بن عوف: أحف الحدود ثمانون، فأمر به عمر. ولعل كلاهما أشار بما وصح لديه من التوجيه، واتفقا على مقدار الخلد، وقد أخرج البخاري عن علي أنه جلد الوليد في خلافة عثمان أربعين، ثم قال جلد النبي ﷺ أربعين، وأبو بكر أربعين، وعمر ثمانين، وكن سة، وهذا أحب إليّ. **هذى**: من الهديان أي خلط كلامه، وتكلّم بما لا يعني.

## باب شرب البتع والغبيراء وغير ذلك

٧١٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن عائشة قالت: سئل رسول الله ﷺ عن البتع، فقال: كل شراب أسكر فهو حرام.

٧١١ - أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار أن النبي ﷺ سئل عن الغبيراء، فقال: لا خير فيها، وهي عنها. فسألت زيدا ما الغبيراء؟ فقال: السكركة.   
 لأنه مسكر أي غريماً

## باب تحريم الخمر وما يكره من الأشربة

٧١٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، عن أبي وعلة المصري، .....

**البتع** بكسر الموحدة وقد تُفتح، وسكون الفوقية، وتفتح، ثم غير مهملة، هو شراب العسل. وكان أهل اليمن يشربونه كما زاد في رواية عبد البحاري، قال ابن حجر في "المقدمة": لم أقف على اسم السائل، لكنني أظنه أبا موسى الأشعري كما عند البحاري في "المعاري" عن أبي موسى أنه رضي الله عنه بعثه إلى اليمن، فسأله عن أشربة تُصنع بها، فقال: ما هي؟ قال: البتع والمر. **فهو حرام**: ظاهره شرب قليل كل مسكر وكثيره، أسكر أو لم يُسكر، وقد ورد التصريح بذلك عند أبي داود والسائي وغيرهما، وهو مذهب الأئمة الثلاثة وعمره من أصحابنا بل الجمهور. وذهب بعض قدماء أصحابنا إلى أن الخمر وهي التي من عصير العنب يحرم قليله وكثيره، وغيره من المسكرات يحرم قدر المسكر منه دون القليل، وهو أمر يحالقه الأحاديث الصحيحة الصريحة على ما لا يحفى على ماهر الفن. **أن النبي ﷺ**. قال ابن عبد البر: أسنده ابن وهب عن مالك عن زيد عن عطاء عن ابن عباس، وما عذمتُ أحداً أسنده عن مالك غيره. **الغبيراء**: قال الررقاني: بضم العين المعجمة وفتح الباء الموحدة وسكون التحتية، فراء، وألف ممدودة نبيذ الدرة، وقيل: نبيذ الأرز، وبه جرم ابن عبد البر. **فسألت** السائل هو مالك كما صرح في "موطأ يحيى". **السكركة** قال في "تجمع الحار": السكركة - بضم سين وكاف أولاً وسكون راء - هو الغبيراء، وهو نوع من الخمر يتحد من الدرة، وهي خمر الحشّة، وهو لفظ حشني، فعرّست، وقيل: السفرقع.

**عن أبي وعلة**. هكذا وجد في نسخ عديدة، وهو ابن وعلة كما في "موطأ يحيى"، وفي رواية ابن وهب عن مالك عن زيد عن عبد الرحمن بن وعلة السبائي من أهل مصر، وفي "جامع الأصول": ابن وعلة هو عبد الرحمن بن وعلة السبائي، تابعي، ووعدة بفتح الواو وسكون العين وفتح اللام. وذكر السمعاني في "الأنساب" [٢١٠، ٢٠٩/٣] =



أنه سئل ابن عباس عما يُعَصَّر من العنب، فقال ابن عباس: أهدي رجل لرسول الله ﷺ راوية خمر، فقال له النبي ﷺ: هل علمت أن الله عز وجل حرّمها؟ قال: لا، فسارّه إنسان إلى جنبه، فقال له النبي ﷺ: بِم ساررته؟ قال: أمرته ببيعها، فقال: إن الذي حرّم شرها حرّم بيعها. قال: ففتح المزادتين حتى ذهب ما فيهما.

٧١٣ - **حبر ما** ماث. أخبرنا نافع، عن ابن عمر أن رجلاً من أهل العراق قال لعبد الله بن عمر: إنا نبتاع من ثمر النخل والعنب والقصب، فنعصره خمرًا فنبيعه؟.....

= أن السائي سئله إلى ساء بفتح السين المهملة والياء المقبوطة من تحت بواحدة وفتحها وهو ساء بن يشجب بن يعرب بن قحطان، وهم رهط يتسبون إليه عامتهم من أهل مصر. ثم قال: منهم عبد الرحمن بن أسيمع بن وعلة، يروي عن ابن عمر وابن عباس كان شريفاً بمصر وفي "إسعاف أسبوصي" [ص: ٢٧] وثقه السائي وابن معين والعجلي.

**أهدي رجل**: قال الررقالي: هو كيسان الثقفي، كما رواه أحمد من حديثه. [شرح الررقالي: ٢٠٣/٤]

**راوية خمر**: أي مرادة. وأصل الراوية العير يحمل الماء، وإهاء فيه للمصالعة، ثم أطلقت على كل دابة يعمل عليها الماء، ثم على المزاولة فقط، وهو وعاء كبير من الخند يحمل على العير والثور، وفي رواية أحمد: كان يتجر في الخمر، وأنه أقبل من الشام، فقال: يا رسول الله! إني حثثت بشراب جيد، وعنده أيضاً من حديث ابن عباس: كان للنبي ﷺ صديق من ثقيف أو دوس فتيه يوم الفتح براوية خمر يهديها إليه، وظاهره أن تحريم الخمر كان سنة ثمان قبل الفتح، وقيل: كان سنة أربع، وقيل: سنة ست، ثم لا يظن أن النبي ﷺ شرب الخمر قبل تحريمه، فإن الله قد صانه عنه، وهو م يشرب خمر الحنة في ليلة المعراج، بل كان يُهدي ما أهدي إليه أو يتصدق، كذا في "فتح الباري" وغيره. **هل علمت**: في رواية يحيى: **أما علمت؟**

**قال لا**: أي ما علمت تحريمه، فأهديته إليك لجهلي بذلك. **فسارّه**: أي كلمه هذا المهدي إنسان حاصر عند ذلك شيئاً سرّاً، وفي رواية أحمد [رقم: ٢٠٤١، ٢٣٠/١] عن ابن عباس فأقبل الرجل على علامه، فقال: بعها، ولائس وهب: فسارّه إنساناً. **فقال له**: أي لرجل السار أو المهدي، وهو الموافق لرواية ابن عباس عند ابن مردويه. **ساررته**: أي بأي شيء تكلمته خفية **ففتح** يستفاد منه وجوب إرفاق الخمر وخوّه.

**المزادتين** قال في "النهاية" [٣٢٤/٤]: بفتح الميم، ظرف يُحمل فيه الماء كالقرفة والروية **أن رجلاً** في "موطأ يحيى": أن رجلاً من أهل العراق قالوا له: يا أبا عبد الرحمن وهو أي العراق بالكسر إقليم معروف منه الكوفة والبصرة وغيرهما. **فبيعه** لعلهم كانوا حديثي عهد بالإسلام، فم يبيعهم تحريم الخمر أو يبيعهم ذلك، وطبوا أن المحرم إنما هو الشرب دون البيع، فبيس كل ما لا يخل أكله وشره بخرم بيعه.

فقال له عبد الله بن عمر: **إني أشهدُ الله عليكم وملائكته، ومن سمع من الجن والإنس أني لا آمركم أن تبتاعوها، فلا تبتاعوها، ولا تعصروها، ولا تسقوها، فإنها رجسٌ من عمل الشيطان.**

**قال محمد:** وبهذا نأخذ، ما كرهنا شربه من الأشرية الخمر والسكر ونحو ذلك فلا خير في بيعه ولا أكل ثمنه.

٧١٤ - **أحرباً مالك،** أخبرنا نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: من شرب الخمر في الدنيا ثم لم يُتَّب منها حُرْمها في الآخرة فلم يُسْقها.

٧١٥ - **أحرباً مالك،** أخبرنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري، عن أنس ابن مالك أنه قال: كنتُ أسقي أبا عبيدة بن الجراح.....

**أشهد الله إلح** أتى بذلك لريادة التأكيد. **تبتاعوها** أي الخمر، وفي رواية يبي: لا آمركم أن تبيعوها. **رجس** بالكسر أي نجس، وفيه اقتباس من الآية. **والسكر:** قال العيني في "الباية" عند قول صاحب "الهداية": ومن أقر بشرب الخمر والسكر إلح: هو يفتحتين، نقيع التمر إذا علا واشتد ولم يطبخ، كذا فسرهُ الناطقي في 'الأحاسيس'، وقال في "ديوان الأدب": السكر حمر السيد، وقال في "المحمل": السكر شراب أسكر، وقال في 'المغرب': السكر عصير الرطب. والمراد ههنا ما ذكره الناطقي، وإنما حصه بالذكر مع أن الحكم في سائر الأشرية كذلك؛ لأن السكر كان الغالب في بلادهم. **فلا حمر** سمي الحمر فيدل على حرمة.

**حُرْمها.** بصيغة المجهول من الحرمان، فإن البغوي والخطابي: معناه لا يدخل الجنة؛ لأن الخمر شراب أهل الجنة، فإذا حُرْم شربها عُلِم أنه لا يدخلها، وقال ابن عبد البر: هذا وعيد شديد يدل على حرمان دخول الجنة؛ لأن الله أحب أن في الجنة أهلاً من خمر لدة لشاربين، وأهم لا يصدعون عنها ولا يتزفون، فلو دخلها وقد علم أن فيها خمرأ وأنه حُرْمها عقوبة له لزم وقوع الهم والحزن فيها، وإن لم يعلم بذلك لم يكن عليه ألم فلا يكون عقوبة، فهذا قال بعض من تقدم: إن شارب الخمر لا يدخل الجنة أصلاً، وهو مذهب غير مرضي. ويُحمل الحديث عند أهل السنة على أنه لا يدخلها، ولا يشرب الخمر فيها إلا أن يعفو الله عنه كما في سائر الكاثر، فمعناه: جازؤه أن يحرم دخول الجنة إلا أن يُعفى عنه، وجائز أن يدخل الجنة بالعفو ولا يشرب فيها خمرأ ولا تشتهيها نفسه، وإن علم وجوده فيها، كذا في "فتح الباري" [٣٩/١٠، ٤٠].

وأبا طلحة الأنصاري وأبي بن كعب شراباً من فَضِيخٍ وتمر، فَأَتَاهُم آتٍ، فقال: إن الخمر قد حُرِّمَتْ، فقال أبو طلحة: يا أنس! قم إلى هذه الجرار، فاكسرها، فقمتُ  
أي لينصب ما فيها

إلى مَهْرَاسٍ لنا ففَضَرْتُهَا بِأَسْفَلِهِ حَتَّى تَكْسُرَتْ.

أي الجرار في نسخة: انكسرت

قال محمد: النقيع عندنا مكروه، ولا ينبغي أن يشرب .....  
أي لا يحل

وأنا **طلحة**: هو زوج أم أنس أم سليم، اسمه زيد بن سهل بن الأسود الأنصاري الحنظلي، مشهور بكنيته من كبار الصحابة، شهد بدرًا وما بعدها، مات سنة أربع وثلاثين، كذا في "التقريب" [رقم: ٢١٣٩، ٤٣٤/١].  
وأبي هو أبي بن كعب بن قيس الأنصاري الحنظلي، أبو اسد من فضلاء الصحابة، وسيد القراء، مات سنة تسع عشرة أو سنة اثنين وثلاثين، وقيل غير ذلك، كذا في "التقريب" [رقم: ٢٨٣، ١٠٦/١]. من **فصيح**. قال الكرماني في 'الكواكب الدراري' شرح صحيح البخاري [١٤٢/٢٠]: الفصح الشدح، والفصيح شراب يتحد من السر من غير أن تمسه النار، وقيل: أن يفصح السر ويصب عليه الماء ويترك حتى يعلي، وقيل: هو شراب يؤخذ من السر والتمر كليهما، ويؤيد هذا التفسير الأخير ما في 'صحيح البخاري' [رقم: ٥٥٨٤] عن أنس: أن الخمر حرِّمَتْ والخمر يومئذ السر والتمر وعند مسلم [رقم: ٥١٣٦]: كنت أسقيهم من مرادة فيها حليط سر وتمر.

**فَأَتَاهُم آتٍ**: قال الحافظ ابن حجر: لم أقف على اسمه. [فتح الباري: ٤٧/١٠] يا أنس. في رواية للبخاري: قم يا أنس! فأهرقها، قال. فأهرقتها. **هذه الجرار** بكسر الجيم جمع جرّة بالفتح وتشديد الراء، وهو الطرف من الخزف والطين يوضع فيه ماء وغيره من الأشربة. وفيه دلالة إلى أن جر الواحد حجة، فإنهم أخذوا به في نسخ الحكم السابق، وهو حل الخمر، وعمموا على وفقه من دول انتظار تعدد المخبرين.

إلى **مهراس**: قال الرقائي: بكسر الميم وسكون الهاء فـ راء فـ ألف فـ سين مهملة، حجر مستطيل يقر ويدق فيه، ويتوصّل به، وقد استعير للحشة التي يدق فيها الحب، فقيل له: مهراس عني التشبيه بالمهراس من الحجر أو الصخر الذي يُهرس فيه الحبوب وغيرها. [شرح الرقائي: ٢٠٥/٤] وفي "مجمع البحار". هو حجر يشال به شدة الرجال، سمي به؛ لأنه يُهرس به أي يدق. وأراد ههنا حجراً كان لهم يدقون به ما يحتاجون إليه، وهو في غير هذا الموضع صحرة مقورة يكون فيها الماء ولا يقلّه الرجال، يسع كثيراً من الماء. **النقيع** قال في "المعرب": أقمع الربيب في "الحاية" ويقعه ألقاه فيها ليبتل وتخرج منه الخلاوة، وربيب مقع بالفتح محمّلاً، واسم الشراب نقيع. وفي "النهاية" حاشية الهداية: ما يتحد من الربيب شيطان: نقيع وسيد، أما النقيع فهو ما يتحد بأن يُترك في الماء أياماً حتى يستخرج الماء خلاوته، فما دام حلواً نحلّ بالإجماع، وإن علا فاشتد وقذف بالريد فيه خلافاً، وأما السيد فهو الذي من ماء الربيب إذا طسح أدنى طسحة. **عندنا مكروه**: أي حرام غير مشروع، فإن عبد محمد كل مكروه حرام.

من البسر والزبيب والتمر جميعاً، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله إذا كان شديداً يسكر. وإن لم يسكر لا يحرم

## باب الخليطين

٧١٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا الثقة **عندي**، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن عبد الرحمن بن حُباب الأسلمي، عن أبي قتادة الأنصاري أن النبي ﷺ هُي عن شرب التمر والزبيب جميعاً، والزَّهْو والرُّطْب جميعاً.

٧١٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار أن النبي ﷺ هُي أن ينبذ البسر والتمر جميعاً، والتمر والزبيب جميعاً.

**البسر** بضم الباء وسكون السين التمر قبل إرطائه، وبعد ما نضج يسمى رطياً، بضم الراء وفتح الطاء. **باب الخلط** هو عبارة عن نقيع الربيب ونقيع التمر يُخلطان فبطح بعد ذلك أدنى طسحة ويترك إلى أن يغلي ويشتد، كذا في النهاية. **الثقة عدي** قال الررقالي: قيل هو محرمة من سكر أو من طسحة، فقد رواه الوليد بن مسلم عن عبد الله بن طسحة. [شرح الررقالي: ١٩٩/٤] **حباب** بضم الحاء المهملة وحة الباء، الأسلمي المدني الأنصاري، وثقه ابن حبان، كذا في "التقريب" [رقم: ٣٨٣٥، ٣١٣/٢] و"الإسعاف" [ص: ٢٦].

**هَي عن شرب** في رواية يحيى: هَي أن يشرب. **والزهو** قال القاري: بالفتح وسكون الهاء، الملول من البسر على ما في "المعرب". **هَي أن يسد** قد روى الحارثي [رقم: ٥٦٠٣] ومسلم هذا الحديث من وجه آخر عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه قال: "هَي النبي ﷺ أن يجمع بين التمر والزهو والتمر والزبيب، وليسد كل واحد منهما على حدة". وعنه مسلم [رقم: ٥١٥٢] عن أبي سعيد مرفوعاً: **من شرب من الخلط سكر**، وبظاهر هذه الأحاديث ذهب مالك وأحمد والشافعي في أحد قوليه إلى تحريم البسب الذي جُمع فيه بين الخليطين، وإن لم يكن المتحد منهما مسكراً، وقال أبو حنيفة والشافعي في قوله الآخر: لا يحرم ما لم يسكر، كذا ذكره القاري، وفي "الساية" وغيره: أن هذا النهي إرشادي، كان في زمن الجذب والقحط، فأما في زمان السعة فلا بأس به؛ لما أخرجه ابن عدي في "الكامل" عن أم سيم وأبي طلحة: أنهما كانا يشربان سكر البسر والزبيب يخلطانه، فقيل لأبي طلحة: إن رسول الله ﷺ هَي عن ذلك، فقال: إنما هو في ذلك الزمان، كما هَي عن الإقراء بين التمرين. وأخرج أبو داود [رقم: ٣٧٠٧] عن عائشة: أن رسول الله ﷺ كان يُنبذ له نبيذ يلقى فيه تمر، ويلقى فيه زبيب، وفي الباب آثار وأخبار أخرى.



٧١٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه أن النبي ﷺ نهى أن ينبذ في الدباء والمزقة.

### باب نبذ الطلاء

٧٢٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا داود بن الحصين، عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ، عن محمود بن لبيد الأنصاري، عن عمر بن الخطاب حين قدم الشام شكى إليه أهل الشام وباء الأرض أو ثقلها، وقالوا: لا يصلح لنا إلا هذا الشراب قال: اشربوا العسل، قالوا: لا يصلحنا العسل. قال له رجل من أهل الأرض: هل لك أن أجعل لك من هذا الشراب شيئاً لا يسكر؟ قال: نعم، فطبخوه حتى ذهب ثلثاه، وبقي ثلثه، فأتوا به إلى عمر بن الخطاب، فأدخل أصبعه فيه، ثم رفع يده فتبعه يتمطط، فقال: هذا الطلاء مثل طلاء الإبل، فأمرهم أن يشربوه.

أي لعائلته أمزجتهم  
أي أرض الشام  
أي النبيذ  
يعرضوه عليه  
أي في العلط

وباء الأرض: الوباء كل مرض عام من طاعون وغيره. أو ثقلها. في رواية "يحيى": وثقلها بالواو أي ثقل مائها. هذا الشراب: إشارة إلى نبذ معهود فيما بينهم. اشربوا العسل. لأن فيه شفاء من كل داء بص القرآن. طلاء الإبل. أي القطران الذي يطلى به الإبل للحرب. فأمرهم أن يشربوه: [قال الزرقاني: كان عمر اجتهد في تلك الحالة، ثم رجع عنه حيث حدّثه في الطلاء كما مرّ. (شرح الزرقاني: ٢٠٦/٤)] هذا صريح في حل الطلاء، وهو العصير العبي الذي طبع، فذهب ثلثاه وصار غليظاً ما لم يسكر، وقد روي عنه بطرق كثيرة، وعن غيره شربه وإباحته، فأخرج ابن أبي شيبة عن أبي الأحوص عن إسحاق عن عمر بن ميمون قال: قال عمر: إنا نشرب هذا الشراب الشديد ليقطع به لحوم الإبل في بطونا أن يؤدينا، وروي عن معمر عن عاصم عن الشعبي. كتب عمر إلى عماله: أما بعد! فإننا جاءنا أشربة من الشام كأنها طلاء الإبل، قد طبع فذهب ثلثاه فأمر من قبلك أن يصططعوه، وروي من طرق آخر نحوه. وأخرج عن أنس: أن أبا عبيدة ومعاذ بن جبل وأبا طلحة كانوا يشربون من الطلاء ما ذهب ثلثاه وبقي ثلثه. وأخرج عن أنس وعلي وغيرهما شربه. وهذا الآثار ذهب أبو حنيفة ومحمد في رواية وغيرهما. وقال محمد - في رواية - ومالك والشافعي وأحمد وأبو عبيد وأبو ثور وإسحاق وعمر بن عبد العزيز -

فقال عبادة بن الصامت: أحللتها والله، قال: كلا والله! ما أحللتها، اللهم إني لا أحل لهم شيئاً حرّمته عليهم، ولا أحرّم عليهم شيئاً أحللتهم.

فان شئت: وهذا نأخذ، لا بأس بشرب الطلاء الذي قد ذهب ثلثاه وبقي ثلثه، وهو لا يُسكر، فأما كلُّ معتقٍ يُسكر فلا خير فيه.  
أي لا يحل

= ومجاهد وقتادة وغيرهم نحرّمته أحداً من حديث من سجد الله عليه وسلم . وهو حديث مخرج في كتب معتمدة بألفاظ متقاربة من رواية جمع من الصحابة، منهم عبد الله بن عمر وحديثه عند النسائي وابن ماجه وعند الرراق، وجابر حديثه عند أبي داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان، وسعد بن أبي وقاص حديثه عند النسائي وابن حبان، وعلي حديثه عند الدارقطني، وعائشة حديثها عند أبي داود والترمذي وابن حبان وأحمد والدارقطني، وعبد الله بن عمر حديثه عند إسحاق بن راهويه والطيبري، وحوات بن جبير حديثه عند الحاكم والطيبري والدارقطني والعقيلي. ورید بن ثابت حديثه في "معجم الطبراني"، والتفصيل في "نصب الراية" و"السياسة".  
ما أحللتها أي ما أحللت ما هو حرام، بل حكمت نحل ما هو حلال.

وهذا نأخذ هكذا ذكر في "كتاب الآثار" [ص: ٣٦٣] أيضاً، والمشهور عنه في كتب أصحابنا أنه كرهه، وعنه أنه توقّف، وقال: لا أحرّمه ولا أبيحه لتعارض الأخبار والآثار.

وبقي ثلثه قيد به؛ لأن الطلاء الذي ذهب أقل من ثلثه لا يحل كما قال في "إجماع الصغير": محمد، عن يعقوب عن أبي حنيفة قال: الحمر حرام قليلها وكثيرها، والسكر: وهو الذي من ماء التمر ونقيع ازبيب إذا اشتدّ حرام، والطلاء: وهو الذي ذهب أقل من ثلثه من ماء العنب، وما سوى ذلك من الأشربة فلا بأس به، وبه يظهر أن لا تدافع بين كلمات الفقهاء حيث حكم بعضهم على الطلاء بالحرمة، وبعضهم بالحلّة، فإن الصلاة يُطبق على أمرين: أحدهما حلال، والآخر حرام، كما حققه الفقيه حسن الشربلاني في رسالته "نزهة ذوي النظر لحاس الطلاء والتمر". وهو لا يسكر أي مطلقاً قليله وكثيره، كذا قال القاري.

معتق: قال القاري: بتشديد الفوقية المفتوحة أي قدم.



## كتاب الفرائض

٧٢١ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن قبيصة بن ذؤيب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فرض للجد الذي يفرض له الناس اليوم.

قال محمد: وهذا نأخذ في الجد، وهو قول زيد بن ثابت، وبه يقول العامة. وأما أبو حنيفة فإنه كان يأخذ في الجد بقول أبي بكر الصديق وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما، فلا يورث الإخوة معه شيئاً.

٧٢٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن عثمان بن إسحاق بن خرشة، .....

الفرائض: أي السهام المقدرة في الميراث. قبيصة: بالفتح، واسم أبيه مصعر، هو قبيصة بن ذؤيب بن حلحلة الحراعي المدني من أولاد الصحابة ولد في العهد السوي، وروى عن جمع من الصحابة، قال مكحول: ما رأيت أحداً أعلم منه بالشام، مات ٨٦ هـ، كذا في "جامع الأصول" الذي يفرض: أي من مقاسمة الأح الواحد النصف والاثني بالثلث، فإن رادوا فله الثلث. وهذا يأخذ. لما كان الجد ينسب الأب في أحكام، ويشبه الأح في أحكام، ولم يوجد نص يميز تقدير سهم الجد مع الإخوة، وهل هو يحجب الإخوة كالأب أم يقاسمهم؟ اختلف فيه الصحابة ومن بعدهم اختلافاً فاحشاً، فذهب أبو بكر الصديق إلى الحجب، ولم ينقل عنه خلافه، ولهذا أخذ به أبو حنيفة، وهو مذهب ابن عباس وابن الزبير وابن عمر وحذيفة بن اليمان وأبي سعيد الخدري وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وأبي موسى الأشعري وعائشة وأبي هريرة وعمران بن حصين، وبه قال قتادة وجابر بن زيد وشريح وعطاء وعبد الله بن عتبة بن مسعود رضي الله عنه وعروة وعمر بن عبد العزيز والحسن وابن سيرين. وقال علي وابن مسعود وريد بن ثابت. يرون مع الجد، وبه قال أبو يوسف ومحمد ومالك والشافعي وعلمقة ولأسود والحمي والثوري مع اختلاف فيما بينهم في كيفية القسمة، وروى عن عمر في هذه المسألة قصايا مختلفة يافض بعضها بعضاً. والبسط في "صوء السراح شرح الفرائض السراجية" وغيره من كتب الفرائض.

فإنه كان يأخذ إلح: وبه يقضى عند الحنفية كما في "السراجية" و"سك الأهر" وغيرهما، وقال السرخسي: الفتوى على قولهما. فلا يورث الإخوة إلح. أي بل عدلهم الجد يحجب الإخوة لأب وأم أو لأب كالأب، وأما الإخوة لأم فيحجبهم الجد اتفاقاً عثمان بن إسحاق: هو من التابعين، وثقه ابن معين، وحرشة القرشي العامري المدني بالخاء المعجمة بعدها راء مهمة، بعدها شين معجمة مفتوحات، كذا في "التقريب" [رقم: ٤٤٤٩، ٤٣٣/٢].

عن قبيصة بن ذؤيب أنه قال: جاءت الجدة إلى أبي بكر تسأله ميراثها، فقال: ما لك في كتاب الله من شيء، وما عَلِمْنَا لك في سُنَّة رسول الله ﷺ شيئاً، فارجمي حتى أسأل الناس، قال: فسأل الناس، فقال المغيرة بن شعبة: حضرت رسول الله ﷺ أعطاهما السُّدُس، فقال: هل معك غيرك؟ فقام محمد بن مسلمة: فقال مثل ذلك، <sup>أي الجدة</sup> فأنفذه لها أبو بكر، ثم جاءت الجدة الأخرى إلى عمر بن الخطاب تسأله ميراثها، فقال: ما لك في كتاب الله من شيء، وما كان القضاء الذي قُضي به.....

**حادث اخذ** الح روى هذا الحديث معمر ويونس وأسماء بن زيد وابن عبيدة وجماعة عن ابن شهاب عن قبيصة، ولم يدخلوا بينهما أحداً. والحق ما ذكره مالك، وقد تابعه عليه أبو أويس، كما قال ابن عبد البر. [شرح الرزالي: ١٤٣/٣] وقال الحافظ ابن حجر في "التلخيص الحبير": هذا الحديث أخرجه مالك وأحمد وأصحاب السنن وابن حبان والحاكم من هذا الوجه، وإسناده صحيح لثقة رجاله إلا أن صورته مرسل، فإن قبيصة لا يصح له سماع من أبي بكر الصديق، ولا يمكن شهوده لقصة، قاله ابن عبد البر: وقد احتج في مولده، والصحيح أنه ولد عام الفتح، فيبعد شهوده القصة، وقد أعده عبد الحق نعتاً لأن حرم بالانقطاع، وقال الدار قطني في "العلل" بعد أن ذكر الاختلاف فيه عن الزهري: يشبه أن يكون الصوت قول مالك ومن سعه ثم ذكر القاضي حسين أن التي جاءت إلى الصديق أم الأم، والتي جاءت إلى عمر أم الأب، وفي رواية ابن ماجه ما يدل عليه، وذكر أبو القاسم ابن مندة في "المستخرج من كتب الناس للتذكرة": أن هذا الحديث روي أيضاً من حديث معقل بن ياسر وبريدة وعمران بن حصين. **تسأله ميراثها** أي عن ولد استها، قال ابن عبد البر: فيه أن الصديق لم يكن له قاص يقصل الأحكام، بل كانت ترجع إليه، يؤيده ما في "الوسائل إلى معرفة الأوائل" للسيوطي أن أول من مضى الأمصار واستقصى القصة في الأمصار عمر بن الخطاب. **في كتاب الله** أي ليس لك في كتاب الله مقدار سهم معين.

**وما علمنا** يعني العلم، لا الوجود الواقعي الانتشار الأحبار وتفرعها حتى **أسأل الناس** أي أسأل الصحابة عما يحكم لك. **حضرت** أي حضرت واقعة أعطاهما فيها السدس. **فقال هل معك** أي أبو بكر قاصداً لريادة الثبوت. **محمد بن مسلمة** هو من فضلاء الأنصار وأحبار الصحابة، مات بعد الأربعين، ذكره في "التقريب" [رقم: ٦٣٠٠، ٣١٨/٣]. **فأنفذه** من الإتمام، بالذال المعجمة أي أعطى السدس لها.

**قضي به** بصيغة المجهول أو بصيغة المعلوم أي ما كان القضاء الذي قضى رسول الله ﷺ وحليفته أبو بكر من السدس إلا لعيرك، وهو أم الأم، وما يجوز لي أن أريد في السهام المقدرة من عند نفسي حتى أريد على السدس.

إِلَّا لَغَيْرِكَ، وما أنا بزائد في الفرائض من شيء، ولكن هو ذلك السدس، فإن اجتمعتما فيه فهو بينكما وأيتكما خَلَّتْ به فهو لها.

قال محمد: وبهذا نأخذ، إذا اجتمعت الجدتان أم الأم وأم الأب فالسدس بينهما، وإن خلت به إحداهما فهو لها، ولا ترث معها جدة فوقها، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا رحمهم الله.

## باب ميراث العمة

٧٢٣ - أخبرنا محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم أنه كان يسمع

فإن اجتمعتما إلخ قال السيوطي في "الوسائل إلى معرفة الأوائل": أول من ورث جدتين عمر بن الخطاب فجمع بينهما، فهو بينكما أي السدس مشترك على السوية. أم الأم احتراز عن الجدة العائدة أم أب الأم وإن علت، فإنها من ذوي الأرحام. جدة فوقها لأن الجدة العدى تحجب بالقرى من أي جهة كانت أي من جهة الأب أو الأم، هذا هو مذهب علي وإحدى الروايتين عن زيد بن ثابت، وفي رواية أخرى عنه: أن القرى إن كانت من قبل الأب والعدى من جهة الأم فهما سواء، فيكون الحجب حينئذ في أقسام ثلاثة فقط، وبه قال مالك والشافعي في أصح قوليه، والأدلة مبسوطة في كتب الفرائض.

ميراث العمة هي والحالة من ذوي الأرحام، وهم من لا سهم لهم مقدراً وليسوا بعصات، وأكثر الصحابة عني أنهم يرثون عند عدم أصحاب الفرائض والعصات، منهم عمر وعلي وابن مسعود وأبو عبيدة بن الجراح ومعاذ بن جبل وأبو الدرداء واس عباس في رواية، وتابعهم في ذلك علقمة والسجعي وشريح والحسن واس سيرين وعطاء ومجاهد وطاوس وعبيدة السلماني ومسروق وجابر بن زيد واس أبي بصير وعيسى بن أنان، وبه قال أصحابنا، وقال زيد بن ثابت واس عباس في رواية شاذة عنه: لا ميراث لدوي الأرحام من يوصع المال عند عدم أصحاب الفرائض والعصات في بيت المال، وتابعهما في ذلك سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير ومالك والشافعي، كذا في "شرح السراحي" للسيد الشريف، والعلاء الحارثي. أخبرنا محمد قال السيوطي في "الإسعاف" [ص: ٣٥]: محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم الأنصاري قاضي المدينة، روى عن أبيه والزهرري، وعنه مالك واسه عند الرحمن وشعبة والسيفانيان، وثقه السائي وأبو حاتم، مات ١٣٢ هـ.



فللخاله الثلث، وللعمة الثلثان. وحديث يرويه أهل المدينة لا يستطيعون ردّه أن ثابت بن الدحداح مات ولا وارث له، فأعطى رسول الله ﷺ أبا لبابة بن عبد المنذر - وكان ابن أخته - ميراثه. وكان ابن شهاب يورث العمة والخاله وذوي القربات بقرباتهم، وكان من أفقه أهل المدينة وأعلمهم بالرواية.

٧٢٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا محمد بن أبي بكر، عن عبد الرحمن بن حنظلة بن عجلان الزرقى أنه أخبره عن مولى لقريش كان قديماً يقال له: ابن مرس، قال: كنت جالساً عند عمر بن الخطاب، فلما صلى صلاة الظهر.....

**فللخاله الثلث** هذه إذا اجتمعتا، وإلا فينفرد كل منهما. وحديث: أي وهناك حديث آخر دال على توريث ذوي الأرحام. يرويه. أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [٣٩٦/٢] من طريق محمد بن إسحاق عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان قال: توفي ثابت بن الدحداح، وليس له أصل يُعرف، فقال رسول الله ﷺ لعاصم بن عدي: هل تعرف له منك نسب؟ قال: لا، "فدعا رسول الله ﷺ أبا لبابة بن عبد المنذر ابن أخته فأعطاه ميراثه". لا يستطيعون أي لا يستطيع المخالفون رده لكونه صحيحاً ثابتاً.

**ولا وارث له.** أي من أصحاب الفروض والعصات. ابن شهاب يورث إله تأييد آخر على مدعاه، وأما ما أخرجه أبو داود في "المراسيل" والدارقطني [رقم: ٩٥، ٩٨/٤] عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار مرسلاً أن رسول الله ﷺ قال: سألت الله عن ميراث عمة وخالة فسمي حسن لا ميراث لهما وأخرجه السائي من مرسل زيد بن أسلم، ووصفه الحاكم بذكر أبي سعيد، وفي إسناده ضعف، ووصله الطبراني أيضاً من حديث أبي سعيد في ترجمة محمد بن الحارث المحزومي شيخه، وليس في الإسناد رجل يُنظر حاله غيره، ورواه الدارقطني من حديث أبي هريرة وضعفه، والحاكم بسند ضعيف من حديث عبد الله بن عمر، وكذا ذكره الحافظ في "التلخيص". فعلى تقدير ثبوته محمول على أنه لا سهم لهما مقدر أو يحتمل أن يكون ذلك متقدماً.

**الزرقى.** بصم الزاء المعجمة وفتح الراء المهملة نسبة إلى بني زريق بن من الأوصار، ذكره السمعاني [الأنساب ١٤٧/٣] قال ابن الأثير في "جامع الأصول": عبد الرحمن بن حنظلة الزرقى، روى عن مولى لقريش، يقال له: ابن مرس، بكسر الميم وسكون الراء وبالسكون المهملة. ابن مرس بكسر الميم وسكون الراء مهملة بعدها سين مهملة، كذا ضبطه في "المغني"، وقال: كان مولى لقريش.

قال: يا يرفأ! هَلَمْ ذَلِكَ الْكِتَابُ - لِكِتَابٍ كَانَ كِتَبُهُ فِي شَأْنِ الْعَمَّةِ - يُسْأَلُ عَنْهُ وَيَسْتَحْبِرُ اللَّهُ هَلْ لَهَا مِنْ شَيْءٍ؟ فَأَتَى بِهِ يَرْفَأُ، ثُمَّ دَعَا بَتَوْرَ فِيهِ مَاءً أَوْ قَدَحٍ، فَمَحَا ذَلِكَ الْكِتَابَ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: لَوْ رَضِيكَ اللَّهُ أَقْرَكَ، لَوْ رَضِيكَ اللَّهُ أَقْرَكَ. <sup>أي أحضر ذلك المكتوب</sup> <sup>أي بعتج الماء طمشت</sup> <sup>أي بعتج</sup> كَرَّرَهُ لِلتَّكْيِيدِ

### باب النبي ﷺ هل يورث؟

٧٢٥ - أَخْبَرَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تُقْسِمُ وَرَثَتِي دِينَارًا، مَا تَرَكْتُ بَعْدَ نَفَقَةِ نِسَائِي وَمُؤُونَةِ عَامِلِي فَهُوَ صَدَقَةٌ. <sup>أي بعد موتي</sup>

٧٢٦ - أَخْبَرَنَا مَالٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ شَهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ نِسَاءَ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرَدْنَ أَنْ يَبْعَثْنَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ..... <sup>أي غير عائشة</sup>

يا يرفأ! بفتح التحتية ويسكن الراء والفاء آخره ألف، محصره مولى نعم من الخطاط وحاجبه، وكان أدرك الجاهلية ولا يعرف له صحة، وحم مع عمر في خلافة أبي بكر، قاله الكرماي وس حجر. **لِكِتَابٍ** أي قال عمر: ذلك المكتوب قد كان كتبه. **كَانَ كِتَبُهُ** بفتح الكاف فيه شيئاً مقدراً برأيه. **يُسْأَلُ عَنْهُ** بصيغة المجهول 'ويستحبر الله' بالناء أي يطلب عمر عنه من الله في ظهور أمرها هل بعتج شيء؟ كذا قال القاري. وفي 'موطأ يحيى': فسأل بالمتكلم المصوب - جواً للأمر، ويستحبر الناس أي عن حكمها، ولما جاء به يرفأ تغير ما كان رأه من سؤال الناس، فصم على محوه، فمحا، قاله الررقاني [شرح البررقاني: ١٤٩/٣] **أَوْ قَدَحٍ** بالثب من الراوي، أو المراد طلب ما تيسر منهما. **لَوْ رَضِيكَ اللَّهُ** بكسر الكاف خطاباً إلى العمّة أي لو رضي الله تقدير السهم لك لأثبتك في كتابه كما أقر سهام أصحاب السهام فيه، وقيل: حطت إلى المكتوب أي لو رضي الله بك لأقرك، ولم يلهم في قلبي ناخو.

**هل يورث** نقل ابن عبد البر عن جمع من أهل البصرة منهم ابن علي أن هذا من خصائص النبي ﷺ، ونقل القاضي عياض عن الحسن البصري أنه عام في جميع الأشياء، وقد ورد في الأحاديث ما يشهد لذلك، فأخرج الطبراني والنسائي في 'النسب الكبرى' بإسناد على شرط مسلم مرفوعاً: **مَنْ دَعَا بَتَوْرَ فِيهِ مَاءً أَوْ قَدَحٍ، فَمَحَا ذَلِكَ الْكِتَابَ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: لَوْ رَضِيكَ اللَّهُ أَقْرَكَ، لَوْ رَضِيكَ اللَّهُ أَقْرَكَ.** وفي الباب أخبار أخر مبسوطه في كتب التحريج. **لَا تُقْسِمُ** بفتح التاء، وفي نسخة بالتحية مرفوعاً، وفي نسخة محروماً، وفي نسخة: 'لا يقتسم' من الافتعال بالوجه الأربعة، والرواية بالخزم على الهي، وبالرفع على الخير، كذا ذكره السيوطي [توير الخوالت: ١٥٥/٣] وغيره. **عاملي** قال القاري: المراد به الحبيبة بعده.

إلى أبي بكر يسألن ميراثهن من رسول الله ﷺ، فقالت لهن عائشة: أليس قد قال رسول الله ﷺ: لا نورث، ما تركنا صدقةً.  
في نسخة: يسأله.

## باب لا يرث المسلم الكافر

٧٢٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب، عن عمر بن عثمان بن عفان، عن أسامة بن زيد أن رسول الله ﷺ قال: لا يرث المسلم الكافر.

أليس قد قال البخاري وهذا احتج أبو بكر على فاطمة حين طلعت الميراث، وعلى العباس وعلي بن أبي طالب الميراث. لا نورث أي نحن معاشر الأنبياء ما تركناه صدقة بالرفع، وأما قول الشيعة: إن "ما" نافية و"صدقة" مفعول، فتحريف لمكلم عن مواضعه، ويردّه قوله: "لا نورث"، و"لا يقتسم ورثتي ديناراً"، وغير ذلك. وهل هذا إلا كما حكاه صاحب "الإشاعة في أشراف الساعة" أنه تناسل رجل وسمى نفسه بـ"لا"، وحرّف حديث لا يرث عن أبي بكر بن عبد الله بن مرفوع خبر، والمراد بلا نفسه، وقال: إن بيبكم أخبر بسبوتي. علي بن حسين هو زين العابدين بن سيد الشهداء. عمر بن عثمان قال ابن عبد البر: هكذا قال مالك، وسائر أصحاب ابن شهاب يقولون: عمرو بن عثمان، ورواه ابن بكير عن مالك على الشك، فقال عن عمر بن عثمان أو عمرو بن عثمان، وقال ابن القاسم فيه: عن عمرو بن عثمان، والثالث عن مالك: عمر كما رواه يحيى وأكثر الرواة، ولا خلاف في أن لعثمان ولداً يسمى بعمر وآخر مسمى بعمر، وإنما الاختلاف في هذا الحديث هل هو لعمر أو لعمر؟ فأصحاب ابن شهاب غير مالك يقولون: عمرو بن عثمان، ومالك يقول: عمر، وقد وقعه على ذلك الشافعي ويحيى بن سعيد القطان. فأبى أن يرجع، وقال: هو عمر، والحق أن مالكاً لا يكاد يقاس به غيره في الحفظ والانتقان، لكن العبط لا يسلم منه أحد، وأبى أهل الحديث أن يكون في هذا الإسناد إلا عمرو، وقال العراقي: لا يرم من تعرّد مالك من بين الثقات باسم هذا الراوي مع أن كلا منهما ثقة نكارة المتن ولا شدوده، بل المتن على كل حال صحيح، غاية أن يكون هذا السند منكراً أو شاذاً لمخالفة الثقات لمالك في ذلك.

أسامة بالصم، ابن زيد - متبني رسول الله ﷺ المذكور باسمه في القرآن - ابن حارثة بن شراحيل الكندي، وله مناقب حمّة، مات ٥٤هـ باندنية، وقيل: بوادي القرى، كذا في "الإسعاف" [ص: ٦]. لا يرث المسلم الكافر: تنمته: ١٠ لا يحرم مسلم، هكذا عند جميع أصحاب الزهري واحتصره مالك، قاله ابن عبد البر. [شرح الزرقاني: ١٥٢/٣]



**قال محمد:** وبهذا نأخذ، لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم. والكفر ملة واحدة، يتوارثون به وإن اختلفت مللهم، يرث اليهود النصراني والنصراني اليهودي، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

٧٢٨ - حرم مالك، عن ابن شهاب، عن علي بن حسين قال: ورث أبا طالب عقيل وطالب، ولم يرثه علي.

**وهذا باحد** أما عدم إرث الكافر من المسلم فأمر مجمع عليه، ويدل عليه قوله تعالى: **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِشِرْكٍ فَلَهُمْ أَجْرٌ كَثِيرٌ** (النساء: ١٤١)، وأما عكسه وهو عدم إرث المسلم من الكافر، فمذهب علي وعلامة الصحابة، ومذهب معاذ بن جبل ومعاوية والحسن ومحمد بن الحنفية ومحمد بن عيسى بن حسين ومسروق إلى إرثه أحداً من حديث: **رَأَى مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ** أخرجه الطبراني في "الأوسط"، والبيهقي في "الدلائل" من حديث عمر مرفوعاً، والدارقطني من حديث عائذ بن عمرو، وأسم بن سهل في "تاريخ واسط" من حديث معاذ، كذا ذكره الحافظ في "الدرية". والحوادث أن المذكور في الحديث نص الإسلام وعلوه بحسب الحجة أو القهر، كذا في "شرح السراجية" للسيد، وقال ابن عبد البر: الذي عليه سائر الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار أن المسلم لا يرث من الكافر، وقد ثبت ذلك مرفوعاً بقل الثقات، فكل من حاله محجوج به.

**الكافر** أي غير المرتد، وأما المرتد فيرث منه المسلم عندهما جميع ماله ما اكتسبه في حال الردة أو قبله دون العكس؛ لأن المرتد لا يقر على دينه بل يُحجر على الإسلام أو يقتل، فيُعتبر في حكم الإسلام فيما يتمتع به وارثه لا فيما يتمتع هو به، وعند أبي حنيفة المسلم يرث منه ما كسبه في حال إسلامه، وما كسبه في ردته يكون فيئاً للمسلمين، وإسائة مسبوطة في كتب الفقه. **والكفر ملة واحدة** قال السيد في "شرح السراجية": الكفار يتوارثون بينهم وإن اختلفت مللهم؛ لأن الكفر ملة واحدة عندنا، وذكره المزني عن الشافعي، وأبو القاسم عن مالك، وقال ابن أبي ليلى: اليهود والنصارى يتوارثون، ولا توارث بينهم وبين المجوس. وذهب بعض الفقهاء إلى عدم التوارث بين اليهود والنصارى أيضاً. **مللهم** بكسر الميم وفتح اللام الأولى، جمع ملة بمعنى الدين.

**عقيل** بانفتح؛ لأنه كان عند موت أبي طالب كافراً كافراً وأسلم رمن الحديبية، وقيل: تأخر إسلامه إلى فتح مكة، وهاجر في أول سنة ثمان. وطالب مات كافراً قبل بدر، وأما علي وكذا جعفر فكانا مسلمين عند ذلك، فلذلك لم يرثاه. وهذه الرواية نص على موت أبي طالب على الكفر، ويدل عليه غيره من الروايات الصريحة، ومن خالف فيه فهو محجوج بما.

## باب ميراث الولاء

٧٢٩ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أخبره أن أباه أخبره أن العاص بن هشام هلك وترك بنين له ثلاثة: ابنين لأم ورجلاً لعلّة، فهلك أحد الابنين اللذين هما لأم، وترك مالا وموالي، فورثه أخوه لأمه وأبيه، وورث ماله وولاء مواليه، ثم هلك أخوه وترك ابنه وأخاه لأبيه، فقال ابنه: قد أحرزت ما كان أبي أحرز من المال وولاء الموالي، وقال أخوه: ليس كله لك، إنما أحرزت المال، فأما ولاء الموالي فلا، أرأيت لو هلك أخي اليوم ألست أرثه أنا؟ فاختصما إلى عثمان بن عفان فقضى لأخيه بولاء الموالي.

أبو بكر بن عبد الرحمن  
 بدل بيان الثلاثة أي ولأم واحدة  
 أي معتبر بالفتح  
 أي ابن الهالك  
 أي أخذت  
 أي علاتي  
 أي أخوتي  
 استفهام إنكاري

**ميراث الولاء** بالفتح، هو ولاء العتاقة، وهو ما يورث من المعتق بعد موته من ماله، ومولى العتاقة من آخر العصابات السببية. **هلك** أي مات وقتل يوم بدر كافراً. **لعلّة** بفتح العين وتشديد اللام هي الضرة. **أخوه لأمه وأبيه** أي أخوه العبي، لا العلاتي؛ لكونه محجوباً بالعبي. **أخو** لكون الأخ محجوباً بالابن. **ولاء الموالي فلا** أي بل أنا مستحق له. **لو هلك** أي لو مات أخي الأول الذي ورث ماله وولاء مواليه منه أبوك اليوم بعد موت أخيه لأب وأم الذي هو أبوك لكنت أرثه أنا دونك؛ لأن الأخ وإن كان لأب مقدّم على ابن الأخ وإن كان لأب وأم.

**فاختصما إلى عثمان** أي في عهد خلافته، والمتخاصمان ابن العاص بن هشام وابن اسمه الآخر، قال الحافظ ابن حجر في "تجليل الممعة في رجال الأربعة" [ص: ٢٠٣] في هذه القصة إشكال؛ لأن العاص قتل يوم بدر كافراً، فكيف يموت في زمن عثمان، ويتحاكم إليه في يرثه، والذي يرفع الإشكال أن يكون التحاكم في يرث تأخر إلى زمن عثمان، لكن من يموت يوم بدر كافراً لا يتحاكم في يرثه إلى عثمان في خلافته، وفيه سهو طاهر، نه عليه الزرقاني [١١٩/٤] وغيره، فإنه لم يتخاصم إلى عثمان في الإرث العاص بن هشام، وإنما ذكر في الخبر أنه مات وحلف شقيقين، وواحداً لأم أخرى، والذي يتخاصم إلى عثمان إنما هو ابن العاص الذي كان من أم أخرى وابن ابنه الذي مات أبوه، وقد كان أبوه ورث شقيقه ماله وولاء مواليه لموته بلا ولد، فاختصما في ولاء الموالي دون لارث، ولا ذكر فيه لميراث العاصي أصلاً فلا إشكال. **لأخيه** أي لأخ المتوفى العلاتي دون ابنه.

**قوله محمد** - وهذا نأخذ، الولاء للأخ من الأب دون بني الأخ من الأب والأم، وهو قول أبي حنيفة **رحمه الله**.

٧٣٠ - **أحمر** مات. أخبرنا عبد الله بن أبي بكر أن أباه أخبره أنه كان جالساً عند أبان بن عثمان، فاختصم إليه نفر من جهينة ونفر من بني الحارث بن الخزرج، وكانت امرأة من جهينة عند رجل من بني الحارث بن الخزرج، يقال له: إبراهيم بن كليب، فماتت فورثها ابنها وزوجها، وترك مالا وموالي، ثم مات ابنها، فقال ورثته: لنا ولأب الموالي، وقد كان ابنها أحمره، وقال الجهنيون: ليس كذلك، إنما هو موالى صاحبتنا، فإذا مات ولدها، فلنا ولاؤهم ونحن نرثهم، ففضى أبان بن عثمان للموالي. **أي المولى** **أي حكم**

**قوله محمد** - وهذا أيضاً نأخذ، إذا انقرض ولدها الذكور رجع الولاء وميراث من مات بعد ذلك من مواليتها إلى عصبتها، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا. **أي المصطح ومات** **عطف تفسير**

٧٣١ - **أحمر** مات. أخبرني مخبر، عن سعيد بن المسيب: أنه سئل عن عبد له ولد

دون بني الأخ الخ لأن الولاء وإن كان أثر الملك لكنه ليس بمال، ولا له حكم المال حتى لا يجوز الاعتياص عنه بالمال، فلا يجري فيه سهام الورثة بقدره بل هو سب يورث به بطريق العصوة، فيعتبر لأقرب فالأقرب. أحمره أي أحده وورثه، فمن يرثه بعد موته كالمال **أحمره** أي عصات المرأة من جهية. موالى صاحب أي المرأة المتوفاة التي كانت من جهية. **مات بعد ذلك** أي بعد انقضاء أولاد المعتقة الذكور. **أحمره** وفي رواية نجي: مالت أنه يدعه عن سعيد. **محر** قال القاري في 'شرحه': أي محدث أو ناقل وهو عكرمة، وكان مالك يكرهه. ولد عمر عنه في 'الموصأ' برجل ومحر، وإنما كان يكتم اسمه لكلام سعيد بن المسيب فيه، وقد احتج العلماء وأصحاب السنن بعكرمة، وقد صفوا في الدت عنه وعمه قيل فيه، وهو مولى ابن عباس أحد فقهاء مكة، سمع ابن عباس وغيره من الصحابة، وروى عنه خلق كثير. **له ولد**: قال القاري: بفتحين أو بضم فسكون أي أولاداً.

من امرأة حرة لمن ولاؤهم؟ قال: إن مات أبوهم وهو عبد لم يعتق، فولاؤهم لموالي أمهم.  
 قال محمد: وهذا نأخذ، وإن أعتق أبوهم قبل أن يموت جرّ ولائهم، فصار ولايتهم لموالي أبيهم، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا <sup>صغة كاشفة</sup> ~~حنيفة~~.  
 في نسخة: ولاؤهم

## باب ميراث الحميل

٧٣٢ - أحبرنا مالك، أخبرنا بكير بن عبد الله بن الأشج، عن سعيد بن المسيب قال: أبي عمر بن الخطاب أن يورث أحداً من الأعاجم إلا ما وُلد في العرب.  
 قال محمد: وهذا نأخذ، لا يورث الحميل الذي يُسبى وتُسبى معه امرأة، فتقول: هو ولدي، أي امتنع

امرأة حرة أي كانت أمة لقوم، فصارت حرة بالعتق. لمن ولاؤهم أي لموالي أمهم أم لموالي أبيهم؟  
 لموالي أمهم لأن الأولاد أحرار بتعبية الأم، فولاؤهم لموالي الأم، وإذا أعتق أبوهم جرّ لموالي الأب ولائهم لكون لموالي الأب أقوى من لموالي الأم. جرّ ولائهم أي إلى مواليه وإن كان مولاه امرأة، فإنه ليس للنساء من الولاء إلا ما أعتقته أو أعتق من أعتقته، أو درن أو درن من درن، أو كانت أو كانت من كانت، أو جرّ ولائهم معتقهن أو معتق معتقهن. كما هو مسطور في كتب الفرائض. ميراث الحميل على وزن فعيل، قال المطرري في "المعرب": الحميل في حديث عمر بن الخطاب الذي يُحمل من بلده إلى دار الإسلام، وتفسيره في الكتاب: أنه صبي مع امرأة نَحْمَله، ونقول: هذا نحي. وفي كتاب الدعوى: الحميل عندما كل سبب كان في أهل الحرب.  
 أحبرنا بكير في رواية يحيى: أخبرنا الثقة عن سعيد بن المسيب. أن يورث أي يجعل أحداً من الأعاجم غير العرب من الروم والترك والعرب والهند وغيرها وارثاً بمجرد دعوى القرابة وإقرار بعضهم لبعض، فأما إذا ثبت ذلك سبباً فذلك كالمولود في بلاد العرب، وأما المولود في العرب فإنما يورث؛ لأنه معروف النسب.

يسبى أي من بلاد الكفر إلى بلاد الإسلام. هو ولدي الخ الأسباب على قسمين: منها ما ثبت بمجرد الإقرار من دون حاجة إلى البيّنة، وهو ما لم يكن فيه تحميل الغير كإقرار الرجل لرجل أنه ابنه، فالإقرار بهذا السبب يُثبت النسب، ويجعل المقر له من الورثة، وهذا إذا كان المقر له مجهول النسب، وأما إذا كان معروف النسب فلا يُعتبر به. ومنها ما لا ثبت بمجرد إقرار المقر، وهو ما فيه تحميل السبب على الغير كالإقرار لرجل أنه أخوه، فإنه يتضمن تحميل السبب على أبيه بكونه ابنه، والإقرار بأنه عمه يتضمن تحميل النسب على الخد بأنه ابنه ونحو ذلك، ففي هذه الصور إن صدّق ذلك الغير الذي حمل السبب إليه فذاك، وإلا فلا يعتبر بإقراره إلا بالشهادة العادلة، -

أو تقول: هو أخي، أو يقول: هي أختي، ولا نسب من الأنساب يورث إلا ببينة إلا  
أي لا بمجرد إقرار الوالد والولد فإنه إذا ادعى الوالد أنه ابنه وصدقه فهو ابنه، ولا يحتاج في هذا إلى بينة  
أي ذلك الحمل إلا أن يكون الولد عبداً فيكذبه مولاه بذلك، فلا يكون ابن الأب ما دام عبداً حتى  
أي ذلك المقر لبنوته يصدقه المولى، والمرأة إذا ادعت الولد وشهدت امرأة حرة مسلمة على أنها ولدته،  
 وهو يصدقها وهو حرّ، فهو ابنها، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا أي ذلك الولد

## فصل الوصية

٧٣٣ - أخبرنا مات، أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: ما  
 حقّ امرئ مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلتين إلاّ ووصيته عنده مكتوبة.

- يظهر أن لا تورث مجرد الإقرار بالنسب إلا بالشهادة أو في الإقرار بالسوة. نعم، المقر له بالنسب المتضمن تحميله  
 على الغير إذا لم يثبت سبه بإقرار الغير ولا بالشهادة، ومات المقر على إقراره يرث عبداً المقر إذا لم يكن له أصحاب  
 الفروض ولا العصبات لا السبية ولا النسبية ولا دور الأرحام ولا مولى الموالاة كما هو مشروح في كتب الفرائض.  
**وهو حرّ:** أي والحال أن ذلك الولد حرّ.

**فصل الوصية** هكذا في بعض النسخ، وفي بعضها: باب الوصية، وهو مناسب لكلمات صاحب الكتاب سياقاً  
 وساقاً، فإنه لم يترجم فيه لا قبله ولا بعده في موضع بفصل، ويحتمل أن يكون الفصل على هذه السجدة بالصاد  
 المعجمة، فيكون المعنى هذا ذكر فصل الوصية ثم الوصية، قال القاري: بالصاد المعجمة، ولا يعد أن يكون  
 بالمهمل. وهذا بعيد جداً، بل الظاهر اتفاق الكثير من نسخ هذا الكتاب وغيره المناسب للمقام هو الوصية  
 بالمهمل، وذكر العيني أن الوصية والوصايا تشديد الباء في الأول، وكسر الواو في الثاني مصدران، ثم سمي  
 بالوصية المال الموصى به، ومعناها في الشريعة: تمليك مضاف إلى ما بعد الموت سواء كان في المساع أو الأعيان  
 [السياة: ٣٨٧/١٣] ولها شرائط وأركان وأحكام مبسوطة في كتب الفقه.

**ما حقّ:** ما نافية، أي من سبب، كذا في أكثر الروايات ولا مفهوم له، فإن الوصية تصح من الدمى، وسقط في  
 رواية مسلم. أي: صفة لامرئ، أي: صفة لشيء، أي: صفة ثابتة لمسلم وحرها ما دل عليه  
 الاستثناء، ويحتمل أن يكون حره 'بيت' تأويله بالمصدر أي ما حقه بيتوته إلا وهو على هذه الصفة.

**قال محمد:** وبهذا نأخذ، هذا حسن جميل.

### باب الرجل يوصي عند موته بثلاث ماله

٧٣٤ - **أخبرنا مالك**، حدثنا عبد الله بن أبي بكر بن حزم أن أباه أخبره أن عمرو بن سليم الزُرقي أخبره أنه قيل لعمر بن الخطاب: **إن ههنا غلاماً يَفَاعاً من غَسَّان .....**

- وفي رواية لمسلم [رقم: ٤٢٠٧]: بيت ثلاث ليال، وكان ذكر البيت أو الثلاث لرفع الحرج. وفي الحديث دليل على أن الأشياء يعني أن تُصط بالكتابة، واستدل به على جوار الاعتماد على الخط، ولو لم يقرن ذلك بالشهادة، وحس أحمد ومحمد بن نصر ذلك بالوصية لثبوت ذلك فيها. وأجاب الجمهور بأن الكتابة دُكرت لما فيها من ضغط المشهود به، واحتجوا في الإشهاد بقوله تعالى: **هـ ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ حَسِبْتُمْ أَنَّ اللَّهَ هَدَاكُمُ إِلَىٰ مَنَاسِكٍ مِّنَ الْأَشْيَاءِ فَادْنَوْا مِمَّا بَيْنَ يَدَيْهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ** (المائدة: ١٠٦) واحتج بعضهم بظاهر هذا الحديث مع ظاهر الآية على وجوب الوصية، وبه قال عطاء والزهرى والظاهرية وابن جرير وغيره، وذهب الجمهور إلى استحبابها حتى ينسب ابن عبد البر إلى الإجماع سوى من شذ، كذا في "شرح الزرقاني" [٧٢/٤].

**هذا** أي نفس الوصية أو كتابتها. **حسن جميل** أي مستحب ليس بواجب.

**الزُرقي** يضم الراء المعجمة وفتح الراء المهملة، نسبة إلى بني رريق قبيلة من الأنصار. **قال لعمر** هذه الرواية مرسلّة؛ لأن عمرواً لم يلق عمر، قاله الطحاوي. **إن ههنا** أي بالمدينة، "علماً يَفَاعاً من غَسَّان" - بفتح العين وتشديد السين المهملة - قبيّة من الأردن، واليفاع بفتح الياء المشاء التحتية بعدها فاء بمعنى البافع، وهو الذي راهق اللوع، ولم يحتلم وجمعه أيفاع، قاله في "المعرب". وفي رواية أخرى لمالك المذكورة في "موطأ يحيى" عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن أبي بكر بن حزم أن علماً من عسك حضرته الوفاة بالمدينة ووارثه بالشام، فذكر ذلك لعمر، فقيل له: **إن فلاناً يموت أفبوصي؟** قال: فليوص، قال يحيى: قال أبو بكر: وكان العلام ابن عشر سنين أو اثني عشر سنة، فأوصى ببشر حشم فباعها أهلها ثلاثين ألف درهم.

قال الزرقاني في "شرحه" [٧٥/٤]: فيه صحة وصية الصبي المميز، وبه قال مالك، وقيد به إذا عقل ولم يخلط، وأحمد وقيد به بابتين سبع وعشر، والشافعي في قول رحمه جماعة ومال إليه السبكي، ومعها الحنفية والشافعي في الأظهر عنه، وذكر البيهقي عنه أنه علق القول به على صحة أثر عمر، وهو صحيح، فإن رجاله ثقات وله شاهد. وذكر العيني في "الباية" [٤٠٥/١٣] أن وصية الصبي جائزة عند الشافعي في قول مالك وأحمد والشافعي والحنفي وعمر بن عبد العزيز وشريح وعطاء والزهرى وإياس، وغير جائزة عندنا وعند الشافعي في قول أصحاب الطواهر، وهو قول ابن عباس والحسن والمجاهد، وأجاب أصحابنا عن أثر عمر بوجه: أحدها: =

ووارثه بالشام، وله مال، وليس هنا إلا ابنة عم له، فقال عمر: مُروه، فليوص لها، فأوصى لها بمال يقال له: بئر جُشَم. قال عمرو بن سُلَيْم: فبعتُ ذلك المال بثلاثين ألفاً بعد ذلك، وابنة عمّه التي أوصى لها هي أمُّ عمرو بن سُلَيْم.

راوي هذا الحديث

٧٣٥ - أخبرنا ابن شهاب، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن سعد بن أبي وقاص أنه قال: جاءني رسول الله ﷺ عام حجة الوداع يعودني من جمع اشتدّ بي، فقلت: يا رسول الله! بلغ مني الوجع ما ترى، وأنا ذو مال ولا يرثني

من العيادة

التوأمين للكثرة

يفتحين اسم لكل مريض

- ما ذكره في 'الهداية' [٢٦٧/٨] أن العلامة الذي أمره عمر بالوصية كان باعاً، وسمي يفاعاً بخاراً تسمية لشيء اسمه ما كان عليه لقرنه منه. وثانيهما: ما ذكره أيضاً أن وصية يفاع كانت في تخيير وأمر دهم وذلك جائز عندنا. وردّهما الإيتافي في 'غاية السبيل' بأن الراوي صرح بأنه أوصى لاسه عمه له مال، فكيف يتحمل أن يكون الإيصاء في أمر تخيير والده؟ وصح في الرواية أنه كان علامة لم يتحمل، ثم ذكر الإيتافي في الجواب ما ملخصه: أن من أدرك عصر الصحابة كسعيد بن المسيب والحسن والتيمي والجمعي الذين يعتدّ بخلافهم في إجماع الصحابة روى عنهم أصحابنا أنهم قالوا: لا وصية لمراهق، فقي رأي الصحابي، وهو ليس بحجة عند الخصم، فكيف يحتاج به على غيره، والقياس يؤيده ما ذهبنا، فإن الوصية ترفع والصبي ليس من أهله. وذكر ابن حزم أن ابن عباس خالف عمر فيما ذهب إليه.

ووارثه بالشام أي وهو مريض مريض الموت. **حتم** بضم الحيم وفتح الشين المعجمة. عن عامر قال في 'التقريب' [رقم: ٣٠٨٩، ٢، ١٧٠]: ثقة، مات ١٠٤هـ. **الله قال**: أخرج هذه القصة البخاري ومسلم وأبو داود والسنائي والترمذي وابن أبي شيبة وابن حزيمة وأحمد والطبراني وابن حبان وابن الجارود وغيرهم، ذكره السيوطي.

**عام حجة الوداع** أي سنة عشر هكدا اتفق عليه أصحاب الزهري إلا ابن عيينة، فقال: في فتح مكة، أخرج الزمدي وغيره، واتفقوا على أنه وهم منه، قال الخافظ ابن حجر: وجدت لابن عيينة مستنداً عند أحمد والبرار والطبراني والبخاري في 'التاريخ' وابن سعد من حديث عمرو القاري: أن رسول الله ﷺ قدم مكة فحلف سعداً مريضاً حيث حرج إلى حنين، فلما قدم من الحجرة معتمراً دخل عليه وهو معلوب، فقال: يا رسول الله! إن لي مالا وإني أورت كلاله أفأوصي بما لي؟ الحديث، فعلم ابن عيينة أنقل دهم من حديث ابن حديث، ويمكن الجمع بأنه وقع له ذلك مرتين، فعام الفتح لم يكن وارث من الأولاد وعام حجة الوداع كانت له ست فقط.



إلا ابنة لي، أفأتصدق بثلاثي مالي؟ قال: لا، قال: فبالشطر؟ قال: لا، قال: فبالثالث؟  
 ثم قال رسول الله ﷺ: الثالث، والثالث كثير، أو كبير، إنك أن تذر ورثتك أغنياء  
 خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس، وإنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله تعالى  
 إلا أجرت بها حتى ما تجعل في في امرأتك، قال: قلت: يا رسول الله! أخلف بعد  
 أصحابي؟ قال: إنك لن تخلف فتعمل عملاً صالحاً تبتغي به وجه الله تعالى إلا  
 ازددت به درجة ورفعة، ولعلك أن تخلف حتى ينتفع بك أقوام، ويضر بك  
 آخرون. اللهم امض لأصحابي هجرتهم ولا تردهم على أعقابهم،.....

الإسناد في أي من الولد، أو من حواص الورثة، أو من النساء، وإلا فقد كان له عصات، فإنه من زهرة،  
 وكانوا كثيراً، قاله النووي. [شرح الررقالي: ٧٦/٤] وقال الحافظ في 'فتح الباري' [٤٦٢/٥]. رعم بعض من  
 أدركنا أن هذه الست اسمها عائشة، فإن كان محفوظاً فهي غير عائشة ست سعد التي روت هذا الحديث عند  
 البخاري، وهي تابعة عمرت حتى روى عنها مالك، وماتت ١١٧هـ. لكن لم يذكر أحد من السابيين لسعد  
 اسم تسمى بعائشة غير هذه، وذكروا أن أكبر سانه أم الحكم الكري، وبه سات أخرى متأخرات الإسلام بعد  
 الوفاة النبوية، فالظاهر أنها أم الحكم، ولم أر من جوز ذلك.

كثير أو كبير. بالشك من بعض الرواة، قال الحافظ: والمحفوظ في أكثر الروايات بالثلاثة، وفيه أشار إلى أن الثالث  
 رحصة، والأحب الوصية بما دونها. [فتح الباري: ٤٥٩/٥] إنك بكسر الهمزة استيفافاً، وبالفتح أي لأنت.  
 'أن' بفتح الهمزة وسكون الون 'تذر' بفتح الدال المعجمة أي تترك ورثتك أي الست وعصاته أغنياء أي بما  
 يرثونه ملك خير من أن تذرهم عالة. جمع عائش بمعنى المحتاج يتكففون أساس أي يسألوهم بأكفهم.

أجرت بها: بصيغة المجهول المحاطب أي أعطيت لك أجزها. ما تجعل أي القيمة التي تجعلها في فم الروحة.  
 أخلف: بصيغة المجهول المتكلمة أي أنقى بسب المرض حلقاً تمكة بعد أصحابي الدين معك، فإنهم يرجعون إلى  
 المدينة معك، ذكر ذلك نحسراً وكانوا يكرهون إقام تمكة بعد ما هجروا منها وتركوها لله.

لن تخلف: يعني أن كودك محققاً لا يصرك مع العمل الصالح.  
 حتى ينتفع: قد وقع ذلك أي الذي ترجى رسول الله ﷺ فشئى سعد من ذلك المرض، وطال عمره حتى انتفع  
 به أقوام من المسلمين، واستضر به آخرون من الكفار، حتى مات ٥٥هـ عن المشهور، وقيل غير ذلك.  
 امض: من الإمضاء أي أنه هـ. ولا تردهم. أي تترك الهجرة وعده تمامها.

لكن البائس سعد بن خولة، يرثي له رسول الله ﷺ **أَنْ مَاتَ بِمَكَّةَ**.

**قال محمد:** الوصايا جائزة في ثلث مال الميت بعد قضاء دينه، وليس له أن يوصي بأكثر منه، فإن أوصى بأكثر من ذلك فأجازته الورثة بعد موته فهو جائز، وليس لهم أن يرجعوا بعد إجازتهم، وإن ردّوا رجع ذلك إلى الثلث؛ لأن النبي ﷺ قال: الثلث <sup>أي من الثلث</sup> والثلث كثير، فلا يجوز لأحد وصية بأكثر من الثلث إلا أن يجيز الورثة، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا **رحمهم الله**.

**لكن البائس** الذي عليه أثر البؤس وهو الحاجة. **يرثي له** يفتح الياء وسكون الراء أي يتوحد ويعزّن: وهذا مُدرج من كلام سعد، وقيل: من كلام الزهري، ذكره السيوطي. [توير احوالك: ٢٣١/٢] **ان مات بمكة** أي بسبب أنه مات بمكة في حجة الوداع، وقيل: عام الفتح، وقيل: م يهاجر. **بعد قضاء دينه:** لأن قضاءه فرض فهو مقدّم على المستحب.

**ان يوصي إلخ.** احتلف في الوصية: فأكثر أهل العلم على أنها مشروعة مستحبة غير واجبة إلا طائفة، فروي عن الزهري أنه جعل الوصية حقاً مما قل أو كثر، وكذا حكى عن أبي محلز، وقال أصحاب الطاهر ومسروق وقتادة وابن جرير: هي واجبة في حق الأقربين الذين لا يرثون، وقال بعضهم: هي واجبة في حق الوالدين والأقربين؛ لقوله تعالى: ﴿كَتَبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (البقرة: ١٨٠)، والجمهور على أنه مسوح بأية الموارث، وتحديث مشهور: **لا يوصي من دى من حقه**. لا يوصيه **رحمهم الله** أخرجه أبو داود [رقم: ٢٨٧٠] والترمذي [رقم: ٢١٢١] وابن ماجه [رقم: ٢٧١٤] وغيرهم، ثم اختلفوا في الزيادة على الثلث، فذهب الشافعي ومالك وأحمد وابن شبرمة والأوراعي وأصحاب الطاهر إلى أنه لا يجوز وإن لم يكن له وارث، وعدداً به قال الحسن وشريك وإسحاق بن راهويه بخلافه إذا لم يكن له وارث، وكذا إذا كان وارث فأجاره بعد موته؛ لأن الامتناع لحق الورثة فعند فقدهم أو إجارهم يرتفع المنع، كذا حقق في "البتاية" [٣٩٩/١٣].

**بعد موته** قيد به؛ لأنه لا معتبر لإجارهم في حال حياته؛ لأنها قبل ثبوت الحق؛ لأن الحق يثبت بعد الموت، فكان لهم أن يردّوا بعد وفاته، وبه قال الشافعي وأحمد وأبو ثور والثوري والحسن بن صالح وشريح وطاوس والحكم والظاهرية، وروي عن ابن مسعود، وقال ابن أبي ليلى والزهري وعطاء وحماد وربيعة: ليس لهم أن يرجعوا عن الإجازة سواء كان قبل الموت أو بعده، كذا ذكره العيني **رحمهم الله**. [الساية: ٣٩٣/١٣]

## كتاب الأيمان والنذور وأدنى ما يجزئ في كفارة اليمين

٧٣٦ - أخبرنا مالك، <sup>بالفتح جمع اليمين</sup> أخبرنا نافع أن ابن عمر كان <sup>أي يكفي</sup> يكفر عن يمينه بإطعام عشرة

مساكين، لكل إنسان مدًّا من حنطة، وكان يُعتق الجوار إذا وكَّد في اليمين.

٧٣٧ - أخبرنا مالك، <sup>جمع حارة</sup> حدثنا يحيى بن سعيد، عن سليمان بن يسار قال: أدركتُ <sup>من التأكيد وهو التكرار</sup>

الناس وهم إذا أعطوا المساكين في كفارة اليمين أعطوا مدًّا من حنطة بالمد الأصغر،

ورأوا أن ذلك يجزئ عنهم.

٧٣٨ - أخبرنا مالك، <sup>أي اعتقدوا</sup> أخبرنا نافع أن عبد الله بن عمر قال: <sup>أي يكفي</sup>

**كان يكفر** الأصل فيه قوله تعالى: ﴿كَفَّارَتُهُ إِعْطَاءُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ رِزْقِكُمْ فَهَلْ عَلِمَتْ عَيْنٌ مِثْلَ هَذِهِ﴾ (المائدة ٨٩)، أي متابعات كما في قراءة، فحرم الله بين الإطعام والكسوة والتحرير، وأوجب على العاجر منها الصيام، وهذا هو مذهب الجمهور، وكان ابن عمر يفصل بأن من حلف مؤكداً ثم حث فعليه عتق رقبة أو كسوة العشرة، ومن لم يؤكد فعليه الإطعام، فإن عجز فالصيام؛ لكون التحرير والكسوة أكثر مؤونة وأعظم قيمة فيناسب الأعظم بالأعظم حرماً، والأحف بالأحف، وهذا كان إذا كفر عن يمينه غير مؤكد أطعم وإذا وكَّد اعتق، والمراد بالتأكيد تكرير اليمين مرة بعد أخرى في أمر واحد، ولعل هذا الحكم منه إرشادي مبني على مصلحة شرعية، وإلا فظاهر الكتاب التحيير بين الثلاثة مطلقاً.

مد: بضم الميم وتشديد الدال المهملة ربع الصاع، ووافقه في ذلك أسماء بنت أبي بكر، أخرجه عنها ابن مردويه، وابن عباس أخرجه عنه عبد الرزاق وابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبو الشيخ، ويريد بن ثابت أخرجه عنه عبد الرزاق وابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن المنذر وأبو الشيخ، وأبو هريرة أخرجه عنه ابن المنذر، وخالفهم في ذلك جماعة فقالوا: ب نصف صاع من حنطة أو صاع من تمر أو شعير كصدقة الفطر، منهم عمر أخرجه عنه عبد الرزاق وابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وأبو الشيخ، وكذلك أخرجه عن علي، وكذلك أخرجه عبد بن حميد عن ابن عباس، وإليه ذهب أصحابنا، والآثار مسبوطة في الدر المنثور. **أدركتُ الناس:** يعني الصحابة وأجلة التابعين.

**المد الأصغر:** قال القاري: وهو مد النبي ﷺ كما صرح به الإمام مالك، والمد الأكبر مد هشام بن إسماعيل المخزومي وكان عاملاً على المدينة لبني أمية.

من حلف بيمين فوقّدها ثم حنث، فعليه عتق رقبة أو كسوة عشرة مساكين،  
 ومن حلف بيمين ولم يؤكدها فحنث، فعليه إطعام عشرة مساكين، لكل مسكين  
 مدٌّ من حنطة، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام.

لا يجد شيئاً من الثلاثة

قال محمد: إطعام عشرة مساكين غداء وعشاء، أو نصف صاع من حنطة، أو صاع  
 من تمر أو شعير.

٧٣٩ - قال محمد: أخبرنا سلام بن سليم الحنفي، عن أبي إسحاق السبيعي، عن يرفأ  
 مولى عمر بن الخطاب قال: قال عمر بن الخطاب: يا يرفأ! إن أنزلت مال الله  
 مني بمنزلة مال اليتيم إن احتجت أخذت منه، فإذا أيسرت رددته، وإن استغنيت  
 استعفت، وإني قد وليت من أمر المسلمين أمراً عظيماً، فإذا أنت سمعتني أحلف على  
 يمين، فلم أمضها فأطعم عني عشرة مساكين خمسة أصوع بر بين كل مسكينين صاع.

٧٤٠ - أخبر يونس بن أبي إسحاق، حدثنا أبو إسحاق، .....

بمن المراد باليمين المقسم عليه أي حلف على أمر. أو كسوة لكل مسكين ثوب بستر عامة بدنه وعشاء.  
 بفتح العين طعام المساء الخفي سنة إلى بني حبيبة قبيلة. منزلة مال لسيم أي في حكمه الوارد في قوله  
 تعالى: ... كان من مسجسين ... من مسجسين ... (البقرة: ١٧٠)، فإن وقعت في حاجة أحدثته  
 نفسي، ثم رددت فيه مثله إذا حصل في العاء وإن لم تقع استعفت عنه ولم أحده، فإنه مال المسلمين.  
 فإذا أنت أي قد وليت أمراً عظيماً فرمما أعمل بسب كثرة أشعالي وشدة أفكارني فأحلف على شيء ولا أبره  
 شعلاً بالأمر العظيمة، فإذا وقعت عليه فكفر عني. فلم أمضها من الإصاء أي لم أفعل حسنه بل أحدث فيه.  
 أصوع بفتح الألف وصم الواو جمع الصاع. كل مسكين أي لكل مسكين نصف صاع يونس قال  
 لسمعاني في "كتاب الأنساب" [٢١٨/٣] عند ذكر السبيعي بعد ما صطبه بفتح السين المهملة وكسر الباء الموحدة  
 وسكون الباء المقوطة ناثنين من تحت ناحره عين مهملة: سنة إلى سبع بطن من همدان، وبالكوفة محلة معروفة  
 بالسبيعي لنزول هذه القبيلة لها، ومن العلماء السبويين إلى هذه المحلة أبو إسحاق السبيعي، واسمه عمرو بن عبد الله  
 ابن علي بن أحمد السبيعي الهمداني، مولده ٢٩هـ في خلافة عثمان، رأى عياً وأسامة وابن عباس والبراء بن عازب =

عن يسار بن نخير، عن يرفاً غلام عمر بن الخطاب أن عمر قال له: <sup>نصم النور مصغر</sup> إِنْ عَلَيَّ أَمْرٌ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ جَسِيماً فَإِذَا رَأَيْتَنِي قَدْ حَلَفْتُ عَلَى شَيْءٍ فَأَطْعِم عَنِي عَشْرَةَ مَسَاكِينَ، كُلُّ مَسْكِينٍ نَصْفُ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ. <sup>أي عظمياً</sup>

٧٤١ - أَحَبُّرَا سَفِيَّانَ بْنِ عَيْنَةَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ، عَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ يَسَارِ بْنِ نَخِيرٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَمَرَ أَنْ يُكْفَرَ عَنْ يَمِينِهِ بِنَصْفِ صَاعٍ لِكُلِّ مَسْكِينٍ. <sup>بصيغة المجهول</sup>

٧٤٢ - أَحَبُّرَا سَفِيَّانَ بْنِ عَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ بَجَاهِدٍ قَالَ: فِي كُلِّ شَيْءٍ مِنَ الْكُفَّارَاتِ فِيهِ إِطْعَامُ الْمَسَاكِينِ نَصْفُ صَاعٍ لِكُلِّ مَسْكِينٍ. <sup>هو ابن مالك الجزري</sup>

## باب الرجل يحلف بالمشي إلى بيت الله

٧٤٣ - أَحَبُّرَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَمَّتِهِ أَنَّهَا حَدَّثَتْهُ عَنْ جَدَّتِهِ:

= ورید بن أرقم وأنا جحيفة وابن أبي أوفى، وروى عنه الأعمش والثوري ومنصور، مات ١٢٧هـ. وابنه يونس بن أبي إسحاق السبيعي كنيته أبو إسرائيل، يروي عن أبيه، مات ١٥٩هـ، وفي "التقريب" [رقم: ٧٨٩٩، ١٣٨/٤]: يونس بن أبي إسحاق السبيعي أبو إسرائيل الكوفي صدوق يهتم قليلاً، مات ١٥٢هـ على الصحيح.

يسار: فتح الباء، قال الحافظ في "التقريب" [رقم: ٧٨٠٣، ١٢٣/٤]: يسار بن نخير المدي مولى عمر بن الخطاب، ثقة، من الكوفة. **من الكفارات**. ككفارة الظهار وكفارة فطر رمضان وكفارة حلق الرأس في الإحرام.

إلى بيت الله. أي إلى مسجد من المساجد ليطابق الحديث الوارد، وإلا فقد الإطلاق يراد به الكعبة المعظمة أو المسجد الحرام، ولذا قال عسماؤنا: إنه إذا قال: علي المشي إلى بيت الله أو الكعبة أو مكة أو بمكة يجب حج أو عمرة ماشياً، وبه قال مالك وأحمد والشافعي في قول، والقياس أن لا يجب شيء؛ لأنه التزم المشي، وهو ليس بقربة مقصودة، والندر بما ليس بقربة مقصودة غير لازم، وجه الاستحسان: أن هذه العبارة كناية عن إيجاب الإحرام شرعاً كما لو قال: علي الإحرام بعمرة أو حجة ماشياً، كذا قال القاري.

عن عمتها: قال الزرقاني: قال ابن الحناء: هي عمرة بت حزم عمة جد عبد الله بن أبي بكر، وقيل: هاتمتها بمجار، وتعقبه الحافظ بأن عمرة صحابية قديمة، روى عنها جابر الصحابي، فرواية عبد الله عنها مقطوعة؛ لأنه لم يدر كها، فالأظهر أن المراد عمتها الحقيقية وهي أم عمرو أو أم كلثوم، والأصل الحمل على الحقيقية، وعلى مدعي العمة المخازية بيان الرواية التي دعواه فيها خصوصاً مع ما لزم عليها من انقطاع السند، والأصل خلافه. [شرح الزرقاني: ٧٥/٣]

أَنَّهُ كَانَتْ جَعَلَتْ عَلَيْهَا مَشْيًا إِلَى مَسْجِدِ قِبَاءَ فَمَاتَتْ وَلَمْ تَقْضِهِ، فَأَفْتَى ابْنُ عَبَّاسٍ ابْتِنَاهَا أَنْ تَمْشِيَ عَنْهَا.

٧٤٤ - حَبْرًا مَالِكٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي حَبِيبَةَ قَالَ: قُلْتُ لِرَجُلٍ وَأَنَا حَدِيثُ السَّنَنِ: لَيْسَ عَلَى الرَّجُلِ - يَقُولُ: عَلَيَّ الْمَشْيُ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ وَلَا يُسَمِّي نَذْرًا - شَيْءٌ، فَقَالَ الرَّجُلُ: هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ أُعْطِيَكَ هَذَا الْجُرُوءَ لَجُرُوءِ قَتَاءٍ فِي يَدِهِ، وَتَقُولُ: عَلَيَّ مَشْيِي إِلَى بَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقُلْتُهُ، فَمَكَثْتُ حِينًا حَتَّى عَقَلْتُ، فَقِيلَ لِي: إِنَّ عَلَيْكَ مَشْيًا.

**مسجد قباء** بضم القاف وبالد موضع معروف بقرب المدينة. **أن تمشي عنها** لأن الأصل أن الإنيا إلى قباء مرغب فيه، ولا خلاف في أنه قرية لمن قرب منه، ومذهب ابن عباس قضاء المشي عن الميت، ولم يأخذ بقوله في المشي الأئمة الأربعة، ولذا قال مالك: لا تمشي أحد عن أحد، وقال ابن عباس: أنكر مالك أحاديث المشي إلى قباء ولم يعرف المشي إلى قباء ولم يعرف المشي إلا إلى مكة خاصة، قال ابن عبد البر: يعني لا يعرف إيجاب المشي لتحالف والدار، وأما المتطوع فقد روى مالك أنه **كان** يأتي إليها راكبًا ومشياً، وأن إتيانه مرغّب فيه، كذا ذكر الرزقي. [شرح الرزقي، ٧٥٠، ٣] **عند الله إلخ** المدي مولى ربي من العوام، روى عن أبي أمامة ابن سهل بن حنيف وعن عثمان، ذكره البخاري عن ابن مهدي، وروى عنه بكير بن الأشج ومالك، وأبو حنيفة في 'مسند' عنه سمعت أبا الدرداء، وذكر الحديث في فصل من قال: لا إله إلا الله، قال ابن خلدون: هو من الرجال الذين اكنى في معرفتهم برواية مالك عنهم، كذا في 'شرح الرزقي' [٧٦، ٧٥٠، ٣].

**وأنا حديث السن** قال الناجي يريد أنه لم يكن فقه الحديث لحداثته منه، وقال ابن حبيب عن مالك: كان عبد الله يومئذ قد نزع الحلم، وأعتقد أن لفظة الالتزام إذا عرى عن لفظ النذر لا يجب عليه شيء.

**هذا الجرو** تثنية الحميم: الصغير من كل شيء كما في 'القاموس'. **قتاء** بكسر القاف وتشديد التاء المثلثة وقد يفتح القاف: خيار **فقلت نعم** قال الناجي: ما كان يسعى ذلك للرجل فرمًا حمله للنجاح على أمر لا يمكنه الوفاء به، وكان ينبغي أن يعينه بالصواب، فإن قل وإلا حصّه على السؤال، ولعله اعتقد فيه أنه إن لم يلزمه هذا القول ترك السؤال، وإن لزم دعت الضرورة إلى السؤال عنه.

**حتى عقلت** أي صرت ذا عقل وفقه. **إن عليك**: أي لزم عيب المشي إلى بيت الله بقولك.

فجئت سعيد بن المسيّب فسألته عن ذلك، فقال: عليك مشي فمشيت.

قال محمد: وبهذا نأخذ، من جعل عليه المشي إلى بيت الله لزمه المشي إن جعله نذراً أو غير نذر، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا رحمهم الله.

### باب من جعل على نفسه المشي ثم عجز

عن المشي راجلاً

٧٤٥ - أحمرنا مالك. عن عروة بن أذينة أنه قال: خرجت مع جدّة لي عليها مشي إلى بيت الله حتى إذا كنا ببعض الطريق عجزت فأرسلت مولى لها.....  
أي عن المشي

عليك مشي قال مالك: وهذا هو الأمر عندنا، وبه قال ابن عمر وطائفة، وروي مثله عن القاسم بن محمد، والمعروف عن سعيد بن المسيّب خلاف ما روى عنه ابن أبي حبيبة، وأنه لا شيء عليه حتى يقول: عليّ نذر المشي إلى بيت الله، كذا قال ابن عبد البر. [شرح الزرقاني: ٣/٧٦]

لزمه المشي: أي مع الحج أو العمرة سواء أطلق لفظ الدر أو لم يطلق، وسواء قال: عليّ المشي إلى بيت الله أو إلى الكعبة أو إلى مكة أو ممكة، وسواء قال ذلك في مكة أو في خارجها، فيبرم في هذه الصور أحد السكّين ماشياً؛ لأنه معروف بإيجاب أحد السكّين به، فصار فيه محاراً لعويّاً حقيقة عرفية مثل ما لو قال: عليّ حجة أو عمرة، بخلاف ما إذا قال: عليّ الذهاب إلى مكة، أو الذهاب لله، أو عليّ السفر إلى مكة أو الركوب إليها أو المسير إليها أو نحو ذلك، فإنه لا يلزمه فيها شيء؛ لعدم تعارف إيجاب السكّين بها وعدم كون السفر ونحوه قرّة مقصودة، وكذا إذا قال: عليّ المشي إلى بيت الله وأراد به مسجداً من المساجد، وكذا في عليّ المشي إلى بيت المقدس أو إلى المدينة المنورة، وكذا في عليّ الشّد أو الهرولة أو السعي إلى مكة أو المشي إلى أستار الكعبة أو ميزابها أو أسطواناتها أو إلى الصفا والمروة أو عرفات. واحتلفوا في عليّ المشي إلى الحرم أو إلى المسجد الحرام، فعنده لا يلزمه شيء وعندهما يلزم أحد السكّين. فإن قلت: إذا كان قوله: عليّ المشي إلى بيت الله ونحوه مثل عليّ حجة أو عمرة يبرم أن لا يلزمه المشي، بل يستوي فيه المشي والركوب؟ قلت: تقديره عليّ حجة أو عمرة ماشياً، فإن المشي لم يهدر اعتباره شرعاً، كذا ذكره ابن الممام في "فتح القدير" [١٧١/٥].

عروة بن أذينة: بضم الهمزة على التصغير لقب، اسمه يحيى بن مالك بن الحارث بن عمرو الليثي، كان عروة شاعراً عرلاً حياً ثقة، وليس له في "الموطأ" غير هذا الحديث، ولجده مالك بن الحارث رواية عن علي، كذا ذكره ابن عبد البر وغيره.



إلى عبد الله بن عمر ليسأله، **وخرجت مع المولى**، فسأله، فقال عبد الله بن عمر: سأل مولى عن بن عمر مرها فتركها ثم لتمش من حيث عجزت.

**قال محمد:** قد قال هذا قوم، وأحب إليما من هذا القول ما روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

٧٤٦ - أخبرنا شعبة بن الحجاج، عن الحكم بن عتبة، عن إبراهيم النخعي، عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، أنه قال: من نذر أن يحج ماشياً، ثم عجز فليركب وليحج ولينحر بدنة. وجاء عنه في حديث آخر: ويهدي هدياً. فبهذا نأخذ، يكون أي عن علي رضي الله عنه الهدى مكان المشي، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

٧٤٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد قال: كان عليّ مشي، فأصابني خاصرة، أي وجع الخاصرة

**وخرجت مع المولى** أي لأسمع جواب ابن عمر بلا واسطة **لتمش** أي إذا قدرت فتقص المشي من حيث أعيت. **قال هذا قوم** أي ذهب إلى ما أفق به ابن عمر جمع من العلماء **شعبة** بضم الشين، ابن الحجاج - بتشديد الحيم الأولى بعد الحاء المفتوحة - ابن أنس بن مالك، أبو نظام الواسطي اصصري، ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، مات ١٦٠ هـ، وشيخه الحكم بن عتيبة - ابن عتبة بضم العين وسكون التاء المشاة الفوقية بعدها ناء موحدة، على ما في نسخ هذا الكتاب أو عتبة بضم العين مصعراً على ما ضبطه الحافظ في "التقريب" [رقم: ١٤٥٣، ١، ٣١٠] ثقة ثبت من أحبه أصحاب إبراهيم النخعي.

**ولينحر بدنة** أي ليندح بدنة بدلاً أو بقرة. **مكان المشي** أي من دون عود المشي عند القدرة، والقياس أن لا يخرج عن عهدة النذر إذا ركب، بل يجب عليه إذا قدر المشي، كما لو نذر الصوم متتابعاً وقطع التتابع، لكن ثبت ذلك بوضوح في الحج، فوجب العمل به، وهو ما أخرجه أبو داود [رقم: ٣٢٩٦] بسند حجة من حديث ابن عباس أن أخت عقبة بن عامر نذرت أن تمشي إلى البيت، فأمرها رسول الله ﷺ أن تترك وتهدي هدياً، وفي رواية أخرى له [رقم: ٣٢٩٧]: أن أخت عقبة نذرت أن تحج ماشية فقبل لها لا تطيق، فقال رسول الله ﷺ: لا تمشي عن مشي أحدثت فيه كتب متهدي به، لا أنه عملاً بإطلاق أهدي من غير تعيين بدنة لقوة روايته، والتفصيل في "فتح القدير".



فلا شيء عليه، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

## باب الرجل يموت وعليه نذر

٧٤٩ - أخرجنا مالك، حدثنا ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن عبد الله بن عباس أن سعد بن عبادَةَ استفتى رسولَ الله ﷺ فقال: إن أمِّي ماتت وعليها نذر لم تَقْضِهِ، قال: اقْضِهِ عنها. أحد القلاء من الأصناف

قال محمد: ما كان من نذر أو صدقة أو حج قضاها عنها أجزأ ذلك إن شاء الله تعالى، وهو قول أبي حنيفة والعامَّة من فقهاءنا رحمته الله.

فلا شيء عليه أي لا يجب عليه البر، لأنه علق المقسم به على مشيئة الله تعالى وهي غير معبومة، نعم، لو قال: إن شاء الله لمجرد التبرك من غير قصد التعليق ينعقد يميناً.

أن سعد. هكذا رواه مالك وتابعه الليث وبكر بن وائل وغيرهما عن الزهري، وقال سليمان بن كثير عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن سعد، أخرج جميع ذلك السنائي. وأخرجه أيضاً من رواية الأوزاعي وابن عيسى عن الزهري على الوجهين، وابن عباس لم يدرك القصة. فإن أم سعد عمرة بنت مسعود، وقيل بنت سعد بن قيس الأنصارية الخرجية من المايعات، ماتت والتي رحمته الله غائبة في عروة دومة الحيدل، وكانت في الربيع الأولى سنة خمس، وكان سعد بن عبادَةَ عند ذلك معه وابن عباس كان حين ذلك مع أبيه بمكة، فترجع رواية من راد عن سعد، ويحتمل أنه أحده عن غيره، كما ذكره الحافظ ابن حجر في 'فتح الباري' [٤٨٩/٥].

قال اقضه: أي استحباتاً لا وجوباً، خلافاً للظاهرية تعلقاً بظاهر الأمر، فائين سواء كان مال أو بدل، وأصحابنا حصوه بالعبادات المالية دون الدنية المخضبة؛ لقول ابن عباس: "لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد"، أخرجه السنائي في "تسعة الكبرى"، ونحوه عن ابن عمر، أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" ورفقوا بين ما إذا أوصى المتوفى بإيفاء النذر يجب على الورثة ذلك من ثلث ماله، وإن لم يوص لا يجب عليه، فإن أوفى برعاً فالمرجو من سعة فضل الله أن يكون مقبولاً.

أجزأ ذلك. أي سقط عن دمة النادر ذلك إن شاء الله، وهذا تعليق للإجراء عند عدم الوصية، ويؤيده ما في 'صحيح البخاري' [رقم: ٦٦٩٩] عن ابن عباس أن رجلاً قال: يا رسول الله! إن אחني نذرت أن تنح وإها ماتت قبل أن تنح، فقال: لم يكن عليه دين كسب وصيه قال: نعم، قال: وفص، فدين الله حق سقطت

## باب من حلف أو نذر في معصية

٧٥٠ - أحمر مالث، حدثنا طلحة بن عبد الملك، عن القاسم بن محمد، عن عائشة زوج النبي ﷺ أن النبي ﷺ قال: من نذر أن يُطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه.

قال محمد: وبهذا نأخذ، من نذر نذراً في معصية ولم يسم فليطع الله وليكفر عن يمينه، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

٧٥١ - أحمر مالث، أخبرني يحيى بن سعيد قال: سمعت القاسم بن محمد يقول: أتت امرأة إلى ابن عباس فقالت: إني نذرت أن أنحر ابني، فقال: لا تنحري ابنك، وكفري عن يمينك، فقال شيخ عند ابن عباس جالس: <sup>أي أذبح</sup> كيف يكون في هذا كفارة؟  
أي فإنه نذر معصية

طلحة بن عبد الملك. الألبى - ففتح الهمزة - وثقه أبو داود والسنائي وجماعة، كذا في "الإسعاف" [ص: ٢٠].  
من نذر إلخ قال الزرقاني: هذا الحديث رواه القعني ويحيى بن بكير وأبو مصعب وسائر رواة 'الموطأ' عن مالك مسنداً، وأحرقه البحاري عن شيبه أبي عاصم الصحاك بن مخلد وأبي نعيم الفضل بن دكين، والترمذي والسنائي عن قتية بن سعيد الثلاثة عن مالك به، وتابعه عبيد الله عن طلحة عن الترمذي. [شرح الزرقاني: ٨٢/٣]  
فليطعه. أي وجوباً، فإن المباح يصير واجباً بالنذر؛ لقوله تعالى: **فَلْيُؤْفِقُوا دُورَهُمْ** (الحج: ٢٩)

فلا يعصه. كما إذا نذر ترك الكلام مع أبيه، أو ترك الصلاة، أو حلف على ذلك فإنه يجب عليه أن لا يأتي بالمعصية بل يخالف ما نذر به وما حلف عليه، ويوافق ما أمره به. ولم يسم أي لم يعين تلك المعصية بل قال: عليّ معصية ربي ونحو ذلك، وكأنه حمل قوله ﷺ من نذر أن يعصيه فلا يعصه على نذر المعصية غير مسماة وليس بظاهر، فإن الظاهر أن مراده ﷺ الإطلاق سمي أو لم يسم. **وليكفر عن يمينه** هذا على تقدير أنه حلف بظاهر، وأما إذا لم يحلف بل اكتفى على كلمة النذر فلا أن كلمة النذر نذر بصيغة يمين بموجبه؛ لأن النذر عبارة عن إيجاب المباح، وهو مستلزم لتحريم الحلال، وهو معنى اليمين، فيلزم ما يلزمه في اليمين إذا حث. وفي المسألة تفصيل واختلاف مبسوط في كتب الأصول. **وكفري عن يمينك**: [سمي النذر يميناً؛ لأن حكمه حكم اليمين] أي بكفارة اليمين، وفي رواية عن ابن عباس. ينحر مائة من الإبل مقدار دية النفس، وروي عنه أيضاً: ينحر كشاً -



عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليُكفر عن يمينه وليفعل.

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمته.

## باب من حلف بغير الله

٧٥٣ - أحمرنا مالك، أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ سمع عمر بن الخطاب وهو يقول: لا وأبي، فقال رسول الله ﷺ: إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم، فمن كان حالفاً فليحلف بالله ثم ليبرر أو ليصمت.

**فليكفر عن يمينه** أي بعد الحث، فإنه لو قدم الكفارة ثم حث لا يخور عبداً؛ لأن سب وحبوب الكفارة هو الحث لا إرادته ولا اليمين، فإنه عقد للبر لا للحث، ولا يخور تقديم الشيء على سبه، وذهب الشافعي إلى إجراء التكفير بملك قبل الحث، وأما الصوم فلا يخرب في طاهر مدحه، وفي وجه يخوز تقديمه أيضاً، وبه قال مالك وأحمد كذا في "البنية" [١٣٧/٦].

وقال الررقاني. طاهر هذا الحديث إجراء التكفير قبل الحث، ومع ذلك أبو حنيفة وأصحابه، والعجب أنهم لا تحب الركاة عندهم إلا تمام الحول، وأحاروا تقديمها منه من غير أن يرووا مثل هذه الآثار، وأنوا من تقديم الكفارة قبل الحث مع كثرة الرواية، والحجة في السنة ومن حالها محجوج ها، قاله ابن عبد البر. [شرح الررقاني: ٨٥٣] وهذا كلام صدر عن العقلة عن أصول الحنفية فإن الحول عندهم إنما هو سب لوجوب أداء الركاة لا لوجوبه، وسبه ميث الصاب، وقالوا: لا يخوز تقديم الركاة على ملك الصاب، ويخوز بعد ملكه على الحول بخلاف الحث، فإنه سب لوجوب الكفارة لا لوجوب أدائه حتى يخوز تقديمه، وجعل اليمين سباً غير معقول، وما ذكره من كون صاهر الحديث المذكور جوار انتقدم غير مقبول، فإن الواو مطلق لجميع لا لترتيب على الأصح، فمن أين يُفهم منه التقديم؟ وفي إتمام كلام طويل ليس هذا موضعه.

**حلف** كان ذلك من عادة أهل الجاهلية فنهى عنه في الإسلام حتى ورد: من حلف بغير الله فقد كفر، أخرجه أحمد [رقم: ٥٣٧٥، ٦٩/٢] والترمذي [رقم: ١٥٣٥] والحاكم. **بغير الله** من الكعبة والقرآن والشي وغير ذلك. **سمع عمر** في رواية: كان ذلك في سفر عراة. **لا وأبي** حلف بالأب حسماً اعتادوه. **تحلفوا بآبائكم** التحصيص بذكر الآباء إما تحسب المنور أو بناء على أن الحلف به كان عالياً عندهم وإلا فالحكم عام.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا ينبغي لأحد أن يحلف بأبيه، فمن كان حالفاً فليحلف بالله ثم ليبرر أو ليصمت.

### باب الرجل يقول ماله في رتاج الكعبة

٧٥٤ - أحرأ ماك، أخبرني أيوب بن موسى من وُلد سعيد بن العاص، عن منصور بن عبد الرحمن الحَجَبِيّ، عن أبيه، عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت فيمن قال: مالي في رتاج الكعبة: يُكْفَرُ ذلك بما يُكْفَرُ اليمين.

قال محمد: قد بلغنا هذا عن عائشة رضي الله عنها وأحب إلينا أن يفي ما جعل على نفسه، فيتصدق بذلك ويُمسك ما يقوته، فإذا أفاد مالاً تصدق بمثل ما كان أمسك، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

ثم ليبرر: من بررت في يمينه إذا صدق فيه وفعل على حسبه. أو ليصمب يضم الميم على الرواية المشهورة، وحكي بالكسر أي ليست.

أخبرني أيوب الخ في "موطأ يحيى" وشرحه للرقاي [٩١/٣]: مالك عن أيوب بن موسى بن عمرو بن سعيد بن العاصي المكي الأموي ثقة، مات ١٣٢هـ، عن منصور بن عبد الرحمن بن طلحة بن الحارث العبدي الحنفي - يفتح الحاء والجيم - سعة إلى أبي حنيفة الكعبة المكي ثقة، أخطأ ابن حزم في تضعيفه عن أمه صفية بنت شيبة بن عثمان بن أبي طلحة العبدي لها رؤية، وحدثت عن عائشة وغيرها من الصحابة وقال الحفاظ ابن حجر في "التلخيص": هذا الحديث أخرجه مالك والبيهقي بسند صحيح وصححه ابن السكن، ورواه أبو داود ونحوه عن عمر بن فوله، عن أبيه هكذا في كثير من نسخ هذا الكتاب وتحالفه رواية يحيى.

في رتاج الكعبة: بكسر الراء بمعنى الباب، يقال: جعل فلان ماله في رتاج الكعبة أي بادره لها هدياً، كذا في "المعرب" وغيره. فيتصدق. لأنه جعله في رتاج الكعبة عبارة عن التصديق به في سبيل الله. ما يقوته: أي قدر ما يكفيه لئلا يحتاج إلى المدلة والمسألة. فإذا أفاد أي حصل مالاً آخر كافياً.



## باب اللغو من الإيمان

٧٥٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: لغو اليمين: قول الإنسان: لا والله، وبلى والله.

قال محمد: وبهذا نأخذ، اللغو ما حلف عليه الرجل، وهو يرى أنه حق، فاستبان له بعد أنه على غير ذلك، فهذا من اللغو عندنا.

**اللغو إلخ.** اختلفوا في تفسير اللغو المذكور في قوله تعالى: **# لَا يُؤْخَذُ بِمَا نَصَوْنَ فِي حَتِّهِمْ** (الأنعام: ٢٢٥) على أقوال: الأول: أنه أن تحلف على شيء، وأنت عصبان، أخرجته سعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي عن ابن عباس. الثاني: هو الحلف على المعصية مثل أن لا يصلي ولا يصوم الخ، أخرجته وكيع وعبد الرزاق وابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير. الثالث: أن تحرم ما أحل الله لك، أخرجته ابن أبي حاتم عن طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس الرابع: أن تحلف على الشيء ثم تنسى فلا يؤخذ الله فيه، ولكن يجب الكفارة إذا تذكر، أخرجته عبد الرزاق وابن أبي حاتم عن النخعي. الخامس: وهو مختار أصحابنا أن اللغو هو أن تحلف على الشيء طائفاً أنه صادق وهو في الواقع كاذب فلا مؤاخذه فيه، لا كفارة ولا إثماً وهو المروي عن إبراهيم، أخرجته عبد بن حميد، وعن ابن عباس، أخرجته ابن جرير وابن المنذر، وعن عائشة، أخرجته ابن أبي حاتم والبيهقي، وعن أبي هريرة أخرجته ابن جرير. السادس: هو كلام الرجل في بيته، وفي المراح والمهرج: لا والله وبلى والله من غير قصد اليمين، أخرجته وكيع وإسحاق وعبد الرزاق وعبد بن حميد والبخاري وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه والبيهقي عن عائشة، وسعيد بن منصور والبيهقي عن ابن عباس، وأبو الشيبخ عن ابن عمر، وروي نحوه مرفوعاً من حديث عائشة أخرجته ابن جرير وابن حبان وابن مردويه والبيهقي، والآثار مبسوطة في "الدر المنثور".

**فهذا من اللغو:** فلا يجب فيه كفارة ولا إثم، وأما إذا حلف على ما صرح كاذباً عمدًا ففيه الإثم دون الكفارة، وفيه خلاف الشافعي، وإذا حلف على مستقل ولم ير عمدًا ففيه الكفارة والإثم، وهو المسمى باليمين المعقدة.

## كتاب البيوع في التجارات والسلم

في نسخة: أبواب

### باب بيع العرايا

- ٧٥٦ - أخبرنا **مات**، حدثنا نافع، عن عبد الله بن عمر، عن زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ رخص لصاحب العريّة أن يبيعها بخرصها.
- ٧٥٧ - أخبرنا **مات**، أي أحازله، أخبرنا داود بن الحصين أن أبا سفيان مولى ابن أبي أحمد أخبره، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ رخص في بيع العرايا فيما دون خمسة .....

والسلم يفتحن بوع من البيوع: بيع أجل يعاجل بشروط مذكورة في موضعها.

**بيع العرايا** قد ورد في الأحاديث المعتبرة عن بيع المراساة - وهو بيع التمر على النخل بتمر محدود مثل كيله بخرصاً عند البخاري ومسلم من حديث جابر وأبي سعيد الخدري، ومن حديث أنس وابن عباس عند البخاري، ومن حديث أبي هريرة عند مسلم والترمذي، ومن حديث ابن عمر عند الشيباني، وحديث زيد عند الترمذي، وحديث سعد بن أبي داود والسنائي، وحديث رافع عند السنائي، وإنما هي عنه، لأنه يتضمن الرما من جهة النسبة، ومن جهة عدم التساوي حرماً، فإن الخرص والتحميم أمر غير قطعي، ومن ثم هي عن المخالفة وهو بيع الخطئة في سلسلها بمثل كيلها بخرصاً من الخطئة، وورد من حديث زيد وأبي هريرة وسهل بن سعد بخرصة في بيع العرايا، وفي بعض الروايات هي رسول الله ﷺ عن المراساة ورخص في العرايا أن يباع بخرصها يأكلها أهلهما رطباً، وقد اختلفوا في تفسيرها اختلافاً فاحشاً، ومذهب الحنفية في ذلك أن المراساة بجميع صورها مهيءة، والعريّة بخرص فيها ليس من صور البيوع الحقيقية بل هو من صور الهبة والعطية، وهو قريب من معناه الدعوي، فإن العريّة بمعنى العطية يفتح العين وكسر الراء المهملة وتشديد الباء مثابة التحية، وجمع على عرايا. وقال الشافعي: يجوز ذلك فيما دون خمسة أوسق، وبه قال أحمد، وفي خمسة أوسق له قولان: في قول جاور، وفي قول لا، وهو قول أحمد، واختلف عن مالك أيضاً في خمسة أوسق، وهذا الاختلاف ساء على وقوع الشك في رواية أبي هريرة، ورياده التفصيل في "السياسة" وغيرها. وقد عقد الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [٢: ١٩٦] هذه المسئلة باباً، وحقق فيه قول الحنفية كما لا مرد عليه، لكن أكثر ما ذكره منصور فيه عند المصنف وأحق مع الجماعة.

**بخرصها:** بالفتح بمعنى التقدير والتحميم.

أوسق أو في خمسة أوسق. شك داود لا يدري أقال خمسة أو فيما دون خمسة.

قال محمد: وبهذا نأخذ. وذكر مالك بن أنس .....

**أوسق** بالفتح فسكون فضم، جمع وسق - بفتح - وهو مقدار ستين صاعاً.

**أو في خمسة أوسق** قال شارح "المسند": اختلفوا في أن هذه الرخصة يقتصر على مورد النص، وهو النحل أم يتعدى إلى غيرها على أقوال. أحدها: اختصاصها بالنحل، وهو قول أهل الظاهر على قاعدتهم في ترك القياس. الثاني: تعديها إلى النعب بجامع ما اشتركا فيه من إمكان الحرص، فإن ثمرتها متميزة بمجموعة في عقايدها، بخلاف سائر الثمار، فإنها متفرقة مستترة بالأوراق، وهذا قال الشافعي. الثالث: تعديها إلى كل ما ييس ويدخر من الثمار، وهذا هو المشهور عند المالكية، وجعلوا ذلك علة في محل النص، وأباطوا به الحكم والرابع: تعديتها إلى كل ثمرة مدحرة وغير مدحرة، وهذا قول محمد بن الحسن، وهو قول لشافعي.

ووقع في حديث أبي هريرة عند البخاري: "أن النبي ﷺ رخص في بيع العرايا في خمسة أوسق أو دون خمسة أوسق". فاعتبر من قال بخوار العرايا بمفهوم العدد، وسعوا ما راد عليه، واختلفوا في حوار الخمسة لشك المذكور، والراجح عند المالكية الحوار في الخمسة فما دونها، وعند الشافعية فيما دونها لا في الخمسة وهو قول الحنابلة وأهل الظاهر. فمأخذ اسمع أن الأصل التحريم، وبيع العرايا رخصة، فيؤخذ كما يتيقن ويُعنى ما وقع فيه الشك، والسبب فيه أن النبي عن بيع المرساة هل وقع متقدماً ثم وقعت الرخصة في العرايا أو أسهت من المراساة وقع مقروناً مع الرخصة، فعلى الأول: لا يخور في الخمسة لشك في رفع التحريم.

وعلى الثاني: يخور للشك في قدر التحريم، ويرجع الأول كما عند البخاري [رقم: ٢١٨٤]: قال مسلم. أخبرني عبد الله عن زيد بن ثابت: أن النبي ﷺ رخص بعد ذلك لصاحب العرية، قال ابن عبد البر: وقال آخرون: لا يخور إلا في أربعة أوسق؛ لوروده في حديث جابر فيما أخرجه الشافعي وأحمد وصححه ابن حزيمة وابن حبان والحاكم قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول حين أذن لصاحب العرايا أن يبيعوها بخرصها يقول: "أوسق، أوسق، أوسق". وأما ما ذكره في رخصة قال الحافظ: هذا يتبع المصير إليه، وأما حداً لا يخور فخاوزه فليس بالواضح، وهذا كله عند غيرنا، وأما عند أصحابنا الحنفية فذكر العدد في الحديث واقع اتفاقاً، وهو خلاف الظاهر.

**داود لا يدري** أي شيخ مالك: أي ذلك قال أبو سفيان؟ **وذكر مالك إلخ** تفصيل المقام وتفيحه على ما في 'فتح الباري' [٤/٤٨٣] و"شرح مسند الإمام" للحصكفي وغيره أهم اختلفوا في تفسير العرية المرخص بها على أقوال: الأول: أن العرية عطية ثمر النحل دون الرقة، وقد كانت العرب إذا دهنتهم سعة تطوع أهل النحل من لا نحل معه، ويعطيهم من ثمر النحلة، فإذا وهب رجل ثمرة نخله ثم تأذى بدحوله عليه رخص ليوافق أن يشتري رطلها من الموهوب له بتمر يابس بمثل كفيه حرصاً وهذا هو المشهور من مذهب مالك، وشرطه عده أن يكون البيع =

أن العرية إنما تكون أن الرجل يكون له النخل، .....

= بعد دو الصلاح، وأن يكون بشم مؤجل إلى الحداد لا حال لثلا يدرم الربا بالسيئة وأن لا تكون هذه المعاملة إلا مع المعري المالك خاصة. قال ابن دقيق العيد: يشهد هذا التفسير أمران: أحدهما، أن العرية مشهورة في ما بين أهل المدينة متداولة بينهم، وقد نقل مالك هكذا. الثاني: ما وقع في بعض طرق رواية ريد حرص لصاحب العرية، فإنه يشعر باحتصاصه بصفة تميرها عن غيره. القول الثاني: أن يكون لرجل نخلة أو نخلتان في حائط رجل له نخل كثير، فيتأذى صاحب النخل الكثير من دخول صاحب القليل، فيقول له: أنا أعطيتك حرص نخلك ثمرًا، فحرص لهما ذلك وهذا رواية عن مالك. والقول الثالث: أنما نخل كانت توهب للمساكين فلا يستطيعون أن يتصرفوا بها، فحرص لهم أن يسعوا بها بما شاؤوا من الثمر، رواه أحمد من حديث ريد، وهو وإن حالف فيما ذكره مالك من أن المراد بصاحب العرية وأهلها، لكنه محتمل، فإن الموهوب له صار باهية صاحبًا لها، وعنى هذا لا يتقيد البيع بالواهب بل هو وغيره سواء، وحكي عن الشافعي تقيد الموهوب له بالمسكين وهو اختيار المري تميد الشافعي، ومستنده ما ذكره الشافعي في "مختلف الحديث" عن محمود بن لبيد قال: قلت لزيد بن ثابت: ما عراياكم هذه؟ قال: فلان وفلان وأصحابه شكوا إلى رسول الله ﷺ أن الرطب يخضر، وليس عندهم ذهب ولا فضة يشترون بها منه، وعندهم فصل ثمر، فحرص هم أن يشتروا العرايا بخرصها من الثمر يأكلوها رطبًا

قال الشافعي: قوله: "يأكلوها رطبًا" يدل على أن المشتري العرية يشتريه ليأكلها رطبًا، وأنه يسر له رطب يأكلها غيرها، ولو كان المراد عن صاحب العرية صاحب الحائط كما قال مالك لكان لصاحب الحائط في حائطه رطب غيره، ولم يقتصر إلى بيع العرية، قال ابن المنذر: هذا لا أعرف أحدًا ذكره غير الشافعي، وقال السبكي: لم يذكر الشافعي إسناده وكل من حكاه إنما حكاه عن الشافعي ولم يجد البيهقي له سندًا، قال: ولعل الشافعي أخذه من "سير الواقدي"، وعنى تقدير صحته فليس قيد الفقير في كلام الشارع. واعتبرت الحاشية هذا القيد منضمًا إلى ما اعتبره مالك فعندهم لا يجوز بيع العرية إلا لحاجة صاحب الحائط إلى البيع، أو لحاجة المشتري إلى الرطب. والقول الرابع: ما قاله الشافعي أن العرايا أن يشتري الرجل ثمر النخلة أو أكثر بخرصه من الثمر بأن يحرص الرطب ويقدر كم يقص إذا يسر، ثم يشتري بخرصه ثمرًا، فإن تفرقا قل أن يتقاضا فسد البيع.

وللعرية صور، منها: أن يقول رجل لصاحب الحائط: بعني ثمر هذه النخلة أو نخلات معينة فيحرصها ويبيعه ويقبض منه الثمن ويسلم إليه النخلات، فيتمتع برطبها. ومنها: أن يهب صاحب الحائط فيتصرف الموهوب له بانتظار صيرورة الرطب ثمرًا ولا يجب أكلها رطبًا، فيبيع ذلك الرطب من الواهب أو غيره بخرصه ثمر يأخذه معطلًا، وجميع هذه الصور صحيحة عند الشافعي والجمهور. ومع أبو حنيفة ومن تبعه صور البيع كلها، وقصر العرية على الهبة، وهي أن يعري الرجل رجلاً ثمر نخلة من نخله ولا يسلمه، ثم يظهر له ارتجاع تلك الهبة، فحرص له أن يجبس ذلك، ويعطيه قدر ما وهب له من الرطب بخرصه ثمرًا، وحمه على ذلك أخذًا لعموم النهي =

**فيطعم الرجل منها ثمرة نخلة أو نخلتين يلقطها لعياله، ثم يثقل عليه دخوله حائطه، فيسأله أن يتجاوز له عنها على أن يعطيه بمكيلتها تمرًا عند صرام النخل، فهذا كله لا بأس به عندنا؛ لأن التمر كله كان للأول وهو يعطي منه ما شاء، فإن شاء سلم له تمر النخل وإن شاء أعطاها بمكيلتها من التمر؛ لأن هذا لا يجعل بيعاً.**  
 أي للموهوب له  
 أي لصاحب النخلة  
 أي قدر شاء  
**ولو جعل بيعاً.....**

= عن المراسلة وعن بيع الثمر بالتمر. قال اس بجيم في "البحر الرائق": أصحابنا خرجوا عن الظاهر بثلاثة أوجه: الأول: إطلاق البيع على الهبة. والثاني: قوله: رخص خلاف ما قرروه؛ لأن الرخصة إنما تكون بعد ممنوع، والمنع إنما كان في البيع دون الهبة. الثالث: التقييد بخمسة أوسق أو ما دونها؛ لأنه على مذهبنا لا فائدة له، فإن الهبة لا تقيد، وقيل: لأنهم لم يفرقوا في الرجوع بالهبة بين ذي رحم وغيره، وبأنه لو كان الرجوع جائزاً فليس إعطاؤه التمر بدل الرطب، بل هو تحديد هبة؛ لأن الهبة الأولى لم تكمل بعدم القبض. ومهم من قال: إذا تعارض المحرم والمبيح قدم المحرم، وهو مردود بأن الرخصة متصلة بالنهي، وقد ثبت في المحاري أنه نهي عن بيع المراسلة ثم رخص بعد ذلك في بيع العرايا، فبطل القول بالنسخ.

**فيطعم الرجل.** أي فيه رجلًا ثمرة واحدة فما فوقها. **يلقطها** بصم القاف أي يأخذها الرجل الموهوب له لعياله. **يثقل** أي يشق على مالك النخل دخول الموهوب له الثمر في سبانه مرة بعد أخرى لصرم الثمر الموهوب. **فيسأله:** أي يسأل الواهب الموهوب له أن يتجاوز الموهوب له عن تلك الثمرة للواهب على أن يعطيه الواهب بقدر كيلها تمرًا عند الصرام - بالكسر - أي قطع ثمر النخل. **عند.** متعلق بالإعطاء وهذا قيد احترازي، فإنه لو أعطى من الثمر مقدار كيلها في الحال لا يجوز. **كله لا بأس به إلخ.** حمل كلام مالك على ما احتاره أبو حنيفة أن العرية ليس ببيع بل هو من فروع الهبة، وليس كذلك فإن مذهب مالك في ذلك معروف من أنه قائل بالرخصة في بعض صور المراسلة وهو بيع العرية، وهو بيع عنده حقيقة لا محاراً، والدليل عليه تقييده بقوله: عند صرام النخل، فإن صورة العطية غير مقيدة عنده بهذا القيد ولا عند غيره.

**هذا لا يجعل بيعاً:** أي هذا العطاء ليس ببيع حقيقة بل مجازاً. **ولو جعل بيعاً إلخ.** قد شيد الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [١٩٦/٢] أركانه، فإنه بعد ما حرح بطرقه من حديث زيد بن ثابت وابن عمر وجابر وسهل بن أبي حنيفة وأبي هريرة السهمي عن المراسلة، والرخصة في بيع العرايا قال: فقد جاءت هذه الآثار عن رسول الله ﷺ، وتواترت الرخصة في بيع العرايا، وقبلها أهل العلم جميعاً، ولم يختلفوا في صحة بيعها، وتنازعوا في تأويلها، فقال قوم: العرايا أن الرجل يكون له النخل والنخلتان في وسط النخل الكثير لرجل آخر. قالوا: وقد كان أهل المدينة =

= إذا كان وقت الثمار حرجوا بأهلهم إلى حوائصهم، فيحيى صاحب الحنة والحنين بأهله فيصير ذلك بأهل النخل الكثير، فحرص رسول الله ﷺ لأهل النخل الكثير أن يعطي صاحب النحلة أو النخلتين حرص ما له من ذلك ثمراً ليصرف هو وأصحابه عنه، ويخلص ثم الحائط كله لصاحب النخل الكثير، وقد روي هذا القول عن مالك. وكان أبو حنيفة فيما سمعت أحمد بن أبي عمران يذكر أنه سمعه عن محمد بن سماعة عن أبي يوسف عنه قال: معنى ذلك عندما أن يعري الرجل الرجل ثم نخلة من نخله، فلا يسلم ذلك إليه حتى يندو له، فحرص به أن يحبس ذلك ويعطيه مكانه حرصه ثمراً، وكان هذا التأويل أشبه وأولى مما قال مالك؛ لأن العرية إما هي العطية. وفيه ما لا يخفى، فإن العرية وإن كان يستعمل بمعنى العطية إلا أنه ليس بمقتصر عليه، فقد ذكروا أن العرية فعية بمعنى مفعولة أو بمعنى فاعلة، فمن جعلها مفعولة، قال: هي من عري النخل إذا أفردتها عن النخل ببيع ثمارها رصاً، وقيل: من عراها يعروه إذا أنه ونردد إليه؛ لأن صاحبها يتردد إليها، ومن جعلها فاعلة جعلها مشتقة من قوهم: عريت النحلة - بفتح العين وكسر الراء - فكأنها عريت عن حكم أحوالها على أنه لو سم أن العرية بمعنى العطية ليس إلا فهو لا يستلزم أن يكون بيع العرايا عبارة عن العطية بل عرية بنفسها بمعنى العطية، وبيعها غير الهبة، كما مر في القول الأول من الأقوال المذكورة سابقاً.

ثم قال الطحاوي: فإن قال قائل: ذكر في حديث زيد: أن النبي ﷺ هي عن بيع الثمر بالتمر وحرص في العرايا، فصارت العرايا في هذا الحديث أيضاً هي بيع ثم نمر؟ قيل له: ليس في الحديث من ذلك شيء، إنما فيه ذكر الرخصة في العرايا مع ذكر النهي عن بيع الثمر بالتمر، وقد يقرن الشيء بالشيء، وحكهما مختلف، وفيه أن هذا التقرير إن عني في خصوص هذه العبارة، فماداً يقول فيما أخرجه عن جابر: أن رسول الله ﷺ هي عن بيع الثمر حتى يطعم، وقال: لا يباع منه شيء إلا بالدرهم والدينار إلا العرايا، فإن رسول الله ﷺ رخص فيها، وما أخرجه عن عمرو بن دينار التيمي قال: بعث ما في رؤوس حلي ثمانية وسق، إن راد فبهم وإن نقص فعبيهم، فسألت ابن عمر عن ذلك، فقال: "هي رسول الله ﷺ عن بيع الثمر بالتمر إلا أنه رخص في العرايا، وما أخرجه عن جابر. "هي رسول الله ﷺ عن المزاة إلا أنه رخص في العرايا". وما أخرجه عن سهل: أن رسول الله ﷺ هي عن بيع الثمر بالتمر إلا أنه رخص في العرية أن يباع بخرصها من الثمر يأكنها أهلها رصاً فهذه العبارات وأمثالها صريحة في أن بيع العرايا داخل في المزاة وبيع الثمر بالتمر، وأن الرخصة فيه بعد النهي عن المزاة مطلقاً، والترام أن الاستثناء في هذه مقطوع، فمع عدم صحته في بعضها الترام أمر غير ملزم، ومقص إلى إحلال الكتم. ثم قال الطحاوي: فإن قال قائل: قد ذكر التوقيف في حديث أبي هريرة عن خمسة أوسق، وفي ذكر ذلك ما يفي أن يكون حكم ما هو أكثر من ذلك كحكمه؟ قيل له: ما فيه ما يفي شيئاً، وإن يكون كذلك لو قال: لا يكون العرية إلا في خمسة أوسق، إنما فيه أن رسول الله ﷺ رخص في خمسة أوسق أو فيما =

ما حلّ تمر بتمر إلى أجل.

## باب ما يكره من بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها

أي يظهر صلاحها

٧٥٨ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ نهى عن

بيع الثمار حتى يبدو صلاحها، نهى البائع والمشتري.

٧٥٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الرجال محمد بن عبد الرحمن، عن أمه عمرة أن

رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى ينحو من العاهة.

أي الأفة

- دون خمسة أوسق، فذلك يحتمل أن يكون رسول الله ﷺ رخص فيه لقوم في عرية لهم هذه مقدارها، فنقل أبو هريرة ذلك، وأحمر بالرحضة فيما كانت. وفيه أن مثل هذا الاحتمال المحض لا يُسمع ما لم يدل عليه دليل، وإلا لفست الأحكام واحتل النظام، ولا ريب في أن الظاهر الذي يجب المصير إليه إلا إذا خالفه دليل معارض له ما قاله القائل. ثم قال: فإن قال قائل: ففي حديث ابن عمر وجار: إلا أنه رخص في العرايا، فصار ذلك مستثنى من بيع التمر بالتمر فنت بدلك أنه بيع تمر بتمر؟ قيل له: قد يجوز أن يكون قصد بدلك إلى المعرى له فرخص له أن يأخذ تمرأ بدلاً من تمر في رؤوس الحل؛ لأنه يكون في معنى النائع، وذلك له حلال، فيكون الاستثناء لهذه العلة. وفيه أن هذا عدو عن الحقيقة الظاهرة من غير حجة، وأمثال هذه التأويلات قبولها كساء بيت وهدم قصر. ثم قال: فإن قال قائل: لو كان تأويل هذه الآثار ما ذهب إليه أبو حنيفة لما كان لذكر الرخصة فيها معنى؟ قيل له: بل له معنى صحيح، ولكن قد اختلف فيه، فقال عيسى بن أبان: معنى الرخصة في ذلك أن الأموال كلها لا يملك بها إبدالاً إلا من كان مالكها ولا يبيع رجل ما لا يملك بدله، فالمعرى لم يكر مَلَكَ العرية؛ لأنه لم يكن قصصها، والتمر الذي يأخذه بدلاً منها قد جعل طيباً له، فهذا هو الذي قصد بالرحضة إليه. وفيه أن هذا تكيف تستشع الطوائع السيمة، فإن منك المعرى تبدل على التقدير المذكور ليس على سبيل البيع لا حقيقة ولا حكماً، لا شرعاً ولا عرفاً، بل ليس له ملكه؛ لكون الهبة مشروطة بالقض، فلا يذهب وهم أحد إلى عدم جوارره، فضلاً عن أن يذكر لفظ الرخصة فيه. هذا ما ظهر في الوقت، وفي المقام كلام لا يسعه المقام.

ما حلّ الخ: لدخول الربا فيه من جهة النسبة واحتمال عدم التساوي. يبدو صلاحها: بأن يصلح لتناول الناس وعلف الدواب. أبو الرجال: لقب به؛ لأنه كان له عشرة أولاد رجال وكنيته في الأصل أبو عبد الرحمن. كذا قال الرقابي. أن رسول الله ﷺ الخ: هذا مرسل، وصله ابن عبد البر من طريق حارثة بن زيد بن ثابت عن أبي الرجال عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة، ذكره السيوطي في "التنوير" [١٢٥/٢].



**رسـ محمد:** لا ينبغي أن يُباع شيء من الثمار على أن يُترك في النخل حتى يبلغ إلا أن يحمرّ أو يصفرّ أو يبلغ بعضه، فإذا كان كذلك فلا بأس ببيعه على أن يترك حتى يبلغ، فإذا لم يحمرّ أو يصفرّ أو كان أخضر أو كان كَفَرَى فلا خير في شرائه . . . . .  
أي إلى كماله

**لا يسعى أن يباع خ** لا خلاف للعلماء في جوار بيع الثمار بعد بدو الصلاح، واختلوا في تفسيره، فعندنا هو أن يأمن العاهة والفساد، وعند الشافعي ظهور الصلاح بظهور الصبح ومادئ الخلاوة، وقيل: بدو الصلاح إذا اشتراها مطلقة يجوز عندنا، وعند الشافعي ومالك وأحمد لا يجوز، والبيع بشرط القطع قبل بدو الصلاح يجوز فيما يتفق به اتفاقاً، وبشرط الترك لا يجوز بالاتفاق. والبيع بعد بدو الصلاح على ثلاثة أوجه: أحدها: أن يبيعها قبل أن تصبح مستعملاً بها بأن لم يصح لتناول بي آدم وعلف الدواب، فقال شيخ الإسلام: لا يجوز، وذكر القدوري والأسياحي يجوز. والثاني: ما إذا باعه بعد ما صار مستعملاً به إلا أنه لم يتناه عظمها فالبيع جائز إذا باع مطلقاً أو بشرط القطع، وبشرط الترك فاسد؛ لأنه شرط لا يقتضيه العقد، وفيه منع لأحد المتعاقدين والثالث: ما إذا باعه بعد ما تنهى عظمه، فالبيع جائز عند الكل إذا باعه مطلقاً أو بشرط القطع، وبشرط الترك لا يجوز في القياس، وهو قولهما، ويجوز في الاستحسان، وهو قول محمد والشافعي ومالك وأحمد. واختلف أصحابنا في البيع قبل بدو الصلاح، فعمامة مشايخنا عني أنه لا يجوز، وهو قول شمس الأئمة السرخسي وحواهر راده والجمهور، وقال بعضهم: يجوز؛ لكونه مستعملاً به في الحال أو المال إلا أن يشترط تركه على الشجر. والتفصيل في "السياسة" وغيرها.

**كان كذلك:** أي أحد من الصور المذكورة.

**كفري** بضم الكاف والفاء المفتوحة وبالألف المشددة المفتوحة: طلع النخل. **فلا خير في شرائه** أي لا يجوز شراؤه بهذا الشرط، وهذا بالاتفاق. وإنما الخلاف في المبيع قبل بدو الصلاح مطلقاً من غير اشتراط قطع ولا نقيّة، فمقتضى الأحاديث المذكورة الطلال، وبه قال الشافعي وأحمد وجمهور العلماء، وهو قول لمالك، ووافق في قوله الثاني أنا حيفة في حوار البيع، قال في "شرح المسد". استدلل أبو حيفة فيما ذهب إليه بما أخرجه مرفوعاً: من باع حبة من حبوبه بدينار فباعها بدينارين لم يضره. فجعله للمشتري بالشرط، فدل على جوار بيعه مطلقاً، وقال: لا يصح لأصحاب الشافعي الاستدلال بأحاديث الباب، فإنهم تركوا ظاهرها في إحارة البيع قبل بدو الصلاح بشرط القطع ولم يفهم ذلك من الحديث مع أن له معارضات أخر، وحديث التأخير لا معارض له، فتعين العمل به. ويقال في أحاديث النبي: إنه للإرشاد عني العزيمة بدليل ما في "صحيح البخاري" [رقم: ٢١٩٣] عن زيد قال: كان الناس في عهد رسول الله ﷺ يتابعون الثمار، فإذا جدّ الناس وحصر تقاضيه قال المتابع: إنه أصاب الثمر الدمان، أصابه مُراض، أصابه قشام عاهات يحتجّون بها، فقال رسول الله ﷺ: لما كثرت الخصومات عنده: لا يتابعوا حتى يدو صلاح الثمر، كالمشورة.

على أن يترك حتى يبلغ. ولا بأس بشرائه على أن يُقطع ويباع. وكذلك بلغنا عن الحسن البصري أنه قال: لا بأس ببيع الكفري على أن يُقطع، فهذا نأخذ.

٧٦٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزناد، عن خارجة بن زيد بن ثابت، عن زيد بن عبد الله بن ذكوان ثابت: أنه كان لا يبيع ثماره حتى يطلع الثريا يعني يبيع النخل. أي يبع ثماره

### باب الرجل يبيع بعض الثمر ويستثني بعضه

٧٦١ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه أن محمد بن عمرو بن حزم باع حائطاً له يقال له: الأفراق بأربعة آلاف درهم، واستثنى منه بشماني مائة درهم تمراً. أي سناً  
بصح امرأة وسكون لفاء  
أي بمقدارها تمر

٧٦٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الرجال، عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن أنها كانت

تبيع ثمارها وتستثني منها.

أي بعضها معبأ منها

٧٦٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا ربيعة بن عبد الرحمن، عن القاسم بن محمد أنه كان

يبيع ويستثني منها.

في نسخة: يبيع ثمارها

ويباع قال القاري: هذا قيد اتفاقي، لكثرة وقوعه. حتى يطلع الثريا بالضم الثاء المثناة وفتح الراء المهملة وتشديد الياء المثناة التحتية الجهم المعروف؛ لأنها تجو من العاهة حيثئذ، وعند أبي داود من حديث أبي هريرة مرفوعاً: [صنع لحم صائحاً رفعت عنه عن كل سدة، والنجم الثريا، وعبد أحمد [رقم: ٥٠١٢، ٤٢/٢] والطحاوي [١٩٣/٢] والبيهقي عن ابن عمر: نهي رسول الله ﷺ عن بيع الثمار حتى يؤمن عليها العاهة، قيل: متى ذلك يا أبا عبد الرحمن؟ قال: إذا طلعت الثريا. قال الرقاي: طلوعها صائحاً يقع في أول فصل الصيف، وذلك عند اشتداد الحرّ وابتداء نصح الثمار، وهو المعتبر في الحقيقة وطلوع الجهم علامة له. [شرح الزرقاي: ٣٢٦/٣]

عن أبيه: هو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حرم الأنصاري، وقد مرت تراجم عمرو بن حزم وأبي بكر وابنه عبد الله وغيرهم في مواضع متفرقة. صاحب القصة محمد بن عمرو بن حزم جدّ عبد الله، قال ابن حبان في "الثقات": كنيته أبو عبد الملك، ولد سنة عشر في العهد النبوي، ومات يوم الحرة سنة ثلاث وستين، روى عنه ابنه أبو بكر وغيره.

في محمد: وبهذا نأخذ، لا بأس بأن يبيع الرجل ثمره ويستثنى بعضه إذا استثنى شيئاً من جهته ربعاً أو خمساً أو سدساً.

## باب ما يكره من بيع التمر بالرطب

٧٦٤ - أخبرنا عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان أن زيداً....

نسباً من حمته أحد من الكسور كالثلث ونحوه، وأما إذا استثنى شيئاً مجهولاً فلا يجوز جهالة المسع جهالة المستثنى، وقد ورد في رسول الله ﷺ عن أنس في البيع إلا أن تعلم، أخرجه الترمذي [رقعة: ١٢٩٠] وغيره. ويجوز أيضاً إذا استثنى حلاً معينة معدودة، لأن الباقي معلوم مشاهدة فلا تقضي الجهالة إلى المارعة، وأما إذا باع ثماراً واستثنى أرطالاً معلومة، فإن كانت محدودة حار، فإن الباقي يُعرف بكتبه عن الفور، وإن كانت على شجر فعند الشافعي وأحمد لا يجوز، خلافاً لمالك وأبي حنيفة في رواية الحسن عنه، وعلى ظاهر الرواية عند الحنفية يجوز؛ لأن الأصل أن ما يجوز إيراد العقد عليه أفراداً يصح استثنائه بخلاف استثناء الحمل وأطراف الحيوان، فإنه لا يجوز بيعه فكذلك استثنائه، كذا في "الهداية" [١٢٠/٥، ١٢١] وشروحاتها.

عبد الله بن يزيد قد أخرجه الشافعي وأحمد وأصحاب المس الأربعة وابن حزيمة والحاكم والدارقطني والبيهقي والرائز كنهم من حديث زيد بن عياش أنه سأل سعد بن أبي وقاص، الحديث. وذكر الدارقطني في "العمل" أن إسماعيل بن أمية وداود بن خصير والصحاح بن عثمان ونسمة بن زيد وافقوا مالكاً على إساده وذكر ابن المديني أن أبا حذثة عن مالك عن داود بن الخصير عن عبد الله بن يزيد عن زيد بن عياش قال، وسمعت أبي من مالك قديم، قال: فكان مالكاً كان علقه عن داود، ثم لقي شيخه عبد الله بن يزيد، فحدثه مرة عن داود، ثم استقر رأيه على التحديث به عن شيخه، ورواه البيهقي من حديث ابن وهب عن سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن عبد الله بن سمية عن أبي بصير مرسلاً، وهو مرسل قوي، كذا ذكره الخافظ ابن حجر في "التلخيص الحبير".

أن زيدا قد أعل أبو حنيفة هذا الحديث من أجله، وقال: مدره عن زيد بن عياش وهو مجهول، وكذا قال ابن حزم، ويعقبوهما بأن الحديث صحيح، وزيد ليس بمجهول، قال الرزقي: زيد كنيته أبو عياش واسمه أبيه عياش المدني، تابعي، صدوق، نقل عن مالك أنه مولى سعد بن أبي وقاص، وقيل: إنه مولى بني محروم [شرح الرزقي: ٣/٣٣٤]. وفي "تهذيب التهذيب" [رقعة: ٢٥٢٨، ٢٥١٢، ٢٥٢٢] لاس حجر العسقلاني: زيد بن عياش أبو عياش الرزقي، ويقال: المحرومي، روى عن سعد، وعنه عبد الله بن يزيد وعمران بن أبي أيوب، ذكره ابن حبان في "الثقات"، وصحح الترمذي وابن حزيمة وابن حبان حديثه المذكور، وقال الدارقطني: ثقة، وقال الحاكم في "المستدرک": هذا حديث صحيح لإجماع أئمة القل على إمامة مالك وأنه محكم في كل ما يرويه؛ إذ لم يوجد =

أبا عيَّاش مولى لبني زهرة أخبره أنَّه سأل سعد بن أبي وقاص عمَّن اشترى البضاء بالسُّلْت، فقال له سعد: أيهما أفضل؟ قال: البضاء، قال: فنهاني عنه، وقال: إني سمعتُ رسول الله ﷺ سئلَ عمَّن اشترى التمر بالرطب، فقال: أينقص الرُّطْبُ إذا

يس؟ قالوا: نعم، فنهى عنه.

لعمد التماثل

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا خير في أن يشتري الرجل .....

= في روايته إلا الصحيح خصوصاً في رواية أهل المدينة، والشيخان لم يحرجاه لما حشبا من جهالة زيد. وفي "فتح القدير شرح الهداية" [٢٩/٧ - ٣٠] قال صاحب "التقيح": ريد بن عياش أبو عياش الررقى المدني ليس به بأس، ومشايخناذكروا عن أبي حيفة بأنه مجهول، ورُدَّ طعنه بأنه ثقة، وروى عنه مالك في "الموطأ" وهو لا يروي عن مجهول، وقال المنذري: كيف يكون مجهولاً وقد روى عنه ثقتان عند الله من يريد وعمران بن أبي أنيس، وهما مما احتج بهما مسلم في "صحيحه"، وقد عرفه أئمة هذا الشأن، وأخرج حديثه مالك مع شدة تحريه في الرجال، وقال ابن الحوري في "التحقيق": قال أبو حيفة: إنه مجهول، فإن كان هو لم يعرفه فقد عرفه أئمة النقل. وفي "غاية البيان شرح الهداية": نقلوا تضعيفه عن أبي حيفة، ولكن لم يصح صفعه في كتب الحديث، فمن ادعى فعليه البيان. وفي "السياسة" للعبسي [٢٨٦/٨] عند قول صاحب "هداية": ريد بن عياش ضعيف عند الثقة: هذا ليس بصحيح، بل هو ثقة عند الثقة. وفي "التلخيص الحبير": قد أعلَّ هذا الحديث جماعة منهم الطحاوي والطبري وابن حزم وعبد الحق بن جهالة ريد، والحوار: أن الدار قطي قال: إنه ثقة ثبت، وقال المنذري: وروى عنه ابنان ثقتان، وقد اعتمده مالك مع شدة تحريه، وصححه الترمذي والحاكم، وقال: لا أعلم أحداً طعن فيه. وبالخسة فالجهالة عن ريد مرفوعة، جهالة العين وجهالة الوصف كلاهما بتصريح القاد.

زهرة. نصم الراي قبيصة يسب إليها الرهري. البضاء أي الشعر كما في رواية، ووهم وكيع، فقال عن مالك: الدرة ولم يقنه غيره، والعرب تطلق البضاء على الشعر، والسمراء على البر، كذا قال ابن عبد البر. [شرح الررقاني ٣/٣٣٤] بالسُّلْت. نصم السير وسكون اللام صرب من الشعر لا فشر له يكون في الحجار، قاله الحوهرى. فنهاني عنه أي عن بيع أحدهما بالآخر لتفاوت في السمعة. فقال أي لمن حوله من الصحابة كما في رواية. وبهذا نأخذ. وبه قال أحمد والشافعي ومالك وغيرهم، وقالوا: لا يجوز بيع التمر بالرطب لا متفاضلاً ولا متماثلاً يداً بيد كان أو سبيته، وأما التمر بالتمر والرطب بالرطب فيجوز ذلك متماثلاً لا متفاضلاً يداً بيد لا سبيته، وفيه خلاف أبي حنيفة حيث جَوَّزَ بيع التمر بالرطب متماثلاً إذا كان يداً بيد؛ لأن الرطب ثمر، وبيع التمر بالتمر جائز متماثلاً من غير اعتبار الحوذة والرداءة، وقد حكى عنه أنه لما دخل بغداد سأله عن هذا، وكان أشداء =

**قفيز رطب بقفيز من تمر، يداً بيد؛ لأن الرطب ينقص إذا جف فيصير أقل من قفيز،**  
فلذلك فسد البيع فيه.

- عليه لمخالفته الخبر، فقال: الرطب إما أن يكون تمرّاً أو لم يكن تمرّاً، فإن كان تمرّاً حاراً؛ لقوله **التمر** من **التمر**، وإن لم يكن تمرّاً جاز؛ لحديث: **د حسب من حسب** فأوردوا عليه الحديث، فقال: مداره على زيد بن عياش وهو مجهول، أو قال: ممن لا يقبل حديثه، واستحسن أهل الحديث هذا الطعن منه حتى قال ابن المبارك: كيف يقال: إن أبا حنيفة لا يعرف الحديث، وهو يقول: زيد ممن لا يقبل حديثه. قال ابن الهمام في "الفتح" [٢٩/٧، ٣٠]: رد ترديده بأن ههما قسماً ثالثاً، وهو أنه من حسب التمر، ولا يجوز بيعه بالآخر كالخنطة المقلية بغير المقلية؛ لعدم تسوية الكيل بهما، فكذا الرطب والتمر لا يسويهما الكيل، وإنما يسوي في حال اعتدال البديلين، وهو أن يحفّ الآخر، وأبو حنيفة يجمع، ويعتبر التساوي حال العقد، وعروض النقص بعد ذلك لا يجمع من المساواة في الحال إذا كان موجه أمراً حلقياً، وهو زيادة الرطوبة بخلاف المقلية بغيرها، فإنه في الحال يُحكم بعدم التساوي لاكتسار أحدهما، وتخلخل الآخر. وردّ صغته في زيد بأنه ثقة كما مرّ، وقد يحاب أيضاً بأنه على تقدير صحة السند، فالمراد الهبة سيئة، فإنه ثبت في حديث أبي عياش هذا زيادة سيئة، أخرجه أبو داود، وعن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن يزيد أن أبا عياش أخبره أنه سمع سعداً يقول: هي رسول الله ﷺ عن بيع الرطب بالتمر سيئة.

وأخرجه الحاكم والطحاوي في "شرح معالي الآثار" [١٨٥/٢] ورواه الدارقطني، وقال: اجتماع هؤلاء الأربعة أي مالكاً وإسماعيل بن أمية والصحاح بن عثمان وآخر على خلاف ما رواه يحيى بن أبي كثير يدل على ضعفهم للحديث، وأنت تعلم أن بعد صحة هذه الزيادة يحق قولها؛ لأن المذهب المختار عند المحدثين هو قبول الزيادة وإن لم يروها الأكثر إلا في زيادة تفرد بها بعض الحاضرين في المجلس، فإن مثله مردود كما كتناه في "تحرير الأصول"، وما نحن فيه لم يثبت أنه زيادة في مجلس واحد، لكن بقي قوله في تلك الرواية الصحيحة: **ينقص**، **سبب** جف. عرياً عن الفائدة إذا كان الهبة عنه للسيئة. وهذا غاية التوجيه في المقام مع ما فيه من الإشارة إلى ما فيه، وللطحاوي كلام في "شرح معالي الآثار" مبني على ترجيح رواية السيئة وهو خلاف جمهور المحدثين وخلاف سياق الرواية أيضاً، ولعل الحق لا يتجاوز عن قولهما وقول الجمهور.

**قفيز رطب:** القفيز مكيال يسمعون عشر صاعاً، كذا في "المتخب".

**يدا بيد:** أي وإن كان قصاً بقص، وإن كان أحدهما سيئة فظاهر عدم جوارحه لحرمة السأ في الأموال الربوية.

## باب ما لم يقبض من الطعام وغيره

٧٦٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع أن حكيم بن حزام ابتاع طعاماً أمر به عمر بن الخطاب للناس، فباع حكيم الطعام قبل أن يستوفيه، فسمع بذلك عمر بن الخطاب <sup>أي بشره</sup> <sup>أي اشترى</sup> فرد عليه، وقال: لا تبع طعاماً ابتعته حتى تستوفيه.

٧٦٦ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن عبد الله بن عمر أن رسول الله <sup>أي بيعه</sup> قال: من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يقبضه.

قال محمد: <sup>أي اشترى</sup> وهذا نأخذ. وكذلك كل شيء يبيع من طعام أو غيره فلا ينبغي أن يبيعه الذي اشتراه حتى يقبضه، وكذلك قال عبد الله بن عباس، قال: أما الذي نهي عنه رسول الله <sup>أي يجوز بيعه قبل القبض</sup> فهو الطعام أن يباع حتى يقبض، وقال ابن عباس: ولا أحسب كل شيء إلا مثل ذلك، فبقول ابن عباس نأخذ، الأشياء كلها مثل الطعام، .....

حكيم بن حرام قال الرقائي: بمهملة وراء معجمة، ابن حويلد بن أسد بن عبد العزى القرشي الأسدي، ابن أخي حديجة أم المؤمنين، أسلم يوم الفتح، وصحب، وله أربع وسعون سنة، وعاش إلى ستة أربع وخمسين أو بعدها. [شرح الرقائي: ٣/٣٥٧] فلا يبيعه بصيغة النهي، وفي رواية: "فلا يبيعه".

وهذا نأخذ احتلفوا في هذه المسألة فقال مالك: يجوز جميع التصرفات في غير الطعام قبل القبض لورود التخصيص في الأحاديث بالطعام، وقال أحمد: إن كان المبيع مكياً أو موزواً أو معدوداً لم يجوز بيعه قبل القبض، وفي غيره يجوز، وقال زفر ومحمد والشافعي: لا يجوز بيع شيء قبل القبض طعاماً كان أو غيره لإطلاق الأحاديث. وذهب أبو حنيفة وأبو يوسف إلى جواز بيع غير المنقول قبل القبض؛ لأن النهي معلول بضرر انفساح العقد لحرف الهلاك، وهو في العقار وغيره نادر، وفي المنقولات غير نادر، كذا في "الساية" [٢٤٨/٨].

وكذلك قال عبد الله الخ قال السيد مرتضى في "عقود الخواهر النيرة في أدلة الإمام أبي حنيفة": أبو حنيفة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال: نهى عن بيع الطعام حتى يقبض، قال ابن عباس: وأحسب كل شيء مثل الطعام، لا يجوز بيعه حتى يقبض، كذا أخرجه البخاري من طريق إسماعيل بن يحيى عنه، وأخرجه الأئمة الستة بلمط: الذي نهي عنه رسول الله <sup>أي يجوز بيعه قبل القبض</sup> فهو الطعام أن يباع حتى يقبض، قال: ولا أحسب كل شيء إلا مثله.

لا ينبغي أن يبيع المشتري شيئاً اشتراه حتى يقبضه، وكذلك قول أبي حنيفة رحمته الله إلا أنه رخص في الدور والعقار والأرضين التي لا تحول أو تُباع قبل أن تقبض، أما نحن فلا نجيز شيئاً من ذلك حتى يقبض. بالصم جمع دار لعموم الروايات

٧٦٧ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن عبد الله بن عمر أنه قال: كنا نبتاع الطعام في زمان رسول الله صلواته، فبعث علينا من يأمرنا بانتقاله من المكان الذي نبتاعه فيه إلى مكان سواه قبل أن نبيعه. متعلق بالانتقال

قال محمد: إنما كان يُراد بهذا القبض لئلا يبيع شيئاً من ذلك حتى يقبضه فلا ينبغي أن يبيع شيئاً اشتراه رجل حتى يقبضه. أي بهذا الأمر بالانتقال

## باب الرجل يبيع المتاع أو غيره نسيئة

### ثم يقول: انقضي وأضعُ عنك

٧٦٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزناد، عن بسر بن سعيد، عن أبي صالح بن عبيد بضم الباء فسكون السين

والعقار. ففتح كل ملك ثلث كالدار والحل، كذا في 'نصاح' فبعث علينا أي بعث إلينا رجلاً يأمرنا بانتقال المشتري من المكان الذي اشتري فيه. إنما كان يعني ليس المقصود من هذا عدم جوار البيع في مكان الشراء، فإن الأمكنة كلها سواسية في ذلك، بل المقصود منه تحصيل القبض التام حتى لو جوار البيع هناك تسارع الناس إلى البيع قبل القبض في ذلك المكان.

نسيئة كحطينة وربما أي على التأخير والتأجيل. انقضي. من النقذ أي أعطي الثمن معجلاً، وأنقص منك شيئاً مما وجبت عليك. أي صالح بن عبيد بالصم مصعراً مولى السفاح - ففتح السين المهمة وشديد انهاء - لقب لأول خلفاء بني العباس، وهو عبد الله بن محمد بن عبي بن عبد الله بن العباس هكذا وجدنا العبارة في نسخة شرح عبيد القاري، وفي 'موضأ يحيى': مالك عن أبي الزناد عن بسر بن سعيد عن عبيد بن أبي صالح مولى السفاح. وفي 'جامع الأصول' أبو صالح عبيد بن أبي صالح مولى السفاح، تابعي، روى عن زيد بن ثابت، وروى عنه =



مولى السَّفَّاح أنه أخبره: أنه باع بَرّاً من أهل دارِ نَخْلَةٍ إلى أجل، ثم أرادوا الخروج إلى كوفة فسألوه أن يَتَقَدُّوه، وَيَضَعَ عنهم، فسأل زيد بن ثابت، فقال: لا آمرُكَ أَنْ تَأْكُلَ ذلك ولا تُؤْكَلَه.

قال محمد: وبهذا نأخذ. من وجب له دين على إنسان إلى أجل، فسأل أن يضع عنه ويعجل له ما بقي لم ينبغ ذلك؛ لأنه يعجل قليلاً بكثير ديناً، فكأنه يبيع قليلاً نقداً <sup>أي للدائن</sup> بكثير ديناً. وهو قول عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمر، وهو قول <sup>أي عدم جواز مثل هذا</sup> أبي حنيفة.

سُـرِسَ سَعِيد. وفي "كتاب الثقات" لاس حبان: عبيد بن حراة عداده في أهل المدينة، ويروي عن زيد بن ثابت، وروى عنه بسر بن سعيد.

أنه باع برّاً بفتح اسماء وتشديد الراء المعجمة، عن ابن دريد: هو المتاع من الثياب خاصة، وعن اللبث: ضرب من الثياب، وعن ابن الأسيدي: ورجل حسن البرّ أي حسن الثياب، وقال محمد في "السير الكبير". هو عبد أهل الكوفة ثياب الكتان والقص، لا ثياب الصوف والخرّ، كذا في "شرح الفاري" عن "المعرب" دار نخلة: قال الرزقاني: محلة بالمدينة فيه المزارون. [شرح الرزقاني. ٣/٣٩٧] فسألوه: أي طلب أهل دار نخلة من البائع، وهو أبو صالح عبيد أن يُعْطِوه الثمن نقداً، ويخطّ هو بعض الثمن عنهم. أن تأكل ذلك: أي الثمن الذي تأخذه عنهم معجلاً ولا يؤكله هم ما خطه عنه، يعني لا يجوز لك هذا أن تضع بعض الثمن، وتأخذ عوضه ما بقي معجلاً، فإنه يكون كمن اشترى مائة مؤخّة خمسين معجلة فيدخل السأ والتفاضل في الحسن الواحد فإنه يكون كمن اشترى مائة مؤخّة خمسين معجلة فيدخل السأ والتفاضل في الحسن الواحد فلا بأس به.

فكأنه يبيع إلخ. هذا إذا أراد المعاوضة والمقابلة، وإن أراد كل واحد التبرع فلا بأس به. وعبد الله بن عمر. أخرجه عنه مالك في "الموطأ". قول أبي حنيفة. وبه قال الحكم بن عتيبة والشعبي ومالك، وأجازاه ابن عباس ورواه من المعروف، وحكاها للحمي عن ابن القاسم من المالكية، وعن ابن المسيب والشافعي انقولان، واحتج الحبر حمر ابن عباس: لما أمر رسول الله ﷺ بإحراج بني النضير، قالوا: لنا على الناس ديون لم نحل، فقال: صعبو ونعجبوا وأجاب المناعون باحتمال أن هذا الحديث قبل نزول تحريم الربا، كذا في "شرح الرزقاني" [٣/٣٩٨].

## باب الرجل يشتري الشعر بالحنطة

٧٦٩ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع أن سليمان بن يسار أخبره أن عبد الرحمن بن

الأسود بن عبد يغوث فني علف دابته فقال لغلامه: خذ من حنطة أهلك فاشتر به  
شعيراً ولا تأخذ إلا مثلاً بمثل.

بلا زيادة ونقصان

قال محمد: ولسنا نرى بأساً بأن يشتري الرجل قفيزين من شعر بقفيز من حنطة يداً  
بشرط التقاض في المجلس

بيد. والحديث المعروف في ذلك عن عبادة بن الصامت أنه قال: قال رسول الله ﷺ  
فيما يخطب به ذلك الحكم

عبد الرحمن بن الأسود هو من ولد علي عهد رسول الله ﷺ ويقال: إن له صحة وكان أبوه من المستهزئين  
رسول الله ﷺ. كذا قال ابن حبان في "كتاب الثقات"، وذكر ابن الأثير الحرري في "أسد الغابة" [رقم:  
٣٢٧١، ٤٢٣/٣، ٣٢٤] عبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث بن وهب بن عبد مناف بن زهرة القرشي  
الزهري: كان ذا قدر كبير بين الناس، وهو ابن حال الي أدرك الي ولا تصح له رؤية ولا صحة،  
روى عنه سليمان بن يسار ومروان وغيرهما. فيفتح الفاء وكسر الين أي فقد وعدم علف دابته بفتحين.

ولا تأخذ إلخ أخرجه مالك عن سعد بن أبي وقاص وابن معيقيب أيضاً، ومساه على أن المر والشعر حسن  
واحد، وقال مالك: هو الأمر عندنا - أي بالمدينة - أن المر والشعر حسن واحد لتقارب المفعلة، وهذا قال أكثر  
الشاميين، وقد يكون من خبر الشعر ما هو أطيب من حر الحنطة، وهذا خلاف الجمهور، قال الزرقاني: لم يتردد  
به مالك حتى يشع عليه بعض أهل الطاهر - والله حسبه - ويقول: القط أفضله من مالك، فإنه إذا رميت له  
لقمتان: إحداها شعر، فإنه يذهب عنها ويقتل على لقمة الر. [شرح الزرقاني: ٣/٣٦٣، ٣٦٤]

والحديث المعروف هذا الحديث روي من طرق جمع من الصحابة بألفاظ متقاربة بعضها مطولة وبعضها  
مختصرة على ما سطره الربيعي في "تخريج أحاديث الهداية" [٣٥/٤] والعيبي في شرحها والسيوطي في "الدر  
المشور" وغيرهم. فأخرج الستة [الحارثي رقم: ٢١٣٤، ومسلم رقم: ٤٠٥٩، والترمذي رقم: ١٢٤٣،  
وابن أبي حاتم رقم: ٤٥٥٨، وأبو داود رقم: ٣٣٤٨، وابن ماجه رقم: ٢٢٥٣] ومالك والشافعي وعبد الرراق  
وعبد بن حميد والبيهقي من حديث عمر مرفوعاً

شعر بشعر لا بأس به. وأخرج مسلم والنسائي والبيهقي وعبد بن  
حميد من حديث أبي سعيد الخدري: من

شعر بشعر لا بأس به. وأخرج مسلم والنسائي والبيهقي وعبد بن حميد من حديث أبي سعيد الخدري: من

**الذهب بالذهب مثلاً بمثل، والفضة بالفضة مثلاً بمثل، والحنطة بالحنطة مثلاً بمثل،**  
**والشعر بالشعر مثلاً بمثل. ولا بأس بأن يأخذ الذهب بالفضة والفضة أكثر، ولا بأس**  
**بأن يأخذ الحنطة بالشعر والشعر أكثر يداً بيد، في ذلك أحاديث كثيرة معروفة.**  
**وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.**

- وأخرج البخاري [رقم: ٢١٧٥] ومسلم [رقم: ٤٠٥٤] والترمذي [رقم: ١٢٤١] والبيهقي عن أبي سعيد مرفوعاً: لا يبيع الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل، ولا يبيع الفضة بالفضة إلا مثلاً بمثل، وحديث عبادة أخرجهم الجماعة إلا البخاري، وفي الباب عن أبي الدرداء أخرجه مالك والنسائي، وبلال عند الطبراني والطحاوي، وأبي هريرة عند مسلم، ومعمّر بن عبد الله عند مسلم، وأبي بكر عند الرار، وعثمان عند مسلم والطحاوي، وهشام بن عامر عند الطبراني، والبراء وزيد بن أرقم عند البخاري ومسلم، وفضالة بن عبيد عند الطحاوي وأبي داود، وابن عمر عند الطحاوي والحاكم، وأبي بكرة عند البخاري ومسلم، وأنس عند الدار قطني.

**الذهب بالذهب** بالرفع على أن المعنى يبيع الذهب بالذهب، أو بالنصب أي يبيعوا الذهب. وقد ورد في كثير من الروايات في هذا الحديث ذكر الأشياء الستة: الذهب والفضة والتمر والبر والشعر، وهذا الحديث أصل في باب الربا، وقد أعرب الظاهرية حيث لم يحرموا الربا إلا في هذه الأشياء الستة دون غيرها، وغيرهم من العلماء متفقون على أن الحكم معلول، ومتعد إلى غيرها حسب تعدّي العلة، واحتلفوا في العلة، فعد مالك هي الأدّحار والاقتيات والطعم، وعد الشافعي الطعم والشمية، وعدنا القدر والجس، فعدنا إذا اتخذ القدر - أي الكيل والورن - والجس حُرْمَ التفاضل والنسأ، وإذا اختلف الجس حلّ التفاضل وحرم النسأ. وقد عرف تفصيل ذلك في كتب الفقه. **ولا بأس بالخ:** من ههنا كلام صاحب الكتاب.

**في ذلك:** أي في جواز التفاضل عند اختلاف الجس أخبار كثيرة، ففي حديث عبادة عن الأربعة [أبو داود رقم: ٣٣٥٠، والترمذي رقم: ١٢٤٠] ومسلم [رقم: ٤٠٦٣] في آخره: إذا احتسفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم، **يد بيد، ويبيعون شعر كيف شئتم يد بيد.** ويبيعون شعر كيف شئتم يد بيد. قال الترمذي: والعمل على هذا عند أهل العلم لا يرون أن يباع التمر بالبر إلا مثلاً بمثل، والشعر بالشعر إلا مثلاً بمثل، فإذا اختلف الأصناف فلا بأس أن يباع متفاضلاً إذا كان يداً بيد، وهذا قول أكثر أهل من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، وهو قول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق، وقال الشافعي: الحجة في ذلك قول النبي ﷺ يبيعوا شعر كيف شئتم يد بيد، وقد كره قوم من أهل العلم أن يباع الحنطة بالشعر إلا مثلاً بمثل، وهو قول مالك بن أنس، والقول الأول أصح.

## باب الرجل يبيع الطعام نسيئة ثم يشتري بذلك

قبل أن يقبضه

## الثلث شيئاً آخر

٧٧٠ - أخبرنا مالك. حدثنا أبو الزناد، أن سعيد بن المسيّب وسليمان بن يسار: كانا يكرهان أن يبيع الرجل طعاماً إلى أجل بذهب، ثم يشتري بذلك الذهب ثمراً قبل أن يقبضها.

قال محمد: ونحن لا نرى بأساً أن يشتري بها ثمراً قبل أن يقبضها إذا كان التمر بعينه، ولم يكن ديناً. وقد ذكر هذا القول لسعيد بن جبير فلم يره شيئاً، وقال: لا بأس به. وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

## باب ما يكره من التجش وتلقي السلعة

٧٧١ - أخبرنا مالك. أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ نهى

لا يرى ناساً أي يخور عدداً ذلك؛ لأن السهي عنه إما هو بيع ما لم يقصص لا الشراء بما لم يقصص ولا الشراء بالدين، وقد ذكر مالك الكراهة أيضاً عن ابن شهاب وأبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم مثل قول ابن المسيّب وابن يسار وقال: إنما هو عن أن لا يبيع الرجل حنطة بذهب ثم يشتري بالذهب ثمراً قبل أن يقصص الذهب من ثمنه الذي اشتري منه الحنطة، فأما أن يشتري بالذهب التي ناع لها إلى أجل من غير ثمنه، ويُحِيل الذي اشتري منه التمر على عريمه الذي ناع منه الحنطة فلا بأس به، وهو قد سألت عن ذلك غير واحد من أهل العلم فلم يروا بأساً. وعمل كراهتهم كانت للثمة لا لأمر شرعي. ولم يكن ديناً فإنه إن كان ديناً لا يخور؛ لأنه يبيع الكالي بالكالي وقد نهى عنه. هذا القول: أي قول ابن المسيّب وغيره.

من التجش. بفتح الجيم، ويروى سكون الحيم، وقيل: بالتحريك اسم، وبالسكون مصدر، قاله العيني، وقال أيضاً: هو مكروه بإجماع الأربعة. ونقي السلعة أي استقبل التجار قبل أن يدحنوا البلد. السلعة بالكسر فالفتح: جمع سلعة، وهي المتاع.

عن تلقي السلع حتى قبض الأسواق، ونهى عن النجش.

قال محمد: وبهذا نأخذ، كل ذلك مكروه، فأما النجش فالرجل يحضر فيزيد في

عند المبيعة

الثلث ويعطي فيه ما لا يريد أن يشتري به لئسمع بذلك غيره فيشتري على سومه،

فهذا لا ينبغي. وأما تلقي السلع فكل أرض كان ذلك يضر بأهلها فليس ينبغي أن

لإفضاله إلى الضرر

أي التلقي

يفعل ذلك بها، فإذا كثرت الأشياء بها حتى صار ذلك لا يضر بأهلها فلا بأس بذلك

أي بالتلقي

أي بتلك الأرض

إن شاء الله.

**قبض الأسواق:** أي تدخل في البلاد، وورد في رواية عن ابن مسعود: "أنه ما هي أن تلقي الحلب"، أخرجه الترمذي [رقم: ١٢٢٠] وغيره. **ونهى عن النجش:** إنما هي عنه وكذا عن التقي؛ لكونه متضمناً للفر. **فأما النجش فالرجل الخ:** قال ابن بطال: أجمع العلماء على أن النجاش عاصي بعمه ونقل ابن المنذر عن طائفة من أهل الحديث فساد البيع في صورة النجش، وهو قول أهل الظاهر ورواية عن مالك، واشتهر عند الحنابلة كذلك إذا كان ذلك مواطأة البيع أو صعه، والأصح عند الحنفية والشافعية صحة البيع مع الإثم، والنجش لا يتم إلا بأمر: منها: أن لا يريد النجاش شراءه. ومنها: أن يريد في الثمن ليقبض به السوم أكثر مما يعطون لو لم يسمعوا سومه. وأما مواطأة البيع وجعله الخ على النجاش على ذلك فليس بشرط إلا أنه يريد في المعصية، وقيد ابن العربي وابن عبد البر وابن حزم التحريم في النجش بأن يكون الريادة فوق ثمن المثل، فهو أن رجلاً رأى سلعة تباع بدون قيمتها فراد ليتها إلى قيمتها لم يكن نجاشاً بل يؤخر على ذلك، ووافقه على ذلك بعض متأخري من الشافعية، وهو المفهوم من كلام صاحب "النهاية حاشية الهداية" حيث قال: أما إذا كان الراغب يطلب السلعة من صاحبها بدون قيمتها، فراد رجل في الثمن إلى أن يبلغ قيمتها فلا بأس به وإن لم يكن له رغبة في ذلك، كذا في "شرح مسند الإمام الأعظم".

**ويعطي فيه الخ:** أي يظهر إعطاؤه أكثر، وكذا إذا مدح السلعة فوق الحد ليعتد المشتري

**فيشتري على سومه:** أي فيشتري العير على ما قاله النجاش به فيعتد به **يضر بأهلها** بأن كان فيه قحط وعلاء.

إن شاء الله: قيد الحكم به لعدم وجود ما يدل على ذلك نصاً، وإنما حكم به؛ لأن النهي بالتلقي معلول بإجماع القائسين بالإصرار والعرض، وهو مفقود في صورة عدم الضرر، وظاهر أحاديث النهي عن التلقي بالإطلاق، وبه أخذ الشافعي وغيره سواء ضرر به أهل البلد أم لا. وتعلق قوم بظاهرها، فقالوا بطلان إسماع بالتلقي. وللطححاوي في "شرح معاني الآثار" [١٨٥/٢، ١٨٦] في هذه المسألة كلام نفيس، فإنه أخرج أولاً من حديث ابن عباس: =

## باب الرجل يُسَلِّم فيما يُكَال

مجهول من الكيل

٧٧٢ - أحررنا ماك. حدثنا نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول: لا بأس بأن

يبتاع الرجل طعاماً إلى أجل معلوم بسعر معلوم إن كان لصاحبه طعام أو لم يكن،  
أي يشتري بالكسر أي مقدار معلوم وهو البائع

« لا يستقيم سوق ولا يسع عصفكم بعض. ومن حديث ابن عمر: "هي رسول الله ﷺ أن يتلقى السلع حتى تدخل الأسواق"، ومن حديث أبي سعيد: لا يسع من بيع حتى يذهب سهوكم، ومن حديث أبي هريرة: لا يسع من كان، وقال: احتج قوم هذه الآثار، فقالوا: من تلقى شيئاً قبل دخوله السوق، واشترأه فشرأوه باطل، وحالهم في ذلك آخرون، فقالوا: كل مدينة يضر تلقي بأهلها فالتقي فيها مكروه والشرء حائر، وكل مدينة لا يضر التلقي بأهلها فلا بأس به فيها، ثم أخرج من طريق عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال: "كما تتلقى الركبان فبشترى منهم الطعام جزءاً فهانا رسول الله ﷺ أن يبيعه حتى تحوله من مكانه". ويسد آخر عنه: "كانوا يشترون الطعام من الركبان على عهد رسول الله ﷺ فيبعث عليهم من يبعوهم أن يبيعوه حيث اشتروه". وقال: وفي هذه الآثار إباحة التلقي. وفي الأول الهي، فأولى بما أن نحل ذلك على غير التضاد، فيكون ما نهي عنه من التلقي لما في ذلك من الضرر على غير المتقين من المقيمين في الأسواق، ويكون ما أبيح من التلقي هو الذي لا ضرر فيه على المقيمين. ثم أخرج لإبطال قول من قال بالطلال من حديث أبي هريرة مرفوعاً: لا يقبل بيع من ينفذ فاسرى منه ست فيه - خبر زندي سوق. فَعُلِمَ منه أن البيع مع التلقي صحيح مع الإثم، فإنه إن كان باطلاً لم يكن للخيار فيه معنى.

**يسلم:** من الإسلام يقال: أسلم في كذا إذا قدمه وأجل ذلك الشيء، فالثمن المعجل يسمى رأس المال، والمبيع المؤجل المُسَلَّم فيه، ومعطي الثمن رب السلم، وصاحب المبيع المسلم إليه، والقياس يأتي عن جوار هذا العقد: لأنه داخل تحت بيع ما ليس عنده إلا أنه جَوَرٌ لورود الشرع بذلك، فورد مرفوعاً: من سلم فسلمه في كل معلوم يورث معلوم إلى أجل معلوم. أخرجه الستة. [البحاري رقم: ٢٢٤٠، ومسلم رقم: ٤١١٨، والترمذي رقم: ١٣١١ والبيهقي رقم: ٤٦١٦، وأبو داود رقم: ٣٤٦٣، وابن ماجه رقم: ٢٢٨٠] وفي الباب أحاديث كثيرة، وآية المدائنة في سورة البقرة دالة على جواره كما نُقِلَ عن ابن عباس، وله شروط مذكورة في كتب الفروع وجمعوها في قوهم: إعلام رأس المال بيان جسده وقدره وصفته وتعجيله قبل الافتراق، وإعلام المسلم فيه بيان الجنس والنوع والقدر والوصف، وتأجيله بأجل معلوم والقدرة على تحصيله.

إن كان لصاحبه أي سواء كان عنده ذلك الطعام المسلم فيه أو لم يكن بشرط أن يكون ممكن التحصيل.

ما لم يكن في زرع لم يند صلاحه أو في ثمر لم يند صلاحه، فإن رسول الله ﷺ نهي عن بيع الثمار وعن شرائها حتى يند صلاحها.

قال محمد: هذا عندنا لا بأس به، وهو السلم يُسلم الرجل في طعام إلى أجل معلوم بكيل معلوم من صنف معلوم، ولا خير في أن يشترط ذلك من زرع معلوم أو من نخل معلوم، وهو قول أبي حنيفة أي بوعا ووصفا لاحتمال الفساد بالعامة **رحمته**.

## باب بيع البراءة

٧٧٣ - أخبرنا مالك، حدثنا يحيى بن سعيد، عن سالم بن عبد الله بن عمر أنه باع غلاماً له بثمان مائة درهم بالبراءة. وقال الذي ابتاع العبد لعبد الله بن عمر: بالعبد داء لم تُسمّه لي، فاخصمنا إلى عثمان بن عفان، فقال الرجل: باعني عبداً وبه داء، أي اشتراه أي ابن عمر

ما لم يكن في زرع الخ يؤيده ما في رواية أبي داود [رقم: ٣٤٦٧] عن ابن عمر: لا يسلف في سحل حتى يسلم صلاحه وما عند الطبراني من حديث أبي هريرة: لا يسلم في ثمر حتى يسلم عيب صاحبها وبه أحد أصحابنا حيث شرطوا في جوار السلم كون المسلم فيه موجوداً من حين العقد إلى محل الأجل وفيما بينهما، خلافاً للشافعي فيما إذا كان موجوداً عند حلول الأجل فقط، وذلك؛ لأن القدرة على التسليم بالتحصيل، فلا بد من الاستمرار، ولذا قالوا: لو أسلم في حطة جديدة تخرج من زرعه فسد، وفي مطلقة صح، وتفصيله في كتب العقه.

وهو السلم. أي هذا العقد هو المسمى بالسلم وبالسلف أيضاً. بكيل معلوم. هذا في المكيلات، وفي الموروبات بورن معلوم، وفي المذروعات بذراع معلوم، وفي المعدودات المتقاربة بعدد معلوم، فإن السلم جائر في كل منها ولا يجوز فيما يتفاوت تفاوتاً فاحشاً، وفيما لا يمكن تعيينه بالبيان.

بيع البراءة: أي البيع بشرط البراءة من كل عيب من حاسب البائع. أنه باع هكذا في نسخة عليها شرح القاري، وظاهره أن البائع هو سالم بن عبد الله بن عمر، وألفاظ الرواية تأتي عنه، فالصحيح ما في "موطأ يحيى": مالك عن يحيى عن سالم بن عبد الله: أن عبد الله بن عمر باع غلاماً له ... الحديث. وقال الذي: أراد بذلك الرد على ابن عمر بخيار العيب. بالعد داء: أي مرض لم تذكره لي عند البيع ولم تشترط البراءة منه.



فقال ابن عمر: بعته بالبراءة، فقضى عثمان على ابن عمر، أن يحلف بالله: لقد باعه وما به داء يعلمه، فأبى عبد الله بن عمر أن يحلف، فارتجع الغلام فصَحَّ عنده العبد، فباعه عبد الله بن عمر بعد ذلك بألف وخمسة مائة درهم.

قال محمد: بلغنا عن زيد بن ثابت أنه قال: من باع غلاماً بالبراءة فهو بريء من كل عيب، وكذلك باع عبد الله بن عمر بالبراءة ورآها براءة جائزة. فبقول زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر نأخذ، من باع غلاماً أو شيئاً، .....

بالبراءة: أي بشرط البراءة من كل عيب **فارتجع الغلام** أي من المشتري إلى ابن عمر بسبب العيب ما امتنع ابن عمر من الحلف. **فصح** أي صحَّ عن المرض عند ابن عمر. **بلغنا عن زيد** الخ قد ذكر الشَّمي وغيره من أصحابنا أن الذي اشترى العبد من ابن عمر وجرى معه ما جرى كان زيد بن ثابت، وهذا اللعاب الذي ذكره صاحب الكتاب بخالفه، فإنه لو كان مذهب زيد في ذلك البراءة المطبقة لما حاصم مع ابن عمر عند عثمان بعد ما ذكر البراءة من كل عيب إلا أن تكون عنه روايتان في ذلك مقدمة ومؤخرة، لكن الكلام في ثبوت كون المشتري المذكور هو زيد بن ثابت وتحاصمه مع ابن عمر، وقد ذكره من علماء الشافعية الرافعي وغيره أيضاً، قال الحافظ في "تخريج أحاديثه": أخرجه مالك في "الموطأ" عن يحيى بن سعيد عن سالم عن أبيه، وم يسم زيد بن ثابت، وصححه البيهقي، وأخرجه يزيد بن هارون عن يحيى، وابن أبي شيبة عن عماد بن العوام عنه، وعند الرراق من وجه آخر عن سالم ولم يسم أحد منهم المشتري، وتعيين هذا المهم ذكره في "أخاوي" للماوردي، وفي "الشامل" لاس الصواع غير إسناد، ورأى أن ابن عمر كان يقول: تركت اليمين فعوضني الله عنها.

**نأخذ** أي لكونه موافقاً للقياس لا بقول عثمان، وقد اختلف العلماء فيه فمذهبنا أنه إذا شرط البراءة من كل عيب، وقبض المشتري ليس له أن يردده عيب سواء سمي الساع حملة العيوب أو لم يسم، وسواء علم عيوبه أو لم يعلم بعضها؛ لأن في الإبراء معنى الإسقاط، والجهالة في الإسقاط لا تقضي إلى الإساعة، ويدخل فيه البراءة عن العيب الموجود وقت العقد، والحادث قبل القبض عند أبي حنيفة وأبي يوسف في ظاهر الرواية عنه، وقال محمد لا يدخل فيه الحادث، وهو قول ربه والحسن والشافعي ومالك وأبي يوسف في رواية، ولشافعي في شرط البراءة أقوال: في قول: يبرأ مصبفاً، وفي قول: لا يبرأ عن عيب ما؛ لأن في البراءة معنى التملك، وتعميت الجهول لا يصح، وبه قال أحمد في رواية، وفي رواية عنه: يبرأ عما لا يعلمه دون ما يعلمه، وفي قول لشافعي وهو الأصح عندهم، وهو رواية عن مالك. لا يبرأ في غير الحيوان، ويبرأ في الحيوان عما لا يعلمه دون ما يعلمه، كذا في "الساية" [٨ ١٣٦].

وتبرأ من كل عيب ورصي بذلك المشتري وقبضه على ذلك فهو بريء من كل عيب علمه أو لم يعلمه؛ لأن المشتري قد برأه من ذلك. فأما أهل المدينة قالوا: ببرأ المائع من كل عيب لم يعلمه، فأما ما علمه وكتمه فإنه لا يبرأ منه، وقالوا: إذا باعه يبيع المرات بريء من كل عيب علمه أو لم يعلمه إذا قال: ابتعتك يبيع المرات، والذي يبيع المرات يبيع المرات في نسخة يبيع نفوس: أنبرأ من كل عيب وبين ذلك أخرى كـ يبرأ بما استرح من هذا، وهو قول أبي حنيفة وقولنا والعامه.

باب بيع الغرر

٧٧٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو حازم <sup>اسمه سفيان</sup> عن دينار، عن سعيد بن المسيّب أن رسول الله ﷺ هي عن بيع الغرر.

وترا من كل عيب: ما في من شئ عيب فيه بريء من كل عيب حديث فسمعوا  
عني شروعه، أخرجه أبو داود | رقمه ٣٥٩٤ | وحاكم في حديث أبي هريرة، وهو حديث في حاكم من حديث  
عمر بن الخطاب رضي الله عنه، من حديث أبي هريرة، وهو حديث في حاكم من حديث  
شريك، حرم حلالاً وأحل حراماً، كما في الصحيحين **قد برأه** أي شاع في كل زمان  
وقالوا: تصدقوا بصغير، جمع من أهل المدينة، وفي بخاري أن رجلاً من فقهاء قدام  
وبين ذلك: أي أوضح الإبراء العام الذي هو مقادير المبرأت.

بيع الغرر: صحيح ما عرفت، وهو المختصر بمعنى أنه لا يبيح أن يكون له لا، كذا في معرب  
 أن رسول الله ﷺ. هذا حديث مرسل ساقى رده ماث، ورواه حذيفة عن ماث عن نافع عن ابن عمر، وهو  
 مكبر، وتصحيح ما في موطأ، ورواه ابن أبي حاتم عن أبيه عن سهل بن سعد، وهو حصص، وسمي ابن أبي حاتم  
 حجة بن حاتم غير ذلك، وحدث محفوظ عن أبي هريرة، ومعهود أن ابن مسعود من كبار رواة، كذا قال ابن  
 عبد البر وذكر في صحيح: أن نهي عن بيع الغرر، أخرجه مسلم وأحمد وابن حبان من حديث أبي هريرة،  
 وابن ماجه وأحمد من حديث ابن عباس، وفي باب من نهى عن بيع الغرر عند ابن أبي عمير، وأبو بصير، وابن  
 أبي عمير، وعنه أحمد وابن دود، وعمران بن حصين عند ابن أبي عمير، وابن عمر عند أبي بصير، وابن حبان

**قال محمد:** وبهذا كله نأخذ، بيع الغرر كله فاسد، وهو قول أبي حنيفة والعامّة.

٧٧٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سعيد بن المسيّب أنه كان يقول: لا ربا

في الحيوان، وإنما نهي عن الحيوان عن ثلاث: عن المضامين والملاقيح، وحبل الحبلّة. <sup>في نسخة من</sup> أي ثلاث صور <sup>جمع مضمون</sup> جمع ملقوح

والمضامين ما في بطون إناث الإبل، والملاقيح ما في ظهور الجمال. <sup>أي من الأولاد</sup>

**كله** أي بجميع أقسامه كبيع الطير في الهواء، والسّمك في الماء، ولنّ ضرر ونحو ذلك مما هو مسوّط في كتب الفقه. لا ربا أي ليس التفاصيل فيه نجسه أو غير نجسه ربا؛ لعدم كونه موروباً ولا عددياً متقارباً، وسيجيء تفصيل هذا فيما سيأتي. **في الحيوان** قال الزرقاني: المختلف نجسه كمتحد وبيع يداً بيد، فإن بيع إلى أجل واحتلت صفاته جاز وإلا مع عدم مالك، وأجاره الشافعي مطلقاً، وهو ظاهر قول ابن المسيّب؛ لأنه أمر بعض أصحابه أن يعطي بغيراً في بغير إلى أجل، فهو محصص لعموم حرمة الربا، وأجيب بحمله على مختلف الصفة والمنافع جمعاً بين الأدلة، ومعه أبو حنيفة اتفقت الصفات أو احتلت؛ لقوله تعالى: ﴿...﴾ (البقرة: ٢٧٥)، وهذه زيادة. وسيجيء تفصيل هذا البحث عن قريب إن شاء الله.

**وأما هي** ذكر ابن حجر في "التلخيص" "أن النهي عن بيع المضامين والملاقيح"، أخرجه إسحاق بن راهويه والبرار من حديث سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة مرفوعاً، وفي إسناده ضعف، وفي الباب عن عمران بن حصين، وهو في البيوع لاس أبي عاصم، وعن ابن عباس في "الكبير" للطبراني والبرار، وعن ابن عمر أخرجه عبد الرزاق، وإسناده قوي. **وحبل الحبلّة** مفتحتين فيهما، وعلط من سكن الماء، قاله ابن حجر. **والمضامين** هذا التفسير من مالك كما ذكره الزرقاني [٣/٣٧٤] أو من ابن المسيّب على ما ذكره شارح "المسند".

**ظهور الجمال** جمع جمل، وهو ذكر الإبل، لأنه يلقح الناقة، ولذا سميت الحبلّة التي يلقح بها الثمار فحلاً، قال الزرقاني: وافق الإمام على هذا التفسير جماعة من الأصحاب، وعكسه ابن حبيب فقال: المضامين ما في الظهور، والملاقيح ما في البطون، وزعم أن تفسير مالك مقلوب، وتعقب بأن مالكا أعني منه باللعنة. [شرح الزرقاني: ٣/٣٧٤] وفي "تهذيب الأسماء والنوعات" للبووي في حرف الصاد المعجمة: قال أبو عبيدة معمر بن المثنى فيما رأيته في 'عرب الحديث' له وهو أول من صف غريب الحديث عند بعض العلماء، وعند بعضهم النظر بن شميل، قال: المضامين ما في أصلاب الفحول، وكذلك قاله صاحبه أبو عبد القاسم بن سلام، وكذلك ذكره الجوهري وغيره، وقال صاحب "المحكم": المضامين ما في بطون الحوامل كأهن تصمنه، وقال الأزهري في "شرح ألفاظ المحتصر": المضامين ما في أصلاب الفحول، سميت بذلك؛ لأن الله أودعها ظهورها، فكأها ضممتها. وحكى صاحب "مطالع الأنوار" عن مالك أنه قال: مضامين الأجنة في البطون، وعن ابن حبيب من أصحابه: هو ما في ظهور الإبل الفحول. =

٧٧٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ نهي عن بيع حبل الحبل.

= وفيه أيضاً في حرف اللام: واحد الملاقيع عند صاحب "صحيح البع" ملقوحة، وكذلك قال أبو عبيد القاسم بن سلام والأرهرقي وغيرهم: إن الملاقيع الأجنة في بطون الأمهات، واحدها مقوحة؛ لأن أمها لفتحها أي حملتها فاندلقح الحامل، ولم يخصها الأرهرقي وابن فارس بالإنل وحصها أبو عبيد والحوهري بالإنل. ويظهر من هذا كله أنهم اختلفوا في تفسير المضامين والملاقيع التي هي عن بيعها في الحديث بعد ما اتفقوا على أن المراد بها ما في اسطون من الأجنة وما في أصلاب الفحول من الطف التي تكون مادة للأولاد، ولم تقع بعد في الرحم، ففسر بعضهم الأول بالأول والثاني بالثاني، وعكس بعضهم ولكل وجهة وماسية، وكان هذان البيعان من بيع الحاهلية يبيعون ولد الناقة قبل أن تولد، وقبل أن تقع نطفة المحل في الطن، وإنما هي عنها؛ لأن فيهما غرراً وبيع ما ليس عنده، وما لا يقدر على تسليمه. ولقد أعجب علي القاري حيث فسر قوله: ما في ظهور الجمال بقوله: من الور، وأراد به الشعر الذي على الظهر، ولعلمي ما ذكرنا طاهر على كل من له مهارة في فنون الحديث وغريه فكيف خفي على هذا المتشحر؟ ولا عجب، فإن لكل عالم رلة، ولكل جواد كبوة.

أخبرنا نافع كذا أخرجه الستة من حديث نافع عن ابن عمر، ذكره العيني. **حبل الحبل**: ففتح الباء والحاء فيهما، ورواه بعضهم بسكون الباء في الأول، قال القاضي عياض: هو غلط، والصواب الفتح، والأول مصدر حسنت المرأة، والحبل مختص بالآدميات ويقال في غيرها من الحيوانات: الحمل، قال أبو عبيد: لا يقال لشيء من الحيوانات: حبل إلا ما جاء في هذا الحديث، والحبل جمع حابل كظلمة وطالم، وقيل: الهاء للمبالغة. واحتلفوا في المراد بحبل الحبل المهي عنه فقيل: هو البع بضم مؤجل إلى أن تلد الناقة، ويلد ولدها، وهذا تفسير ابن عمر ومالك والشافعي وغيرهم، وقيل: هو بيع ولد الناقة الحامل في الحال، وبه قال أبو عبيد وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وهو أقرب إلى اللغة، والبيع فاسد على كلا المعنيين، كذا في "تهذيب الأسماء واللغات".

وفي "شرح المسند": قال ابن التين: محصل الخلاف هل المراد البيع إلى أجل أو بيع الحين؟ وعلى الأول: هل المراد بالأجل ولادة الأم أو ولادة ولدها؟ وعلى الثاني هل المراد بيع الحين الأول أو بيع حين الجنين؟ فصارت أربعة أقوال، فعلة النهي إما جهالة الأجل أو أنه غير مقدور تسليمه أو أنه بيع معنوم أو مجهول، وحكى صاحب "الحكم" في تفسيره قولاً حامساً: أنه بيع ما في بطون الأنعام، وهو أيضاً من بيع الغرر، لكن هذا إنما فسر به ابن المسيب بيع المضامين كما رواه مالك، وفسر به غيره بيع الملاقيع، وحكى عن ابن كيسان وأبي العباس الميرد أن المراد بالحبلة الكرم، وحبلها أي حملها وثمرها قل أن يبلغ الإدراك، كما هي عن بيع ثمر النخلة حتى ترهي، وهو قول شاذ.



قال ابن شهاب: سألت عن كرائها بالذهب والورق، فقال: لا بأس به.

٧٧٩ - أخبرنا مالك، حدثنا داود بن الحصين، أن أبا سفيان مولى ابن أحمد أخبره أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول: نهى رسول الله ﷺ عن المزاة والمحاكلة. والمزاة اشتراء الثمر في رؤوس النخل بالتمر، والمحاكلة كراء الأرض.

قال محمد: المزاة عندما اشتراء الثمر في رؤوس النخل بالتمر كيلاً لا يُدرى الثمر الذي أعطى أكثر أو أقل، وإريب ما عيب لا يُدرى أيهما أكثر، والمحاكلة اشتراء حب في السسل بالحنطة كيلاً لا يُدرى أيهما أكثر، وهذا كله مكروه، ولا يسغي مباشرته، وهو قول أبي حنيفة والعمامة وقولنا.

## باب شراء الحيوان باللحم

٧٨٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزناد، عن سعيد بن المسيب قال: نهى عن بيع

الحيوان باللحم. قال: قلت لسعيد بن المسيب: أ رأيت رجلاً اشتري شاةً بعشر

شياه أو قال شاةً فقال سعيد بن المسيب: إن كان اشتراها لينحرها.....

سألت في نسخة ساء، أي من ساء لا بأس به سجي، نقص من جعل هذا مذهب في باب المعينة وهذا راعه ابن أحمد في نسخة من أبي أحمد، وهو تصحيح ما في غير موضع في رؤوس النخل. هذا السد دفع من تحريمه وهو يفتي عند جمهورهم كما أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كان لا يبيع من ساء، ومن هذا ما جاء في بيع النخل عند أحمد، وقد عني حديث ربه من ساء من ساء، وهذا من ساء فيه كله مكروه، أي مهيى عند عدم السوء في ساءه في لا يبيع.

والعمامة وقولنا: وهو قول الجمهور ساءاً وخلفاً، بل قول الكل.

شارفاً: في يرواني شين معجمة، ألف وراء، ميمنة، وفي نسخة من ساء، وجمع شرف [سرج يرواني ٣٧٥، ٣٧٦] لينحرها: أي ليذبحها، وفي نسخة: ليتجرها.

فلا خير في ذلك. قال أبو الزناد: وكان من أدركت من الناس يَنْهَوْنَ عن بيع الحيوان باللحم، وكان يُكْتَبُ في عُهُودِ الْعَمَالِ في زمانِ أَبَانَ وهشام يَنْهَوْنَ عن ذلك.

معروف أو مجهول

جمع عامل

٧٨١ - أخبرنا مالك، أخبرنا داود بن الحصين أنه سمع سعيد بن المسيب يقول:

وكان من ميسر أهل الجاهلية بيع اللحم بالشاة والشاتين.

بفتح المهم وكسر السين القمار

٧٨٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، عن سعيد بن المسيب أنه بلغه أن

رسول الله ﷺ نهي عن بيع الحيوان باللحم.

قال محمد: وبهذا نأخذ. من باع لحماً من لحم الغنم بشاة حية لا يُدري اللحم أكثر

أي المقرر بيع

فلا خير في ذلك أي لا يجوز إذا كانه اشترى الحيوان باللحم، فإن لم يرد نحرها جاز، لأن الظاهر أنه اشترى حيواناً يحيا فيوكل إلى بته وأمانته، ولا ربا في الحيوان، كما مر عنه، قاله إسماعيل القاضي المالكي بقه عنه الزرقاني، [شرح الزرقاني: ٣/٣٧٦] عهد بالضم جمع عهد أي دفاتر أحكامهم. زمان أمان [أي ابن عثمان ابن عفان] هو زمان عبد الملك بن مروان. وهشام أي ابن إسماعيل المخرومي. وسيأتي ذكره في باب عهدة الثلاث والسنة. عن ذلك: أي عن بيع الحيوان باللحم.

أنه بلغه. لم يذكره في 'موطأ يحيى'، وإنما فيه عن زيد بن أسلم عن ابن المسيب أن رسول الله، الحديث. قال ابن عبد البر: لا أعلمه يتصل من وجه ثابت، وأحسن أسابده مرسل سعيد هذا، ولا خلاف عن مالك في إرساله، ورواه يزيد بن مروان عن مالك عن ابن شهاب عن سهل بن سعد. وهذا إسناد موضوع لا يصح عن مالك [شرح الزرقاني: ٣/٣٧٥] وقال الحافظ في 'التلخيص': أخرجه أبو داود في 'التراسيل' ووصفه الدارقطني في 'العريب' عن مالك عن الزهري عن سهل، وحكم تصحيحه، وصوب الرواية المرسلة التي في 'موطأ'، وتبعه ابن عبد البر وابن الجوزي، وله شاهد من حديث ابن عمر عند البراء، وفيه ثابت بن رهير ضعيف، وله شاهد أقوى منه من رواية الحسن عن سمرة. وقد احتلف في صحة سماعه منه، أخرجه الحاكم والبيهقي وابن حريجة

وهذا بأحد: اختلفوا فيه فجوز أبو حنيفة وأبو يوسف والمري تلمذ الشافعي بيع اللحم بالحيوان سواء كان اللحم من حسن ذلك الحيوان أو لا مساوياً لما في الحيوان أو لا، بشرط التعجيل، أما بالنسيئة فلا؛ لامتناع السلم في الحيوان واللحم وذلك؛ لأنه باع موروباً بما ليس بموروس؛ إذ الحيوان ليس بموزون عادةً، ولا يُعرف قدر ثقله بالوزن؛ لأنه يثقل نفسه تارة ويخففها أخرى، واتحاد الخس مع اختلاف المقدارية لا يجمع التفاضل، وإنما يجمع النسأ فقلنا به. وقال محمد: إن باعه بدم غير حسه كلحم البقر بالشاة الحية ولحم الخنزير بالبقرة الحية يجوز =



أو ما في الشاة أكثر فالبيع فاسد مكروه لا ينبغي. وهذا مثل المزابنة والمحاكلة،  
لا احتمال الربا في تحقيق شبهة الربا

وكذلك بيع الزيتون بالزيت ودهن السمسم بالسمسم.  
بكسر السين

## باب الرجل يساوم الرجل بالشيء فيزيد عليه أحد

٧٨٣ - أحرم مالك. حدثنا نافع، عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: لا يبيع

= كيف ما كان، وإن كان من جسمه كلحم شاة شاة حية، فشرطه أن يكون اللحم المهرر أكثر من اللحم الذي في الشاة ليكون لحم الشاة بمقاسة مثله من اللحم، وباقى اللحم بمقاسة السقط، وهو ما لا يطلق عليه اسم اللحم كالكرش والجلد والأكارع، ولو لم يكن كذلك يتحقق الربا، إما لزيادة السقط إن كان اللحم المفرز مثل لحم الحيوان، أو لزيادة اللحم إن كان لحم الشاة أكثر، فصار كبيع الخل أي دهن السمسم بالسمسم، والزيتون بدهنه، فإنه لا يجوز إلا على ذلك الاعتبار، ولو كانت الشاة مدبوحة مسلوحة إذا تساوى ورأى جاز اتفاقاً إذا كانت مفصولة عن السقط وإن كانت تسقطها لا يجوز إلا على الاعتبار المذكور.

وقال مالك والشافعي وأحمد: لا يجوز بيع اللحم بالحيوان أصلاً في متحد الحسن، ولو باعه بدهن من غير جنسه، فقال مالك وأحمد: يجوز، وللشافعي قولان، والأصح: لا؛ لعدم النهي. ولا يحمى أن السمع وارد بالهي مطلقاً، فمعه قوي، ومنه ضعيف، فمن القوي رواية مالك وأبي داود في "المراسيل" - ومرسل سعيد بن المسيب حجة بالاتفاق - وأخرجه ابن حزيمة عن أحمد بن حفص السلمي. حدثني إبراهيم بن طهمان عن الحجاج بن الحجاج، عن قتادة عن الحسن بن سمره، وقال البيهقي: إسناده صحيح، ومن أثبت سماع الحسن عن سمره فهو عنده موصول، ومن لم يثبت فهو عنده مرسل جيد، والمرسل عندنا حجة مطلقاً، وأسند الشافعي إلى رجل مجهول من أهل المدينة: أنه ﷺ هي أن يباع حي ميت، وأسند أيضاً عن أبي بكر الصديق أنه نهى عن بيع اللحم بالحيوان، وبسنده إلى القاسم بن محمد وعروة بن الزبير وأبي بكر بن عبد الرحمن أنهم كرهوا ذلك، كذا حققه ابن الهمام في "فتح القدير" [٢٥/٧، ٢٦] وكأنه أشار إلى ترجح ما وافقه الروايات الحديثية.

لا يبيع بالخزم على الهي، وفي رواية: لا يبيع بالخمر مراداً به النهي. قال الناجي: أي لا يشتري، وقال ابن حبيب: إنما النهي للمشتري على البائع، وقال الناجي: ويحتمل حمله على طاهره، فيمضى النافع أيضاً أن يبيع على بيع أخيه إذا ركن المشتري إليه، وقال عياض: الأولى حمله على ظاهره، وهو أن يعرض سعته على المشتري برخص ليزهده في شراء سلعة الأحرار إلى شرائها، وقال الأبي: البيع حقيقة إما هو إذا انعقد الأول فلما تعدت الحقيقة حمل على أقرب المحاز إليها، وهو المراكنة، وإذا كانت المنة ما يؤدي إليه من الضرر فلا فرق بين السوم على سوم غيره، والبيع على البيع، كذا في "شرح الزرقاني" [٤١٤/٣ - ٤١٦]. وهذا يظهر أن ما احتاره صاحب الكتاب =





## إلا بيع الخيار.

..... وهذا نأخذ،

= بخلاف فرقة الصرف، ولم يكن لها أصل فيما اتفقوا عليه، وهذا التفسير مروى أيضاً عن أبي يوسف . . . هذا ملخص ما في "شرح معاني الآثار" للطحاوي [٢/ ١٨٨ - ١٩٠]، وشرحه المسمى بـ "نخب الأفكار في تنقيح معاني الآثار" للعيني، ولعل المنصف غير المتعصب يستيقن بعد إحاطة الكلام من الخوانب في هذا البحث والمتأمل فيما ذكرنا وما سذكره أن أولى الأقوال هو ما فهمه الصحبيان الحليان، وفهم الصحابي وإن لم يكن حجة لكنه أولى من فهم غيره بلا شبهة، وإن كان كل من الأقوال مستند إلى حجة.

**إلا بيع الخيار** أي إلا بيع شرط فيه الخيار إلى ثلاثة أيام، فإنه يبقى فيه الخيار بعد تفرق الأقوال أيضاً، وكذا بعد تفرق الأدان، وهذا أحد المعاني التي ذكرت فيه وهو مشترك بين القائلين بالتفرق قولاً وبين القائلين بالتفرق بدءاً، فإنهم متفقون على بقاء الخيار في البيع بشرط الخيار بعد التفرق. وثانيها: أن معناه إلا بيعاً شرط فيه أن لا خيار لهما في المجلس فيلزم نفس البيع ولا يكون فيه خيار، وهذا مختص بالقائلين بالتفرق بدءاً الذين يحتجون بهذا الحديث لإثبات خيار المجلس. وثالثها: قال النووي: وهو أصحها أي على رأيهم أن المراد التحجير بعد تمام العقد فن مفاقة المجلس يعني يثبت لهما الخيار ما لم يتفرقا إلا أن يتحجرا في المجلس، ويتحجرا إمضاء البيع فيلزم البيع بنفس التحجير، ولا يدوم إلى المفاقة. [شرح مسلم: ٦/٢]

**وهذا باحد** فيه وفي قوله الآخر بعد ذكر التفسير: وهو قول أبي حنيفة تصريحاً بأنهما لم يتركا هذا الحديث بالقباس ولم يدعيا العمل به كما هو المشهور على الألسنة، بل إهما حملا الحديث على ما حمل عليه السجعي، وأحداً به واحتجاً به في إثبات خيار القنوس فيما إذا أوجب أحد المتبايعين، فإن للآخر حينئذ الخيار في أن يقبله أو يردّه ما لم يتفرقا قولاً، فإذا تفرقا قولاً ونحو الكلام من الحاميين إيجاباً وقولاً فلا خيار له إلا في بيع الخيار الذي يكون فيه شرط الخيار لأحدهما أو هما إلى ثلاثة أيام، كما هو مذهب أبي حنيفة أو أريد منه إلى شهر كما هو مذهب غيره، وقد أورد البيهقي في "سنة" - قاصداً التشيع على أبي حنيفة - من طريق ابن المديني عن سفيان يعني ابن عيينة أنه حدث الكوفيين بحديث: - قال: فحدثوا به أنا حنيفة، فقال: إن هذا ليس بشيء أرأيت إن كانا في سفينة إلخ، قال ابن المديني: إن الله سائله عما قال.

قال السيد مرتضى الحسيني في "عقود الخواهر المسبقة في أدلة الإمام أبي حنيفة": هذه حكاية مسكرة لا تنيق بأي حنيفة مع ما سارت به الركبان، وشُحنت به كتب أصحابه ومخالفيه من شدة ورعه ورهده ومخافته من الله وشدة احتياظه في الدين، وعلى تقدير صحة الحكاية لم يُرد بقوله: هذا ليس بشيء الحديث، وإنما أراد أنه ليس هذا الاحتجاج بشيء يعني تأويله بالتفرق بالأدان، فلم يرد الحديث، بل تأويله بأن التفرق المذكور فيه هو التفرق بالأقوال، ولهذا قال: أرأيت لو كانا في سفينة، أو تأويل المتساومين، وهو لم ينفرد باجتهاده في هذا القول، بل وافقه عليه شيخ إمامه الذي يُقتدى به وشيخه من قبل والثوري والنحوي وغيرهم.

وتفسيره عندنا على ما بلغنا عن إبراهيم النخعي أنه .....

وتفسيره عندنا لما ورد على قوله: "وهذا نأخذ" أن الحديث بظاهره يثبت خيار المجلس، والخفية ليسوا بقائلين به فكيف يصح قوله: وهذا بأحد؟ أشار إلى الجواب عنه بتفسير الحديث بالتمرق القولي، وقد طال الكلام بين أصحاب التفرق القولي ومشق خيار المجلس نقضاً ودفعاً. أما أصحاب خيار المجلس فأوردوا على أصحاب التفرق القولي بوجوه: الأول: أنه تفسير مخالف للمتبادر، والجواب عنه عني ما في "شرح معاني الآثار" [١٩٠/٢] وافتح القدير" [٢٣٩/٦] وغيرهما أن التفرق كثيراً ما استعمل في الكتاب والسنة في التفرق القولي، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ تَفَرَّقَ فَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَاصْبِرْ﴾ (البقرة: ١٥٨)، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ تَفَرَّقَ فَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَاصْبِرْ﴾ (البقرة: ١٥٨)، والمراد به تفرق قول الزوجين في الطلاق بأن يقول الزوج: طففتك، والمرأة قست، وقوله ﴿فَمَنْ تَفَرَّقَ فَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَاصْبِرْ﴾ (البقرة: ١٥٨)، ومفسر قوله: ﴿فَمَنْ تَفَرَّقَ فَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَاصْبِرْ﴾ (البقرة: ١٥٨)، أن الخير ورد بلفظ المتبايعين واليَّعين، وهذا اللفظ لا يُطلق إلا بعد حصول التفرق القولي ونظام العقد، فلا يكون الخيار إلا بعده وإن هو إلا خيار المجلس، فلا بد أن يحمل التفرق على التفرق الذي.

واجواب عنه عني ما في "الهداية" [٧/٥] وشروحها أن هذا إغفال مهم عن مقتضى اللغة، فإن المتساومين أيضاً قد يسميان متبايعين لماسة القرب وقد قال ﴿لَا يَسْعَىٰ أَحَدُهُمْ عَلَىٰ سَعِ أَحَدٍ﴾، فقد سعى قرب البيع بيعاً، فيمكن أنه سعى غير امتزجين قولاً في هذا الحديث بالمتبايعين لقرعتهما منه، وأيضاً المتبايع بالحقيقة إنما يكون من يباشر العقد، لا قبله ولا بعده، فإن كلاهما بعد الفراغ وقبل المباشرة متبايعان محاراً باعتار ما كان أو ما يكون، وحالة المباشرة إنما هي ما إذا صدر عن أحدهما الإنجاب وقصد الآخر تلفظ القول، ولم يترفع بعد. والثالث: أن هذا التفسير يخالف ما فهمه ابن عمر، وعمل على وفقه كما مر ذكره، فلا يعتبر به، وأجاب عنه الربيعي وغيره بأنه تقرر في الأصول أن تأويل الصحابي لمحمّل التأويل، واختياره لأحد التأويلين ليس بحجة ملزمة على غيره، ولا يعمه عن اختيار تأويل يغايره، وفيه نظر ظاهر عدي، فإنه بعد تسليم ما حقق في "الأصول" لا شبهة في أن تأويل الصحابي أقوى وأحرى بالقول من تأويل غيره، وتقليده أولى من تقبيل غيره.

وقال الطحاوي في "شرح معاني الآثار": قد يجوز أن يكون ابن عمر أشكلت عليه العرق التي سمعها من النبي ﷺ ما هي؟ فاحتملت عنده العرق بالأبدان على ما ذكره أهل هذه المقالة، واحتملت عنده العرق بالأبدان على ما ذهب إليه عيسى بن أبيان، واحتملت عنده العرق بالأفواه على ما ذهب إليه الآخرون ولم يحضره دليل يدل أنه بأحدها أولى منه مما سواه منها، فمارق نائمه سنده احتياطاً، ويحتمل أيضاً أن يكون فعل ذلك؛ لأن بعض الناس يرى أن البيع لا يتم إلا بذلك، وهو يرى أن البيع يتم بغيره، فأراد أن يتم البيع في قوله وقول مخالفه. وهو ليس بشيء فيما يظهر لي، فإن مثل هذه الاحتمالات لو اعتبرت لم يحصل الحزم بكون فعل واحد من الصحابة أمراً مذهباً له لحوار أن يكون فعله احتياطاً، وظاهر سياق قصة ابن عمر المروية في الكتب تشهد شهادة ظاهرة على أنه كان مذهباً له، وهو الذي نسبه إليه أصحاب الاختلاف، وذكره في معرض الخلاف، ثم قال الطحاوي: وقد روي عنه ما يدل -



عن منطق البيع إذا قال اساع: قد بعثت فله أن يرجع ما لم يقل الآخر: قد اشتريت.  
فإذا قال المشتري: قد اشتريت بكذا وكذا فله أن يرجع ما لم يقل البائع: قد بعثت.  
وهو قول أبي حنيفة والعامه من فقهاءنا.

= وقوله على (لا تكتبه ثم يكتبه بيمينه) إلا أن تكون حادثة عن نراض منك. ٢٩. وبعد لأجاب  
وقوله يصدق (الحادثة عن نراض) من غير يمين على محضر. فله أن يرجع ما لا قبل فيه، وهو على  
(وأن يثبتوا بدعيته) ٢٨٢. فله أن يرجع ما لا قبل فيه من نراض من نراضه. وسع يصدق من حذر  
بعد لأجاب وقوله، فلو ثبت حذر وعدم بدعيته بعد يمين يصدق منه نراضه. وفيه ما ذكره من حذر في بيع  
عائز (٢٣٩ ٦) من أن يقع ثمة عقد قبل لأمر في محضر. وقوله يمين يصدق منه نراضه. وفيه ما  
سرخ في كونه مبرم حذر نرضي بعد لأجاب وقوله (الحادثة عن نراض) وإن كان لا قبل فيه من نراض  
لا يبرع، فله أن يرجع ما لا قبل فيه من نراضه. وفيه ما ذكره من نراضه من نراضه. وفيه ما  
لا يبرع أو لأحذر. وفيه ما لا قبل فيه من نراضه. وفيه ما ذكره من نراضه من نراضه. وفيه ما  
ما حصله من نراضه من نراضه. وفيه ما لا قبل فيه من نراضه. وفيه ما ذكره من نراضه من نراضه. وفيه ما  
فيهما، فإنه منقوض بخيار الرؤية وخيار التعيين وغير ذلك.

ومنها ما ذكره صاحب (١٩٠ ٢) من أن حذر من نراضه من نراضه. وفيه ما ذكره من نراضه من نراضه. وفيه ما  
بعد، وقد يكون قصد من نراضه من نراضه. وفيه ما ذكره من نراضه من نراضه. وفيه ما  
فإن هذا حديث ومثله ما ذكره عن من نراضه من نراضه. وفيه ما ذكره من نراضه من نراضه. وفيه ما  
فيل لا يستلزم، لا على ثبوت حذر بعد مفضل. وفيه ما ذكره من نراضه من نراضه. وفيه ما  
مستوفى، وفيما ذكره كفاية لأبي حنيفة. وفيه ما ذكره من نراضه من نراضه. وفيه ما  
في رأينا لأبى حنيفة عقود في نراضه من نراضه. وفيه ما ذكره من نراضه من نراضه. وفيه ما  
ثبت بيمين يصدق لا يبرع بعد، وذلك ما ثبت به دفع هو (إحزاب)، فإن ثبت قصد منه نراضه، لا يبرع بعد  
عقد، فينظر على ذلك أن يكون كذا في أمور مملوكة بغير عقد من نراضه من نراضه. وفيه ما  
لا يبرع، وقد قيل أن حنيفة في يوسف ومحمد، وفيه ما ثبت به دفع هو (إحزاب)، فإن ثبت قصد منه نراضه، لا يبرع بعد  
يعين وحذر يمين ثمة في بيع دون مثله، فينظر على ذلك أن يكون كذا في أمور مملوكة بغير عقد من نراضه من نراضه. وفيه ما

عن منطق، أي عن طلق ما يتعلق به من إحزاب ومبرور وسرمد **قد اشتريت**: قال في الهدية (٥٥) رد نوحب  
أحد منعه من بيع فالأحد حذر، إن شاء قبل في خمس وإن شاء رده. وهذا حذر تقو، لا يبرع به حذر  
يبرمه حكم عقد من غير قصد وبدن يصدق حكم دون قبول لأحد ممنوجب أن يرجع حدود عن يمين حق غير،  
وإنما هذا إلى حذر الخمس، لأن خمس جميع بمقررات، فيثبت ما لا يبرع به حذر دفع بغير وحقيق يسير





والعامة من فقهاءنا - إذا كان المبيع قائماً بعينه، فإن كان المشتري قد استهلكه فالقول ما قال المشتري في الثمن في قول أبي حنيفة، وأما في قولنا فيتحالفان ويتراذان القيمة. أي قيمة المالك

## باب الرجل يبيع المتاع بنسيئة فيفلس المتاع

٧٨٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ابن هشام أن رسول الله ﷺ قال: **أيُّما رجل باع متاعاً، فأفلس الذي ابتاعه ولم يقبض الذي باعه من ثمنه شيئاً فوجده بعينه فهو أحق به، وإن مات.....** أي من المشتري

= لأن التحالف بعد القبض على خلاف القياس ثبت بالص، وقد ورد بلفظ: البعان إذا اختلفا والمبيع قائم بعينه فانقول ما قال النافع وتراذاً، وعند محمد تحالفاً ويفسخ البيع على قيمة المالك لوجود الدعوى والإنكار من الطرفين. والمسألة مبسطة بدلائلها وتعارضها في "الهداية" وشروحها.

**قائماً:** أي موجوداً بنفسه لا هالكاً. **قد استهلكه** أي لا يتحالفان بل يقضى بالنية على النافع وبالحلف على المشتري. **فيفلس المتاع** أي فيصير المشتري مفلساً فيعجز عن أداء الثمن. **أن رسول الله** قال ابن عبد البر: هكذا هو في جميع "الموطآت" مراسلاً، ولجميع الرواة عن مالك إلا عبد الرزاق، فإنه وصله عن مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر عن أبي هريرة، وكذا رواية أصحاب الزهري عنه مختلفة في إرساله ووصله، ورواية من وصله صحيحة، فقد رواه عمر بن عبد العزيز عن أبي بكر عن أبي هريرة وبشير بن فيث وهشام بن يحيى كلاهما عن أبي هريرة مرفوعاً، الثلاثة في الفلاس دون ذكر حكم الموت، والحديث محفوظ لأبي هريرة لا يرويه غيره فيما علمت. [شرح الررقاني: ٤٠٦/٣] أي: مركب من "أي" وهي اسم يوب مناب الشرط، ومن "ما" المهمة الزائدة، وهي من المنقححات التي يُستعنى بها عن تفصيل غير حاضر، أو تطويل غير محل، قاله الطيبي

**فوجده بعينه:** أي فوجد النافع متاعه بعينه عند المشتري المفلس. **فهو أحق به** أي النافع أحق بأحد ذلك الشيء بدينه من سائر الغرماء. **وإن مات إلخ.** هذا الحديث صحيح ثابت من رواية الحجازيين والبصريين، وهو نص في الفرق بين الحي والميت، وأجمع على القول به فقهاء المدينة والحجاز والبصرة والشام، وإن اختلفوا في بعض فروعه، وهو مذهب مالك وأحمد، وسر الفرق أن دمة المشتري عيّنت بالفلس، فصار البيع بمسزلة من اشترى سعة فوجد بها عيباً فله ردّها واسترجاع شيء، ولا ضرر على بقية الغرماء لبقاء دمة المشتري، وفي الموت وإن عيّنت الدمة أيضاً لكنها ذهبت رأساً، فلو احتص البائع بسعة عظم الضرر على سائر الغرماء لحراب دمة الميت، ومنه الشافعي أن البائع أحق بمتاعه في الموت أيضاً لحديث أبي داود [رقم: ٣٥٢٣]، وابن ماجه [رقم: ٢٣٦٠] =

المشتري فصاحب المتاع فيه أسوة للغرماء.

ق. بسم الله الرحمن الرحيم

قال محمد: إذا مات وقد قصه فصاحبه فيه أسودٌ بعزماء، وإن كان لم يقبض  
مستري فهو أحق به من نفسه العزماء حتى يسوي حقه، وكسنت إن أنس مستري  
ولم يقبض ما يستري، فأناع الحق ما ناع حتى يسوي حقه.

باب الرجل يشتري الشيء أو يبيعه فيغبن فيه

## أَوْ يُسْعَرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ

٢٨٧      أَحِبُّنَا مَائِثَ، أَحِبُّنَا عِندَ مِائَةِ نِسْ دَسَارِ، عِندَ مِائَةِ نِسْ عَمِيرَ أَنْ رَجُلًا...

[illegible]

المشتري: أي منسب من منسبي أسوة للعزماء  
 بأخذون ويحرم عما يحرمون. **إذا مات:** أي المشتري وأحال أنه قبض المبيع.

فهو أحق أن يمدح من غيره ولم يقض الخ ، - فمضى فيه مدحه

فيعرض: شجرة الخشب، على غصنه فهد معدن في حذاء وحذاء، نصار أو يسفر | أعرفه، كات من  
مستطير، وكذا شجرة يسفر على المعدن | أول فداي | في حذاء، كات فهد غصن على يسفر

[illegible]

ذكر لرسول الله ﷺ أنه يُخَدَّعُ في البيع، فقال له رسول الله ﷺ: من بايعته فقل: لا خلافة. فكان الرجل إذا باع فقال: لا خلافة.

قال محمد: نرى أن هذا كان لذلك الرجل خاصة.

٧٨٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا يونس بن يوسف، عن سعيد بن المسيب: أن عمر بن الخطاب مرّ على حاطب بن أبي بلتعة وهو يبيع زبيبا له بالسوق، فقال له عمر: إماما أن تزيد في السعر، وإما أن ترفع من سوقنا.

= أن رجلاً من الأنصار كان يبيع على عهد رسول الله ﷺ، وكان في عُقْدته - أي رأيه وعقله - ضعف، وكان يتناع، فأتوا إلى النبي ﷺ، فنهاه عن البيع، فقال: إني لا أصبر عن البيع، فقال: إذا بايعت فقل: لا خلافة. ووقع في رواية الحاكم والطبراني والشافعي والدارقطني أن ذلك الرجل حنّان - بالفتح وتشديد الناء - ابن مقد - بديل معجمة بعد قاف مكسورة - ابن عمرو الأنصاري، ووقع عند ابن ماجه والبخاري في "التاريخ" أن القصة لوالده مقد بن عمرو، وجعله ابن عبد البر أصح، كذا في "التلخيص".

**فقل لا خلافة:** بالكسر أي لا نقصان ولا عيب أي لا يلزمي حديثك، راد في رواية البخاري في "التاريخ" والحاكم والحيمدي وابن ماجه [رقم: ٢٣٥٥]: وأنت في كل سلعة انتعتها باختيار ثلاثة لسان وقال التورسني لفته هذا القول ليلفظ به عند البيع ليطلع به صاحبه على أنه ليس من ذوي الصفات في معرفة السلع ومقادير القيمة، ليرى له ما يرى لنفسه، وكان الناس في ذلك الزمان إخواناً لا يعيرون أحاهم المسلم، وينظرون له أكثر ما ينظرون لأنفسهم. **نرى:** أي نعلم أن هذا الحكم حاص به، وللي ﷺ أن يخص من شاء بما شاء. قال النووي: اختلف العلماء في هذا الحديث، فجعله بعضهم خاصاً به، وأنه لا خيار بعين، وهو الصحيح، وعليه الشافعي وأبو حنيفة، وقيل: للمعبون الخيار لهذا الحديث بشرط أن يبلغ العين ثلث القيمة. [شرح مسلم ٧/٢] وقال ابن عبد البر: قال بعضهم: هذا خاص بهذا الرجل وحده، وجعل له الخيار ثلاثة أيام اشترطه أو لم يشترطه لما كان فيه من الحرص على المبايع مع ضعف عقله ولسانه، وقيل: إنما جعل له أن يشترط الخيار لنفسه ثلاثاً مع قوله: لا خلافة.

**يونس بن يوسف:** ابن حماس - بالكسر - من عباد أهل المدينة، ثقة، قال ابن حبان: هو يوسف بن يونس ووهب من قلته، كذا في "التقريب" [رقم: ٧٩٢١، ١٤٢/٤]. **حاطب بن أبي بلتعة:** بفتح الموحدة وسكون اللام وفتح القوية والمهمل، عمرو بن عمير الحمي حليف بني أسد شهد بدر، ومات في ٣٠هـ، قاله الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٣/٣٧٠] **أن تزيد:** أي بأن تبيع بمثل ما يبيع أهل السوق، وقال القاري: إن "لا" ههنا محذوفة أي بأن لا تزيد، ولا حاجة إليه. **أن ترفع:** أي متاعه لئلا يضرب بأهل السوق وبغيرهم.

**قال محمد:** وبهذا نأخذ، لا ينبغي أن يسعر على المسلمين، فيقال لهم: بيعوا كذا وكذا بكذا وكذا، ويجبروا على ذلك، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

### باب الاشتراط في البيع وما يفسده

٧٨٩ - أخبرنا **ماث**، أخبرنا **الزهري**، عن **عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله** ابن مسعود اشترى من امرأته **الثَّقَفِيَّةَ** جاريةً واشترطت عليه أنك إن بعته فهي لي بالثمن الذي تبيعها به، فاستفتي في ذلك **عمر بن الخطاب**، فقال: لا تقربها وفيها شرط لأحد.

من البائع والمشتري

**قال محمد:** وبهذا نأخذ كل شرط اشترط البائع على المشتري، أو المشتري على البائع ليس من شروط البيع، وفيه منفعة للبائع أو المشتري، فالبيع فاسد.

أي ليس من مقتضياته

**فيقال لهم:** أي لا يجوز له التسعير بسعر معين عليهم. **ويجبروا** فإن قال ذلك على سبيل المشورة لا بأس به. **أمرأته الثَّقَفِيَّةُ** بنتان، نسبة إلى ثقف قبيلة، وهي ريب بنت عبد الله بن معاوية بن عتاب بن الأسعد بن عاصرة، صحابية، لها رواية عن النبي ﷺ وعن زوجها، وروى عنها ابن أخيها **يسر بن سعيد**، كذا في 'استيعاب ابن عبد البر'. **تبيعها** به أي في ذلك الوقت، وإن كان رثد على ثمنها في الحال **فاستفتي** أي سأل ابن مسعود عن حكم هذا العقد. **كل شرط** أي الصراط فيه على ما في 'أهداية' [١١٦/٥] وشروطها: أن كل شرط لا يقتضيه العقد، وفيه منفعة لأحد المتعاقدين أو للمعقود عليه وهو من أهل الاستحقاق يفسد البيع إذا لم يكن متعارفاً، ولم يرد به الشرع كشرط الأجل في الثمن والثمن وشرط الخيار، ولا يكر متضمناً لتوثق كالشرط بشرط الكفيل بالثمن فإنه جائز. وذلك كمن اشترى حطة على أن يطحنها البائع أو ثوباً على أن يخطه أو عبداً على أن لا يبيعه المشتري بعد ذلك، أو لا يبيعه إلا منه وخو ذلك. فإن كان مقتضى العقد لا يفسد كشرط الملك للمشتري وتسييم الثمن وخو ذلك، وكذا إذا لم يكن فيه نفع لأحد المتبايعين، أو فيه نفع للمعقود عليه وليس من أهل الاستحقاق، كمن باع ثوباً أو حيواناً سوى اريقق على أن لا يبيعه ولا يهبه، وكذا إذا كان متعارفاً كما إذا اشترى ثوبين بشرط أن يحدوه النائع، والفروع مسبوقة في كتب الفروع.

**وفي منفعة:** أي والحال أن في ذلك الشرط.

وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

٧٩٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول: لا يَطَأُ الرجل وَلِيدَةً إِلَّا وَلِيدَتَهُ، إن شاء باعها، وإن شاء وهبها، وإن شاء صنع بها ما شاء.

**قول أبي حنيفة:** لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً: لا يحل سب وسع، ولا نزع مال في بيع، ولا بيع ما لم يملك، ولا بيع ما ليس عندك، أخرجه أبو داود [رقم: ٣٥٠٤] والترمذي [رقم: ١٢٣٤] والنسائي [رقم: ٤٦٣١]، وبه قال الشافعي إلا أنه حصه عما سوى شرط العتق، واستثنى البيع مع شرط العتق منه وهو رواية عن أبي حنيفة بدليل حديث بريرة في "الصحيحين" [البخاري رقم: ٤٥٦، ومسلم رقم: ٣٧٨٣]: أن النبي ﷺ أمر أن تشتريها عاتقة، وتشتريها الولاء لمواليها، فإنما الولاء لمن أعتق. وسيجيء هذا الحديث مع ما له وما عيه، وبه تعلق ابن أبي ليلى فقال: البيع جائز والشرط باطل مطلقاً، وقال ابن شزيمة: البيع والشرط جائزان، مستنداً لما روي عن جابر: بعث من النبي ﷺ ناقة وشرط لي حملها إلى المدينة، أخرجه الحاكم وغيره. ونحن نقول: شرط جابر لم يكن في صلب العقد، وحديث النهي العام يقدم على حديث بريرة الخاص؛ لتقدم النافي على المبيح. وزيادة تفصيل هذه المسألة في "فتح القدير".

**إلا وليدته** كأنه أراد أنه لا يَطَأُ الرجل حارية إلا حارية له مملوكة ملكاً صحيحاً إن شاء باعها أو وهبها، وإن لم يشأ لم يفعل، وصنع بها ما شاء من العتق والتدبير وغير ذلك، والحارية التي ليست كذلك لا يحل وطؤها، فإنها إما مملوكة للغير كحارية الروجة والوالدين، أو مملوكة له ملكاً فاسداً كما إذا اشتراها بالبيع بشرط أن لا يبيعهها ولا يهبها ونحو ذلك، فلا يحل وطؤها؛ لأنها مملوكة ملكاً حقيقياً، ولا يجوز له بيعها وشراؤها والتصرف فيها بل يجب الإقالة من العقد السابق. وعلى هذا يطابق هذا الأثر ترجمة الباب مطابقة طاهرة، وجعل صاحب الكتاب هذا الأثر تفسيراً لقولهم: إن العبد لا يحل له أن يتسرى أي يأخذ حارية ويطأها، وحمله على معنى أن لا يَطَأُ الرجل إلا وليدته التي يملك فيها التصرفات ما شاء، وهذا مختص بالحر، فإن العبد المملوك للغير إن ملك حارية كما إذا كان مآدوياً لا يجوز له هبتها، فلا يحل له وطؤها وإن أد لها المولى. وهذا المعنى وإن كان يمكن استنباطه لكنه أجبي عما ترجم به الباب إلا أن يكون عرصه منه مجرد ذكر الإشارة إليه.

ثم وجدت في "شرح معاني الآثار" ما يوافق ما فهمته، ففيه: حدثنا فهد حدثنا أبو عسان حدثنا رهير عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: لا يحل فرج إلا فرج إن شاء صاحبه ناعه وإن شاء وهبه وإن شاء أمسكه لا شرط فيه، حدثنا محمد بن النعمان حدثنا سعيد بن منصور حدثنا هشيم أخبرنا يونس بن عبيد عن نافع عن ابن عمر: أنه كان يكره أن يشتري الرجل الأمة على أن لا يبيع ولا يهب، فقد أنطل عمر يبيع عبد الله، وتابعه =

**قال محمد:** وبهذا نأخذ، وهذا تفسير: أن العبد لا ينبغي أن يتسرى؛ لأنه إن وهب لم يجوز هبته، كما يجوز هبة الحرّ، فهذا معنى قول عبد الله بن عمر، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

## باب من باع نخلاً مؤبّراً أو عبداً وله مال

٧٩١ - **أحبرنا مالك.** أحبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: **من باع نخلاً قد أبرت، فثمرتها للبائع إلا أن يشترطها المبتاع.**

= عبد الله على ذلك. ثم وجدت في "الدر المنثور" للسيوطي في تفسير سورة المؤمنون عند قوله تعالى: **وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهَوْنَ** («مؤمن ه»)، أخرج عبد الرزاق وابن أبي شيبة عن ابن عمر: أنه سئل عن امرأة أحلت جاريتهما لزوجها، فقال: لا يحل لك أن تطأ فرجاً إلا إن شئت بعته، وإن شئت وهبت، وإن شئت أعتقت. وأخرج عبد الرزاق عن سعيد بن وهب قال: قال رجل لاس عمر: إن أُمّي كان ها جارية فإنها أحنتها بي أصوف عليها، فقال: لا يحل لك إلا أن تشتريها أو تهبها لك. وعلى هذا يفيد الأثر أمراً آخر، وهو إبطال تحليل المروح وعاريتهما، وهبتها، وعدم جواز الوطء بنحو ذلك.

**أن يتسرى:** من التسري وهو أخذ الجارية للوطء.

**مؤبّر:** من التأبير، وهو التشقيق والتفقيح، يعني شق طلع الحلة بشيء ليدبر فيه شيئاً من طلع الحبل الذكر، ليكون ذلك أجود، وهو خاص بالحل، وكان أهل المدينة يفعلونه فهاهم رسول الله ﷺ ثم أحاره، قاله النووي [شرح مسلم: ١٠/٢] وغيره. **من باع نخلاً مؤبّراً** حص الحل مع أن غيره في حكمه؛ لكثرة في المدينة، وظاهر القيد بالتأبير يقتضي أنه لو لم يكن مؤبّراً فليس كذلك على طريق مفهوم المخالفة، وبه قال مالك والشافعي: إن الثمرة للمشتري مطلقاً إذا لم تؤبر، وعندنا القيد اتفاقي، واحكم غير محتف، واستدل الطحاوي به في "شرح معاني الآثار" [١٩٥/٢] على جواز بيع الثمار قبل بدو صلاحها، وقد مر تفصيله.

**ثمرتها إلخ:** لأن العقد إنما وقع على رقبة النخل، والاتصال وإن كان حلقة لكنه ليس للقرار بل للقطع. بخلاف بيع العرصة يدخل فيه الساء. **إلا أن يشترطها المبتاع:** أي المشتري بأن يقول: اشتريت النخلة ثمرها، وكذا إذا قال: اشتريت العبد ماله، فإنه يدخل فيه المال لكن لا بد أن يكون المال معلوماً عند الشافعي وأي حبيقة للاحتراز عن الغرر، وظاهر مذهب المالكية والحابلة والظاهرية الإطلاق، ويستفاد من أمثال هذه الأحاديث أن الشرط الذي لا ينافي العقد لا يفسد، كذا في "شرح المسند".



٧٩٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر: أن عمر بن الخطاب قال: من باع عبداً وله مال، فماله للبائع إلا أن يشترطه المبتاع.

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.  
أي بما أفاده الحديثان

### باب الرجل يشتري الجارية ولها زوج أو تُهدى إليه

٧٩٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن عبد الرحمن بن عوف اشترى من عاصم بن عدي جارية، فوجدها ذات زوج فردّها.  
قال محمد: وبهذا نأخذ، لا يكون بيعها طلاقاً فإذا كانت ذات زوج فهذا عيب تردّ به، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٧٩٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب: أن عبد الله بن عامر أهدي لعثمان بن عفان جارية من البصرة ولها زوج، فقال عثمان: .....

قال من باع إلخ هذا موقوف في رواية نافع، ورفع سالم عن أبيه، أخرجه البخاري ومسلم، ورواه النسائي من طريق سالم عن أبيه عن عمر مرفوعاً وفيه ضعف. وله مال إلخ استدل به المالكية على أن العبد يملك، وقال أحمد والشافعي في القديم: يملك إذا ملكه سيده ملاً، وقال أبو حنيفة والشافعي في الجديد: لا يملك أصلاً، واللام للاختصاص والانتفاع، كذا في "شرح المسند".

اشترى إلخ: في بعض النسخ: أن عبد الرحمن بن عوف قال: إنه اشترى فوجدها إلخ أي ظهر له بعد الشراء أنها ذات زوج. بيعها طلاقاً: أي لا يكون بيع الجارية المتروجة طلاقاً ورفقة من زوجها، كما قاله بعض العلماء. فهذا عيب. قال في 'المحيط' وغيره: الكاح والذئب عيب في العبد والجارية، وعبد الشافعي إن كان الدين عن شراء أو استقرار بغير إذن المولى فليس بعيب؛ لأن يتأخر إلى ما بعد العتق. عبد الله. قال الرقائي: هو ابن عامر بن كرز بن حبيب بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي، ولد في العهد النبوي، وأتي به إليه فتعل عليه، قال ابن حبان: له صحبة، ولآه ابن حنبل عثمان بن عفان البصرة ٢٩هـ، وافتتح حراسان وكرمان، مات بالمدينة سنة سبع أو ثمان وخمسين، وأبوه صحابي من مُسلمة الفتح. [شرح الرقائي: ٣/٣٢٣]

لن أَقْرَبَهَا حَتَّى يَفَارِقَهَا زَوْجُهَا، فَأَرْضَى ابْنُ عَامِرٍ زَوْجَهَا ففَارَقَهَا.

## باب عُهُدَةُ الثَّلَاثِ وَالسَّنَةِ

٧٩٥ - أَحْبَبْنَا مَالِكَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَانَ بْنَ عَثْمَانَ وَهْشَامَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يُعَلِّمَانِ النَّاسَ عُهُدَةَ الثَّلَاثِ وَالسَّنَةِ، يُخْطَبَانِ بِهِ عَلَى الْمَنْبَرِ.

قَالَ مُحَمَّدٌ: لَسْنَا نَعْرِفُ عَهْدَةَ الثَّلَاثِ وَلَا عَهْدَةَ السَّنَةِ .....

لَنْ أَقْرَبَهَا أَيُّ نِسَاءٍ أَصَابَهَا الْحَرَمَةُ عَلَى. **فَصَرَفَهَا** أَي طَلَقَهَا فَحَلَّتْ لِعَثْمَانَ بَعْدَ الْعِدَّةِ.

**باب عهدة الثلاث والسنة** قال مالك: ما أصاب العدة أو الوليدة في الأيام الثلاثة من حين يُشْتَرَى حتى تقضي الثلاثة فهو من اسنان، وإن عهدة السنة من الحيوان والخدم والبرص، فإذا مضت السنة فقد برئ النافع من العهدة كلها. قال الرزقاني: إنما يقضى هما إن شرط أو اعتيد في روية أهل مصر عن مالك، وروى لمسيون عنه يقضى هما مطلقاً. [شرح الرزقاني: ٣/٣١٨] وفي "كتاب الحجج" وهو من تصانيف عيسى بن أبي القاسم، من تلامذة المؤلف وصاحبه عن ما ذكره الكوفي في "طبقات الحنفية" - وقيل: من تأليفات المؤلف محمد بن أبي حنيفة - إذا اشترى العدة أو الوليدة بغير الرأفة فقص ما اشترى فأصاب العدة شيء، أو حدث به عيب في الأيام الثلاثة، أو بعد ذلك من حيوان أو حدام أو برص أو غير ذلك، لم يقدر المشتري على أن يرد العدة بما حدث عده؛ لأنه حدث عنده فكيف يرده بأمر حدث عده. وقال أهل المدينة: ما أصاب العدة أو الحارية عند المشتري في الأيام الثلاثة يرده، فإذا مضت الأيام الثلاثة لم يرده من شيء إلا من ثلاث: حيوان وخدم والبرص، فإذا أصابه شيء من هذه الثلاثة في السنة من حين يشتريه رده بذلك، فإذا مضت السنة، فقد برئ النافع من العهدة كلها. **وهشام** هو ابن إسماعيل بن هشام بن الوليد بن المعيرة المحرومي، والي المدينة لعبد الملك ابن مروان، ذكره ابن حبان في "كتاب الثقات".

**يخطبان به علي المير** قال الرزقاني: فالعمل به أمر قائم بالمدينة، قال الرهري: والقضاة منذ أدركنا يقضون بهما. وروى أبو داود عن الحسن الصري عن عقبة مرفوعاً: "عهدة الرقيق ثلاث" ولم يسمع الحسن من عقبة، وروى ابن أبي شيبة عن الحسن عن سمرة مرفوعاً: سمرة - من - سمرة. وفي سماع الحسن من سمرة خلاف. [شرح الرزقاني: ٣/٣١٨] **لسنا نعرف** يعني في الشرع بالطريق الذي يجب به العمل، فإن عهدة الثلاث والسنة إن كان من فروع حيار العيب، فليس ممكراً، وإلا فلم يشت إلا حيار الشرط، أو حيار العيب، أو حيار الرؤية، أو حيار التعيين، أو نحو ذلك، قال في "كتاب الحجج": لو كان عندكم في ذلك حديثاً مفسراً عن رسول الله ﷺ =

إلا أن يشترط الرجل خيار ثلاثة أيام، أو خيار سنة فيكون ذلك على ما اشترط، وأما في قول أبي حنيفة فلا يجوز الخيار إلا ثلاثة أيام.

## باب بيع الولاء

٧٩٦ - أخرجه مالك، أخرنا عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ

نهى عن بيع الولاء وهبته.  
لكونه ليس بمال

- أو عن أحد من أصحابه لاحتججتم به، وبما هذا رأيكم اصطليحتم عليه، وليس يقل هذا منكم إلا بالضرورة والرهان، وكيف فرقت بين الرقيق في هذا وبين الدواب، وهو حيوان يحدث فيهما شيء كما يحدث في الحيوان. إلا أن يشترط يشير إلى أن العهدة المنقولة إن كانت بالشرط يدخل في خيار الشرط، فيعتبر بما شرط، لكن لا تخصيص له بالثلاث والسنة، وإلا فلا. على ما اشترط سواء كان خيار شهر أو سنة أو أكثر، وبه قال أبو يوسف ومحمد، واستدلوا بما نحدث: **مسند أبي حنيفة**. وذكر صاحب 'المهذب' [٣٢/٥] في دليلهما: أن ابن عمر أجاز الخيار إلى شهرين، وقال في 'العباية' [٥٠١/٥]: هما حديث ابن عمر أن النبي ﷺ أجاز الخيار إلى شهرين، وقال الأثراري: روى أصحابنا في شروح 'جامع الصغير': أن ابن عمر أجاز الخيار إلى شهرين، كذا ذكره فخر الإسلام. وقال العثاوي: إن ابن عمر باع بشرط الخيار شهراً، وقال في 'المحتف': روي أنه باع جارية وجعل للمشتري الخيار إلى شهرين، وهذا كنه لم يثبت بإسناد صحيح، كذا في 'الباية' [٨٠/١٠]، وقد يستدل لهما بأن الخيار إنما شرع للحاجة إلى الفكر والتأمل وقد غمس الحاجة إلى الأكثر فصار كالتأجيل في الثمن.

**فلا يجوز الخيار إلخ** وبه قال زهر والشافعي وأحمد، وحجتهم حديث حبان بن منقذ، وقد مر ذكره من قبل.  
**بيع الولاء** قال القاري: يفتح الواو والمد لعة، بمعنى المقاربة والماصرة. وشرعاً: عبارة عن عصوبة متواحية عن عصوبة النسب يرث منها المعتق، وقد ورد: **مسند أبي حنيفة**. رواه أحمد والنظري عن ابن عباس، وفي رواية: **مسند أبي حنيفة** كنهه **مسند أبي حنيفة**. رواه النظري عن عبد الله بن أبي أوفى والحاكم والبيهقي عن ابن عمر.

**أن رسول الله ﷺ** هكذا أخرجه أبو حنيفة عن عطاء بن يسار عن ابن عمر، وعند الشيوخ وغيره من طريق ابن دينار، عن ابن عمر، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، واعتنى أبو نعيم بجمع طرقه عن عبد الله بن دينار، فأورده عن خمسة وثلاثين نفساً عنه، وأخرجه أبو عوانة في 'صحيحه' من طريق عبيد الله بن عمرو بن دينار وعمرو بن دينار كلهم عن ابن عمر، وعند الدارقطني في 'عرائب مالك': عن عبد الله بن دينار عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه، وظاهره أن ابن دينار لم يسمع هذا الحديث من ابن عمر وليس كذلك، ففي 'مسند الطيالسي': أن شعبة قال له: أسمعت ابن عمر يقول هذا؟ فحلف بسماعه، وفي الباب أخبار كثيرة، والتفصيل في 'شروح المسند'.

**قال محمد:** وبهذا نأخذ، لا يجوز بيع الولاء ولا هبته، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

٧٩٧ - **أحربنا مالك.** أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر، عن عائشة زوج النبي ﷺ

أرادت أن تشتري وليدة فتعتقها، فقال أهلها: نبيحك علي أن ولاءها لنا، فذكرت

ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: لا يمنحك ذلك، .....  
أي شرطهم

**وبهذا نأخذ:** وبه قال الجمهور سلفاً وحلفاً إلا ما روي عن ميمونة أمها وهت سيمان بن يسار عن عباس، وروى عبد الرزاق عن عطاء حوار أن يأذن السيّد لعهده أن يوالي من شاء، وجاء عن عثمان حوار بيع الولاء، وكذا عن عروة وابن عباس. ولعلهم لم يلعمهم الحديث وقد أنكر ذلك ابن مسعود في زمان عثمان، وقال: أبيع أحدكم نفسه؟ أحربه عبد الرزاق، كذا في "فتح الباري" [٤٩/١٢]. **وليدة.** أي حارية، هي بريرة، بفتح الباء وكسر الراء الأولى كما صرح به أبو حنيفة في روايته عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة، وكانت مكاتبة لقوم من الأنصار، وقيل: لبي هلال، والحديث مروي في "الصحيحين" والسنن وغيرها، وفي بعض الروايات: أمها جاءت إلى عائشة تستعين بها في كتابتها، وفي بعضها عن عائشة: جاءت بريرة فقالت: كانت أهلي على تسع أواق في كل عام أوقية فأعطيني، فقالت: إن أحبوا أن أعدها لهم ويكون ولاءك لي ففعلت، فأبوا ذلك إلا أن يكون الولاء لهم. وظهره يدل على حوار بيع المكاتب إذا رضى بذلك، ولو لم يعجر نفسه، وهو قول الأوزاعي والليث ومالك وابن جرير وابن المنذر، ومنه أبو حنيفة والشافعي في أصح القولين وبعض المالكية، وأحبوا عن قصة بريرة بأنها عجرت نفسها، واستعانتها بعائشة يدل على ذلك، وهو يحتاج إلى دليل، وذهب جمع من العلماء إلى جواز بيع المكاتب إذا وقع التراضي بذلك، كذا في "شرح المسند".

**أن ولاءها لنا:** أي بشرط أن يكون ولاؤك لنا لا لها.

**لا يمنحك ذلك:** أي لا يمنحك من الشراء شرطهم، فإن الشرط باطل شرعاً، وظهره أن البيع بالشرط الفاسد جائز، والشرط باطل، وبه قال قوم، وحصة قوم بشرط العتق، وقد مر البحث فيه، وللطحاوي في 'شرح معاني الآثار' [٢٠٤/٢] كلام طويل محصّنه ما بعد روايات هذه القصة: أن الاشتراط من أهل بريرة لم يكن في البيع، بل في أداء عائشة الكتابة إليهم بدليل رواية عروة عن عائشة جاءت بريرة فقالت: لي كانت أهلي على تسع أواق فأعطيني، ولم يكن قصت من كتابتها شيئاً، فقالت لها عائشة: ارجعي إلى أهيك، فإن أحبوا أن أعطيهم ذلك جميعاً، ويكون ولاؤك لي ففعلت، فذهبت فأبوا، وقالوا: إن شأيت أن تحتسب عليك فلتفعل، ويكون ولاؤك لنا، فذكرت عائشة لرسول الله ﷺ فقال: لا يمنحك ذلك - أي لا ترجعين لهذا المعنى عما كنت نويت في عتاقها من الثواب - شرهها فأعتقها، فكان ذكر الشراء ههنا ابتداء من رسول الله ﷺ ولم يكن قبل بين عائشة وأهل بريرة. =

فإنما الولاء لمن أعتق.

قال محمد: وبهذا نأخذ الولاء لمن أعتق، لا يتحول عنه، وهو كالنسب، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

## باب بيع أمهات الأولاد

٧٩٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر قال: قال عمر بن الخطاب:

أيما وليدة ولدت من سيدها فإنه لا يبيعهها ولا يهبها.....  
أي جارية

= وغير خفي على الناهر العارف بطرق القصة أن ما أوتها به ليس بصحيح، وأن كثيراً من الطرق دالة على أن ذكر البيع كان جرى قبل ذلك وأن الشرط كان في البيع، ورواية عروة مختصرة، والحديث يفسر بعض طريقه بعضاً. لمن أعتق: أي وشرط غير المعتقد بكون الولاء له باطل شرعاً. لا يتحول عنه: أي لا ينتقل منه، لا بالشرط ولا بسبب من أسباب الانتقال.

**أمهات الأولاد.** هي الإماء اللاتي يطأها مولاهن وتلد منه ويدعي بسبه. قال: قال عمر: هذا موقوف على عمر. وعند الدار قطني والبيهقي عن ابن عمر مرفوعاً وموقوفاً: إذا ولد لرجل أمة ومات عنها فهي حرة، وقال الدار قطني: الصحيح وقفه على ابن عمر عن عمر، وكذا قال البيهقي وعبد الحق، وقال ابن دقيق العيد: المعروف فيه الوقف، والذي رفعه ثقة، وفي الباب عن ابن عباس مرفوعاً: أيما أمة ولدت من سيدها فهي حرة عن دير مه، أخرجه أحمد [رقم: ٢٩١٢، ٣١٧/١] وابن ماجه [رقم: ٢٥١٥] والدار قطني [رقم: ٢٤، ١٣٢/٤] والبيهقي، وله طرق، وفي إسناده الحسين بن عبد الله الهاشمي ضعيف جداً وعنه أنه قال رسول الله ﷺ في مارية التي استولدها النبي ﷺ: أعتقها ولدها، أخرجه ابن ماجه [رقم: ٢٥١٦] والبيهقي، وفي سنده ضعيف.

وأخرج عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين قال: سمعت عبيدة السلماني قال: سمعت علياً يقول: اجتمع رأيي ورأي ابن عمر في أمهات الأولاد أن لا يعن، ثم رأيت بعد ذلك أن يعن، فقلت له: رأيك ورأي عمر في الجماعة أحب إليّ من رأيك وحديثك. وأخرج نحوه البيهقي، وأخرج عبد الرزاق بسند حسن رجوع علي عن الجوار، وقال الخطابي: يحتمل أن يكون بيع أمهات الأولاد مباحاً في زمن الرسول ﷺ ولهي عنه في آخر حياته، فلم يشتهر ذلك النهي، فلما بلغ عمر أجمعوا على النهي، ومما يدل على الإباحة في العهد النبوي حديث جابر: كنا نبيع أمهات الأولاد والنبي ﷺ حي لا نرى بذلك بأساً، أخرجه أحمد والنسائي وابن ماجه والبيهقي وابن حبان وأبو داود وابن أبي شيبة، كذا في "التلخيص الجيد" للحافظ ابن حجر.

ولا يُورثها، وهو يستمتع منها فإذا مات فهي حرة.

عن محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

### باب بيع حيوان بخيول نسيئة ونقدا

نسا كان أو غير نسا

٧٩٩ - أخبرنا صالح بن كيسان أن الحسن بن محمد بن علي، أخبره

أن علي بن أبي طالب باع جملًا له يُدعى عُصيفرًا بعشرين بعيرًا إلى أجل.

بفتحون أي بعوا أي يسي  
بلفظ تصعور عصعور

٨٠٠ - أخبرنا نافع أن عبد الله بن عمر اشترى راحلة بأربعة

أبصرة مضمونة عليه، يُوفىها إياه بالرّبعة.

بورن أفلة جمع بعور

عن محمد: بلغنا عن علي بن أبي طالب خلاف هذا.

ولا يورثها. قال القاري بالتشديد وتحقير أي لا يعطيهما الإرث من ماله وهو يستمتع منها أي يتمتع بها في حياته بالخدمة والوطء. وهذا واحد. وبه قال الأئمة الثلاثة، خلافًا لشر من عباد ودود الصاهري ومن تبعه، وذكر ابن حزم أن حور أسع مروني عن أبي بكر وعمر بن الخطاب وابن مسعود وابن الزبير وريد بن ثابت وغيرهم، كذا في "البنية" [١٤٣/٨، ١٤٤].

نسيئة ونقدا. قال شارح "المسند" لا يختلف العلماء في حور بيع الحيوان متفاضلاً إذا كان يداً بيد، وإذا كان نسيئةً فعن أحمد ثلاث روايات: أحدها: أخوار مطلقاً، وثانيها: أسع مطلقاً، وثالثها: إن كانت من حسن واحد لم يخر بيع بعضها بعض، وإن كان من حسن حاربت نسيئة، وهو قول مالك والشافعي، ومعه أبو حنيفة وأصحابه وأحمد في رواية لنسيئة مطلقاً. **الحسن** هو الحسن بن محمد المعروف بابن الحنفية بن علي بن أبي طالب كما ذكره زررقني [٣٧١/٣]. لا الحسن بن محمد النافق بن عيسى بن العلاء بن الحسن بن علي بن أبي طالب كما صه القاري، وقد اشتبه أحد المحمدين، وقد العيين بالآخر.

أجره ابن علي فيه انقطاع، فإن الحسن م يترك عبداً. ر حله أي ناه فوية ترحل عبيها **مضمونة** أي ثابته في دمه ابن عمر إلى أجل. **توفى** من توفى أو الإيلاء أي يعطي ابن عمر ثلث الأجرة. 'إياه' أي السانع. "بالرّبعة" بفتح الراء المهملة والباء الموحدة فذال معجمة: قرية قريب المدينة.

**خلاف هذا:** أي خلاف ما دل عليه الأثران المذكوران.

٨٠١ - أخبرنا ابن أبي ذؤيب، عن يزيد بن عبد الله بن قسيط، عن أبي حسن البزار، عن رجلٍ من أصحاب رسول الله ﷺ عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه أنه هب عن بيع البعير بالبعيرين إلى أجل، والشاة بالشاتين إلى أجل. وبلغنا عن النبي ﷺ هب عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة، فبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا. في نسخة أنه هب.

اس **أبي ذؤيب** بصيغة التصغير ذكره ابن حبان في "ثقات التابعين" حيث قال: إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي ذؤيب الأسدي الحناري، يروي عن ابن عمر، روى عنه ابن أبي نجيح، ومن قال. إنه ابن أبي ذؤيب فقد وهم، وذكر في "تدبير التهذيب" أنه إسماعيل بن عبد الرحمن بن ذؤيب، وقيل: أبي ذؤيب، روى عن ابن عمر وعطاء ابن يسار، وعنه ابن أبي نجيح، وثقه الدارقطني، وأبو زرعة، وابن سعد. وأما ابن أبي ذؤيب فهو محمد بن عبد الرحمن بن المعيرة بن أبي ذؤيب المدني، روى عن عكرمة ونافع وحلق، وعنه معمر وابن المبارك ويحيى القطان، ذكره الذهبي في "الكاشف" [رقم: ٥٠٥٦، ٥٢/٣].

**يزيد بن عبد الله** قال ابن حجر في "التقريب" [رقم: ٧٧٤١، ١١٤/٤]: يزيد بن عبد الله بن قسيط مصغر، ابن أسامة الليثي أبو عبد الله المدني الأعرج ثقة، مات سنة ١٢٢هـ. **البزار** تشديد الراء المعجمة آخره راء مهملة نسيئة إلى بيع البرر، كما أن البرار بالمعجمتين نسيئة إلى بيع البر أي الثياب، ذكره السمعاوي. قال ابن حبان في "ثقات التابعين": أبو الحسن البرار يروي عن علي: لا يصلح الحيوان بالحيوان نسيئة، روى عنه أبو العباس. أنه هب. وعند عبد الرزاق من طريق ابن المسيب عن عبي: أنه كره بيعاً بغير نسيئة، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة عنه فهذا يخالف ما أخرجه مالك عن علي. وجاء عن ابن عمر أيضاً ما يخالف ما رواه عنه، فأخرج عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه أنه سأل ابن عمر عن بيع ببعيرين إلى أجل فكرهه، قال الحافظ في 'التلخيص': يمكن الجمع بأنه كان يرى فيه الخوار وإن كان مكروهاً على التبره.

**وبلغا إلخ** هذا اللع قد أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [٢١١/٢، ٢١٢] بطرق من حديث سمرة وابن عمر وابن عباس وجابر، وجعله ناسخاً لما جاء في الخوار، وأخرج عن ابن مسعود: السلف في كل شيء إلى أجل مسمى ما خلا الحيوان، وكذا أخرجه عن حذيفة، وفي "شرح المسند": استدلووا في ذلك عما أخرجه أصحاب السنن الأربعة [الترمذي رقم: ١٢٣٧، والسنائي رقم: ٤٦٢٠، وأبو داود رقم: ٣٣٥٦، وابن ماجه رقم: ٢٢٧٠] من حديث الحسن، عن سمرة: "أن النبي ﷺ هب عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة"، وصححه الترمذي، وقال غيره: رجاله ثقات، ورواه ابن حبان [رقم: ٥٠٢٨، ٤٠١/١١] والدارقطني [رقم: ٢٦٧، ٧١/٣]، ورجاله ثقات أيضاً، وأخرجه الترمذي أيضاً من حديث جابر بإسنادين. واحتج من أجازه بحديث ابن عمر: -



## باب الشركة في البيع

بكسر الشين أي الاشتراك

٨٠٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب أن أباه أخبره قال: أخبرني أبي قال: كنت أبيع البزّ في زمان عمر بن الخطاب، وإنّ عمر قال: لا يبيعه في سوقنا أعجمي، فإنهم لم يفقهوا في الدين، ولم يقيموا في الميزان والمكيال. قال يعقوب: فذهبت إلى عثمان بن عفان، فقلت له: هل لك في غنيمة باردة؟ قال: ما هي؟ قلت: بزّ، قد علمت مكانه، يبيعه صاحبه برخص لا يستطيع بيعه، أشتريه لك ثم أبيعُه لك، قال: نعم، فذهبت فصفقت بالبز، ثم جئتُ به، فطرحتُ في دار عثمان، فلما رجع عثمان فرأى العُكُوم في داره، قال: ما هذا؟ قالوا: بزّ جاء به يعقوب، ...  
بالضم بمعنى العدل أي أهل بيت عثمان

« أن النبي ﷺ أمر أن يجهز جيشاً، ففدت الإبل فأمره أن يأخذ في قلائص الصدقة، فكان يأخذ البعير بالعينين إلى إبل الصدقة»، أخرجه أبو داود [رقم: ٣٣٥٧] والدارقطني [رقم: ٢٦٣، ٧٠٣]، قال الحافظ: إسناده قوي، «وجاء أنه ﷺ استسلف بعيراً بكراً» - السكر: الصغير من الإبل، والرباعي بالفتح: ما له ست سير، قاله ابن حجر - أو قصي رباعياً، أخرجه البخاري. وأخرجه عبد الرزاق: أن رافع بن حديج اشترى بعيراً بغيرين فأعطى أحدهما، وقال: آتيت بالآخر عدّاً، وهو قول ابن المسيب وابن سيرين، وحيث تعارضت الأدلة في بيع الحيوان بالحيوان نسيئة يقدم الحظر فترجح الأدلة السابقة.

أخبرني أبي هو يعقوب المديني مولى الخرقه، مقبول، وإسناده عند الرحمن الخرقى، نسبة إلى خرقه - بصم الحاء المهملة وفتح الراء المهملة بعدها قاف - بطن من همدان، وقيل: من جهينة، وهو الصحيح، وإسناده أبو شبل العلاء مولى الخرقه، مات ١٣٢ هـ، ذكرهما ابن حبان في "الثقات"، كذا في "التقريب" [رقم: ٤٠٤٦، ٣٥٧٢]، ورقم: ٥٢٤٧، ١٢٩١٣ | و"الأساس" [٢/٢٠٥]. الر - بفتح الموحدة بعدها راء معجمة: أي الثياب.

لا يبيعه: بصيغة الخبر مراداً لها النهي، وفي نسخة: لا يبيعه باللهي. لم يفقهوا أي لم يعرفوا مسائل الشرع في المعاملات كالعرب. هل لك أي هل لك ميل إلى منفعة رائدة؟ علمت مكانه أي عرفت موضعاً يباع فيه برخص أي بسعر أرخص من سعر السوق. لا يستطيع بيعه أي لأنه عجمي لا يقدر على بيعه بالسوق أو لغير ذلك. فصفقت: أي اشتريته من الصفقة وهو العقد.

قال: ادعوه لي، فجيئتُ، فقال: ما هذا؟ قلتُ: هذا الذي قلتُ لك، قال: **أَنْظَرْتَهُ؟** قلتُ: **كفيتُك** ولكن رابه **حَرَسُ** عمر، قال: نعم، فذهب عثمان إلى حرس عمر، فقال: إن يعقوب يبيع بزِّي فلا **تَمْنَعُوهُ**، قالوا: نعم، جئت بالبزّ السوق، فلم ألبث حتى جعلتُ <sup>أي لا معه</sup> ثمنه في مَزْوَدٍ وذهبت به إلى عثمان وبالذي اشتريتُ البزّ منه <sup>أي لا معه</sup> **فقلتُ**: **عُدَّ** الذي لك <sup>أي بدلت النعم</sup> فاعتدّه وبقي مال كثير، قال: **فقلت** لعثمان: هذا لك، أما إني لم أظلم به أحداً، قال: <sup>وعاء لغرد</sup> جزاك الله خيراً، وفرح بذلك، قال: **فقلت**: أما إني قد علمتُ مكان يبيعها مثلها أو أفضل، قال: وعائدٌ أنت؟ قال: قلت: نعم، إن شئت، قال: قد شئتُ، قال: **فقلتُ**: فإني باعٌ خيراً فأشركني، قال: نعم بيني وبينك.

**قال محمد**: وبهذا نأخذ لا بأس بأن يشترك الرجلان في الشراء بالنسيئة، وإن لم يكن لواحد منهما رأس مال على أن الربح بينهما، والوضيعة على ذلك، .....

**أنظرته**. أي أنصرتَه وتأمّنته ما فيه بقص. **كفيتك**. أي صرت لك كافياً عن هذه المؤونة. **ولكن رابه**. أي ألفاه في الريب والشك مخافة أن يعموه. **حرس**. بفتحين جمع الحارس، أي حفاط عمر في السوق المانع عن بيع العجمي **فلا تمنعوه**: أي من البيع في السوق. **فقلت**. قال القاري: قلت أي لئانه: عُدّ الذي لك أي من ثمنه فاعتدّه بتشديد الدال أي فعده وأحده، وبقي مال كثير أي زائد على قدر ثمنه.

**قال**: أي يعقوب، **فقلت** لعثمان. "أما" حرف تنبيه، "قد علمت مكان بيعها" أي مكاناً تناع فيه الثياب مثنها أي مثنها في المائدة أو أفضل أي أنفع مما بعته. "قال عثمان: وعائد أنت" أي أراجع أنت إلى مثل هذه الصفقة النافعة؟ وهل تريد أن تشتري البزّ بالسعر الرخص، وتبيعه بالبيع؟ "قال" يعقوب: "قلت: نعم إن شئت أنت يا عثمان، "قال" عثمان: "قد شئت" أنا مثل هذه المراجعة، "قال" يعقوب: "فقلت" لعثمان: "إني باع" - طالب خير - نفعاً وفائدة. "فأشركني" بفتح الهمزة أي اجعبي لك شريكاً فيما يحصل من الربح، "قال" عثمان: "نعم" أنت شريك في الربح "بيي ويسك" أي الربح بيي ويسك علي التناصف.

**في الشراء بالنسيئة**. أي شراء مال من غير نقد ثمنه بل مؤجلاً. **والوضيعة**: وزن فعيلة بمعنى الحسرة والنقصان، يقال: وضع في تحارته إذا خسر ولم يربح، وبيع الوضيعة بخلاف بيع المراجعة، كذا في "المغرب" وغيره، يعني لابد أن يشترط الاشتراك في النقصان كما اشترط الاشتراك في الربح، فإن شرط الربح دون الوضيعة فالشركة فاسدة.

قال: وإن ولي الشراء والبيع أحدهما دون صاحبه، ولا يفضل واحد منهما صاحبه في الربح، فإن ذلك لا يجوز أن يأكل أحدهما ربح ما ضمن صاحبه، وهو قول أبي حنيفة <sup>أي ذلك العقد</sup> والعامة من فقهاءنا.

## باب القضاء

٨٠٣ - أخبرنا ابن شهاب، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: لا يَمْنَعُ أَحَدُكُمْ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشَبَةً فِي جِدَارِهِ، قال: ثم قال أبو هريرة: ما لي أراكم عنها معرضين؟ والله لأرْمِينَ بها بين أكتافكم.

وفي النساء من لولاية أي باشر وعمل **ولا يفصل** أي لا يبرّد واحد في اريح الآخر بل يستويان.  
**أن يأكل الخ** بيان لنسب عدّه الحوار، أي منه أن لا يأكل أحدهما ریح ما صممه الآخر، أو يدل من ذلك أي لا يجوز ذلك وهو أن يأكل.

باب لقصص أي بعض ما يتعلق بقصص العاصي. **لا نعلم** بصيغة الهي مراد منه الهي، وفي رواية: بالهي.  
**ان يعمر** أي يكرر فوق حداره، أو في وسط حداره. **حشة** مفتحتين والتنوين بصيغة الواحد، وفي رواية  
'حشته' بالصميم بصيغة الجمع، قال الخافظ في "التلخيص" هذا الحديث متفق عليه، ورواه الشافعي وأبو داود  
والترمذي، وقال: حسن صحيح، وأبو ماجه، وفي الباب عن ابن عدي ومجمع بن حازم عدد بن ماجه، وقال  
عدد اعني بن سعيد: كل الناس يقولون: حشته بالجمع إلا الضحاوي، فإنه يقول بلفظ الواحد، قلت: لم يقله  
الطحاوي إلا ناقلاً عن غيره، قال: سمعت يونس بن عبد الأعلى، يقول: سألت ابن وهب عنه، فقال: سمعت من  
جماعة 'حشنة' على لفظ الواحد، قال وسمعت روح بن الصريح، يقول: سألت ثاريد والحارث بن مسكين  
ويونس عنه، فقالوا: حشة بالصب والتنوين، ورواية مجمع يشهد لمن رواه بالجمع.

في حدارده قال الرزقاني: انهي لشريه، فيستحب أن لا يجمع عند الجمهور ومالك وأي حبيبة وشافعي في الحديد جمعاً بينه وبين قوله: لا يجمع بينه وبين الحديد. من قال: لا يجمع بينه وبين الحديد، فقد استدل بالحار وقال الشافعي في القدره وأحمد وإسحاق وأصحاب الحديث: يخرج إن امتنع، واشترط بعضهم تقدم استدلال الحار لرواية أحمد من سأله جاره، وكذا لاس حان، قال البيهقي: لم يجد في المسنن نصيحة ما يعارض هذا الحكم لا عمومات لا يكر أن يخصها، وقد حمله الراوي على طاهره، وهو أعم بما حدث به، يشير إلى قول أبي هريرة: =

**قال محمد:** وهذا عندنا على وجه التوسع من الناس بعضهم على بعض، وحسن الخلق، فأما في الحكم فلا يجبرون على ذلك. بلغنا أن شريحاً **اختصم** إليه في ذلك، فقال للذي وضع الخشبة: ارفع رجلك عن مطية أخيك. فهذا الحكم في ذلك، والتوسع أفضل.

## باب الهبة والصدقة

٨٠٤ - أخبرنا مالك. أخبرنا داود بن الحصين، عن أبي غطفان بن طريف المرّي، عن مروان بن الحكم أنه قال: قال عمر بن الخطاب **محمد: مَنْ وهب هبةً.....**

- مالي أراكم عنها - أي عن هذه المقالة - معرضين، فهي "لترمدي" لما حدثهم بذلك طأطأوا رؤوسهم، فقال. والله لأرمين أي لأصرح هذه المقالة بين أكتافكم. رويها بالعوفية جمع كفف، وبالنون جمع كفف بفتحها بمعنى الخائب، قال ابن عبد البر: أي لأشيع هذه المقالة فيكم، ولأقرعكم بها كما بصرت الإنسان الشيء بين كفيه، فستبقيط من عنقه، أو الضمير للحشة أي إن لم تقسوا هذا الحكم وتعملوا به لأجعل الحشة بين رقابكم كارهين. وأراد به المبالغة، قاله الخطابي. وهذا التأويل جرم إمام الحرمين، وقال: إن ذلك وقع من أبي هريرة حين كان يبي إمارة المدينة، لكن عبد الله بن عبد الله من وجه آخر: لأرمين بها بين أعينكم وإن كرهتم، وهذا يرجع التأويل الأول. [شرح الزرقاني: ٤١/٤]

وهذا عندنا أي هذا الخبر عندنا محمول على الدب والأولوية لاستحباب التوسع على الناس، وحسن الخلق فيما بينهم الذي مقتضاه عدم المنع، فأما في الحكم الشرعي الظاهر الذي يتعلق بالقصاة فليس فيه حرج، فإن منع منه المنع، وإن لم يمنع فهو أحسن. **اختصم** بصيغة المجهول، أي خاصم بعضهم بعضاً عنه.

**حدث** كناية عن رفع الحشة عن الحدار. **عن مطية** أي مركبه. وهذا من قبيل الأمثال الدائرة. **المرّي** نسبة إلى مرة، نزل من غطفان. **من وهب هبة:** أي شيئاً موهوباً، أو المعنى من فعل هبة على طريق التحريد بقصد صفة رحم، أي قرينة، وأوهه للفقير على وجه الصدقة في سبيل الله فلا يجوز للواهب الرجوع فيه، ومن وهب هبة مجردة لقصد الثواب دون الصلة والتصدق يجوز له الرجوع، وهذا في "الموطأ" موقوف على عمر. قال الحافظ في "التحصيل": ورواه البيهقي من حديث ابن وهب عن حنظلة عن سالم بن عبد الله بن عمر نحوه، قال: ورواه عبيد الله بن موسى عن إبراهيم عن حنظلة مرفوعاً، وهو وهم، وصححه الحاكم وابن حرم، وروى الحاكم من حديث الحسن بن سبرة مرفوعاً. **هذا كناية عن حرجه** جمع جمع، وأخرجه الدار قطني [رقم: ١٨٤، ٤٤/٣] ومن حديث ابن عباس بسند ضعيف.

لصلة رحم، أو على وجه صدقة، فإنه لا يرجع فيها، ومن وهب هبة يرى أنه إنما أراد بها الثواب، فهو على هبته، يرجع فيها إن لم يرضَ منها.

أي من تلك الهبة

قال محمد: وبهذا نأخذ، من وهب هبةً لذي رحم محرم، أو على وجه صدقة، فقبضها الموهوب له، فليس للواهب أن يرجع فيها، ومن وهب هبةً لغير ذي رحم محرم وقبضها، فله أن يرجع فيها إن لم يشب منها، أو يزد خيراً في يده، أو يخرج من ملكه إلى ملك غيره. وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

ي الموهوب له

لا يرجع أي لا يجوز له ولا يعمل برجوعه **بري** بصيغة المعروف أي يص الرهب، أو بصيغة المجهول. **الثواب** أي الحراء والمكافأة الدنيوية والعوض من **وهب هبة إلح** نقصه حيث تظهر فوائد قيوده، على ما في "الهداية" وشروحه: أن الهبة لا تجوز إما أن تكون مقبوضة أو غير مقبوضة، فإن كانت غير مقبوضة يجوز للواهب الرجوع فيها، ويعمل برجوعه؛ لأن الهبة غير المقبوضة لا تنفذ ملكاً كما قال الشعبي: لا تجوز الهبة حتى تقبض، والصدقة تجوز قبل أن تقبض، ويدل على اشتراط القبض حديث نعمة أي بكر الصديق كما سيأتي وإن كانت مقبوضة، فلا تجوز إما أن يكون لذي رحم محرم، أي لذي قرابة المحرمية، كالأصول والفرع، وإما أن يكون لغيره سواء كان أحسباً محضاً، أو كان ذا قرابة، ولم يكن محرمًا، كـ "نبي الأعمام"، أو كان محرمًا ولم يكن ذا رحم كالأخ الرضاغي، فإن كان الأول فلا يصح الرجوع فيه؛ لأن المقصود صلة الرحم، وقد حصل.

وكذلك في هبة أحد الزوجين الآخر ويدل عليه حديث سيرة مرفوعاً: إذا كنت هبة لذي رحم محرم لم يرجع منها، أخرجه الحاكم، وقال: على شرط البخاري، والدارقطني [رقم. ١٨٤، ٤٤/٣] والبيهقي في "سنيهما"، وضعفه ابن خوري بالكلام في أحد رواته عند الله بن جعفر وحطاه ابن دقيق العيد، وقال: هو على شرط الترمذي، وإن كان الثاني فإن كان على سبيل الصدقة على الفقير يُقصد بها وجه الله فحسب فلا رجوع أيضاً، وإلا فله الرجوع إلا أن يمنع مانع، نحو أن يعوض عنها الموهوب له، فحينئذ تنقلب الهبة لارمة، وكذا إذا راد الموهوب له في الموهوب خيراً، كالعرس والنساء، وكذا إذا خرج من ملكه بالبيع أو الهبة، وكذا إذا هلك الموهوب أو مات أحدهما، وفي المسألة أنما استدللاً واختلافاً مذكور في مظاهرها.

إن لم يشب. مجهول من الإثابة بمعنى العود والرجوع أي إن لم يعوض.

## باب التحلي

٨٠٥ - حدثنا ابن شهاب، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، وعن محمد بن النعمان بن بشير يُحدثانه عن النعمان بن بشير قال: **إِنَّ أَبَاهُ** أتى به إلى رسول الله ﷺ فقال: **إِنِّي نَحَلْتُ ابْنِي هَذَا غُلَامًا كَانَ لِي**، فقال رسول الله ﷺ **أَكُلْ وَلَدَكَ** نَحَلْتَهُ مِثْلَ هَذَا؟ قال: لا، قال: **فَارْجِعْهُ**.

٨٠٦ - حدثنا ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة أنها قالت: إن أبا بكر كان نَحَلَهَا جُذَاذَ عَشْرِينَ وَسَقًا مِنْ مَالِهِ .....

**باب التحلي** بضم النون على وزن العمرى والرقبي والكبرى والصعري بمعنى العطية، يقال: نَحَلْتُهُ بِمَعْنَى أَعْطَيْتُهُ وَوَهَبْتُهُ. **ابن أبياد** هو بشير بن سعد بن جلاس بن ريد بن مالك الحارثي الأنصاري أبو النعمان، شهد بدرًا وأحدًا والمشاهد بعدها والعقبة الثانية، وهو أول من بايع أبا بكر الصديق يوم السقيفة، وقتل مع خالد بن الوليد بعد انصرافه من اليمامة يوم عين التمر ١٢هـ، وابنه النعمان - بضم النون - ولد قبل وفاة النبي ﷺ بست سنين، وقيل: ثمان سنين، قال ابن عبد البر: لا يصحح بعض أهل الحديث سماعه من رسول الله ﷺ وهو عدي صحيح، استعمله معاوية على حمص، ثم على الكوفة، واستعمله عليها بعده ابنه يزيد، ولما مات معاوية بن يزيد دعا الناس إلى خلافة ابن الزبير بالشام، فقتله أهل حمص سنة أربع وستين، كذا في "أسد الغابة في معرفة الصحابة" [رقم: ٤٥٩، ٣٩٨/١، ٣٩٩] وابنه محمد أبو سعيد من ثقات التابعين، ذكره في "التقريب" [رقم: ٦٣٥٦، ٣٢٧/٣] وغيره.

**فقال** قال الزرقاني: روى هذا الحديث عن النعمان بن بشير عدد كثير من التابعين، منهم عروة بن الزبير عند مسلم وأبي داود والنسائي، وأبو الضحى عند النسائي وابن حبان وأحمد والطحاوي، والمفضل بن المهلب عند أحمد وأبي داود والنسائي، وعبد الله بن عتبة بن مسعود عند أبي عوانة، والشعبي في "الصحيحين" [شرح الزرقاني: ٥١/٤] **فارجعته** أمر وجوب عند طائوس والثوري وأحمد في رواية وإسحاق والحارثي، فأنهم قالوا: يحسب التسوية في الهبة بين الأولاد، وقالوا: لو وهب من غير تسوية فهي باطلة، وعند الجمهور هو أمر نذوب، والتفاضل مكروه، ولا يطل الهبة، كذا ذكره الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٥٢/٤] **كان خفيًا حداد** بكسر الجيم وضمها وبدالين مهملتين، وقيل: بمعجمتين، بمعنى القطع، قاله القاري. وفي "موطأ يحيى": جاد عشرين وسقًا، قال الزرقاني: هو صفة للتمر من جد إذا قطع، يعني أن ذلك يجزئ منها، وقال الأصمعي: هذه أرض جاد مائة وسق أي يجد ذلك منها فهو صفة للسخل التي وهبها ثمرها، يريد غلًا يجزئ منها عشرون وسقًا، والوسق ستون صاعًا. [شرح الزرقاني: ٥٤/٤]

بالعالية، فلما حضرته الوفاة، قال: والله يا بُنَيَّةُ! ما من الناس أحبَّ إليَّ غنىَّ بعدي منك، ولا أعزُّ عليَّ فقراً منك، وإني كنت نَحْلُتُكَ من مالي جُذاذَ عشرين وسقاً فلو كنت جَذَذْتِه، واحتزته كان لك، فإنما هو اليوم مال وارث، وإنما هو أخوك وأختك، <sup>أي أشق وأصعب</sup> فافتسموه على كتاب الله عز وجل، قالت: يا أبت، والله لو كان كذا وكذا وتركته، إنما هي أسماء، فمن الأخرى؟ قال: ذو بطن بنتٍ خارجة أراها جارية، <sup>أي طلباً لرضاك</sup> فولدت جارية.

٨٠٧ - أخبرنا ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عبد الرحمن بن عبد القاري أن عمر بن الخطاب قال: ما بال رجالٍ ينحلون أبناءهم نُحْلاً، ..... <sup>أي يعطون</sup>

**الغالب** قال القاري: أي بقرية من العوالي حول المدينة، وفي "موطأ يحيى" بالعادة معجمة وموحدة: موضع على بريد من المدينة. **حب** أي بالنسبة إلى بقعة الورثة. **بحر** بإسكان الحاء المهملة والراء المعجمة بينهما فوقية مفتوحة أي حديثه وجمعه أي قصته. **كتاب** لأن الحيازة والقبض شرط المثلث في الهبة. **أي من يرث مني** لأنه داخل في تركي، وغير خارج من ملكي، وهذا نص على أن الهبة لا تفيد الملك إلا بخبرة مقبوضة، وهو مذهب الخلفاء الأربعة الراشدين، والأئمة الثلاثة، وقال أحمد وأبو ثور: تصح الهبة والصدقة من غير قبض، وروي ذلك عن علي من وجه لا يصح، قاله ابن عبد البر [شرح الررقاني: ٥٥/٤] **واند هو** **حوت** كذا في بعض النسخ، وعليه شرح القاري، وفسره محمد بن أبي بكر، وفي "موطأ يحيى". وإنما هو - أي الوارث لما تركته - أحوالك وهو الظاهر، والمراد بهما إسماء محمد وعبد الرحمن، وأختك وهي أسماء بنت أبي بكر وأم كلثوم التي كانت في بطن زوجته حبيبة بنت خارجة بن زيد بن أبي رهير الأصباري، وولدت بعد وفاته، قال الررقاني: يريد به من يرثه بالسوة، لأنه ورثه معهم زوجته أسماء بنت عيسى وحبيبة وأبوه أبو قحافة. [شرح الررقاني: ٥٥/٤] **عنى** **كتاب** **بد** أي حسب الفرائض المذكورة في الكتاب. **لو كان كذا** كناية عن شيء كثير، أريد مما وهبه لها. **فمن** **لاخرى** أي التي ذكرتها بقولك. أختك. **ذو بطن** أي الكائنة في بطن بنت خارجة. **رأى** أي أراها أنها أنثى، قيل ذلك برؤيا رآها، وعدها من كراماته **فولدت** أي ست خارجة بعد موت أبي بكر. **نذكرى** تشديد الباء صفة لعبد الرحمن، نسبة إلى قارة قبيلة. **حالا** بالصم فسكون عطية، قاله الررقاني [٥٥/٥]، أو بكسر مفتوح جمع نخلة بمعنى المحلول، أي عطاء، قاله القاري.



ثم يُمسكونها، قال: فإن مات ابنُ أحدهم قال: مالي بيدي ولم أعطه أحداً، وإن مات هو قال: هو لابني قد كنت أعطيته إياه. من نحل نحلة فلم يحزها الذي نُحلها حتى تكون إن مات لورثته فهي باطل.

عمر بن الخطاب      أي الموهوب له      أي في قضي

أي الأب الواهب

٨٠٨ - أحمد. عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيّب أن عثمان بن عفان قال: من نحل ولدأ له صغيراً لم يبلغ أن يحوز نُحلة فأعلن بها، وأشهد عليها، فهي جائزة، وإن وليها أبوه.

والنحل: وبهذا كله نأخذ، ينبغي للرجل أن يسوي بين ولده في النحلة، ولا يفضل بعضهم على بعض، فمن نحل نحلة ولدأ أو غيره فلم يقبضها الذي نحلها حتى مات الناحل والمنحول، فهي مردودة على الناحل، وعلى ورثته، ولا يجوز للنحول

الواو بمعنى أو      إن كان حياً      إن كان ميتاً

تسكونها من الإمساك، أي لا يقتضوه للموهوب له. هو لاني أي ليحرم بقية ورثته مع أن الهبة بدون القبض غير مفيدة للميت. من نحل أي أعطى نحلة - بالكسر - أي عطية ومنحولاً لم يحزها - بصم إزاء المهلة بعدها زاء معجمة - من الحوز أي لم يجمعها ولم يقبضها الذي نحلها، بصيغة المجهول أي الذي أعطىها وهو الموهوب له، حتى تكون أي النحلة إن مات لورثته أي الواهب، فهي - أي تلك النحلة - باطل، لا تفيد ملكاً بل هو مشترك بين الورثة. لم يسلع أي لم يصل إلى حد أن يحوز ويقبض الموهوب له، بأن لم يبلغ سن التمييز. وأشهد عليها بيان للإعلان وهو أمر مستحب. وإن وليها ولد الظاهر أن "إن" مشددة مكسورة، واسمها "وليها"، وخبره "أبوه"، أي إن ولي هذه النحلة هو أبوه الواهب، فإن قبضه يوجب ماب قبض الصغير، ويحتمل أن يكون "إن" وصلية و"ولي" فعل ماض وفاعله أبوه أي من أعطى للصغير نحلة، فأعس بها، فهو جائز، وإن كان وليها الأب. إن يسوي قال الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [٢٢٥/٢]: اختلف أصحابنا في التسوية فقال أبو يوسف: يسوي فيها الأنثى والذكر، وقال محمد بن الحسن: بل يجعلها بينهم على قدر الموارث لذكر مثل حظ الأنثيين، ثم رجح قول أبي يوسف بأن قوله ﷺ: سَوَّاهُ يَسْبِيهِ في العطية كما تحبون أن يسوواكم في البر دليل على أنه أراد التسوية بين الإناث والذكور. بين ولداه بفتحين أو بضم فسكون أي أولاده. ولا يجوز: أي لا يجوز للموهوب له ذلك الموهوب أن يتصرف فيه.

حتى يقبضها إلا الولد الصغير، فإن قبض والده له قبضٌ، فإذا أعلنها وأشهد بها فهي جائزة لولده ولا سبيل للوالد إلى الرجعة فيها ولا إلى اغتصابها بعد أن أشهد عليها. <sup>أي في حكم قبضه</sup>  
وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا. <sup>أي أخذها منه جبراً</sup>

## باب العمرى والسكنى

٨٠٩ - أخبرنا ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن جابر ابن عبد الله أن رسول الله قال: أيما رجل أعمر عُمرى له ولعقبه فإنها للذي يعطاها لا ترجع إلى الذي أعطاها؛ لأنه أعطى عطاءً وقعت المواريث فيه. <sup>بصفة جمهور</sup>

ولا سبيل أح - لعدم جوار رجوع الواهب من دي الرحم المحرم إلا أن يكون العقد السابق مما اشتمل على أمر ممنوع، كما في قصة النعمان وأبيه.

باب العمرى والسكنى - العمرى - بضم العين على وزن الكرى - أن يجعل داره له مدة عمره، فإذا مات المُعمر له تردّ على المعمر بكسر الميم، وصورته أن يقول: أعمرتك داري هذه أو هي لك عمري أو ما عشت أو مدة حياتك، أو ما حييت، فإذا مات فهي رد علي، وهو جائز عند الجمهور، وشرط الرد باطل، بل هي في حكم أهنة فهي للمعمر له حياً ولورثته بعده، ولا يرتد إلى المعمر الواهب عند أصحابنا، وبه قال الشافعي في الحديد، ونقل ذلك عن ابن عمر ابن عباس وعلي وعن شريح ومجاهد وطاوس والثوري. وقال مالك والبيه والشافعي في القديم: العمرى تمليك المافع لا العير، ويكون للمعمر له السكنى، فإذا مات عادت إلى المعمر، فإن قال: لك ولعقبك كان سكنها لهم، فإذا انقرضت عاد إلى المعمر. وعن جابر: أيما أجار له رسول الله - عمرى أن يقول: هي لك ولعقبك، فأما إذا قال: هي لك ما عشت فإنها ترجع إلى المعمر، وكان الزهري يعني به، أخرجه مسلم [رقم: ٤١٩١] بهذا قول ثالث بالفرق، وقال أصحابنا: غيره من الأحاديث مطلقة، فعمل بالمطلق والمقيد جميعاً. وأما السكنى: - بالصم - مثل أن يقول: داري لك سكنى، أو تسكنها ونحو ذلك، فهي عارية للمافع لا هبة، فيرد بعد موته إلى المعير كذا في "الباية" [٥٥٩، ١٢] وغيرها.

أما مركب من "أي" مصاف إلى ما بعده ومن "ما" الرائدة. ولعنه أي ورثته، وهو يفتح العين وكسر القاف، ويجوز إسكانها مع فتح العين وكسرها، أولاد الإنسان ما ناسلوا، ذكره النووي. [شرح مسلم: ٣٨/٢]  
لأنه أعطى - هذا مدرج من قول أبي سلمة، تبين ذلك ابن أبي شهاب، عن أبي سلمة، عن جابر فيما أخرجه مسلم، وقال محمد بن يحيى الذهلي: إنه من قول الزهري، ولمسلم [رقم: ٤١٩٦] من طريق جابر =

٨١٠ - أخبرنا نافع: أن ابن عمر ورث حفصة دارها، وكانت حفصة قد أسكنت بنت زيد بن الخطاب ما عاشت، فلما توفيت بنت زيد بن الخطاب قبض عبد الله بن عمر المسكن، ورأى أنه له. <sup>هي بنت عمه</sup> <sup>أي ما دامت حياتها</sup>

وبهذا نأخذ، العمرى هبة فمن أعمر شيئاً فهو له، والسكنى له عارية <sup>داراً كان أو مستأناً</sup> ترجع إلى الذي أسكنها، وإلى وارثه من بعده. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من <sup>أي في حال حياته</sup> فقهاءنا، والعمرى إن قال: هي له ولعقبه أو لم يقل: ولعقبه فهو سواء. <sup>أي بعد وفاته</sup>

- قال: جعل الأصار بعمرى المهاجرين، فقال النبي <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> وللطحاي في "شرح معاني الآثار" روايات كثيرة في هذا الباب.

ورب حفصة أم المؤمنين بنت عمر بن الخطاب دارها أي بعد موتها. أي طس أنه حقه إرثاً من أحته حفصة، دل هذا على أن السكى عنده عارية ترجع إلى المعطي وإلى ورثته بعد موته وبعد موت من أعطي له السكى، وأما العمرى فعنده أنها له ولعقبه بعده، ليس فيه رد ولا رجوع، أخرجه الطحاوي [٢٢٨/٢] عنه.

هـ أي شرعاً؛ لورود الأحاديث الكثيرة مما يفيد ذلك، وأما ما نقل عن ابن الأعرابي أنه قال: لم يختلف العرب في أن العمرى والرقى والمسحة والعرية والسكى، أنها على ملك أربابها ومافعها لمن جعلت له، ونقل إجماع أهل المدينة على ذلك، فردّه العمي بأن دعوى الإجماع غير صحيحة لاختلاف كثير من الصحابة فيه، وكونه عند العرب تمليك المنافع لا بصر إذا نقلها الشارع إلى تمليك الرقة كما في الصلاة.

فنبه سراً أي في كون ذلك الشيء للمعمر له ولعقبه بعده، ذكر لفظ عقبه أم لم يذكره، لإطلاق كثير من الأحاديث الواردة في هذا الباب.

## كتاب الصرف وأبواب الربا

٨١١ - أخبرنا نافع، عن عبد الله أن عمر بن الخطاب قال: لا تبيعوا

الورق بالذهب، أحدهما غائب والآخر ناجز، فإن استنظر<sup>أي سبى</sup>ك إلى أن يلج<sup>أي يدخل</sup> بيته فلا تُنظره.

إنني أخاف عليكم الرماء، والرماء هو الربا.  
استشاف عيبي

٨١٢ - أخبرنا عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر قال: قال عمر

ابن الخطاب: لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا

مثلاً بمثل، ولا تبيعوا الذهب بالورق أحدهما غائب والآخر ناجز، وإن استنظر<sup>أي في الورق</sup>ك

حتى يلج<sup>وكذا العكس</sup> بيته فلا تُنظر، إني أخاف عليكم الربا.

٨١٣ - حدثنا نافع، عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله قال: لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل، ولا تُشفوا<sup>هو مولد ابن عمر</sup> بعضها على بعض، ولا تبيعوا

الورق بالورق إلا مثلاً بمثل، ولا تُشفوا<sup>أي لا تشفوا</sup> بعضها على بعض، .....

**صرف** هو بيع النقود والأثمان بحسبها. أي أنواعه وطرقة المنهي عنها فهو معطوف على الصرف، وليس في بعض السح الواو. **استنظر** بكسر الراء والسكون: القصة. **سند** أي استمهلك الساع أو المشتري وطلب منك التأخير. **شف** من الإطمار، أي لا تمهه. **شف** هو بفتح الراء المهملة بعده ميم. الربا، وهو تفسير من ابن عمر على ما هو الظاهر لاتفاق نافع وابن دينار عليه، قاله الررقاني. [شرح الزرقاني: ٣/٣٤٧] **استنظر**ك. أي طلب منك النظرة إلى المهلة.

**سند** راد في "موطأ يحيى" بعده: والرماء ربا. لا سند من أي إلا حان كونهما متماثلين أي المتساويين ورباً من غير اعتبار الحدود والرداءة. **سند** قال الررقاني: يصم الفوقية وكسر الشين المعجمة وصم الماء المشددة، من الإشفاف، أي لا تفصلوا، والشف هو الريادة، وفيه دليل على أن الريادة وإن قلت حرام؛ لأن الشفوف الريادة القليلة، ومنه شفاقة الإناء لبقية الماء. [شرح الزرقاني: ٣/٣٤٤]

ولا تبيعوا منها شيئاً غائباً بناجز.

٨١٤ - أخبرنا **مات**، حدثنا **موسى بن أبي تميم**، عن **سعيد بن يسار**، عن **أبي هريرة** أن رسول الله ﷺ قال: الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما.

٨١٥ - أخبرنا **مات**، أخبرنا **ابن شهاب**، عن **مالك بن أوس بن الحَدَثَان** أنه أخبره: أنه التمس صرفاً بمائة دينار، وقال: فدعاني **طلحة بن عبيد الله**، فقال: **أي أخبر ابن شهاب** فتراوَضنا حتى اصْطَرَفَ مني، فأخذ **طلحة** الذهبَ يُقَلِّبُها في يده، .....  
أحد العشرة المبشرة

**عاصم بن باحمر** بنون وحيم وراء معجمة أي موجلاً خاضر بل لاند من التقاض في المجلس، ولا خلاف في منع الصرف الموحى إلا في دينار في ذمة أحد صرفه الآن، أو في دينار في ذمة وصرفه في ذمة أخرى فيتقاض معاً، فذهب مالك إلى حواز الصورتين بشرط حلول ما في الذمة وأن يتاجرا في المجلس، وأحار أبو حيفة الصورتين معاً وإن لم يحل ما في الذمة فيهما لمراعاة براءة الذمم، وأجار الشافعي الأولى دون الثانية، قاله القاضي عياض.

**موسى بن أبي تميم** المدني، قال أبو حاتم: ثقة ليس به بأس، ذكره السيوطي [الإسعاف ص: ٣٩]، وقال الررقاني: ليس له في "الموطأ" مرفوعاً إلا هذا الحديث الواحد. [شرح الررقاني: ٣/٣٤٤]

لا فصل بينهما أي لا زيادة لأحدهما على الآخر مع التقاض، فإن اختلف الجنسان حلّ التفاضل مع حرمة النساء، كما في رواية علي بن عبد الله بن ماجه [رقم: ٢٢٦١] والحاكم، فمن كانت له حاجة بورق فليصرفها بذهب، ومن كانت له حاجة بذهب فليصرفها بورق، والصرف هاء وهاء.

**مالك بن أوس** قال ابن الأثير في "جامع الأصول": مالك بن أوس بن الحَدَثَان بن عوف بن ربيعة، أبو سعيد النصري، من بني نصر بن معاوية، اختلف في صحبته، وأبوه صحابي، قال ابن عبد البر: الأكثر على إثباتها، وقال ابن ماجة: لا يثبت، روى عن العشرة المبشرة وغيرهم، مات بالمدينة سنة اثنين وتسعين. والحَدَثَان بفتح الحاء والدال المهملتين، والنصري بفتح النون.

أنه التمس أي طلب صرفاً أي بيع الصرف: بيع مائة دينار من ذهب عنده بالفضة.

**فتراوَصا** بإسكان الضاد المعجمة، يقال: تراوَص البائع والمشتري إذا جرى بينهما حديث البيع والشراء، والزيادة والنقصان، فيرتضي أحدهما بما يرتضي به الآخر. **اصْطَرَفَ** أي أخذ **طلحة** مني ما كان عندي صرفاً. **يقليبها**: من التقليب أي يجعل ظهره بطناً وبطنه ظهراً.

ثم قال: حتى يأتيني خازني من الغابة، وعمر بن الخطاب يسمع كلامه، فقال: لا،  
 والله لا تفارقه حتى تأخذ منه، ثم قال: قال رسول الله ﷺ الذهب بالفضة ربا إلا  
 هاء وهاء، والتمر بالتمر ربا إلا هاء وهاء، والشعير بالشعير ربا إلا هاء وهاء.  
 أي أصغر إلى إتيائه  
 في نسخة: بالورق

٨١٦ - أخبرنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، أو عن سليمان بن  
 يسار أنه أخبره أن معاوية بن أبي سفيان باع سقاية من ورق أو ذهب بأكثر من  
 وزنها، فقال له أبو الدرداء: سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن مثل هذا إلا مثلاً بمثل،  
 قال له معاوية: ما نرى به بأساً، فقال له أبو الدرداء: من يعذرني من معاوية، .....  
 أي سواء في القدر

قال الرزقي: يعين معجمة فالف فموحدة، موضع قرب المدينة به أموال لأهلها، وكان لطلحة بها  
 مال محل وعبره، وإنما قال ذلك طلحة، لطفه حوار كسائر النيوخ، وما كان يلعبه حكم المسألة، قال ابن أبي  
 ربيعة كان يرى حوار المواعدة في الصرف، كما هو قول عبدنا، أو أنه لم يقصصها وإنما أحد يقصصها. [شرح  
 الرزقي. ٣/٣٥٠] أي عوض الذهب في المحسن. أراد به الاستناد بالسنة على ما افتاه به.  
 [في "موطأ يحيى" بعده: والربا بالربا إلا هاء وهاء] قال النووي: فيه لعتان المد والقصر، والمد  
 أفصح وأشهر، وأصله هاء، فأبدلت المد من الكاف، ومعناه حد هذا، ويقول لصاحبه مثله.

لا هاء هاء أي في جميع الأحوال إلا أن يقال من الحاسن: حد هذا، ويحصل التفاضل.  
 الشك لعمد من صاحب الكتاب، فإن في رواية يحيى الأندلسي عن عطاء بن يسار من دون شك.  
 بالكسر هي الرادة الإناء التي تبرد فيها الماء، قاله الرزقي. [شرح الرزقي. ٣/٣٤٦] أي  
 مثل هذا البيع، وإنما قال ذلك؛ إما لأنه حمل هي الفصل على المسوك الذي به التعامل وفيه المتلفات، ورأى  
 حوار في الآية المصنوعة من الذهب والفضة ونحوهما، وإما لأنه كان لا يرى ربا الفصل، كما كان مذهب ابن  
 عباس أولاً أحد من حديث: من أن الربا إنما هو في تأجيل أحدهما وتأجيل الآخر، لا في  
 الفصل حالاً، وقد قال قوم به، وجامعهم جمهور جمهور شهادة الأحرار الصحيحة، ولا حجة بقول أحد مخالف  
 للكتاب والسنة كائناً من كان، وقد ثبت في بعض الروايات رجوع ابن عباس عن هذه الفتيا بعد ما وصلت إليه  
 الروايات، كما بسطه الحارمي في "كتاب الناسخ والمنسوخ". كسر اللام المعجمة أي من ينومه  
 على فعله ولا يتوهم عن فعله، أو من يقوم بعدد إذا حارثته بصعده أو من يصبر، يقال: عذرت به بصبرته.

أَخْبَرَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَيُخْبِرُنِي عَنْ رَأْيِهِ، لَا أَسَاكِنُكَ بِأَرْضِ أَنْتَ بِهَا، قَالَ: فَقَدِمَ أَبُو الدَّرْدَاءِ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَأَخْبَرَهُ، فَكَتَبَ إِلَى مُعَاوِيَةَ أَنْ لَا يَبِيعَ ذَلِكَ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ أَوْ وَزْنًا بِوِزْنٍ.

٨١٧ - أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسَيْطٍ اللَّيْثِيُّ أَنَّهُ رَأَى سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يُرَاطِلُ الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ، قَالَ: فَيَقْرَعُ الذَّهَبَ فِي كِفَّةِ الْمِيزَانِ، وَيُقَرَّعُ الْآخَرَ الذَّهَبَ فِي كِفَّتِهِ الْآخَرَى، قَالَ: ثُمَّ يَرْفَعُ الْمِيزَانَ، فَإِذَا اعْتَدَلَ لِسَانُ الْمِيزَانِ، أَخَذَ وَأَعْطَى صَاحِبَهُ.

أي مال صاحبه أي ماله

وهذا كله نأخذ على ما جاءت الآثار. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

### باب الربا فيما يكال أو يوزن

٨١٨ - أَخْبَرَنَا أَبُو الزُّنَادِ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: لَا رِبَا إِلَّا فِي ذَهَبٍ أَوْ فَضَّةٍ أَوْ مَا يُكَالُ أَوْ يُوزَنُ مِمَّا يُؤْكَلُ أَوْ يُشْرَبُ.

أَخْبَرَهُ أَي أَخْبَرَهُ أَنَا بِالْحَدِيثِ، وَيُخْبِرُنِي هُوَ عَنْ رَأْيِهِ وَيَقُولُ: مَا أَرَى بِهِ بَأْسًا، وَلَا رَأْيَ بَعْدَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَفِيهِ زَجْرٌ عَظِيمٌ عَلَى مَنْ يَرِدُ الْحَدِيثَ بِالرَّأْيِ أَوْ يُقَابِلُهُ بِهِ، وَلَقَدْ عَظُمَتِ هَذِهِ الْبَلِيَّةُ فِي الْأَزْمَنَةِ الْمُنَاحِرَةِ فِي الطَّوَائِفِ الْمُتَقَدِّمَةِ، إِذَا وَصَلَ إِلَيْهِمْ حَدِيثٌ مَخَالَفٌ لِمَذَاهِبِهِمْ رَدُّوهُ بِرَأْيِهِمْ وَقَابَلُوهُ بِرَأْيِ أَئِمَّتِهِمْ، فَاللَّهُ يَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُهُمْ.

لَا سَاكِنٌ فِيهِ جَوَارٌ أَنْ يَهْجُرَ الْمَرْءُ مَنْ لَمْ يَسْمَعْ وَنَمْ يَطْعُهُ وَصَدَرَ مِنْهُ أَمْرٌ غَيْرُ مَشْرُوعٍ، لَا لِلْعُضِّ وَالْعَادِ وَاهْوَى بِسُوءِ لَوْحَةِ اللَّهِ حَاصَةً، وَيَشْهَدُ لَهُ بِصُورِ كَثِيرَةٍ، ذَكَرَهَا السَّيُوطِيُّ فِي رِسَالَتِهِ 'الرَّجْرُ بِأَهْجَر'.

فَأَخْبَرَهُ أَي عَمَّا جَرَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُعَاوِيَةَ. وَرَبَّنَا شَكَتُ مِنَ الرَّوَايَةِ وَمَعَاهِمَا وَاحِدٌ. بِمِثْلٍ مِنْ رَطَلَتُ الشَّيْءَ كَنَصَرْتُهُ وَرَتْنَهُ بِيَدِكَ لِتَعْرِفَ وَزَنَهُ تَقْرِيْبًا، قَالَ الْقَارِي. فَيَقْرَعُ [بَيَانُ لِكَيْفِيَةِ الْمِرَاطِلَةِ] بِالتَّشْدِيدِ وَالتَّخْفِيفِ أَي يَبْقِيهِ فِي كِفَّةِ الْمِيزَانِ يَكْسِرُ الْكَافَ وَتَشْدِيدُ الْقَاءِ، وَجَاءَ ضَمُّ الْكَافِ، وَهُوَ أَحَدُ جَانِبَيْهِ الَّذِي يُوَضَعُ فِيهِمَا الْأَشْيَاءُ وَتَوَرَّدَ شَدُّ الْخَاءِ نَأْنُ لَمْ يَرْتَفِعْ أَحَدُ الْكِفَتَيْنِ عَنِ الْآخَرِى بَلِ اسْتَوَيَا.

فَسَاكِنٌ كَمَا فِي بَابِ الرِّبَا أَي يَبَاعُ بِالْكَيْلِ كَالْحَصَةِ أَوْ الْوَرْدِ كَالذَّهَبِ وَالْفِصَّةِ.



فإن محضه إذا كان ما يُكال من صنف واحد، أو كان ما يوزن من صنف واحد، فهو مكروه أيضاً إلا مثلاً بمثل، يداً بيد، بمنزلة الذي يؤكل ويشرب، وهو قول إبراهيم النخعي وأبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٨١٩ - أخبرنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار قال: قال رسول الله ﷺ:

التمر بالتمر مثلاً بمثل، فقيل: يا رسول الله! إن عاملك على خير - وهو رجل من بني

عدي من الأنصار - يأخذ الصاع بالصاعين، قال: ادعوه لي، فدُعِيَ له، فقال رسول الله ﷺ: لا تأخذ الصاع بالصاعين، فقال: يا رسول الله! لا يعطوني الجَنِيبَ بالجمع

إلا صاعاً بصاعين، قال رسول الله ﷺ: بع الجمع بالدرهم واشتر بالدراهم جنيباً.

٨٢٠ - أخبرنا عبد الحميد بن سهيل والزهري، .....

من صنف واحد وإن لم يكن مأكولاً ولا مشروباً كالخض والنورة ونحوهما، فإن علة حرمة الربا عندنا هو القدر والحس، فإذا وجد حرم الربا، وإذا وجد أحدهما حل الفصل وحرمة النساء، والمسألة خلافها مسبوطة في 'الهداية' وشروحها. إلا مثلاً بمثل أي متساوياً في الكيل والوزن. سدد أي قبضاً بقبض في المجلس.

فإن قال أح: هذا حديث مرسل في 'الموطأ' ووصفه داود بن قيس عن ريد عن عطاء عن أبي سعيد الخدري أنه قال: قال رسول الله ﷺ: الحديث، قاله ابن عبد البر. [شرح الررقاني: ٣٣١، ٣]

فدُعِيَ له بالجهول أي طلب ذلك العامل عنده لا يعطوني أي أصحاب التمر وملاكه، أي لا يبيعوني الجنب بالجمع إلا بالتفاضل، ولا يبيعوني بالتساوة، قال الحافظ في 'التلخيص' الجنب - بالفتح - نوع من التمر، وهو أحوده، واجتمع بإسكان الميم ثم ردي، نُحِلَّتْ بردائه، وعامل حبيب صاحب القصة هو سواد بن عزية، حكى ذلك عن الدارقطني، وذكره الخطيب في 'مهماته' قال: وفيه مائة من صعصعة. فإن سدد أي علمه صورة لا تدخل فيه الربا مع حصول المقصود. والزهري هكذا وحدها في نسخ عديدة من هذا الكتاب، وكذا هو في نسخة عليها شرح القاري، وظهره أن مائة في هذه الرواية شحيح رويها عن ابن المسيب: أحدهما: عبد الحميد، وثانيهما: الزهري، والذي يظهر أن الواو الداخلة على الزهري من رتبة النسخ، وهو صفة لعبد الحميد نفسه، وهو شحيح مائة في هذه الرواية لا غيره، واحتملوا في تسميته، فقيل: عبد حميد كما في الكتاب، وقيل: عبد الحميد، =

عن سعيد بن المسيّب، عن أبي سعيد الخدري وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ استعمل رجلاً على خير، فجاء بتمر جنيب، فقال له رسول الله ﷺ: **أَكُلْ تمر خير** هكذا؟ قال: لا، والله يا رسول الله، ولكن الصاع من هذا بالصاعين، والصاعين بالثلاثة، فقال رسول الله ﷺ: **فلا تفعل، بغير تمرك بالدراهم، ثم اشتر بالدراهم جنيباً،** من الجمع

= وليس بصحيح، ففي "موطأ يحيى" وشرحه للزرقاني: مالك عن عبد الحميد بالمهملة ثم الميم، كذا رواه يحيى وابن نافع وابن يوسف، وقال جمهور رواة "الموطأ": عبد الحميد بميم تليها حيم وهو المعروف، وكذا ذكره البخاري والعقيلي، وهو الصواب والحق الذي لا شك فيه، والأول غلط، قاله أبو عمر، ابن سهيل بالتصغير روح الثريا بنت عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، ثقة حجة، له مرفوعاً في "الموطأ" هذا الحديث الواحد عن سعيد بن المسيّب إلخ. [شرح الزرقاني: ٣/٣٣٢] وفي "إسعاف السيوطي" [ص: ٢٧، ٢٨]: عبد الحميد بن سهيل ابن عبد الرحمن بن عوف الزهري أبو محمد المدني عن عمه أبي سلمة وسعيد بن المسيّب وأبي صالح دكان، وعنه مالك والدروردي وآخرون، وثقه السانني وابن معين. ومثله في "التقريب" [رقم: ٤١٥٩، ٣٧٨/٢] و"الكاشف" [رقم: ٣٤٧٠، ٢/٢٠٠] وغيرهما.

وعن أبي هريرة قال قال ابن مسعود: ذكر أبي هريرة لا يوجد في غير رواية عبد الحميد، وإنما المحفوظ عن أبي سعيد كما رواه قتادة عن ابن المسيّب عنه، ويحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة وعقبة بن عبد العافر عن أبي سعيد. وقال أيضاً في "الاستذكار": الحديث محفوظ عن أبي سعيد وأبي هريرة. وهذا ساء على كون راوي الزيادة أي عبد الحميد ثقة فلا تكون زيادته شاذة. **اسهيل رجلاً** أي جعله عاملاً، قال الزرقاني: هو سواد - نخفة الواو - ابن عزة معجمتين بورن عطية كما سماه الدروردي عن عبد الحميد عن أبي عوانة والدارقطني. [شرح الزرقاني: ٣/٣٣٣] **سبح** هكذا هو في رواية الشيعين وجماعة، وذكر جمع من الخنمية منهم صاحب "الهداية" و"النهاية" و"العيادة" وغيرهم في بحث المزانة في هذا الحديث: أنه أهدى إلى رسول الله ﷺ رطباً، فقال: **سبح** وسوا عليه ما ذهب إليه أبو حنيفة من جوار بيع الرطب بالتمر مثلاً مثل من غير اعتبار نقصان الرطب عند الجفاف؛ لأنه **سماه تمرًا** والتمر يجوز بيعه مثله، ولا وجود لما ذكره في شيء من الطرق كما حققه الزيلعي واليعيني. **كل تمر** همزة الاستفهام، أي هل كل تمره جنيب كما أتيت به عندي؟

ولكن **الصاع** أي بأحد الصاع من الجيب. **مع تمر** أشار إليه بما يجتنب به عن الربا مع حصول المقصود، وبه احتج جماعة من فقهاءنا وغيرهم على جوار الحيلة في الربا، وسوا عليها فروعاً، والحق أن العبرة في أمثال هذا على البية، فإنما لكل امرئ ما نوى، ونقل ابن القيم في "إعانة اللهمان" عن شيخه أنه لا دلالة للحديث على ما ذكره لوجوه: =

## وقال في الميزان مثل ذلك.

قال محمد: وهذا كله نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

٨٢١ - أحمر م. عن رجل أنه سأل سعيد بن المسيّب عن رجل يشتري طعاماً من الجار بدينار ونصف درهم، أ يعطيه ديناراً أو نصف درهم طعاماً؟ قال: لا، ولكن يعطيه ديناراً ودرهماً، ويردّ عليه البائع نصف درهم طعاماً.  
 همزة الاستهزاء ذلك المشتري أي بقدره طعاماً أي بقدره الطعام

قال محمد: هذا الوجه أحب إلينا، والوجه الآخر يجوز أيضاً إذا لم يعطه من الطعام الذي اشترى أقل مما يصيب نصف الدرهم منه في البيع الأول، فإن أعطاه منه أقل مما يصيب نصف الدرهم منه في البيع الأول، لم يجوز وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

أحدها: أنه إذا بيع سعته الأولى ثم يتنازع شمسها سعة، ومعلوم أن ذلك يقتضي السبع الصحيح، ومتى وجد السبعان الصحيحان فلا ريب في حواره. الثاني: أنه ليس فيه عموم وليس فيه أنه أمره أن يتنازع من اشترى، ولا أمره أن يتنازع من غيره، ولا نقد ولا غيره. الثالث: أنه إنما يقتضي حصول البيع الثاني بعد انقضاء الأول، وهو بعيد عما راموه. وفي المقام أبحاث طويلة ومطالها الكتب المسبوبة.

وقال في الميزان الح أي قال فيما يوزن إذا احتيج إلى بيع بعضه بعض مثل ذلك القول الذي قال في التمر المكبل، أي يباع غير الحيد أمورون شمس، ثم يشتري به أمورون جيد، وهذا القول قال البيهقي: الأشبه أنه من قول أبي سعيد، يعني قوله: وكذلك الميزان، كما في رواية. من رجل م. في 'موطأ يحيى' وشرحه: مالك عن محمد بن عبد الله بن أبي مريم الحراعي، قال أبو حاتم: شيخ مندي صالح، وذكره ابن حبان في 'الثقات': أنه سأل سعيد بن المسيّب، فقال: إني رجل أتنازع الطعام يكون من الصكوك جمع صك - بالخار - باخيم اسأحل المعروف فرما انتعت منه بدينار ونصف درهم، فأعطني بالنصف طعاماً؟ فقال سعيد: لا، ولكن أعطت درهماً، وحدث بقيقته طعاماً. وبه يعلم الرجل المهم. من ح. حمه القاري على الشريك في النجارة، والذي يظهر من 'موطأ يحيى' وشرحه، أنه اسم موضع قريب المدينة.

ويردّ عليه ليكون يبعاً ثانياً، وإسقاطاً للدين. ولو وجد لآخر هو الذي معه ابن المسيّب. م. ص. أي من مقدار يقابل نصف الدرهم في البيع الأول. منه في أي ذلك الطعام الذي اشتراه م. ح. لكونه مؤدياً إلى الربا.

## باب الرجل يكون له العطايا أو الدين على الرجل

## فبيعه قبل أن يقبضه

٨٢٢ - أخبرنا يحيى بن سعيد أنه سمع جميل المؤذن يقول لسعيد بن المسيّب: إني رجلٌ أشتري هذه الأرزاق التي يُعطيها الناس بالجار فأبتاعُ منها ما شاء الله، ثم أريد أن أبيع الطعام المضمون عليّ إلى ذلك الأهل، فقال له سعيد: أتريد أن توفّيهم من تلك الأرزاق التي ابتعت؟ قال: نعم، فنهاه عن ذلك.

ولا ينبغي للرجل إذا كان له دينٌ أن يبيعه حتى يستوفيه؛ لأنه غرر فلا

أي بيع فيه التردد

يدري يخرج أم لا يخرج، وهو قول أبي حنيفة .

٨٢٣ - أخبرنا موسى بن ميسرة أنه سمع رجلاً يسأل سعيد بن المسيّب فقال: إني رجل أبيع الدين، وذكر له شيئاً من ذلك، فقال له ابن المسيّب: لا تبع إلّا ما آوتت إلى رحلك.

أي ديني على إنسان

أي بعض صوره

انقص أي من الإمام في بيت المال أو غيره. فبيعه أي ذلك العطاء أو الدين حمل المؤذن هو جميل . فتح الخيم - ابن عبد الرحمن المؤذن المدني، أمه من ذرية سعد القرطي، سمع ابن المسيّب وعمر بن عبد العزيز، وعنه مالك بواسطة يحيى وبلا واسطة، قاله الررقاني. [شرح الزرقاني: ٣/٣٥٨، ٣٥٩] الجار قال القاري: تخفيف الراء مدية ساحل البحر يبه وبين المدية يوم وليلة، كذا في "النهاية"، وقال الررقاني [٣/٣٥٩]: موضع بساحل البحر يجمع فيه الطعام ثم يفرق على الناس بصكاك وهو الورقة التي يكتب فيها ولي الأمر برقي من الطعام لمستحقه.

فاسأ أي أشتري إلى أهل في الثمن. أبيع الطعام أي الذي اشتريته وهو مضمون عليّ من جهة الثمن.

توفّيهم أي أصحاب الأرزاق الذين باعوه أولاً. فنهاه عن ذلك قال مالك: وذلك رأيي أي خوفاً من التساهل في ذلك حتى يشترط القصص من ذلك الطعام أو يبيعه قبل أن يستوفيه فمع من ذلك سداً للدرية التي يخاف منها التطرق إلى محذور. [شرح الزرقاني: ٣/٣٥٩] لا يسعي إلخ استساط هذا الحكم من الأثر المذكور غير ظاهر. إلا ما آوتت من الإيواء. "إني رحلك" بالفتح أي مسرلك أي لا تبع إلّا ما قصته لكلا يكون البيع بالعرر.

وبه نأخذ، لا ينبغي للرجل أن يبيع ديناً له على إنسان إلا من الذي هو

عليه؛ لأن يبيع الدين غرر لا يدري يخرج منه أم لا، وهو قول أبي حنيفة .

ب الرجل يكون عليه دين فيقضي <sup>معروف أو مجهول</sup> <sup>أي يؤدي الدين</sup> فصل من أحده

٨٢٤ - أخبرنا حميد بن قيس المكي، عن مجاهد قال: استسلف عبد الله <sup>أي أخذ قرضاً</sup>

بن عمر من رجل دراهم، ثم قضى خيراً منها، فقال الرجل: هذه خير من دراهمي

التي أسلفتك، قال ابن عمر: قد علمتُ ولكن نفسي بذلك طيبة. <sup>أي راضية</sup> <sup>أي كوماً خيراً</sup>

٨٢٥ - أخبرنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي رافع أن

رسول الله استسلف من رجل .....

إلا من الذي: أي من المديون؛ لأنه ليس فيه غرر.

فصل الرجل كأنه حشي أن يكون ذلك ربا. أي رافع هو مولى رسول الله وكان أولاً مولى العباس فوهبه لرسول الله فأعتقه، اسمه على الأشهر أَسْمُ القُضْي، وقيل: إبراهيم أو ثابت أو هرمز أو سنان أو صاخ أو يسار أو عبد الرحمن أو يزيد أو فرمان، توفي في خلافة عثمان، وقيل. في خلافة عبي وهو الصواب، كذا ذكره ابن عبد البر في "الاستيعاب" وغيره.

استسلف أي أخذ سلفاً وقرضاً، وفيه دليل للجمهور في تخوير ثبوت الحيوان في الدمة قرضاً، ولم يذهب إلى تخوير السلف فيه؛ لأنه يصير معيوماً سيان الحسن والسئ والصفة وبعد ذلك يتعني التفاوت إلا اليسير، ومعه أصحابنا قائلين بأن التفاوت في الحيوانات فاحش في المالية باعتبار المعالي الناطية، فلا يمكن توصيفه حيث لا يفضي إلى المارعة، ولا ثبوته في الدمة ولا أداء مثله، وهذا معنى دقيق قوي يجب اعتباره لولا ورود النصوص بخلافه، وقد مر بعض ما يتعقّب بهذا المقام فيما مرّ، وأحباب الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [٢١١/٢] عن حديث الباب وأمثاله باحتمال أن يكون هذا قرضاً محرماً الربا ثم حرّم الربا، وحرم كل قرض جر منفعة، وردت الأشياء المستقرصة إلى مثلها، فلم يجر القرض إلا في ما له مثل، وقد كان أيضاً يجوز قرض الحيوان بالحيوان سيئة ثم يسح، وبسط ذلك سطاً سيئاً لا يرجع حاصله إلا إلى الحكم بالسح بالاحتمال وبالرأي، والأولى أن يقال ترجيح أحاديث الحرمة على أحاديث الجواز. من رجل في "مسند أحمد" ما يفيد أنه أعربي، وفي "أوسط الطبراني" عن العرياض ما يفهم أنه هو، ويفهم من "مس السائني" والحاكم أنه غيره.



## باب ما يكره من قطع الدراهم والدينار

٨٢٧ - أخبرنا يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب أنه قال: قطع

الورق والذهب من الفساد في الأرض.

أي الفضة

لا ينبغي قطع الدراهم والدينار لغير منفعة.

## باب ما يكره من قطع الدراهم والدينار

٨٢٨ - أخبرنا ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن حنظلة الأنصاري أخبره

أنه سأل رافع بن خديج عن كراء المزارع فقال: قد نهي عنه، قال حنظلة:.....

فقطع له من ربحه الطاهر أن مراده من قطعها بقص شيء مهمما لتبصير أحف ورثاً من الدراهم المتعارفة، وفي معامها عشهما؛ لأنه نوع سرقة بل أكثر لسراية صررها إلى العامة، وكأنه أشار إلى أن فاعله من قطاع الطريق الذين قال الله في حقهم:

(البقرة ٢٣) كذا ذكره القاري في 'شرحه'. وقال أيضاً: مراد محمد من قطعها كسرهما، وبطلان صورهما وجعلهما مصوغاً وطروفاً. وقال يري راده في 'شرحه': لم يعلم ما المراد من القطع في قول ابن المسيب غير أن ابن الأثير قال: كانت المقابلة لها في صدر الإسلام عدداً لا ورثاً، فكان بعضهم يقص أصرافها فهوأ عنه. وقال شارح 'المسد': أطل أن قول ابن المسيب: قطع الورق - بكسر القاف وفتح الطاء المهمة - جمع قطعة، وهي التي تتحد من الذهب أو الورق فلوساً صغيرة ليرفق التعامل بها كما هو الرائج في زمان كالدواوين في الحرمين والحماسيات في اليمن، وإنما عدها من الفساد في الأرض؛ لأنه ربما لا يلاحظ التعامل بها أموراً واجبة في التقابض والتماثل. لا ينبغي: أي لا يحل؛ لما فيه من الضرر العام.

ان حنظلة هو ابن قيس بن عمرو بن حصص الرقي الأنصاري التابعي الكبير، قيل: وله صحة، ذكره الررقاني.

[شرح الررقاني: ٤٥٧/٣] جمع مرعة بالفتح: موضع الررع. قد هي عنه طاهره مع كرائها مطلقاً،

وإليه ذهب الحسن وضاوس والأصم، ومن حجتهم حديث 'الصحيحين' [الحجاري رقم: ٢٣٤١، ومسلم:

٣٩٢١] وغيرهما مرفوعاً: .....

... وبأول مالك وأصحابه أحاديث المنع على كرائها بالطعام أو بما تسته، =



فقلتُ لرافع: بالذهب والورق؟ قال رافع: لا بأس بكرائها بالذهب والورق.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا بأس بكرائها بالذهب والورق وبالحنطة كيلاً معلوماً وضرباً معلوماً ما لم يُشترط ذلك مما يخرج منها، فإن اشترط مما يخرج منها كيلاً معلوماً <sup>أي صفاً معيهاً</sup> فلا خير فيه. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا. وقد سئل عن كرائها سعيد بن جبير بالحنطة كيلاً معلوماً فرخص في ذلك فقال: هل ذلك إلا مثل البيت يُكرى.

٨٢٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سعيد بن المسيّب أن رسول الله ﷺ

حين فتح خيبر، .....

= وأجازوا كراءها بما سوى ذلك؛ لحديث أحمد [رقم: ١٧٣٠٦، ١٤١/٤] وإبي داود [رقم: ٣٣٩٥] عن رافع مرفوعاً: من كانت له أرض فبزرعها أو سرجها أحد ولا يكره شئ ولا ربح ولا صعاء مسمى، وتأولوا النهي عن المخالفة بأنها كراء الأرض بالطعام وجعلوه من باب الطعام بالطعام سبيقة، وأجاز الشافعية والحنفية كراءها بكل معبوم من طعام أو غيره لما في "الصحيح" عن رافع بعد قوله: أما بالذهب والفضة فلا بأس به: إنما كان الناس يؤجرون على عهد رسول الله ﷺ على الماذيانات وأقبال الجداول فيهلك هذا ويسلم هذا، فلذلك رجح عنه، وأما بشيء معلوم مصمون فلا بأس به. فبين أن علة النهي الغرور، وأجاز أحمد كراءها بجزء مما يزرع فيها، كذا في "شرح الزرقاني" [٤٥٧/٣، ٤٥٨].

بالذهب والورق: أي هل يجوز ذلك أم لا؟ وبالحنطة: أي ونحوها من الشعير والدرّة من المثليات. فلا خير فيه: أي لا يحل ذلك فلعلة لا يخرج منه إلا ذلك القدر المعهود فهذا الشرط لكونه فاسداً يفسد العقد، نعم كراؤها ثلث ما يخرج أو ربعة ونحو ذلك من الكسور جائز كما سيأتي. إلا مثل البيت الخ: أي ليس ذلك إلا مثل كراء البيت بالذهب والفضة والحنطة المعلومة وغير ذلك، فكما جاز ذلك جاز هذا.

أن رسول الله ﷺ: مرسل أرسنه جميع رواة "الموطأ" وأكثر أصحاب ابن شهاب، ووصله منهم طائفة منهم صالح بن أبي الأحصر، فزاد عن أبي هريرة، قاله ابن عبد البر. [شرح الزرقاني: ٤٤٥/٣]

حين فتح خيبر: بوزن جعفر مدينة كبيرة ذات حصون ونخل على ثمانية بُرد من المدينة إلى جهة الشام، وكان فتحه في صفر سنة سبع عند الجمهور، وفي "الصحيحين" عن ابن عمر: لما ظهر على خيبر أراد إخراج اليهود منها فسألوه أن يقرهم بها على أن يكفوه العمل، وهم نصف الثمر، قاله الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٤٤٥/٣]

قال لليهود: **أَقْرُكُم** ما أَقْرَكُم الله على أَنْ الثَّمَرِ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ، قال: **وكان رسول الله ﷺ** <sup>الذين كانوا يحجرون</sup> يبعث عبد الله بن رَوَاحَةَ، فيُخْرِصُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ. ثم يقول: **إِنْ شِئْتُمْ فَلَكُمْ، وَإِنْ شِئْتُمْ فَلِي، قال: فكانوا يأخذونه.** <sup>أي ابن المسبب</sup>

٨٣٠ - **أَحْرَمًا مَاتَ**، أَخْبَرَنَا ابْنُ شَهَابٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَبْعَثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ فَيُخْرِصُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْيَهُودِ، قَالَ: فَجَمَعُوا حُلِيًّا مِنْ حُلِيِّ نِسَائِهِمْ، فَقَالُوا: هَذَا لَكَ، وَخَفَّفَ عَنَّا، وَتَجَاوَزَ فِي الْقِسْمَةِ، فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ الْيَهُودِ وَاللَّهُ <sup>لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ هَدِيَّةً لَكَ اجعل التخفيف علينا أي سامح بها واعمم</sup> إِنَّكُمْ لَمِنْ أَبْغَضِ خَلْقِ اللَّهِ إِلَيَّ، وَمَا ذَاكَ بِحَامِلِي أَنْ أَحْيِفَ عَلَيْكُمْ، أَمَا الَّذِي عَرَضْتُمْ

**أَقْرَكُم** أي أثبتكم على نخل حبير على أن تعملوا فيها، والتمر يساوي بينكم أي على التناصف كما في رواية 'الصحيحين' [رقم: ٢٣٣٨، ومسلم رقم: ٣٩٦٧] وغيرهما من كتبكم ما شاء الله، وقد كان عارماً على إخراج اليهود من حريرة العرب، فذكر ذلك لليهود مستطراً القصاص والوحي فيهم إلى أن حصرنه الوفة فأحلى اليهود بعده عمر من حريرة العرب إلى الشام، قال القرطبي: يَحْتَمَلُ أَنَّهُ حَدَّثَ الْأَجَلُ فَلَمْ يَقْلِهِ الرَّوَايَةُ. **وَكُنْ إِلَاح** هذا ههنا ليس للاستمرار فإنه إما بعته عاماً واحداً، فإن عبد الله بن رَوَاحَةَ - بالفتح - ابن ثعلبة بن امرئ القيس البصري من أهل بدر، استشهد في عروة مؤنة سنة ثمان، كما ذكره ابن الأثير وغيره.

**فِيخْرِصُ** أي يقدر ما على الحيل من الثمار حرصاً ونغمياً، ويفصل حصته التي **ﷺ** وحصته اليهود حرصاً، ويقول: **إِنْ شِئْتُمْ فَلَكُمْ كَنَهُ وَتَصْمُونُ بَصِيبِ الْمُسْلِمِينَ**، **وَإِنْ شِئْتُمْ فَلَنَا كُلَّهُ وَأَصْصِ مَقْدَارَ بَصِيبِكُمْ**، فأحدوا الثمرة كلها، وفي رواية: أنه حرص عشرين ألف وسق فأدوا عشرة ألف وسق، قال ابن عبد البر: الحرص في المساقاة لا يخور عند جميع العماء؛ لأن المساكين شريكان لا يقتسمان إلا بما يخور به بيع الثمار بعضها بعضاً وإلا دخلته المراساة، قالوا: وإنما بعث رسول الله ﷺ من يخرص على اليهود لإحصاء الزكاة؛ لأن المساكين ليسوا شركاء معيّنين، فهو ترك اليهود وأكلها رطباً والتصرف فيها أضر ذلك سهم المسلمين، قالت عائشة: إنما أمر رسول الله بالحرص لكي تُحصى الزكاة قبل أن تؤكل الثمار وتُفترق.

ابن رسول الله ﷺ هذا مرسل في "المواضع"، وموصوف بطرق عن حابر وابن عباس عند أبي داود وابن ماجه. **حَبِياً** بصم الحياء وكسر اللام وشد الياء: جمع، أو بفتح الحاء وسكون اللام: مفرد. **وَاللَّهُ إِنَّكُمْ** أي وإن كنتم أبغض خلق الله إليّ لكونكم - مع كونكم من أهل الكتاب - لم تسلموا، لكن لا يحصي هذا البعض على أن أحيف أي أجور وأظلم عليكم - من الحيف بمعنى الجور - فإن الظلم لا يحل على أحد ولو كان كافراً

من الرشوة فإنها سُحَّتْ وإِنَّا لَا نَأْكُلُهَا، قالوا: بهذا قامت السموات والأرض.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا بأس بمعاملة النخل على الشطر، والثلث، والرابع، <sup>بالفتح أي النصف</sup> وبمزارعة الأرض البيضاء على الشطر، والثلث، والرابع، وكان أبو حنيفة يكره ذلك ويذكر أن ذلك هو المخابرة التي نهي عنها رسول الله ﷺ.

**لا نأكلها.** لحرمتها. وفيه تعريض على اليهود، فإنهم كانوا أكالين للسحت والرشوة، كما أخبر به الكتاب. **بهذا:** أي بهذا العدل الذي تفعله، أو بهذا الامتناع عن أكل السحت قامت السماوات بعير عمد، والأرض استقرت على الماء، ولولاه لفسدنا. قال ابن عبد البر: فيه دليل على أن الرشوة عند اليهود أيضاً حرام، ولولا حرمة عندهم ما غيرهم الله بقوله: **هَذَا كَأَنْ يَكُونَ لَشَيْءٍ** (المائدة ٤٢) وهو حرام عند جميع أهل الكتاب. [شرح الزرقاني: ٤٤٨/٣]

**لا بأس بمعاملة إلخ:** المعاملة بلفظ أهل المدينة عبارة عن دفع الأشجار الكروم أو النخيل وغير ذلك إلى من يقوم بإصلاحها على أن يكون له سهم معلوم من ثمرها، ويقال له: المساقاة أيضاً، وهو عقد جائز عندهما، وعليه الفتوى، وبه قال أحمد وأكثر العلماء، ويشترط ذكر المدة المعلومة وتسمية جزء مما يخرج مشاع إلا أن الشافعي خصه بالنخل والكرم في قوله الحديد، وعمم في كل شجر في قوله القلم، وحجتهم في ذلك حديث معامة خبير وغير ذلك، والمزارعة عبارة عن عقد على الأرض البيضاء أي الحالية عن الررع ببعض معين مما يخرج عنه، وبجوازه قال الجمهور، وروي عن ابن أبي شبة وغيره عن علي وابن مسعود وسعد وجماعة من التابعين فمن بعدهم، وقد ورد في بعض روايات معاملة خبير العقد على الررع أيضاً. وأما أبو حنيفة فحكم بفسادها مستنداً بالهي عن المخابرة، ورد ذلك من حديث جابر عن مسلم، ورید بن ثابت عن أبي داود، ورافع بن حديج عن مسلم، وغيره، كذا في "البنية" [٥٠٩/١١ - ٥١١].

**ويذكر:** والحواف عن حديث معامة خبير بأن ما فعل النبي ﷺ ليس بعقد مساقاة بل هم كانوا عبيداً له، والذي قدر لهم كان نفقة لهم، وتعقب بأهم لو كانوا عبيداً لما صح إجلاؤهم إلى الشام، وقد يقال: إنه مسوخ بالهي عن المخابرة، وفيه أن الطاهر أن الأمر بالعكس، فإن المعاملة التي وقعت في العهد البوي دام عليها عمل أبي بكر وعمر إلى وقت الإجماع، ولو كان مسوحاً لقضوها، والجمهور حملوا حديث الهي عن المخابرة على ما إذا تضمن على العرر، كما ورد في الهي عن كراء الأرض. وفي المقام تفصيل ليس هذا موضعه.

## باب إحياء الأرض بإذن الإمام أو بغير إذنه

- ٨٣١ - **أحمر مالك**، أخبرنا هشام بن عروة، عن أبيه قال: قال النبي ﷺ: من أحيا أرضاً ميتة فهي له، وليس لعرق ظالم حق. أي في إبقائه
- ٨٣٢ - **أحمر مالك**، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن عبد الله بن عمر، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: من أحيا أرضاً ميتة فهي له.
- قال محمد**: وبهذا نأخذ، من أحيا أرضاً ميتة بإذن الإمام أو بغير إذنه فهي له، .....

**إحياء الأرض** أي الموات التي لا يعرف مالكيها ولا يتمتع بها، وإحيائها تحصيل النفع فيها بالزرع وغيره.

**قال قال النبي** هذا مرسل باتفاق رواة "الموطأ"، واحتلف أصحاب هشام، فصائفة رواه مرسلًا كمالك، وصائفة: عنه عن أبيه عن سعيد بن زيد، وطائفة: عنه عن وهب بن كيسان عن حابر، وطائفة: عنه عن عبد الله بن عبد الرحمن بن رافع عن حابر، وهو حديث مقبول تلقاه فقهاء المدينة وغيرهم، كذا قال ابن عبد البر. [شرح الزرقاني: ٣٥/٤] وذكر الريعي في "تخريج أحاديث إهداية" [٢٨٨/٤] وغيره: أن هذا الحديث روي من طريق تسعة من الصحابة بألفاظ متقاربة: ١- ابن عباس عن الطرقي واس عدي، ٢- وعائشة عن عبد الحارث وأبي يعنى أنصلي وأبي داود الطيالسي والدارقطني واس عدي، ٣- وسعيد بن زيد عن أبي داود والترمذي والسنائي والزار، ٤- وجابر عن الترمذي والسنائي واس حبان واس أبي شينة، ٥- وعبد الله بن عمرو بن العاص عن الطرقي، ٦- وفصالة بن عبيد عن الطرقي، ٧- ومروان عنه أيضاً، ٨- وصحابي آخر عنه أيضاً، ٩- وسمرة عن الطحاوي.

**أرضاً ميتة** قيل: بالتشديد، ولا يقال بالتحفيف، فإنه إذا حفر حدثت منه تاء تأنيث، والميتة والموات بالفتح والموتان بفتحتين: الأرض الخراب التي لم تعمر، سميت بذلك تشبيهاً لها بالميتة في عدم الانتفاع.

**وليس لعرق** بالكسر، قال الخطابي في "شرح سنن أبي داود". من الناس من يرويه بإضافته إلى الطام، وهو العارس الذي غرس في غير حقه، ومنهم من يجعل الطام تعناً للعرق، ويريد به العارس والشجر، وجعله طاماً؛ لأنه ببت في غير محله، واختار الأزهري واس فارس ومالك والشافعي كونه بالتثنية كما سطره النووي في "تهديب الأسماء واللعات". **فهي له** لأنه مال متاح غير مملوك سقطت يده إليه فيملكه كما في الاحتطاب والاصطياد من غير اشتراط إذن الإمام، وبه قال أبو يوسف والشافعي وأحمد وبعض المالكية، ونقل عن مالك أنه إن كان قريباً من العامر في موضع يتسامح الناس فيه اعتقر إلى إذن الإمام وإلا فلا، وحجتهم إصلاق الأحاديث -

فأما أبو حنيفة فقال: لا يكون له إلا أن يجعلها له الإمام، قال: وينبغي للإمام إذا <sup>أي لا يملكه الذي أحياء</sup> أحيائها أن يجعلها له وإن لم يفعل لم تكن له. <sup>للذي أحياء</sup>

### باب الصلح في الشرب وقسمة الماء

أي المشترك

٨٣٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر أن رسول الله ﷺ قال في سيل مَهْزُورٍ ومُذَنَّبٍ: يُمسك حتى يبلغ الكعبين ثم يُرْسِلُ الأعلى على الأسفل. **قال محمد:** وبه نأخذ؛ لأنه كان كذلك الصلح بينهم لكل قوم ما اصطَلَحُوا وأسلموا عليه من عيوئهم وسيوئهم وأنهارهم وشربهم. <sup>أي نصيبهم من المياه</sup>

= الواردة في هذا الباب، وأما أبو حنيفة فاشتراط في كونه له إذن الإمام، واستدل له بحديث: عدي لأبي لهب، وأبو لهب من بني عبد مناف، فليس له من الماء إلا ما يشاء. أخرجه أبو يوسف في "كتاب الخراج" فإنه أضافه إلى الله ورسوله، وكل ما أصيب إلى الله ورسوله لا يخور أن يختص به إلا بإذن الإمام، وذكر الطحاوي أن رجلاً بالصرة قال لأبي موسى: أقطعني أرضاً لا تصر بأحد من المسلمين، ولا أرض خراج، فكتب أبو موسى إلى عمر، فكتب عمر إليه: أقطعه له فإن رقاب الأرض لنا، كذا في "السياسة" [٢٨١/١٢ - ٢٨٤].

**في الشرب** هو بالكسر عبارة عن نصيب الماء. **عند الله** أي أن محمد بن عمرو بن حرم الأنصاري، قال ابن عبد البر: لا أعلمه يتصل بوجه من الوجوه مع أنه حديث مدي مشهور مستعمل عندهم، وسئل النزار عنه فقال: لست أحفظ عن رسول الله ﷺ بهذا اللفظ حديثاً بثبت، وهو تقصير شديد من مشيئة، فله إسناد موصول عن عائشة عند الدارقطني في "الغرائب" والحاكم وصحاحه، وأخرجه أبو داود وابن ماجه بإسناد حسن. واحتلفوا في معنى الحديث، فقيل: معناه يرسل صاحب الخائط الأعلى جميع الماء في حائطه حتى إذا بلغ الماء إلى كعبي من يقوم فيه أغلق مدخل الماء، وقيل: يسقي الأول حتى يروي حائطه ثم يمسك بعد ريه ما كان من الكعبي أي أسفل ثم يرسل، كذا في "شرح الررقاني" [٣٧/٤].

**مهزور ومذنب** ففتح الميم وإسكان الغاء وصه الراي وسكون الواو آخره راء، "مذنب" بضم الميم وفتح الدال وياء ساكنة، وكسر النون بعده ناء: واديان يسيلان بالمطر بالمدينة يتنافس أهل المدينة في سبلهما، قاله الزرقاني. [شرح الررقاني: ٣٧/٤] **لكل قوم** أي ليس فيه حد معين شرعاً بل الأمر مفوض إلى آراء الشركاء. **وأسلموا:** أي انقادوا أو اتفقوا عليه.

٨٣٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا عمرو بن يحيى، عن أبيه أن الضحَّاك بن خليفة ساق خَلِجاً له حتى النهر الصغير من العَرِيض، فأراد أن يمرَّ به في أرض لمحمد بن مسلمة، فأبى محمد بن مسلمة، فقال الضحَّاك: لِمَ تَمْنَعُنِي وهو لك منفعة <sup>أي بذلك الخَلِج</sup> تشرب به أولاً <sup>وادي باللدنية</sup> وآخر، ولا يضرُّك؟ فأبى، فكلَّم فيه عمر بن الخطاب <sup>أي لأي سبب</sup>، فدعا محمد بن مسلمة <sup>بيان لمنفعة</sup> فأمره أن يُخَلِّي سبيله فأبى، فقال عمر: لم تمنع أخاك ما ينفعه وهو لك نافع تشرب به أولاً وآخر، ولا يضرُّك؟ قال محمد: لا والله، فقال عمر: والله ليُمرَّنَّ به ولو على طنك، فأمره عمر أن يُجرِّيه. <sup>أي لا أرضي به في نسخة: قال</sup> <sup>أي بالخَلِج قاله مبالغة في الزجر</sup> <sup>في نسخة: يجبره</sup>

٨٣٥ - أخبرنا مالك أخبرنا عمرو بن يحيى المازني، عن أبيه أنه كان في حائط جدّه

عن أبيه هو يحيى بن عمارة بن أبي حسن المازني. الضحَّاك بن حبيشة ابن ثعلبة الأنصاري الأشجعي، شهد عمرو بن العيص، وليست له رواية، وكان بينهما بالفاق، ثم ناب وأصبح، كذا في "الإصابة" [رقم: ٤١٨٢، ٣٨٤/٢] وغيره. حديثاً بالفتح: النهر الصغير يُقطع من النهر الكبير. حتى النهر الصغير ليس هذا في "موطأ" يحيى، ولعله النهر الصغير تفسيراً للخَلِج. وفي أي امتنع منه ومنعه منه وهو لك منفعة قال المجاهي: يَحْتَمَلُ به شرط له ذلك، ويَحْتَمَلُ أن يريد أن ذلك حكم الماء على ما مر أن الأعلى أولى حتى يروي.

ن عُلِّي إلخ أي يتركه بما يفعله من إجراء الخَلِج. لم تمنع أخاك أي في الإسلام أو في الصحبة. أن يجريه أي مر عمر الضحَّاك أن يجري خَلِجَه في أرض ابن مسلمة ونحو لم يرص به. قيل: إن عمر لم يقص على محمد بذلك، وإنما حلف على ذلك ليرجع إلى لأفضل ثقة أنه لا يخشاه، وقيل هو على سبيل الحكم، وقال مالك: كان قال: تحدث للناس أقضية بقدر ما يُحدثون من الفجور، فهو كان الشأن معتدلاً في زمانه كاعتداله في زمن عمر. أبيت أن يُقضى له بإجراء مائه في أرضك؛ لأنت تشرب به أولاً وآخر، ولا يضرُّك، ولكن فسد الناس استحقوا التهمة، فأحاف أن يطول الزمان ويسى ما كان عليه حري الماء، فيدعي به جارك في أرضك، كذا في "شرح الموطأ" للمجاهي. عن أبيه أي يحيى بن عمارة بن أبي حسن المازني.

به صمير للشَّان: "كان في حائط" أي بستان. "جدة" أي جد يحيى، وهو أبو حسن عَيم بن عبد عمرو الأنصاري الصحابي، قاله البرزقاني. [شرح البرزقاني: ٤٣/٤] وقد مرت ترجمته وترجمة ابن أبيه وابن ابنه.

رَبِيعٌ لعبد الرحمن بن عوف، فأراد عبد الرحمن أن يحوله إلى ناحية من الحائط هي <sup>أحد العشرة الميثة</sup> أرفق لعبد الرحمن وأقرب إلى أرضه، فمنعه صاحب الحائط، فكلم عبد الرحمن عمرَ <sup>أي أرض ابن عوف</sup> ابن الخطاب رضي الله عنه فقضى لعبد الرحمن بتحويله.

٨٣٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الرجال، عن عمرة بنت عبد الرحمن أن رسول الله ﷺ قال: لا يُمنع نَقْعُ بئر.

قال محمد: وبهذا نأخذ، أيما رجل كانت له بئر فليس له أن يمنع الناس منها أن يستقوا منها لشفاهم وإبلهم وغنمهم، وأما لزراعهم ونخلهم فله أن يمنع ذلك. وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

ربيع: على وزن فعيل: النهر الصغير. أن يحوله: من التحويل أي يصرف ربيعه في جهة أخرى من حائط أبي حسن. هي أرفق. أي تلك الجهة أرفق وأسهل سقياً. فقضى: أي حكم بتحويله لعبد الرحمن؛ لأنه حمل حديث: لا يمنع أحدكم حاره على طاهره، وعدّاه إلى كل ما يحتاج الحار إلى الانتفاع به من دار حاره وأرضه، وقال مالك: ليس العمل على حديث عمر هذا، ولم يأخذ به مالك، وروي عنه أنه إن لم يضر قضى عليه. والمشهور من مذهب مالك وأبي حنيفة عدم القضاء بشيء من ذلك إلا بالرضا لحديث: لا حل من مرن مسمه. لا حل صب غسل منه، وروى أصبغ عن ابن القاسم: لا يؤخذ بقضاء عمر على محمد بن مسلمة في الخليج، ويؤخذ بتحويل الربيع؛ لأن محراه ثابت لابن عوف في الحائط، وإما حوله ل ناحية أخرى أقرب إليه وأرفق لصاحب الحائط، وهذا قول الشافعي في القديم، وفي قوله الجديد: لا يقضى بشيء من ذلك، كذا ذكره الرزقاني. [شرح الزرقاني: ٤/٤٣، ٤٤]

أن رسول الله ﷺ الخ: مرسل وصله أبو قرّة موسى بن طارق وسعيد الجمحي عن مالك به سنداً عن عائشة. لا يمنع: بصيغة المجهول: "والنقع" بفتح الون وسكون القاف، قال بعض الرواة عن مالك: أي فضل مائها، يقال: يقع به أي يروي به، قال الباجي: ويروى رهو ماء، وهو معناه. أن يستقوا: أي من أن يستقوا من تلك البئر لشفاهم ودوابهم، وهو جمع شفة - بالفتح - وهو شرب بني آدم بشفتهم وأصله شففه، ولذا صعر بـ "شففه" وجمع بـ "شفاه"، يقال: هم أهل الشفة أي لهم حق الشرب بشفاهم، قاله العيني. وأما لزراعهم: أي إن قصدوا أن يستقوا منها لزراعهم وأشجارهم. فله أي لصاحب الماء أن يمنع من ذلك سواء أضرّ به أو لم يضر؛ لأنه حق خاص ولا ضرورة في ذلك، ولو أبيع ذلك لانقطعت منفعة الشرب. وهذا بخلاف مياه البحار والأنهار الكبار -



## باب الرجل يُعتق نصيباً له من مملوك أو يُسَيِّب سائبةً

أي حصة من مملوك مشترك

### أو يُوصي بعتق

٨٣٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا هشام بن عروة، عن أبيه أن أبا بكر سَيِّبَ سائبةً.

قال محمد: قال رسول الله ﷺ في الحديث المشهور: "الولاء لمن أعتق"، وقال عبد الله

ابن مسعود: لا سائبة في الإسلام، ولو استقام أن يعتق الرجل سائبة فلا يكون لمن

أعتقه ولاؤه لاستقام لمن طلب من عائشة أن تعتق، ويكون الولاء لغيرها، فقد طلب

أي ولأه المعتق سائبة وهم موالى بريرة

= والأودية غير المملوكة لأحد، فإن للناس فيها حق الشرب وسقي الدواب والأشجار وغير ذلك؛ الحديث: **سائبة** أي حصة من مملوك مشترك، أخرجه ابن ماجه [رقم: ٢٤٧٢] من حديث ابن عباس، والطبراني من حديث ابن عمر وغيرهما. وأما إذا كان الماء محرراً في الأولي، وصار مملوكاً له بالإحراز فيه حق الميع. والمسألة بتفاريحها مبسوط في "الهداية" وشروحها.

أو يسَيِّب سائبة قال في "المعرب": السائبة كل ناقة تسبب للدر أي تحمل لترعي حيث شاءت، ومنه صبي مسيب أي مهمل ليس معه رقيب، وبه سمي والد سعيد بن المسيب، وعنده سائبة أي معتق لا ولأه بينهما.

سَيِّب سائبة لا خلاف في جوار العتق بنقط ألت سائبة، أو بشرط أن لا ولأه بينهما، ولرومه، وإنما كره جماعة من العلماء العتق بنقط السائبة لاستعمال الكفار لها في الأعيام المنسية للأصنام، واحتلفوا في ولأته، فذهب مالك إلى أنه لا يُؤايب أحداً وأن ميراثه للمسلمين، وعقله إن جنى عليهم وهو مذهب جمع من السلف والخلف، وذهب جمع من المالكية والشافعية والحنفية إلى أن ولأه لمعتقه، كذا في "شرح الرقائي".

قال رسول الله ﷺ. استدلال على أن ولأه السائبة للمعتق لا لغيره، بالحديث المشهور عند أهل الحديث. **سائبة** أي من غير تخصيص بعد دون عبد، ويقول ابن مسعود: "لا سائبة في الإسلام" أي لا حكم لها على ما كان في الجاهلية من سقوط حق المعتق في الولاء، وبأنه لو صح أن يكون ولأه السائبة لغير معتقه لا له لصح أن يشترط شارط على المالك بعتق عبده بشرط أن لا يكون الولاء للمعتق بل له، فإنه لا فرق بين ذلك وبين هذا، وقد دلت قصة بريرة كما مر ذكرها على أنه لا يجوز ذلك، وبأنه لو صح ذلك لصح انتقال الولاء عن المعتق بيعاً وهبة، وهو باطل بالنصوص الواردة، وقد مر ذكرها.

لا سائبة في الإسلام: أي إنما كان عادة أهل الجاهلية. **فقد طلب** بالجهول والمعروف، أي مولى بريرة.

ذلك منها، فقال رسول الله ﷺ: **الولاء لمن أعتق، وإذا استقام أن لا يكون لمن أعتق** رداً عليهم وإطلالاً لشرطهم  
 ولاء استقام أن يُستثنى عنه الولاء فيكون لغيره، واستقام أن يهب الولاء ويبيعه، وقد  
 نهى رسول الله ﷺ عن بيع الولاء وهبته. والولاء عندنا بمنزلة النسب وهو لمن أعتق  
 إن أعتق سائبة أو غيرها.

وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

٨٣٨ - **أحربنا مالك**، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: من أعتق  
 شركاً له في عبدٍ وكان له من المال ما يبلغ ثمن العبد، قوّم قيمة العدل، ثم أعطى  
 شركاؤه حصصهم وعتق عليه العبد، وإلا فقد عتق منه ما أعتق. أي ينعق  
أي قسمة حصصهم وفي رواية: عتق

**مسألة السب**: فلا يباع ولا يوهب ولا يتقل وهو لمن أعتق أي سواء فيه إعتاقه سائبة أو غير سائبة.  
**شركاً** بكسر الشين، وفي رواية لسحاري: شقصاً على ورثه، وفي أخرى عده نصيباً، والكل معنى واحد.  
**في عبد** وكذا في أمة كما في رواية عبد مسدد: في "مسده": من أعتق شركاً له في مملوك، وأصرح منه ما في  
 رواية الدار قطني والطحاوي: عبداً وأمة، وشد اس راهويه فقال بتخصيص الحكم في العبد، وقال: لا تقويم في  
 عتق الإناث، قال القاضي عياض: أنكره عليه حدائق الأصول؛ لأن الأمة في هذا المعنى كالعبد.  
**ما يبلغ ثمن العبد** أي قدر قيمة بقية العبد، كما في رواية السائي: **له مال سبع قسمة نصيبه شركاءه**، فيه  
 نصيب لغيره ثلاثة أنصاءهم، يعني **عبد** **قوم** مجهول من التقويم. "قيمة العدل" بالفتح أي الوسط من غير ريادة  
 ولا نقصان، ويوضحه رواية مسلم: **لا كس، لا شقص، ثم أعطى** بصيغة المجهول أو المعروف فما بعده مرفوع  
 أو منصوب. **عليه العبد** أي على ذلك المعتق الصامس فالولاء كله به.

**وإلا**: أي إن لم يكن له مال عتق منه ما عتق - بفتح العين في الأول، ويحور الفتح والصم في الثاني قاله  
 الدروردي، وردّه ابن التين بأنه لم يقه غيره، وإنما يقال: عتق بالفتح، وأعتق بضم الهمزة، ولا يعرف عتق بضم  
 أوله - وهذه الحملة من المرفوع الموصول عند مالك، ورعم جماعة أنه مدرج تعلقاً بما في "صحيح السحاري"  
 [رقم: ٢٤٩١] عن أيوب: قال نافع: وإلا فقد عتق منه ما عتق. قال أيوب: لا أدري شيء قاله نافع أم هو في  
 الحديث، والصحيح أنه ليس مدرج كما حققه في "فتح الباري" [١٩٤/٥].

قال محمد: وبهذا نأخذ، من أعتق شقصاً في مملوك فهو حرّ كله، فإن كان الذي أعتق موسراً ضمن حصة شريكه من العبد، وإن كان معسراً سعى العبد لشركائه في حصصهم، وكذلك بلغنا عن النبي ﷺ. وقال أبو حنيفة: يعتق عليه بقدر ما أعتق، والشركاء بالخيار: إن شاؤوا أعتقوا كما أعتق، وإن شاؤوا ضمنوه إن كان موسراً، وإن شاؤوا استسعوا العبد في حصصهم، فإن استسعوا أو أعتقوا كان الولاء بينهم على قدر حصصهم، وإن ضمنوا المعتق كان الولاء كله له، ورجع على العبد <sup>لخصوص عتق الكل له</sup> المعتق الضامن بما ضمن واستسعاه به.

٨٣٩ - حرياً مذك. حدثنا نافع أن عبد الله بن عمر أعتق ولد زنى وأمه. أي والدته التي زنت

وبهذا يأخذ. وبه قال أبو يوسف وفتادة والثوري والشافعي، وهو مروى عن عمر وعيره. وبه قال الشافعي ومالك وأحمد إلا أن متى الحكم عندهما عني أن يعتق لا يتحرراً بإعتاق بعض إعتاق كله. وهو مذهب الشافعي في ما إذا كان المالك واحداً وكان المعتق معسراً، أما لو كان موسراً بقي منك الساكت كما كان حتى يخور له بيعه وهنته. وبه قال مالك وأحمد. وأما أبو حنيفة فقال بالتحري فحير الساكت بين الإعتاق والاستسعاء والتصميم إن كان المعتق موسراً، وبين الأوليين إن كان معسراً، كذا في 'السياسة' [٢٣/٦]. واستدل الطحاوي [٦٢٢، ٦٢٣] مذهبهما وقال: إنه أصح القولين بأحاديث مرفوعة دالة على مذهبهما، واستدل له بما أخرجه عن عبد الرحمن بن يزيد قال: كان لثعلبة بن علقمة بني وأخي الأسود فأرادوا عتقه وكسب يومئذ صغيراً، فذكر الأسود ذلك لعمر فقال: أعتقوا أئتم، فإذا بلغ عبد الرحمن فإن رغب فيما رغبته أعتق وإلا ضمكم.

شقصاً بالكسر أي نصيباً في مملوك مشترك **أعتق موسراً** أي داماً ويسار بقدر عني أداء الصمام. وإن كان معسراً أي فقيراً غير قادر على الصمام **وكذلك بلغنا** قد ورد ذلك من طرق عدة من الصحابة، منهم أبو هريرة عبد الأئمة الستة. وإن عمر عندهم، وحار عبد الصرامي وغيرهم، كما بسطه الربيعي في 'نصب الراية' [٢٨٢/٣] وأخرجه الطحاوي [٦٢/٢] من طرق عديدة.

**صمونه** أي المعتق أي جعلوه صامياً وأحدوا الصمام منه. **استسعوا** أي طلبوا من العبد استعانة فيؤديهم من المال مقدار حصصهم ليعتق كله. **الولاء بينهم** الخ لأن العتق وقع منهم جميعاً.

**واستسعاه به:** بيان للرجوع أي طلب منه السعاية بقدر ما أذاه.

**قال محمد:** لا بأس بذلك وهو حسن جميل، بلغنا عن ابن عباس أنه سئل عن عبيدين: أحدهما لبغية والآخر لرشدة أيهما يعتق؟ قال: أغلاهما ثمناً بدينار. فهكذا نقول، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

٨٤٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد قال: **توفي** عبد الرحمن بن أبي بكر في يوم نامّه، فأعتقت عائشة رقاباً كثيرة.

أي فعادته في يومه

**قال محمد:** وبهذا نأخذ. لا بأس أن يُعتق عن الميت، فإن كان أوصى بذلك كان **الولاء له**، وإن كان لم يُوصَ كان الولاء لمن أعتق، ويلحقه الأجر إن شاء الله تعالى.

أي من أعتق له وهو ميت

**وهو حسن جميل:** أي عتق ولد الرما وأمه، وكذا عتق العبيد الفساق أو الأراذل، وأحسن منه عتق الصالحين ذوي الأنساب. **لبغية:** بفتح الباء وكسر العين المعجمة وتشديد الباء، أي رابية، أو بكسر الباء وسكون العين وفتح الياء، مصدر بمعنى الرما وهما سحنتان، قاله القاري. **لرشدة:** بكسر الراء وسكون الشين: أي صالحة. **بدينار:** أي ولو كان الترايد بدينار. **قول أبي حنيفة:** وبه قال الجمهور: إن الأولى أن يعتق ما كان ثمنه أكثر، وقد أخرج الشياح وغيرهما عن أبي در: سئل رسول الله ﷺ عن أفضل الرقاب قال: **كبرها ثمناً**، ونفسها عنه. **أُعتق:** وفي رواية: **أُعتق** **توفي** في طريق مكة سنة ٥٣هـ، وقيل: بعدها. **رقاباً:** أي ممالك كثيرة عن أحبيها عبد الرحمن. **أن يعتق عن الميت:** فإن العتق من أفضل أنواع الصدقة، والصدقة بجميع أقسامها وكذا العبادات المالية والبذنية ثوابها يصل إلى الميت، ويكون باعثاً لمغفرته، ورفع درجاته، به وردت الأخبار وشهدت به الآثار، كما بسطه السيوطي في "شرح الصدور في أحوال الموتى والقبور" وغيره في غيره، وورد في العتق عن الميت آثار من أحسبها ما أخرجه السائي عن واثلة قال: كنا عند النبي ﷺ في غزوة تبوك، فقلنا: إن صاحباً لنا قد مات، فقال رسول الله ﷺ: **أعتق عنه رقبة عنك** **كبرها ثمناً** **عظم منه** **عظم منه** **من حار**.

**الولاء له:** أي للميت فيقتل إلى ورثته؛ لأنه هو المعتقد حقيقة بالوصية. **إن شاء الله تعالى:** متعلق بلحوق الأجر، والظاهر أنه لمجرد التبرك واختيار الأدب في تعليق الأحكام على المشيئة الإلهية لا للشك في الحكم، فإنه لا شبهة في وصول الأجر إلى الميت إذا أعتق الحي عنه، وأوصل ثوابه إليه وإن لم يوص. نعم، إن كان الإعتاق أو شيء من الصدقات واجباً على الميت فإن أوصى به يجب على الوصي تنفيذه في ثلث ما ترك ويُحكم براءة دمه عن ذلك الواجب، وإن لم يوص وترع الوصي بأداء ما وجب عليه يحكم براءة الدمة إن شاء الله تفصيلاً منه وممة.

## باب بيع المدبر

٨٤١ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الرجال محمد بن عبد الرحمن، عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن أن عائشة زوج النبي ﷺ كانت أعتقت جارية لها .....

**باب بيع المدبر** هو مفعول من التدبير، وهو تعيق العتق بانوث أن يقول: إذا مت فأنت حر، أو أنت حر عن دبر مي، ونحو ذلك، واحتلوا في حوار بيعه وهتته ونحوهما من التصرفات الموحية لنقل مملوك من مالك إلى مالك بعد ما اتفقوا على حوار الاستخدام والإحارة والوطء والترويع ونحو ذلك، فعندنا لا يجوز بيعه وإخراجه من ملكه لكونه مستتراً لإبطال حق الحرية التي كانت للمدبر حرماً، وبه قال مالك وعامة العلماء من السلف والخلف من الحجازيين والشاميين والكوهيين، وهو المروي عن عمر وعثمان وابن مسعود وريد بن ثابت، وبه قال شريح وقتادة والثوري والأوزاعي.

وقال الشافعي وأحمد وداد بن حوار البيع وغيره، هذا في المدبر المطلق، وأما المدبر المقيد وهو من عتقه بانوث على صفة كان يقول: إن مت من مرضي هذا أو سفري هذا فأنت حر، - فيجوز بيعه عندنا أيضاً؛ لأن سب الحرية لم يقع في الحال للتردد في وقوع تلك الصفة، كذا في "السياسة" [١٤٣، ٨]. واحتج المخوون ببيع المدبر المطلق بأن مبيعة لذلك. منها أثر عائشة المذكور في هذا الباب أنها باعت مدبرها الذي سحرها، ورواه الشافعي والحاكم أيضاً، وقال: عني شرط الشيخين ونحوه، والبيهقي أيضاً، وإسناده صحيح، فإنه اخاف في "التلخيص". والحوادث عنه على ما في نصب الراية [٣٨٦، ٣] وغيره من وجهين. الأول: إن خصمه على بيع الخدمة والمفعة. والثاني: أنا خصمه على المدبر المقيد. وعندنا يجوز بيعه إلا أن يبيوا أنها كانت مدبرة مطلقة وهم لا يقدر على ذلك ومنها حديث جابر: أن رجلاً دبر غلاماً ليس له مال غيره، فقال رسول الله ﷺ: "من يشتريه يبعه من الحمام"، أخرجه الشيخان [الحارثي رقم: ٢١٤١، ومسنم رقم: ٢٣١٣] وأصحاب السنن [الترمذي رقم: ١٢١٩، والنسائي رقم: ٢٥٤٦، وأبو داود رقم: ٣٥١٨] وابن حبان [رقم: ٣٣٤٢، ١٣١/٨] وغيرهم.

قال الإتيقي في 'غاية البيان': هو محمول على المدبر المقيد أو على ابتداء الإسلام حين كان يباح الحر أو على بيع خدمه لا الرقة توفيقاً بين حديثي: "من عتق عبداً فهو له أجره" وحديثه، ولأن من قبل الشافعي قد أجمعوا على عدم حوار بيعه، ولما شأ لشافعي حوزة، فصار هذا حرقاً للإجماع منه. وردّه العيني في "السياسة" بأنه كيف يوفق بين حديثي وحديثه، وحديثاً لم يبلغ إلى الصحة وحديثه صحيح، وكون قول الشافعي حرقاً للإجماع نحو غير مسلم، فإن الشافعي لم يفرده بل هو مذهب جابر وعطاء وواقفة أحمد وإسحاق وداود، وحوز للملكية بيع المدبر إذا كان على سيده دين، ولا مال سواه، وعنه حمزة حديث جابر، ففي رواية النسائي [رقم: ٥٤١٨] في ذلك الحديث: 'وكان عليه دين' فلا يبيد إلا جواز بيعه عند الدين، لا حوار بيعه مطلقاً. وهذا القول أقرب إلى الإصناف والمعقول.

عن دُبُرِ منها، ثم إن عائشة رضي الله عنها بعد ذلك اشتكت ما شاء الله أن تشتكي، ثم إنه أي مرضت أياما دخل عليها رجلٌ سِنْدِي، فقال لها: أَنْتِ مَطْبُوبَةٌ، فقالت له عائشة: ويلك، من طبي؟ قال: امرأةٌ مِنْ نَعْتِها كذا وكذا، فوصفها، وقال: إنَّ في حَجَرِها الآن صبيًّا قد أي من سحري بال، فقالت عائشة: ادعوا لي فلانةً جاريةً كانت تخدمها، فوجدوها في بيت جيرانهم في حَجَرِها صبيًّا، قالت: الآن حتى أغسل بول هذا الصبي، فغسلته ثم جاءت، فقالت لها عائشة: أسحرتني؟ قالت: نعم، قالت: لم؟ قالت: أحببت العتق، قالت: فوالله لا تَعْتَقِينَ أبدًا، ثم أمرت عائشة ابن أختها أن يبيعها من الأعراب من يسيء أي بأي سب سحري ملكتها، قالت: ثم ابتع لي بثمنها رَقَبَةً ثم أعتقها، فقالت عمرة: فلبثت عائشة أي نسيعة: ابن أخيها ما شاء الله من الزمان، ثم إنها رأت في المنام أن اغتسلي من آبار ثلاثة يمدُّ بعضها بعضاً فإنك تُشْفَيْنَ، فدخل على عائشة إسماعيلُ بنُ أبي بكر وعبد الرحمن بن سعد بن زُرَّارة، فذكرت لهما عائشة الذي رأت، فانطلقا إلى قَنَاة، أي سب سحري .....

عن دبرِ مِها بصمتين: أي عن عقها أو بعد موتها أي جعلتها مدبرة. سدي بكسر السين: سبة إلى السد مملكة معروفة كاهلد. أنت مطبوبة: أي مسحورة، يقال: طبه أي سحره، وفي رواية: أن عائشة مرضت فتطاول مرضها، فذهب سو أحيها إلى رجل فذكروا له مرضها، فقال: إكم تعروني حر امرأة مصوبة، فدهوا يطورون، فإذا جارية لها سحرها، وكانت قد دبرها، الحديث. من نعتها أي من وصفها كذا وكذا، وذكر وصفها. قالت الآن أي أحضر الآن فتصير حتى أغسل البول. أسحرتني. همزة الاستنهاء وصيغة الخطاب. أحببت أي أردت أن تموت حتى أعتق. لا تعتقين. أي رجلاً وعقوبة لك، فمن عجز بالشيء قل "وانه غوقب" حرمانه. من الأعراب: أي الداوي: "من يسيء ملكتها" أي يشق عليها كثرة خدمتها وقلة راحتها، يقال: فلان حسن الملكة بفتحات - أي حسن الصنع إلى ممالكه، وسئى الملكة أي يسيء صحة المالك، كذا في "النهاية". فلبثت. أي في ذلك المرض بسبب السحر. قاة القاة: بالفتح محرى الماء تحت الأرض، كذا في "الغريب"، وفي "النهاية": القى: الأبار التي تحفر في الأرض متتاعة يستخرج ماؤها ويسبح على وجه الأرض، كذا قال القاري.

فوجدنا آباراً ثلاثة يمدُّ بعضها بعضاً، فاستَقَوْا من كل بئر منها ثلاث شُجُبٍ حتى ملَّؤوا الشُّجُبَ من جميعها، ثم أَتَوْا بذلك الماء إلى عائشة، فاغتسلت فيه فشُفِيَتْ.

قال محمد: أما نحن فلا نرى أن يباع المدبر، وهو قول زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر، وبه نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٨٤٢ - أخرجه مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول: من أعتق وليدة عن دُبُرٍ منه، فإنَّ له أن يطأها وأن يزوّجها، وليس له أن يبيعها ولا أن يهبها، وولدها بمنزلتها.

قال محمد: وبه نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

### باب الدعوى والشهادات وادعاء النسب

٨٤٣ - أخرجه مالك، أخبرنا الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان عُتْبَةُ بن أبي وقاص .....

آباراً ثلاثة أي متقاربة متصلة يصل المدد من بعضها إلى بعض. ثلاث شُجُبٍ قال القاري: بصمتين جمع شُجُبٍ بالفتح فسكون، وهي القرية التالية. أن يباع المدبر وذلك لما أخرجه الدارقطني [رقم: ٥٠، ١٣٨/٤] من رواية عبيدة بن حسان عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً: مدبر لا يباع ولا يهد وهو حرٌّ من ثلث المال. قال الدارقطني: لم يسده غير عبيدة، وهو ضعيف، وإنما هو عن ابن عمر من قوله، وأخرجه أيضاً عن علي بن طبيان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً: مدبر من سب وعليه ضعيف، والموقوف أصح، كما بسطه الريلي في "نصب الراية" [٢٨٥/٣] والعيبي. من أعتق وليدة أي عتق عتقها بموته ودبرها وولدها عسرلتها فإن الحمل يتبع أمه في الرق والحرية، وكذا الولد. قول أبي حنيفة خلافاً لشافعي، فإنه قال: إن المدبرة إذا وددت من نكاح أو رأت لا يصير ولدها مدبراً، وإن الحامل إذا دبرت صار ولدها مدبراً، وعن جابر بن ريد وعطاء لا يتبعها ولدها في التدبير حتى لا يعتق بموت سيدها، كذا ذكر القاري.

عتة بن أبي وقاص: هو بصم العين وسكون التاء، بن أبي وقاص مالك الزهري، مات على شركه، كما حرم به =



**عَهْدَ إِلَى أَخِيهِ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ أَنَّ ابْنَ وَلِيدَةٍ زَمْعَةَ مَنِّي، فَأَقْبَضَهُ إِلَيْكَ، قَالَتْ: . . . .**  
 أي حارة      أي عذته وضمه إليك

= الدمياطي. قال الحافظ في 'الإصابة': ولم أر من ذكره في الصحابة إلا ابن مده، واشتد إنكار أبي نعيم عليه، وقال: هو الذي كسر رباعية النبي ﷺ يوم أحد، ما علمت له إسلاماً، وفي "مصفى عبد الرزاق": أنه ﷺ دعا على عتبة حين كسر رباعيته أن لا يحول عليه الخول حتى يموت كافراً، فكان كذلك، وروي عن سعد بن أبي وقاص، كما أخرجه ابن إسحاق عنه: ما حرصتُ على قتل رجل قط حرصي على قتل أخي عتبة لما صبح برسول الله ﷺ، ولقد كفاني منه قول رسول الله: **شدد غضبي على من دمي وجهه**، و'رمعة' - الذي ادعى عتبة ابن جاريته - فتاح الرءاء المعجمة وسكون الميم وقد نفتح: ابن قيس العامري والد سودة أم المؤمنين، وابنه عبد القرشي العامري أخو سودة، كان من سادات الصحابة من مُسلمة الفتح، ولم تسم الوليدة في رواية، واسمها المحاصم فيه كان من صغار الصحابة، اسمه عبد الرحمن.

وأصل القصة أنه كانت لهم في الجاهلية إماء تربيّن، وكانت ساداتهن تأتھن في خلال ذلك، فإذا أتت أحدهن بولد رما بدعيه السيد، ورما يدعيه الراي، فإن مات السيد، ولم يكن ادعاء ولا أنكره فادعاء ورثته حق به إلا أنه لا يشارك مستلحقه في ميراثه إلا أن يستلحقه قبل القسمة، وإن كان أنكره السيد لم يُنحق به، وكان لرمعة بن قيس أمة تربي، وكان يطأها رمعة أيضاً، فظهر لها حمل كان يظن أنه من عتبة أخي سعد، فأوصى عتبة إلى أخيه قبل موته أن يستلحقه به، فلما كان يوم الفتح رأى سعد العلامة فعرفه بالشبه، فاحتج بوصية أخيه واستلحقه، فيما تخاصم عبد بن رمعة مع سعد أنظر رسول الله ﷺ دعوى الجاهلية، وقال: **يؤد بفرش أي لصاحب الفراش وهو الزوج والسيد، ولباھر الراي المحرم، فتحتين على الأشهر أي الحية والحسرة، ولا حق له في الولد بالوطء المحرم، وإن كان مشاهراً له صورة وصدر منه الدعوى، يقال: فلا في فيه الحجر والتراب كناية عن حرمانه، وقيل: المراد بالحجر الرحم بالحجارة، وفيه صعب فليس كل راي يُرجم، وقيل: هو بفتح الأول وسكون الحيم أي الملع، وظاهر الحديث بإطلاق لفظ الفراش ووروده في مورد خاص: وهو ولد حارية رمعة يقتضي أن يكون الولد للفراش مطلقاً، سواء كانت المستفرشة أمة وصاحب الفراش سيداً أو المستفرشة روحة وصاحب الفراش روحاً من غير احتياح إلى ادعائهما.**

واحتنف العنماء في ولد الأمة بعد اتفاقهم على أن ولد الروجة للزوج، وإن أنكره أو لم يشبهه بعد إمكان الوطاء لقيام العقد مقامه، فذهب الشافعية وغيرهم إلى أن ولد الأمة يلحق بسيدتها أقر أو لم يقر بعد ثبوت وطئها، فإن الأمة تشتري لوجوه كثيرة فلا تكون فراشاً إلا بعد ثبوت الوطاء، وقال الخنمية: لا تكون فراشاً إلا بولد استلحقه قبل، فما تلده بعده فهو له وإن لم يبعه، وأما الولد الأول فلا يكون له إلا إذا أقر به، وفي الحديث مباحث ومداھب مسبوقة في 'فتح الباري'، و"شرح الررغالي" [٢٤/٤] وفيما ذكرناه منهما كفاية ههنا وسيأتي بعض ما بقي.

**عَهْدَ إِلَى أَخِيهِ: أي أوصى عند موته إلى أخيه سعد أحد العشرة المشيرة. مَنِّي أي من ماني وهو أبي.**



## باب اليمين مع الشاهد

٨٤٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا جعفر بن محمد، عن أبيه أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد.

قال محمد: وبلغنا عن النبي ﷺ خلاف ذلك، وقال: ذكر ذلك ابن أبي ذئب.....  
أي خلاف ما مر

عن أبيه: أي محمد الباقر بن زين العابدين عني بن الحسين بن علي بن أبي طالب. قال ابن عبد البر: هذا الحديث مرسل في "الموطأ" ووصله عن مالك جماعة فقأوا: عن جابر، منهم عثمان بن خالد وإسماعيل بن موسى، وأسنده عن جعفر عن أبيه عن جابر جماعة. [شرح الررقاني: ٤٧٦/٣] وفي "التحريض الحبر": ذكر ابن الحوري في "التحقيق" عدد من روى هذا الحديث، فرادوا على عشرين صحابياً، وأصح طرقه حديث ابن عباس، أخرجه مسلم وأبو داود والسنائي وابن ماجه والحاكم والشافعي، وراد فيه عن عمرو بن دينار أنه قال: إنما كان ذلك في الأموال، وإسناده جيد، قاله السنائي. ثم حديث أبي هريرة أخرجه الشافعي وأصحاب السنن وابن حبان وإسناده صحيح، قاله أبو حاتم. وحديث جابر: قصي رسول الله ﷺ بالشاهد الواحد ويمين الطالب، أخرجه أحمد والترمذي [رقم: ١٣٤٥] وابن ماجه والبيهقي من رواية جعفر عن أبيه عنه، وقال الدارقطني: كان جعفر ربما أرسله وربما وصله، وفي رواية ابن عدي وابن حبان من طريق إبراهيم بن أبي حنيفة وهو ضعيف - عن جعفر عن أبيه عن جابر مرفوعاً: قال جابر بن عبد الله قصي رسول الله ﷺ مع شاهد واحد ويمين المدعى.

**خلاف ذلك.** وهو أنه لا يجوز عود اليمين إلى المدعي، ففي "مصف ابن أبي شيبة": حدثنا سويد بن عمرو حدثنا أبو عوانة عن معيرة عن إبراهيم والشعبي في الرجل يكون له الشاهد مع يمينه قال: لا يجوز إلا شهادة رجلين أو رجل وامرأتين. وقال ابن أبي شيبة أيضاً: حدثنا حماد بن خالد عن ابن أبي ذئب عن الزهري قال: هي بدعة، وأول من قصي لها معاوية، وسنده على شرط مسلم. وفي "مصف عبد الرزاق": أخبرنا معمر عن الزهري قال: هذا شيء أحدثه الناس لأبد من شاهدين، كذا أورده السيد مرتضى في "الخواهر". وهذه الروايات وأمثالها وبالحديث الصحيح: أنه على مدعي، وعلى من نكر وغيره من الأحاديث المشهورة المقيدة لحصر اليمين على المدعى عليه، وبظاهر قوله تعالى: ﴿مَنْ شَهِدَ شَيْئاً مِنْ حُكْمِهِ فَلْيُحْكَمْ بِهِ﴾ (النور: ٢٨٢) ذهب أصحابنا والثوري والأوراعي والزهري والبخاري وعطاء وغيرهم إلى بطلان القضاء بشاهد ويمين. وأجابوا عن الأحاديث السابقة بطرق: منها: التأويل بأن المراد قضى بشاهد واحد للمدعي ويمين المدعى عليه، وهو مردود بنصوص بعض الروايات. ومنها: الكلام في طرق حديث ابن عباس وأبي هريرة بالانقطاع في السند كما سطره الطحاوي [٢/٢٥٩]، -

عن ابن شهاب الزهري قال: سألته عن اليمين مع الشاهد فقال: بدعة، وأول من قضى بها معاوية، وكان ابن شهاب أعلم عند أهل الحديث بالمدينة من غيره، <sup>أي باليمين مع الشاهد</sup> وكذلك ابن جريج أيضاً عن عطاء بن أبي رباح قال: إنه قال: كان القضاء الأول لا يُقبل إلا شاهدان فأول من قضى باليمين مع الشاهد عبدُ الملك بن مروان.

### باب استحلاف الخصوم

٨٤٥ - نحرنا مئذ، أخبرنا داود بن الحصين أنه سمع أبا عطفان بن طريف المري يقول: <sup>سمعه سعد</sup> اختصم زيد بن ثابت وابن مطيع في دار إلى مروان بن الحكم، فقضى على زيد بن ثابت باليمين على المنبر، فقال له زيد: أحلف له مكاني، فقال له مروان: لا والله إلا <sup>أي عند المنبر النبوي</sup> عند مقاطع الحقوق، قال: فجعل زيد يحلف أن حقه لحق، وأبي أن يحلف عند المنبر، <sup>أي أبو عطفان</sup> فجعل مروان يعجب من ذلك.

= وليس بجديد، فإن الكلام فيها ليس نحيث يسقط الاحتجاج بها كما لا يخفى على الماهر. ومنها: أن أحوار الأحاد إذا أثبتت ريادة عن القرآن والأحاديث المشهورة لا تعتبر بها، فإن الريادة سح وخبر الواحد لا يسحهما، وهذه قاعدة مبرهنة في أصول الحفمية غير مسلمة عند غيرهم، فإن ثبتت تلك القاعدة بما لا مردّ له ثبت المرام وإلا فالكلام موضع نظر وبحث.

أهل الحديث بالمدينة هكذا في نسخة عليها شرح القاري، وفي نسختين معتمدتين: أعلم أهل المدينة بالحديث. قال أي ابن أبي رباح وكان أعلم أهل مكة بالحديث في عصره. كان القضاء الأول أي في الرمان الأول، زمان النبي ﷺ وأصحابه.

استحلاف الخصوم أي طلب حلاف المدعى عليهم وتحليفهم. واس مطيع أي عبد الله بن مطيع بن الأسود العدوي المدني، له رؤية، قتل مع ابن الربيع سنة ثلاث وسعين، ذكره الررقاني. [شرح الررقاني: ٨/٤] إلى مروان: حين كونه أميراً بالمدينة من جهة معاوية. عند مقاطع الحق أي عند المنبر الذي يُقصد عنده الحقوق ويتميز الحق من الباطل. وأبى أن يحلف: أي امتنع زيد من الخلف عند المنبر. يعجب من ذلك أي يتعجب من امتناع زيد مع علمه أن اليمين تغلظ بالمكان، وأن المنبر مقطع الحقوق، قال في 'فتح الباري': وجدت لمروان =

**قال محمد:** وبقول زيد بن ثابت نأخذ، **وحيثما** حلف الرجل فهو جائز، ولو رأى زيد بن ثابت أن ذلك يلزمه ما أبي أن يعطي الحق الذي عليه، ولكنه كره أن يعطي ما ليس عليه، فهو أحق أن يؤخذ بقوله وفعله ممن استحلفه.

أي زيد بن ثابت      أي مروان بن الحكم

## باب الرهن

٨٤٦ - أخبرنا ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ قال: لا يُغْلَقُ الرهن.

- سلفاً فأخرج الكرايسي بسند قوي عن ابن المسيب قال: ادعى مدع على آخر أنه عصب له بغيراً فحاصمه إلى عثمان فأمره أن يحلف عند المير، فقال: أحلف له حيث شاء، فأبى عثمان أن يحلف إلا عند المير، فقدم له بغيراً مثل بغيره ولم يحلف.

**أحد** يعني أنه لا يلزم على المدعى عليه إلا اليمين عند الاستحلاف من دون تعيين زمان ومكان، ولا يلزم عليه أن يحلف في المسجد أو عند المير السوي أو بين الركض وانقمام، فإن فعل ذلك لا بأس به. **وحيثما** يعني في أي مكان حلف المدعى عليه فهو جائز، فإنه لو رأى زيد أن الحلف عند المير لأمره له ما أنكر أن يؤدّي الحق الذي عليه، وهو اليمين عند المير، ولكنه كره أن يعطي ما لا يجب عليه لئلا يتوهم أنه لأمره. **ان رسول الله** هذا مرسل عند جميع رواة "الموطأ" إلا مع بن عيسى فوصفه عن أبي هريرة قاله ابن عبد البر، وهو موصول من حديثه عند ابن حبان [رقم: ٥٩٣٤، ٢٥٨/١٣] والدارقطني [رقم: ١٢٥، ٣٢/٣] والحاكم والبيهقي بنقط: لا يعنى من عصبه عصبه. ورواه الشافعي وابن أبي شيبة وعند الرراق بنقط: لا يعنى من عصبه عصبه. وقال الشافعي: عصبه ريادته، وعصبه هلاكه. وله طرق بسطها الحافظ في "التلخيص".

**لا يعلق الرهن.** يقال: غلق الرهن، بعين مفتوحة وكسر اللام وقاف، يغلق بفتح أوله واللام علقاً: أي استحقه المرهن إذا لم يفتك في الوقت المشروط قاله الجوهري، قال صاحب "النهاية": كان هذا من قول أهل الجاهلية، أن الراهن إذا لم يرد ما عليه في الوقت المعين ملكه المرهن فأبطله الإسلام، واستدل هذا الحديث جمع من العلماء على أن الرهن إذا هلك في يد المرهن لا يصعب من الدين، بل يجب على الراهن أداء عصبه وهو الدين، وردّه الطحاوي في 'شرح معاني الآثار' [٢٣٢/٢] بأنه قال أهل العلم في تأويله غير ما ذكرت، ثم أخرج عن معيرة عن إبراهيم في رجل دفع إلى أجل رهناً، وأحد منه دراهم، وقال: إن جئتك تحقك إلى كذا وإلا فالرهن لك بتحقت. وأخرج عن طاوس وسعيد بن المسيب ومالك مثل ذلك، فعلم أن العلق المذكور في الحديث هو العلق بالبيع لا بالضياع.

قال حمزة: وبهذا نأخذ، وتفسير قوله: "لا يغلُق الرهن" أن الرجل كان يرهّن الرهن عند الرجل، فيقول له: إن جئتك بمالك إلى كذا وكذا، وإلا فالرهن لك <sup>الشيء المرهون</sup> بمالك، قال رسول الله <sup>أي الراهن</sup> ﷺ: لا يُغلِق الرهن، ولا يكون للمرهن بماله. وكذلك نقول، وهو قول أبي حنيفة، وكذلك فسره مالك بن أنس. <sup>ذكر نفسه يحيى في "موطأ"</sup>

باب الرجل يكون عنده الشهادة

٨٤٧ - أخبرنا عبد الله بن أبي بكر، أن أباه أخبره، عن عبد الله بن عمرو بن عثمان أن عبد الرحمن بن أبي عمرة الأنصاري أخبره، أن زيد بن خالد الجهني أخبره أن رسول الله ﷺ قال: ألا أخبركم بخير الشهداء؟ الذي يأتي بالشهادة، أو يُخبرُ بالشهادة قبل أن يُسألها.

فإن محمداً: وبهذا نأخذ، من كانت عنده شهادة لإنسان لا يعلم ذلك الإنسان بها، فليخبره بشهادته وإن لم يسألها إياه.

إحياء للمحقوق ودفعاً للأضرار

**قالهس لك** أي مبيع لك ومعلق عندك عوض مالک. **لمبرهس خاله** من يردّه على الراهن ويأخذ منه ماله أو يبيعه بإذنه ويأخذ قدر ماله ويرد الفضل.

عبد الله بن عمرو يفتح العين، ابن عثمان بن عفان الأموي، ونقحه بالضم، - يسكون الظاء المهمة وفتح الراء ثقة شريف تابعي، مات بمصر ٩٦ هـ - "أبو عبد الرحمن بن أبي عمرة الأنصاري"، وفي رواية يحيى عن أبي عمرة الأنصاري، قال ابن عبد البر: هكذا رواه يحيى وابن ابي قاسم وأبو مصعب ومصعب الزبيري، وقال الفقيهي وممن ويحيى بن بكير: عن ابن أبي عمرة، وكذا قال ابن وهب وعبد الرزاق عن مالك وسميائه - "عبد الرحمن" مرفعا للإشكال، وهو الصواب، وعبد الرحمن هذا من خيار التابعين، كذا في "شرح الرقائي" [٤٧٣، ٣].

**خير الشهداء** أي حيرهم الذي يؤتي الشهادة قبل أن يسأله صاحب الحق. وهذا واحد قد يقال: إنه معارض  
لحديث: خير قوم وفيهم من يشهد بدينه ثم يموت عليه، ومن عاهد الله شهيداً ولا يشهد به.  
الحديث أخرجه الشيخان [المحاري رقم: ٦٤٢٨، ومسلم رقم: ٦٤٧٥] وعبد الترمذي [رقم: ٢٢٢١]: =

## كتاب اللقطة

٨٤٨ - أخبرنا ابن شهاب الزهري أَنَّ ضَوَّالَ الْإِبِلِ كَانَتْ فِي زَمَنِ  
عُمَرَ <sup>رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ</sup> إِبِلًا مَرْسَلَةً تَنَاجُجُ لَا يَمَسُّهَا أَحَدٌ، حَتَّى إِذَا كَانَ مِنْ زَمَنِ عِثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ  
أَمَرَ بِمَعْرِفَتِهَا وَتَعْرِيفِهَا، ثُمَّ تُبَاعُ فَإِذَا جَاءَ صَاحِبُهَا أُعْطِيَ ثَمَنَهَا.

حديث الثامن، وهو حديث ريد على أداء الشهادة الحقة، والثاني على شاهد الزور. وتحمل الثاني على الشهادة في باب الأيمان كأن يقول: أشهد بالله ما كان كذا؛ لأن ذلك نظير الخلف وإن كان صادقاً والأول على ما عدا ذلك. وعمل الثاني على الشهادة على المسلمين بأمر معيّن كما يشهد أهل الأهواء على مخالفهم بأمر من أهل النار، والأول على من استعند للأداء وهي أمانة عنده. وعمل الثاني على ما إذا كان يعلم بها صاحبها فيكره التسرع إلى أدائها، والأول على ما إذا كان صاحبها لا يعلم بها، كذا في "التلخيص الحميم".

**كتاب اللقطة** هي فعلة بصم الفاء وفتح العين: وصف مبالغة للفاعل كهجرة ومرة ولعنة وضحكة، لكثير الهمز وغيره، وبسكوها للمفعول، أي الشيء المنلفظ كضحكة وهرة لئدي يضحك منه، وإما قيل للمال: لقطة بالفتح، لأن طماع النفوس في العال تبادر إلى أحده؛ لأنه مال، فصار المال باعتبار أنه داع كأنه كثير الالتقاط. وما عن الأصمعي وابن الأعرابي أنه يفتح القاف: اسم للمال أيضاً، فمحمول على هذا، يعني يطلق على المال أيضاً، كذا قال ابن الهمام في "فتح القدير" [١١١/٦]. **صول الإبل** جمع ضالة مثل دابة ودواب، والأصل في الضلال العيبة، ومنه قيل للحيوان الضائع: ضال، ويقال لعير الخيول: ضائع ولقطة يقال: ضلّ العير إذا غاب وخفي عن موضعه، كذا ذكره الزرقاني [٦٦/٤] نقلاً عن الأزهري.

ألا مرسله أي متروكة مهمة لا يتعرضها أحد. "تأتج" أي تتأتج بعضها بعضاً وحذف إحدى التائين: "لا يمسخها أحد' أي لا يمسخها أحد، وذلك لنهي عن أحد صلاة الإبل، فمن ريد الجهي: جاء رجل يسأل النبي ﷺ عن اللقطة، فقال: حذف عظمه و... و... و... فقلت: فضالة العجم؟ قال: ش

ثالثاً: لا تحت - تحت - وفي رواية: حدها - قلت: فضالة الإبل؟ قال: لا. تحت - تحت - معبى سقطه. رقم: ٤٤٩٨،  
والترمذي رقم: ١٣٧٢، وأبو داود رقم: ١٧٠٤، وأبو ماجه رقم: ٢٥٠٤ وغيرهم. فطاهره أن ضالة الإبل لا يسغي  
أحدها لعدم خوف صياعها، وبه قال الشافعي ومالك وأحمد في البقر والإبل والفرس: إن الترك أفضل، وقال  
أصحابنا وغيرهم: كان ذلك إذ ذاك لعبة أهل الصلاح، وفي زماننا لا يأمن وصول يد حائنة ففي أحده إحياءها، -



قال محمد: **كلا الوجهين حسن**. إن شاء الإمام تركها حتى يجيء أهلها، فإن حاف عليها الضيعة أو لم يجد من يرعاها فباعها، ووقف ثمنها حتى يأتي أربابها فلا بأس بذلك. <sup>دفع أي سلف والضياع من رعي الكلا</sup>

٨٤٩ أخبرنا **محدث**. أخبرنا نافع أن رجلاً وجد لُقطة، ف جاء إلى ابن عمر، فقال: إني وجدت لُقطة، فما تأمرني فيها؟ قال ابن عمر: عرفها، قال: قد فعلت، قال: زد، قال: قد فعلت، قال: لا أمرك أن تأكلها، لو شئت لم تأخذها.

٨٥٠ - **محدث**. أخبرنا يحيى بن سعيد أنه قال: سمعت سليمان بن يسار يحدث أن ثابت بن ضحّاك الأنصاري حدّثه: أنه وجد بعيراً بالحرّة فعرفه، ثم ذكر ذلك لعمر بن الخطاب **محدث**. فأمره أن يُعرفه، قال ثابت لعمر: قد شغلني عنه ضيّعي، فقال له عمر: أرسله حيث وجدته. <sup>أي لا أجيزك أكلها</sup>

قال محمد: وبه نأخذ، من التقط لقطه تساوي عشرة دراهم فصاعداً عرفها حولاً،.. <sup>أي سنة كاملة</sup>

= فهو أولى. وقد سطر الكلام فيه اس الهمام، ويؤيد ما قال أصحابنا ما نلت في رمان عثمان لانتقال الزمان حيث أمر بتعريفها بعد التقاطها خوفاً من الحياة ثم يبيعها وإمسك ثمنها في بيت المال لأربابها.

**كلا الوجهين** أي ما كان في زمن عمر وما كان في زمن عثمان. **ووقف ثمنها** تشديد القاف من التوقيف، أي جعل ثمنها موقوفاً ومحموصاً. **لقطة** أي شيئاً ملتقطاً، بفتح القاف أو سكوها. **عرفها** أي فعل فيه تعريفاً معروفاً في الشرع في المحامع والمخالس **بوسست** أي كان له يد من أحدها فإذا أحدها وجب عليك حفظها؛ لأنها أمانة. **باب من صحّك** بفتح الصاد وتشديد الحاء اس حبيفة لأنصاري الأشعري الصحابي الشهير توفي سنة أربع وستين على الصواب، كما في "الإصابة" [رقم: ٨٩٦، ٥٠٧، ٥٠٨] وغيره

**بالحرّة** بالفتح وتشديد الراء موضع قرب المدينة. **صيعتي** بفتح المعى العقار والمناع أي شعبي عن تعريفة الأشعري بفقاري وإلى مشعور به لا أحد فرصة أن أعرفها مرة بعد مرة وفي 'موطأ يحيى': شعبي عن صيعتي أي معني تعريفه عن عقاري. **لنقطه تسوي عشرة** أي الفرق بين لقطة العشرة فصاعداً وبين لقطة ما دونهما مروى عن أبي حبيفة. وعنه إن كانت مائتي درهم يعرفها حولاً، وإن كانت أقل منها إلى عشرة يعرفها شهراً، وإن كانت أقل من العشرة يعرف على حسب ما يرى. وعنه أنه إن كان ثلاثة فصاعداً يعرفها عشرة أيام، =

فإن عرفت وإلا تصدّق بها، فإن كان محتاجاً أكلها، فإن جاء صاحبها خيره بين الأجر  
 وبين أن يغرمها له، وإن كان قيمتها أقل من عشرة دراهم عرفها على قدر ما يرى أياماً،  
 ثم صنع بها كما صنع بالأولى، وكان الحكم فيها إذا جاء صاحبها كالحكم في الأولى،  
 وإن ردّها في الموضع الذي وجدها فيه برئ منها، ولم يكن عليه في ذلك ضمان.

٨٥١ - أخرنا مائت. حدثنا يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيّب قال: قال عمر  
ابن الخطاب **رضي** وهو مسند ظهره إلى الكعبة: من أخذ ضالة فهو ضالّ.

ورحمته: وبهذا نأخذ، وإنما يعني بذلك من أخذها ليذهب بها، فأما من أخذها ليردها أو ليعرفها فلا بأس به.

- وإن كانت درهماً فصاعداً يعرفها ثلاثة أيام، وإن كانت دنانيراً فصاعداً يعرفها يوماً، وشيء من هذا ليس بتقدير لازم. وقال الشافعي ومالك وأحمد بالتعريف بالخول من غير فصل بين القليل والكثير لحديث: **من سجد لله سجدة** أرحه الله من أهويه، وفي الباب روايات كثيرة في التعريف بالخول، وأجيب عنه بأنه ليس بتقدير لازم فورد في رواية: التعريف بثلاثة أعوام، أرحه السحاري [رقم: ٢٤٢٦] من حديث أبي بن كعب، وظاهر الأحاديث أن الكثير يعرف فيه حولاً، والعشرة مما فوقها كثير عندنا بدليل تقدير بصاب السرقة والمهر به، وما دونه قليل. والمسألة مبسطة بخلافها في "الساية" [٣٢٧/٧] و"فتح القدير" [١١٤/٦] وغيرهما.

**أكلها** يشير إلى أنه لو كان عيباً لم يأكلها لعدم الضرورة بل يخفظ أو يتصدق على المساكين.

**قدر ما يرى الخ** أي حسب ما يطن أياماً معدودة أنه إذا عرف فيها ظهر مالكتها إن كان.

**مسند ظهري** أي الكعبة فيه جوار الجلوس مستنداً بالكعبة وتجدد القنة في المسجد، وجوار جعل الكعبة وجهتها خلفه، وهو ثابت بأثار أخر أيضاً. **فهو صال** أي عن طريق الصواب أو أتته و صام إن هلكت عنه، غير أنه عن الضمان للمشاكله، وأصل هذا حديث معروف أخرجه أحمد [رقم: ١٧٠٩٦، ١١٧/٤] ومسلم [رقم: ٤٥١٠] والسنائي عن زيد مرفوعاً: من صال صال به . يعرف فقيد الصلاة عن لم يعرفها، فلا حجة لمن كره اللقطة مطلقاً في أثر عمر هذا، ولا في قوله **مسند مسند** حرف . أخرجه السنائي بإسناد صحيح عن الخارود العددي؛ لأن الجمهور حملوه على ما إذا أخذه من غير تعريف، كما في "شرح الرزقاني" [٦٧/٤]. وإنما يعني بالمعروف أي إنما يريد عمر . بقوله: 'من أحد ضالة فهو ضال' من أحد اللقطة ليذهب بها ويتصرف فيها، أو بالجهول أي إنما يراد بذلك القول وبمثاله مرفوعاً كان أو موقعاً. أو **ليعرفها**. أي ليعرف مالكةا فبردها إليه.

٨٥٣ - أخبرنا ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن رسول الله ﷺ قضى بالشفعة فيما لم يُقسم، فإذا وقعت الحدود فلا شفعة فيه.

في نسخة: قد جاءت في هذا أحاديث مختلفة، فالشريك أحق بالشفعة من الجار،

باب الشععة بالضم اسم من الشفع، وهو الصم، وهو شرعاً: عبارة عن ثلث العقار على المشتري مثل ما اشتراه به، وهي عند الحنفية وجمع من فقهاء الكوفة تلت بالشركة في نفس الشيء، والشركة في حق الشيء، والحوار. ونفى الأخير غيره. **محمد بن عمار** بضم العين، ابن عمرو بن حرم الأنصاري.

إذا وقعت الحدود جمع حد، وهو ما يتميز به الأملاك بعد القسمة، وأشار به إلى وقوع القسمة، فالشععة تلت في ما لم يقسم، فإذا قسم وميز بين أملاك الشركاء ثم باع أحدهم حصته فلا شععة نسب الاشتراك.

ولا في فصل نخل أي ذكر نخل، وكذا في كل شجر إلا إذا بيع نعا بالأرض وفيه أن الشععة حاص بالعتار والحوائط. وعبد الیهقي عن ابن عباس مرفوعاً: **شععة** .. ورأه ثقات، وله قال عصاء شاداً أحداً بظاهره، فقال بالشععة في كل شيء حتى الثياب، وحمه الجمهور على الأرض لدلالة كثير من الأحاديث على ذلك.

عن أبي سلمة وفي 'موطأ يحيى' عن سعيد بن المسيب وعن أبي سلمة، وهو مرسل عن مالك عند أكثر رواة 'الموطأ'. ووصله ابن الماحشون وأبو عاصم السبل وابن وهب عن أبي هريرة، واحتج فيه رواية ابن شهاب أيضاً، فمنهم من وصله، ومنهم من أرسله، كما بسطه ابن عبد البر في 'المهيد' [١٣ ٧].

قد جاء في هذا يعني وردت في هذا باب أحاديث مختلفة، بعضها تدل على إحصار الشععة على الشركة وأن لا شععة لأحوار، وبعضها تدل على ثبوت الشععة لأحوار وهي وردة بصرف كثيرة بالعتاص بحسبة، وحملها مالك والشافعي وأحمد القائلون بعدم الشععة لأحوار على إحصار الشريك وهو حمل بعيد، وأجاب مشوه عن الأحاديث الدالة على أن لا شععة بعد القسمة على نفي الشععة بالشركة وهو حمل صحيح توفيقاً وجمعاً، كما هو مسطور في 'شروح الهداية': **أحو** بالشععة تقدماً للأقوى على الأدنى.

والجار أحق من غيره، بلغنا ذلك عن النبي ﷺ.

٨٥٤ - أخبرنا **عبد الله** بن عبد الرحمن بن يعلى الثقفي، أخبرني عمرو بن الشريد، عن أبيه الشريد بن سويد قال: قال رسول الله ﷺ: الجار أحق بصقه. بصيغة التصغير  
وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

## باب المكاتب

٨٥٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أنّه كان يقول: المكاتب عبد ما بقي عليه من مكاتبته شيء.

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة، وهو بمنزلة العبد.....  
أي المكاتب

**عبد الله** إلخ قال في "التقريب" [رقم: ٣٤٣٨، ٢/٢٣٢]: عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى أي بالفتح وسكون العين وفتح اللام ابن كعب الطائفي، أبو يعلى الثقفي، صدوق. و"عمرو بن الشريد" بفتح المعجمة، الثقفي، أبو الوليد الطائفي ثقة، والشريد بن سويد الثقفي صحابي، شهد بيعة الرضوان. **بصقه** بفتح الحاء أي بشمعه. قال القاري: أخرجه أبو داود والبخاري والسنائي وابن ماجه، وفي رواية لأحمد [رقم: ١٤٢٩٢، ٣/٣٠٣]، والأربعة [الترمذي رقم: ١٣٦٩، وأبو داود رقم: ٣٥١٨، وابن ماجه رقم: ٢٤٩٤] بلفظ: **جار** حتى يسفقه جاره. ينتظر له بن كعب عائشة بن كعب صريحهم. **قول أبي حنيفة** وبه قال الثوري وابن المبارك ذكره الترمذي.

**المكاتب** هو الذي قال له مولاه. إذا أدبت إليّ مالا كذا فأنت حرّ، وهو ممنوك رقعة، مالك يداً وتصرفاً. **من مكاتبته** أي مال كذا شيء ولو قلّ، وعبد ابن أبي شيبة عنه قال: "المكاتب عبد ما بقي عليه درهم"، وورد مرفوعاً عند أبي داود والسنائي والحاكم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن حده مرفوعاً: **عبد مكاتب** ما بقي عليه من مكاتبته درهم، قاله الرزقي. [شرح الرزقي. ١٢٢/٤] **قول أبي حنيفة** وبه قال مالك والشافعي وأحمد وجمهور أسلف والخلف، وكان فيه اختلاف الصحابة، فعبد ابن عباس: يُعتق المكاتب بمس عقد الكفارة، وهو عريم المولى بما عليه من بدل الكفارة، فمعي "مصنف عبد الرزاق" عنه قال: إذا بقي عليه خمس أواق أو خمس دود أو خمس أوسق فهو عريم. وعبد ابن مسعود: يعتق إذا أدى قدر قيمة نفسه، فأخرج عبد الرزاق عنه قال: إذا أدى قدر ثمنه فهو عريم. وعبد ريد بن ثابت: لا يعتق وإن بقي عليه درهم، أخرجه عنه الشافعي وابن أبي شيبة والبيهقي. ومثله أخرجه ابن أبي شيبة عن عمر وعثمان، وعبد الرزاق عن أم سلمة وعائشة وابن عمر، وهو مؤيد بالأحاديث المرفوعة اثباته، كذا ذكره العيني في "الباية".

في شهادته وحدوده وجميع أمره إلا أنه لا سبيل لمولاه على ماله ما دام مكاتباً.

أي جملة أحكامه

٨٥٦ - أخبرنا حميد بن قيس المكي أن مكاتباً لابن المتوكل هلك

أي مات

قال الزرقاني: اسمه عباد

بمكة وترك عليه بقية من مكاتبته وديون الناس، وترك ابنة، فأشكل على عامل مكة

أي من ورثته

القضاء في ذلك، فكتب إلى عبد الملك بن مروان يسأله عن ذلك، فكتب إليه عبد الملك

أن ابدأ بديون الناس فأقضها، ثم اقض ما بقي عليه من مكاتبته، ثم اقسم ما بقي من

أي إلى مولاه

ماله بين ابنته ومواليه.

و محمد: وهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا: إنه إذا مات بُدئ

أي المكاتب

بديون الناس ثم بمكاتبته، ثم ما بقي كان ميراثاً لورثته الأحرار من كانوا.

أي بأدنيها من ميراث

في شهادته أي في باب الشهادات وحدود الربا أو السرقة وغيرها لمولاه أي لا يجوز له التصرف في كسبه؛ لأنه مالك في يده وترك عليه أي على دمه ومات قبل الأداء. فكتب من مكاتبته أي قدراً من مال كسبته الذي كسبه مولاه عليه. فأشكل أي وقع لإشكال على أمير مكة وعاملها من حاب عبد الملك بن مروان الخليفة؛ إذ ذاك الحكم في هذه الصورة لعدم علمه بذلك وتردده في أنه مات حراً أم عبداً. فكتب أي كتب ذلك للعامل إلى ابن مروان، وكان بالشام يسأله عن الحكم في هذه الصورة.

أما أي أدولاً ديون الناس على المكاتب من ماله. وهذا واحد تفصيله على ما في 'الهداية' وشروحها: أنه إذا مات المكاتب من غير أداء جميع دين كسبته أدى بعضه أو لم يؤد شيئاً، فإن كان له مال تفسخ الكفالة، وقضى ما عليه من بدل الكفالة وحكم بعنقه في أحر حرراً من أجراء حياته، وما بقي فهو ميراث لورثته وعنق أولاده المولودون في الكفالة والمنشرون فيها، فإن كان عليه دين للناس بُدئ بأدائه وهو المروي عن علي، أخرجه من أبي شيبة وعبد الرزاق، وابن مسعود أخرجه البيهقي، وبه قال الحسن وابن سيرين والشافعي والبخاري والثوري وعمرو بن دينار وإسحاق بن راهويه وأهل الظاهر وعبد الشافعي نصل الكفالة ويحكم بموته عبداً، وما ترك فهو مولاه لا لورثته، وبه قال أحمد وقتادة وعمر بن سعد العريز، وإمامهم فيه زيد بن ثابت، أخرجه البيهقي عنه. وإن لم يترك وفاء وترك ولداً مولوداً في الكفالة يبقى في كفالة أبيه على حرم أبيه بدخوله في كفالته، فإذا أدى حكم عنق أبيه قبل موته، وعنق الولد. والمسألة مسسوسة بديونها في موضعها بدلائلها.

من كانوا: رجالاً أو نساءً من أصحاب الفرائض أو العصابات.

٨٥٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا الثقة عندي أن عروة بن الزبير وسليمان بن يسار سثلا عن رجل كاتب على نفسه وعلى ولده ثم هلك المكاتب وترك بنين، أيسعون في مكاتبه أي مات أيهم أم هم عبيد؟ فقال: بل يسعون في كتابة أيهم، ولا يوضع عنهم لموت أيهم شيء. قال حماد: وهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة فإذا أدوا عتقوا جميعاً.

٨٥٨ - أخبرنا مالك، أخبرني مخبر أن أم سلمة زوج النبي كانت تقاطع مكاتبيها بالذهب والورق. والله تعالى أعلم.

### باب السبق في الخيل

٨٥٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد قال: سمعت سعيد بن المسيب يقول: ليس برهان الخيل بأس إذا أدخلوا فيها محلاً إن سبق أخذ السبق، وإن سبق لم يكن عليه شيء. أي لم يهرم شيئاً

قال حماد: وهذا نأخذ، إنما يكره من هذا أن يضع كل واحد منهما سبقاً، فإن سبق أي مالا للعالم

عند أي أرقاء حالصون لا يسعون. ولا يوضع أي لا يحط عنهم ولا ينقص شيء. كاتب تقاطع أي تأخذه منهم عاجلاً في بطير ما كانتهم عليه. "مكاتبيها بالذهب والورق" بكسر الراء أي الفضة، وكانت قد كانت عدة، منهم سليمان وعطاء وعد الله وعبد الملك. كلهم اساء يسار، وكلهم أحد العلم عنه، وعطاء أكثرهم حديثاً، وسليمان أفقهم، وكلهم ثقات، وكانت أيضاً نهان وبيعاً، كذا في "شرح الزرقاني" [١٢٩/٤].

باب السبق مفتحتين، ما يجعل من المال رهناً على المسابقة، ويقال له: الرهان أيضاً - بالكسر والفتح والسكون - مصدر سبق يسبق، كذا في "التهذيب" وغيره ليس برهان إجماع أي لا بأس بما يتراهن عليها عند المسابقة. محلاً بكسر اللام هو من يكون باعناً على حل العقد. أحد السبق أي ذلك المال الذي وُضع عند ذلك.

إنما يكره إجماع تفصيله على ما في "المحيط" و"الدخيرة" وغيرهما: أن المسابقة إن كانت بغير شرط وعوض فهو جائز، وإن كان بعوض وشرط فإن كان من الحامين بأن يقول الرجل لآخر: إن سبق فرسك أو يملك أو سهمك أعطيتك كذا، وإن سبق فرسي وغير ذلك أحدث منك كذا، أو يصع كل منهما مالا بشرط أن السابق أيهما كان يأخذهما فهو غير جائز؛ لأنه من صور القمار والميسر ينهي عنه، وفيه تعيق التملك بالخطر، فأما إذا كان المال -

أحدهما أخذ السبقين جميعاً، فيكون هذا كالمبايعة، فأما إذا كان السبق من أحدهما أو  
سبق نفسه وسبق غيره أي كالفقار

كانوا ثلاثة والسبق من اثنين منهم، والثالث ليس منه سبق، إن سبق أحده وإن لم يسبق  
أي مسبقه أي سبق أي سبق

لم يعرفه، فهذا لا بأس به أيضاً. وهو المحلل الذي قال سعيد بن المسيب،  
لم يضمن لغيره شيئاً أي الثالث

٨٦٠ أخبرنا ابن شهاب أنه سمع سعيد بن المسيب يقول: إن

القضاء ناقة النبي . كانت تسبق كلما وقعت في سباق، فوقعت يوماً في إبل،  
أي على غيرها من البوق أي مسابقة

فسبقت، فكانت على المسلمين كآبة أن سبقت، .....  
أي صارت مسوقة

= من أحدهما بأن يقول: إن سبقتي فلك كذا، وإن سبقتك فلا شيء، أو كان المال من اثنين لثالث بأن  
يقول: إن سبقتنا فثالثان لك، وإن سبقتك فلا شيء، عيب، فهو حائر، وإنما جازت المسابقة في غير صورة  
القفار لاشتماله على المحرّض لاسيما في آلات الحرب كدروس والسهم وغير ذلك، والمراد بالخوار في صورة  
الخوار حين أخذ المال لا لاستحقاق، فإنه لا يستحق بالشرط شيء لعدم العقد والقصص، صرح به في الفتاوى  
الجزائية، وهكذا الحال في المسابقة بالأقدام، والشرط في المسائل.

قال في المدحيرة: مذكر محمد في كتاب المحاصرة في الاستباق بالأقدام، ولا شك أن المال إذا كان  
مشروطاً من الحارس لا يخور، وإن كان من حارب واحد يخور؛ حدث الزهري كتاب المسابقة بين أصحاب  
رسول الله في الخيل والركاب والرجل وأن امرأة يحتاجون إلى رياضة أنفسهم كما يحتاجون إلى رياضة  
الدواب وحكي عن الشيخ إمام أبي بكر محمد بن فضل أنه قد وقع خلاف المتفقيين في مسألة فأرادوا  
الرجوع إلى الأسناد وشرط أحدهما لصاحبه أنه إن كان الخوار كما قلت أعطيتك كذا، وإن كان الخوار كما  
قلت فلا أخذ منك شيئاً ينبغي أن يجوز وإن كان من الجانبين لا يجوز.

**نقص**، الفصح هي اسفة مقصوعة لأدن في الأصل. وأعضاء في أصل مشفوقة الأدن، وكان رسول الله  
داهه يسمى هذين الاسمين، وكان ذلك لقائها، ولم تكن مشفوقة الأدن ولا مقطوعتها، كذا في 'فتح الساري'  
[٤١٩٥ و ٩٢/٦] وغيره. **فوقعت** في روايه البخاري [رقم ٢٨٧٢] عن أس، كان لسي ناقة تسمى  
عصاء لا تسبق، فجاء عرابي على فعود وهو بالفتح: ما سحق لركوب من إبل - فسبقها، فسحق ذلك  
على المسلمين حتى عرفه، فقال: حق على الله أن لا يرتفع شيء من الأرض ولا وضعه.

كآبة: بعد الألف أي حزن وملال بسبب أن صارت الناقة التبوية مسبوقة.



فقال رسول الله ﷺ: **إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَفَعُوا شَيْئًا، أَوْ أَرَادُوا رَفَعَ شَيْءٍ وَضَعَهُ اللَّهُ.**  
أي في رفعه  
**قال محمد:** وبهذا نأخذ، لا بأس بالسبق في النصل والحافر والخفّ.

## أَبْوَابُ السَّيْرِ

٨٦١ - أخبرنا يحيى بن سعيد أنه بلغه عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: ما ظهر الغلول في قوم قطّ إلا ألقى في قلوبهم الرغب، ولا فشا الزنى في قوم قطّ إلا كثر فيهم الموت، ولا نقص قوم المكيال والميزان إلا قطع عليهم الرزق، ولا حكم قوم بغير الحقّ إلا فشا فيهم الدم، ولا ختر قوم بالعهد إلا سلط عليهم العدو.

إذا رفعوا شيئاً قال القاري: يشير إلى مفهوم قوله تعالى: **وَمَنْ يَفْعَلْ يَفْعَلْهُ يَدًّا مَدَّةً (الأعراف: ١٨)**، ومفهوم الحديث أنهم إذا حفصوا أو أرادوا حفص شيء رفعه الله نقصاً عنهم وتبهاهم أنه هو الرافع لحافص لا رافع ما حفصه، ولا حافص ما رفعه، وأهم لو اجتمعوا على شيء لم يقدره الله لم يقدره عليه، ولم يصلوا إليه، وإن كان من حملتهم الأسياء والأولياء لا بأس بالسبق **بالسبق** ناصح والسكون مصدر، أي المسابقة في الحصول هو بالفتح، حديد السهم أي في المسابقة في السهام "واخاف" أي حافر الخيل والعلل والخمير. "والخف" أي حف الإبل وقد ورد: لا بأس بالحق في حف. أخرجه الترمذي [رقم: ١٧٠٠] وخمسة واس حال وصححه عن أبي هريرة مرفوعاً وبه قصر مالك ولفظي حوار المسابقة هذه لأشياء، وحصة بعض العلماء بالخيل، وأخاره عطاء في كل شيء، قاله الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٦٤/٣]

أَبْوَابُ السَّيْرِ بالكسر والفتح، جمع سيرة بالكسر والسكون بمعنى الطريقة، ويُطلق في عرف العلماء على أحوال المعاري والجهاد وما يتعلق به انتفاة من طريقة النبي ﷺ وأصحابه **بلغه عن ابن عباس** هذا موقوف في حكمه المرفوع؛ لأنه مما لا يُدرك بالرأي، وقد أخرجه ابن عبد البر عن ابن عباس موصولاً، وفي سنن ابن ماجه نحوه مرفوعاً من حديث ابن عباس. [شرح الزرقاني: ٤٤، ٣] **الغلول** بالضم، وهو السرقة من العيمة قبل القسمة. **الرغب** بالضم أي الخوف من العدو والحس. **إلا قطع** أي يقطع بركته عنهم أو يقصه. **إلا فشا فيهم الدم** أي طهر فيهم القتال وسيل الدماء. **ولا ختر** أي عذر وحالف العهد.

٨٦٢ - حديث مرفوع، أخرجه نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ بعث سرية قبل نجد، فغنموا إبلاً كثيرة، فكان سهمائهم اثني عشر بعيراً، ونفلوا بعيراً بعيراً.

من حديث: كان النفل لرسول الله ﷺ يُنفل من الخمس أهل الحاجة، وقد قال الله تعالى:

﴿فَلِلنَّبِيِّ وَاللَّذِينَ فِي الْيَمِينِ مِمَّا أَسْلَمُوا أَكْثَرُ النَّفْلِ يَوْمَ لَا نَفْلَ بَعْدَ الْحَرَّازِ الْغَنِيمَةِ إِلَّا مِنَ الْخُمْسِ لِحَاجَةٍ﴾ (الأمل ١)

بعث سرية بفتح السين وتشديد الياء بعد الراء المكسورة، قطعة من الخيش تنوع أربع مائه وغوها، سميت لها لأهلها تسير في الليل ويخفي دهاها فهي فاعلة بمعنى معقولة. قوله السيوطي [توضيح الخوالت: ٧٢]، وذلك في شعبان سنة ثمان قبل فتح مكة، قاله ابن سعد. وذكر غيره أنها كانت في الحمادي الأول، وقيل: في رمضان، وكان أميرها أبو قتادة، وكانوا خمسة عشر رجلاً. قيل: "بكر القاف وفتح الهمزة في جهة نجد، وأمرهم أن يشربوا العارة، فقاتلوا فغنموا إبلاً كثيرة، وعند مسلم [رقم: ٤٥٦٠]: فأصبا إبلاً وعملاً، وذكر بعض أهل السير أنها مائتا بعير وألفا شاة. فكان سهمائهم" بضم السين جمع سهم أي نصيب كل واحد اثني عشر بعيراً، وفي 'موطأ يحيى': أو أحد عشر بعيراً بالشك 'وغنموا' بضم النون ممي للمفعول، أي أعطي كل واحد منهم ريادةً على السهم المستحق بعيراً بعيراً، يقال: نفل الإمام العاري إذا أعطاه ريادةً على سهمه، وعله بدلاً بالتحصيف، وبقيته تقيلاً مشدداً لعتان فصيحتان، والنفل بفتح النون العيمة، وجمعه أنفل، كما ذكره الرقابي [٢٢/٣] وأبيي.

قال الله تعالى: ذكر أهل التفسير أن هذه الآية نزلت في باب العيمة حين تشاحروا يوم بدر في تقسيمها، والمعنى: لا شيء من الغنائم إلا ما أسلموا، فقسما بينهم رسول الله ﷺ على السوية. يعني حكمه العائم لله والرسول وبرل بعده.

(الأمل ٤١) واتفقوا على أن ذكر الله وقع للترك وذهب الخفية إلى سقوط سهم ذوي القربى بموت رسول الله ﷺ، وكذا قالوا: أن لا سهم للرسول بعده، فعندهم يقسم خمس العيمة على المخاويج من التامى وإن السبيل والمساكين، وعند طائفة من العلماء: سهم الرسول باق يصرفه الخليفة حسماً رآه، وما بقي بعد الخمس يقسم على العزة حسب حصصهم المقررة شرعاً. وذهب بعض المفسرين إلى أن المراد من الآية كون العائم كلها لله والرسول يصرفها إلى من يشاء ما يشاء، وقالوا: صار هذا الحكم مسوحاً بورود انصاف، ولذا أسهم النبي ﷺ يوم بدر بعض من لم ينحصر عروته. وقال بعضهم: المراد بالأعمال هو الريادات على سهم العيمة، وأن المعنى الريادات حكمها لله وللرسول يعطيها من يشاء لا استحقاق لهم فيها.

والروايات في كل ما ذكرنا مسبوطة في 'الدر المنثور' وغيره، وذكر أصحابنا في كتبهم أن للإمام أن يفعل حالة القتال فيقول: من قتل قتيلاً فله سهمه، أو يقول للسرية: قد جعلت لكم الربع بعد الخمس؛ لأنه نوع تحريض على الجهاد =

## باب الرجل يعطي الشيء في سبيل الله

أي يهب شيئاً لغاير

٨٦٣ - أحراراً مائتاً، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب أنه سئل عن

رجل يُعطي الشيء في سبيل الله، قال: فإذا بلغ رأسَ مَغزاته فهو له.

أي في طريق العزو أي للمعطي له

قال محمد: هذا قول سعيد بن المسيب، وقال ابن عمر: إذا بلغ وادي القرى فهو له،

وقال أبو حنيفة وغيره من فقهاءنا: إذا دفعه إليه صاحبه فهو له.

ولا ينقل بعد إحرار العيمة بدار الإسلام إلا من الخمس؛ لأنه لا حق للغائب فيها فله الخيار فيه، وما سواه تعلق فيه حقهم على السواء، فلا يظل حقهم. إذا عرفت هذا كله، فاعلم أنه لا ينعو إما أن يكون المراد بالنقل في قول صاحب الكتاب: "كان النقل لرسول الله ﷺ العيمة"، كما احتاره القاري، فهو مفتحتين، وحينئذ يكون المعنى: كانت العيمة لرسول حاصة، يصرفها إلى من يشاء ويعطي من يشاء، ويكون الآية سداً عليه على أحد الأقوال الواردة فيه، وحينئذ يكون قوله: "ينقل من الخمس" أي خمس العيمة الذي هو مصروف إلى الإمام. "أهل الحاجة" بياناً للتفصيل الرائد، لكن لا يرتبط حينئذ قوله: "فأما اليوم" أي بعد العصر السوي فلا نقل بالفتح فالتسكون أي لا زيادة على السهام بعد إحرار العيمة بدار الإسلام إلا من الخمس محتاج لا يعني، لأنه خارج عن مصرفه، بما قبله ارتباطاً ماسماً. وإما أن يكون المراد بالنقل في قوله: "كان النقل" لزيادة، فحينئذ يكون المعنى كان إعطاء الزيادة موكولاً إلى رسول الله ﷺ. وكان له الاختيار في أن ينقل بعد الإحرار أو قبله بعد رفع الخمس أو قبله، فأما اليوم فلا نقل بعد الإحرار إلا من الخمس، وحينئذ يكون الآية سداً على تأويله الآخر، ويكون قوله: "ينقل من الخمس أهل الحاجة" بياناً للتفصيل من الخمس. فيحجر هذا المقام.

رأس مغزاته مفتح الميم وتسكون العين المعجمة، موضع العزو، ومحل العدو فهو له، أي للمعطي له أي يملكه، وفي "موطأ يحيى" وشرحه: مائت عن نافع عن ابن عمر: أنه كان إذا أعطى شيئاً في سبيل الله يقول لصاحبه: إذا بلغت وادي القرى نصم القاف وفتح الراء مقصورة: موضع بقرب المدينة؛ لأنه رأس المغزاة، فمه يدخل إلى أول الشام فشأنك به. يعني أنه مذكور له، وإما قال ذلك حيفة أن يرجع المعطي فتتلف العطية ولم يسفح صاحبه مراده فيها، فإذا بلغ الوادي كان أغلب أحواله أن لا يرجع حتى يعزو.

إذا دفعه. أي دفعه المعطي إلى المعطي له وقضه فهو له، كما في سائر الهبات والعطيات.

## باب إثم الخوارج وما في لزوم الجماعة من الفضل

أي جماعة المسلمين

٨٦٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه سَمِعَ أبا سعيد الخُدْري يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: يخرج فيكم قوم تُحَقِّقُونَ صلاتكم مع صلاتهم، وأعمالكم مع أعمالهم، يقرءون القرآن لا يجاوزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمِرُّقُونَ من الدِّينِ مروقَ السَّهْمِ من الرميَّة، تنظر في النصل فلا ترى شيئاً، تنظر في القدح فلا ترى شيئاً، تنظر في الريش فلا ترى شيئاً، وتتمارى في الفوق.

قال محمد: وهذا نأخذ، لا خير في الخروج، ولا ينبغي إلا لزوم الجماعة.

الخوارج هم الخارجون عن طاعة الإمام بشبهة ضعيفة، وأولهم الخوارج على عثمان والخوارج على علي عليه السلام. يخرج فيكم أي في ما يسكم أيها الأمة. تحقرون من التحقير. "صلاتكم مع صلاتهم وأعمالكم مع أعمالهم" أي تظنون عبادتكم حقيرة قليلة بالنسبة إلى عبادتهم لكمال جهدهم في تحسين الأعمال الظاهرة واهتمامهم في أدائها وإتيان أداها من غير مبالاة بفساد الأعمال الناطقة والأمور النفسية وحشها. يقرءون القرآن لا يجاوز أي القرآن أو ثواب جميع أعمالهم. "حناجرهم" بفتح الأولين وكسر الرابع، جمع الحجرة - بفتح الأول وسكون الثاني - بمعنى الخلقوم، يعني أن الله لا يرفعها ولا يقبلها فكأنها لا تجاوز حناجرهم، وقيل: إنهم يقرءون القرآن مع غير علم بما فيه، ولا عمل بما فيه فلا يحصل لهم إلا مجرد القراءة ولا يترتب عليها آثارها.

يمرقون بضم الراء أي يخرجون من الدين، أي طاعة الإمام أو دين الإسلام. "مروق" بضمين أي كخروج السهم من الرمية - بفتح الراء وكسر الميم وشدّ الياء - أي الصيد المرمي إليه السهم. "تصير" أنت أيها الرامي، أو ينظر بالعائب. "في النصل" بالفتح هو الحديد التي على رأس السهم. "فلا ترى" عليه شيئاً من آثار الدم. "تنظر في القدح" بكسر القاف أي أصل السهم فلا ترى عليه شيئاً. "تنظر في الريش" أي ريش السهم امرئ عليه، فلا ترى شيئاً. "وتتمارى" أي تشك في الفوق بالضم موضع الوتر من السهم، هل فيه شيء من أثر الدم، والحاصل أنه ليس لهم من قبول العبادات وقراءة القرآن نصيب، كذا في "شرح القاري" وغيره.

في الخروج: أي عن طاعة الإمام وموافقة أهل الإسلام ومتابعة السلف الكرام.

٨٦٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: من حمل علينا السلاح فليس منا.

ورحمته: من حمل السلاح على المسلمين فاعترضهم به لقتلهم، فمن قتله فلا شيء عليه؛ لأنه أحل دمه باعتراض الناس بسيفه.  
أي قتل المسلمين من الدية والقصاص

٨٦٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول: ألا أخبركم أو أحدثكم بخير من كثير من الصلاة والصدقة؟ قالوا: بلى، قال: إصلاح ذات البين، وإياكم والبغضة فإنما هي الخالقة.  
شك من الراوي

من حمل علينا أي على أهل الإسلام إفساداً وعناداً. "السلاح" بالكسر أي آلات الحرب. "فليس منا" أي من أهل طريقنا. والحديث محرج في الصحيحين والس. فمن قتله أي ذلك الحامل لدفع فسادهم وبقاء نفسه وأصحابه. لأنه أحل أي من حمل السيف وقصد الفساد في الأرض. إلا أخبركم هذا موقوف على سعيد عند جميع رواة "الموطأ" إلا إسحاق بن بشر، وهو ضعيف، فإنه رواه عن مالك عن يحيى عن سعيد عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ ورواه الدار قطني عن يحيى عن سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: مرسلاً، وأخرجه الترمذي وصححه من حديث أبي الدرداء مرفوعاً. وأخرجه البخاري في "الأدب المفرد" وأحمد وأبو داود والترمذي وصححه من حديث أبي الدرداء مرفوعاً، كذا ذكره ابن عبد البر وغيره. من كثير أي بأكثر ثواباً من كثير من العبادات المأفلة. إصلاح ذات البين أي إصلاح الحال التي بين الناس، وأما حرم من نواهل الصلاة وما ذكر معها، قاله الماحي. وقال غيره: أي إصلاح أحوال البين حتى تكون أحوالكم أحوال صحة وألفة، أو هو إصلاح الفساد والفتنة التي بين الناس؛ لما فيه من عموم المنافع الدينية والدنيوية. وفي "المغرب" قولهم: إصلاح ذات البين أي الأحوال التي بينهم، وإصلاحها بالتعهد والتفقد، ولما كانت ملازمة للبين ووصفت به فقيل: ذات البين. والبغضة: بكسر الباء وسكون الغين تأنيث: شدة البغض.

فإنما هي الخالقة في رواية يحيى: فإنما هي الخالقة أي الخصلة التي شأها أن تخلق أي تهلك، وتستأصل الدين كما يخلق موسى الشعر. قال الماحي: أي أنها لا تبقى شيئاً من الحسنة حتى تذهب بها.

## باب قتل النساء

أي نساء الكفار والمرتبين

٨٦٧ - أخبرنا نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ رأى في بعض مغازيه امرأة مقتولة، فأنكر ذلك، ونهى عن قتل النساء والصبيان.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا ينبغي أن يُقتل في شيء من المغازي امرأة ولا شيخ فإن، إلا أن تقاتل المرأة فتقتل.

## باب المرتد

٨٦٨ - أخبرنا عبد الرحمن بن محمد بن عبد القاري، عن أبيه، .....

بعض معاربه أي عروة فتح مكة كما في "أوسط الطبراني" من حديث ابن عمر والحديث محرّج في "الصحيحين" [البخاري رقم: ٣٠١٥، ومسلم رقم: ٤٥٤٨] والنسب [الترمذي رقم ١٥٦٩، وأبو داود رقم: ٢٦٦٨] - إلا سنن ابن ماجه - ومسند أحمد وصحيح ابن حبان ومستدرک الحاكم، وفي بعض رواياتهم: رأى امرأة مقتولة فقال: هذا من عمل الكفار وهذا الحديث أجمع العلماء على عدم جوار قتل النساء والصبيان لضعفهن عن القتل، وقصورهم عن الكفر، وفي استقائهم مفعة بالاسترقاق أو الفداء. وحكى الحارمي قولاً لبعض العلماء بجوار ذلك على ظاهر حديث الصعب بن جثامة عند الأئمة الستة: سئل رسول الله ﷺ عن أهل الدار يبيتون من المشركين فيصاب من سبائهم ودراريهم، قال: لا بأس به وأشار أبو داود إلى سح حديث الصعب بأحاديث الهبي، كذا في "فتح الباري" [١٨٢/٦] وغيره من شروح صحيح البخاري.

ولا نسح فان أي من كفر سبه وحرف عقده، وأما إن كان كامل العقل دا رأى في الحرب فيقتل، وهو المراد من حديث: من سح سبه - وعند الشافعي: يُقتل الشيخ مطلقاً، وفي رواية: قوله كقولنا، وبه قال مالك، وكذا لا يقتل عبدنا المقعد والأعمى والرمس ومقطوع الأيدي والأرجل إلا إذا كانوا ذوي رأي، وامرأة إذا كانت مقاتلة أو ملكة دا رأي ومشورة في الحرب تُقتل دفعا للفساد وإلا لا، كذا قال العيني. [الساية: ١١١/٧]

باب المرتد هو الذي يرتد أي يرجع إلى الكفر من الإسلام. عند الرحمن الخ هو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد كما في "موطأ يحيى"، وسسته بتشديد الياء إلى قارة بطن من العرب، وكان من أهل المدينة عامل عمر ابن الخطاب على بيت المال، ثقة، روى عنه عروة، وحيد بن عبد الرحمن وانه إبراهيم ومحمد، مات ٨٨هـ ثمان وثمانين، ذكره السمعاني [الأساس: ٤/٤٢٥، ٤٢٦]، وأبوه قال في "التقريب" [رقم: ٦٠٣١، ٢٦٩/٣]: محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد - بغير إضافة - القاري بغير همز، المدني، مقبول.

قال: قدم رجل على عمر بن الخطاب رضي الله عنه من قبل أبي موسى، فسأله عن الناس، فأخبره ثم قال: هل عندكم من مُغْرَبَةٍ خيرة؟ قال: نعم، رجل كفر بعد إسلامه، فقال: ماذا فعلتم به؟ قال: قَرَّبْنَاهُ فضربنا عنقه، قال عمر رضي الله عنه: أي فصة مغربة وغير عريب فهلاًَّ طبقتم عليه بيتاً ثلاثاً وأطعتموه كل يوم رغيفاً، فاستبتموه لعله يتوب ويرجع إلى أمر الله، اللهم إني لم أمر، ولم أحضر، ولم أرض إذ بلغني.

قال محمد: إن شاء الإمام آخر المرتد ثلاثاً إن طمع في توبته، أو سأله عن ذلك المرتد، هذا أولى وأحسن وإن لم يطمع في ذلك ولم يسأله المرتد فقتله فلا بأس بذلك. أي لم يستمعه

## باب ما يكره من لبس الحرير والديباج

٨٦٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لرسول الله ﷺ ورأى حُلَّةَ سِراءَ تُباع عند باب المسجد، فقال: يا رسول الله! لو اشتريت

من قبل: بكسر القاف، أي من جانب أبي موسى الأشعري رضي الله عنه وجهته من اليمن. **فسأله**. أي سأل عمر عن أحوال الناس. **فهلاً** حرف تخفيض. "طبقتم" بتشديد الباء من التطبيق عليه أي أغلقتم عليه بيتاً وحبستموه فيه "ثلاثاً"، أي ثلاث ليالٍ "وأطعتموه كل يوم رغيفاً" أي بقدر سد الرمق ليضيق عليه الأمر فيتوب، "فاستبتموه" أي طلبتم منه التوبة "لعله يتوب" من كفره، "ويرجع إلى أمر الله" أي دينه الإسلام، ثم قال عمر: اللهم إني لم أمر ولم أحضر - أي هذه الواقعة - ولم أرض به إذ بلغني خبره فلا تواخذي به. والحاصل أن المرتد يُستعمل ثلاث ليالٍ ويُستتاب، فإن تاب تاب وإلا قتل؛ لحديث: من **لبس دية وقبوه** **آخر المرتد ثلاثاً** هذا التحديد من قوله تعالى: ﴿تَمَتُّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾ (هود: ٦٥)

**والديباج**: بكسر الدال ما رق من الحرير. **حلة سِراء**: روي بالإضافة كما يُقال: ثوب حرير، وعن بعضهم بالتووين على الصفة أو البذل، والحلة ثوبان: إزار ورداء، السِراء قال في "النهاية" [٤٣٣/٢]: بكسر السين وفتح الياء نوع من البز يحالطه حرير كالسيور أي الخطوط، وشرحه بعضهم بالحرير الخالص، كذا ذكره السيوطي في "شرح سنن ابن ماجه" وغيره. **عند باب المسجد**: أي المسجد النبوي، وعند مسلم: رأى عمر عطاردة التميمي يقيم حلة في السوق وكان رجلاً يعيش الملوك ويصيب منهم. **لو اشتريت**: هو مجرد التمني أي لو اشتريته لكان أحسن.



هذه الحلة فلبستها يوم الجمعة وللوفود إذا قدموا عليك؟ قال: إنما يلبس هذه من لا خلاق له في الآخرة، ثم جاء رسول الله ﷺ منها حُلٌّ فأعطى عمر منها حلة، فقال: يا رسول الله! كسوتنيها وقد قلت في حلة عطارٍ ما قلت؟ قال: إني لم أكسكها لتلبسها، فكساها عمر أخاً له من أمه مشركاً بمكة.

ولا ينبغي للرجل المسلم أن يلبس الحرير والديباج والذهب، كل ذلك مكروه للذكور من الصغار والكبار، ولا بأس به للإناث، ولا بأس به أيضاً بالهدية إلى المشرك المحارب ما لم يُهد إليه سلاح أو درع. وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

فلبستها يوم الجمعة الخ وفي رواية لسحاري [رقم: ٩٤٨]: فلبستها لتباعد الوفود. ولنسائي: وتحمّلت بها للوفود والعرب إذا أتوك، وإذا حطت الناس يوم عيد وغيره. والمراد بالوفود القاصدون الذين كانوا يجيئون إليه من قبل السلاطين وغيرهم، ودل الحديث على أنه يستحب لبس أحسن الثياب في الجمعة والعديد، وأنه يجوز التحمل إذا عري عن الكبر والاحتقار والشهرة للأحاب وأصحاب الملاقات والمعارف ليكون أهيب وأعزّ في نظرهم.

أما لبس في رواية: إنما يلبس الحرير من لا حياء له بالفتح أي لا نصيب له من نعيم الحنة، وهذا على سبيل التشديد وإلا فلا بد للمؤمن من نعيم الحنة، وليس الحرير فيها ولو بعد مدة، وقيل: معاه من لبسها في الدنيا يكون محروماً من لبسها في الآخرة، وإن دخل الحنة. وقد مرّ نظير ذلك في شرب الخمر.

منها حُلٌّ أي من حسن تلك الحلة السيرة. كسوتنيها أي أكسوتنيها؟ كما في بعض الروايات همزة الاستفهام. سأله عنه لما حصل له التعجّب من إعطائه إياه مع تحريره سابقاً. وقد قلب أي وإحال أنت قلت في مثلها ما قلت. عطارٍ بضم العين وكسر الراء، ابن حاجب من ررارة من عدي التميمي الدارمي. وقد في بي تميم وأسلم وحسن إسلامه، وله صحة وهو صاحب الحلة السيرة، كذا في "الإصابة" [رقم: ٥٥٨٢، ٤١٩/٤] وغيره.

لم أكسكها أي لم أعطاها للسبت بل للافتقار. لنسائي فيه دليل على حوار همة ما يحرم لسه، وجوار بيعه وشراؤه لعدم انحصاره في اللبس. أحله من أمه سماه من أحدا: عثمان بن حكيم، ونقله ابن بشكوان، قال الدماطي: هو السلمي أخو حولة بنت حكيم بن أمية وهو أخو زيد بن احتصاب لأمه، فمن أطلق أنه أخو عمر لأمه لم يصب، وقيل: يَحْتَمَلُ أن عمر رضع من أم أجيبة زيد فيكون أحلاً له لأمه رضاعاً، كذا في 'شروح صحيح البخاري'.

من الصغار الكراهة في حقهم للأولياء فلا يجوز لهم أن يُبَسَّوهم لباساً محرماً مثلاً يعتادوه. ولا بأس به في بعض النسخ: ولا بأس بالهدية أيضاً. سلاح أي آلات الحرب أو درع الحديد، فإن في هديته إليه إغارة به على فساد.

## باب ما يكره من التختّم بالذهب

أي للرجال

٨٧٠ - أخبرنا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر قال: اتخذ رسول الله ﷺ

خاتماً من ذهب، فقام رسول الله ﷺ فقال: إني كنتُ ألبس هذا الخاتم، فنبذه، وقال: والله لا ألبسه أبداً، قال: فنبذ الناس خواتيمهم.

وهذا نأخذ لا ينبغي للرجل أن يتختّم بذهب ولا حديد ولا صُفر ولا يتختّم إلا بالفضة، فأما النساء فلا بأس بتختّم الذهب لهن.

لحقة الذهب لهن

## باب الرجل يمرّ على ماشية الرجل فيحتلبها غير إذنه

٨٧١ - أخبرنا نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: لا يحتلبن أحدكم ماشية امرئ بغير إذنه، أيحب أحدكم أن تؤتى مشربته فتكسر خزانته.....

فذهب رسول الله ﷺ أي حطياً على المير كما في رواية. كتب لس أي كونه مباحاً قل ذلك. والله لا السب. أي لتحريمه، راد في رواية "الصحيحين" [البحاري رقم: ٥٨٦٦]، ثم اتخذ خاتماً من فضة فاتخذ الناس خواتيم الفضة، قال ابن عمر: فلبس الخاتم بعده أبو بكر ثم عمر ثم عثمان، ووقع منه في بئر أريس. حوسبهم أي من ذهب، كما في "شمائل الترمذي". ولا صُفر قال القاري: بصم فسكون هو الحاس، وقيل: أجوده، لما أخرج أبو داود [رقم: ٤٢٢٣] والترمذي [رقم: ١٧٨٥] والسنائي [رقم: ٥١٩٥] عن عبد الله بن بريدة عن أبيه: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ وعنده خاتم من حديد، فقال: يا رسول الله! من أي شيء أتخذ؟ قال: يا رسول الله! لا تحب أن تؤتى مشربته فتكسر خزانته؟ قال: لا. ولا يحسن حصر إصا في لا حقيقي، فإنه يحور بالعقيق وغيره.

ماشية الرجل أي دوابه كالعم والإبل والبقر. فيحتلب أي يستخرج اللبن من الصرع بغير إذن المالك. ماشية امرئ أي دواب رجل: من البقر والعم والإبل وغيرها. "بغير إذنه" أي صراحة أو دلالة. "أيحب" همزة الاستفهام بمعنى الإنكار. "أحدكم أن تؤتى" أي يأتي أت: "مشربته" بصم الميم وفتح الراء، العرفة أي البيت الفوقاني الذي يوضع الطعام فيه. "فتكسر" بالمجهول. "خزانته" بكسر الخاء، ولا تفتح الحزاة كما لا تكسر القصعة. =

فَيَنْتَقِلُ طَعَامَهُ؟ فَإِنَّمَا تَخْزَنُ لَهُمْ ضُرُوعُ مَوَاشِيهِمْ أَطْعَمَتَهُمْ، فَلَا يَحْلَبَنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةً  
 فِي سَحَبِهِ يَنْقُلُ  
 أَمْرِي بِغَيْرِ إِذْنِهِ.

قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: وَهَذَا نَأْخُذُ، لَا يَنْبَغِي لِرَجُلٍ مَرَّ عَلَى مَاشِيَةٍ رَجُلٍ أَنْ يَحْلَبَ مِنْهَا شَيْئًا بِغَيْرِ  
 أَمْرِ أَهْلِهَا، وَكَذَلِكَ إِنْ مَرَّ عَلَى حَائِطٍ لَهُ فِيهِ نَخْلٌ أَوْ شَجَرٌ فِيهِ ثَمَرٌ فَلَا يَأْخُذُ مَنْ  
 أَي مَالِكِهَا  
 أَي سَتَانٍ  
 تَعَمُّدٌ بَعْدَ تَعَمُّدٍ  
 ذَلِكَ شَيْئًا وَلَا يَأْكُلُهُ إِلَّا بِإِذْنِ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَضْطَرَّ إِلَى ذَلِكَ، فَيَأْكُلُ وَيَشْرَبُ  
 وَيَغْرِمُ ذَلِكَ لِأَهْلِهِ. وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ...  
 أَي بِمَنْ قَدَرِ قِيَمَتِهِ

### باب نزول أهل الدمة مكة والمدينة وما يُكره من ذلك

٨٧٢ - حَرَبٌ مَكَّةَ. أَخْبَرَنَا نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ - ضَرَبَ لِلنَّصَارَى  
 وَالْيَهُودِ وَالْجُحُوسِ بِالْمَدِينَةِ إِقَامَةً ثَلَاثَ لَيَالٍ يَتَسَوَّقُونَ وَيَقْضُونَ حَوَائِجَهُمْ، وَلَمْ يَكُنْ  
 أَحَدٌ مِنْهُمْ يَقِيمُ بَعْدَ ذَلِكَ.  
 هُمُ عِبْدَةُ النَّارِ  
 أَي بَعْدَ ثَلَاثَ لَيَالٍ  
 قَالَ عُمَرُ: إِنْ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ وَمَا حَوْلَهُمَا مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، .....

= "فَيَنْتَقِلُ طَعَامَهُ" أَيِ الْمَجْمُوعِ فِي الْعَرَفَةِ، أَيِ فَكَمَا لَا يَحْتَاجُ أَحَدُكُمْ ذَلِكَ مَنْ يَخْرُجُ مِنْهُ، فَكَذَلِكَ يَسْعَى أَنْ لَا يَحْلَبَ  
 مَاشِيَةً غَيْرَهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ. "فَإِنَّمَا تَخْزَنُ" بِصَمِّ لِرَاءِ أَيِ خَفِظَ هُمْ أَيِ مَلَائِكُ الْمَوَاشِيِّ. "ضُرُوعُ" بِالصَّمِّ جَمْعُ صَرَعَ النَّدْيِ  
 الَّذِي فِيهِ اللَّسَنُ. "مَوَاشِيَهُمْ أَطْعَمَتَهُمْ" مَفْعُولُ تَخْرَجُ. وَالْمُرَادُ بِالْأَطْعَمَةِ الْأَشْرَةُ عَلَى سَبِيلِ التَّمْثِيلِ وَالتَّوَسُّيعِ،  
 فَالضَّرُوعُ كَالْخِزَانَةِ فِي الْغُرْفَةِ لَا يَجُوزُ كَسْرُهَا وَأَخْذُ مَا فِيهَا.

فَلَا يَحْلُسُ إِعَادَةَ الْحُكْمِ بَعْدَ صَرْبِ الْمَثَلِ تَأْكِيدًا لَا أَنْ يَبْصُرَ فَإِنْ حَالَةَ الْإِصْطِرَارُ تَبِيحَ الْحُرْمَاتِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى:  
 ...  
 يَصْمُهُ قِيَمَتُهُ أَدَاءً لِحَقِّهِ نَظَرًا لِلْحَاسِبِينَ. صَرَبَ أَيِ عَيَّنَ هُمْ حِينَ أَرَادَ إِحْرَاجَهُمْ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ إِقَامَةً ثَلَاثَ  
 لَيَالٍ عَلَى سَبِيلِ الْمَهْلَةِ. "يَتَسَوَّقُونَ" أَيِ يَدْهَبُونَ إِلَى السُّوقِ، وَيَقْضُونَ حَوَائِجَهُمْ فِيهِ وَغَيْرِهِ ثُمَّ يَخْرُجُونَ.

نَقَبَهُ أَيِ فِي الْمَدِينَةِ وَمَا حَوْلَهَا. مِنْ حَرَبٍ الْعَرَبِ قَالَ الْقَارِي. هِيَ مَا أَحَاطَ بِهِ نَخْرُ الْهَدْيَ، وَنَخْرُ الشَّامَ، ثُمَّ دَحَلَةَ  
 وَالْفَرَاتَ أَوْ مَا بَيْنَ سَاحِلِ الْبَحْرِ إِلَى أَطْرَافِ الشَّامِ طَوْلًا، وَمِنْ حِدَةٍ إِلَى رِبْعِ الْعِرَاقِ عَرْضًا، كَذَا فِي "الْقَامُوسِ". =



قال محمد: وبهذا نأخذ، لا ينبغي للرجل المسلم أن يصنع هذا بأخيه وقيمه من مجلسه، ثم يجلس فيه.

## باب الرقي

٨٧٥ - أخبرنا يحيى بن سعيد، أخبرني عمرة أن أبا بكر دخل على عائشة وهي تشتكي، ويهودية ترقّيها، فقال: أرقّيتها بكتاب الله. قال محمد: وبهذا نأخذ، لا بأس بالرقى بما كان في القرآن وما كان من ذكر الله، أي مريضة في نسخة: بما فأما ما كان لا يعرف من الكلام فلا ينبغي أن يُرقى به.

أرقى بضم الراء جمع رقية، وهو ما يُقرأ ويثبت على المريض للمعالجة وإرادة الشفاء. أرقّيتها بكتاب الله أي بالقرآن إن رجي إسلامها أو التوراة إن كانت معرّة بالعربي أو أمس تعبيرهم ها، فتحور الرقية به، وأسماء الله وصفاته، وبالنسب العربي، وما يعرف معناه من غيره بشرط اعتقاد أن الرقية لا تؤثر بنفسها بل بتقدير الله، قال عياض: اختلف قول مالك في رقية إيهودي والنصراني المسلم، والحوار قال الشافعي إذا رقوا بكتاب الله، كذا قال الرافعي [٤/٤٠٣]، وفي "شرح القاري": يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَمْرًا بِأَنْ تَرْقِيَهَا بِمَا فِي كِتَابِ التَّوْرَةِ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ الْحَسَنِي وصفاته العلى مما يعرف صحته ومعناه، ويَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى صِبْغَةِ الْمُنْكَمِ أَيْ أَنَا أَرْقِيهَا بِكِتَابِ اللَّهِ فَيَكُونُ مُتَضَمِّنًا لِلَّهِ عَنِ رَقِيهَا.

كما كان في القرآن أي بآياته وحروفه، وكذا مطلق الذكر بشرط أن يكون نسان عربي أو غيره ويعرف معناه، وكذا يجوز أن يكتب شيء من القرآن أو غيره على شيء ويعمل به ويسقي المريض وآيات الشفاء الواردة في القرآن - والقرآن كله شفاء - ولسورة الفاتحة في هذا آيات تأثير بيبغ محرب، ولا يجوز أن يكتب شيء من القرآن بالدم أو غيره من السحاسات، ومن حكم بخواره فقد أتى بما يرضى به الشيطان. وأما ما كان لا يُعرف معناه بأن يكون فيه ألفاظ مجهولة المعنى عربية المسمى فلا يجوز أن يُرمى به لاحتمال أن يكون فيه كلمة كفر أو شرك مما يتصمته رقى أكثر أرباب الرقى إلا أن يكون عرص على النبي ﷺ وأجاره، وزيادة التفصيل في هذا البحث في 'مدارج السوء' و'المواهب اللدنية' و'شرحه' و'الحصن الحصين' و'شرحه'.

٨٧٦ - **أحمر** مالت، أخبرنا يحيى بن سعيد، أن سليمان بن يسار أخبره أن عروة بن الزبير أخبره: أن رسول الله ﷺ دخل بيت أم سلمة وفي البيت صبي يكي، فذكروا أن به العين، فقال له رسول الله ﷺ: **أفلا تسترقون له من العين؟** **ول محمد** وبه نأخذ، لا نرى بالرقية بأساً إذا كانت من ذكر الله تعالى.

٨٧٧ - **أحمر** مالت، أخبرنا يزيد بن خُصيفة أن عمر بن عبد الله بن كعب السلمي أخبره أن نافع بن جبير بن مطعم أخبره عن عثمان بن أبي العاص أنه أتى

**أحمر** أي سليمان بن يسار. هذا مرسل عند جميع رواة 'الموطأ' ويستند معاه من طرق ثالثة، وقد أخرج البرار من طريق عروة عن أم سلمة، قاله ابن عبد البر. [شرح الررقائي: ٣٩٧/٤] **ن به العين** أي الطفرة التي يصيب من شخص إلى شخص فيعجه ويصره **أفلا تسترقون له** إلخ هذا وأمثاله مصراح بحوار الرقية، وورد في الروايات الملع من الرقية، فمن ابن مسعود مرفوعاً أن الرقي جمع رقية والتمائم جمع تيمة وهي ما يعلق في العنق أو يُشد في العصد من التعويذات - والتولة بالكسر ثم الفتح، هي شيء من أنواع السحر، أو شيء به تفعله النساء شحة الأزواج - شرك، أخرج ابن حبان [رقم: ٦٠٩٠، ٤٥٦/١٣] والحاكم وقال: صحيح الإسناد، وهو وأمثاله محمول على الرقي والتمائم على اعتقاد أنها تدفع البلاء وأن لها تأثيراً بنفسها كاعتقاد أرباب النجاشة والجهالة، وما حلا عن هذا الاعتقاد فلا بأس به، وقيل: المهني عنه ما كان يعير لسان العرب، فمن يدر ما هو، فعليه قد دخل فيه سحر أو كفر، فأما إذا كان معلوم المعنى وكان فيه ذكر الله، فبستحب الرقي به، ويجوز تعليقه، كذا حققه الخطابي في حواشي سنن أبي داود وغيره.

**عمر بن عبد الله** هكذا في نسخة عليها شرح القاري وغيره، وفي 'موطأ يحيى': عمرو بفتح العين، وقال السيوطي في 'الإسعاف' [ص: ٣٢]: عمرو بن عبد الله بن كعب بن مالك الأصبغاني السلمي عن نافع بن جبير، وعنه يريد بن خُصيفة، وثقه السائي. وبسته السلمي بفتح السين، قاله الررقائي. [شرح الررقائي: ٤٠١/٤] **عثمان بن أبي العاص** استعمله النبي ﷺ على الطائف ثم أمره أبو بكر وعمر، مات سنة إحدى وخمسين، ذكره في "أسد الغابة" [رقم: ٣٥٨١، ٥٧٣/٣، ٥٧٤] وغيره.

انه أتى القصة مخرجة عند البحاري ومسلم وأبو داود والترمذي والسنائي وغيرهم، ذكره الحافظ المنذري في "كتاب الترعيب والترهيب". وفي بعضها: أتاني رسول الله ﷺ وفي وجع قد كاد يهلكي. وعند مسلم [رقم: ٥٧٣٧] أنه شكى إلى رسول الله ﷺ وجعاً يجده في حسده من أسلم. وعند أيضاً زيادة: "سم الله" قبل "أعوذ" =

رسول الله ﷺ. قال عثمان: وبى وجع حتى كاد يهلكنى قال: فقال رسول الله ﷺ: امسحه بيمينك سبع مراتب وقل: أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد، ففعلت ذلك، فأذهب الله ما كان بي فلم أزل بعد، أمر به أهلي وغيرهم.  
أي مرض شديد  
أي موضع الوجع  
أي من الوجع  
أي بعد هذه الواقعة

### باب ما يُسحب من قول ولاسم حسن

٨٧٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد أن النبي ﷺ قال للّقحة عنده: من يحلب هذه الناقة؟ فقام رجل فقال له: ما اسمك؟ فقال له: مُرّة، قال: اجلس، ثم قال: من يحلب هذه الناقة؟ فقام رجل فقال له: ما اسمك؟ قال: حرب، قال: اجلس، ثم قال: من يحلب هذه الناقة؟ فقام آخر فقال: ما اسمك؟ قال: يّعيش، قال: احلب.  
أي لحلبها  
بالفتح ثم السكون  
على وزن يبيع

- وريادة 'وأحادر' بعد "أحد"، وعند الترمذي [رقم: ٣٥٨٨] وغيره عن محمد بن سالم قال لي ثابث السامي: إذا اشتكيت فصع يدك حيث تشكي. ثم قل: سم الله أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد من وجعي هذا، ثم ارفع يدك ثم أعد ذلك وتراً. قال: قال أنس بن مالك: إن رسول الله ﷺ حدث بذلك. وهذه الأدعية الواردة في هذه الرواية وأمثالها مما هو مذكور في كتب الحديث، وجمع كثيراً منها صاحب "المواهب" وغيره من الأدوية الروحانية الإلهية نافعة جداً بل لا أثر للأدوية الطوعية تماماً بدونها، وقد حرّرتُ معها وأحدثُ عطلها وقد عرض لي مرات أمراض مهلكة أعجزت الأطباء فعالحت هذه فكأني شططت من عقالي. والله الحمد على ذلك ومن كمل إيمانه وحسن اعتقاده، وجد مثل ما وجدته.

سبع مرات لهذا العدد تأثير طبع في الرقى. ان لحي - وصده ابن عبد البر من طريق ابن وهب عن ابن لبيعة عن الحارث بن يزيد عن عبد الرحمن بن جابر عن يعيش الغفاري. **بفتح** اللّقحة بالفتح وبالكسر: ناقة قريبة العهد بالساح. قال ابن عبد البر: ليس هذا من باب الطيرة؛ لأنه محال أن يهوى عن شيء ويفعله، وإنما هو من باب طلب القل الحس، وقد كان أحبر أن شر الأسماء حرب ومرة، فأكد ذلك حتى لا يسمي بهما أحد. [شرح الزرقاني: ٤/٤٧٤]



## باب الشرب قائماً

٨٧٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب أن عائشة زوج النبي ﷺ وسعد بن أبي وقاص كانا لا يَرَيَانِ بِشْرَبِ الْإِنْسَانِ وهو قائم بأساً.

٨٨٠ - أخبرنا مالك، أخبرني مُخْبِرٌ أن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهم كانوا يشربون قائماً.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا نرى بالشرب قائماً بأساً. وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

أخبرني مخبر في 'موطأ يحيى': مالك أنه بلغه أن عمر إلخ، قال شارحه: بلاغ مالك صحيح كما قال ابن عيينة. يشربون قائماً. ظاهره أنهم كانوا يعتادون من غير اعتقاد كراهة، وهو مفاد قول ابن عمر: كنا نشرب ونحن قيام وبأكل ونحن نسعى على عهد رسول الله ﷺ. أخرجه أحمد في "مسنده" [رقم: ٤٧٦٥، ٢/٢٤]، وبه تمسك مالك وغيره في أنه لا كراهة في ذلك، وأيدوه بما ورد من شربه ﷺ قائماً من زمزم ومن فصل وضوئه، أخرجه البخاري [رقم: ٥٦١٧] والترمذي [رقم: ١٨٨٢] وغيرهما، وتحدث كبشة: دخل عليّ رسول الله ﷺ فشرب من في قربة معلقة قائماً، أخرجه الترمذي [رقم: ١٨٩٢]. وقال قوم بكراهة الشرب قائماً ما عدا شرب فضل الوضوء ورمم، فإنه مستحب قائماً وأحدوا بما ورد من النهي عن الشرب قائماً، أخرجه الترمذي [رقم: ١٨٧٩] وأبو داود [رقم: ٣٧١٧] وابن ماجه [رقم: ٣٤٢٤] ومسلم [رقم: ٥٢٧٤] من حديث أنس، ومسلم [رقم: ٥٢٧٨، ٥٢٧٩] من حديث أبي سعيد وأبي هريرة، وفي روايته: لا يشرب أحدكم قائماً ممن سبي مستقي، وفي رواية أحمد [رقم: ٧٩٩٠، ٣٠١/٢] عنه: أن النبي ﷺ رأى رجلاً يشرب قائماً فقال: به فقال: لعمري؟ فقال: أسرك أن تسرب معك هراً؟ قال: لا، قال قد تسرب معك من هو شر منه، وهو شيطان، ورجاله ثقات قاله الدمي في "حياة الحيوان". وذهب جمع من العلماء إلى كون حديث النهي مسوفاً لحديث الجوار، وقال بعضهم بالعكس. قال النووي في "شرح صحيح مسلم" [١٧٣/٢]: من رعم سحفاً فقد غلط غلطاً فاحشاً، وكيف يُصار إلى السخ مع إمكان الجمع بين الأحاديث لو ثبت التاريخ وأنى له ذلك. والحق في هذا الباب على ما ذكره البيهقي والنووي والقاري والسيوطي وغيرهم: أن النهي للتنبيه، والفعل لبيان الجوار، وذكر الطحاوي وغيره أن النهي لأمر طبعي، فإن في الشرب قائماً آفات لا لأمر شرعي. لا نرى بالشرب. أي إذا كان لحاجة أو أحياناً وإلا فالأولى هو الشرب قاعداً؛ لأنه كان هدي النبي ﷺ المعتاد، كما ذكره في "راد المعاد".

## باب الشرب في آنية الفضة

جمع إناء

٨٨١ - أخبرنا نافع، عن زيد بن عبد الله بن عمر، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق . عن أم سلمة زوج النبي ص أن النبي ص قال: إن الذي يشرب في آنية الفضة إنما يُجَرَّجُ في بطنه نار جهنم. وهذا نأخذ، يُكره الشرب في آنية الفضة والذهب ولا نرى بذلك بأساً أي تحريماً في الإناء المفضض. وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

زيد بن عبد الله هو أكبر ولد ابن عمر على ما قبل، ولد في حبة حذو، وثقه ابن حبان، كذا ذكره السيوطي [الإسعاف: ص: ١٥] وغيره. عن عبد الله بن نافع، قال في "التقريب": ثقة، مات بعد السبعين. سُرِبَ في اسمه في رواية لمسلم [رقم: ٥٣٨٦] زيادة: "ويأكل"، وفي رواية له [رقم: ٥٣٨٧] أيضاً زيادة: والذهب. إنما سُرِبَ حرّح بضم أوله وفتح ثانيه وكسر رابعه من الحرجرة، صوت وقوع الماء في الحوف، ورواه بعض الفقهاء بالناء للمفعول، ولا يعرف في الرواية، و"نار جهنم" مفعول للمفعول بالنصب، والفعل صمير الشارب، أو هو فاعل بالرفع، كذا ذكر السيوطي. [توضيح الحواشي: ١١٠/٣] والحديث أخرجه الشيخان والطبراني، وفي رواية في آخره: إلا أن يتوب. وفي الباب عن حفصة عند الطبراني، وابن عباس عند أبي يعلى والطبراني، وابن عمر عند الطبراني في "الصغير" و"الأوسط"، ومعاوية عند أحمد، وأبي هريرة عند السائي، والبراء عند الحارثي، وعلي عند الطبراني، وحذيفة عند أبي حنيفة وغيره، وأساييد بعضها وإن كانت ضعيفة لكنه غير مصر كما سطره "شارح المسند". وقد اتفق العلماء على تحريم الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة للرجل والمرأة، قال الحافظ [فتح الباري: ١٢٠/١٠]: ويتحقق بهما ما في معناهما مثل التطيب والتكحل وسائر وجوه الاستعمال وهو قول الجمهور، وشذ عن حالفه.

في الآداب المفضضة قال "شارح المسند": مذهب الحنفية أنه يحل الشرب من الإناء المفضض، أي المروق بالفضة، والركوب على السرج المفضض، والجلوس على كرسي مفضض بحيث يتقي موضع الفضة، وكذا الإناء المصبوب بالذهب أو الفضة، أي المشدود. والذي تقرر عند الشافعية أن الفضة إن كانت من الفضة، وهي كبيرة للريرة تحرم، وللحاجة تحور، وتحرم صبغة الذهب مطلقاً، ووافق مالك وإسحاق الحنفية في صبغة الفضة، والأصل في ذلك ما أخرجه الحارثي عن عاصم قال: رأيت قدح النبي ص عند أسس بن مالك، وكان قد اصدع فسلّسه بفضة، وأما المطلي بالذهب والفضة فلا بأس به.

## باب الشرب والأكل باليمين

أي باليد اليمنى

٨٨٢ - أخرنا ابن شهاب، عن أبي بكر بن عبيد الله، عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: إذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه، وليشرب بيمينه، فإن الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله.

أي أراد الأكل

فان محسن: وبه نأخذ، لا ينبغي أن يأكل بشماله ولا يشرب بشماله إلا من علة.  
أي مرض أو ضرورة

## باب الرجل يشرب ثم يناول من عن يمينه

٨٨٣ - أخرنا ابن شهاب، عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ أتى

أبي بكر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، وهذا مما اتفق عليه رواة "الموطأ" إلا يحيى، فقال: أبي بكر بن عبد الله بن عمر، ففتح العين وهو خطأ، قاله ابن عبد البر، قال الرقائي: أبو بكر هذا تابعي، ثقة، مات بعد الثلاثين ومائة، وأبوه عبيد الله شقيق سالم بن عبد الله. قال ابن عبد البر في رواية يحيى ابن بكير: في هذه الرواية زيادة عن أبيه عن ابن عمر، ولم يتابعه أحد من أصحاب مالك، ولا يكر أن أبا بكر يروي عن جده. [شرح الرقائي: ٣٥١/٤] وليشرب عند مسلم [رقم: ٥٢٦٥] وأبي داود [رقم: ٣٧٧٦]: إذا شرب فليشرب بيمينه.

الشيطان يأكل بشماله حملة بعضهم على الخمار بأن الشيطان يحمل أوليائه على ذلك، ورده ابن عبد البر وغيره بأنه ليس بشيء فإنه إذا أمكنت الحقيقة نوحه ما لا يخور الحمل على الخمار، ومن يعنى عن ابن شهاب والشيخان والأكل والشرب فقد وقع في إلحاد وصلالة، وقد سطر الكلام في هذا البحث القاضي بدر الدين الشلبي الدمشقي في كتابه 'أحكام المرحان في أحكام الخان'. وهو كتاب نفيس ميسقه مثله أحد.

ثم يناول أي يعطي من كان من جانه الأيمن كثيراً كان أو صغيراً. أي بصيغة المجهول وهو في دار أس، بلن حُب من شاة داحس "قد شيب" بكسر الشين أي حُط، ومرح على ما كانت عادة قوم ماء من الشر التي كانت في دار أس وقد تبين ذلك كله في رواية عبد البحاري، وأحدث مخرج عبد الشحيح، وعند الأربعة وغيرهم، 'وعن يمينه أعراي' لم يسم في رواية، ورغم بعضهم أنه خالد بن الوليد وهو غلط، فإن الأعراي كان هها عن يمينه، وخالد كان عن يساره في القصة التي بعده فاشتبه عليه حديث سهل في الأشياح الذين منهم خالد مع العلام =

بَلَيْنَ قَدْ شَيْبَ بَمَاءٍ، وَعَنْ يَمِينِهِ أَعْرَابِي، وَعَنْ يَسَارِهِ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَشَرِبَ ثُمَّ  
أَعْطَى الْأَعْرَابِي، ثُمَّ قَالَ: الْإِيمَنُ فَلَا إِيمَنَ.

قال محمد: وبه نأخذ.

٨٨٤ - تحريف م. أ. أخبرنا أبو حازم، عن سهل بن سعد الساعدي: أن النبي ﷺ

أَتَى بِشَرَابٍ فَشَرِبَ مِنْهُ، وَعَنْ يَمِينِهِ غَلَامٌ وَعَنْ يَسَارِهِ أَشْيَاحٌ فَقَالَ لِلْغَلَامِ: أَتَأْذَنُ لِي فِي  
أَنْ أُعْطِيَهُ هَؤُلَاءِ؟ فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ! لَا أَوْثَرَ بِنَصِيبي مِنْكَ أَحَدًا، قَالَ: فَتَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
أَيُّ ذَلِكَ الْبَيْنِ أَيُّ أَشْيَاحِ الصَّحَابَةِ  
فِي يَدِهِ.

= وهو ابن عباس كما في رواية ابن أبي شبة وغيره حديث أنس في أبي بكر والأعرابي، وهما فستان كما سطره  
ابن عبد البر، وأيضاً لا يُقال لخالد: أعرابي، فإنه من أحلة قريش، كذا في 'شرح الررقاني' [٣٦٠/٤].  
فَشَرِبَ في رواية للسحاري [رقم: ٢٣٥٢]: فقال عمر - وحاف أن يعطي الأعرابي - أعط أبا بكر يا رسول الله،  
فأعطى أعرابياً. الأيمن فالأيمن ضُطَّ باسم أي أعط الأيمن، وبالرفع على تقدير الأيمن أحق، قاله الكرماي  
وغيره، ويؤيد الرفع قوله في بعض طرق الحديث: رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال الررقاني: قال أنس: هو سة أي تقدمه  
الأيمن، وإن كان مفصلاً، ولم يخالف في ذلك إلا ابن حزم فقال: لا يجوز تقدمه غير الأيمن إلا بإذنه. وأما  
حديث أبي يعنى الموصلي بإسناد صحيح عن ابن عباس، قال: "كان رسول الله ﷺ إذا استقى قال: سَاقِي  
أو قال: بالأكار" فمحمول على ما إذا لم يكن على جهة يمينه أحد، بل كانوا كلهم لقاء وجهه مثلاً،  
وإنما لم يستأذن الأعرابي ههنا، واستأذن العلام في الحديث الذي بعده استئذاناً لقلب الأعرابي وشفقةً أن يحصل  
في قلبه شيء يهتك به لقرنه بالجاهلية، ولم يجعل للعلام ذلك؛ لأنه لقرفته وسه دون الأشياء، فاستأذنه تأدباً  
وتعليماً بأنه لا يدفع لغير الأيمن إلا بإذنه. [شرح الررقاني: ٣٦٠/٤، ٣٦١]

أَبَى بِشَرَابٍ بالفتح أي مشروب وكان ساً كما ورد في رواية. علام أي صغير لم يبيع مبلغ الرجال.  
أَشْيَاحُ أي شيوخ الصحابة وكثرأؤهم منهم خالد بن الوليد. لا أَوْثَرَ بِنَصِيبي من الإيثار أي لا أختار محضتي  
من سؤرك وما أستحقه لكوني بميلك على نفسي غيري. فتله تشديد اللام. أي وضعه ودفعه في يد العلام.

## باب فضل إجابة الدعوة

٨٨٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: إذا دُعي أي طُلب أحدكم إلى وليمة فليأتها.

٨٨٦ - أحمرنا مائث، حدثنا ابن شهاب، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه: أنه كان يقول: بئس الطعام طعامُ الوليمة يُدعى لها الأغنياءُ ويترك المساكين، .....

[illegible]

يُدعى لها أي طعام الوليمة التي شأها أن يُدعى بها الأعياء ويُترك الفقراء، فالتعريف في الوليمة للعهد الخارجي، وكان من عادتهم أنهم يدعون لها الأعياء، وجملة "يدعى بها" استئناف بيان لبشرة أو هو صفة للوليمة، فجعل اللام للعهد الذهني، وعلى كل تقدير فليس فيه وفي أمثاله من الأحجار المرفوعة تقطيع طعام الوليمة مطبقاً بل طعام الوليمة الخاص، ومنه من حمّله على مطلق الوليمة، وقوله: "يدعى بها" بياناً واقعياً باعتار العالِم فاحتاج إلى حذف "من" التبعيضية، والأول أولى كما حققه الطيبي وغيره من محشي المشكاة.

و**ترك المساكين** قال النووي: يرى الحديث وجه كونه شرّ الطعام بأنه يدعى له العي ويترك المحتاج لأكله، والأولى العكس وليس فيه ما يدلّ على حرمة الأكل إذ لم يقل أحد نحرمة الإحالة وإما هو ترك الأولى، والقصد من الحديث الحثّ على دعوة الفقير وأن لا يقتصر على الأغنياء.

ومن لم يأت الدعوة فقد عصى الله ورسوله.

٨٨٧ - أخبرنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: سمعته يقول: إن خياطاً دعا رسول الله ﷺ إلى طعام صنعته، قال أنس: فذهبت مع رسول الله ﷺ إلى ذلك الطعام، فقرَّب إلى رسول الله ﷺ خبزاً من شعير أي طبعه ومياه ومَرَقاً أي بدعي فيه دُبَّاء، قال أنس: فرأيت رسول الله ﷺ يتَّبَعُ الدُّبَّاءَ من حول القصعة، فلم أزل أحبَّ الدُّبَّاءَ منذ يومئذ.

لَمْ يَأْتِ الدَّعْوَةَ: اظْهَرَ مِنْهُ مَطْلَقُ الدَّعْوَةِ، وَحَمَلَهُ جَمْعٌ مِنْ شَرَّاحِ الْحَدِيثِ عَلَى الْوَلُحَةِ سَاءَ عَنِ وَحْدِهَا إِيَّاهُ جَمْعاً بِهٖ وَبِإِثْبَاتِ الْأَحْرَرِ **عَصَى** اللَّهُ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَرْفُوعٌ مُسَدَّدٌ؛ لِأَنَّهُ لَا دَخَلَ فِي هَذَا الْحُكْمِ لِرَأْيِ الصَّحَابِيِّ **أَنْ خَيَّاطًا** تَشْدِيدُ الْيَاءِ: الَّذِي يُخَيِّطُ الثَّيَابَ: قَالَ الْخَافِضُ: لَا يَعْرِفُ اسْمَهُ

**فَهُ دَبَّاءٌ** نَضَمَ الدَّالَ وَشَدَّ الْيَاءَ وَالْمَدَّ، الْوَاحِدَةُ دَبَّاءٌ فَهَمَزَتْهُ مُنْقَلَبَةً عَنْ حَرْفِ عِلَّةٍ أَيْ فِيهِ فَرْعٌ، قَالَه الرَّقَاقِيُّ [٢٠٧٣]، وَعَنْ التِّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِ رِبَادَةٌ: وَقَدْ دَلَّ أَيْ خَمٌّ مَخْنُوحٌ مَحْفُوفٌ فِي الشَّمْسِ أَوْ غَيْرِهَا، قَالَ عَنِي الْقَارِي فِي 'شرح شمائل الترمذي': فِي الْحَدِيثِ حِوَارٌ أَكَلَ أَشْرَفَ طَعَامٍ مِنْ دُونِهِ مِنْ مَحْتَرَفٍ وَغَيْرِهِ وَإِجَابَةُ دَعْوَتِهِ وَمَوَاكِلَةُ خَادِمِهِ، وَفِيهِ الْإِحَادَةُ إِلَى الطَّعَامِ وَإِنْ كَانَ قِصَلاً، ذَكَرَهُ الْعَسْكَلَانِيُّ، وَأَنَّهُ يُسَمَّى حَمَّةَ الدَّبَّاءِ لِحَمَّتِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَكَذَا كُلُّ شَيْءٍ كَانَ يُحِبُّهُ، ذَكَرَهُ أَبُو حَنِيفَةَ [شرح مسلم: ١٨٠/٢]، وَأَنْ كَسَبَ الْخَيَّاطُ لِبَاسَ بَدَنِي.

**يَتَّبَعُ الدَّبَّاءَ** بِالتَّائِيْنِ مِنَ التَّتَبُّعِ أَيْ يَطْلُبُ وَيَتَحَسَّسُ الدَّبَّاءَ مِنْ أَطْرَافِ الْقِصْعَةِ. **مِنْ حَوْلِ الْقِصْعَةِ** هِيَ الْمَفْتَحُ مَا يَأْكُلُ مِنْهَا عَشْرَةُ أَفْسَسَ، وَفِي بَعْضِ نَسَخِ 'شمائل الترمذي' حَوْلَ الصَّحْفَةِ، وَهِيَ بِالْمَفْتَحِ إِيَّاءُ يَأْكُلُ مِنْهَا خَمْسَةُ أَفْسَسَ، وَفِي رِوَايَةٍ مُتَّفَقَةٍ عَلَيْهَا [الحارثي رقمه: ٢٠٩٢] حَوَالِي الْقِصْعَةِ، وَهُوَ مَفْتَحُ اللَّامِ وَسُكُونُ الْيَاءِ مَعْرُودُ الْبَقْعِ مَحْمُوعٌ الْمَعْنَى أَيْ مِنْ حَوَالِيهَا، وَلَا يَعَارِضُهُ هِجَاءٌ عَنْ مِثْلِ ذَلِكَ، وَقَوْلُهُ: **فَلَمْ أَزَلْ** لِأَنَّهُ لِلْقَدَرِ وَالْإِيْدَاءِ. وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الطَّعَامَ إِذَا كَانَ مَحْتَضِئاً بِخَوَرٍ أَوْ يَمُدُّ يَدَهُ إِلَى مَا لَا بَيْتَهُ إِذَا كَانَ يَعْرِفُ مِنْ صَاحِبِهِ كَرَاهَتَهُ، كَذَا فِي 'جمع النوازل لشرح الشمائل' للْقَارِي

**فَلَمْ أَزَلْ** هَذَا قَوْلُ أَنَسٍ أَيْ فَلَمْ أَزَلْ أَحَبَّ الدَّبَّاءَ حَمَّةَ شَرْعِيَّةٍ أَوْ رَائِدَةٍ عَلَى مَا كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ مِنْ حِينَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَّبَعُهُ وَيُحِبُّهُ، وَفِي حَامِصِ التِّرْمِذِيِّ [رقمه: ١٨٤٩] عَنْ أَبِي طَالُوتَ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَهُوَ يَأْكُلُ الْفَرْعَ، وَهُوَ يَقُولُ: مَا لَيْتُ شَجَرَةً مَا أَحْبَبْتُ إِلَّا أَحَبَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِهَاكَ.

٨٨٨ - **حبر مذك**، أخبرنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، قال: سمعت أنس ابن مالك **رضي** يقول: قال أبو طلحة لأم سليم: لقد سمعتُ صوت رسول الله **ﷺ** ضعيفاً أعرف فيه الجوع، فهل عندك من شيء؟ قالت: نعم، فأخرجت أقراصاً من شعير، ثم أخذت خماراً لها ثم لفت الخبز ببعضه، ثم دسسته تحت يدي <sup>لكه</sup> ورددتني ببعضه، ثم أرسلتني إلى رسول الله **ﷺ**، فذهبتُ به، فوجدتُ رسول الله **ﷺ** جالساً في المسجد <sup>بذلك الحبر</sup>

**أبو طلحة** هو جد إسحاق شيخ مالك في هذه الرواية، وروح أم أنس، اسمه ريد بن سهل بن الأسود بن حرام النخاري الحراري الأنصاري، شهد بيعة العقبة، وشهد بدرًا وما بعدها من المشاهد، وقال له رسول الله **ﷺ** صوته في الجيش خير من مائة رجل، مات ٣١هـ أو ٣٤هـ أو ٥١هـ على الاختلاف، وروحه أم سليم - بضم السين - بنت ملحان بن خالد بن ريد بن حرام الحارثية الأنصارية، اسمها سهلة بالفتح أو رُميلة مصعراً أو رميلة أو مُليكة مصعريين أو العيصاء أو الرميضاء بضم أولهما، كانت تحت مالك بن أبي النصر، والد أنس في الجاهلية، فلما جاء الله بالإسلام أسمت مع قومها وعرضت الإسلام على زوجها فعصت وهلك كافراً، فتروجها أبو طلحة وولدت له علماً مات صغيراً، وهو أبو عمير المذكور في حديث النعير، ثم ولدت له عبد الله بن أبي صدقة فُورك فيه، وهو والد إسحاق، وإخوانه كانوا عشرة، كلهم أحد عه النعم، كذا ذكره ابن عبد البر في "الاستيعاب". **لقد سمعت صوت** وكان ذلك في غزوة الخندق كما صرح به في رواية.

**أعرف فيه الجوع** فيه رد على دعوى ابن حبان أنه لم يكن نجوع، وأن أحاديث ربط الحجر على البطن تصحيف محتجاً بقوله **رضي** **صعبي** **رضي** **سفي**، ورد أن الأحاديث صحيحة فوجب الحمل على اختلاف الأحوال كما سطره القسطلاني في "أنوار" **أقراص** جمع قرص - بالضم - قطعة من عجينة مقطوع منه، ويقال لقطعة الخبز، ولأحمد [رقم: ١٢٥١٣، ١٤٧/٣]: عمدت أم سليم إلى نصف مذ من شعير فطحته. وعند البخاري إلى مذ من شعير جشته ثم عملته عصيدة أي خلطته بالسمن. ومسلم: أتى أبو طلحة بمذ من شعير فأمر به فصنع طعاماً. قال الخافظ [فتح الباري: ٦/٧٣]: ولا مفاة لاحتمال تعدد القصة أو أن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظه الآخر.

**خماراً** لها بكسر هي المقعة التي تقع لها المرأة رأسها. **آخر بعضه** أي الحمار، أي جعل الخبز ملفوفاً فيه. **دسته** تشديد السين: أي أدخلته بقوة تحت إبطي. **وردتني بعضه** أي جعلت بعض الحمار رداء علي حفاظة من الشمس وغيره. **جالساً في المسجد** المراد به الموضع الذي أعدّه للصلاة عند الخندق في غزوة الأحزاب لا المسجد السوي، فإن القصة كانت خارج المدينة كما صرح به شراح "صحيح البخاري".







٨٨٩ - **أحمر مائل**، أخبرنا أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: **طعام الاثنين كافٍ للثلاثة وطعام الثلاثة كافٍ للأربعة**.

## باب فضل المدينة

٨٩٠ - **أحمر مائل**، أخبرنا محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله أن أعرابياً بايع رسول الله ﷺ على الإسلام، ثم أصابه وَعَكٌ بالمدينة، فجاء إلى رسول الله ﷺ فقال: **أقلني بيعتي، فأبي، ثم جاء فقال: أقلني بيعتي، فأبي، ثم جاء فقال: أقلني بيعتي، فأبي، فخرج الأعرابي،** من المدينة إلى البدو.....

**طعام الاثنين** أي الطعام الذي يشبع الاثنين كافٍ للثلاثة، والمشع للثلاثة كافٍ للأربعة. وفي 'صحيح مسلم' [رقم: ٢٠٥٩] من حديث عائشة: **طعام الاثنين كافٍ للثلاثة وطعام الثلاثة كافٍ للأربعة**. وعبد الله بن مسعود [رقم: ٣٢٥٥]: **طعام الاثنين كافٍ للثلاثة وطعام الثلاثة كافٍ للأربعة**. وعبد الطرابي: **طعام الاثنين كافٍ للثلاثة وطعام الثلاثة كافٍ للأربعة**. والعرض من هذه الأحاديث الحصر على المكاملة والتفجع بالكفاية والمواساة بأنه يسعى إدخال ثلث لطعامهما، وراع أيضاً حسماً يحصر وإن البركة تنشأ من كثرة الاجتماع فكما اردد الجمع رادت، كذا في 'الكواكب الدراري' و'فتح الباري' [٦٦٨/٩] وغيرهما. **فصل المدة** السوية على ساكنها أفضل الصلوات والتجبة. ان أعرابياً قال الحافظ ابن حجر: لم أقف على اسمه إلا أن الرمحشري ذكر في 'ربيع الأبرار' أنه قيس بن أبي حازم، وهو مشكل؛ لأنه تابعي كبير مشهور. صرحوا بأنه هاجر فوجد النبي ﷺ قد مات فإن كان محموضاً فلعنه رجل آخر، وفي 'الدليل' لأبي موسى المديني في الصحاح قيس بن حارم المقرئ. [فتح الباري: ١٢٠/٤]

**وعك** بالفتح وبفتحين، الحصى، وكانت المدينة في أوائل الإسلام داء واء وحصى شديدة، فدعا النبي ﷺ، فنقل حماتها إلى الحففة وكانت إحداهن مسكن اليهود وصارت المدينة أطيب البلاد أرضاً وهواءً وماءً، ورد بذلك أحبار سبطها السيوطي في رسالته 'كشف الغمى عن فصل الحمى'. **أقني** من الإقالة أي رد عليّ بيعتي؛ فإني لست براص به.

**فأبي** قيل: إنما استقاله من الهجرة، ولم يرد الارتداد عن الإسلام، ولو أراد الردة لقتنه هالك، وقيل: استقاله من القيام بالمدينة، وقيل: كانت بيعته على الإسلام إن كانت بعد الفتح فلم يُقله؛ لأنه لا يحل الرجوع إلى الكفر، وإن كان قبله فهي على الهجرة والمقام معه بالمدينة ولا يحل للمهاجر أن يرجع إلى وطنه الأصلي.

فقال رسول الله ﷺ: إن المدينة كالكير، تنفي حبثها وتضع طيها.

## باب اقتناء الكلب

أي اتخذه وتربيته

٨٩١ - أخبرنا مالك. أخبرنا يزيد بن خُصيفة أن السائب بن يزيد أخبره أنه سمع سفيان بن أبي زهير وهو رجلٌ من شُوءة، وهو من أصحاب رسول الله ﷺ يحدث أناساً معه، وهو عند باب المسجد، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: من اقتنى ....

إن المدينة كالكير بكسر الكاف؛ المفع الذي يُفع به النار، أو الموضع المشتمل عليها. "تنفي" بفتح الفوقية وسكون الون وبالفاء. "حبثها" بفتح الحاء ما تبره النار من وسخ وقدر من الذهب والفضة، ويروى بضم الحاء وسكون الباء. "وتضع" بفتح الفوقية، وفي رواية بفتح التحتية وسكون الون وفتح الصاد من الصوع، بمعنى الخلوص أي يخلص ويميز. "طيها" بكسر الطاء وسكون الياء شبه المدينة وما يصيب ساكنها من الجهد بالكير وما يدور عليه بمنزلة الحث فيذهب الحث ويبقى الطيب، فكذا المدينة تنفي شرارها بالبلاء وتطهر حبارهم وتركيبهم. كذا في 'شرح الزرقاني' [٢٦٢/٤]. سفيان بن أبي زهير بضم الزاء، قال ابن المديني وحيفة: اسم أبيه المرد، وقيل: مير بن عبد الله بن مالك، ويقال له: السميري؛ لأنه من ولد النمر بن عثمان بن نصر بن زهران، نزل المدينة، وكان رجلاً من أرد بفتح الهمزة وسكون الزاء المعجمة، شُوءة - بفتح الشين وضم الون بعد الواو همزة مفتوحة - ابن العوث بن ست بن مالك بن زيد بن كهلان بن ساء، قبيلة معروفة، كذا ذكره الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٤٥٩/٤] وهو من أصحاب شيخ هذا كلام أحد الرواة، والطاهر أن قائه السائب بن يزيد.

يحدث أناساً أي سمع سفيان حال كونه يحدث عند باب المسجد السوي من اقتنى من الاقتناء، وهو من القية بالكسر أي اتخذ كلباً. "لا يعي به" أي لا يحفظ صاحبه به، أو لا يحفظ الكتب بنفسه، أو لأجل صاحبه، وفي موطأ يحيى: "لا يعي عنه ررعاً، بالفتح أي حرثاً. "ولا صرعاً" بالفتح المراد به المواشي أصحاب الصروع كالغنم والبقرة. 'نقص من عمله' أي أجر أعماله وثواب عباداته كل يوم من أيام الاقتناء ما لم يتب. 'قيراط' قال الباجي: هو قدر لا يعلمه إلا الله يعني أن الاقتناء يكون سبباً لنقصان ثوابه وحرمانه، فإن من السيئات ما ينقص الحسنات، وقيل: المراد من النقص أن الإثم الحاصل بقدر قيراط أو قيراطين فيؤاثر ذلك القدر من أجر عمله، وقيل: المراد أنه لو لم يتحده لكان عمله كاملاً، فإذا أخذه نقص من ذلك العمل. وسبب النقص إما امتناع الملائكة من دخول البيت الذي فيه كلب، أو ما يلحق المارين من الأذى أو عقوبة مخالفة النهي عن الاتحاد، وفي رواية ابن عمر: نقص من عمله قيراطان، قال الزرقاني: قيل: من عمل الليل قيراط ومن عمل النهار قيراط، وقيل: من الفرص قيراط ومن الفل قيراط، ولا يخالفه قوله في الحديث السابق: قيراط. لأن الحكم للرائد أو يرل على حاله. [شرح الزرقاني: ٤٦٠/٤، ٤٦١]

كلباً لا يُغني به زرعاً ولا ضرعاً نُقص من عمله كل يوم قيراط. قال: قلت: أنت سمعتَ هذا من رسول الله ﷺ؟ قال: إيَّ وربِّ الكعبة وربِّ هذا المسجد.

قال محمد: يُكره اقتناء الكلب لغير منفعة، فأما كلب الزرع أو الضرع أو الصيد أو الحرس فلا بأس به.

٨٩٢ - أخبرنا مالك.. عن عبد الملك بن ميسرة، عن إبراهيم التَّخَعِي قال: رخص رسول الله ﷺ لأهل البيت القاصي في الكلب يتخذونه.

قال محمد: فهذا للحرس.

٨٩٣ - أخبرنا مالك. أخبرنا عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر قال: من اقتنى كلباً - إلا كلبَ ماشيةٍ أو ضارياً - نُقص من عمله كل يوم قيراطان.

قال أي السائب من سعيان طلبا لتحقيق روايته. إي ورب بالكسر كلمة إيجاب أي نعم أنا سمعت منه.

نكره اقتناء الكلب إلخ هذا بالإجماع، وأما بيعه فلا يجوز عبد الشافعي مطلقاً، وبه قال أحمد، وعند بعض المالكية يجوز بيع الكلب المأدوم بإمساكه، وعندنا يجوز مصقاً إلا إذا كان عقوراً لا يقبل التعليم. والأدلة المذكورة في 'الهداية' وشروحها. أو الحرس بالفتح أي حفاظة البيوت وغيرها. عبد الملك بن ميسرة بفتح الميم وفتح السين بينهما باء مشاة تحتية، كذا ضبطه في 'المعني'، وفي 'تهذيب التهذيب' [رقم: ٤٩٣٣، ٤٩٠٣]: عبد الملك بن ميسرة اهلالي أبو ريد العامري الكوفي، روى عن ابن عمر وأبي الطفيل وطاوس وسعيد بن جبير وغيرهم، وعنه شعبة ومسعر ومصور، قال ابن معين والسائي والعجلي: ثقة، وذكره البخاري في من مات في العشر الثاني من المائة الثانية. وهناك ابن ميسرة أحر وهو عبد الملك بن أبي سليمان ميسرة الحرزمي الكوفي، روى عن أس وعطاء بن أبي رباح وسعيد بن جبير، وعنه شعبة والثوري والقطان وغيرهم، وثقه أحمد وابن معين والسائي وابن سعد وغيرهم، مات ١٤٥هـ، ذكره في 'تهذيب التهذيب' [رقم: ٤٨٩٥، ٤٧٢/٣] أيضاً.

القاصي أي البعيد عن العمارة المحتاج إلى الحراسة. فهذا للحرس أي هذا الذي رخصه رسول الله ﷺ لأهل البيت القاصي كان للحفظ، فعلم جواره منه. أو ضارياً أي معلماً للصيد معتاداً له، مقتضى هذه الرواية حصر الحوار في كلب الصيد وحفظ المواشي، وفي رواية أبي هريرة عند مسلم والترمذي وغيرهما: إلا كلب حرث أو ماشية. =

## باب ما يُكره من الكذب وسوء الظن والتجسس والنميمة

٨٩٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا صفوان بن سليم، عن عطاء بن يسار أن رسول الله ﷺ سأل رجل فقال: يا رسول الله! أَكْذِبُ امرأتِي؟ قال رسول الله ﷺ: لا خير في الكذب، فقال: يا رسول الله! أعدّها وأقول، قال رسول الله ﷺ: لا جناح عليك. قال محمد: وبهذا نأخذ، لا خير في الكذب في جد ولا هزل، فإن وسع الكذب في شيء ففي خصلة واحدة أن ترفع عن نفسك أو عن أخيك مظلمة، فهذا نرجو أن لا يكون به بأس.

٨٩٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ

= ومدار الحصر على اختلاف المقامات واعتقاد السامعين، فالمقام الأول اقتضى إخراج كتب الصيد، والثاني استثناء كتب الزرع ولا تنافي في ذلك، كذا في "الكواكب الدراري".  
والتجسس أي التفتيش عن عيوب الناس وسرائرهم. والنميمة أي نقل كلام قوم إلى قوم على جهة الإفساد.  
عن عطاء بن يسار ليس في "الموطأ" ذكره، بل فيه مالك عن صفوان بن سليم أن رجلاً ... الحديث، قال ابن عبد البر: لا أحفظه مسنداً بوجه من الوجوه، ورواه ابن عبيدة عن صفوان عن عطاء مرسلاً. أكذب. يحذف الاستفهام أي أكذب من امرأتِي؟ لا خير في الكذب أي بل هو شر كله من امرأته كان أو من غيرها. أعدّها. يحذف همزة الاستفهام أي أعدّها من الوعدة. "وأقول" أي لها بلساني أفعل لك كذا وكذا ولا يكون في بيتي إيفاءؤه. قال: في رواية "يحيى": فقال أي في جوابه. لا جناح عليك. بالضم أي لا إثم عليك في ذلك للفرق بين الكذب والوعد؛ لأن ذلك ماض وهذا مستقبل، وقد يمكنه تصديق خبره فيه، قاله الباجي في "شرح الموطأ".  
في جد بكسر الحيم وتشديد الدال خلاف الهزل، والهزل بالفتح إظهار ما ليس في قلبه وصدق همته بلسانه لرضاء المخاطب وسروره ونحو ذلك. وسع الكذب: أي إن جاز في صورة ففي صورة واحدة وهي أن ترفع عن نفسك أو عن أخيك مظلمة - بكسر اللام - أي ظمناً بسبب الكذب، ومنه الكذب للإصلاح بين الناس، وفيه إشارة إلى أن التعريض في مثل هذه الصور أحوط.

قال: **يَاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ، وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا تَنَافَسُوا وَلَا تَحَاسَدُوا وَلَا تَبَاغَضُوا وَلَا تَدَابَرُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا.**

أي عييده الخواص الكاملين

٨٩٦ - **أَخْبَرَنَا أَبُو الزِّنَادُ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ**

أَنَّهُ قَالَ: **مِنْ شَرِّ النَّاسِ ذُو الْوَجْهِينَ الَّذِي يَأْتِي هَؤُلَاءِ بِوَجْهِهِ وَهَؤُلَاءِ بِوَجْهِهِ.**

**أَكْبَهُمُ وَالظَّنَّ** أي احذروا و قُوا أنفسكم من الظن، أي طس السوء بالنسبة وهو قمة يميل إليها القلب بلا دليل ويركس إليها، والمراد به عقد لقلب، وحكمه على غيره بالسوء بلا دليل، وهو حرام كسوء القلوب، وأما الخواص وحديث النفس فعمو، كذا حققه العراقي في "إحياء العلوم". **أَكْذَبُ الْحَدِيثِ** أي حديث النفس؛ لأنه يكون بوسوسة الشيطان في قلب الإنسان، فالخطابي ليس المراد ترك العمل بالظن الذي يُسَاط به الأحكام عالماً بل المراد ترك تحقيق الظن الذي يضر بالمصون به، وكذا ما يقع في القلب بلا دليل، وقال عياض: استند بحديث قوم على مع العمل في الأحكام بالاجتهاد والرأي، وحمله المحققون على طس مجرد عن الدليل ليس مسياً على أصل ولا تحقيق بظن **وَلَا تَحَسَّسُوا** من التحسس، وهو البحث والتفتيش عن معائب الناس وسرائرهم، وفي رواية: بزيادة **وَلَا تَحَسَّسُوا** مكان الحميم من التحسس، وهو معنى التحسس، ومهم من فرق بأن الذي باخاء استماع حديث القوم، والثاني البحث عن العورات، وقيل غير ذلك، كما سطره الرزقاني في "شرح" [٣١٨/٤].

**وَلَا تَنَافَسُوا** من المنافسة، الرعه في الشيء وصلب الانفراد به وعموه فيه، والمنهي عنه التنافس في أمور الدنيا لطلب العلو والمصر على الناس، وأما في أمور الخير فجائز بل مستحب؛ لقوله تعالى: **وَلَا تَحَاسَدُوا** من الحسد، وهو تمحي روا ما أعم الله على غيره أرادته لنفسه أم لم يرد، وأما تمحي مثله لنفسه من غير أن يزول عن غيره فهو غبطة - بالكسر - جائزة.

**وَلَا تَبَاغَضُوا** أي لا تكسوا أسباباً مقضية إلى العنصر والعداوة، وهو مدموم إذا كان لعير الله، وأما إن كان في الله فهو مندوب، وكذا التدار أي مهاجره أحبه ورك السلام والكلام معه، كأ كلاً منهما يوبي ذنبه ويُعرض عن أحبه فإن لم يكن في الله فهو حرام، وإن كان لله كمهاجرة أهل الدع من حيث استداعهم فهو مندوب، كما بسطره السيوطي في رسالته "الرجز ماهر". **حَوَان** خبر بعد خبر أي متأحين ومتحابين في ما بينهم.

**شَرِّ النَّاسِ** أي عند الله يوم القيامة. **الَّذِي يَأْتِي هَؤُلَاءِ بِوَجْهِهِ**، وإشارة إلى أنه ليس المراد به تعدد الوجه حقيقة فما جعل الله لرجل من وجهين في جسده، بل المراد أنه يأتي قوماً نوحه وقوماً نوحه آخر، فيظهر عند كل أحد ما يخفيه عن الآخر كذباً وخداعاً وإفساداً ونفاقاً.



## باب الاستعفاف عن المسألة والصدقة

٨٩٧ - **أحمر** مائة. أخبرنا ابن شهاب، عن عطاء بن يزيد الليثي، عن أبي سعيد الخدري أن ناساً من الأنصار سألوا رسول الله ﷺ فأعطاهم، ثم سألوه فأعطاهم، ثم سألوه فأعطاهم، حتى نفد ما عنده، فقال: ما يكن عندي من خير فلن أدخره عنكم، من يستعفف يعفه الله، ومن يستغن يغنه الله، ومن يتصبر يصبره الله، وما أعطي أحد عطاءً هو خير، وأوسع من الصبر.

لكونه جامعاً لمكارم الأخلاق

٨٩٨ - **أحمر** مائة. أخبرنا عبد الله بن أبي بكر، أن أباه أخبره: أن رسول الله ﷺ استعمل رجلاً من بني عبد الأشهل على الصدقة، ..... جعله عاملاً وناظراً

**الاستعفاف عن المسألة** أي السؤال، وأحد الصدقة أي طلب العفة والكف عنه من غير حاجة. ان ناساً قال حافظ ابن حجر [فتح الباري: ٤٢٨/٣]: لم يتعين لي أسماؤهم إلا أن في إسائي ما يدل على أن أبي سعيد الراوي مهم، وللطبراني عن حكيم بن حزام أنه حوَّط بعض ذلك لكنه ليس أنصاريًا إلا بالمعنى الأعم، وردّه العيني بأن في إسائي عن أبي سعيد: سرحتني أمي إلى رسول الله ﷺ يعني لأسأله من حاجة شديدة فأبته فاستقلي، فقال: .. سعيد أحد رواة الحديث ورواد فيه: من .. .. . فقلت: باقي خير من أوقية فرجعت ولم أسأله. وليت شعري أي دلالة هذا من أنواع الدلالات وليس فيه شيء يدل على كونه مع الأنصار في حالة سؤاهاهم. [عمدة القاري: ٦٩/٩] **نفد** أي أفرغ وأفنى، ولم يبق منه شيء.

**ما يكن** شرطية، وفي رواية: ما يكون، ف"ما" موصولة. **فلن أدخره** تشديد الدال المهملة أي لن أحفظه وأجعله ذخيرة معرضاً عنكم بل كل ما يكون عندي أعطيته لكم. **من يستعفف** تشديد الفاء وكسر العين أي يطلب العفة، ويكف عن السؤال. **يعفه** فتح حرف المضارع وصم العين وفتح الفاء المشددة، أو من الإعفاف أي يبرقه العفة ويوفقه ما يجمعه عن الدلة. **ومن يستغن** أي يظهر العنى بما عنده عن المسألة. "يعنه الله" من الإغناء أي يمدّه بالعنى عن الناس فلا يحتاج إلى أحد. **ومن يصبر** تشديد الباء أي يعالج صبراً ويتكلمه مع الضيق. "يصبره الله" أي يرزقه صبراً ويوفقه له. **هو خير** في رواية: خيراً بالصبر صفة عطاء.

**أن ناه** أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري، وفي رواية أحمد بن منصور اللحني: عن مالك عن عبد الله عن أبيه عن أنس. **الأشهل**: بالفتح وسكون الشين: بطن من الأوس.

فلما قدم سألَهُ أُبْعْرَةَ مِنَ الصَّدَقَةِ، قَالَ: فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى عُرِفَ الْغَضَبُ فِي وَجْهِهِ، وَكَانَ مِمَّا يُعْرَفُ بِهِ الْغَضَبُ فِي وَجْهِهِ أَنْ يَحْمَرَّ عَيْنَاهُ، ثُمَّ قَالَ: الرَّجُلُ يَسْأَلُنِي مَا لَا يَصْلَحُ لِي وَلَا لَهُ، فَإِنْ مَنَعْتُهُ كَرِهْتُ الْمَنَعَ، وَإِنْ أَعْطَيْتُهُ أَعْطَيْتُهُ مَا لَا يَصْلَحُ لِي وَمِمَّا لَا يَصْلَحُ لَهُ، فَقَالَ الرَّجُلُ: لَا أَسْأَلُكَ مِنْهَا شَيْئاً أَبَداً.

قَالَ مُحَمَّدٌ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْطَى مِنَ الصَّدَقَةِ غَنِيًّا، وَإِنَّمَا نَرَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ كَانَ غَنِيًّا، وَلَوْ كَانَ فَقِيرًا لَأَعْطَاهُ مِنْهَا.

### باب الرجل يكتب إلى الرجل يبدأ به

٨٩٩ - حَرْبٌ مَاتَ. أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَبْدِ الْمَلِكِ يُبَايِعُهُ فكَتَبَ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، أَمَّا بَعْدُ،

مِنْهُ جَانِبُهُ أَعَادَهُ تَقَرُّوا وَتَكْتَبُوا

أُبْعْرَةَ بِالْفَتْحِ وَسُكُونِ الْبَاءِ وَكَسْرِ الْعَيْنِ جَمَعَ بَعِيرٌ أَيْ سَأَلَهُ عَدَدًا مِنْ تِلْكَ الْإِبِلِ رِيَاذَةً عَلَى قَدْرِ عَمَلِهِ. أَنْ يَحْمَرَّ عَيْنَاهُ لَشِدَّةِ الْعَصَبِ وَكَطْمَةِ الْعَيْطِ. كَرِهْتُ اسْمُ لُكُونٍ حَسَنَةٍ عَلَى الْخُودِ وَالْكَرَمِ. مِنَ الصَّدَقَةِ أَيْ إِلَّا الْعَامِلَ عَلَيْهَا فَقَدَّرَ عَمَلَهُ. قَالَ ذَلِكَ أَيْ ذَلِكَ الْكَلَامُ الدَّالُّ عَلَى الْإِمْتِنَانِ لِدَلَالَتِهِ عَلَى الْعَامِلِ. كَانَ غَنِيًّا كَمَا بَيَّنَّاهُ قَوْلُهُ إِنْ أَعْطَيْتُهُ أَعْطَيْتُهُ مَا لَا يَصْلَحُ لِي وَلَهُ، فَلَا يُعَلِّمُ مِنْ مَالِ الصَّدَقَةِ إِلَّا فَقَدَّرَ عَمَلَهُ؛ فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَقْرَأُ فِيهَا﴾ (سورة النجم: ٦٠)

يَبْدَأُ بِهِ أَيْ بِالرَّجُلِ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ، وَيَذْكُرُ اسْمَهُ وَبَعْتَهُ فِي صَدْرِ مَرَاتِبِهِ، ثُمَّ يَذْكُرُ اسْمَ نَفْسِهِ وَمَا يَقُومُ مَقَامَهُ. أَنَّهُ كَتَبَ فِي رِوَايَةِ السَّحَارِيِّ عَنْ ابْنِ دِينَارٍ قَالَ: شَهِدْتُ ابْنَ عُمَرَ حِينَ اجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ، بَعِي بَعْدَ قَتْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَانْقِطَاعِ امْلِكِ لَهُ وَتَقَرُّدِهِ بِهِ، وَمُبَايَعَةِ النَّاسِ لَهُ. أَمَّا بَعْدُ هَذِهِ كَلِمَةٌ يُسَمَّى اسْتِعْمَالُهَا فِي صُدُورِ الْكُتُبِ وَالرِّسَالِ، وَقَدْ اسْتَعْمَلَهَا ابْنُ سَيِّدٍ فِي صُدُورِ مَكَاتِبِهِ إِلَى كَسْرِي وَهَرَقْلَ وَغَيْرِهِمَا، وَيُقَالُ: أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ بِهَا دَاوُدُ عَلَى سَيْبِ بْنِ زَيْدٍ. وَيَسْتَحِبُّ أَيْضاً الْبَدَايَةَ بِالنَّسْمَةِ، وَعَبِيهِ كَانَتْ كُتُبُ النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ مَا بَرَلَتْ حِكَايَةُ كِتَابَةِ سُلَيْمَانَ إِلَى مَلِكَةِ سَبَأٍ بِقَبْسٍ. (الملك: ٣٠)، وَقَدْ وَرَدَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَكْتُبُ أَوَّلًا بِاسْمِكَ النَّهْمِ، كَمَا كَانَ أَهْلُ الْخَاةِلِيَّةِ يَكْتُبُونَهُ حَتَّى بَرَلَتْ. (سورة النمل: ٣٠)، وَمِنْهُ مَرْجُوحٌ (هود: ٤١) فَكَتَبَ بِسْمِ اللَّهِ إِلَى أَنْ تَزَيَّتْ: (سورة النمل: ٣٠) دَعَا الرَّخْصَ (الإسراء: ١١) =

لعبد الله عبد الملك أمير المؤمنين من عبد الله بن عمر، سلامٌ عليك، فإني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو، وأقرُّ لك بالسمع والطاعة على سُنَّةِ الله وسُنَّةِ رسول الله صلى الله عليه وسلم - فيما استطعت.

قال محمد: لا بأس إذا كتب الرجل إلى صاحبه أن يبدأ بصاحبه قبل نفسه.

أي يذكره قبل ذكره

٩٠٠ - عن عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، عن خارجة بن زيد، عن زيد بن ثابت أنه كتب إلى معاوية: بسم الله الرحمن الرحيم، لعبد الله معاوية أمير المؤمنين، من زيد بن ثابت.

= فكُتِبَ بسم الله الرحمن إلى أن برل آية كتاب سليمان، فكُتِبَ السَّجْدَةُ التَّامَةُ، أخرج ابن أبي شيبة وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبو عبيد عن الشعبي. وفي الباب عن أبي مالك أخرج أبو داود في "مراسيله"، وميمون بن مهران أخرج ابن أبي حاتم، وكذا عبد الرزاق وابن المنذر عن قتادة، كما ذكره السيوطي في "الدر المنثور".

لعبد الله أي هذا مكتوب لأخيه، أو اللام بمعنى إلى، ووصفه بعبد الله إشارة إلى أنه يسعى له الخضوع وعدم الاغترار بالملك. سلام عليك بالتكريم وهو والتعريف فيه متساويان، وقيل: التشكير أولى اقتضاء لما في القرآن ﴿سَلَامٌ عَلَى نُوحٍ﴾ (الصافات: ٧٩) و﴿سَلَامٌ عَلَى إِبْرَاهِيمَ﴾ (الصافات: ١٠٩) وغير ذلك، وقيل: عند الخطاب والمشافهة التعريف أولى اقتضاء بالأحاديث الواردة به. بالسمع والطاعة أي سمع ما تأمره وتنهاه والإطاعة فيه؛ لقوله تعالى: ﴿تَصْغِرُ سَخِطُكَ تُصْغِرُ بِرَّكَ وَأَنْتَ لَا تَمُنُّهُ﴾ (النساء: ٥٩)

على سنة الله. أي على طريقته وطريقة رسوله وشريعته، أشار بذلك إلى ما ورد: لا ضعة محبوب في معصية حاكم. أخرج الترمذي [رقم: ١٧٠٦] نحوه وغيره. فيما استطعت أي في ما قدرت، فإن التكليف والاتباع ليس إلا بحسب الوسع، وما هو خارج عنه. من زيد بن ثابت: تمتع: سلام عليك أمير المؤمنين ورحمة الله، فإني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو، أما بعد: فإني كنت تسألني عن ميراث الحد والإخوة، وأن الكلاله وكثير، مما قصي به في هذه الموارث لا يعلم مبلغها إلا الله، وقد كما خصر من ذلك أموراً عند الحلفاء بعد رسول الله ﷺ فوعيا منها ما شئت أن يعني، فحن نفي بعد من استفتانا في الموارث، كذا أورده السيوطي في "الدر المنثور" في آخر سورة النساء مستنداً إلى رواية الطبراني عن خارجة بن زيد.



قال محمد: وبهذا نأخذ، الاستئذان حسن، وينبغي أن يستأذن الرجل على كل من  
يَحْرُمُ عليه النظر إلى عورته ونحوها.

## باب التصاوير والجرس وما يُكره منها

- ٩٠٢ - أخبرنا ماث. أخبرنا نافع، عن سالم بن عبد الله، عن الجراح مولى أم حبيبة  
عن أم حبيبة أن رسول الله ﷺ قال: العيرُ التي فيها جرس لا تصحبها الملائكة.  
أخت معاوية أم المؤمنين بالكسر أي القافلة
- قال محمد: وإنما روي ذلك في الحرب؛ لأنه ينذر به العدو.
- ٩٠٣ - أخبرنا ماث. أخبرنا أبو النضر مولى عمر بن عبد الله بن عبيد الله، .....

**كل من يحرم الخ:** ولو كان من محارمه لا على زوجته وأخته.

**باب التصاوير** جمع تصوير مصدر مستعمل في المصور. "والجرس" محرّكة ما يعلّق بعنق الدابة فيصوت، كذا في  
"المعرب". عن الجراح قال القاري: بالفتح وتشديد الجيم. وقال السيوطي في "إسعاف المطأ" [ص: ٤٤]:  
كسبه أبو الجراح، روى عن مولاته أم حبيبة وعثمان، وعنه سام وغيره. وثقه ابن حبان، ويقال: اسمه الرير.  
الملائكة أي ملائكة الرحمة غير الكتبة. وإنما روي ذلك [في نسخة: يرى] أي تعليق الجرس في أعناق الدواب،  
لأنه يُنذر - مجهول - من الإندار أي يخوف به العدو، فجار ذلك هذه الية ليكون أهيب وأخوف في نظر  
الكمفار، قال علي القاري: فيه أن العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السب، وقد ورد: جرس من سبيضان،  
رواه أحمد في 'مسنده' [رقم: ٨٨٣٨، ٣٧٢/٢] ومسلم [رقم: ٥٥٤٨] وأبو داود [رقم: ٢٥٥٦] عن أبي هريرة،  
ومسلم [رقم: ٥٥٤٦] وأبو داود [رقم: ٢٥٥٥] والترمذي [رقم: ١٧٠٣] عن أبي هريرة. لا يصحح مالكه  
ففيه فيها كتب ولا جرس، وأبو داود بلفظ: لا يدخل ملائكة بيت فيه جرس

**أبو النضر** سام بن أبي أمية مولى عمر بن عبد الله بن عبيد الله عن عبد الله بن عتبة بن نضر بن عبد الله بن  
مسعود الهذلي. "أنه" أي عبد الله بن عتبة، هكذا في نسخ عديدة، وعليها شرح القاري، وفيه احتلاح من وجوه.  
أحدها: أن أبا النضر إنما هو مولى لعمر بن عبيد بن معمر النخعي لا لعمر بن عبد الله بن عبيد الله كما مرّ ذكره  
في "باب الوصوء من المدي". وثانيها: أن ساماً أبا النضر لم يرو هذا الحديث عن عبد الله بن عتبة بن مسعود بل  
عن ابنه عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أحد الفقهاء السبعة. وثالثها: أن صاحب الرواية والداحل على أبي طلحة  
ليس هو عبد الله بن عتبة بل ابنه كما حققه ابن عبد البر. فالصواب ما في "موطأ يحيى": مالك عن أبي النضر =



قال سهل: أولم يقل: إلا ما كان رقما في ثوب؟ قال: بلى، ولكنه أطيب لنفسى.  
 قال محمد: وبهذا نأخذ، ما كان فيه من تصاوير من بساط يبسط أو فراش يفرش أو  
 وسادة فلا بأس بذلك. إنما يكره من ذلك في الستر، وما يُنصب نصياً. وهو قول  
 أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

## باب اللعب بالنرد

٩٠٤ - أحرنا مانت، عن موسى بن ميسرة، عن سعيد بن أبي هند، عن أبي موسى  
 الأشعري أن رسول الله ﷺ .....

ما كان رقماً [أي نقشاً] ظاهره جواز الرقم في الثوب مطلقاً وهو قول طائفة، وذهب جماعة إلى المنع مطلقاً،  
 وقالت طائفة بالفرق بين الممتنع والمعتق، وقالت جماعة: إن كانت ثالثة الشكل قائمة الحياة حرم، وإن تفرقت  
 الأجزاء جاز، قال ابن عبد البر: إنه أعدل الأقوال. **بلى**: أي قد قال ذلك وجوز إبقاء التصوير في السباط.  
**أطيب لنفسى** من التطيب أي أظهر للتقوى واختيار الأولى. أو **فراش يفرش** حرف التردد للتبويب والتوصيح.  
**وسادة**. بالكسر ما يتوسد ويُتكى به. **إنما يكره**. لما فيه من تعظيم الصورة.

**النرد** يفتح الون وإسكان الراء، لعب معروف، ويسمى الكعب والنرد شير، قاله الدميري في 'حياة الحيوان'  
 عند ذكر العقرب، قال ابن حلكان في ترجمة أبي بكر الصولي، الكاتب المشهور: إنه كان أوحده رماه في لعب  
 الشطرنج، وزعم كثير من الناس أنه الذي وضعه، وهو غلط، وواضعه رجل يقال له: صصة صادين مهملتين  
 الأولى مكسورة، والثانية مشددة مفتوحة، وصعه لملك الهند "شهرام" بكسر الشين المعجمة، وكان أردشير بن  
 بلك أول ملوك الفرس قد وضع النرد، ولذا قيل له: النرد شير سبوه إليه، وجعله مثلاً للدنيا وأهلها، فجعل  
 الرقعة اثني عشر بيتاً بعدد شهور السنة، وجعل القطع ثلاثين قطعة بعدد أيام الشهر، وجعل الفصوص مثل القصاص  
 والقدر وتقبله في الدنيا، فافتحرت الفرس بوضع النرد، فوضع صصة الهندي الشطرنج لملك الهند فقضت  
 حكماء ذلك العصر بترجيح الشطرنج على النرد. والصواب أن الملك الذي وضع له الشطرنج بهيت، كما قاله  
 شيخنا اليافعي وغيره. **سعيد**. قال السيوطي: سعيد بن أبي هند الفزاري المدني مولى سمرة، وثقه ابن حبان، مات  
 في أول خلافة هشام. **أبي موسى الأشعري**. [سنة إلى أشعر بالفتح قبيلة باليمن] اسمه عبد الله بن قيس من أجلة  
 الصحابة، مات سنة أربع وأربعين، ذكره في "أسد الغابة" وغيره.



قال: من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله.

قال محمد: لا خير باللعب كلها من النرد والشطرنج وغير ذلك.  
لما رفته من الأحبار

ورسوله وفي رواية أبي داود واسحاق [رقم: ٥٨٧٣، ١٣/١٨٢] والحاكم من حديث أبي موسى: من لعب  
بدايته فكأنه صنع دابة حرام. ونسلم [رقم: ٥٨٩٦] وأبي داود [رقم: ٤٩٣٩] واسحاق [رقم:  
٣٧٦٣] وعندهما [رقم: ٥٨٩٦] وعنده أحمد وأبي يعلى والبيهقي وغيرهم: أنه قال: من  
لعب بالرداءة فهو كمن لعب بالرداءة. وعنده البيهقي عن يحيى بن  
أبي كثير: مر رسول الله ﷺ على قوم يعبون بالرداءة فقال: هذا رداءة. وهذه  
الأحاديث ذهب أكثر العلماء إلى كون اللعب بالرداءة حراماً، تردّد به شهادة اللاعب، وهناك أقوال لبعض الشافعية  
بخلافه لهذا القول قد ردّها ابن حجر المكي في "الزواجر".

لا حيز باللعب كلها فإنه إن كان مقامراً به فهو ميسر محرّم مكتتاب، وإن لم يكن مقامراً فهو عت ناطل؛  
لحديث: من لعب باللعبة لا يعبه الله. وفي نسخة: من لعب باللعبة لا يعبه الله. أي هدف السهم الرمي وتعيم فرسه، أخرجه  
ابن حبان في 'كتاب الصغفاء' بسند ضعيف. وفي الباب عن عتبة بن عامر بلفظ: من لعب باللعبة لا يعبه الله. وفي نسخة: من لعب  
باللعبة لا يعبه الله. أخرجه أصحاب السنن الأربعة [السنائي رقم: ٣٥٧٨، وأبو  
داود رقم: ٢٥١٣، والترمذي رقم: ١٦٣٧، وابن ماجه رقم: ٢٨١١] وأحمد [رقم: ١٧٣٥٩، ١٤٦٤]  
والطبراني. وعبد السنائي وإسحاق بن راهويه ومعجم الصراي من حديث جابر بن عبد الله، والبراء بن عباكر  
من حديث جابر بن عميرة مرفوعاً: من لعب باللعبة لا يعبه الله. وفي نسخة: من لعب باللعبة لا يعبه الله.  
وأما في نسخة: من لعب باللعبة لا يعبه الله. وعبد الخاكم بسند ضعيف من حديث  
أبي هريرة نحوه، ذكر ذلك كله إربلي في 'نصب الراية' [٢٧٣/٤] والعيبي في 'الساية' [٢٥٠، ٢٤٩، ١٢].

**والشطرخ** بكسر الشين المعجمة، وقد يقال: بكسر السين المهملة، ولا يُقال: بالفتح، كذا في 'القاموس' وغيره، واحتلوا فيه على أقوال: قيل: مباح لما فيه من تشديد الحواظر. وقيل: مكروه تريباً ما لم يُقامر به أو يُفصي إلى تصييع الصنوات، وهو الأصح عند الشافعية، وذكر الدميري في "حياة الحيوان" أن تخويله مروى عن عمر وأبي هريرة وأبي اليسر والحسن البصري والقاسم بن محمد وأبي مجلز وعطاء وسعيد بن جبير وغيرهم. وقيل: هو مكروه تحريماً إذ حلا عن القمار وتضييع الصنوات، وإلا فحرام، وهو مذهب أصحابنا، ونسبه الدميري إلى أحمد ومالك أيضاً. وذكر ابن حجر المكي في 'الرواجز' أن المنع منه مأثور عن أبي موسى الأشعري، فإنه قال: لا يلعب بالشطرخ إلا حاطي، وعن ابن عمر قال: إنه أشد من اليسر، وابن عباس والبخعي ومجاهد وإسحاق بن راهويه وغيرهم. ويؤيدهم ما أخرجه الأثرم في "جامعه" بسند ضعيف من حديث وثالة مرفوعاً: **لا يلعب بالشطرخ** في كل سنة ثلاث مائة وسين بقدر من حنظل يسر صاحب منه شيء قليل، والمراد به صاحب الشطرخ =

## باب النظر إلى اللعب

٩٠٥ - أخبرنا **مات**. أخبرنا أبو التَّضَرُّر أنه أخبره من سمع عائشة تقول: سمعت

صوت أناس يلعبون من الحبش وغيرهم يوم عاشوراء، قالت: فقال رسول الله ﷺ <sup>بالجزيرة وغيرها</sup> <sup>بفتح ج من السودان</sup>

أتحببن أن تري لعبهم؟ قالت: قلت: نعم، قالت: فأرسل إليهم رسول الله ﷺ <sup>في نسخة تزيين</sup> فجاءوا، <sup>لمره الاستفهام</sup>

وقام رسول الله ﷺ بين الناس فوضع كفه على الباب، ومدَّ يده، ووضعتُ ذقني على <sup>أي من داخل الحجرة</sup> <sup>لزيادة الحجاب</sup> يده، فجعلوا يلعبون وأنا أنظر، قالت: فجعل رسول الله ﷺ يقول: <sup>أي من داخل الحجرة</sup> <sup>لزيادة الحجاب</sup> حسبك، قالت:

وأسكتُ مرتين أو ثلاثاً، ثم قال لي: حسبك، قلت: نعم. فأشار إليهم فانصرفوا. <sup>أي م أمر بالكعبة</sup>

## باب المرأة تصل شعرها بشعر غيرها

٩٠٦ - أخبرنا **مات**. أخبرنا ابن شهاب، عن حميد بن عبد الرحمن أنه سمع

معاوية بن أبي سفيان عام حجَّ وهو على المنبر يقول: يا أهل المدينة! أين علماؤكم؟ <sup>أي من مسجد المدينة</sup>

= لقوله: شاه. وأخرج أبو بكر الأجري من حديث أبي هريرة: إذا مررتُم هؤلاء الذين يلعبون هذه الأعلام والشطرنج والرد وما كان من في هذه فلا تسلموا عليهم. وفي رواية: **مات** <sup>أي من مسجد المدينة</sup> وهذه الروايات على تقدير ثبوتهما دالة على الكراهة التحريمية أو الحرمة. وفي المقام نظر.

إلى **اللعب** أي اللعب المباح الذي لم يرد فيه مع شرعي. **سمع صوت أناس** وفي رواية: صبيان من الحبشة. وفي الحديث دليل على إباحة اللعب المباح والنظر إليه تطييباً وتفرغاً بشرط أن لا ينجرَّ إلى أمر مكروه، وشدَّ من استند لإباحة العناء لاسيما مع المرامير والرفص للنساء والأمارد هدا، وتقوَّة بأن النبي ﷺ نظر إلى رقص الحبشة وهو قول باطل قد قام لردِّه حملة الشريعة قديماً وحديثاً. ومن أراد تفصيل المرام فليرجع إلى "كتاب السماع" من إحياء العلوم وغيره. **وقام** أي خارج باب حجرة عائشة. **حسبك** أي يكفيك، أي هل كفاك؟

**تصل شعرها إلح** لعرص اريداد شعرها وتحصيل جمالها. **عام حج** أي في السنة التي حجَّ فيها.

**أين علماؤكم** أي أين علماؤكم العارفون بالسس حيث لا يمعنون من مثل هذا.



دعوة، فأريد إن شاء الله أن أختبئ دعوتي شفاعاً لأمتي يوم القيامة.

## باب الطيب للرجل

٩٠٨ - أحرنا ذلك، أخبرنا يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب كان يتطيب بالمسك المفتت اليابس.

فان حسد: وبهذا نأخذ، لا بأس بالمسك للحي وللميت أن يتطيب. وهو قول أبي حنيفة والعامه رحمهم الله.

**دعوة:** أي دعاء مستجاب لإهلاك قومه أو هدايتهم أو رفع البلاء عنهم إلى غير ذلك مما ورد أن الأنبياء دعوا به فاستجاب لهم. وفيه إشعار بأنه لا يلزم أن يكون كل دعاء يبي مستجاباً. ان احسن: أي أختفي وأحذر دعائي لأمتي يوم القيامة، فإن احتياجهم عند ذلك أكثر، وقرهم إلى دعائي في ذلك اليوم أظهر.

**المفتت:** تشديد التاء الأولى أي المكثراً. لا بأس بالمسك بل يستحب استعماله، بل استعمال الطيب مطلقاً حياً وميتاً لاستعماله من النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه حياً وميتاً، بل قد ورد أن الطيب مما لا يُردّ وفي "المقامة المسكية" لجلال الدين السيوطي: قد طيب به رسول الله صلى الله عليه وسلم في حوط عند وفاته وفضت منه فضة، فأوصى علي عليه السلام أن يحط به تبركاً بفصلته، وأوصى سلمان رضي الله عنه عند احتضاره أن يُرش به البيت في أثر الصحيح، وقال: إنه يحضري ملائكة لا يأكلون ولا يشربون ولكن يحدون الريح، وكم روي حديثاً صحيحاً جاء فيه ذكر المسك صريحاً، من ذلك أنه شه به دم الشهيد وحلوف فم الصائم، وجعل له عليه المريد، وقد أمر به عليه السلام الخائض إذا تطهرت واعتست. وفي "حياة الحيوان" حقيقته دم يجتمع في سرة العزال أي الطهي بإذن الله في وقت معوم من السنة بمزلة المواد التي تصب إلى الأعضاء، وهذه السرة جعلها الله معدناً للمسك فيه تنثر في كل سنة. وقال النووي في 'شرح صحيح مسلم' [٢٣٩/٢] عند حديث: مسك صب صب دل الحديث على أنه طاهر، يجوز استعماله في البدن والثوب، ويجوز بيعه، وهذا كله مجمع عليه، ونقل أصحابنا عن الشيعة مذهباً ناطلاً وهم محجوجون بإجماع المسلمين، وبالأحاديث الصحيحة في استعمال النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه.

## باب الدعاء

٩٠٩ - أخبرنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك قال: دعا رسول الله ﷺ على الذين قتلوا أصحاب بئر معونة ثلاثين غداة، يدعو على رِعلٍ وذَكوان وعُصَيَّة: عصت الله ورسوله. قال أنس: نزل في الذين قتلوا بئر معونة قرآنُ قرأناه حتى نُسخ: بلِّغوا قومنا أنا قد لقينا ربنا فرضي الله عنا ورضينا عنه.

باب رد السلام

٩١٠ - أخبرنا أبو جعفر القاري قال: كنت مع ابن عمر، فكان يسلم عليه، فيقول: السلام عليكم، فيقول مثل ما يقال له.

قال حماد: هذا لا بأس به وإن زاد الرحمة والبركة فهو أفضل.

٩١١ - أخبرنا مالك، أخبرنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أن الطفيل.....

على الدس قتلوا أي من المشركين. "أصحاب بئر معونة" بفتح الميم وضم العين المهملة وسكون الواو بعدها نون، موضع بين مكة وعسفان، وذلك في صمر على رأس ستة وثلاثين شهراً من الهجرة. "ثلاثين غداة" أي صباحاً يدعو على رعل - بكسر الراء وسكون المهملة - بطن من بني سليم، ودكوان - بفتح المعجمة - بطن من بني سميم أيضاً، وعصية - بالتصغير - "عصت الله ورسوله" أي هذه الطوائف. الحديث مروى في "صحيح مسلم" [رقم: ١٥٤٠] وغيره، وكان السرية تُعرف بسرية القراء، وكانوا سبعين، وقيل: أربعين، وقيل: ثمانين. "قال أنس: "نزل في الدس قتلوا" أي في حق المقتولين "قراء" أي بعض منه قرأناه أولاً ثم نسخ أي تلاوته، وهو قوله تعالى حكاية عنهم: بلغوا قومنا أنا قد لقينا ربنا - يحتمل فاعلاً ومفعولاً - فرصي عا ورصينا عنه، كذا ذكره القاري. **يسلم عليه** بصيغة المجهول أي يسلم عليه الناس **بالرحمة والبركة** نأ قال: ورحمة الله وبركاته.

**فهو أقص** لقوله تعالى: **وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ الْكُفْرَ الْيُسْرَىٰ** (النساء ٨٦)، ولما ورد في الأحاديث عند أصحاب السنن ما يدل على **فصل الريادة: الطفل** يضم الطاء وفتح الفاء اس أي بضم الألف وفتح الباء ونشديد الياء - اس كعب الأنصاري الحررجي، من ثقات التابعين، ويقال: إنه وُلد في العهد البوي وهو عربي الحديث، وكنيته أبو بطن بالفتح، كذا ذكره ابن الأثير في "جامع الأصول".



قال رسول الله ﷺ: **إن اليهود إذا سلم عليكم أحدهم فإنما يقول: السام عليكم، فقولوا: عليك.**

٩١٣ - **حدثنا أبو نعيم وهب بن كيسان، عن محمد بن عمرو بن عطاء قال: كنت جالساً عند عبد الله بن عباس، فدخل عليه رجل يمانيّ فقال: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، ثم زاد شيئاً مع ذلك أيضاً، قال ابن عباس: <sup>ذلك المسلم اليماني</sup> <sup>مع ذكر الرحمة والبركة</sup> من هذا؟ وهو يومئذ قد ذهب بصره قالوا: هذا اليماني الذي يغشاك، فعرفوه إياه حتى عرفه، قال ابن عباس: إن السلام انتهى إلى البركة.**

**و بهذا نأخذ، إذا قال: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فليكفف، ....**  
أي لمسك عن الزيادة

**عن اليهود وعبد الحاري [رقم: ٦٢٥٨].**

**فهو يرا علبت** بلا واو جميع رواة 'الموصأ'، وعبد الحاري يابوز، وجاءت الأحاديث في "صحيح مسلم" خدوها وإنشأها وهو أكثر. واختار ابن حبيب المالكي الحذف؛ لأن الواو تقتضي إنشأها على نفسه حتى يصح العطف، فيدخل معهم في ما دعوا به، وقيل: هي للاستئناف لا للعطف، وقال القرظي: كأنه قال: والسلام عليك، والأو أن يقال: إنما للعطف غير أن أحب فيهم ولا يُجابون كما روي عن رسول الله ﷺ وقار النووي. الصواب جواز الحذف والإنشاء، وهو أحود، ولا مفسدة فيه، لأن السام هو الموت، وهو علينا وعليهم، وقال عباس: قال قتادة: مردهم بالسام السامة أي تسامون ديكهم مصدر سئمت سامة وسامة وساماً مثل رصاعاً، وجاء هكذا مفسراً مرفوعاً، وعنى هذا فرواية حذف الواو أحسن.

**محمد بن عمرو** **عن** ابن عباس بن عتيقة العامري، انقرشي، مديني، من ثقات التابعين، روى عن أبي حمزة وأبي قتادة وابن عباس، كذا في 'جامع الأصول' حتى فتح إياه وكسر لسانه وشد أمانه أي من أهل لخم.

**قال ابن عباس** أي لباس الحصريين في محبسه. **من هذا** أي هذا المسلم الذي رد عني بركاته من هو؟

**وهو يومئذ** هذا كلام أحد من الرواة، والظاهر أنه محمد بن عمرو يعني أن ابن عباس كان قد ذهب بصره، وصار أعشى في ذلك الوقت فمدت سأل الناس عن ذلك الرجل وإلا برأه بعينه ولم يسأل عن تشخيصه

**بعينك** أي يأنيك ويتردد في مجلسك **فعرّفوه** أي ذكروا بعته ووصفه حتى عرفه



فإن اتباع السنة أفضل.

## باب الدعاء

٩١٤ - أخبرني **مات**، أخبرني عبد الله بن دينار، وقال: رأيت ابن عمر وأنا أدعو فأشير بأصبعي أصبع من كل يد فنهاني.

**انواع السنة أفصل** لأن العمل الكثير في بدعة ليس حيراً من عمل قليل في سنة، وطاهره أن الريادة على "وبركاته" خلاف السنة مطلقاً كما يفيد ظاهر قول ابن عباس، ويوافقه ما في "موطأ يحيى": مالت عن يحيى بن سعيد أن رجلاً سَلَّمَ على ابن عمر فقال: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته والعاديات والرائحات، فقال ابن عمر وعليك ألفاً، ثم كأنه كره ذلك. ويطابقه ما أخرجه البيهقي على ما ذكره في "الدر المنثور" عن عروة بن الزبير أن رجلاً سلم عليه فقال: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، فقال عروة: ما ترك لنا فضلاً إن السلام انتهى إلى "وبركاته". لكن قد ورد في بعض الأحكام المرفوعة تخوير الريادة فعند أبي داود [رقم: ٥١٩٥] والبيهقي: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ. فقال: السلام عليكم، فرد عليه، فجلس، فقال النبي ﷺ: ثم جاء آخر، فقال: السلام عليكم ورحمة الله، فرد عليه، فجلس، فقال: ثم جاء آخر، فقال: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، فرد عليه فقال: ثم أتى آخر، فقال: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ومعفرته، فقال: هكذا تكون الفصائل. وفي كتاب "عمل اليوم والليلة" لابن السني قال النووي في "الأذكار": إسناده ضعيف عن أنس: كان رجل يمر بالنبي ﷺ يرعى دواب أصحابه، فيقول: السلام عليكم يا رسول الله! فيقول رسول الله ﷺ: من أنت؟ فيقول: عبد الله بن عبد الله، فيقول: يا رسول الله! تسلم علي هذا سلاماً ما تسلمه على أحد من أصحابك، قال: من معك من أصحابي؟ فيقول: معي عشرة، فقال: فوالأولى القول بتحويل ذلك أحياناً والاكتفاء على "وبركاته" أكثرياً.

**باب الدعاء** في بعض السج: باب الإشارة في الدعاء. **فأشير بأصبعي** أي بكلا الأصبعين فهناك عن ذلك، الظاهر أنه كان عند الإشارة في التشهد، فإنه يستحب فيه التوحيد، فمعنى أدعوا أتشهد، ويوافقه ما أخرجه ابن أبي شيبة عن بشر بن حرب أنه سمع ابن عمر يقول: إن رفعكم أيديكم في الصلاة للبدعة، والله ما راد رسول الله ﷺ على هذا، يعني الإشارة بأصبعه. وعن أبي هريرة: أن رجلاً كان يدعو بأصبعه، فقال له رسول الله ﷺ: أحد أي شئ به حجة، أخرجه الترمذي [رقم: ٣٥٥٧] والنسائي [رقم: ١٢٧٢] والبيهقي. وعلى هذا فلا يناسب إيراد هذا الأثر في هذا الباب، ويحتمل أن يكون المراد الدعاء حقيقة.

**ف - حسد:** وبقول ابن عمر نأخذ، ينبغي أن يشير بأصبع واحدة. وهو قول أبي حنيفة - **ص**.

٩١٥ - **أحمر مات:** أخبرنا يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول: إن الرجل ليرفع بدعاء ولده من بعده، وقال بيده فرفعها إلى السماء.

### باب الرجل يهجر أخاه

٩١٦ - **أحمر مات:** أخبرنا ابن شهاب، عن عطاء بن يزيد، عن أبي أيوب الأنصاري صاحب رسول الله **ﷺ** قال: لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليالٍ، يلتقيان، فيعرض هذا ويعرض هذا، وخيرهم الذي يبدأ بالسلام.

من الإعراف

**أصبع واحدة:** قال القاري: أي حالة الدعاء مطلقاً، وكذا في التشهد عند قوله: أشهد أن لا إله إلا الله. ولا نعرف رفع الأصبع في حالة الدعاء مطلقاً، فليتأمل. **ن - لرجل ليرفع الح:** أي في درجاته ومرله - وإن لم يكن بالنعاء إليها بعمله - بدعاء ولده له بقوله: اللهم اعف عني ولوالدي، ونحو ذلك. "من بعده" أي بعد موته كما ورد: إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، وعلم ينتفع به، وولد صالح يدعو له، أخرجه ابن ماجه [رقم: ٢٤١] وغيره. "وقال بيده" أي أشار ابن المسيب بيده فرفعها إلى السماء تهماً لعنو درجات الرجل. ولعلي القاري في تفسير هذه الكلمة ما لا ينبغي ذكره كما لا يخفى على من راجع شرحه.

**يهجر:** أي يترك من الهجرة بمعنى الترك ترك السلام والكلام والملاقات ونحو ذلك. "أخاه" حقيقةً كان بالسب أو حكماً بالإسلام والسب. **ف - لا يحل:** هكذا وجدنا في نسخ هذا الكتاب، ولدي في 'موطأ يحيى' وغيره عن أبي أيوب: أن رسول الله **ﷺ** قال: لا يحل إلح. **فوق ثلاث ليالٍ:** قال القاضي: ظاهره إباحة ذلك في الثلاث، لأن البشر لا بد له من عصب وسوء خلق فسومع تلك المدة. **بالتقيا:** جملة مستأنفة لبيان الهجرة.

**وخيرهم:** أي أفصهما وأكثر ثواباً منهما الذي يبدأ أخاه بالسلام الذي هو حائب للمحبة، ودافع لسفرة، وعد أبي داود [رقم: ٤٩١٢]: فإن مرت به ثلاث فليقيه فليسلم عليه، فإن ردّ فقد اشتركا في الأحر وإن لم يردّ عليه فقد باء بالإثم، وخرج المسلم من الهجرة.



٩١٨ - أخرنا مالت. أخرنا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: **أيما امرئ قال لأخيه: كافر، فقد باء بها أحدهما.**

قال محمد: لا ينبغي لأحد من أهل الإسلام أن يشهد على رجل من أهل الإسلام **يذنب أذنبه بكفر وإن عظم جرمه، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.**  
بالصم أي كبر دونه

### باب ما يكره من أكل الثوم

٩١٩ - أخرنا مالت. أخرنا ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب أن النبي ﷺ قال: **من أكل من هذه الشجرة - وفي رواية: الخبيثة - فلا يقربن** .....  
صفة للشجرة

**باء بها أحدهما** قال الناحي: إن كان المقول له كافراً فهو كما قال، وإن لم يكن حيف على القائل أن يصير كذلك ومعنى باء به يرجع به أي بالكفر. **يذنب أذنبه** أي ارتكبه، وإن كان كبيرة أو أكبر الكثر أو كان ذنب عميده ما لم يقع إلى حد الكفر، فإن أحسن سوء اعتقاده إلى الكفر حار تكفيره. ومن ثم نقل عن السلف منهم ما أمما أو حنيفة - أما لا يكفر أحداً من أهل القبلة، وعليه بنى أئمة الكلام عدم تكفير الروافض والخوارج والمعتزلة والنجسة وغيرها من فرق الصلاة سوى من بلغ اعتقاده منهم إلى الكفر، وأما ما وضح به متأخرو الفقهاء كتبهم من أن سب الشيعيين كفر ونحو ذلك فهو من حرجاتهم مخالفاً لسننهم فإن لم يكن مؤولاً فهو مردود.

**أن النبي** قال السوطي في "تويز الخليل" [٣٨/١] قال ابن عبد البر هكذا هو في "أنوطاً" عند جميعهم مرسل إلا ما رواه محمد بن معمر عن روح بن عباد عن صاحب من أبي الأحضر، ومالك عن الزهري عن سعد بن أبي هريرة موصولاً. وقد وصفه معمر ويونس وإبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب قت: رواية معمر أخرجهما مسلم، ورواه به إبراهيم أخرجهما ابن ماجه، ورواية يونس عراها ابن عبد البر بن وهب، ولسنجاري من حديث ابن عمر أنه ﷺ قال ذلك في غزوة خيبر.

**من هذه الشجرة** يعني الثوم. وفيه محار، لأن المعروف لعة أن الشجر ما له ساق وما لا ساق به فحجم، وبه فسره ابن عباس قوله تعالى: **هو**، **مخضه** سحر **هو** (١٦٠/٦) كذا في شرح الرزفاني [٧٧١]. **فلا يقربن** فتح الماء وتشديد السور، وفيه ممانعة، فإن القرب إذا كان تموعاً فالدخول بطريق أو.

مسجدنا، يؤذينا بريح الثوم.

قال محمد بن أحمد: إنما كره ذلك لريحه، فإذا أمته طبخاً فلا بأس به. وهو قول أبي حنيفة والعامه رحمته.

## باب الرؤيا

٩٢٠ - أخبرنا يحيى بن سعيد قال: سمعت أبا سلمة يقول: سمعت أبا قتادة يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: الرؤيا من الله والحلم من الشيطان، فإذا رأى أحدكم الشيء يكرهه فلينفث عن يساره ثلاث مرات إذا استيقظ، .....  
أي في المنام أي أمراً مكروهاً يحزنه

**مسجدنا** قيل: هذا حاص بمسجد النبي ﷺ، والجمهور على أنه عام في كل المساجد، ومعنى مسجدنا يعني مساجد المسلمين، ويدل عليه عموم التعليل بقوله: يؤذينا بريح الثوم، جملة مستأمة أو حالبة، بل ورد في رواية: فـ...  
ادم والملائكة. وبه استدلل على كراهة كل ما له رائحة كريهة كالصل والفجل والكراث ونحو ذلك، ومثله شرب الدخان امتداول في هذه الأركان، وتداوله بنية عامة شملت الخواص والعوام، واحتلفت فيه أقوال الكرام فمن محرم، ومن مباح بلا كراهة، ومن حاكم بالكراهة تحريماً أو تنزيهاً. وقد حقت الأمر فيه في رسالتي "ترويح الجنان" تشريح حكم شرب الدخان، فتراجع **إنما كره ذلك** أي أكل الثوم أو قرب المسجد بعد أكله.  
فإذا أمنه. من الإمامة أي أرائته، ودفعته بالطبخ مع اللحم وغيره. **فلا بأس به** لقول علي عليه السلام "يُهي عن أكل الثوم إلا مطبوخاً، أخرجه الترمذي [رقم ١٨٠٨]، وذكر أنه روي مرفوعاً.

**باب لزوم القصر**، مصدر كالشرى مختصة بما يرى مأمراً، وما يرى بالعين يقظة يقال: رؤية. وقيل: الرؤيا عام يقال لرأي العين أيضاً في البقطة إلا أن الأغلب استعماله في المنام، وقد سبط الكلام فيه القسطلاني في "المواهب الندية" والرقاقي في "شرح" في بحث المعراج. **الرؤيا من الله** في رواية يحيى الصالحية، وهي صفة موصحة، وهي ما فيها إشارة أو تسيه عنى عفة، ومعنى كرها من لله من فصله ورحمته، أو من إداره ونشيره أو من تسيهه وإرشاده. "وأختم" بضم الحاء هو لغة عام للرؤيا الحسنة والسبقة عبر أن الشرع حص الخير باسم الرؤيا، والشر باسم الحلم. "من الشيطان" أي من إلقائه وتخويفه ولعبه بالنائم.

**فلينفث** بضم الناء وكسرهما، وهذا لطرده الشيطان. **عن يساره** تخصيصه لكونه جانب للشيطان.

وليتعوذ من شرّها، فإنّها لن تضرّه إن شاء الله تعالى.

## باب جامع الحديث

٩٢١ - أخبرنا يحيى بن سعيد، عن محمد بن حبان، عن يحيى، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن عبد الرحمن الأعرج، عن أبي هريرة قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيعتين، وعن لبستين، وعن صلاتين، وعن صوم يومين، فأما البيعتان: المنابذة والملازمة، وأما اللبستان: فاشتغال الصمّاء والاحتباء بثوب واحد كاشفاً عن فرجه،

وليتعوذ من شرّها أي شر تلك الرؤيا بأن يقول إذا استيقظ: أعود عما عادت به ملائكة الله ورسله من شر رؤيائي هذه أن يصيبني فيها ما أكره في ديني أو دنيائي، أخرجه سعيد بن منصور وابن أبي شيبة عن إبراهيم الحنفي. وأخرج ابن السني التعود بلفظ: اللهم إني أعوذ بك من عمل الشيطان وسيئات الأحلام، وفي "الصحيح" بعد ذكر التعود. وفي رواية لمسلم [رقم: ٥٩٠٤]: . وفي رواية للشيخين [البخاري رقم: ٧٠١٧، ومسلم رقم: ٥٩٠٥]: .

جامع الحديث أي الأحاديث الجامعة بين الأحكام المختلفة من الأبواب المتشعبة. يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن حبان - بفتح الحاء وتشديد الباء - عن يحيى عن محمد بن يحيى بن حبان، هكذا في نسخ عديدة، وعليها شرح القاري، والصحيح ما في بعض النسخ: أخبرنا يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج إلخ كما يظهر من معاينة طرق الحديث. بن سعيد قال ابن حجر: بفتح الباء، ويحور الكسر على إرادة الهبة.

المناذرة والملازمة هذان من بيوع الحاهلية، فالأول: أن يسد أي يطرح الرجل إلى الرجل ثوبه، ويبذل إليه الآخر من غير تأمل، ويقول كل واحد: هذا بهذا. والثاني: أن يلمس الرجل ثوبه ولا يتبين له ما فيه، وإنما تُهيئ عهما؛ لكونهما من بيوع العرر. كاشفاً عن فرجه قيد لكل منهما لإفادة أن الصمّاء والاحتباء إنما منع عنهما لأجل كشف العورة، فإن أس من ذلك فلا بأس به، وقد روى أبو داود في "سننه" [رقم: ١١١٠]: هي رسول الله ﷺ عن الحنوفة والإمام يحطّب، ثم ذكر أنهم كانوا يحنون حال الخطبة، ولم يكرهها إلا . وقال الخطابي: إنما هي عنه حال الخطبة؛ لأنه يجلب النوم، ويعرض طهارته للانتقاض. وقال السيوطي في "مرقاة الصعود": الحنوة - بكسر الحاء وصمها - اسم من الاحتباء، وهو أن يصم الإنسان رجليه إلى بطنه ثوب يجمعها به مع ظهره، ويشده عليه وقد يكون باليدين عوض الثوب.

وأما الصلاتان: فالصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس، والصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس، وأما الصيامان فصيام يوم الأضحى ويوم الفطر.

وهو محمد. وهذا كله نأخذ، وهو قول أبي حنيفة -

٩٢٢ - أخبرني **مات**. أخبرني **مُخَيَّرُ** أَنَّ **ابن عمر** قال - وهو **يُوصِي** رجلاً - :  
**لَا تَعْتَزْضُ** فيما لا يعينك، واعتزل عدوك، واحذر خليلك إلا الأمين، ولا أمين إلا  
من خشي الله، ولا تصحب فاجراً كي تتعلم من فجوره، ولا تُفَشِّرْ إليه سرَّك،  
واستشر في أمرك الذين يَخْشَوْنَ الله عزَّ وجل.

٩٢٣ - أخبرنا أبو الزبير المكي، عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ

والصلاة الخ أي الوافل ما حلاسة الفجر. بعد الصبح أي بعد طلوع الصبح الصادق. يوم الاصحى أي يوم عيد الاصحى في دي الحجة، ويوم عيد الفطر في شوال، فإمما يوما فطر وأكل وشرب. أن ابن عمر: في بعض النسخ المعتمدة مكان ابن عمر عمر، ومثله أخرجه أبو يوسف في "كتاب الخراج" عن عمر.

بوصي رجلاً أي يصح رجلاً من أحابيه وخدامه. لا نعرض أي لا تعرض ولا تشغل فيما لا يعيبك أي لا يفيدك في الدين والدينا، "فإن من حسن الإسلام تركه ما لا يعينه"، أخرجه الترمذي [رقم: ٢٣١٧] وغيره مرفوعاً: "واعترل" من الاعتزال، "عدوك" أي كن منه على حدرك ولا تحالطه فيضربك. "واحد" من الخذر بمعنى الخوف. "حليلك" من أن يحونك في ديك أو دنياك. 'ولا أمير' أي بأمانة كاملة إلا من حشي الله، فإن من لم يخش لا يبالي بالحياة. "ولا تصحب فاحراً" أي فاسقاً كي تتعلم من فجوره، فإن الصحة مؤثرة والفسس أماره، ولذا ورد: "من حش فسق من حش" "ولا تقش" من الإمشاء بمعنى الإظهار إليه أي الفاجر. "سرك" - بالكسر وتشديد الراء - لأنه غير مأمون في ديه وأمر نفسه فكيف في أمر غيره. "واستشر" من الاستشارة بمعنى طلب المشورة في أمرك دينياً كان أو دنيوياً. "الذين يحشون الله" فإهم يصححونك، ويخلصون الأمر لك، وفيه نسيه على فضل المشورة، ويؤيده قوله تعالى لسيه: "فم في لانه" (آل عمران ١٥٩)، وقوله في وصف أصحابه: "هه منكم من استشار" (الشورى ٣٨)، وأخرج الطبراني في "الأوسط" عن أنس مرفوعاً: "من حش

من استشار ولا ندم من استشار.



فهي أن يأكل الرجل بشماله، ويمشي في نعل واحدة، وأن يشتمل الصمَاء أو يخطي في ثوب واحد كاشفاً عن فرجه.

قال محمد: يُكره للرجل أن يأكل بشماله، وأن يشتمل الصمَاء، واشتمال الصمَاء أن يشتمل وعليه ثوب، فيشتمل به فتتكشف عورته من الناحية التي تُرفع من ثوبه، وكذلك الاحتباء في الثوب الواحد. أي واحد بحيث يستر بدنه كله أي تتكشف وتظهر

## باب الزهد والتواضع

٩٢٤ - أحبرنا عبد الله بن دينار، أن ابن عمر أخبره أن رسول الله ﷺ كان يأتي قباء راكباً وماشيّاً.

بأكل الرجل بشماله الخ عنة الهيم عن الأكل بالشمال تكون الأكل من باب الإكرام واليمين موصوعة له، وللتجسس عن مشاهدة الشيطان، فإنه يأكل بشماله ويشرب بشماله، وأما الهيم عن المشي في نعل واحدة، وكذا في حاف وحذ قبيل: لأن الشيطان يمشي كدبث، وقيل هو يرشادي، لئلا يكون أحد للرجلين رفع من الأخرى فيكون سباً لغيره، وقيل لما فيه من قلة المروءة، وقيل غير ذلك، وثبت عند الطبراني وغيره. أنه كان إذا انقطع شمع نعله مشى في نعل واحدة والأخرى في يدها حتى يجد تسعها، وهو محمول على سائر الخوار. وقد فصلت هذا البحث بما له وما عليه في رسالتي أعابة امعان فيما يتعلق بالنعال.

وإن يشتمل الصمَاء بافتح ونشد الميم، هو أن يشتمل الرجل بالثوب الواحد على أحد شقيه فيصهر أحد شقيه ليس عليه ثوب، هذا هو تفسير مالك، وصرح به في رواية أبي سعيد الخدري، وعند الغويين هو أن يشتمل بالثوب حتى يخلل به جسده، لا يرفع منه حاساً فلا يبقى ما يخرج منه يده، ولذلك سميت صمء لسد اسافد كلها كالصخرة الصمء لا حرق فيها ولا صدع، كذا ذكره الررقاني [شرح الررقاني: ٣٥٠/٤] وكذلك لا احتباء بأن يقعد على أثنيه ويصت ساقيه مدماً ثوب أو يده.

باب الزهد والتواضع قال القاري: الزهد في الدنيا ترك الحرص والنفاعة بما رزق منها، والتواضع صد التكر والتعتر، وحاصلهما ترك صحة المان وإخاء. كان يأتي قباء نصه: تقاف ممدوداً ومقصوراً أي مسجداً قباء وهو من مسجد أسس على التقوى راكباً أحياناً وماشيّاً أحياناً، وهذا من تواضعه. فإنه كان قادراً على الركوب كل مرة فترك ذلك واختار المشي مع بُعد المسافة تواضعاً.

٩٢٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أن أنس بن مالك حدثه هذه الأحاديث الأربعة، قال أنس: رأيت عمر بن الخطاب وهو يومئذ أمير المؤمنين قد رَقَعَ بين كتفيه برقاع ثلاث، لَبَّدَ بعضها فوق بعض، وقال أنس: وقد رأيتُ يُطْرَحُ له صاعُ تمرٍ فيأكله حتى يأكل حَشَفَهُ، قال أنس: وسمعت عمر بن الخطاب عليه السلام يوماً، وخرجت معه حتى دخل حائطاً، أي سائاً فسمعتَه يقول: وبيني وبينه جدار وهو في جوف الحائط: أي عمر عُمر بن الخطاب أمير المؤمنين بخ بخ، والله يا ابن الخطاب! لتتقين الله أو ليعذبتك، قال أنس: وسمعت عمر بن الخطاب عليه السلام عليه رجل، فردَّ عليه السلام، ثم سأل عمر الرجل: كيف أنت؟ قال الرجل: .....

وهو يومئذ أي يوم رؤيتي على الحالة المذكورة أمير المؤمنين وحيقة الله في الأرضين، ومع هذا السطوان والجاه احتار التواضع والزهد في الملئس وغيره لله. رأيتَه قد رفع من الترفيع ماص معروف كما احتاره الثقاري، أو كفع أي جعل رقعة مكان قطع الثوب كما احتار الررقائي [٣٣٨/٤] 'بين كتفيه' أي في ثوبه وقميصه في المقام الذي بين كتفيه 'برقاع ثلاث' بالكسر، وفي بعض الروايات 'رفع' بالضم ثم الفتح كل منهما جمع رقعة بالضم، وهي قطعة من الثوب وغيره تخاط أو تُلزق مكان قطع الثوب. "لَبَّدَ" من التلبيد أي ألزق بعضها ببعض وجعل بعضها فوق بعض؛ لأن المقصود كان هو الستر لا الفخر حتى تصلح الحياطة وترفق الرفعة.

يطرح: بضيغة المحلول أي يبقى بين يديه. فيأكله: لكمال تواضعه وحدره عن صبيح أرباب الفخر من أكل المقيي وترك الرديء. حشفه: مفتحين أي رديء التمر وبأسه. فسمعتَه يقول: أي يخاطب نفسه وبعباته، فيقول عمر بن الخطاب أمير المؤمنين وحيقتهم ورأسهم وباضم أمورهم. 'بح بخ' أي عظم الأمر وفهم الأول مود، والثاني مسكن وجاء تسكينهما وتشديدهما - كلمة تقال عند الرضى والتعجب بالشيء، كذا في "القاموس". والله يا ابن الخطاب حاطب نفسه، "لتتقين الله" أي تخافه وتخدر عقابه في أمور نفسه ومن هو أميره، 'أو ليعذبتك الله' فلا تغتر بالخلافة فإنها ناجية إذا اتصلت بالتقوى، وهالكة إذا اضمّت مع الفوضى.

وبيني وبينه أي والحال أن بيني وبينه جدار الستان أما خارجه وهو داخله.

سأل عمر الرجل: من كمال تواضعه وحسن خلقه: كيف أنت؟ أي كيف حالك؟ فقال الرجل: أحمد الله إليك أي حمداً متبهاً إليك، قال عمر. هذه أي هذه الكلمة المتضمنة لحمد الله أردت منك سؤالاً عليك. قال الررقائي: =

أحمد الله إليك، قال عمر **رضي الله عنه**: هذه أردت منك.

٩٢٦ - أخبرنا مات، أخبرنا هشام بن عروة، عن أبيه قال: قالت عائشة: كان عمر ابن الخطاب يبعث إلينا بأحظائنا من الأكارع والرؤوس.

٩٢٧ - أخبرنا مات، أخبرني يحيى بن سعيد أنه سمع القاسم يقول: سمعت أسلم مولى عمر بن الخطاب **رضي الله عنه** يقول: خرجت مع عمر بن الخطاب وهو يريد الشام، حتى إذا دنا من الشام أناخ عمر، وذهب الحاجة، قال أسلم: فطرحت فروتي بين شقي رحلي، فلما فرغ عمر عمد إلى بعيري فركبه على الفروة وركب أسلم بعيره،

- قد وافق عمر بالمصطفى في ذلك، فأحرج الطبراني بسند حسن عن ابن عمر قال: قال رسول الله **ﷺ** لرجل: كيف سمعت رسول الله **ﷺ** يقول: أحمد الله إليك يا رسول الله، فقال رسول الله **ﷺ**: ذلك من سمعت **رسول الله** أي إلى أمهات المؤمنين. "بأحظائنا" أي حطوطنا وأنصائنا. "من الأكارع والرؤوس" أي أكارع النعم ورؤوسها عند دحها. والمعنى أنا يأكل منها ولا نرعب عنها لرهدينا في الدنيا ورعيتنا في العقي، كما قال الفاري. والأكارع بفتح الهمة جمع كراع - بالضم - وهي أطراف الشاة من الأيدي والأرجل، واحط بالفتح والتشديد جمعه حطوط، وحطاء بالكسر والتشديد، ذكره في "القاموس" وغيره.

**سمع القاسم** أي ابن محمد بن أبي بكر الصديق. يريد **الشام** أي يقصد عمر بلاد الشام ويسافر إليه. حتى إذا دنا أي قرب من الشام أناخ أي أجلس عمر بعيره. "وذهب لحاجته" قضاء حاجته، قال أسلم: فطرحت فروتي - بالفتح - أي ألقيت فروتي الذي كنت ألسه. "بين شقي رحلي" بالكسر "صرتي رحلي" - بالفتح - أي رحل بعيري، "فلما فرغ عمر" من قضاء الحاجة "عمد" أي قصد لعاية تواضعه إلى بعيري الذي كان عليه الفروة، فركبه على الفروة الذي كان عليه، وركب أسلم مولاه على بعيره أي بعير سيده عمر، فحرجا يسيران إلى الشام على تلك الهيئة حتى لقيهما أهل الأرض أي سكّان الشام يستقبلونه ويلافونه، فلما دنا أي قربوا ما أشرت هم إلى عمر أنه هو الراكب على الفروة لكلا يطوا المولى عبداً والعبد سيّداً لاختلاف المركبين، فجعلوا أي أهل الشام يتحدثون بينهم تعجباً من صنيع عمر وتواضعه وهو أمير المؤمنين. قال عمر لما رأى تحدّثهم وتعجبهم. تطمع أي تقع وتطرح أبصارهم إلى مراكب من لا حلاق لهم أي لا نصيب لهم من ملوك العجم الكفرة ككسرى. وقصر، فكانوا يطون أن مركب أمير المؤمنين مثل مراكبهم في الفجر والريّة والشهرة.

فخرجنا يسيران حتى لقيهما أهل الأرض، يتلقون عمر، قال أسلم: فلما دنوا منا <sup>في نسخة بتعرون</sup> أشرت لهم إلى عمر، فجعلوا يتحدثون بينهم، قال عمر: تطمخ أبصارهم إلى مراكب من لا خلاق لهم، يريد مراكب العجم.

٩٢٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد قال: كان عمر بن الخطاب يأكل خبزاً مفتوتاً بسمن، فدعا رجلاً من أهل البادية فجعل يأكل ويتبع باللقمة وضر الصحيفة، فقال له عمر: كأنك مفقر، قال: والله ما رأيت سماً ولا رأيت أكلاً به منذ كذا وكذا، فقال عمر <sup>أي لياكل معه</sup> <sup>ذلك الرجل</sup>: لا آكل السمن حتى يُحيى الناس من أول ما أحيوا.

### باب الحب في الله

٩٢٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك أن أعرابياً أتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله! متى الساعة؟ قال: وما أعددت لها؟

يريد مراكب العجم أي يقصد عمر من قوله: من لا خلاق لهم.

**مفتوتاً** من فت اخبر إذا كسر إلى قطعات. **ويتبع** بشد القوية باللقمة أي لقمة الخبز. "وضر الصحيفة" - بالفتح - أي القصعة، وهو - بفتح الواو وفتح الصاد المعجمة بعده راء مهملة - الوسح أي وسح القصعة وما تعلق به من أثر السمن. "فقال له عمر" لذلك الرجل البادي: كأنك مفقر - بصم الميم وكسر القاف - أي ذا فقر واحتياج حيث تتبع وسح الإناء فلعنك لا تحذ إداماً، وفي بعض السح: مقرر بتقلد القاف، والقمر: الخالي. قال ذلك الرجل: والله ما رأيت سماً ولا رأيت أكلاً به أي بالسمن منذ كذا وكذا أي من مدة ذكرها، فقال عمر بكمال تواضعه وحسن مرافقته وموافقة رعيته لما سمع أن في رعيته من لا يتيسر له أكل السمن مدة مديدة، وكانت تلك السنة سنة قحط وجذب: لا آكل السمن حتى يُحيى - مجهول - من الإحياء "الناس" أي يعيش الناس عيشاً طيباً. "من أول ما أحيوا" أي كما كانوا يحيون سابقاً أي حتى يحصل لهم المطر والحصب ويتيسر لهم الرزق والإدام.

**متى الساعة**: أي في أي وقت تقوم القيامة.

**وما أعددت لها**: أي ما هيأت للساعة من الأعمال الصالحة حيث تشاق إليها وتسأل عن وقتها.

قال: لا شيء، والله إني لقليل الصيام والصلاة وإني لأحبُّ الله ورسوله، قال: إنك مع من أحببت.

### باب فضل المعروف والصدقة

٩٣٠ - أخرنا ماثلاً، أخبرنا أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: ليس المسكين بالطواف الذي يطوف على الناس تردُّه اللقمة واللقمتان، والتمرّة والتمرتان، قالوا: فما المسكين يا رسول الله؟ قال: الذي ما عنده ما يُعْنيه ولا يُفْطِن له فَيُتَصَدَّقَ عليه، ولا يقوم فيسأل الناس. <sup>الصحابة الحاضرون في رواية: فمن</sup>  
قال محمد: هذا أحق بالعطية، وأيهما أعطيته زكّاتك أجزاك ذلك. وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

لا شيء، أي ما هيأت لها شيئاً من الطاعات. قال أي رسول الله ﷺ. مع من أحب يعني حيث في الله مدخل إلى مرافقة من تحبه، وإن كنت قليل العمل، وفي معناه ما ورد: مع من أحب. أخرجه أحمد [رقم: ٣٧١٨، ٣٩٢/١] وأبو داود [رقم: ٥١٢٧] والترمذي [رقم: ٢٣٨٥] والنسائي وغيرهم، وشاهده قوله تعالى: ٩٥ من أضع به رسولاً فإنه نزلت مع الناس نعمته من عبدهم من شئت، فتصدق به، صدق به، حتى وإن كنت فيهم (النساء: ٦٩) ليس المسكين: أي المسكين الكامل في المسكنة الذي يربو الصدقة عليه ويصاعف لها ثواباً. "الطواف" بصيغة المبالغة أي كثير الطواف والدور على الناس للسؤال فيعطيه واحد لقمة وآخر لقمتين فيرجع، بل الكامل في المسكنة هو الذي ليس عنده ما يكفيه ويعنيه إلا أنه لتعقّفه وترك سؤاله وإلحاحه. "لا يقط" أي لا يُعلم مسكنته. "ولا يقوم يسأل الناس" بل هو مرور في بيته قانع صابر معتمد على ربه، فهذا هو المسكين الذي إذا أعطي أصاب المعطي ثواباً مضاعفاً. فيتصدق عليه. أي لا يعلم أنه مسكين حتى يتصدق عليه - بصيغة المجهور - لعدم اطلاع الناس على حاله. فيسأل الناس برفع المضارع في الموضعين عطفاً على المضي أي لا يقط فلا يتصدق عليه، ولا يقوم فلا يسأل الناس، أو بالنصب فيهما بأن مضمره جواباً للنفي، قاله بعض شراح "المصابيح". هذا يعني ليس العرص من الحديث نفي المسكنة عن السائل الطواف وحصره على المتعفف حتى لا يجرى أداء الزكاة وغيرها إلى الطواف، بل العرص منه أن هذا أحق بالعطية، وثواب الصدقة عليه أكثر، وأيهما - طوافاً كان أو غيره - أعطيت زكّاته أجزأ؛ لكون كل منهما من أفراد مطلق المسكين.

٩٣١ - أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، عن معاذ بن عمرو بن سعيد، عن معاذ، عن جدته أن رسول الله ﷺ قال: يا نساء المؤمنات! لا تحقرن إحداكن لجارتها ولو كراع شاة مُحرق.

٩٣٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، عن أبي بُجَيْد الأنصاري ثم الحارثي، عن جدته أن رسول الله ﷺ قال: ردّوا المسكين ولو بظلفٍ مُحرقٍ.

أي أعطوه

عن معاذ الخ: هكذا في نسخ متعددة، والصواب ما في "موطأ يحيى" وشرحه: مالك عن زيد بن أسلم العدوي عن عمرو - بفتح العين - ابن سعد بن معاذ بنسبة إلى جدّه؛ إذ هو عمرو بن معاذ بن سعد معاذ الأشجلى المدي، يكنى أبا محمد، وقله بعضهم فقال: معاذ بن عمرو وهو تابعي، ثقة عن جدته، قال ابن عبد البر: قيل: اسمها حواء بنت يزيد بن السكن، وقيل: إنها جدة ابن بجيد أيضاً صحابية مدنية.

يا نساء المؤمنات: بإضافة العام إلى الخاص، وفي رواية: يا نساء المؤمنات - بالرفع - لا جدك إحداكن، يحتمل أن يكون مبالغة للمهدي إليها، وأن يكون مبالغة للمهدي لجارها أي لا تستكمن من إهداء شيء فقير أو قوله: ... كان ... بالصم ما دون العقب من المواشي والدواب. محرق: نعت لكراع، والمراد به المبالغة في إهداء شيء وقوله من غير استنكافه بسبب قلته أو حقارته، كذا في "شرح الزرقاني" [٣٧٩/٤، ٣٨٠] وغيره.

أبي بجيد: بضم الباء وفتح الجيم، وفي نسخة: ابن بجيد، وهو الموافق لما في "موطأ يحيى" وغيره، الأنصاري ثم الحارثي، نسبة إلى بني حارثة بطن من الخرج من الأنصار، عن جدته هي أم بجيد مشهورة بكنيتها، واسمها حواء - بفتح الحاء وتشديد الواو - بنت يزيد بن السكن، قال ابن حجر في "تعجيل المفضة في رجال الأربعة": اتفق رواية الموطأ على إمام ابن بجيد إلا يحيى بن بكير فقال: عن محمد بن بجيد، وبه جزم ابن الرقي فيما حكاه أبو القاسم الجوهري في "مسند الموطأ"، ووقع في أطراف المرّي أن النسائي أخرجه من وجهين: عن مالك عن زيد عن عبد الرحمن بن بجيد ولم يترجم في "التهديب" لمحمد بن جرير في "مهماته" أنه عبد الرحمن، وليس بجيد؛ فإن النسائي إنما رواه غير مسمى كأثر رواية الموطأ، ومستند من سماه عبد الرحمن ما في السنن الثلاثة عن الليث عن سعيد المقبري عن عبد الرحمن بن بجيد، ولا يلزم من كون شيخ المقبري عبد الرحمن أن لا يكون شيخ زيد بن أسلم فيه آخر اسمه محمد، كذا في "شرح الزرقاني" [٣٥٣/٤].

ولو بظلف: قال القاري: بالكسر للقر والعنم، كالحافر للفرس والعل، والخف للبعير. "محرق" على النعت، والمراد به المبالغة على إعطاء السائل، أو محمول على أيام القحط الكامل.

٩٣٣ - **أَحْرَأَ مَالَتْ**، أَخْبَرَنَا سَمِي، عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ **بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ فَاشْتَدَّ عَلَيْهِ الْعَطَشُ فَوَجَدَ بَثْرًا فَنَزَلَ فِيهَا، فَشَرِبَ ثُمَّ خَرَجَ، فَإِذَا كَلْبٌ يَلْهَثُ يَأْكُلُ الثَّرَى مِنَ الْعَطَشِ فَقَالَ: لَقَدْ بَلَغَ هَذَا الْكَلْبُ مِنَ الْعَطَشِ مِثْلَ الَّذِي بَلَغَ بِي، فَنَزَلَ الْبَثْرَ فَمَلَأَ حُقْفَهُ ثُمَّ أَمْسَكَ الْحُقْفَ فِيهِ حَتَّى رَقِيَ فَسَقَى الْكَلْبَ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ فَغَفَرَ لَهُ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَإِنَّ لَنَا فِي الْبَهَائِمِ لِأَجْرًا؟ قَالَ: فِي كُلِّ ذَاتِ كَبِدٍ رَطْبَةٌ أَجْرٌ.**

في الإحسان إليها

**أَبِي صَالِحٍ** اسمه دكوان، وكان نافع السمع فلقب سماناً بالفتح وتشديد الميم. **بَيْنَمَا رَجُلٌ** قال أحافظ: لم يسم. **يَمْشِي بِطَرِيقٍ** وعند الدار قطي: يمشي بطريق مكة، وفي رواية به يمشي بقالة. **يَلْهَثُ بِكُلِّ الثَّرَى** يفتح الأول مقصوراً التراب البدي، واللهث: شدة نوتر النفس من تعب وغيره، ويقال: لثت الكلب لسانه إذا أحرجه من شدة العطش. كذا في "النهاية" [٢٨١ ٤] وغيره. **فَمَلَأَ** أي ذلك الرجل في نفسه. **مِثْلَ الَّذِي** صبطه بعضهم بالنصب، وفاعل يبع الكلب أي يبع مسعاً مثل الذي يبع بي، وبعضهم بالرفع على أنه فاعل والكلب مفعول.

**ثُمَّ أَمْسَكَ الْحُقْفَ**. أي رأسه بيده ليصعد من البثر لعسر الرقي من البثر، حتى رقي - يفتح الراء وكسر القاف - أي صعد من البثر، فسقى الكلب أي ذلك الماء، راد في رواية "الصحيحين" فأرواه أي جعله رياناً. "فشكر الله له" أي قبل عمله واستحسسه، ورصي منه، فعقر له تخاور عن سببانه وأدخه الخنة. واستشكل سقيه الكلب من حقه بأن سور الكلب ولعانه تحس فيرم تحس حقه، وأجيب بأنه يجوز أن يكون حارح البثر إباء فأحرج الماء بالحف، وجعله فيه وسقاه منه، وعلى تقدير التسليم إنما بعته على ذلك الضرورة والشفقة، وغسل الحف بعده ممكناً. هذا كله على تقدير ثبوت نخاسة لعاب الكلب في الأديان السابقة أيضاً وإلا فلا إشكال.

**قَالُوا** أي الصحابة الحاضرون، سمي منهم سراقفة بن مالك عبد أحمد. **رَطْبَةٌ** أي برطوبة الحياة يعني في الإحسان إلى كل ما له حياة أجراً، قيل. هذا في بني إسرائيل، وأما في الإسلام فهو مخصوص بما لم يؤمر بقتله وإهلاكه كالكلب والحريز، ورد أنه لا حاجة إليه فإن الأمر بالقتل لا يستلزم أن لا يكون في الإحسان إليه أجراً.



## باب حق الجار

٩٣٤ - أخبرنا **مسئد**، أخبرنا **يحيى بن سعيد**، أخبرني **أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم** أن **عَمْرَةَ** حَدَّثَتْهُ: أَنَّهَا سَمِعَتْ **عَائِشَةَ** تَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَا زَالَ **جِبْرِئِيلُ** يُوصِيَنِي بِالْجَارِ حَتَّى ظَنَنْتُ لِي وَرَثَةً.

في نسخة ليوثه

باب اكتاب العلم

٩٣٥ - أحمر، مائت. أخبرنا يحيى بن سعيد، أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أبي بكر بن عمرو بن حزم أن انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ أو سنته أو حديث عمر أو نحو هذا فاكتبه لي، .....

يوصي بالبحار أي بالشقة والإحسان به. **حتى طست** أي طنت بكثرة وصيته وشدة اهتمامه أنه يجعله وارثاً.  
**باب اكتتاب العلم** قال القاري: أي اتساعها، ومنه قوله تعالى: **وَمَنْ يَشَأْ فَلْيُحْسِنِ كُتُبَهُ** أي يحسب كتبه  
**لكرهه** (المفرد). **أن انظر** بيان لما كتبه أي تأمل وتفكر ما وصل إليك أو ما في روايتك من الأحاديث.  
**أو سته** أي طريقته المروية تقريراً أو بلاغاً. **أو نحو هذا** من أحاديث بقية العلماء وغيرهم.

**فاكتبه لي** هذا أصل في كتابة العلم والشرعة، وفي رواية أبي نعيم في "تاريخ أصبهان" عن عمر بن عبد العزيز: أنه كتب إلى أهل الافاق: انظروا إلى حديث رسول الله ﷺ فاحمعوه، ذكره البحاري في "صحيحه" تعليقا، فيستفاد منه كما أفاده الحافظ ابتداء تدوين الحديث النبوي، وقال الهروي في "درة الكلام": لم تكن الصحابة والتابعون يكتبون الأحاديث إما كانوا يودونها حفظاً ويأخذونها لفظاً إلا كتاب الصدقات والشيء اليسير الذي يقف عليه الباحث بعد الاستقصاء التام حتى يخيف على عمر بن عبد العزيز الدروس، وأسرع الموت في العلماء فأمر أبا بكر بن محمد بالكتابة، كذا في "إرشاد الساري" [١٧/١]. ومما يستدل به في الباب قول أبي هريرة: ما من أصحاب رسول الله ﷺ أحد أكثر حديثاً مني عنه إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب وأنا لا أكتب. أخرجه البحاري [رقم: ١١٣] والترمذي [رقم: ٢٦٦٨] وغيرهما، وكذا ما أخرجه البحاري [رقم: ١١٢] وغيره في حديث طويل: أن النبي ﷺ خطب حطة بمكة، فقال رجل من اليمن يقال له أبو شاه: اكتب لي =

فلبي قد خفت دروس العلم وذهاب العلماء.

قال محمد: وهذا تأخذ، ولا نرى بكتابة العلم بأساً. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

## باب الخضاب

٩٣٦ - **أحرب** مست. أخبرنا يحيى بن سعيد، أخبرنا محمد بن إبراهيم، عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن أن عبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث كان جليساً لنا، وكان أبيض اللحية والرأس، فغدا عليهم ذات يوم وقد حمرها، فقال له القوم: هذا أحسن، فقال: إن أمي عائشة زوج النبي ﷺ أرسلت إلي البارحة جاريته تُخَيِّلُ .....  
في بيته المصيبة

= يا رسول الله، فقال: مست. وكذا ما أخرج الحارثي [رقم: ١١١] ومسلم والسنائي وأحمد [رقم: ٧٢٤١، ٢/٢٣٨] وغيرهم: من أنه سئل عليّ هل عندكم كتاب؟ فقال: لا إلا كتاب الله وما في هذه الصحيفة، وأخرج صحيفة فيها بعض أحكام الدية وهو ذلك. فهذه الآثار والأخبار أثار الجمهور كتاب العلم وتدوينه لاسيما إذا حاف دهاب العلم فحينئذ يكون واحداً، وقد كان الصحابة ومن قرب منهم مُستعينين عن ذلك غير معتادين لذلك لاعتمادهم على حفظهم، وكثرة حملة العلم فيهم، فلما صار الأمر إلى ما صار احتيج إلى الكتابة إبقاء للشريعة.

**دروس** بالضم أي اندراس العلم بموت العلماء. **أسأ** وقد ورد عن أبي سعيد: استأدنا عن رسول الله ﷺ في الكتابة فلم يَأْدُلْ لنا. وهو محمول على أول الأمر لما يُخاف باحتلاصه بكتاب الله أو على عدم الضرورة بدليل ما عن أبي هريرة. كان رجل من الأنصار يَخُصُّ إلى رسول الله ﷺ فيسمع منه الحديث، فيعجبه ولا يَحْفَظُهُ فشكاه ذلك إليه، فقال رسول الله ﷺ **سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ** يَحْضُرُ أَحْرَجَهُمَا الترمذي [رقم: ٢٦٦٥، ٢٦٦٦].  
**باب الخضاب** بكسر الخاء من حصب يحصب حصاً إذا صبغ شعره الأبيض. **وكان أصب** أي كان شعر خيته ورأسه أبيض. **فغدا عليهم** أي همر عبد الرحمن عليهم يوماً من الأيام صاحداً، وقد جعلها أحمر وصعها بالحمر. **هذا أحسن** أي هذا اللون أحسن بالنسبة إلى البياض. **إن أمي** أطلق عليها أم؛ لأنها أم المؤمنين، قال الله تعالى: **وَأَخِي مُطِئَةُ** (الأحزاب ٦) **خبيث** بضم الخاء وفتح الحاء معجمة عند يحيى وغيره، ومهملة عند البعض، وسكون التحتية، اسم جارية لعائشة، قاله الرقائي. [شرح الرقائي: ٤/٤١٨]

فَأَقْسَمْتُ عَلَىّ لَأُصْبِغَنَّ، فَأَخْبِرْتَنِي أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَصْبِغُ.

قال محمد: لا نرى بالخضاب بالوسمة والحناء والصفرة بأساً، وإن تركه أبيض فلا بأس بذلك، كل ذلك حسن.

فأقسم عليّ أي عائشة أو بحيلة من جانب عائشة. فأحررتني أي عائشة بواسطة أو بحيلة عنها.

كان يصع قال الزرقاني: قال مالك: في هذا الحديث بيان أن رسول الله ﷺ لم يصبغ ولو صبغ لأرسلت بذلك عائشة إلى عبد الرحمن بن الأسود مع قولها: إن أنا بكر كان يصبغ أو بلبونه، وقد أنكر أس كونه ﷺ صبغ. وقال ابن عمر: إنه رآه يصبغ بالصفرة. وقال أبو رمة: أتيت النبي ﷺ وعليه بردان أخضران، وله شعر قد علاه الشيب، وشبهه أحمر مخضوب بالحناء، رواه الحاكم وأصحاب السنن. وسئل أبو هريرة: هل خضب رسول الله ﷺ؟ قال: نعم.

رواه الترمذي [شرح الزرقاني: ٤/٤١٨] وجمع بأنه صبغ في وقت وترك في معظم الأوقات فأحمر كل بما رأى.

بالوسمة بفتحين وبفتح الأول وسكون الثاني ونكسره أيضاً على ما في "القاموس" و"المعرب"، هو ورق النيل، والحضاب به صرفاً لا يكون سواداً خالصاً بل مائلاً إلى الخضرة، وكذا إذا حلط بالحناء وحضب به، نعم لو خضب الشعر أولاً بالحناء صرفاً ثم بالوسمة عليه يحصل السواد الخالص فيكون مموعاً كما سيأتي ذكره.

والحناء بكسر الحاء وتشديد الون، ورق معروف يخصب النساء به أيديهن وأرجلهن، ويكون لونه أحمر والصفرة بالصم أي غير الرغفران فإنه مكروه للرجال. "ناسا" أي خوفاً وصيقاً، ففي "مسند أحمد" [رقم: ٢٢٣٣٧، ٢٦٤/٥] عن أبي أمامة مرفوعاً: **معشراً لأحد أئمة حمير، مسنداً واحداً من كتاب وإن تركه** أيضاً من غير حضاب فلا بأس، وأما الحضاب بالسواد الخالص فعير جائز؛ لما أخرجه أبو داود [٤٢١٢] **والسائي** [رقم: ٥٠٧٥] **واس حبان والحاكم - وقال: صحيح الإسناد - عن ابن عباس مرفوعاً: يحرم** **خصه** في حرم من السواد **تحريم** **لا يجوز** **جاءه** **وجع** **ابن الجوزي في "العلل المتناهية"** إلى تضعيفه مستنداً بما روي أن سعداً والحسين بن علي كانا يخصصان بالسواد، وليس بجيد فلعله لم ييلعهما الحديث، والكلام في بعض روايته ليس بحيث يخرج عن حيز الاحتجاج به، ومن ثم عدّ ابن حجر المكي في "الرواجز" الخضاب بالسواد من الكبائر، ويؤيده ما أخرجه الطبراني عن أبي الدرداء مرفوعاً: **من خصب** **سود** **له وجه يوم القيامة، وعند أحمد: جاءه** **حب** **ولا يقر** **سود** **وأما ما في سنن ابن ماجه [رقم: ٣٦٢٥]** **مرفوعاً: لا يحسن من خصبه** **سود** **عقب مسندكم** **وهيبكم** **في سنن** **أحمدكم، ففي** **سنده ضعفاء** فلا يُعارض الروايات الصحيحة، وأخذ منه بعض الفقهاء جواره في الجهاد.

## باب الولي يستقرض من مال اليتيم

٩٣٧ - أخبرنا ماث، أخبرنا يحيى بن سعيد قال: سمعت القاسم بن محمد يقول: جاء رجل إلى ابن عباس رضي الله عنه فقال له: إن لي يتيماً وله إبل فأشرب من لبن إبله؟ قال له ابن عباس: إن كنت تبغي ضالة إبله، وتنهأ جرباًها <sup>أي في تربيق وحفظي</sup> وتليط حوضها، وتسقيها يوم وردّها فأشرب غير مضر بنسلي، ولا ناهلك في حلب.

قال محمد: بلغنا أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ذكر والي اليتيم، فقال: إن استغنى استعفّ

باب الولي [في نسخة: الوصي] أي من يربي اليتيم، ويصلح أموره. جاء رجل في رواية: أعراي. وقد أخرج هذه القصة سعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر والنحاس أيضاً.

فأشرب يحتمل أن يكون حبراً وأن يقدر استهماً وعلى كل تقدير فمراده الاستفتاء، قال له ابن عباس: "إن كنت تبغي ضالة إبله" أي تطلب ما فقد من إبله وصاع من ماله وتخدم في ما يتعلق بحاله. "وتنهأ" أي تطني يقال: هنا الإبل إذا طلاه وذلك على جسده القطران - بالفتح - وهو دواء يطلى به الإبل المبتلاة بالجرب وغيره. "جربها" بالفتح إبله الجرباء بالقطران. "وتليط حوضها" وفي نسخة: تلوطه أي تطيه وتصلحه، وليحيى: تلط بضم اللام وتشديد الطاء. "وتسقيها" أي الإبل "يوم وردّها" بالكسر أي شربها، فأشرب من لبنه فإنك تستحقه من خدمتك. "غير مضر" بالنصب أي حال كونك غير صار. "سلي" بفتح السين أي بالولد الرضيع. "ولا ناهلك" بكسر الهماء أي غير ضائع في حلب، يقال: هكت الناقة أهكها إذا لم يبق في ضروعها لبن، "والحلب" بفتح الحاء اللس المحلوب ويتسكين اللام الفعل، والمعنى غير مستأصل اللس، كما ذكره القاري وغيره.

بلغنا هذا اللام أخرج عبد الرزاق، وابن سعد، وسعيد بن منصور، وابن أبي شيبة، وعبد بن حميد، وابن أبي الدنيا، وابن جرير، وابن المنذر، والنحاس في "ناسخه"، والبيهقي في "سنة" من طرق عن عمر، قال: إني أشرت نفسي في مال الله بمعلقة والي اليتيم، إن استعيت استعفت وإن احتجت أخذت منه بالمعروف، فإذا أيسرت قصيت وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم عن طريق علي عن ابن عباس: من كان فقيراً فليأكل بالمعروف يعني القرص. وكذا أخرجه ابن جرير عن طريق سعيد بن جبير عنه، وأخرج عبد بن حميد والبيهقي عن طريق ابن جبير عنه، قال: والي اليتيم إن كان عياً فليستعفف ولا يأكل، وإن كان فقيراً أخذ من فضل اللس، وأحد بالقوت لا يجاوزه، وما يستر من عورته فإذا أيسر قضى، وإن أعسر فهو في حل. وأخرج سعيد بن منصور وابن أبي شيبة وابن المنذر والبيهقي عنه، قال: إذا احتاج والي اليتيم وضع يده فأكل من طعامهم ولا يلبس منه ثوباً =

وإن افتقر أكل بالمعروف قرضاً. بلغنا عن سعيد بن جبير فسر هذه الآية: **مَنْ كَانَ عَيْبًا فَيُسْتَعْفَفُ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَيُأْكُلُ بِالْمَعْرُوفِ** **قَالَ: قَرْضاً.**

٩٣٨ - أخبرنا سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن صِلَةَ بن زُفَرٍ أن رجلاً أتى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه فقال: **أوصني إلى يتيم، فقال: لا تشتري من ماله شيئاً، ولا تستقرض من ماله شيئاً.**

والاستعفاف عن ماله عندنا أفضل. وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

### باب الرجل ينظر إلى عورة الرجل

٩٣٩ - أخبرنا **مناث**، أخبرنا يحيى بن سعيد، قال: سمعت عبد الله بن عامر يقول: **بينما أنا أغتسل ويتيم كان في حجر أبي، يصبُّ أحدنا على صاحبه إذ طلع علينا عامر** في سحره يما

- ولا عمامة. وأخرج ابن المنذر والطبراني عنه قال: **يأكل ولي مال اليتيم بقدر قيامه على ماله، ومفغته له ما لم يسرف أو يندر.** وفي الباب آثار أخر مسبوطة في "الدر المنثور" للسيوطي.

**قال قرضا:** أي في معنى الأكل بالمعروف. **أبي إسحاق** هو عمرو بن عبد الله بن علي السبيعي الهمداني الكوفي. **صِلَة بن زُفَرٍ** هو صلة - بكسر الصاد وفتح اللام - ابن زهر بنم الرء وفتح الغاء أبو الغلاء العسي الكوفي، روى عن عامر وحذيفة وابن مسعود وعلي وابن عباس، وعنه أبو وائل وأبو إسحاق السبيعي وأيوب السختياني وغيرهم، قال الخطيب وابن خراش وابن حبان: ثقة، وكذا عن ابن معين والعجلي وابن ميم، مات في خلافة مصعب بن الزبير، كذا في "تهذيب التهذيب" [رقم: ٣٤٣٤، ٥٥٥/٢] **أوصي** أي النصحي في أمر يتيم هو في كفالتي.

**لا تشتري** بصيغة النهي مع نون المشددة. **ولا تستقرض إلخ** هذا بظاهره دال على عدم جواز الاستقراض أيضاً، وهو محمول على حالة الاستعلاء وعدم الحاجة، وأما عند الحاجة فيجوز كما دلت الآثار السابقة فإن اضطر إلى الأكل جاز أكله. **والاستعفاف:** هذا قول المؤلف، أي الكف عن ماله ولو استقرضاً إذا لم يحتاج إليه أفضل من غيره.

**في حجر أبي** يعني كان في تربية أبي عامر. "يصب أحدنا" أي أحد ماء، أنا واليتيم، وكانا يعتسلان عاريين في موضع واحد فيقي الماء أحدهما على صاحبه الآخر. "إذ طلع علينا" أي ظهر علينا وجاء إلينا أبي عامر بن ربيعة، "وعن" أي أنا واليتيم "كذلك" أي نفتسل ونصب الماء، "فقال" أي عامر متعجباً وزاجراً: "يظر بعضكم إلى عورة بعض" -

ونحن كذلك، فقال: ينظر بعضكم إلى عورة بعض؟ والله إني كنت لأحسبكم خيراً منا.  
قلت: قوم وُلِدُوا في الإسلام لم يُؤَلِّدُوا في شيء من الجاهلية، والله لأظننكم الخلف.  
قال محمد: لا ينبغي للرجل أن ينظر إلى عورة أخيه المسلم إلا من ضرورة مداواة ونحوه.  
وكذا النفس المراقب وكذا الكافر

## باب النفخ في الشرب

٩٤٠ - أخبرنا أيوب بن حبيب مولى سعد بن أبي وقاص، عن أبي المثنى  
الجهني قال: كنت عند مروان بن الحكم فدخل أبو سعيد الخدري على مروان،  
بالصمسة إلى جهينة  
فقال له مروان: أسمعت من رسول الله ﷺ أنه نهى عن النفخ في الشراب؟ قال: نعم،  
استخاراً

- وهو حرام، "والله إني كنت لأحسبكم" أي أنصكم "خيراً منا" أي في الديانة والتقوى، وقد صهر حلاف ذلك  
حيث لا تخاف الله وتنظر إلى ما لا يحل النظر إليه.  
قلت أي في حاضري قوم أي هم قوم وُلِدُوا مجهول في الإسلام أي وعمموا الأحكام ولم يولدوا في شيء  
من الجاهلية سيكونوا معدومين في الجهل بعض الآداب الدينية: والله لأظننكم الآن أحفب بفتح الحاء ويكون اللام  
لا بفتحها، فهي 'المصاح' هو حنف صدق من أبيه إذا قام مقامه، وهو حنف سوء بالسكون هـ أكثر كلامهم،  
ومنه من يغير الفتح والسكون في النوعين، وعلى السكون جاء انشربل **صمسة** (مره ٥٩) كذا ذكره المفاري. **لا من ضرورة مداواة** بالصم ونحوه، فإن الضرورات تبيح المحظورات،  
فيحور النظر إلى عورة لرجل والمرأة للاحتقان، واحتقان، واحتمص أي حثت المرأة، وموضع الفرحة وغير ذلك،  
ومن مواضع ضرورة حانة الولادة فيحور للقاتلة الطر إلى فرج المرأة، ومنها الطر إلى موضع السكارة إذا احتيج  
إليه في مسألة العينين، والبسط في كتب الفقه.

**في الشرب** [في سحرة الشراب] بالصم مصدر أي في حانة شرب الماء وغيره. **أخبرنا أيوب بن حبيب** قال الذهبي  
في 'الكاشف' [رقم: ٥١٩، ٩٧/١]. أيوب بن حبيب المديني، عن أبي المثنى، وعنه مالك وفليح، وثقه السائي، وقال  
أيضاً في الكشي: أبو المثنى الجهني، عن سعد وأبي سعيد، وعنه أيوب ومحمد بن أبي يحيى، ثقة. وقال ابن عبد البر:  
ه أقف على اسمه. **قال نعم** أي سمعته هي عن النفخ في الشراب، وروى الجهني عنه أيضاً من حديث ابن عباس  
عند أحمد، ويريد من ثابث عند الطبراني، وروى أبو سعيد الخدري على الخواف ذكره سوان رجل عن رسول الله ﷺ  
وجوابه عند هبة عن النفخ في الشراب، فقال: فقص له أي لرسول الله ﷺ رجل ممن حضر ذلك المجلس: =





ولا تأتي بهتان نفثه بين أيدينا وأرجلنا، ولا نعصيك في معروف، قال رسول الله ﷺ: فيما استطعتن، وأطقن، قلنا: الله ورسوله أرحم بنا منا بأنفسنا، هلم تبايعك يا رسول الله ﷺ. قال: إني لا أصافح النساء، إنما قولي لمائة امرأة كقولي لامرأة واحدة، أو مثل قولي لامرأة واحدة.

### باب فضائل أصحاب رسول الله ﷺ

٩٤٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، أنه سمع سعيد بن المسيب يقول: سمعت

بن أيدينا وأرجلنا. أي من قبل أنفسنا فكنى بالأيدي والأرجل عن الذات؛ لأن معظم الأفعال هما، وأن الهتان ناش عما يختلقه القلب الذي هو بين الأيدي والأرجل ثم يترده بسا. [شرح الرقائي: ٤/ ٤٩٤] في معروف أي في ما عرف شرعاً، وفيه إشارة إلى أن لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

فيما استطعت أي هذا كله حسب طاقتك رحم ما أي حيث قال الله ﷻ: ما استطعتم. (النساء: ١٦) وقال رسوله فيما استطعت، فأوجها لامثال حسب الصفاة الشريفة ولم يكن كما ليس في الوسع.

هلم أي تعال تبايعت ما تريد كما تبايع الرجل بمصافحة، وعبد الساني: فقس: استط يدك مصافحت.

لا أصافح النساء فيه دليل على أنه لا يسعي بمصافحة عبد لبيعة بالنساء، وأن بيعة النبي ﷺ بالنساء لم تكن بأحد اليد، وهو مفاد قول عائشة: "ما مست يد رسول الله ﷺ يد امرأة قط إلا امرأة يملكها"، أخرجه البخاري، وفي رواية له [رقم: ٢٧١٣] عنها: "ما مست يده امرأة قط في إصابته، ما يبايعهن إلا بقوله: يا رسول الله ﷺ."

دلت وأخرج أبو نعم في "كتاب المعرفة" من حديث هبة بنت عبد الله السكرية قالت: وفدت مع أبي علي النبي ﷺ.

فبايع الرجال ومصافحهم، وبايع النساء ولم يصافحهن. وعبد أحمد [رقم: ٦٩٩٨، ٢/ ٢١٣] من حديث ابن

عمر: أنه ﷺ لم يكن يصافح النساء. وجاءت أخبار ضعيفة بمصافحته نساء عبد البيعة أحياناً، فعبد الطبراني من

حديث معقل بن يسار: أن النبي ﷺ كان يصافح النساء في بيعة الرضوان من تحت الثوب، وأخرج ابن عبد البر

عن عطاء بن ريس أن النبي ﷺ كان إذا بايع لم يصافح النساء إلا على يده ثوب، كما ذكره ابن

حجر والرقائي، ولعله محمول على مصافحة النجاشي، وقوله ﷺ في حديث الباب: يا رسول الله ﷺ.

بالطرق الصحيحة صريح في عدم مصافحته.

كقولي لامرأة واحدة أي في حصول البيعة ووجوب الطاعة. أو مثل إخ شئت من الراوي في اللفظ والمعنى واحد.

سعد بن أبي وقاص يقول: **لقد جمع لي رسول الله ﷺ أبوته يوم أخذ.**

٩٤٣ - **أحمر مائل**، أحبرنا عبد الله بن دينار قال: قال ابن عمر **رضي الله عنه**: بعث

رسول الله ﷺ **بعثاً** فأمر عليهم أسامة بن زيد، فطعن الناس في إمرته، فقام  
أي جعله أمراً عليهم

رسول الله ﷺ، وقال: **إن تطعنوا في إمرته فقد كنتم تطعنون في إمرة أبيه من قبل،**

**وأيم الله إن كان خليفاً للإمرة، وإن كان لمن أحب الناس إلي من بعده.**  
أي أسامة أي لأمته أي لعنه أي لعنه أي لعنه

٩٤٤ - **أحمر مائل**، عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله بن معمر، عن عبيد يعني  
أي سحبه: عبد الله

ابن حنين، عن أبي سعيد الخدري: أن رسول الله ﷺ جلس على المنبر فقال: **إن عبداً**  
أي لبعضه

خير الله تعالى بين أن يؤتیه من زهرة الدنيا ما شاء وبين ما عنده، .....

**لقد جمع لي** أي قال يوم عروة أحد: مائة من أمتي. وكذا جمع لعمر بن العوام كما عند الترمذي وغيره،

وفيه مقبة عظيمة لها. **بعثاً** بالفتح أي أرسل جيشاً. **فطعن الناس في إمرته**. [أي المافقون أو أحلاف العرب]

قال القاري: بكسر الميم أي في إمارته وولايته؛ لكونه صغير القوم وحقيقهم في الصورة؛ لأنه من الموال، وكان  
في القوم أبو بكر وعمر. **فقد كنتم تطعنون** أي قل دلت في إمارة أبيه زيد بن حارثة منسب رسول الله ﷺ وحته.

وأيم. همزة مفتوحة بمعنى القسم. **إن كان**. محففة من متقنة مكسورة. **عن عبيد** قال ابن حجر في "التقريب"

[رقم: ٤٣٦٨، ٤١٨/٢]: **عبيد بن حنين** - بويين مصر - أبو عبد الله المدي ثقة، قليل الحديث، مات سنة

خمس ومائة. **إن عبداً** وصف نفسه بالعبودية؛ لأنها المرتبة الكاملة اقتداءً بقوله تعالى في حقه: **سبحان الذي**

**أنشأ عبده** (الإسراء ١) ويقول تعالى: **سبحان الذي أنشأ عبده** (البرقان ١)، ويقول تعالى:

**سبحان الذي أنشأ عبده** (البرقان ١٠، ٩)، ويقول تعالى: **سبحان الذي أنشأ عبده** (البرقان ١٠، ٩)، ويقول تعالى:

**سبحان الذي أنشأ عبده** (البرقان ١٩)، فإن المراد بالعبد في هذه الآيات هو النبي ﷺ، وإنما أظم الأمر ولم يعين نفسه من بدو الأمر

إحالة على إفهام حقائق الصحابة وامتثالاً لهمهم، ولئلا يحصل لهم الملل دفعة سماع خبر مصيبة عظيمة.

**زهرة الدنيا** بالفتح أي بجمتها وريبتها، قال النووي في "شرح صحيح مسلم" [٢٧٢/٢]: المراد برهرة الدنيا

يعمها وأعراضها وحدودها، شبهها برهرة الروض **ما عنده**: أي ما عنده من لذة العقبى والدرجات العلى.

فاختار العبد ما عنده، فبكى أبو بكر رضي الله عنه. وقال: فدَيْنَاك بآبائنا وأمهاتنا، قال: فعجبنا له، وقال الناس: انظروا إلى هذا الشيخ يُخبر رسول الله ﷺ بخبر عبدٍ خيِّره الله تعالى، وهو يقول: فدَيْنَاك بآبائنا وأمهاتنا. فكان رسول الله ﷺ هو المُخَيَّر، وكان أبو بكر رضي الله عنه أعلمنا به. وقال رسول الله ﷺ: **إِنْ أَمِنَ النَّاسُ عَلَيَّ فِي صَحْبَتِهِ وَمَالِهِ أَبُو بَكْرٍ، وَلَوْ كُنْتُ مَتَّخِذًا خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا وَلَكِنْ أَخُوهُ الْإِسْلَامُ،**

**فبَكَى أَبُو بَكْرٍ** لما أنه كان من أفضقه الصحابة وأعلمهم بالأسرار السوية، ففهم أن مراده بالعبد المحير المختار ما عند الله هو نفسه فبكى حزناً على فراقه، وقال: فدَيْنَاك بآبائنا وأمهاتنا أي أنت مفدى بآبائنا معاشر المسلمين، وأمهاتنا، فإن بقاءك خير لنا من بقاء آبائنا وأمهاتنا. **قال فعجبنا** أي قال أبو سعيد الخدري: فتعجبنا - نحن حضار الصحابة - من بكاء أبي بكر، وقال الحاضرون بعضهم لبعض على سبيل الاستعجاب: انظروا إلى هذا الشيخ مع كبر سنه ووفور علمه يُخبر رسول الله ﷺ خبر عبد من عباد الله، وهو يعدي الآباء والأمهات عليه. وهذا التعجب إنما كان لعدم وصول الأفهام إلى ما فهمه أبو بكر، ثم طهر لهم ما طهر له أن العبد الذي أخبر عنه رسول الله ﷺ كان نفسه. **هو مخبر** أي بين الأمرين الدنيا والعقبي **اعلمنا به** أي بهذا الأمر، أو بالنبي صلى الله عليه وسلم وسرته، وفيه منقبة عظيمة لأبي بكر بإقرار الصحابة.

**إن أمن الناس** قاله ذلك تسلياً لأبي بكر، ودفعاً لحزن حصل له غير الرحلة السوية، وإظهاراً لفصله على سائر الصحابة، ومعناه أن أمن الناس = اسمه تفصيل من المرن يعني كثير المنة والإحسان - عليّ في صحبته وماله أبو بكر حيث صحبه إذا لم يصحبه غيره، فكان رفيقه في العار، وأسلم حين لم يسلم أحد من الرجال، وكان له عند ذلك على ما روي أربعون ألفاً أنفق كلها على رسول الله ﷺ. وعند الترمذي وغيره من حديث أبي هريرة قال رسول الله ﷺ: **لَوْ كُنْتُ مَتَّخِذًا خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا وَلَكِنْ أَخُوهُ الْإِسْلَامُ** **ولو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً** إن صاحبكم خليل الله.

**أخوة الإسلام** أي الإخوة الحاصلة بيني وبينه بسبب الإسلام كافية، وفي رواية: **لَوْ كُنْتُ مَتَّخِذًا خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا وَلَكِنْ أَخُوهُ الْإِسْلَامُ** **ولو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً** إن صاحبكم خليل الله.



وأنا رجلٌ جَهِيْرُ الصوت، فقال رسول الله ﷺ: يا ثابت! أما تَرْضَى أن تعيش حميداً، وتُقْتَلَ شهيداً، وتَدْخُلَ الْجَنَّةَ.  
 أي عموداً وكان كذلك

### باب صفة النبي ﷺ

٩٤٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا ربيعة، عن أبي عبد الرحمن أنه سمع أنس بن مالك يقول: كان رسول الله ﷺ: ليس بالطويل البائن، ولا بالقصير، ولا بالأبيض الأمهق، وليس بالآدم، وليس بالجعد القَطَط، ولا بالسَّبَط، بعثه الله على رأس أربعين سنة،

**جهير الصوت** أي عالي الصوت وكان في سمعه ثقل، ومن كان كذلك يكون جهير الصوت عالياً.  
**أما مريض** بهمزة، وما نافية قاله تسلياً له. **وتدخل الجنة** قال القاري: لعل قوله ﷺ بشارته إلى الجنة متضمن أنه ليس ممن يظن نفسه أنه في الخصائل الدنية والشمائل الردية.  
**ربيعة عن إلح** هكذا في نسخ عديدة، والصواب ما في بعض النسخ موافقاً لما في "موطأ يحيى" وغيره: عن ربيعة ابن أبي عبد الرحمن أنه سمع إلح، وهو المعروف بـ "ربيعة الرأي".  
**ليس بالطويل البائن** من باب إذا طهر أي المفرط في الطول، "ولا بالقصير" أي البائن كما صرح به في رواية مسند عن البراء يعني أنه بينهما، وعند البحاري [رقم: ٣٥٤٧] عن أنس: كان ربيعة من القوم. 'ولا بالأبيض الأمهق' من المهق، شدة البياض أي ليس شديد البياض كلون الحص، "وليس بالآدم" بالمد أي لا شديد السمرة، وإنما كان يخالط بياضه الحمرة. "وليس بالجعد" بفتح الجيم وسكون العين ودال مهملة أي مقصص الشعر، يتجعد ويتكسر كشعر الخيش والريح. "والقطط" بفتح القاف والطاء الأولى ويحور كسرهما، وهو مقابل استسط بفتح السين وكسر الموحدة، أي المستسط المسترسل يعني أن شعره ليس نهاية في العودة ولا في السوطية بل وسطاً بينهما، كذا في "شرح شمائل الترمذي" لعل القاري وغيره.

**رأس أربعين سنة** أي آخر أربعين سنة من عمره، وهذا على القول بأنه بعث في الشهر الذي ولد فيه، والمشهور عند الجمهور أنه ولد في الربيع الأول وبعث في رمضان، فعلى هذا يكون حين البعث أربعون سنة ونصف أو تسع وثلاثون ونصف فمن قال: أربعين ألقى الكسر أو حبر. وأما ما رواه الحاكم أنه بُعث وهو ابن ثلاث وأربعين، وعن مكحول: أنه بُعث ابن اثنين وأربعين فشاذ، كذا ذكره الحافظ ابن حجر.

فأقام بمكة عشر سنين، وبالمدينة عشر سنين، وتوفاه الله على رأس ستين سنة وليس في رأسه ولحيته عشرون شعرة بيضاء.

## باب قبر النبي ﷺ وما يُستحب من ذلك

٩٤٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، أن ابن عمر: .....

عشر سنين: عبد الحارث عن ابن عباس: لبث بمكة ثلاث عشر سنة، وبعث لأربعين، ومات وهو ابن ثلاث وستين، وجمع السهيلي بأن من قال: ثلاث عشرة عدّ من أول ما جاء به الملك، ومن قال عشراً عدّ ما بعد الفترة، فإن الوحي فتر بعد ما برل ثلاث سنين، كما رواه أحمد. وهناك أقوال وروايات أخر مسبوطة في 'فتح الباري'. وبالمدينة: أي بعد الهجرة، وهذا بالاتفاق. **على رأس ستين**: روي عن جمع من الصحابة منهم معاوية في عمره ثلاث وستون، وروي عن ابن عباس وأُس وعائشة ستون، وروي عنهم ما يوافق المشهور أيضاً فهو المعتمد. **عشرون شعرة إلخ**: أي بل أقل، فعبد الحارث [رقم: ٣٥٤٦] عن عبد الله بن بسر: كان في عبقته شعرات بيض، وفي "صحيح مسلم" [رقم: ٦٠٧٤] عن أنس: كان في لحيته شعرات أبيض، وعند ابن سعد عن أنس: ما كان في رأسه ولحيته إلا سبع عشرة أو ثمان عشرة.

**وما يستحب من ذلك**: أي من زيارة قبره، احتلف فيه بعد ما اتفقوا على أن زيارة قبره ﷺ من أعظم القربات، وأفضل المشروعات، ومن نازع في مشروعيته فقد ضلّ وأصل، فقيل: إنه سنة ذكره بعض المالكية، وقيل: إنه واجب، وقيل: قريب من الواجب، وهو في حكم الواجب مستنداً بحديث: من حج ولم يزرني فقد جفائي، أخرجه ابن عدي والدارقطني وغيرهما، وليس بموضوع كما ظنه ابن الجوزي وابن تيمية، بل سنده حسن عند جمع، وضعيف عند جمع، وقيل: إنه مستحب بل أعلى المستحبات، وقد ورد في فضله أحاديث، فمن ذلك: من رار قبري وحسنته شفاعي، أخرجه الدارقطني [رقم: ١٩٤، ٢٧٨/٢] وابن حزيمة، وسنده حسن، وفي رواية الطبراني: ما حادي رائر لا نعمته حاجة إلا ريارتي كل حقاً عني أن أكون له شفعاً، وعند ابن أبي الدنيا عن أنس: "من رارني محسناً كنت له شفعاً وشهيداً" وأكثر طرق هذه الأحاديث وإن كانت ضعيفة لكن بعضها سالم عن الضعف القادح، وبالمجموع يحصل القوة كما حققه الحافظ ابن حجر في "التلخيص الجليل" والتقي السبكي في كتابه "شفاء الأسماع في زيارة حير الأنعام"، وقد أخطأ بعض معاصريه وهو ابن تيمية حيث ظن أن الأحاديث الواردة في هذا الباب كلها ضعيفة بل موضوعة، وقد ألقت في هذا البحث رسائل على رعم أنف المعاند الجاهل، حينما ذهب بعض أفاضل عصرنا إلى مكة ورجع من غير زيارة مع استطاعته، وألف ما لا يليق ذكره فإلله يصلحنا ويصلحه ويوفقنا ويوفقه.

كان إذا أراد سفراً، أو قدم من سفر جاء قبر النبي ﷺ فصلى عليه، ودعا ثم انصرف.  
عن محمد: هكذا ينبغي أن يفعله إذا قدم المدينة يأتي قبر النبي ﷺ.

## باب فضل الحياء

٩٤٨ - أخبرنا مالك عن ابن شهاب، عن علي بن حسين، يرفعه إلى النبي ﷺ.  
قال: من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه.

قال محمد: هكذا ينبغي للمرء المسلم أن يكون تاركاً لما لا يعنيه.

٩٤٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا سلمة بن صفوان الزرقى، عن يزيد بن طلحة الركاى،  
أن النبي ﷺ قال: إن لكل دين خلقاً، وخلق الإسلام الحياء.

إذا أراد سفراً وفي رواية عبد الرزاق. كان إذا قدم من سفر أتى قبر النبي ﷺ فقال: السلام عليك يا رسول الله. وفي رواية: كان يقف على قبره، فيصلي على النبي ﷺ وعلى أبي بكر وعمر. وفي رواية عن نافع: كان ابن عمر يسلم على القبر، ورأته مائة مرة أو أكثر يأتي ويقول: السلام على النبي، السلام على أبي بكر، السلام على أبي. وظاهر أنه كان داه وإن لم يسافر، كذا في "وفاء الوفاء بأخبار دار المنصطفى" والموهب' وشرحه. وفي الباب عن أسد عند البيهقي وابن أبي الدنيا، وجابر عند البيهقي، وأبي أيوب عند أحمد والطبراني والنسائي.  
إذا قدم المدينة: بيان لهذا أي يحضر عنده ويصلي ويسلم عليه.

فصل الحياء هو صفة تقتضيها النفس عن القبيح. يرفعه هذا مرسل عند جميع رواة "الموطأ" إلا خالد بن عبد الرحمن الحراساني فوصله عن مالك عن ابن شهاب عن علي بن الحسين عن أبيه، وخالد ضعيف، قاله ابن عبد البر [٩٦/٣] والحديث أخرجه أحمد وأبو يعلى والترمذي وابن ماجه وأحمد والطبراني والحاكم وغيرهم من طرق، كما سطره السيوطي، والزرقي [٣٠٤/٤]. ما لا يعنيه بالفتح من عباه إذا تعلقت عنايته به أي ما لا يعيده من فصول الأقوال وسيئات الأعمال. أن يكون تاركاً لقوله تعالى: لا يجرى مجرى الصاغ الذي يغلى وهم يعلمون (٣٠٤/٤).

سلمة بفتح السين، ابن صفوان بن سلمة الزرقى - نصح الرءاء، وفتح الرءاء - نسبة إلى بني رريق، مدني ثقة، عن يزيد بن طلحة الركاى - بالصم - نسبة إلى ركاة، وهو والد طلحة، وهو ابن عبد يزيد بن هاشم، وذكر ابن حبان يزيد هذا في "ثقات التابعين"، كذا في شرح الزرقاني [٣٠٩/٤]. خلقاً صفتين وتسكن اللام أي حصنة وطريقة شرعت فيه. وخلق الإسلام الحياء أي طبع هذا الدين الذي به قوامه الحياء.



٩٥٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا مخبر، عن سالم بن عبد الله، عن ابن عمر أن النبي ﷺ مرَّ على رجل يعظ أخاه في الحياء، فقال رسول الله ﷺ: دَعَهُ، فإن الحياء من الإيمان.

### باب حق الزوج على المرأة

٩٥١ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، أخبرني بشير بن يسار أن حُصَيْن بن مِحْصَن أخبره أن عَمَّةً له أتت رسول الله ﷺ، وأنها زعمت أنه قال لها: أذات زوج أنت؟ فقالت: نعم، فزعمت أنه قال لها: كيف أنتِ له؟ فقالت: ما آلوه إلا ما عجزتُ عنه، قال: فانظري أين أنتِ منه، فإنما هو جنتك أو نارك.  
في نسخة: و

### باب حق الضيافة

٩٥٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا سعيد المقبري، عن أبي شريح الكعبي.....

أخبرنا محمَّد بن الح في رواية يحيى: مالك عن ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر. **على رجل**. قال الحافظ: لم أعرف اسم الواعظ ولا أخيه. **يعظ**. أي يصححه ويلومه على كثرتِه وأنه يضره. **دعه** أي اتركه على هذا الخلق، ولا تمنعه، فإن الحياء شعبة من شعب الإيمان.

أخبرني بشير هو بشير بن علي ورن فعيل - ابن يسار - بالفتح الحارثي، المدني، وثقه ابن معين، وقال ابن سعد: كان شيخاً كبيراً أدرك عامة أصحاب رسول الله ﷺ. وكان قليل الحديث، وشيخه في هذه الرواية وهو حصين - مصغراً - ابن حصن بكسر الأول وسكون الثاني وفتح الثالث، ذكره ابن حبان في "ثقات التابعين"، وقال ابن السكيت: يُقال: له صحة غير أن روايته عن عمته، وليست له رواية عن رسول الله ﷺ، كذا في "تهذيب التهذيب" و"تقريب التهذيب". **أنه قال** لها أي قال لها رسول الله ﷺ حين أتت عنده.

**فرعمت** أنه أي فقالت: إنه قال لها رسول الله ﷺ كيف أنت لزوجك في الرضاء والسخط والخدمة؟ فقالت: 'ما آلوه' أي ما أقصرت في خدمته ورضائه ما استطعت، فقال رسول الله ﷺ لها: "انظري" أي تأملِي وتفكري في كل وقت، 'أين أنتِ منه'؟ أهو رأس عك أم ساحتك؟ فإن رضي عك يُدخلك الجنة، وإن سخط عليك يدخلك النار، فهو باعث دخول الجنة والنار. **أبي شريح**. بضم الشين مصغراً، الكعبي نسبة إلى كعب بن عمرو بطن من خزاعة، اسمه حويلد بن عمرو بن حويلد، أو هاني، أو كعب بن عمرو، أو عبد الرحمن، أسلم قبل الفتح، مات بالمدينة ٦٨هـ، كذا في "الاستيعاب" [رقم: ٣٠٦٣، ٢٥٠/٤] وغيره.

أن رسول الله ﷺ قال: من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليُكرم ضيفه، جائزته يومٌ وليلة، والضيافة ثلاثة أيام، فما كان بعد ذلك فهو صدقة، ولا يحلّ له أن يثوي عنده حتى يُخرجَه.

## باب تشميت العاطس

٩٥٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم، عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: إن عطس فشمته، ثم إن عطس فشمته، ثم إن عطس فشمته، ثم إن عطس فقل له: .....  
مع الطاء

واليوم الآخر: ذكره إشارة إلى أنه يوم الثواب والعقاب، فمن آمن به إيماناً كاملاً طلب الأعمال الحسنة وتجنب عن السيئة. فليكرم: قال الرزقاني، الأمر بالإكرام للاستحباب عند الجمهور؛ لأن الضيافة من مكارم الأخلاق لا واجبة لقوله: حائرة، وحائرة تفصل وإحسان، هكذا استدلل به الطحاوي وابن بطال وابن عبد البر، وقال الليث وأحمد: تحب الضيافة ليلةً واحدةً للحديث المرفوع: **بسم الله** حتى تنل مسماً وأحباب الجمهور عن هذا وما أشبهه. أن هذا كان في صدر الإسلام حين كانت المواساة واجبة، وأنه محمول على ضيافة المضطرين. [شرح الزرقاني: ٣٧٢/٤]

حائزته. بالرفع مبتدأ أي مبيحته وعطيته وإتخافه بأفضل ما يقدر عليه يوم وليلة بالرفع خبر المبتدأ، ويروى جائزته بالنصب فيكون معولاً ثانياً، والمعنى وهي يوم وليلة. والضيافة ثلاثة أيام يعني من غير تكلف، كالتكلف الذي في اليوم الأول، فإذا مضت الثلاث فقد مضى حق الضيف، فما كان بعد ذلك فهو صدقة. في التعبير عنه إشارة إلى التغير عنه، "ولا يحلّ له" أي للضيف "أن يثوي" بفتح الياء وسكون الراء المثناة وكسر الواو أي يقيم "عنده" أي عند من أصابه "حتى يخرجَه" بضم الياء وكسر الراء أي يوقعه في الحرج والصيق، كذا في "شرح الزرقاني" [٣٧٢/٤].

**تشميت**. هو بالثين المعجمة معناه الإبعاد عن الشماتة، والتشميت بالمهملة معناه الدعاء باهدية إلى السمات الحسن، والحق المستحسن، وكل منهما يُستعملان في جواب العطسة بـ "يرحمك الله"، كذا في 'تهذيب النووي'.  
**عن أبيه**: هو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري.

**فشمته**: ظاهر الأمر للوجوب، وبه قال أصحابنا وغيرهم: إن جواب العطسة واجب إلا أنه مقيد بما إذا حمِد الحديث: إذا عطس أحدكم فحمد به فشموه، وإذا لم يحمِد فلا تشموا، أخرجه البخاري في "الأدب المفرد".

**إنك مضنوك.** قال عبد الله بن أبي بكر: لا أدري أبعد الثالثة أو الرابعة.

قال محمد: إذا عطس فشمتته ثم إن عطس فشمتته، فإن لم تشمتته حتى يعطس مرتين أو ثلاثاً أجزاك أن تشمتته مرة واحدة.

### باب الفرار من الطاعون

أي من موضع وقع فيه

٩٥٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا محمد بن المنكدر أن عامر بن سعد بن أبي وقاص أخبره

أن أسامة بن زيد أخبره: أن رسول الله ﷺ قال: إن هذا الطاعون رجزٌ أُرسل على من كان قبلكم أو أُرسل على بني إسرائيل.....

بكسر الراء أي عذاب

**إنك مضنوك.** بصاد معجمة أي مركوم، والصُّنَاك بالضم الركام، والقياس مصك ومركم، لكنه جاء على أصك وأركم، قاله ابن الأثير في "النهاية" [١٠٣/٣]. لا أدري أي لا أحفظ قوله: إنك مضنوك هل قال بعد العطسة الثالثة أو الرابعة، وعند أبي داود وأبي يعنى وابن السكيت من حديث أبي هريرة مرفوعاً: إذا عطس أحدكم فليشمته جلسه، فإن زاد على ثلاث فهو مركوم ولا يشمت بعد ثلاث.

**أجزاك أن تشمتته.** أي يكفي التشमित الواحد؛ لأن العبادات المتحاسة تتداخل.

محمد: في رواية يحيى: وأبو النصر. أن أسامة في رواية يحيى: أن عامراً سمع أباه يسأل عن أسامة: هل سمعت رسول الله ﷺ في الطاعون شيئاً؟ فقال أسامة: سمعته يقول .... الحديث.

إن هذا الطاعون فسرّه كثير من أصحاب الغريب وشرح الحديث بالوباء وهو كل مرض عام يسبب فساد الهواء، وليس نجس، بل هو أحص منه بدليل أنه ورد في الحديث: أن حصصاً لا يدخل منه، ورد أن المدينة كانت فيها وباء الحمى، ولذا قال القاضي عياض: أصل الطاعون القروح الخارجة في الجسد، والوباء عموم الأمراض، وقال النووي: هو شر وورم مؤلم جداً يخرج مع لب يحصل مع حرقان القلب والقيء، ويخرج في الآباء والأيدي والأصابع وسائر الجسد، وقد بسط الكلام في تحقيق معناه، وذكر الاختلاف فيه وإيراد الأحبار الواردة فيه الحافظ ابن حجر في رسالته "نيل الماعون في فضل الطاعون".

**أرسل على بني إسرائيل:** أخرج قصة برولة على قوم فرعون وعلى بني إسرائيل عبد بن حميد والطبري وابن أبي حاتم وإبراهيم الحربي وغيرهم، وقد ورد أنه مات من قوم موسى بالطاعون في يوم واحد سبعون ألفاً، وورد أيضاً عند أحمد وإسحاق أن الطاعون كان عدواً على الأمم السانقة، وهو رحمة وشهادة لهذه الأمة. وورد أيضاً -

- شك ابن المنكدر في أيهما قال - فإذا سمعتم به بأرض فلا تدخلوا عليه، وإن وقع في أرض فلا تخرجوا فراراً منه.

قال محمد: هذا حديث معروف قد روي عن غير واحد، فلا بأس إذا وقع بأرض أن لا يدخلها اجتناباً له.

## باب الغيبة والبُهتان

٩٥٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا الوليد بن عبد الله بن صياد.....

= عبد أحمد والطبراني وابن خزيمة وأبي يعلى وغيرهم أن الطاعون وحز أعدائكم من الحس، وهو . بالفتح - الطعن غير النافذ. وقد بسط الكلام على هذه الأخبار مع فوائد شريعة الحافظ في 'بدن الماعون'.

شك ابن المنكدر أي في أن أي هذين النقطتين قال. **سمعتم** أي يوقوعه عند أنتم خارجون عنه.

**فلا تدخلوا عليه** قال ابن دقيق العيد: الذي يترجح عندي في النهي عن الفرار وعن الدخول أن الإقدام عليه تعرض للسوء ولعله لا يصير عليه، وربما كان فيه صرب من الدعوى لمقام الصبر أو التوكل، فمع ذلك لا غترار النفس، وأما الفرار فقد يكون داحلاً في باب التوغل في الأسباب متصوراً بصورة من يحاول الحاجة مما قدر عليه فيقع التكلف في القدوم كما يقع في الفرار فأمر بترك التكلف فيهما.

**فراراً منه** أي لأجل الفرار عن الطاعون، فإن قضاء الله لا يُردّ، . . . . . (سنة ٧٨) وفيه إشارة إلى أنه لو خرج لا لهذا القصد بل لحاجته فلا بأس به، وقد أخرج الطبراني في تفسير قوله تعالى . . . . .

إلى . . . . . من . . . . . (سنة ٢٤٣)، من طريق محمد ابن إسحاق عن وهب بن منبه قال: كان حرقيل بن بوري ويقال له: ابن العجور هو الذي دعا للقوم الدين خرجوا من ديارهم وهم ألوف حذر الموت، قال ابن إسحاق: فمعني أنهم خرجوا من بعض الأوباء من الصاعون، أو من سقم كان يصيب الناس حذراً من الموت، الحديث. وعوه عند عبد الرزاق وابن أبي حاتم وغيرهم.

عن غير واحد أي عن كثير من الصحابة بطرق متعددة. **دفع** أي الطاعون، وكذا الحكم في كل وباء عام.

**الوليد بن عبد الله** وهو أخو عمارة بن عبد الله بن صياد، قال الزرقاني: لم يذكره البحاري في 'تاريخه'، ولا ابن أبي حاتم ولا ترحم له ابن عبد البر، لكن ذكره ابن حبان في 'الثقات'، وكفى برواية مالك عنه توثيقاً.

[شرح الزرقاني: ٥٠٢/٤]

أن **المطلب** بن عبد الله بن **حَنَظَلْب** المخزومي: أخبره أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ: ما الغيبة؟ قال رسول الله ﷺ: **أَنْ تَذْكُرَ** من المرء ما يكره أن يسمع، قال: يا رسول الله! وإن كان حقاً؟ قال رسول الله ﷺ: **إذا قلت باطلاً فذلك البهتان.**

أي قولاً كاذباً في حق

**قال محمد:** وبهذا نأخذ، لا ينبغي أن يذكر لأخيه المسلم الزلة تكون منه مما يكره، فأما صاحب الهوى المتعالي بهواه المتعريف به، والفاسق المتعالي بنفسه .....  
الطالب الشهرة به

**المطلب** وهو أبو الحكم المطلب بن عبد الله بن المطلب بن حنظل - بفتح الحاء المهملة وسكون النون وفتح الطاء المهملة بعدها باء موحدة - ابن الحارث بن عبيد بن عمر بن محروم المحرومي القرشي المدني، من ثقات التابعين، كذا في "جامع الأصول". وذكر الخافظ أن روايته هذه مرسله وهو كثير الإرسال، ولعله أحده من عبد الرحمن بن يعقوب عن أبي هريرة، وقد أخرج مسلم والترمذي من طريق العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه عن أبي هريرة. **حنظل** وقع في "موطأ يحيى": حويطب، وهو غلط.

ما **الغيبة** أي ما حقيقتها وما هيته التي أمرنا الله تعالى بالاجتناب عنها بقوله: **لا يفتنه** **عبد الله بن حنظل** **عن أبيه** **عن أبي هريرة** **عن النبي** **صلى الله عليه وسلم** **أن** **تذكر** **أبي** **هو** **ذكر** **ك** **من** **المرء** **مسماً** **كان** **أو** **كافراً** **بالع** **كان** **أو** **صبيّاً** **متقيّاً** **كان** **أو** **فاجراً** **سواء** **كان** **الذكر** **كتابةً** **أو** **نطقاً** **أو** **رمزاً** **أو** **إشارةً** **أو** **محاكاةً** **وبحو** **ذلك** **لكن** **يشترط** **أن** **يكون** **في** **الغيبة** **مأن** **كان** **في** **حالة** **الخصرة** **فهو** **ليس** **بغيب** **بل** **من** **أنواع** **السب** **مشافهة** **"ما** **يكره** **أن** **يسمع** **"أي** **شيئاً** **يكرهه** **ويحرم** **منه** **إن** **سمعه** **المعتاب** **في** **ديه** **أو** **دياه** **أو** **خلقه** **أو** **أهله** **أو** **خادمه** **أو** **ثوبه** **أو** **حركته** **أو** **طلاقته** **إلى** **غير** **ذلك** **مما** **يتعلق** **به** **وقد** **استثنى** **الفقهاء** **صوراً** **من** **الغيبة** **حكموا** **بجوارها** **لضرورة** **أو** **لمصلحة** **نسطها** **العرالي** **في** **"إحياء العلوم"** **وقد** **شرعت** **في** **تأليف** **رسالة** **طويلة** **في** **هذا** **الباب** **مشتمة** **على** **الأحاديث** **والحكايات** **مع** **ذكر** **ما** **يجوز** **مها** **وما** **لا** **يجوز** **مها** **في** **السنة** **الثانية** **والثمانين** **بعد** **الألف** **والمائتين** **من** **المهجرة** **وكتبت** **مها** **أجزاء** **كثيرة** **ثم** **وقعت** **عوائق** **عن** **إتمامها** **وأسأل** **الله** **أن** **يوفقني** **لاحتتامها**.

وإن كان حقاً أي وإن كان ما ذكره حقاً صادقاً كأنه ظل أن الغيبة لا يكون إلا بالكذب فاستفسر عن حقيقة الأمر. **البهتان** أي هو قسم آخر، وهو الافتراء والبهتان وهو أعظم من الغيبة معصية.

**المسلم** نقيده اتفاقاً كما قيد في بعض الروايات الأح، وإلا فالغيبة نعم الكافر، ونحرم غيبة الذمي كالمسلم، وفي غيبة الكافر الحربي قولان. **الزلة** بفتح الزاء وتشديد اللام أي المعصية على سبيل العجلة

**صاحب الهوى:** أي من يتبع هوى نفسه ويتدع برأيه.

فلا بأس أن تذكر هذين بفعلهما. فإذا ذكرت من المسلم ما ليس فيه فهو البهتان، وهو الكذب.

## باب النوادر

٩٥٦ - أخبرنا أبو الزبير المكي، عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال: **أَغْلِقُوا الباب، وَأَوْكُوا السَّقاء، وَأَكْفَتُوا الإِناء - أو حَمَرُوا الإِناء - وَأَطْفَؤُوا المصباح، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَفْتَحُ غَلَقًا، وَلَا يَحُلُّ وَكَاءً، وَلَا يَكْشِفُ إِنَاءً، وَإِنَّ الْفُؤَيْسِقَةَ تَضُرُّ عَلَى النَّاسِ بَيْتَهُمْ.**  
محمد بن مسلم بن قيس  
 في نسخة: يؤهم

**فلا بأس أن تذكر** لكن لا تعرض التحقير بل ليحذر الناس مهما، ويحصل الزجر والحياء لهما، وقد ورد: "من ذكر عورة أخيه فقد عورته". وعنه من وعده أي الشيخ: من أغلق الباب وحسنه وهو الكذب أي بوع منه، وهو الافتراء والكذب على الغير.

**باب النوادر** قال القاري: أي الأمور النادرة في الأحوال الواردة الصادرة.

**أغلقوا الباب** ففتح اهمرة من الإغلاق أي حراسة للنفس والمال من أرباب الفساد والشيطان. "وأوكوا" بفتح فتح اهمرة وسكون الواو من الإيكاء أي ارتطوا. "السقاء" بكسر السين، القرية التي يسقى منها أي شدوا رأسها بالوكاء وهو بالكسر الحيط الذي يشدهم القرية، وهذا لمنع من الشيطان واحترار عن البقاء الذي يرب في ليلة من السنة كما ورد به في الأحبار "وأكفتموا الإناء" بفتح كسر اهمرة وكسر الفاء، وبوصفها وصم الفاء الأول رباعي، والثاني ثلاثي أي اقلوه ولا تتركوه للعق الشيطان والهوام المؤدية "أو حمروا" من التحمير بمعنى تعطية الإناء، قيل: إنه شك من الروي، وقيل: هو من الحديث أي أكفوه إن كان حلياً، وحمروه إن كان شاعلاً "وأطفئوا المصباح" من الإطفاء أي عند الرقاد، فإن الشيطان لا يفتح غلقاً يفتحني أي ما معلقاً إذا ذكر اسم الله عليه. ولا يحل بفتح حرف المضارع وصم الحاء. "وكاء" حبساً ربط به "ولا يكشف إناء" إذا حمر أو أكفى "وإن الفويسقة" تصغير الفاسقة أي الفارة. "تضرم" بفتح حرف المضارع وكسر الراء من اضرم أي توقد على الناس بيتهم بأن تخر العتيلة المشتعلة فتلقبها على ثوب أو غيره. وهذه الأوامر إرشادية، وفيها مفاع دبية ودنيوية، كذا في "شرح الزرقاني" [٣٦٨، ٣٦٧/٤] وغيره.

٩٥٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: المسلم يأكل في معي، والكافر يأكل في سبعة أمعاء.

٩٥٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا صفوان بن سليم يرفعه إلى رسول الله ﷺ أنه قال: الساعي على الأرملة والمسكين كالذي يجاهد في سبيل الله، أو كالذي يصوم النهار ويقوم الليل. أي بالخدمة والنفقة بالتصغير أي في الثواب

٩٥٩ - أخبرنا مالك، أخبرني ثور بن زيد الديلي، عن أبي الغيث مولى أبي مطيع، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ مثل ذلك.

٩٦٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا محمد بن عبد الله بن صغصعة أنه سمع سعيد بن يسار أبا الحباب يقول: سمعت أبا هريرة يقول: .....  
صحيح لiable والسبب نصم دأوا

**في سبعة أمعاء** جمع معي بالكسر مقصوراً وهو الأشهر، وفيه الفتح والمد، وجمع المقصور أمعاء، كعقب وأعقاب، والمحدود أمعية كحمار وأحمرة، وقد روي هذا الحديث في "الصحيحين" وغيرهما بطرق عديدة، واختلفوا في معناه لما أن الحسن يدفعه حرب كافر يأكل قليلاً والمسلم كثيراً، ف قيل: إن اللام عهدية، والمراد خاص، وهو ما في "صحيح البخاري" [رقم: ٥٣٩٧] عن أبي هريرة: أن رجلاً كان يأكل كثيراً، فأسلم، فكان يأكل قليلاً فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: إن المؤمن يأكل في معي واحد، وهذا حرم ابن عبد البر وقال: لأن المعايمة وهي أصبح عيوم الخواص تدفع أن يكون ذلك في كل مؤمن وكافر، وقيل: ليست حقيقة العدد مرادة بل المراد قلة أكل المؤمن، وكثرة أكل الكافر، وقيل: المؤمن لقنة حرصه بشبعه ملاً معي واحد، والكافر لا يشبعه إلا ملاً أمعائه السبعة، وقيل: المؤمن إذا أكل سمى، والكافر لم يسم فيشترك معه الشيطان، فيأكل كثيراً. والحكم على هذه الأقوال عالي، وقيل غير ذلك، كما سطه الرقادي في "شرحه" [٤: ٣٥٤].

**يرفعه إلخ.** أي يجعل صفوان هذا الخبر مرفوعاً **على الأرملة**: بفتح الهمزة وسكون الراء وكسر الميم: امرأة التي مات زوجها وهي فقيرة، وجمعها الأرمال، والحديث مخرج عند الشيخين والسنائي وأحمد والترمذي وابن ماجه من رواية أبي هريرة، ذكره القاري. **أو كالدني**: قال القاري: للشك أو للتوزيع.

**أبي الغيث**: ذكر في "تهذيب التهذيب" [رقم: ٢٥٨٠، ٢٦٥٢] و"التقريب" [رقم: ٢١٩٠، ٩/٢] مولى ابن مطيع، وأن اسم أبي الغيث سالم المدي، ذكره ابن حبان في "الثقات"، ووثقه ابن سعد وابن معين.



قال رسول الله ﷺ: من يُرد الله به خيراً يُصِبْ منه.

٩٦١ - أخبرنا ابن شهاب، عن سالم وحزرة ابني عبد الله بن عمر، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ قال: إن الشؤم في المرأة والدار والفرس.

قال محمد بن إسماعيل: إنما بلغنا أن النبي ﷺ قال: إن كان الشؤم في شيء ففي الدار والمرأة والفرس.

٩٦٢ - أخبرنا ابن شهاب، عن سالم وحزرة ابني عبد الله بن عمر بالسوق عند دار خالد بن عقبة، فجاء رجل يريد أن يُناجيه، وليس معه أحدٌ غيري وغير الرجل الذي يريد أن يُناجيه، فدعا عبد الله بن عمر رجلاً آخر .....

**نصب منه** قال القاري: أي ابتلاه بالمصائب والأمراض وهو نصبه أوله وكسر ثانيه، وفاعله ضمير راجع إلى الله، وضمير 'منه' راجع إلى 'من'، والرواية بالنساء للفاعل في الأشهر على ما ذكره السيوطي، والحديث رواه لبحري وأحمد. **وحزرة** هو شقيق سالم بن عبد الله، مدي ثقف، كذا في 'تقريب' [رقم: ١٥٢٤، ١/٣٢٣].

**إن الشؤم** بضم الشين، وواو همره حقت فصارت وواو وهو صد اجمن. 'في المرأة والدار والفرس' أي كائن فيها، وقد احتملوا في معناه كونه محالاً ظاهر الأحاديث الواردة في الطيرة وفي الشؤم على أقوال، منها: ما أشار إليه صاحب الكتاب من أن أصل الحديث إن كان الشؤم في شيء ففي الدار والمرأة والفرس، فليس فيه إشانة فيها بل معناه إن كان في شيء ففي هذه الأشياء، لكنه سس فيها ولا في غيره، وهذا اللفظ أخرجه مالك وأحمد والبخاري وابن ماجه من حديث سهل بن سعد، والشيخان من حديث ابن عمر، ومسلم والترمذي من حديث حابر، وفيه أن بعض طرق الحديث مصرحة بوجود الشؤم في هذه الأشياء ففي بعضها عند الشيخين:

**لا عدوى ولا طيرة إنما الشؤم في ثلاثة**

ومنها: أنه إحار عما كان يعتقد أهل الجاهلية، وقد أنكرت عائشة على أبي هريرة حين سمعت أنه يروي ذلك، وقالت ما قاله رسول الله ﷺ: وإنما قال: لا عدوى ولا طيرة، وفيه أنه لا معنى لإنكاره فقد وافق أبا هريرة جمع من الصحابة بروايته من غير ذكر الجاهلية. ومنها: وهو أرجحها أن الشؤم يكون في هذه الثلاثة عائداً بحسب العادة لا بحسب الحلقة، ولا يكون شيء من ذلك إلا بقضاء الله وقدره، فمن وقع له شيء من هذه الأشياء أبلغ له تركه، وهناك أقوال أخر أيضاً مسبوطة في 'فتح الباري' [٢٦١/١٠] وغيره.

**خالد بن علفة** بضم العين وسكون الخاف ابن أبي معيط القرشي الأموي، صحابي من مُسَمِّة الفتح، وداره كانت سوق المدينة، ذكره الرقاي. [شرح الرقاي، ٤/٥٠٥] يريد أن **بناجيه** أي يقصد أن يسارر ابن عمر.



أحبُّ إليَّ من أن يكون لي كذا وكذا.

٩٦٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار قال: قال ابن عمر: قال رسول الله ﷺ: غفار: غفر الله لها، وأسلم: سالمها الله، وعُصِيَّةُ: عصت الله ورسوله.

٩٦٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر قال: كنا حين نباع رسول الله ﷺ على السمع والطاعة يقول لنا: فيما استطعتم.

٩٦٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: لأصحاب الحجر: لا تدحوا على هؤلاء القوم المعذِّبين إلا أن تكونوا باكين، فإن لم تكونوا باكين فلا تدخلوا عليهم أن يصيبكم مثل ما أصابهم.

٩٦٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر، عن أبي مخيريز قال:

غفار قال انقاري موتاً وغير موت. وهذا هو الذي في بعض النسخ من "أقوال" في حقهم، وكان رسول الله ﷺ قد سرقوا الخنازير فدعاهم النبي ﷺ بعد ما أسلموا ليذهب عنهم ذلك الغار "وأسلم" بالفتح قبيلة أخرى سالمها الله" أي صبح لله ما يوافقهم ولا يؤذيهم. وقد دعاهما لأهلهما دخلا في الإسلام بعد حرب "وعصية" بالتصغير جماعة قتلوا قرأه بقر معونة عصت الله ورسوله.

على السمع: أي سمع الأوامر وأطاع الوحي والطاعة أي طاعة الله ورسوله وأطاع الأوامر.

لأصحاب الحجر: بكسر الخاء وسكون الجيم أي في حقهم، وهم ثمود قوم صالح المذكورون في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَذَّبَ نُصِبَتْ سَحَابُهُ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (الحجر: ٨٠)، وحجر مدنتهم بين المدينة النبوية وبين الشام، وكان موره ﷺ عليها في سنة غزوة تبوك، وقد مرَّ به ﷺ قال: لا تخرج من هذه المدينة ولا تخرج من هذه المدينة.

أن يصيبكم أي كرهة أن يصيبكم منه أو لا يصيبكم منه أي محيرير. نصه الجيم وفتح الخاء وسكون لاء وكسر الراء ثم سكون ساء ثم راء معجمة. وفي نسخة: ابن محيرير وهو أبو محيرير عبد الله بن محيرير بن حنادة النخعي، من رهط أبي مخدورة كان سيماً في حجره، روى عن أبي مخدورة وأبي سعيد الخدري ومعوية وعادة بن قيس، وأم الدرداء وغيرهم، يعني ثقة من حيدر المسمى، كذا في "لغديب التهذيب" [رقم ٤١٧٦، ٢٥١/٣].

أدرکتُ ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ يقولون: من أشرط الساعة المعلومة المعروفة أن ترى الرجل يدخل البيت لا يشك من رآه أن يدخله لسوء غير أن الجدر ثوریه. <sup>بصفة الخطاب</sup>  
 ٩٦٨ - أخبرنا مالك، أخبرني عمي أبو سهيل قال: سمعتُ أبي يقول: ما أعرف شيئاً <sup>فيه نافع</sup> مما كان الناس عليه إلا النداء بالصلاة.

٩٦٩ - أخبرنا مالك، أخبرني مخير: أن رسول الله ﷺ قال: إني أنسى لأسن.

من أشرط [جمع شرط بالفتح معنى العلامة] تعضية، والعرض منه بيان فساد الرمان وشيوخ العصيان. لسوء أي لمعضية من رما أو سرقه. الجدر بصمتين جمع جدر يعني أن الجدر تستره. سمعت أبي هو مالك بن أبي عامر الأصمحي، جد الإمام مالك. مما كان الناس أي الصحابة. "عليه إلا النداء بالصلاة" أي الأذان، فإنه باق على ما كان عليه، لم يدخل فيه تعير ولا تبدل خلاف غيره حتى الصلاة فقد أحرث عن أوقاتها، كذا قال الساجي، ومما يوافقه قول أبي الدرداء حيث دخل على أم الدرداء معصاً فقالت: ما أعصلك؟ فقال: والله ما أعرف من أمة محمد ﷺ شيئاً إلا أنهم يصلون جميعاً، وهذا بالنسبة إلى رمان الصحابة والتابعين، فكيف هو رما وما هذا الذي شاعت فيه الدعات وراجت المسكرات واتحدت الدعة سة واسعة بدعة، وصار المكر معروفاً والمعروف منكراً، فإننا لله وإنا إليه راجعون.

أخبرني مخير قال ابن عبد البر لا أعلم هذا الحديث روي عن رسول الله ﷺ مسنداً ولا مقطوعاً من غير هذا الوجه، وهو أحد الأحاديث الأربعة التي لا توجد في غير "موطأ" مسندة ولا مرسله ومعناه صحيح في الأصول. قال الررقاني: وما وقع في "فتح الباري" أنه لا أصل له فمعناه ينجح به؛ لأن البلاء من أقسام الضعيف، وليس معناه أنه موضوع؛ إذ ليس البلاء موضوع عند أهل الفن لاسيما من مالك. [شرح الررقاني. ٢/٩٢٢]

إني أنسى. قال القاري: بتشديد السين مبي على المفعول أي يرد على لسيار "لأنسى" فتح قسم فتشديد أي لأبى طريقاً بسلوك في الدين فهو سب لإيراد السين وعروضه ووقع في "موصأ يحيى". إني لأنسى أو أنسى لأنسى، الأول بصيغة المعروف والثاني بصيغة المجهول، و"أو" لشك عند بعضهم، وقال عيسى بن دينار واس نافع: ليست لشك، بل معنى ذلك أنسى أنا أو يستبي الله، ووجهه أن يراد إني "لأنسى" في البقطة وأنسى في اليوم، فأصاف السيان في البقطة إليه؛ لأنها حاله التحرر، والسيان في اليوم إلى الله ما كانت حالاً لا يقلل التحرر، ويحتمل أن يراد إني أنسى حسب ما حرت به العادة من السيان مع النسيان والذهول، أو أنسى مع تذكر الأمر، فأصاف الثاني إلى الله، كذا ذكره الساجي. وذكر القاضي عياض في "الشفاء" أنه روي: إني لا أنسى ولكي أنسى لأنسى، وروي لست أنسى ولكن أنسى لأنسى.

- ٩٧٠ - **عن** مالك بن أنس، أخبرنا ابن شهاب الزهري، **عن** عبادة بن تميم، عن عمه عتبة أنه رأى رسول الله ﷺ مستلقياً في المسجد، واضعاً إحدى يديه على الأخرى. **أي** المسجد النبوي
- ٩٧١ - **عن** مالك بن أنس، أخبرنا ابن شهاب أن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان كانا يفعلان ذلك.

**عن** أحمد بن حنبل، لا نرى بهذا بأساً، وهو قول أبي حنيفة.

- ٩٧٢ - **عن** مالك بن أنس، أخبرنا يحيى بن سعيد قال: قيل لعائشة **لو دُفِنَتْ معهم**

**عن** عدي بن زيد عن **تميم** هكذا وحدها في نسخ عديدة، والذي في 'موطأ يحيى'. مالك عن عباد بن تميم المازني عن عمه، وهكذا أخرجه البخاري في أبواب المساجد وأبواب الناس وأبواب الاستئذان، ومسلم في أبواب الناس، وأبو داود في الأدب، والترمذي في الاستئذان، وقال: حسن صحيح، والسنائي في الصلاة كلهم من طريق مالك. ونسب الترمذي على أن عم عباد بن تميم المازني هو عبد الله بن زيد المازني، وكذا نص عليه شراح صحيح البخاري: ابن حجر في 'فتح الباري' [٣١٦/١]، والبيهقي في 'عمدة القاري' [٣٨١/٢]، والكرمازي في 'الكواكب الدراري' [١٧٤/٢]، والقسطلاني في 'إرشاد الساري' [٤٠٧/١] وذكروا أيضاً أن عباد بن تميم العيني وتشديد الماء، وأن عبد الله بن زيد عمه أخو أبيه لأمه، وقد مر ما ذكرهما في ما سبق.

**رأى رسول الله ﷺ** فيه حوار الاستلقاء والاتكاء وأنواع الاستراحة في المسجد.

**واضعاً إحدى يديه** **الح** قال الخطابي. فيه بيان حوار هذا الفعل، واليهي الوارد فيه، وهو ما روي عن جابر: 'هني رسول الله ﷺ أن يضع الرجل إحدى يديه على الأخرى وهو مستلق'. أخرجه مسلم وغيره مسووح، وبه حرم ابن بطال، وقال الحافظ ابن حجر: الطاهر أنه فعل ذلك بيان الحوار، وكان ذلك في وقت الاستراحة لا في مجتمع الناس لما عُرف من عادته من الخسوس بينهم بالوفاء التام. وجمع البيهقي والنسائي واليهي حيث يخشى بدو العورة والحوار حيث يؤمن ذلك. وهو أولى من دعوى أن اليهي مسووح، لأن السج لا يشت بالاحتمال.

**كانا يفعلان ذلك** وكذا نقل فعل ذلك أي الاستلقاء واضعاً إحدى يديه على الأخرى عن ابن مسعود وابن عمر وأسماء بن زيد وعثمان وأنس، أخرجه ابن أبي شيبة، وبه قال الحسن البصري والشعبي وابن المسيب ومحمد بن الحنفية وغيرهم. وروي عن محمد بن سيرين ومجاهد وطاوس والنسائي وابن عباس وكعب بن عجرة الكراهة، كذا في 'عمدة القاري' [٣٧٤/٤]. **لو دُفِنَتْ** أي لو وصيت بأن تدفن مع النبي ﷺ وأبي بكر وعمر في الحجرة لكان أحسن.

قال: قالت: إني إذاً لأنا المبتدئة بعملتي.

٩٧٣ - أخبرنا مالك، قال: قال سلمة لعمر بن عبد الله: ما شأن عثمان بن عفان لم يُدفن معهم؟ فسكت ثم أعاد عليه قال: إن الناس كانوا يومئذ متشاغلين.

٩٧٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار: أن النبي ﷺ قال: من وقى شرَّ اثنين ولج الجنة - وأعاد ذلك ثلاث مرات - من وقى شرَّ اثنين ولج الجنة ما بين لحييه وما بين رجليه.

٩٧٥ - أخبرنا مالك، قال: بلغني أن عيسى بن مريم كان يقول: لا تُكثروا الكلام بغير ذكر الله، فتفسد قلوبكم؛ فإن القلب القاسي بعيد من الله تعالى ولكن لا تعلمون،

إذاً لأنا المبتدئة بعملتي أي لأي حينئذ لمستأنفة بعملتي في المستقبل، ويعط عملي الماضي، يعني لو فعلت ذلك لحطت عملي كأنها قالت تواسعاً وأدباً. متشغلين أي في أمر الفتنة فلم يتيسر لهم ذلك ودفنوه بقرب القيع.

عن عطاء بن يسار مرسلًا بلا خلاف أعلمه عن مالك، قاله ابن عبد البر قال الررقاني: ورواه البخاري والترمذي موصولاً من حديث سهل بن سعد، والعسكري وابن عبد البر وغيرهما عن جابر، والترمذي والحاكم وابن حبان عن أبي هريرة، والبيهقي والديلمي عن أس. [شرح الررقاني ٥٠٣/٤] وخ الجنة من التولوح بمعنى الدخول.

وأعاد أي أعاد رسول الله ﷺ هذا القول ثلاث مرات، وقال له رجل في كل مرة: ألا تخربنا؟ فسكت، فقال رسول الله ﷺ في المرة الرابعة مفسراً: من وقى شرَّ اثنين ولج الجنة - بفتح اللام: هما العظمان البائتان في حجاب الفم اللتان عبيهما شعر اللحية وما بينهما هو اللسان - من وقى شرَّ اثنين ولج الجنة، ووقع في 'موطأ يحيى' تكرار هذه العبارة ما بين لحييه وما بين رجليه ثلاث مرات، قال ابن بطال: دل الحديث على أن أعظم البلياء على المرء في الدنيا لسانه وفرجه فمن وقى شرهما وقى أعظم الشر.

عيسى بن مريم حاتم أسياء بني إسرائيل. فتفسد قلوبكم بالنصب أي بسبب العقلة عن الله.

ولكن لا تعلمون أي هذا الأمر أن كثرة الكلام بغير الذكر يقسي القلب، وأنه بعيد من الله، وورد مثل هذا عن نبي الله ﷺ قال: لا شيء كذب عن ذكر الله، فمن كثرة كلامه بغير ذكر الله فسدت نفسه، ومن كثرة حاس من الله القلب القاسي، أخرجه الترمذي [رقم: ٢٤١١].

ولا تنظروا في ذنوب الناس كأنكم أرباب وانظروا فيها كأنكم عبيد، فإنما الناس

مُبتَلَى ومُعَافَى فارحموا أهل البلاء واحمدوا الله تعالى على العافية.

من الذنوب

بالدعاء لهم واسترعيوهم

أي بالذنوب

٩٧٦ - أخبرنا مالك، حدثني سمي مولى أبي بكر، عن أبي صالح السمان، عن أبي هريرة:

اسمه ذكوان

أن رسول الله ﷺ قال: السفر قطعة من العذاب، يمنع أحدكم نومه وطعامه وشرابه،

كأنكم أرباب جمع رب أي لا تنظروا إلى المدسين بنظر الحقارة كما ينظر الرب إلى عبده.

كأنكم عبيد ليحصل لكم الحشية والخوف فإنما الناس أي لا ينحو الناس عن أحد هدين.

حدثني سمي هكذا عد جميع رواية "نوطاً" إلا أن عد بعضهم. "عن سمي" بدون ذكر التحديث، وشذّ خالد

اس محمد فقال: مالك عن سهيل أخرجني عن عدي، وذكر الدار قطني أن اس الماحشون رواه عن مالك عن سهيل

وأنه وهم فيه، وانحطوط عن مالك عن سمي، ورواه عتيق بن يعقوب عن مالك عن أبي النصر، أخرجني الدار قطني

والطبراني، ورواه فيه أيضاً علي مالك ورواه رواد بن الخراح عن مالك عن ربيعة عن القاسم عن عائشة، وعن

سمي عن السمان إجماع، مراد بإسناداً آخر أخرجني الدار قطني، وقال: أحضاً فيه رواد وليس ممن يُحتج به، والمعروف

أن مالكاً نمرّد بهذا الإسناد هذه الرواية عن سمي حتى قال عد من الماحشون: قال مالك: ما لأهل العراق

يسألوني عن حديث سفر فصحه من العذاب. فقيل: لم يروه عن سمي غير ذلك، فقال: لو عرفت ما حدثت به.

وكذا نمرّد سمي بروايته عن أبي صالح ولا يحفظ عن غيره، وروى أبو مصعب عن عبد العزيز الدراوردي عن سهيل

عن أبيه مثله. وهذا يدل على أن له في حديث سهيل أصلاً، وأما أبو صالح فممن يتفرد به بن رواه عن أبي هريرة

سعيد المقبري عن أحمد، وجهان عند اس عدي، ولم ينفرد به أبو هريرة أيضاً، فرواه الدار قطني والحاكم بإسناد

جيد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة. وفي الباب عن اس عباس واس عمر وأبي سعيد وجابر عند اس

عدي بأسانيد ضعيفة. هذا ملخص ما بسطه ابن عبد البر وابن حجر.

قطعة: بالفتح أي جزء من العذاب، وبين وجهه بقوله: يمنع أحدكم أي في السفر نومه وطعامه وشرابه ينصب

أو أخرجها سريع الحافض، أو على أنه مفعول ثان، والأول أحذكم أي يمنع السفر أحدكم معتاده في النوم وغيره.

وسئل إمام الحرمين حين جلس موضع أبيه: لم كان السفر قطعة من العذاب؟ فأجاب على الفور: لأن فيه فراق

الأحباب، قال اس بطل: ولا تعارض بينه وبين حديث اس عمر مرفوعاً: سفر صحاح. لأنه لا يبرم من

الصحة بالنسبة لما فيه من الرياضة أن لا يكون قطعة من العذاب وفي "شرح الررفي" [٤٩٠/٤]: ورد علي

سؤال من الشام هل ورد "سفر قطعة من سفر" كما هو دارج على الألسنة؟ فأجبت لم أقف على هذا اللفظ،

ولم يذكره الحفاظ السجواني والسيوطي في الأحاديث المشهورة على الألسنة، فعلى هذا اللفظ حدث عندهما. =



فإذا قضى أحدكم نَهْمته من وجهه فَلْيَعَجِّلْ إلى أهله.  
أي حاجته

٩٧٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن سالم بن عبد الله قال: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: لو علمتُ أن أحداً أقوى على هذا الأمر مني لكان أن أقدم فيضرب عنقي أهون عليّ، فمن ولي هذا الأمر بعدي فليعلم أن سروده عنه القريب والبعيد، وأيم الله إن كنت لأقاتل الناس عن نفسي.

٩٧٨ - أخبرنا مالك، أخبرني مخير، عن أبي الدرداء رضي الله عنه: قال: كان الناس ورقاً لا شوك فيه، وهم اليوم شوك لا ورق فيه، إن تركتهم لم يتركوك وإن نقدتهم نقدوك.  
أي السابقون الأولون

٩٧٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيّب يقول: .....

= ولا تحوز روايته بمعنى الحديث الوارد؛ إذ من شرط الرواية بالمعنى أن يقطع بأنه أدي بمعنى اللفظ الوارد، وقطعة من سقر لا يؤدي معنى قطعة من العذاب بمعنى التألم من المشقة؛ لأن لفظ سقر يقتضي المشقة جداً. وفي 'شرح القاري': ما اشتهر على الألسنة أن 'السقر قطعة من سقر' فليس محفوط، وإنما يحكى عن عني.

من وجهه أي من مقصده، وعداس عدي: فإذا قضى أحدكم وطره من سقره. **فليعجل** من التعجيل أي فليرجع إلى أهله عاجلاً لينجو من العذاب والمشقة. أن أحداً أي أحد من الصحابة أقوى على إقامة الخلافة وانتظامها. أهون عليّ أي أسهل عليّ من تحمل هذا الأمر الخطير. فمن ولي هذا الخ أي من صار ولياً للخلافة بعد موتي. سروده عنه أي عن نفسه بالطف والعف. "القريب والبعيد" أي أهل بلده وغيرهم، أو الأقارب والأحباب. 'وأيم الله' قسم: "إن كنت" أي قد كنت لأقاتل الناس خاصة وعامة عن نفسي حتى لا يكون لأحد عليّ اعتراض في ديني ودنياي وعرضي، كما ذكره القاري. ورقاً بفتحين أي كورق من أوراق الأشجار الحامية عن اشوك، أي لم يكن ضرر في مصاحبته. اليوم شوك أي يصير محالستهم ويصل النقصان منهم.

إن تركتهم أي إن تركتهم على حالهم ولم تتعرض منهم لا يتركوك بل يبحثون عن حالك، وإن نقدتهم بأن تكّمت في حقهم ما هو الحق، وتعرضت لأحوالهم، وميزت بين حقهم وباطلهم بقدرتك، وتكلموا في حقك عوضاً ولو بالباطل. وأشار بذلك إلى فساد الرمان وأهله، وهذا بالنسبة إلى عصره فما باله من عصرنا هذا؟



- ٩٨١ - أخبرنا يحيى بن سعيد أنه سمع أنس بن مالك يقول: دعا رسول الله ﷺ الأنصار ليقطع لهم بالبحرين، فقالوا: لا والله إلا أن نقتطع لإخواننا من قريش مثلها، مرتين أو ثلاثاً، فقال: إنكم سترون بعدي أثره فاصبروا حتى تلقوني.
- ٩٨٢ - أخبرنا يحيى بن سعيد، أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي، قال: سمعت علقمة بن وقاص يقول: سمعت عمر بن الخطاب يقول: سمعت رسول الله ﷺ

ليقطع أي من إقطاع الأراضي بالبحرين. إلا أن يقطع أي لا مرضى بأن تقطع لنا إلا أن تقطع مثل ما تقطع لنا مرتين أو ثلاث مرات لإخواننا من قريش المهاجرين، فإن لهم عينا فضلاً. وهذا من كمال رهد الأصار ومواساتهم للمهاجرين. سترون بعدي أي بعد موتي أثره - فتحتين - أي يستأثر عليكم غيركم في ما تستحقونه من المناصب العنية كالإمارة والقضاء فاصبروا حتى تلقوني أي يوم القيامة. ورواه أحمد [رقم: ١١٥٦٤، ٥٧/٣] والشيخان [البحاري رقم: ٢٣٧٦، ومسلم رقم: ٢٤٤٦] والترمذي [رقم: ٢١٨٩] والنسائي [رقم: ٥٣٨٣] بلفظ: سمعت عمر بن الخطاب يقول: سمعت رسول الله ﷺ

عن نفسه هكذا في سبع عديدة، وفي نسخة: علقمة بن وقاص وهو الصحيح الموافق لروايات كثيرين، قال في "التقريب" [رقم: ٤٦٨٥، ٣٥/٣]: علقمة بن وقاص تشديد القاف الليثي المدي، ثقة ثبت، أخطأ من رعب أن له صحبة، وقيل: إنه ولد في العهد النبوي، مات في خلافة عبد الملك.

يقول هذا الحديث أحد أركان الإسلام قد أخرجه جمع من العظام، فرواه البخاري في "صحيحه" في مواضع. في باب بدأ الوحي بلفظ: سمعت رسول الله ﷺ، وفي كتاب النكاح بلفظ: سمعت رسول الله ﷺ، وفي كتاب العتق بلفظ: سمعت رسول الله ﷺ، وكذا في الهجرة، وفي كتاب الأيمان بلفظ: سمعت رسول الله ﷺ، وكذا في كتاب الجبل، وعند مسلم في الإحهاد [رقم: ٤٩٢٧]: سمعت رسول الله ﷺ، وكذا أبو داود [رقم: ٢٢٠١] والنسائي [رقم: ٧٥] وابن ماجه [رقم: ٤٢٢٧] والترمذي [رقم: ١٦٤٧]، وعند ابن حبان [رقم: ٣٨٨، ١١٣/٢] والحاكم: سمعت رسول الله ﷺ، وهذه الطرق كلها تدور على يحيى بن سعيد عن التيمي عن علقمة عن عمر.

وذكر ابن دحية أنه أخرجه مالك في "الموطأ" ونسبه الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" وفي "التنخيص الحبير" إلى الوهم، وقال: صدر هذا الوهم من الاعتراض بتحريج الشيخين له والنسائي من طريق مالك، ورده السيوطي في "توير الخوالمك" بقوله في 'موطأ' محمد بن الحسن عن مالك: أحاديث يسيرة رائدة على ما في سائر الموطآت، منها حديث: سمعت رسول الله ﷺ، وبذلك يتبين صحة قول من عرى روايته إلى "الموطأ"، ووهم من خطئه في ذلك. =

يقول: إنما الأعمال بالنية، وإنما لامرئٍ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه.

باب الفأرة تقع في السَّمْنِ

٩٨٣ - أخبرنا ابن شهاب، عن عبيد الله بن عتبة، عن عبد الله بن عباس

= وهذا الحديث لا يصح إلا من هذا الطريق الفرد، فلم يصح عن رسول الله إلا عن عمر، ولا عن عمر إلا من رواية علقمه، ولا عن علقمه إلا من رواية أبي، ولا عن روايته إلا من رواية يحيى، وأبشر عنه وسائر مشهور، فرواه أكثر من مائتي إنسان، وقد وردت هم مباحات لا نحو أساسهم عن شيء كما حققه الخافظ في 'شرح النخبة' وغيره.

وأما **الامرئ** ما **بوي** ذكر القرطبي وغيره أنه تأكيد للحمة الأولى، والأمر ما ذكره البوي أنه بعيد اشتراط تعيين البوي كمن عليه صلاة فائتة لا يكفه أن يبوي القائه فقط حتى يعينها، احمة الأولى بعيد اشتراط مطلق الية، ومعناه إنما ثوب لأعمال بالية وهذا متفق عليه - أو صحة الأعمال بالنسبة، وفيه خلاف مشهور بين الحنفية والشافعية في العبادات غير المقصودة **هجرته** أي كان قصده من هجرته وتركه دار الحرب طاعة لله ورسوله ورساه **فهجرتك** أي في موحة التوب وحرصاً، الله ورسوله.

أو امرأه ذكرها على حدة مع دحوها تحت ديب سريارة في التحدير؛ لأن الافتتان لها شدة، وقيل حصنها بالذكر؛ لما أن رجلاً هاجر من مكة إلى المدينة ليتزوج امرأة تسمى أم قيس وكان يقال له مهاجر أم قيس، فهذا حصن في الحديث ذكر امرأة، قال الخافظ في "فتح الباري" (١٣١) قصة مهاجر أم قيس، رويها سعيد بن منصور والطبري، لكن ليس فيه أن هذا الحديث سوي لأجله. **مهاجر** المذني من أمور الدنيا لا حلاق له في العقبي.

عَمِدَ اللّٰهُ بِكَ عَمِلَهُ بِسْمَةِ اِيّ حَيْدَهٗ، فَاِنَّهُ عَمِيدٌ بِنِعْمَةِ اللّٰهِ بِكَ عَمِلَهُ بِاَصْحٰبِ اِسْمَاعِيلَ

عن عبد الله الخ طاهره أن الحديث من مسند ابن عباس، وكذا رَوَاهُ لُفْعِيُّ وَغَيْرُهُ، وَرَوَاهُ أَشْهَبُ وَغَيْرُهُ عَنْهُ  
بِتَرْكِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَذَكَرَ مِمْوَةَ بَعْدَ عُبَيْدِ اللَّهِ. وَأَمَّا مُصْعَبُ بْنُ كَيْسٍ عَنْهُ بَاسْقَاطُهَا، وَالصَّوَابُ مَا فِي 'مَوْضُأ'  
يَعْنِي 'مَاتَ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ مِمْوَةَ وَاجْتَنَبَ فِيهِ أَصْحَابُ  
ابْنِ شَهَابٍ أَيْضًا، فَارَوَاهُ ابْنُ عِيْنَةَ وَمَعْمَرُ عَنْهُ عَنِ الصَّوَابِ، وَالْأَوْرَاعِيُّ بَاسْقَاطُ مِمْوَةَ، وَعَقِيلُ مَرْسَلًا  
بَاسْقَاطُهَا، كَذَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ.

أن النبي ﷺ سئل عن فأرة وقعت في سمن فماتت، قال: خذوها وما حولها من  
أي الفأرة

السَّمْن فاطرحوه.

أي القوة واكلوا الباقي

قال محمد: وبهذا نأخذ، إذا كان السمن جامداً أخذت الفأرة وما حولها من السمن  
وكذا يحوه من الأثرية

فرمي به، وأكل ما سوى ذلك، وإن كان ذائِباً لا يؤكل منه شيء واستصبح به.  
أي مالمّا سائلاً لنسجه كنه

وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

## باب دباغ الميتة

٩٨٤ - أخبرنا مالك، حدثنا زيد بن أسلم، عن أبي وعلة المصري، عن عبد الله بن

عبد الرحمن بن وعلة

عباس أن رسول الله ﷺ قال: إذا دُبِغَ الإِهَابُ فقد طُهِرَ.

بضم هاء

سئل السائل هو ميمونة كما رواه الدار قطني من طريق يحيى القطان وجويرية كلاهما عن مالك به أن ميمونة  
استفتت عن الفأرة تقع في السمن أي الخامد كما في رواية ابن مهدي عن مالك، وكذا ذكرها أبو داود الطيالسي  
في 'مسنده' عن سفيان بن عيينة عن ابن شهاب، وراود البخاري عن ابن عيينة عن ابن شهاب فماتت، وعبد أبي  
داود [رقم: ٣٨٤٢] وغيره من حديث أبي هريرة: سئل رسول الله ﷺ عن الفأرة تقع في السمن، قال: دباغ  
جامد، فأنقوه ما حده، ولا تأكل ما فيه ولا تأكل من السمن. وبه أحد الجمهور في الخامد والمائع، أن المائع ينجس كنه  
دون الخامد، وحالف في المائع جمع مهم الرهري والأوراعي، كذا في "شرح الررقاني" [٤/٤٦٨، ٤٦٩].  
جامداً: في بعض النسخ: جامساً وهو بمعناه.

وأكل ما سوى ذلك لعدم وصول النجاسة إليه بسبب جموده. واستصبح مجهول من الاستصباح أي استعمل  
في السراج وغيره، وقيد الفقهاء في كتبهم بـ'غير المسجد' فلا يجوز فيه الاستصباح بالسمن والدهن النجس.

دباغ الميتة: أي جلد التي ماتت من غير ذبح شرعي، وهو بكسر الدال عبارة عن إزالة الرائحة الكريهة  
والرطوبات النجسة باستعمال الأدوية أو غيرها. وقد أخرج صاحب الكتاب في "كتاب الآثار" [ص: ٣٦٨]:  
عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال: "كل شيء يجمع الجند من الفساد فهو دباغ".

الإهاب: بالكسر الحند الغير المدبوغ، وجمعه أهب بصمتين وفتحيتين، كذا في "المصباح" و"المعرب".

٩٨٥ - أخبرنا يزيد بن عبد الله بن قسيط، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن أمه، عن عائشة زوج النبي <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> أن رسول الله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> أمر أن يُستمتع بجلود الميتة إذا دُبغت.

٩٨٦ - أخبرنا ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله، قال: مرَّ رسول الله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> بشاة كان أعطاها مولى لميمونة زوج النبي <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> ميتة، فقال رسول الله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> <sup>صلى الله عليه وسلم</sup>.

يزيد بن عبد الله: في كثير من النسخ زيد وليس بصواب.

عن <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> قال الرقابي: هي ناعية مقبولة لا يعرف اسمها. [شرح الرقابي: ١٢٣/٣]

ان <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> أي يتفع على أي وحه كان، وفي رواية للسنائي [رقم: ٤٢٤٤] واس حبان [رقم: ١٢٩٠].  
١٠٥/٤ عن عائشة مرفوعاً: <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> وفي رواية للسنائي: <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> وعند الدار قطني والبيهقي عنها: <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> وفي الباب عن زيد مرفوعاً: <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> وسلمة بن الحبحق: أن رسول الله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> في عروة نوك أتى على بيت فإذا فرة معلقة فسال الماء فقالوا: يا رسول الله! إنما ميتة، فقال: <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> وهذه الأحاديث وبطونها ذهب الجمهور إلى الطهارة بالدباغ مطلقاً إلا أنهم استثنوا من ذلك جلد الإنسان لكرامته، وجلد الحرير لحساسة عيه، واستثنى أيضاً جلد الكلب من ذهب إلى كونه نجس العير، وهو قول جمع من الخفية وغيرهم، وه يدل عليه دليل قوي بعد، ومهم من ذهب إلى طهارة جلد مأكول اللحم بالدباغ دون غيره أخذوا من قصة شاة ميمونة، قال النووي: وهو مذهب الأوراعي واس المبارك وإسحاق بن راهويه. [شرح مسلم: ١/١٥٩] والأحاديث المطلقة العامة حجة عليهم، ومهم من قال: لا يظهر شيء من الخبث بالدباغ، قال اسوي: روي هذا عن عمر واسه عبد الله وعائشة وهو أشهر الروايتين عن أحمد، وإحدى الروايتين عن مالك. والأحاديث الواردة في الطهارة بالدباغ حجة عليهم، وقال أحمد في القدس: لا يظهر جلد الميتة بالدباغ، ثم رجع عنه لما رأى قوة الأحاديث الواردة فيه.

قال <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> هكذا رواه جمع من رواة "نوطاً" عن عبيد الله مرسلأ كاس كبير واقعسي، والصحيح وصله عن اس عباس كما رواه يحيى واس وهب واس القاسم وجماعة ومعمر ونوس والريدي وعقيل من أصحاب ابن شهاب، كذا قال اس عبد البر <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> في رواية يحيى أعطاها مولاة لميمونة. وظاهرهما أن تلك الشاة قد أعطاها مولى أو مولاة لأحد. والذي في عامة الكتب: كصحيح مسلم وسنن السنائي وسنن أبي داود وغيره: أنها تصدق بما على مولاة لميمونة.

هَلَّا انتفعتُم بجلدها؟ قالوا: يا رسول الله! إنها ميتة، قال: **إِنَّمَا حُرِّمَ أَكْلُهَا**.

قال محمد: وبهذا نأخذ، إذا دبغ إهاب الميتة فقد طهر، وهو ذكاته ولا بأس بالانتفاع به، ولا بأس ببيعه. وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا **رحمهم الله**.

## باب كَسْبِ الْحَجَّامِ

٩٨٧ - أخبرنا مات، حدثنا حميد الطويل، عن أنس بن مالك قال: حَجَّم أَبُو طَيْبَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَعْطَاهُ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ وَأَمَرَ أَهْلَهُ أَنْ يُخَفِّفُوا عَنْهُ مِنْ خَرَاجِهِ. <sup>أي مواليه من التخفيف</sup> قال محمد: وبهذا نأخذ، لا بأس أن يعطي الحجام أجراً على حجامته، وهو قول أبي حنيفة.

هَلَّا حَرَفَ تَحْضِيزُ، وَفِي رَوَايَةٍ: أَفَلَا. **إِنَّمَا حُرِّمَ أَكْلُهَا** بِمَجْهُولٍ مِنَ التَّحْرِيمِ، أَوْ مَعْرُوفٍ ثَلَاثِي بِضَمِّ الرَّاءِ أَيْ لَمْ يَحْرَمْ إِلَّا أَكْلُ الْمَيْتَةِ لَا الْإِسْتِغْفَاعَ بِأَجْرَانِهَا وَحُلْدَهَا، وَاسْتَدَلَّ بظَاهِرِهِ الزَّهْرِيُّ كَمَا حَكَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَأَحْمَدُ عَنْهُ أَنَّ حُلُودَ الْمَيْتَةِ طَاهِرَةٌ يَتَفَعَّلُ بِهَا بِغَيْرِ الدَّبَاغَةِ، وَرَدَّهُ الْجُمْهُورُ بِأَنَّهُ وَرَدَ الْجُمْهُورُ بِأَنَّهُ وَرَدَ التَّقْيِيدُ بِالدَّبَاغِ فِي رَوَايَاتٍ أُخْرَى صَحِيحَةٌ فَوَجِبَ الْقَوْلُ بِهِ، كَذَا فِي "فَتْحِ الْبَارِي". **وَهُوَ** أَيْ ذَبْحُهُ كَذَكَاتِهِ بِالْفَتْحِ أَيْ ذَبْحُهُ. **وَلَا بَأْسَ بِالْإِسْتِغْفَاعِ** وَأَمَّا قَبْلَ الدَّبْغِ فَلَا يَجُوزُ الْبَيْعُ وَلَا الْإِسْتِغْفَاعُ.

أَبُو طَيْبَةَ اسْمُهُ نَافِعٌ، وَقِيلَ: مَيْسَرَةٌ، وَقِيلَ: دِيَارٌ، ذَكَرَهُ السَّيْوِيُّ. [تنوير الخواص: ١٤١/٣] وَفِي "جَامِعِ الْأَصُولِ": أَبُو طَيْبَةَ نَافِعُ الْحَجَّامِ مَوْلَى مَحِيصَةَ بْنِ مَسْعُودِ الْأَنْصَارِيِّ صَحَابِيٍّ مَعْرُوفٍ، وَطَيْبَةُ نَفْتَحُ الطَّاءِ وَسُكُونُ الْيَاءِ وَبِالْيَاءِ الْمَوْحَدَةِ. **مِنْ خَرَاجِهِ** بِالْفَتْحِ هُوَ مَا يَجْعَلُ الْعَمَلُ عَلَى نَفْسِهِ لِمَنْ يَدُهُ فِي كُلِّ يَوْمٍ.

قَوْلُ **أَبِي حَبِيبَةَ** وَبِهِ قَالَ الْجُمْهُورُ، أَحَدًا مِنْ أَحَادِيثِ حَجَّامَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَإِعْطَائِهِ أَجْرَهُ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: احْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْأَحْدَعَيْنِ وَبَيْنَ الْكَتِفَيْنِ وَأَعْطِيَ الْحَجَّامَ أَجْرَهُ، وَلَوْ كَانَ حَرَاماً لَمْ يَعْطِهِ، أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي الشُّعَائِلِ. وَرَوَى: **كَسَبَ حَجَّامٌ حَبِيبَةَ** أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ [رقم: ١٢٧٥] وَغَيْرُهُ، وَعَدَّ أَحْمَدُ [رقم: ٢٣٧٤٨، ٤٣٦/٥] وَأَصْحَابُ السُّنَنِ عَنْ مَحِيصَةَ: أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ كَسْبِ الْحَجَّامِ، فَتَنَاهَا، وَذَكَرَ لَهُ الْحَاجَةُ فَقَالَ: **سَمِعْتُهُ يُصَحِّحُ** وَحَمَلَهُ الْجُمْهُورُ عَلَى النَّهْيِ لِلتَّزْيِيرِ. وَمَنْعُهُمْ مِنْ قَالٍ: بِحُلِّ الْحَوَازِ مَا إِذَا كَانَتِ الْأَجْرَةُ مَعْلُومَةً، وَمَنْعُهُ مَا إِذَا كَانَتْ مَجْهُولَةً، وَجَنَحَ الطُّحَاوِيُّ إِلَى سَخِّ حَدِيثِ مَنْعِ بَحْدِثِ الْجَوَارِ، كَذَا فِي "جَمْعِ الْوَسَائِلِ" شَرْحُ الشُّعَائِلِ "لِأَبِي الْقَارِي."



٩٨٨ - أخبرنا **ماث**، أخبرنا نافع، عن ابن عمر قال: المملوك وماله لسيده، ولا يصلح للمملوك أن يُنفق من ماله شيئاً بغير إذن سيده إلا أن يأكل أو يكتسي أو <sup>أي لا يجوز</sup> **ينفق بالمعروف**. <sup>قيد الأحمر أو للكل</sup>

**قال محمد** وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة إلا أنه يرخص له في الطعام الذي يؤكل أن يطعم منه، وفي عارية الدابة ونحوها. فأما هبة درهم أو دينار أو كسوة ثوب فلا، <sup>من سماع</sup> وهو قول أبي حنيفة -

٩٨٩ - أخبرنا **ماث**، عن زيد بن أسلم، عن أبيه قال: كانت لعمر بن الخطاب تسع صحاف يبعث بها إلى أزواج النبي <sup>ي في عهد حياته</sup>. إذا كانت الطرفة أو الفاكهة أو القسم، وكان يبعث بآخرهن صحيفة إلى حفصة، فإن كان قلة أو نقصان كان بها.

٩٩٠ - أخبرنا **ماث**، أخبرنا يحيى بن سعيد، أنه سمع سعيد بن المسيّب يقول: وقعت الفتنة - يعني فتنة عثمان - فلم يبق من أهل بدر أحد، ثم وقعت فتنة الحرّة <sup>أي في سنة ٣٥هـ أي فتنة شهادته</sup>

لسيده لكونه مالكا رقبته ويده. أو **بكسي** في سحرة. وبس، والمعنى واحد **ينفق** من الإفاق أي في بعض صرورياته، أو أراد به المصدق بما يعم رضى مولاه. **ن يطعم منه** أي يطعمه منه غيره فقيراً أو جديساً. **صحاف** بكسر الصاد جمع صحيفة بالفتح وهي القصعة الواسعة. **بعث** **هـ** أي بواحدة منها إلى واحدة منهن. إذا كانت الطرفة باعصم أي إذا وجدت التحفة من المأكول والمشروب "أو الفاكهة أو القسم" بالفتح أي القسمة من اللحم وغيره، قاله **بقاري**. **بعث بآخرهن** أي عد أن يرسل إلى سائر الأرواح.

إلى حفصة لكونها ست فلا تنصر الفلة ولا غيرها. **فإن كان** أي فإن وجدت قلة في كميته دلت الشيء المعوث أو نقصان في كميته كان دلت خصة حفصة، لكونها آخر اخصص، والنقصان إنما يظهر في الآخر

**ينفق** مقصوده الإشارة إلى ارتفاع الحركة بوقوع الفتنة، وأن الفتنة معدل المحن، وأنه لا يأتي رمن إلا وبعده شر منه. **أهل بدر** أي من الأصحاب الذين كانوا في عروة بدر. **فتنة حرود** بفتح الحاء وتشديد اراء المهملة: أرض ذات حجارة سود بقرب المدينة الطيبة، وكانت الفتنة هناك رمن يريد ٣٥هـ انتهى لها أهل المدينة اتلاء شديداً.

فلم يبق من أصحاب الحديدية أحد، فإن وقعت الثالثة لم يبق بالناس طباحٌ.

٩٩١ - أخبرنا **مالك**. أخبرنا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن رسول الله ﷺ قال: **كلُّكم راعٍ وكلُّكم مسؤولٌ عن رعيته، فالأمير الذي على الناس راعٍ عليهم، وهو مسؤول عنهم، والرجل راعٍ على أهله وهو مسؤول عنهم، وامرأة الرجل راعيةٌ على مال زوجها، وهي مسؤولة عنه، وعبد الرجل راعٍ على مال سيده وهو مسؤول عنه، فكلُّكم راعٍ وكلُّكم مسؤولٌ عن رعيته.**

٩٩٢ - أخبرنا **مالك**. حدثنا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: **إن الغادر يقوم يوم القيامة يُصب له لواءٌ، فيقال: هذه غُدرة فلان.**

**أصحاب الحديدية** أي الذين حصروا الحديدية مع الرسول ﷺ وبايعوه تحت الشجرة. **لم يبق بالناس طباح** بالكسر بمعنى العقل، يعني إن وقعت فتنة ثالثة لا يبقى في الناس عقل ولا حير ويذهب بركة وجود الصحابة الذين هم رية الدنيا والدين مطلقاً **كلكم راعٍ** من الرعاية بمعنى الحفاضة أي كلكم راع لرعيته وناظم لأمر من يشعه، فيسأل كل عن رعيته عما وقع منه في حقهم من العدل والظلم. **رعيته** بالفتح ثم الكسر ثم التشديد مع الفتح. **فالأمير** أي السطان ومن يوب مابه. **على أهله**. أي زوجته وأولاده وحوادته وغيرهم ممن يؤونه. **مسؤولة عنه** أي عن مال زوجها أفقت في محله أم في غيره؟ **فكلكم راعٍ** قال الفاري: هذا تأكيد لما قبله محملاً ومفصلاً في صورة النتيجة، ولا يبعد أن يقال: إن الرجل وحده مسؤول عن رعيته من أعصائه وهي السمع والبصر واليد والرجل واللسان والأذن ونحو ذلك كما يشير إليه قوله تعالى: **السمع والبصر**، **فقد أدركت ما بين يدي من مشيئة ربك** (الاسراء، ٣٦)، والحديث رواه الشيخان وأحمد وأبو داود والترمذي عن ابن عمر.

**إن الغادر** أي من يعدر بعهدته ويخلف في وعده من الكفار وغيرهم، يقوم يوم القيامة على رؤوس الأشهاد. **يُصب** بصيغة مجهول أي يرفع له. **"لواء"** بالكسر يكون علامة على عدرته يطلع عليها الناس، فيقال من جانب الملائكة: هذه غُدرة فلان، بالضم.

٩٩٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: الخيل في نواصيها الخير إلى يوم القيامة.

٩٩٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر أنه رأى يول قائماً. قال محمد: لا بأس بذلك، والبول جالساً أفضل.

٩٩٥ - أخبرنا مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: ذروني ما تركتكم فإنما هلك من كان قبلكم بسؤالهم واختلافهم على أنبيائهم فما هيئتهم عنه فاجتنبوه.

في نواصيها جمع ناصية مقدم الرأس إشارة على فصل الخيل، لكونه آلة للجهاد، وكون الخير في ناصيته إلى يوم القيامة إشارة إلى دوام فتح أهل الإسلام وغلبتهم بخيلهم. أنه رآه أي رأى عبد الله بن دينار أن عمر يول قائماً، ولعله كان أحياناً اقتداء بالي - فإنه كان من أشد الناس اقتداء به حتى في المباحات والاتعافيات، وقد روى حذيفة: أنه - أتى ساطة قوم قال قائماً، أخرجه أبو داود وغيره. وروى الحاكم والبيهقي عن أبي هريرة: أن النبي - قال قائماً من خرج كان ممأبصه، وهو همرة ساكنة عرق في باطن الركب، وأخرج ابن أبي شيبة في "المصنف" عن مجاهد قال: ما بال رسول الله ﷺ قائماً إلا مرة في كتيب أعجمه. وعن الشافعي كانت العرب تستشفي وجع الصلب بالبول قائماً، فلعله كان به يد ذاك وجع صلب، وقيل: لم يكن هناك موضع القعود قال قائماً. وأخرج الطبراني عن سهل بن سعد: أنه رأى النبي ﷺ يول قائماً، وهذا كله لبيان الحوار وإلا فالعادة مستمرة للنبي - وأصحابه هو البول قاعداً حتى قالت عائشة: من حدثكم أن رسول الله ﷺ قال قائماً فلا تصدقوه. أخرجه السائي [رقم: ٢٩] والترمذي [رقم: ١٢] وقال: إنه أحسن شيء في هذا الباب، والحاكم وقال: صحيح على شرط الشيخين، كذا فصله السيوطي في "مراقبة الصعود إلى سنن أبي داود" و"زهر الربى على المحتنى" وغيرهما.

ذروني أي أتركوني ما تركتكم ولا تتعرضوا بالتفتيش والسؤال، فإنما هلك من كان قبلكم من الأمم السابقة كـ"تي إسرائيل" بسؤالهم واختلافهم على أنبيائهم كما ذكر الله في كتابه في قصة البقرة وسؤال رؤية الله ودحو قرية الحارثيين وغير ذلك. فما هيئتهم عنه فاجتنبوه" وما لم أنه عنه فاسكتوا عنه ولا تتعرضوا له بالسؤال والتشديد فيشدد الله عليكم. وفيه إشارة إلى أن الأصل في الأشياء الإباحة ما لم يرد دليل المنع، وفي رواية -





أنه قال: كنت أكتب مصحفاً لحفصة زوج النبي ﷺ قالت: إذا بلغت هذه الآية فأذني، فلما بلغتْها آذنتُها فقالت: حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَصَلَاةِ الْعَصْرِ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ. <sup>أي أخبرني و</sup> <sup>أي أعينها</sup>

٩٩٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، عن القعقاع بن حكيم، عن أبي يونس مولى عائشة قال: أمرتني أن أكتب لها مصحفاً، قالت: إذا بلغت هذه الآية فأذني **حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى**، فلما بلغتْها آذنتُها وأملت علي: حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَصَلَاةِ الْعَصْرِ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ، سمعتها من رسول الله ﷺ.

١٠٠٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا عمار بن صياد، أنه سمع سعيد بن المسيب يقول في الباقيات الصالحات: قول العبد: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

هذه الآية. أي أتت فيها ذكر الصلاة الوسطى. **وصلاة العصر** أي أكتب هكذا بزيادة "وصلاة العصر"، وهذه الكتابة وكتابة عائشة قل أن تجمع المصاحف المختلفة على مصحف واحد في زمن عثمان، فإنه لم يكتب بعد ذلك إلا ما أجمع عليه وثبت بالتواتر أنه قرآن، قاله ابن عبد البر. **القعقاع** بفتح القافين بينهما عين ساكنة، كباي، مدي، ثقة، ذكره في 'الكاشف' [رقم: ٤٦٤٠، ٣٨٨/٢] **أبي يونس**: قال الررقاني. من ثقات التابعين، لا يُعرف اسمه. **وأملت علي**: أي كتبت علي وأمرتني بكتابتها هكذا. **وصلاة العصر**: استدلل به وحديث حفصة من قال. إن الصلاة الوسطى غير العصر، يجعل العطف للمعايرة، ومن قال بانحادها يجعل العطف للبيان، وهو الموافق لما روي عن عائشة وحفصة. **قانتين**. أي ساكنين أو حاشعين أو داعين على اختلاف التفسير. والأول أوفق بشأن نزولها فإنها نزلت نسجاً للتكلم في الصلاة كما بسطته في رسالتي "إمام الكلام في ما يعنى بالقراءة حنف الإمام".

في الباقيات الصالحات: أي في تفسير قوله تعالى ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّ ثَوَابٌ وَخَيْرٌ مِمَّا يَكْتَسِبُونَ﴾ (الكهف: ٤٦)، وهذا التفسير مقول موقوفاً ومرفوعاً كما بسطه السيوطي في "الدر المنثور"، =

- ١٠٠١ - أخبرنا ابن شهاب، وسئل عن المحصنات من النساء، قال: سمعت سعيد بن المسيب يقول: هن ذوات الأزواج، ويرجع ذلك إلى أن الله حرم الزنا.
- ١٠٠٢ - أخبرنا محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم أن أباه أخبره عن عمرة بنت عبد الرحمن، عن عائشة زوج النبي أنها قالت: ما رأيتُ.....

- فأخرج ابن أبي شيبة وابن المنذر عن ابن عباس قال في تفسيره: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر. وأخرج سعيد بن منصور وأحمد وابن جرير وابن أبي حاتم وابن حبان والحاكم وصححه وابن مردويه عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً: ..... قيل: وما هي يا رسول الله؟ قال: ..... ونحوه أخرجه سعيد بن منصور وأحمد وابن مردويه من حديث النعمان بن بشير والنسائي وابن جرير وابن أبي حاتم والطبراني في "المعجم الصغير" والحاكم وابن مردويه والبيهقي من حديث أبي هريرة، والطبراني وابن مردويه من حديث أبي الدرداء، وابن مردويه من حديث أنس، وابن أبي شيبة وابن المنذر من حديث عائشة كلهم ذكروه مرفوعاً، وهو المنقول عن عثمان، أخرجه أحمد وابن جرير وابن المنذر، وعن ابن عمر أخرجه ابن جرير والبخاري في "تاريخه".

وسئل أي والحال أن ابن شهاب سئل عن المحصنات من النساء في قوله تعالى: ..... (النساء ٢٤) عطفاً على "أمهاتكم" في قوله قلن: ..... (النساء ٢٣) قال ابن شهاب: سمعت سعيد بن المسيب يقول: هن ذوات الأزواج، فالمعنى حرمت عليكم المحصنات - بالفتح - اللاتي هن أزواج ما لم يُطلقوا أو يموتوا ..... (النساء ٢٤) يعني السبايا التي سبين وهن أزواج في دار الحرب فإنه يعل لملاكهن وضوهم بعد الاستبراء؛ لأن بالنسبة وتحالف الدارين يرتفع استحسان وهذا التفسير مروى عن ابن عباس عند ابن أبي حاتم وابن جرير وابن المنذر وعبد بن حميد والحاكم والبيهقي، وعن ابن مسعود عند ابن أبي شيبة وابن جرير وابن المنذر وعبد بن حميد، وعن أنس عند ابن المنذر وغيرهم من الصحابة والتابعين، وأخرج الطحاوي وعبد الرزاق وابن أبي شيبة وعبد بن حميد ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وأبو يعلى وابن جرير وابن المنذر والبيهقي وغيرهم عن أبي سعيد الخدري. أن رسول الله بعث يوم حين جيشاً إلى أوطاس فلقوا عدواً فظفروا عليهم، وأصابوا سبايا فكان ناساً من أصحابه تخرجوا من عشاياهن من أجل أزواجهن من المشركين فأُنزل الله هذه الآية.

ويرجع ذلك: أي حاصل هذا التفسير حرمة الزنا.



مثل ما رغبت هذه الأمة عنه من هذه الآية: **فَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا**  
**فَأَصْلَحُوا سُنَّاهُ فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ**  
**فَإِنْ فَعِلَتْ فَاصْلَحُوا بَيْنَهُمَا**.  
 (المحرات: ٩)

١٠٠٣ - أخبرنا يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب في قول الله عز وجل:

مثل ما رغبت إلخ وأعرضت عنه بأن تركت العمل بمقتضاها مثل هذه الآية، فإن الآية ناصّة على أنه يجب الصلح بين المتنازعين وإرشاد الساعين إلى حكم الله ورسوله، فإن أبو القاتل أحلّاء للعالم عن شرهم، وقد ترك أكثر الناس العمل به، وكان بروول هذه الآية لما كانت امرأة من الأنصار نحت رجل وكان بينها وبين روحها شيء فحبسها فحباء قومها وقومه واقتتلوا بالأيدي والعمال وقيل: رلت لما اطلق رسول الله ﷺ إلى عبد الله بن أبي المصنف راكباً على حمار، فلما أتاه قال: إليك عني لقد آداني نحر حمارك، فقال رجل من الأنصار: والله لحمار رسول الله أطيب ريحاً منك، فعضب لعبد الله رجل من قومه فتشائم، ووقعت المقاتنة بالأيدي والعمال، كذا ذكره البغوي في "معالم التنزيل"، وقال أيضاً: فيه دليل على أن الغي لا يُزيل اسم الإيمان، ويدلّ عليه ما روي عن عبيد الله أنه سئل وهو القدوة في قتال أهل البغي عن أهل الحمل وصغيرهم مشركون؟ قال: من الشرك فروا، فقبل: منافقون؟ فقال: لا؛ لأن المنافقين لا يدركون الله إلا قليلاً، قيل: فما حالهم؟ قال: يحواسن بغوا علينا.

من المؤمنين فيه حجة قوية لأهل السنة على أن الكافر لا يخرج العد من الإيمان. **فَإِنْ بَغَتْ** من البغي وهو الخروج عن الحد، أي تعدت. **فَاصْلَحُوا بَيْنَهُمَا** بالعدل يحملها على الإنصاف والرضاء بحكم الله.

في قول الله قال البغوي: اختلف العلماء في معنى هذه الآية وحكمها، فقال قوم: قدم المهاجرون المدينة، وفيهم الفقراء لا مال لهم ولا عشائر، وبالمدينة نساء بعايا وهم يومئذ مشركات، فرعب ناس من فقراء المهاجرين إلى نكاحهن ليعف عنهم، فنزلت ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤

«إِرَائِي لَا يَنْكُحُ إِلَّا أَيْتَهُ أَوْ مُشْرِكَةً وَلَوْ زَمَّ بِهِ لَا يَنْكُحُهَا إِلَّا رَأَى أَوْ مُشْرِكَةً» قَالَ:  
 وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِنَّمَا تُسَخِّتُ هَذِهِ الْآيَةَ بِالَّتِي بَعْدَهَا ثُمَّ قَرَأَ: **وَلَا يَنْكُحُ الْأَيَّامَى مَنَّهُ**  
 أَي مَعْدِي مِنَ النَّسَبِ بِصِيغة المَهْمَلِ  
 وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ عَدَدٍ كَثِيرٍ مِنْهَا  
 (٣٢)

فَإِنْ نَحْنُ وَهَذَا نَأْخُذُ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَّةِ مِنْ فَهَائِنَا لَا نَأْسُ بِتَزْوِجِ الْمَرْأَةِ  
 وَإِنْ كَانَتْ قَدْ فَجَرَتْ، وَإِنْ يَتَزَوَّجُهَا مَنْ لَمْ يَفْجُرْ.  
 أَي زَنَتْ أَي مَنْ لَمْ يَزِنْ  
 ١٠٠٤ - أَحَبُّ مَا مَاتَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي  
 قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: **وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِصَامٍ أَوْ نَفْسٍ أَوْ نَفْسَةٍ فِي**  
**أَنْفُسِكُمْ** قَالَ: أَنْ تَقُولَ لِلْمَرْأَةِ وَهِيَ فِي عِدَّتِهَا مِنْ وَفَاةِ زَوْجِهَا: إِنَّكَ عَلَيَّ كَرِيمَةٌ  
 (البقرة: ٢٣٥) وَكَذَا فِي عِدَّةِ طَلَاقِهَا أَي عِدَّتِي مَكْرَمَةٌ  
 وَإِنِّي فِيكَ لِرَاغِبٍ، وَإِنَّ اللَّهَ سَائِقٌ إِلَيْكَ رِزْقًا، وَنَحْوُ هَذَا مِنَ الْقَوْلِ.

١٠٠٥ - أَحَبُّ مَا مَاتَ، حَدَّثَنَا نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عَمْرِو قَالَ: **ذُلُّكَ الشَّمْسُ مِثْلُهَا**.  
 رَوَاهُ مَنْ يَصِفُ النَّهَارَ

**لَا يَنْكُحُ** هُوَ وَمَا بَعْدَهُ حَرَّمُ عَلَى اللَّهِ. **الْأَيَّامَى** جَمْعُ أَيَّامٍ، مِنْ لَا رُوحَ هَا وَهُوَ مُصْلَقٌ بِشَتَّى أَرَابِيَّةٍ وَغَيْرِهَا.  
**سُورَةُ الْمَرْأَةِ** وَإِنْ كَانَ مَنْ رَأَى بِهَا وَإِنْ كَانَتْ حَلَى بِالرَّيَا، لَكِنْ إِذَا تَرَوَّحْتَ الْحَسْبَى بِالرَّيَا بَعِيرُ الرَّأْيِ لَا يَجُلُ لَهُ  
 الْوُطْءُ إِلَى وَضْعِ الْحَمْلِ وَإِنْ نَكَحْتَ بِالرَّأْيِ يَحُورُ لَهُ الْوُطْءُ. **وَلَا حِجَابَ** نَاصِبُهُ أَي لَا إِثْمَ. 'عَبَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ  
 بِهِ' مِنَ التَّعْرِيفِ، وَهُوَ التَّنْوِيحُ بِشَيْءٍ يَفْهَمُ بِهِ السَّمَاعُ مَرَادَهُ مِنْ غَيْرِ التَّنْصِيحِ مِنْ بَيَانِ مَا حُظِيَ - نَاكُسَر -  
 وَهِيَ التَّمَاسُ نِكَاحُ النِّسَاءِ الْمُتَعَدِّاتِ الْمَذْكُورَاتِ فِي مَا قَبْلَ هَذِهِ دَلَايَةٍ. "أَوْ أَنْكَسْتُمْ" أَي أَصْمَرْتُمْ وَأَحْمَيْتُمْ فِي  
 أَنْفُسِكُمْ، كَذَا فِي "مَعَامِ التَّرْيِيلِ". **قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ** بَيَانُ التَّعْرِيفِ أَي هُوَ قَوْلُكَ لِلْمَرْأَةِ فِي حَالِ الْعِدَّةِ.  
**سَائِقٌ إِلَيْكَ** أَي مُوَصِّلٌ إِلَيْكَ رِزْقًا حَسْبًا يَعْنِي بِتَرْوِيحِي بِإِثْمِكَ. **ذُلُّكَ الشَّمْسُ** أَي الْمَذْكُورُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى. ١٠٥  
 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ - بِمُتَحْتِ بْنِ سَعِيدٍ - أَنَّ هَذَا قَوْلُ عَدَدٍ مِنْهُمْ (لَا سَاءَ ٧٨) وَفِيهِ  
 إِشَارَةٌ إِلَى الصُّلُوحَاتِ الْمَكْتُوبَاتِ وَأَوْقَاتِهَا، فَقَرَأَ الْفَجْرَ إِشَارَةً إِلَى صَلَاةِ الْفَجْرِ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ 'مُشْهُودًا' يَشْهَدُهُ  
 مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ الْمُتَعَاقِبُونَ يَحْتَمِلُونَ عَدَدَ ذَلِكَ، وَهُوَ فُسْرُ اسْ عَنَاسِ فِي رَوَايَةِ اسْ حَرِيرِ وَاسْ أَي شَيْءٍ  
 وَاسْ مَسْعُودٌ كَمَا فِي رَوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ مَسْجُورٍ وَاسْ حَرِيرِ وَاسْ الْمُدْرَ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ فِي رَوَايَتِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ =

١٠٠٦ - **أحمر** مالك، حدثنا داود بن الحصين، عن ابن عباس قال: كان يقول: دلوك الشمس ميلها وغسق الليل اجتماع الليل وظلمته. قال محمد: هذا قول ابن عمر وابن عباس، وقال عبد الله بن مسعود: دلوكها غروبها، وكل حسن.

= أخرج البحاري ومسلم وابن جرير وابن أبي حاتم وعبد الرزاق وابن مردويه، وغسق الليل أشار به إلى صلاة العشاء، وبه فسر ابن مسعود، أخرج عنه الطبراني، وعن ابن عباس غسق الليل بدء الليل، أخرج ابن جرير، وأخرج ابن أبي شيبة عن مجاهد وعبد الرزاق عن أبي هريرة: غسق الليل غروب الشمس، فيكون إشارة إلى صلاة المغرب، وعن ابن عباس: أنه ظلمة الليل، أخرج ابن الأساري وابن المنذر فيكون شاملاً لصلاحي المغرب والعشاء، وهو أولى الأقوال. ودلوك الشمس فسر ابن مسعود بالغروب، كما أخرج عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والطبراني والحاكم وابن مردويه، وكذا أخرج عبد الرزاق وابن أبي شيبة وابن جرير وابن المنذر عن ابن عباس، وابن أبي شيبة وابن المنذر وابن أبي حاتم عن علي، فيكون إشارة إلى المغرب ولا يكون لصلاة الظهر ذكر في هذه الآية وكذا للعصر، وفسره ابن عمر بالزوال، أخرج مالك وعبد الرزاق وابن أبي شيبة وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم، وهو رواية عن ابن عباس، فيكون إشارة إلى صلاة الظهر، ويستفاد العصر من قوله: إلى غسق الليل. والآثار في هذا الباب مبسطة في "الدر المنثور".

عن ابن عباس في "موطأ يحيى": مالك عن داود بن الحصين أخيري محبر عن ابن عباس، قال ابن عبد البر في "الاستدكار": المحبر المهم عكرمة، كان مالك يكتم اسمه لكلام ابن المسيب فيه. قول ابن عمر: وهو قول عطاء وقتادة ومجاهد والحسن وأكثر التابعين، وقول ابن مسعود احتاره الشعبي ومقاتل والصحاك والسدي، كذا ذكره البغوي. وكل حسن. لأن اللفظ يجمع المعنيين، فإن أصل الدلوك الميلان والشمس تميل إذا رالت وإذا عرت، لكن لا يخفى أن التفسير بالزوال أولى القولين لكثرة القائلين، ولأننا إذا حملنا عليه كانت الآية جامعة لمواقيت الصلاة كلها بخلاف الغروب، كذا قال البغوي، ومما يؤيد ترجيح الزوال بموافقه لكثير من الأخبار المرفوعة، فأخرج ابن مردويه عن عمر، عن النبي ﷺ: لدلوك الشمس قال: لروال الشمس. وأخرج الرار وأبو الشيخ وابن مردويه والديلمي بسند ضعيف عن ابن عمر مرفوعاً: دلوك الشمس. وأخرج ابن جرير عن عتبة بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: دلي جرير دلوك شمس حين رالت فصلى في عصر. وأخرج ابن جرير عن أبي هريرة الأسلمي: كان رسول الله ﷺ يصلي الظهر حين زالت الشمس ثم تلي هذه الآية.

١٠٠٧ - أخبرنا **ماث**، حدثنا عبد الله بن دينار، أن عبد الله بن عمر أخبره: أن رسول الله ﷺ قال: **إِنَّمَا أَجَلُكُمْ** فيما خلا من الأمم، كما بين صلاة العصر إلى مغرب الشمس، **وَإِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَمَثَلُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عَمَلًا** فقال: من يعمل لي إلى نصف النهار على قيراطٍ قيراط؟ قال: **فَعَمِلْتَ الْيَهُودَ**، ثم قال: من يعمل لي من نصف النهار إلى العصر على قيراطٍ قيراط؟ **فَعَمِلْتَ النَّصَارَى** على قيراطٍ قيراط، ثم قال: من يعمل لي من صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين، **أَلَا فَاتَمَّ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ عَلَى قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ**، قال: **فَغَضِبَ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى**، وقالوا: نحن أكثر عملاً .....  
أي رسول الله ﷺ

أن رسول الله ﷺ هذا الحديث معروف حديث القيراط، أخرجه البخاري في مواضع، ومسلم والترمذي وغيرهم، وه طرق كثيرة. **إِنَّمَا أَحْكَمَ** مفتحين أي مدة بقاءكم بالنسبة إلى من مضى من الأمم. **وَإِنَّمَا مَثَلُكُمْ** مثل مفتحين في المعنى كالمثل بكسر الهمزة وهو النطير، ثم قيل: للمقول السائر الممثل مصره عورده مثل، ولم يصربوا مثلاً إلا يقول فيه عرابة، وهما تشبيه للمركب بالمركب والمشيبه به هما المجموعان اخاصلان في الطرفين وإلا كان القياس أن يقول: كمثل قوم استأجرهم رجل، كذا قال العيني في "عمدة القاري" [١٢٥ ١٢٦] **عَمَلًا** بضم العين وتشديد الهمزة جمع عامل أي قوماً يعملون له العمل بالأجرة. **قِيرَاطٌ** قال الكرماني في "الكواكب الدراري" [٩٧/٥] القيراط نصف داقق، وأصنه قراط بالتشديد؛ لأن جمعه قرايط فأندس أحد حرفي التصغير كما في الديار، والمراد به ههنا البصير والحصنة، وكرر لدل على تقسيم القيراط على جميعهم كما هو عادة كلامهم. **فَعَمِلْتَ الْيَهُودَ** أي فهذا مثل اليهود ستعلمهم الله بأجر إلى مدة طوبى فعموا. **فَعَمِلْتَ النَّصَارَى** إشارة إلى فئة مدة النصارى بالنسبة إلى اليهود.

**أَلَا** حرف تسيه به النبي ﷺ على فصل هذه الأمة. **نَحْنُ أَكْثَرُ عَمَلًا** قال الكرماني. فإن قلت: قول اليهود طاهر؛ لأن الوقت من الصبح إلى الظهر أكثر من العصر إلى المغرب، لكن قول النصارى لا يصح إلا على مذهب الحنفية حيث يقولون: وقت العصر حين يصير ظل كل شيء مثليه، وهذا من جهة أدلتهم فما هو جواب الشافعية عنه حيث قالوا: هو مصير الظل مثلاً وحينئذ لا يكون وقت الظهر أكثر من وقت العصر؟ قلت: لا سلم أن وقت الظهر ليس بأكثر منه، ولئن سلما فليس هو بصاً في أن كلاً من الطائفتين أكثر عملاً لصدق أن كليهما مجتمعين =

**وأقلّ عطاءً، قال: هل ظلمتكم من حقكم شيئاً؟ قالوا: لا، قال: فإنه فضلي أعطيه من شئت.**

**قال محمد:** هذا الحديث يدل على أن تأخير العصر أفضل من تعجيلها، .....

- أكثر عملاً، أو يقال: لا يلزم من كونهم أكثر عملاً أكثر زماناً لاحتمال كون العمل أكثر في زمان أقل، وحاء في آخر صحيح البخاري في باب السنة، قال أهل التوراة دنت. ومثله في "عمدة القاري" وغيره.

**وأقلّ عطاءً** بالنسبة إلى الأمة المحمدية الأحدة بقراطين **هل ظلمتكم** أي نقصت من حقكم الذي قررت لكم جراً نعمتكم شيئاً **أعطيه من شئت** أي فإني مختار لا أسئل عما أعمل، فلا يسعي تكلمكم إلا إن نقصت حقكم.

**أفضل من تعجيلها** استنط أصحابا الحنفية أمرين: أحدهما: ما ذكره أبو ريد الدوسي في كتابه "الأسرار" وتعه الربيعي شارح "الكمر" وصاحب "لهاية شرح الهداية" وصاحب "الدائع" وصاحب "مجمع البحرين" في "شرحه" وغيرهم. أن وقت الظهر من الروال إلى صيرورة ظل كل شيء مثليه، ووقت العصر منه إلى الغروب كما هو رواية عن إمامنا أبي حنيفة، وأفتى به كثير من المتأخرين، وجه الاستدلال به بوجوه كلها لا تحصى عن شيء، أحدها: أن قوله **هل ظلمتكم** وما بعده من كلامه **أعطيه من شئت** يفيد قلة زمان هذه الأمة بالنسبة إلى زمان من حلال، وزمان هذه الأمة هو مثله مما بين العصر إلى المغرب فلا بد أن يكون هذا الزمان قليلاً من زمان اليهود أي من الصبح إلى الظهر، ومن زمان النصارى أي من الظهر إلى العصر ولن تكون القلة بالنسبة إلى زمان النصارى إلا إذا كان ابتداء وقت العصر من حين صيرورة الظل مثليه، فإنه حينئذ يريد وقت الظهر، أي من الروال إلى المثلين على وقت العصر من المثلين إلى الغروب، وأما إن كان ابتداء العصر حين مثل الظهر فيكونان متساويين وفيما ذكره في "فتح الساري" و"ستانك الحديث" و"شرح القاري" وغيره: أما أولاً: فلأن لزوم المساواة على تقدير امثل مجموعة، فإن المدة بين الظهر والعصر لو كان بمصير ظل كل شيء مثله يكون أريد بشيء من ذلك الوقت إلى الغروب على ما هو محقق عند الرياضيين إلا أن يقال: هذه التفاوت لا يظهر إلا عند الحساب، والمقصود من الحديث تفهيم كل أحد. وأما ثانياً: فلأن المقصود من الحديث مجرد التمثيل، ولا يلزم في التمثيل التسوية من كل وجه. وأما ثالثاً: فلأن قلة مدة هذه الأمة هي بالنسبة إلى مجموع مدتي اليهود والنصارى، لا بالنسبة إلى كل أحد، وهو حاصل على كل تقدير. وأما رابعاً: فلأنه يحتمل أن يراد بنصف النهار في الحديث نصف النهار الشرعي، وحينئذ فلا يستقيم الاستدلال وأما خامساً: فإنه ليس في الحديث إلا أن ما بين صلاة العصر إلى الغروب أقل من الروال إلى العصر، ومن انعموا أن صلاة العصر لا يتحقق في أول وقته غالباً، فالقلة حاصلة على كل تقدير، وإما يتم مراه المستدل إن تمّ لو كان لفظ الحديث ما بين وقت العصر =

ألا ترى أنه جعل ما بين الظهر إلى العصر أكثر مما بين العصر إلى المغرب في هذا الحديث، ومن عجل العصر كان ما بين الظهر إلى العصر أقل مما بين العصر إلى المغرب،

= إلى العروب، وبد ليس فليس. وثانيها: أن قول الصاري: نحن أكثر عملاً لا يستقيم إلا بقلة زمانهم ولن تكون القلة إلا في صورة المثليين، وفيه ما مر سابقاً وآتياً.

وثالثها: ما يقفه العيني أنه جعل لنا النبي ﷺ من زمان الدنيا في مقابلة من كان قبلنا من الأمم بقدر ما بين صلاة العصر إلى العروب، وهو يدل على أن بينهما أقل من ربع النهار؛ لأنه ما يق من الدنيا ربع الزمان لحديث: **عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ** أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَشَارَ بِالسَّاعَةِ وَالْوَسْطَى. فبسة ما بقي من الدنيا إلى قيام الساعة مع ما مضى مقدار ما بين الساعة والوسطى. قال السهبي. وبينهما نصف سبع؛ لأن الوسطى ثلاثة أسباع كل مفصل منها سبع، وربادقها على الساعة نصف سبع وفيه أيضاً ما مر سالفاً. ثم لا يخفى على المستنطق أن المقصود من الحديث ليس إلا التمثيل والتفهيم. فالاستدلال لو تم لجميع تفديره لم يخرج تقدير وقت العصر بالمثلين إلا بطريق الإشارة. وهناك أحاديث صحيحة صريحة دالة على مضي وقت الظهر ودخول وقت العصر بالمثل، ومن المنعوم أن العبارة مقدمة على الإشارة، وقد مر منا ما يتعلق بهذا المقام في صدر الكلام.

الأمر الثاني: ما ذكره صاحب الكتاب من أن هذا الحديث يدل على أن تأخير العصر أي من أول وقتها أفضل من تعجيلها. قال بعض أعيان متأخري المحدثين في 'ستان المحدثين' ما معرته. ما استنبطه محمد من هذا الحديث صحيح، وليس مدلول الحديث إلا أن ما بين صلاة العصر إلى العروب أقل من نصف النهار إلى العصر ليصح قلة العمل وكثرته، وإذا لا يحصل إلا تأخير العصر من أول الوقت ثم ذكر كلاماً مطولاً محصيه الرد على من استدل به في باب المثليين، وقد ذكرنا خلاصته، ولا يخفى أن هذا أيضاً بما يصح إذا كان الأكثرية لكل من اليهود والصاري وإلا فلا، كما ذكرنا مع أنه إن صح فليس هو إلا طريق الإشارة، والأحاديث الدالة على التعجيل بالعبارة مقدمة عليه عند أرباب الاصطلاح وقد مر منا ما يتعلق به في صدر الكتاب. والله أعلم بالصواب.

'ألا ترى' تنوير للمدعى "أنه جعل ما بين الظهر إلى العصر" أي إلى صلاة العصر "أكثر مما بين العصر" أي صلاته "إلى المغرب" أي وقته وهو غروب الشمس في هذا الحديث، "ومن عجل العصر" أي صلاة في أول وقته وهو صيرورة الظل مثلاً كما هو رأي جمهور العلماء وبه قال صاحب الكتاب وصاحبه أبو يوسف وهو رواية عن شيخهما أي حبيبة بل قيل: إنه رجع إليه وهو الموافق للأحاديث الصحيحة الصريحة "كان ما بين الظهر" أي أول وقته وهو الروال إلى العصر. "أقل مما بين العصر" أي وقت صلاته "إلى المغرب"، قال صاحب 'ستان المحدثين' معترضاً عليه انقصاء المثل على حسب قواعد الأصول إنما يكون عند لقاء ربع النهار في أكثر البلاد =

فهذا يدل على تأخير العصر، وتأخير العصر أفضل من تعجيلها ما دامت الشمس بيضاء نقيّة لم تخالطها صُفرة. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والعامّة من فقهاءنا رحمهم الله.

= فيكون الوقتان متساويين، لا أقل وأكثر، ثم قال مجيباً: يمكن التوجيه بأن مراد الإمام محمد من قوله: ما بين الظهر ما بين وقته المتعارف للصلاة يعني متأخراً عن ابتداء وقته لاسيما في الصيف، فإن الإبراد فيه مستحب. انتهى بمعرّبه، وفيه ما فيه، فإن وقت الظهر من الزوال إلى المثل حسماً حققه الحساب يكون أقل من ربع النهار تحقيقاً، وإن كان ربع النهار تقريباً، وكلام صاحب الكتاب مبني على التحقيق لا على التقريب، فهذا يدل على تأخير العصر، قال القاري في "شرحه": لا يخفى أن الحديث بظاهره يدل على تأخير دخول وقت العصر كما قال به أبو حنيفة لا على تأخيره بطريق الأفضلية. وأنت تعلم أنه دعوى بلا دليل، بل الظاهر خلافه كما ذكرنا تفصيله، "وتأخير العصر" أي من أول وقتها "أفضل" أي أكثر ثواباً من تعجيلها، أي أدائها في أول وقتها "ما دامت الشمس بيضاء نقيّة" تشديد الياء، وهذا بيان لمدة التأخير، ويّن معنى البضاء النقية بقوله: "لم تخالطها" أي الشمس "صفرة"، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا" أي فقهاء العراق وقد ذكرنا ما يتعلق بهذا المقام في صدر الكتاب، والعلم عند من عنده أم الكتاب. هذا آخر الكلام في هذا التعليق، والحمد لله على أن جعل لنا التوفيق حير رفيق، والصلاة على رسوله وآله وصحبه الفائزين بأعنى التحقيق، وكان احتتامه يوم الخميس الثامن من شعبان من شهور السنة الخامسة والتسعين بعد الألف والمائتين من الهجرة حين إقامتي بالوطن حفظ عن شرور الزمن، وكان الشروع فيه في شوال من السنة الحادية والتسعين حين إقامتي بخيبر آباد الدكن نقاها الله عن البدع والفتن.



## فهرس المحتويات

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٣٩	باب الرجل يأذن لعبده في التزويج.....	٣	باب الرجل تكون عنده نسوة.....
٤١	باب المرأة تختنع من زوجها.....	٥	باب أدنى ما يتزوج الرجل عليه المرأة...
٤٢	باب الخلع كم يكون من الطلاق.....	٧	باب لا يجمع الرجل بين المرأة.....
٤٣	باب الرجل يقول إذا بكحت فلانة....	٨	باب الرجل يخطب على خطبة أخيه...
٤٤	باب المرأة يطلقها زوجها تطليقة.....	٩	باب الثيب أحق بنفسها من وليها.....
٤٥	باب الرجل يجعل أمر امرأته بيدها.....	١٠	باب الرجل يكون عنده أكثر.....
٤٩	باب الرجل يكون تحت أمة فيطلقها....	١٢	باب ما يوجب الصداق.....
٥٠	باب الأمة تكون تحت العبد فتعتق.....	١٣	باب نكاح الشغار.....
٥١	باب طلاق المريض.....	١٤	باب نكاح السر.....
٥٣	باب المرأة تطلق أو يموت عنها.....	١٥	باب الرجل يجمع بين المرأة وابنتها....
٥٤	باب الإيلاء.....	١٧	باب الرجل ينكح امرأة ولا يصل.....
٥٦	باب الرجل يطلق امرأته ثلاثا قبل.....	١٩	باب البكر تستأمر في نفسها.....
٥٧	باب المرأة يطلقها زوجها فتتزوج....	٢١	باب النكاح بغم ولي.....
٥٨	باب المرأة تسافر قبل انقضاء عدتها....	٢٢	باب الرجل يتزوج المرأة ولا يفرض..
٥٩	باب المتعة.....	٢٦	باب المرأة تزوج في عدتها...
٦١	باب الرجل تكون عنده امرأتان....	٢٩	باب العزل.....
٦٢	باب اللعان.....		كتاب المهر
٦٣	باب متعة اصلاق.....	٣٤	باب طلاق السنة.....
٦٤	باب ما يكره للمرأة من الزينة.....	٣٦	باب طلاق الحرة تحت العبد.....
٦٥	باب المرأة تنتقل من منزلها قبل انقضاء..	٣٨	باب ما يكره للمطلقة المبتوتة.....
٧٠	باب عدة أم الولد.....		

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
باب الخلية والبرية وما يشبه الطلاق ...	٧١	باب صيد الكلب المعلم .....	١١٨
باب الرجل يولد له فيغلب عليه الشبه ..	٧٢	باب العقيقة .....	١١٩
باب المرأة تسلم قبل زوجها .....	٧٣	كتاب الديات	
باب انقضاء الحيض .....	٧٤	باب الذية في الشفتين .....	١٢٨
باب المرأة يطلقها زوجها طلاقاً بملك ..	٧٨	باب دية العمد .....	١٢٩
باب عدة المستحاضة .....	٨١	باب دية الخطأ .....	١٣٠
باب الرضاع .....	٨٢	باب دية الأسان .....	١٣١
كتاب نكاح		باب أرش السن السوداء والعين القائمة ...	١٣٣
باب ما يكره من الصحايا .....	٩٦	باب النفر يجتمعون على قتل واحد .....	١٣٤
باب لحوم الأصاحي .....	٩٧	باب الرجل يرث من دية امرأته .....	١٣٥
باب الرجل يذبح أضحيته قبل ... ..	١٠٠	باب الجروح وما فيها من الأرض .....	١٣٦
باب ما يحرم من الصحايا عن أكثر ...	١٠١	باب دية الحيين .....	١٣٦
باب الدبائح .....	١٠٣	باب الموصحة في الوجه والرأس .....	١٤٠
باب الصيد وما يكره أكله .....	١٠٦	باب الشر جزار .....	١٤٠
باب أكل الصب .....	١٠٧	باب من قتل خطأ ولم تعرف له عاقلة	١٤٢
باب ما لفظه الحر من السمك .....	١١٠	باب القسامة .....	١٤٤
باب السمك يموت في الماء .....	١١٢	كتاب الحدود في السرقة	
باب ذكاة الحيين ذكاة أمه .....	١١٢	باب العبد يسرق من مولاه .....	١٤٩
باب أكل الجراد .....	١١٤	باب من سرق ثمراً أو غير ذلك .....	١٥١
باب دبائح نصارى العرب .....	١١٥	باب الرجل يسرق منه الشيء .....	١٥٤
باب ما قتل الحجر .....	١١٦	باب ما يحبس فيه القطع .....	١٥٦
باب الشاة وغير ذلك تذكي قبل .....	١١٦	باب السارق يسرق وقد قطعت .....	١٥٩
باب الرجل يشتري اللحم فلا يدري ..	١١٧	باب العبد يأبى ثم يسرق .....	١٦٢

الترتيب	الموضوع	الترتيب	الموضوع
٢١١	باب من جعل على نفسه المشي .. ..	١٦٣	باب المحتلس .. ..
١٣	باب الاستثناء في اليمين .. ..	١٦٤	باب الرجم .. ..
٢١٤	باب الرجل يموت وعليه نذر .. ..	١٦٨	باب الإقرار بالزنا .. ..
٢١٥	باب من حلف أو نذر في معصية .. ..	١٧٦	باب الاستكراه في الزنا .. ..
٢١٧	باب من حلف بغير الله .. ..	١٧٧	باب حد المماليك في الزنا والسكر .. ..
٢١٨	باب الرجل يقو ماله في رتاح الكعبة ..	١٨٠	باب الحد في التعريض .. ..
٢١٩	باب اللغو من الأيمان .. ..	١٨١	باب اخذ في الشرب .. ..
		١٨٣	باب شرب المتع والغبراء وغير ذلك ..
٢٢٠	باب بيع العربا .. ..	١٨٣	باب تحريم احمر وما يكره .. ..
٢٢٥	باب ما يكره من بيع الثمار قبل .. ..	١٨٧	باب المحيطين .. ..
٢٢٧	باب الرجل يبيع بعض الثمر ويستثنى ..	١٨٨	باب نبيذ الداء وامرفت .. ..
٢٢٨	باب ما يكره من بيع الثمر بالرطب .. ..	١٨٩	باب سيد الصلاء .. ..
٢٣١	باب ما لم يقبض من الطعام وغيره ..		
٢٣٢	باب الرجل يبيع المتاع أو غيره .. ..	١٩٣	باب ميراث العمة .. ..
٢٣٤	باب الرجل يشتري الشعير بالحنظلة ..	١٩٦	باب النبي ﷺ هل يورث .. ..
٢٣٦	باب الرجل يبيع الطعام نسيئة	١٩٧	باب لا يرث امسسم الكافر .. ..
٢٣٦	باب ما يكره من المحش .. ..	١٩٩	باب ميراث الولاء .. ..
٢٣٨	باب الرجل يسلم فيما يكال .. ..	٢	باب ميراث الحميل .. ..
٢٣٩	باب بيع التراءة .. ..	٢٠٢	فصل الوصية .. ..
٢٤١	باب بيع العرر .. ..	٢٠٣	باب الرجل يوصي عند موته بثلاث .. ..
٢٤٤	باب بيع المرأة .. ..		كتاب الأيمان والدور
٢٤٥	باب شراء الحيوان باللحم .. ..	٢٠٧	أدنى ما يجزئ في كفارة اليمين .. ..
٢٤٧	باب الرجل يساوم الرجل بالشئ .. ..	٢٠٩	باب الرجل يحلف بالمشي إلى بيت الله ..

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
باب ما يوجب البيع بين البائع .....	٢٤٨	باب الاختلاف في البيع بين البائع .....	٢٥٤
باب الرجل يبيع المتاع بنسيئة .....	٢٥٥	باب الرجل يشتري الشيء أو يبيعه .....	٢٥٦
باب الاشرط في البيع وما يفسده .....	٢٥٨	باب من باع نخلا مؤبرا أو عبدا .....	٢٦٠
باب الرجل يشتري الجارية ولها .....	٢٦١	باب عهدة الثلاث والسنة .....	٢٦٢
باب بيع الولاء .....	٢٦٣	باب بيع أمهات الأولاد .....	٢٦٥
باب بيع الحيوان بالحيوان نسيئة .....	٢٦٦	باب الشركة في البيع .....	٢٦٨
باب القضاء .....	٢٧٠	باب الهبة والصدقة .....	٢٧١
باب النحلة .....	٢٧٣	باب العمرى والسكنى .....	٢٧٦
كتاب الصرف وأبواب الربا		باب الربا فيما يكال أو يوزن .....	٢٨١
باب ما يكره من لبس الحرير .....	٣٢٣	باب الرجل يكون له العطايا أو الدين ..	٢٨٥
باب ما يكره من التخنم بالذهب .....	٣٢٥	باب الرجل يكون عليه الدين فيقضي ..	٢٨٦
باب الرجل يمر على ماشية الرجل .....	٣٢٥	باب ما يكره من قطع .....	٢٨٨
باب نزول أهل الذمة مكة والمدينة .....	٣٢٦	باب المعاملة والمزاغة في النخل .....	٢٨٨
باب الرجل يقيم الرجل من مجلسه .....	٣٢٧	باب إحياء الأرض بإذن الإمام .....	٢٩٢
باب الرقي .....	٣٢٨		

## كتاب النقطة

## أبواب السر

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
باب ما يستحب من القال والاسم .....	٣٣٠	باب جامع الحديث .....	٣٦٤
باب الشرب قائما .....	٣٣١	باب الزهد والتواضع .....	٣٦٦
باب الشرب في آنية الفضة .....	٣٣٢	باب الحب في الله .....	٣٦٩
باب الشرب والأكل باليمين .....	٣٣٣	باب فضل المعروف والصدقة .....	٣٧٠
باب الرجل يشرب ثم يناول .....	٣٣٣	باب حق الجار .....	٣٧٣
باب فضل إجابة الدعوة .....	٣٣٥	باب اكتساب العلم .....	٣٧٣
باب فضل المدينة .....	٣٤٠	باب الخضاب .....	٣٧٤
باب اقتناء الكلب .....	٣٤١	باب الولي يستقرض من مال اليتيم .....	٣٧٦
باب ما يكره من الكذب وسوء الظن ..	٣٤٣	باب الرجل ينظر إلى عورة الرجل .....	٣٧٧
باب الاستغفار عن المسألة والصدقة ...	٣٤٥	باب النفخ في الشرب .....	٣٧٨
باب الرجل يكتب إلى الرجل يبدأ به ...	٣٤٦	باب ما يكره من مصافحة النساء .....	٣٧٩
باب الاستئذان .....	٣٤٨	باب فضائل أصحاب رسول الله ﷺ ...	٣٨٠
باب التصاوير والجرس وما يكره منها ..	٣٤٩	باب صفة النبي ﷺ .....	٣٨٤
باب اللعب بالترد .....	٣٥١	باب قبر النبي ﷺ وما يستحب .....	٣٨٥
باب النظر إلى اللعب .....	٣٥٣	باب فضل الحياء .....	٣٨٦
باب المرأة تصل شعرها بشعر غيرها ....	٣٥٣	باب حق الزوج على المرأة .....	٣٨٧
باب الشفاعة .....	٣٥٤	باب حق الضيافة .....	٣٨٧
باب الطيب للرجل .....	٣٥٥	باب تشميت العاطس .....	٣٨٨
باب الدعاء .....	٣٥٦	باب الفرار من الطاعون .....	٣٨٩
باب رد السلام .....	٣٥٦	باب الغيبة والبهتان .....	٣٩٠
باب الدعاء .....	٣٥٩	باب النوادر .....	٣٩٢
باب الرجل يهجر أخاه .....	٣٦٠	باب الفأرة تقع في السمن .....	٤٠٤
باب الخصومة في الدين والرجل يشهد ...	٣٦١	باب دماغ الميتة .....	٤٠٥
باب ما يكره من أكل الثوم .....	٣٦٢	باب كسب الحمام .....	٤٠٧
باب الرؤيا .....	٣٦٣	باب التفسير .....	٤١٢

## من منشورات مكتبة البشري

### الكتب العربية

#### كتب تمت الطباعة

(ستطبع قريباً بعون الله تعالى)

(ملونة، مجلدة)

الموطأ للإمام مالك	المقامات للحريري
ديوان الحماسة	تلخيص المفتاح
الجامع للترمذي	المعلقات السبع
الهدية السعيدية	ديوان المتنبي
شرح الجامي	التوضيح والتلويح



#### Books In Other Languages

##### English Books

Tafsir-e-Uthmani (Vol. 1, 2, 3)  
Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)  
Key Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)  
Al-Hizbul Azam (Large) (H. Binding)  
Al-Hizbul Azam (Small) (Card Cover)  
Secret of Salah

##### Other Languages

Riyad Us Saliheen (Spanish) (H. Binding)  
Fazail-e-Aamal (German) (H. Binding)  
Muntakhab Ahadees (German) (H. Binding)

#### To be published Shortly Insha Allah

Al-Hizbul Azam (French) (Coloured)

#### الكتب المطبوعة

(ملونة، مجلدة)

أصول الشاشي	الهداية (٨ مجلدات)
نقحة العرب	الصحيح لمسلم (٧ مجلدات)
شرح العقائد	مشكاة المصابيح (٤ مجلدات)
تعريب علم الصيغة	نور الأنوار (مجلدين)
مختصر القدوري	تيسير مصطلح الحديث
شرح تهذيب	كنز الدقائق (٣ مجلدات)
التفسير للبيضاوي	البيان في علوم القرآن
الموطأ للإمام محمد	مختصر المعاني (مجلدين)
المسند للإمام الأعظم	تفسير الجلالين (٣ مجلدات)
قطبي	منتخب الحسامي
	نور الإيضاح

(ملونة كرتون مقوي)

عوامل النحو	متن العقيدة الطحاوية
المرفقات	هداية النحو (مع الخلاصة)
الكافية	هداية النحو (المتداول)
شرح تهذيب	شرح مائة عامل
السراجي	دروس البلاغة
إيساغوجي	شرح عقود رسم المفتي
الفوز الكبير	البلاغة الواضحة
	زاد الطالبين

## مکتبۃ البشری کی مطبوعات

### اردو کتب

مجلد / کارڈ کور	
فعال اعمال	منتخب احادیث
مفتاح لسان القرآن (اول، دوم، سوم)	اکرام مسلم
☆.....☆.....☆	
زیر طبع کتب	
عربی کا معلم (سوم، چہارم)	معلم الحجاج

### مطبوعہ کتب

#### (رنگین مجلد)

لسان القرآن (اول، دوم، سوم)	تعلیم الاسلام (مکمل)
خصائل نبوی شرح شمائل ترمذی	بہشتی زیور (۳ حصے)
الحزب الاعظم (ماہانہ ترتیب پر)	تفسیر عثمانی (۲ جلد)
حصن حصین	تعلیم العقائد
خطبات الاحکام لمجمعات العام	فضائل حج

#### رنگین کارڈ کور

آسان اصول فقہ	تیسیر المنطق
الحزب الاعظم (جیبی) ماہانہ ترتیب پر	علم الخو
المجملۃ (بچپنا لگانا) جدید ایڈیشن	جمال القرآن
علم الصرف (اولین و آخرین)	سیر الصحابیات
عربی صفوۃ المصادر	تسہیل المبتدی
عربی کا آسان قاعدہ	فوائد مکبہ
فارسی کا آسان قاعدہ	بہشتی گوہر
عربی کا معلم (اول، دوم)	تاریخ اسلام
خیر الاصول فی حدیث الرسول	زاو السعید
روضۃ الادب	تعلیم الدین
آداب المعاشرت	جزاء الاعمال
حیاۃ المسلمین	جوامع الکلم
تعلیم الاسلام (مکمل)	